

لمحات من عراق القرن العشرين

العراق في العهد الجمهوري

الكتاب الحادي عشر

١١ - ١١

نهاية الحقبة الفاشية السياسية لحزب البعث في العراق

الجزء الرابع والأخير:

سقوط الدكتاتورية ونهاية الدكتاتور صدام حسين

١٩٩٦ - ٢٠٠٣

الدكتور كاظم حبيب

لمحات من

عراق القرن العشرين

العراق في العهد الجمهوري

الكتاب الحادي عشر

١١ - ١١

نهاية الحقبة الفاشية السياسية لحزب البعث في العراق

الجزء الرابع والأخير:

سقوط الدكتاتورية ونهاية الدكتاتور صدام حسين

١٩٩٦ - ٢٠٠٣



دار اراس للطباعة والنشر

أربيل - إقليم كردستان العراق

جميع الحقوق محفوظة ©
دار اراس للطباعة والنشر
شارع كولان - اربيل
اقليم كردستان العراق
البريد الإلكتروني aras@araspress.com
الموقع على الانترنت www.araspublishers.com
تأسست دار اراس في (٢٨) تشرين (٢) ١٩٩٨

الدكتور كاظم حبيب
لمحات من عراق القرن العشرين - الكتاب الحادي عشر
منشورات اراس رقم: ١٣٦٩
الطبعة الأولى ٢٠١٣
كمية الطبع: ٦٠٠ نسخة
مطبعة اراس - اربيل
رقم الايداع في المديرية العامة للمكتبات العامة ٥٨ / ٢٠١٣
الايخراج الداخلي والغلاف: آراس أكرم

المحتويات

| | |
|-----|--|
| ١٧ | الفصل الأول |
| ١٧ | سكان العراق |
| ٢٧ | الفصل الثاني |
| ٢٧ | قرار "برنامج النفط مقابل الغذاء" |
| ٣٨ | الفساد وتنفيذ برنامج "النفط مقابل الغذاء" |
| ٤٨ | واقع الاقتصاد العراقي ومشكلاته وبعض مؤشراتته |
| ٤٨ | المدخل |
| ٥٢ | المبحث الأول |
| ٥٢ | النتائج المحلي الإجمالي |
| ٦١ | جدول رقم (٩) |
| ٦١ | النتائج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية |
| ٦١ | المبحث الثاني |
| ٦١ | قطاع النفط الخام |
| ٦٤ | إنتاج وتصدير النفط في العراق للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢ |
| ٧٢ | المبحث الثالث |
| ٧٢ | مؤشرات القطاع الصناعي التحويلي |
| ٨٧ | مؤشرات القطاع الزراعي |
| ٩٠ | ١. تقلص عدد العاملين في القطاع والإنتاج الزراعي. |
| ٩٨ | المبحث الرابع |
| ٩٨ | حالة التضخم خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢ |
| ١٠٥ | الفصل الرابع |
| ١٠٥ | الواقع الصحي والمعيشي في أعقاب غزو الكويت |
| ١٣٢ | الفصل الخامس |
| ١٣٢ | الواقع الاجتماعي في العراق |
| ١٤٤ | الفصل الخامس |
| ١٤٤ | استمرار ممارسة القسوة في جنوب ووسط العراق |

| | |
|-----|---|
| ١٤٦ | حالة حقوق الإنسان في العراق |
| ١٤٩ | أ. الحروب والغزو: |
| ١٦٠ | ج. قوانين جائزة وأحكام قاسية ضد حقوق الإنسان |
| ١٨٠ | ومن هنا يتبين لنا بأن هناك: |
| ١٨٥ | هـ. مصادرة الحق في التنظيم والصحافة وحرية الرأي والعقيدة |
| ١٩١ | و. عواقب الاستبداد والحروب والحصار الاقتصادي على أطفال العراق |
| ٢٠٧ | ز. التهجير القسري |
| ٢١٣ | ح. المقابر الجماعية |
| ٢١٩ | أجهزة الأمن والمخابرات |
| ٢٢٤ | الفصل الخامس |
| ٢٢٤ | عواقب تفاقم الصراع الأمريكي – العراقي |
| ٢٢٥ | النظام العراقي وأسلحة الدمار الشامل |
| ٢٤٦ | ثانياً: التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل وتدميرها في العراق |
| ٢٥٣ | المبحث الأول |
| ٢٥٣ | واقع المعارضة العراقية بين ١٩٩٦-٢٠٠٣ |
| ٢٦٤ | ١. رفض هذه القوى للتدخل الأمريكي في الشأن العراقي. |
| ٢٧٢ | المبحث الثاني |
| ٢٨٩ | مواقف الحكومات العربية إزاء النظام في العراق |
| ٢٩٥ | المبحث الثالث |
| ٢٩٥ | ما السبيل لمعالجة الموقف العربي حينذاك؟ |
| ٣٠١ | الفصل السابع |
| ٣٠١ | الدوافع الكامنة وراء الأزمة العراقية – الأمريكية |
| ٣٠١ | في نهاية القرن العشرين |
| ٣٠٩ | أولاً: سياسة بيل كلنتون إزاء العراق |
| ٣١٢ | ثانياً: سياسات بوش الابن إزاء العراق |
| ٣١٧ | ** الحركة الاشتراكية العربية. |
| ٣١٧ | ** بعض القوى القومية العربية العراقية. |
| ٣٢٤ | المبحث الثالث |
| ٣٢٤ | اجتماع صلاح الدين في أوائل العام ٢٠٠٣ |

| | |
|-----|---|
| ٣٣٠ | الحزب الشيوعي العراقي وحرب الخليج الثالثة |
| ٣٤٩ | الملحق رقم ١: |
| ٣٤٩ | قرار مجلس الأمن الدولي النفط مقابل الغذاء |
| ٣٦٩ | الملحق رقم ٣: |
| ٣٦٩ | قانون فدايبي صدام حسين |
| ٣٧١ | الملحق رقم ٤: |
| ٣٧١ | توزيع الصناعات الكبيرة حسب المحافظات |
| ٣٧٢ | جدول رقم ٥: حول الصناعات الكبيرة وفق عدد المشتغلين وحسب المحافظات |
| ٣٧٣ | الملحق رقم ٦: |
| ٣٧٣ | جدول يبين توزيع النفوس بين الذكور و الإناث في العراق |
| ٣٧٥ | الملحق رقم ٧: |
| ٣٧٥ | فهرس التقرير العراقي عن أسلحة الدمار الشامل |
| ٣٨٢ | الملحق رقم ٨ |
| ٣٨٢ | نص اتفاقية واشنطن ١٩٩٨ بين الحزبين الديمقراطي الكردستاني |
| ٣٨٢ | والاتحاد الوطني الكردستاني |
| ٣٨٤ | الملحق رقم ٩: |
| ٣٨٤ | النص الكامل لقانون تحرير العراق لسنة ١٩٩٨ ٩٨ |
| ٣٩٠ | الملحق رقم ١٠: |
| ٣٩٠ | القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) حول التفيتيش عن اسلحة الدمار الشامل في العراق |
| ٤٠١ | نص البيان السياسي لمؤتمر المعارضة العراقية في لندن |
| ٤٢٢ | الملحق ١٣: |
| ٤٢٢ | مقال السيد طلال شاكر حول معسكر الرعب في بسمايا في العراق |
| ٤٢٥ | الكتب |
| ٤٢٦ | التقاير والوثائق |
| ٤٢٦ | المواقع الإلكترونية |
| ٤٢٨ | الجرائد والمجلات ونشرات الأخبار |
| ٤٣٠ | مصادر باللغة الإنجليزية |

المدخل

رغم الكوارث التي نجمت عن سياسات النظام الداخلية والإقليمية والدولية أو ما ترتب عنها وعليها من عواقب، وتلك التي سبقت وأعقبت الاتفاقية المخلة بمصالح العراق وحقوقه مع إيران و ضد الشعب الكردي وحروب النظام الداخلية والخارجية وعواقب غزو الكويت، ورغم الخسائر الفادحة جداً بالأرواح التي لحقت بالشعب العراقي وتعاضم عدد الجرحى والمعوقين نتيجة كل ذلك، إضافة إلى الخسائر المادية و الحضارية الهائلة التي ترتبت عن تلك السياسات وعن الحصار الاقتصادي الدولي، لم يجد النظام الدكتاتوري في كل ذلك رادعاً له ولم يتعلم من الانكسارات والكبوات التي مرَّ بها، بل واصل نهجه العدواني المتعارض مع الواقع القائم على الصعد المحلية والإقليمية والدولية بكل إصرار وعنجهية غير مفهومين من شعب العراق ومن بقية شعوب العالم، معتبراً كل ما تعرض له الشعب العراقي من مآسي ونكبات ليس سوى انتصارات ميمونة تحت قيادة " قائد الأمة العربية وابنها البار صدام حسين!" على طريق "الوحدة والحرية والاشتراكية"، على طريق تمثين "الصمود والتصدي" ضد الإمبريالية العالمية ورببيتها إسرائيل! وأن طريق وحدة الأمة العربية لا بد وأن يُعمد بالدم، "إذ ليست هناك ولادة دون دم" !

وفيما بعد أصبح الأمر مفهوماً لدى الكثير من الناس بأن عقلية الدكتاتور الأهوج كانت ترى الأمور على النحو التالي:

"كلما كانت ظواهر الفقر والمرض والتخلف والجوع والحرمان تفترس غالبية بنات وأبناء الشعب، ازدادت قناعة الدكتاتور بأن آلام الأمة هو طريق خلاصها و "بعثها" من جديد، وأن صدام حسين، هو وليس غيره، مخلصها الأبدي والمنتدب من السماء لإنقاذها من كل ما حل بها من بؤس وفاقه وخراب وتراجع عبر القرون الفائتة. فهو العراقي الوحيد منذ أكثر من ثمانية قرون خلت يحكم العراق ويدير شؤونه، في حين كان الآخرون غير عراقيين، وبالتالي فهو الوريث الشرعي للتاج العراقي، لـ "سرجون الأكدي".

وهكذا تصرف الدكتاتور الذي كان يعاني، وهو في الحكم، من ثلاث علل نفسية واجتماعية مريرة، كان يعاني من نرجسية مرضية ومن سادية شديدة التعقيد ومن جنون العظمة، وهي كلها متفاعلة في ما بينها ومتشابكة لتضع أمامنا صدام حسين بشخصيته المريضة والمدمرة لحياة الشعب العراقي واقتصاد البلاد وما تم من بناء خلال الفترة التي بدأت مع قيام الدولة العراقية الملكية الحديثة في العام ١٩٢٦. إن واحدة من هذه العلل كافية لتلحق أفدح الأضرار بالمجتمع الذي يقف على رأسه شخصية مصابة بها، فكيف يكون حال المجتمع أو الدولة حين يكون على رأسها شخصية مثل صدام حسين مصابة بتلك العلل الثلاث، وما ينجم عنها من علل وأمراض أخرى.

وفي العراق الذي حكمه صدام حسين لم يكن وحده مصاباً بهذه الأمراض النفسية والاجتماعية حسب، بل أصيبت بها مجموعة كبيرة من قياديين وكوادره البعثية، المدنية منها والعسكرية، بحكم دورها في الحكم ومكانتها في الدولة والحزب الحاكم وممارساتها اليومية وتنفيذ قرارات الحاكم والمستبد بأمره والعيش بجواره وتحت أمرته والخضوع الكامل لسياساته ولقراراته. إلا أن هذه المجموعة الحاكمة شاركت معه في تبني وإقرار سياساته الجهنمية والعمل على تنفيذها بغض النظر عن العواقب التي ستنتج عنها، لا على أفراد الطغمة الحاكمة حسب، بل على الشعب العراقي وعلى دول الجوار. لقد فقد هؤلاء كامل الشعور بالمسؤولية إزاء الشعب وقضاياها العادلة وإزاء الوطن، فقدوا كل ذمة وضمير حي وغاصوا في مستنقع القمع والقهر والفساد والخيانة للشعب.

كان وعي صدام حسين بالواقع، بسبب علله المتشابكة، قد دخل في غيبوبة مريضة إذ راح يسبح في فضاءات وردية غير قائمة، وفي عالم غير موجود أصلاً إلا في رأسه خلقه أصلاً لنفسه وساهم في خلقها له أولئك الذين كانوا يسبحون بحمده ويمجدون أعماله ويرفعون من قيمته وينظمون الشعر في تعظيمه. وكانت "عطاءات" و"مكرمات" "السيد القائد" و"السيد الرئيس حفظه الله ورعاه" من أموال الشعب هي سيدة الموقف. ولم يكتف البعض من هؤلاء الشعراء بتمجيد خصائص القائد غير الموجودة أصلاً، بل دأبوا على تمجيد

حروبه العدوانية والطعن بضحايا الشعب والإساءة لهم. كتب حميد سعيد، الشاعر البعثي، يقول:

"كل امرأة حملت...

كل امرأة لم تحمل بعد...

ستنجب ذات مساء

ولداً بكرا

يحفظ تاريخ الحرب... وأسماء الشهداء^١."

أما عبد الرزاق عبد الواحد، الشاعر الذي لم يكن بعثياً، بل كان يوماً ما شيوعياً وارتد على أعقابهِ ليمجد حروب صدام حسين في قصيدة "إشراقات"، إذ يقول في قصيدته "اي الخيارين":

"بلى يا لهيب القادسيات كلها

ويا سحباً للمجد جل انهماها

ويا جند من حتى المقادير جنده

ففي يده إقبالها وانحسارها

فإن قلت يا صدام... ناديت أمة

لأن المنادي زهوها وفخارها."^٢

ثم يأتي دور سامي مهدي، الشاعر البعثي، ليقول في تمجيد حروب صدام حسين في قصيدة "رأيت ما رأيت" عن "قرية سيحان التي قاد فيها مجموعة من قوات الجيش الشعبي للدفاع عنها"، ما يلي:

"أعرف أنك شاعر

١ موقع مؤسسة الذاكرة العراقية. الحجيري، محمد. شعراء صدام والبعث. نشر المقال بتاريخ

٢٠٠٦/١/٢٩.

٢ المصدر السابق نفسه.

ولكن ليس ضروريا ان تشيخ حتى
الخرف كأراغون.
اعرف انك حزين
ولكن من السخف أن تنتحر كمايكوفسكي
لا تفكر بهذين، ولا بغيرهما أبدا.
لا تفكر حتى بلوركا
فقد كان وديعا أكثر مما يجب.
كان وديعا
فقتل قبل أن يقاتل .
هكذا في الحياة!
أو هكذا يريد لها الأعداء!
فقاتل قبل أن تقتل
واحمل أضحايك وسر في المقدمة^٣.

أما الشاعرة الدكتورة سعاد الصباح فقد قالت في صدام حسين ما لم يقله البعثيون به
قبل ذلك وقبل غزوه للكويت، ولكنها كانت تعرف جيدا ما جناه صدام حسين على شعب
العراق. والقصيدة بعنوان (قصيدة حب إلى سيف عراقي)، إلى صدام حسين: (المقاطع
الأولى من القصيدة)

أنا امرأة قررت أن تحب العراق
وان تتزوج منه أمام عيون القبيلة
فمنذ الطفولة كنت أكحل عيني بليل العراق
وكنت احني يدي بطين العراق

٣ المصدر السابق نفسه.

واترك شعري طويلا ليشبه نخل العراق
أنا امرأة لا تشابه أي امرأة
أنا البحر والشمس واللؤلؤة
مزاجي أن أتزوج سيفا
وأن أتزوج مليون نخلة
وأن أتزوج مليون دجلة
مزاجي أن أتزوج يوما
صهيل الخيول الجميلة
فكيف أقيم علاقة حب
إذا لم تعمد بماء البطولة
وكيف تحب النساء رجالا بغير رجولة
أنا امرأة لا أزيف نفسي
وان مسني الحب يوما فلست أجامل
أنا امرأة من جنوب العراق
فبين عيوني تنام حضارات بابل
وفوق جبيني تمر شعوب وتمضي قبائل
فحيناً أنا لوحة سومرية
وحيناً أنا كرمة بابلية
وطورا أنا راية عربية
وليلة عرسي هي القادسية
زواجي جرى تحت ظل السيوف وضوء المشاعل
ومهري كان حصانا جميلا وخمس سنابل
وماذا تريد النساء من الحب إلا
قصيدة شعر ووقفه عز
وسيفا يقاتل

وماذا تريد النساء من المجد
أكثر من أن يكن بريقا جميلا
بعيني مناضل.... " ٤.

وقد جوزيت هذه الشاعرة التي تغزلت بـ "صدام حسين وسيفه ورجولته" أن وجه قواته العسكرية وحرسه الجمهوري وبلطجيته لغزو الكويت وسبي شعبها وما فيها. لقد ساند الكويتيون حكومة والغالبية العظمى من شعب الكويت الدكتاتور صدام حسين في حربه العدوانية ضد إيران، وهم على قناعة ووعي مزيفين ومشوهين، بأن الدكتاتور يحمي البوابة الشرقية للأمة العربية ولم يدركوا أنه كان بذلك يهيئ المستلزمات السياسية والعسكرية والمشاعر البدائية للشعوب العربية للبدء باحتلال دول الخليج واحدة تلو الأخرى بذريعة الوحدة العربية لو كان قد انتصر حقاً في حربه العدوانية ضد إيران، ولما اكتفى بغزو الكويت حتى بعد خسارته في تلك الحرب المجنونة!

لقد لعب هؤلاء الشعراء وجمهرة من الكتاب العراقيين والعرب، وكثرة منهم من مرتزقة النظام، دورهم في تصعيد المزاج العسكري العدواني والتوسعي لصدام حسين ورهطه، وعمقوا فيه العلل النفسية والاجتماعية التي كان يعاني منها قبل ذاك أيضاً. وبذلك ارتكب هؤلاء أو شاركوا بتأييدهم صدام حسين وسكوتهم عن حروبه وجرائمه، في تلك الجرائم البشعة التي ارتكبتها صدام حسين ضد الشعب العراقي وضد الشعوب المجاورة وضد الأمن والسلام في المنطقة.

كتب عبد الرزاق عبد الواحد في قصيدة تحت عنوان "عراق القادسيات" ما يلي:^٥
يقولون هل بعد المنية غاية
أجل بعدها أن لا تجوع ولا تعرى
وأن لا ترى للشر وجهاً ولا يداً
وأنت تسمي لا تراع ولا تغرى

٤ موقع المنتديات العامة. قطر. بتاريخ ٤/٨/٢٠٠٤. قصيدة طويلة للشاعرة الكويتية الدكتورة سعاد الصباح قائلتها أثناء حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران وقبل غزو العراق للكويت.

٥ راجع: وكالة أنباء الشعر العربي. وكالة أنباء الشعر. أجرى الحوار مع الشاعر عبد الرزاق عبد الواحد عمر عناز وزياد ميمان. نشر بتاريخ ١٩/١/٢٠٠٩. ونقل من الموقع بتاريخ ٨/٤/٢٠١٠. ك. حبيب

| | |
|------------------------------|--------------------------------|
| أجل بعدها معيارها أن تجيئها | مهيباً، وأن تختارها ميتة بكرا |
| وأن تترك الدنيا وذكراك ملؤها | ثكلتك إن الموت موتك في الذكرى |
| ولو كان بعد الموت موت لعوضت | به النفس ما عانتة من ميتة نكرا |
| ولكنه الموت الذي ليس غيره | وإرثك منه لا يباع ولا يشرى |

ويشير عبد الرزاق عبد الواحد في مقابلة صحفية له بعد إعدام الدكتاتور ما يلي:

"وفي ثلاث زيارات مختلفة طلب مني الشهيد صدام حسين وأنا جالس إليه أن أقرأ له هذا المقطع والغريب كيف كان يرى نفسه من هذه المسافة البعيدة. هو مقطع من قصيدة "عراق القادسيات"^٦.

واستمرت هذه العنجهية الوقحة وتلك الحالة المرضية معه حتى بعد سقوط نظامه واعتقاله وتقديمه للمحاكمة، إذ أن شعراء الخيبة مجدوا صدام حسين حتى بعد سقوطه بأمل أن يخرج للعرب شخصية مماثلة لشخصية صدام حسين في أي من الدول العربية المليئة بمثل هذه الشخصيات العدوانية ذات الفكر الشوفيني المتطرف.

| | |
|--|-------------------------------------|
| أبا عديّ أيكفي الشعرُ منزلةً | لكي تُشدَّ إلى عليانك الهممُ |
| لا بأسَ بالسيفِ مثلوماً ومُنكسراً، | فالسيفُ ليسَ حديداً إنه شيمُ |
| أنتَ الأعزُّ وإنَّ ساموكَ خستهمُ، | فالصَّرحُ يهدمُ أحياناً ويقتحمُ |
| عاندتَ وحدكَ أقداراً لهمُ سبقتُ، | ألا يرفُّ لهمُ في ساحةٍ علمُ |
| أبَا عديّ عَبَرَتِ السَّاحَ مُنْتَصِراً، | فرداً، فلو قادهمُ "جبريلُ" لانهزموا |
| وقفتَ وحدكَ تروي النفسُ لوعتها | وليسَ في وسعها خوفٌ ولا ندمُ |
| تُصانُ بالذُّلِّ أموالٌ وأمتعةُ، | ولا يُصانُ بهِ عِرْضٌ ولا شممُ |
| لو جئتَ تطلبُ عزَ الذلِّ مثلهمو، | بلغتَ أكثرَ مما جئتَ تغتنيمُ |
| لكن مثلك لا تُودي الحظوظُ بهِ، | إن المروءة من أصدائها عصمُ |

... الخ. ^٧

٦ المصدر السابق نفسه.

٧ موقع "مدونة أرطوبون". مهند الغامدي. أخذ المقطع الشعري بتاريخ ٢٠١٠/٣/٣

أما عبد الرزاق عبد الواحد فقد ذكر في المقابلة المشار إليها سابقاً بعد أن سؤل في ما إذا كان قد كتب رثاءً بحق الدكتاتور بعد إعدامه فكان السؤال والجواب على النحو التالي:

"- بحكم قربك الوظيفي والشعري من الرئيس الراحل صدام حسين ألم ترثه؟

أنا ما رثيته بل قلت فيه:

لست أرثيك لا يجوز الرثاء

كيف يرثي الجلال والكبرياء

لست أرثيك يا كبير المعالي

هكذا وقفة المعالي تشاء

هكذا كانت قصيدتي له بعد رحيله.^٨

وهكذا حاول ويحاول أمثال هؤلاء البؤساء من الشعراء، شعراء الانحطاط الفكري والسياسي، شعراء الاستبداد وقهر الشعوب، شعراء الخنوع والخضوع، شعراء فقدان الكرامة والحس الإنساني بما تتسبب به الحروب التي يشعلها المستبدون في الأرض من عواقب مريعة، صنع نماذج مشوهة ومزيفة للشخصية العربية، شخصية الدكتاتور المستبد الذي لم يرع حرمة بيت في العراق ولم يترك بيتاً دون عدد من القتلى أو الشهداء أو المغيبين أو المهاجرين أو المشردين أو الأمهات الثاكلات بأبنائهن وأزواجهن وأخوتهن والدامعات عيونهن أو الأيتام والمعوقين المعذبين.

في منتصف العقد الأخير من القرن العشرين أجبر الدكتاتور على الرضوخ لقرار مجلس الأمن الدولي قرار "النفط مقابل الغذاء" وبدأ بتنفيذه، كما وافق على جميع القرارات الأخرى التي صدرت عن مجلس الأمن الدولي، ولكنه كان، ومع كل قرار، يحاول المراوغة والمناورة والمخاتلة والتحايل على القرارات، مما أدى إلى تفاقم الخلاف معه إلى حد تحوله إلى صراع وإلى نزاع سياسي وعسكري وانتهى بالحرب الخليجية الثالثة التي أجهزت الولايات المتحدة وحليفاتها من الدول المشاركة بالحرب على نظام صدام حسين ومن ثم على

٨ المصدر السابق نفسه.

الدكتاتور ذاته. إن هذا الكتاب سيتناول بشكل مكثف بعض الأحداث التي وقعت في الفترة بين ١٩٩٦-٢٠٠٣ بالعرض والتحليل. وبهذا المجلد تنتهي المجموعة المكونة من أحد عشر مجلداً والتي هي تحت عنوان عام واحد "لمحات من عراق القرن العشرين" وعناوين تفصيلية لكل منها.

ولي أمل في أن أنجز كتاباً يبحث في واقع العراق في أعقاب حرب الخليج الثالثة واحتلال العراق والأحداث اللاحقة، أي الفترة الواقعة بين ٢٠٠٣-٢٠١١، رغم أن عدد الدراسات والمقالات التي كتبتها خلال الفترة المذكورة زاد على الألف بكثير. إن مهمة الكتاب الجديد تتلخص في نتائج وعواقب الحرب الأخيرة ابتداءً من سقوط النظام ومروراً بفترة الاحتلال ثم تسلم أجزاء أساسية من المعارضة المناهضة لحكم صدام حسين للسلطة السياسية وانتهاءً بقيام نظام طائفي محاصصي في العراق، والمشكلات التي عانى منها العراق في الفترة بين سقوط النظام وما بعد انتخابات العام ٢٠١٠.

كاظم حبيب

حزيران/يونيو ٢٠١١

الفصل الأول

سكان العراق

اتسم النمو السكاني في العراق خلال الفترة الواقعة بين العام ١٩٧٧ - ٢٠٠٢ بالتقلب الشديد بالارتباط مع سياسات النظام العراقي الداخلية والخارجية، وبشكل خاص ذهنية النظام العسكرية التي اندفعت لتجند نسبة عالية من القوى القادرة على العمل لصالح القوات المسلحة بمختلف أصنافها ومجالات نشاطها العسكري، كالجيش والشرطة والأمن والقوات الخاصة، إضافة إلى تجنيد الكثير من السكان في الجيش الشعبي، ومن ثم زج هذه القوى في الحروب المتتالية ابتداءً من حرب الخليج الأولى ومروراً بمجازر الأنفال أو الحرب الداخلية ضد الشعب الكردي والتهجير القسري للسكان في الوسط والجنوب وبغداد، ومن ثم غزو الكويت وحرب الخليج الثانية وانتهاءً بحرب الخليج الثالثة التي أطاحت بالنظام الدكتاتوري ووضعت العراق تحت الاحتلال الأمريكي - البريطاني. وكل المعلومات المتوفرة تؤكد حقيقة أن القوات العراقية قد تكبدت خسائر هائلة جداً في الأرواح، سواء أكان من فقد حياته أم جرح أم تعوق أم أسر في تلك الحروب، إضافة إلى هروب وهجرة نسبة مهمة من شبيبة العراق أو ممن هم ضمن فئات القوى القادرة على العمل أو في سن العمل. كما أن فقدان الكثير من الرجال قد أدى لا إلى خسارتهم فحسب، بل وإلى عدم مشاركتهم في إنجاب الأطفال. فلو تابعنا عدد سكان العراق بشكل عام وتوزيعهما بين الذكور والإناث خلال الفترة المنصرمة لوجدنا اللوحة التالية:

جدول رقم (١)

تطور سكان العراق في الفترة ١٩٦٧-٢٠٠٢

| السنة | الذكور/نسمة | الإناث/نسمة | المجموع/نسمة | الرقم المطلق | نسبة الزيادة |
|-------|-------------|-------------|--------------|--------------|--------------|
| ١٩٦٧ | ٤٣٧٦٤٠٧ | ٤٢١١٥٦٠ | ٨٥٨٧٩٦٧ | ١٠٠ | - |
| ١٩٧٧ | ٦١٨٢٨٩٨ | ٥٨١٧٥٩٩ | ١٢٠٠٠٤٩٧ | ١٣٩,٧ | ٣٩,٧ |
| ١٩٨٧ | ٨٣٩٥٨٨٩ | ٧٩٣٩٣١٠ | ١٦٣٣٥١٩٩ | ١٩٠,٢ | ٣٦,١ |
| ١٩٩٧ | ١٠٩٨٧٢٥٢ | ١١٠٥٨٩٩٢ | ٢٢٠٤٦٢٤٤ | ٢٧٦,٧ | ٣٥,٠ |
| ٢٠٠٢ | ١٢٨١٤١٢١ | ١٢٧٥٠٧١٤ | ٢٥٥٦٤٨٣٥ | ٢٩٧,٧ | ١٦,٠ |

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية. وزارة التخطيط. بغداد. ٢٠٠٢.

كتاب الجيب الإحصائي. للسنوات ١٩٥٧-١٩٦٧. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. ١٩٦٨.

(راجع بهذا الصدد الجدول رقم ٦ أيضاً).

تشير المجموعة الإحصائية السنوية حول معدلات النمو السكانية إلى ما يلي:

"بلغ عدد سكان العراق في سنة ١٩٤٧ حوالي ٤,٨ مليون نسمة ارتفع إلى ٦,٣ نسمة في سنة ١٩٥٧ أي بمعدل سنوي قدره ٢,٦٨٪ خلال هذه المدة ثم أصبح ١٢ مليون نسمة في سنة ١٩٧٧ بمعدل نمو سنوي قدره ٣,٢٪ للمدة ١٩٥٧-١٩٧٧، ثم ارتفع في سنة

٩ ملاحظة: في العام ١٩٧٧ ألقى صدام حسين خطاباً تحدث فيه عن الكثير من المسائل ومنها حول السكان، إذ قال ما معناه: أنا أقول بأن عدد سكان العراق في هذا العام هو ١٢ مليون نسمة. وعلى أجهزة الإحصاء المركزي أن تعتمد هذا الرقم ويصبح ملزماً لأجهزة الدولة وتعديل الأرقام في ضوء ذلك. وهكذا كان. ومن يعود إلى كتب الإحصاء المركزية سيجد هذا الرقم مثبتاً فيها لعام ١٩٧٧. وليؤكد رأيه هذا أورد مثلاً من الاتحاد السوفييتي، إذ قال ما معناه: لو تابعتنا الاتحاد السوفييتي لوجدنا أن ليونيد بريجنيف حين يقول رقماً يشير به عن حجم الإنتاج الإجمالي للحبوب برقم معين فإن أجهزة الإحصاء كلها وأجهزة الدولة تعتبر هذا الرقم هو الأساس وهو قرار ملزم للجميع. ك. حبيب.

١٩٨٧ إلى حوالي ١٦,٣ مليون نسمة حسب النتائج النهائية للتعداد العام للسكان أي بمعدل نمو سنوي قدره ٣,١٪ للفترة ١٩٧٧-١٩٨٧، ثم ارتفع إلى ٢٢ مليون نسمة سنة ١٩٩٧ حسب النتائج النهائية للتعداد العام للسكان وبمعدل نمو سنوي قدره ٣٪ للفترة ١٩٨٧-١٩٩٧.^{١٠}

يفترض أن نتعامل مع أرقام الجهاز المركزي للإحصاء وتحليلاته بعين الشك أو الحذر لسببين أساسيين، وهما:

١. تدخل السلطة التنفيذية وتلاعبها بأرقام الجهاز المركزي للإحصاء، سواء بصورة مباشرة أم عبر الأجهزة التابعة للسلطة الدكتاتورية خلال فترة حكم صدام حسين.^{١١}
٢. اعتماد البرمجة الخطية أو النمو الخطي في التعرف على النمو السنوي أو الزيادات السكانية السنوية. وفي مثل هذه الطريقة في حساب الزيادة السكانية لا تؤخذ بالاعتبار العوامل المؤثرة على النمو السكاني مثل الحروب والكوارث وما إلى ذلك والنتائج اللاحقة الناشئة عنها والمؤثرة على معدلات الولادات الجديدة.

حين نتابع جدول تطور السكان في العراق للفترة ١٩٦٧-٢٠٠٢ سنجد أمامنا الوقائع التالية:

****** لم تقع في العراق أحداث خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٧ بحيث تؤثر سلباً على نمو السكان بشكل عام، بل يمكن الإشارة إلى حصول تحسن نسبي برز في تراجع نسب الوفيات بين الأطفال، وخاصة بين الولادة وسن الخامسة، بسبب التحسن الملموس الذي حصل في الرعاية الصحية وتزايد عدد الأطباء والمستوصفات الحكومية وتطور الوعي الصحي نسبياً وزيادة ملموسة في عدد الولادات.

****** خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٧ وقعت ثلاثة أحداث كبيرة أثرت بشكل كبير على حياة السكان وعلى النمو السكاني وإجمالي عدد سكان العراق، وهي:

١٠ المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٢. مصدر سابق. ص ٣١.

١١ راجع الهامش رقم ٦.

أ. الحرب العراقية - الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات والتي بدأت في العام ١٩٨٠ وتوقفت في العام ١٩٨٨. وقد قتل فيها ما يقرب من ٤٠٠ ألف إنسان عراقي وما يزيد عن ذلك الرقم بين جريح ومعوق. وكل هؤلاء كانوا في عمر العمل وأغلبهم من الشباب الذكور المؤهلين للزواج والقادرين على الإسهام في إنجاب الأطفال، إضافة إلى عدد كبير من الأسرى.

ب. التهجير القسري من جانب الحكومة لعدد كبير من سكان العراق الكُرد الفيلية وعرب الوسط والجنوب بلغ مئات الألوف إلى إيران على نحو خاص بذريعة التبعية الإيرانية. ج. السياسات القمعية التي مارسها النظام ضد العراقيات والعراقيين والتي أدت إلى موت أو اعتقال أو هجرة قسرية لعدد كبير من السكان هروباً من قمع النظام وحروبه. حتى بلغ عدد المهاجرين العراقيين والمقيمين في الشتات الدولي أكثر من ثلاثة ملايين إنسان خلال هذه الفترة.

** وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٨٧-١٩٩٧ وقعت بعض الأحداث الكارثية الكبيرة والتي كان لها أكبر الأثر على نمو السكان وعلى إجمالي عدد السكان في العراق، وهي:

أ. عمليات ومجازر الأنفال التي جرت في العام ١٩٨٨ واستمرت ثمانية شهور تقريباً في إقليم كُردستان العراق وأدت إلى استشهاد ما يزيد عن ١٨٢ ألف إنسان كُردى بشكل خاص وبضعة مئات من قوميات أخرى.

ب. غزو الكويت وما تبع ذلك من حرب الخليج الثانية التي أودت بحياة مئات الألوف من الجنود وضباط الصف والضباط والسكان المدنيين، بما في ذلك ما حصل من قتل وتشريد وتهجير قسري في الانتفاضة الشعبية في أعقاب الحرب وفي العام ١٩٩١.

ج. الحصار الاقتصادي الدولي الذي فرض على العراق منذ غزو الكويت واحتلاله في العام ١٩٩٠ واستمر حتى سقوط النظام في العام ٢٠٠٣. وكان للحصار الاقتصادي دور كبير على أوضاع السكان المعيشية والصحية، وخاصة على صحة الأطفال والمرضى وكبار السن والذي أدى إلى وفاة نسبة عالية جداً من الأطفال حيث قدر عدد الموتى منهم بـ ٦٠٠ ألف

طفل بسبب الحصار الذي أدى إلى نقص المناعة لنقص الغذاء والدواء والرعاية الصحية والطبية والفقر العام الذي عانت منه نسبة عالية من العائلات العراقية.

** أما الفترة الواقعة بين ١٩٩٧-٢٠٠٢ فقد كانت مأساة فعلية بالنسبة للغالبية العظمى من السكان إذ ازداد عدد اليأساء وتفاقم حالات الفاقة والجوع والحرمان ونقص المواد الغذائية والأدوية، رغم البدء بتطبيق قرار "النفط مقابل الغذاء" منذ العام ١٩٩٦. ولم تشهد هذه الفترة حرباً إلا في نهايتها، إذ جرت في ربيع العام ٢٠٠٣ حيث شن التحالف الأمريكي-البريطاني ومعه مجموعة من الدول الأخرى من دون غطاء شرعي من مجلس الأمن الدولي أو الجمعية العامة للأمم المتحدة حرباً كاسحة ضد قوات النظام العراقي والتي أطلق عليها بحرب الخليج الثالثة التي أدت إلى سقوط النظام العراقي واحتلال العراق بشكل كامل. وتسببت هذه الحرب بموت الكثير من الناس الأبرياء، إضافة إلى موت جمهرة كبيرة من قوات الجيش العراقي، رغم أن المقاومة لم تكن كبيرة في ما عدا بداية الهجوم البري للقوات الأجنبية على جنوب العراق. أما على مشارف بغداد فقد كان الهروب كثيفاً وسريعاً رغم صراخ وعريضة وزير الإعلام العراقي حينذاك والديماغوجي الأهوج محمد سعيد الصحاف، الذي يذكر الإنسان بوزير الإعلام الهتلري غوبلز من حيث الكذب والديماغوجية ومحاولة الضحك على ذقون الناس. وقد التزم الصحاف وأسياده بالقاعدة التي اعتمدها غوبلز في دعايته حين كان وزيراً للدعاية في ألمانيا الهتلرية والتي تقول: "افتروا، ثم افتروا، ثم افتروا.. لعل بعض افتراءاتكم تعلق بأذهان الناس".

وحين يلقي الباحث نظرة على أرقام سكان العراق من حيث توزيعهم على الذكور والإناث سيجد الخطأ الفادح فيها بالنسبة إلى الفترة الواقعة بين ١٩٧٧-١٩٨٧، حيث حدثت- اندلعت الحرب العراقية-الإيرانية التي التهمت نسبة عالية جداً من الذكور الشباب أو ممن تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٦٠ عاماً، وكان لا بد أن يتغير الميزان لصالح النساء من حيث العدد، في حين يلاحظ استمرار زيادة عدد الذكور على الإناث بأكثر مما كان عليه في الفترة بين ١٩٦٧ و١٩٧٧. وهذا الخطأ الواضح يؤكد أتباع جهاز الإحصاء السكاني قاعدة النمو الخطي الذي لا ينسجم مع واقع العراق في تلك الفترة اعتماداً على أعداد السكان في عامي

١٩٤٧ و١٩٥٧، إذ دخلت عوامل كثيرة أدخلت بالقدرة على استخدام هذه القاعدة الإحصائية. كما أن النظام لم يرد إعطاء أي انطباق واقعي عن العدد المتزايد من القتلى في جبهات القتال في تلك الحرب المجنونة.

بالإطلاع على الأرقام التفصيلية الواردة في المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٢ بصدد توزيع السكان بين المحافظات وبين الريف والمدينة سيلاحظ المتتبع إلى أن الجهاز الإحصائي قد اعتمد البرمجة الخطية في احتساب التغير في النمو وليس على إحصاء فعلي للسكان، إذ أن الفترة بين ١٩٧٧ - ١٩٨٧ قد عرفت أربعة اتجاهات مهمة في الحراك السكاني، وهي:

١. انتقال الكثير من البشر مع بدء الحرب من المدينة إلى الريف واستمرار هذه الظاهرة في التسعينات من القرن العشرين لأسباب ترتبط بالبطالة والعجز عن الحصول على عمل ولقمة للعيش في المدينة، فعاد الناس إلى الريف وارتبطوا بعائلاتهم وعشائرتهم، إذ ضمنت لهم هذه العلاقة التكافل الاجتماعي العشائري والعائلي القديم مجدداً والحد الأدنى من لقمة العيش والبقاء على قيد الحياة.

٢. انتقال الكثير من السكان من المدن التي كانت على مقربة من مناطق المعارك في الجنوب على نحو خاص والهجمات الجوية والصواريخ التي كانت تقذف من بغداد إلى مدن مثل كربلاء والنجف أو غيرها من مدن الوسط البعيدة نسبياً عن مواقع تبادل النيران. وهذا الواقع لم يظهر بشكل واضح في الإحصاء السكاني العراقي.

٤. ومارس النظام سياسة ترحيل الفلاحين القاطنين في ريف كُردستان والمناطق الحدودية إلى المدن وإقامة مجمعات سكنية قسرية على أطرافها وزرع الألغام لسبيين:

** خشية من تحرك قوى البيشمركة المناهضة للنظام العراقي على الحدود بين البلدين ومنعهم من المشاركة مع تلك القوات في مناهضة النظام.

** وخشية احتمال قيام تعاون بين قوات البيشمركة والقوات الإيرانية والذي كان يحصل بين فترة وأخرى.

جدول رقم (٢)

تطور توزيع السكان بين الريف والحضر وعلى أساس الذكور والإناث للسنوات ١٩٧٧،
١٩٨٧، ١٩٩٧ و٢٠٠٢

| السنة | حضر | | | ريف | | | المجموع | | |
|-------|---------|---------|----------|---------|----------|---------|----------|----------|-----------|
| | ذكور | إناث | مجموع | ذكور | إناث | مجموع | ذكور | إناث | مجموع |
| ١٩٧٧ | ٣٩٧٧٥٤٩ | ٣٦٦٦٥٠ | ٣٥٠٦٦٤٨ | ٦٣٣٣٤٤٣ | ٢١٥١٢ | ٣٦٠١٥١٢ | ٧٦٧٢٧١٦ | ٥٦٥٥٨١٧٥ | ٨٧٣٠٠٤٠١ |
| ١٩٨١ | ٥٠٤٠٣ | ٤٦٥٨١٥٥ | ٤٦٦٧٦٣١١ | ٤٣١٦٦٧٣ | ٣٣٨١٢٤٣٤ | ٣٤١٢٩٠١ | ٦٧٧٥٥٦٧ | ٧٨٦٣٤٦٨ | ٦٦١٥٣٣٦٦١ |
| ١٩٩١ | ٧٠٤٣٥٨ | ٧٨٥٦٤١٥ | ٧٣٠٦٤٠٥١ | ٦٦١٨٨٦٦ | ٣٥٣٣٤٥٨ | ٣٥٣٣٤٥٨ | ٥٥٨٧٦٠١ | ٤٦٦٧٥٠١١ | ٣٣٨٦٣٠٢١ |
| ٢٠٠٢ | ٣٧٠٥٨٦٧ | ٣٨٣٨٨٥٧ | ٧٥٤٤٧٢٤٨ | ٨٨٣٦١٤٧ | ٣٤٨٨١٣ | ٣٤٨٨١٣ | ١٨١٣١٧٨١ | ٣١٨٠٥٨١١ | ٥٨٧٣٦٥٥٨ |

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٢. مصدر سابق. ص ٣٦-٣٩.

ويلاحظ من هذا الجدول أن العام ١٩٩٧ قد شهد وجود زيادة بالإناث بالمقارنة مع الذكور في الريف العراقي كما تجلّى في إجمالي عدد سكان العراق إذ انخفض عدد الذكور بالمقارنة مع عدد الإناث، إذ ازداد عدد الإناث بمقدار ٧١٧٤٠ نسمة عن عدد الذكور. وهي لوحة

ناقصة ولا تنسجم مع واقع الحال في العراق، إذ كان الفارق أكثر من ذلك بكثير. فرغم الخسائر الفادحة التي تعرض لها المجتمع في نسائه، إلا أن الخسارة الأكبر عدداً كانت في رجاله، فقد كانوا وقود حروب النظام المباشرة، وكانوا عرضة لقمعه أكثر من عدد النسوة اللواتي تعرضن لإرهاب النظام وقمعه وتصفياته الجسدية.

٣. كما أن الوفيات الكبيرة جداً في المعارك العسكرية و النقص في الولادات و الزيادة الكبيرة جداً في معدل وفيات الأطفال بالنسبة لذوي الأعمار الأقل من خمس سنوات لم تظهر هي الأخرى في الإحصاء السكاني. لقد كان النظام يسعى إلى التغطية على الأرقام الفعلية وكان يتحكم بها كما يشاء ووفق حاجاته.

ومن هنا يمكن القول بأن الإحصاء في عهد صدام حسين الأسود كان شبيهاً بـ "مايوه السباحة البكينى للنساء، حيث ما يظهر من جسم المرأة هو الكثير، ولكن ما يخفى منه هو الجوهرى".

وعدا عن ذلك يمكن تسجيل الملاحظتين التاليتين:

أ. لم يظهر التغير الحاصل في فئة الأعمار التي كانت الحروب قد أودت بحياة الكثيرين من الناس من أعمار تتراوح بين ١٨-٤٥ سنة، وهم الذين كانوا وقوداً لحروب صدام حسين.

ب. كما أن الحروب الصدامية قد أودت بحياة الكثير من خريجي الكليات المجندين ومن المثقفين و أصحاب الكفاءات والخبرات الفنية والمهنية ومن بين أوساط الفئات البرجوازية الصغيرة والعمال الماهرين، إضافة إلى نسبة عالية من سكان الريف، وخاصة الفلاحين منهم.

وإذا ما تابعنا عدد السكان في المحافظات الثلاث أربيل والسليمانية ودهوك التي شكلت قوام "منطقة الحكم الذاتي" في فترة حكم البعث و صدام حسين، ثم بعد الإعلان عن قيام الفيدرالية في العام ١٩٩٢ في ذات المحافظات الثلاث، فإن النمو السكاني فيها كان لا بد وأن يختلف قليلاً، خاصة في سنوات العقد الأخير من القرن العشرين بسبب الهدوء النسبي الذي حصل في كردستان بعد انسحاب قوات صدام حسين وإدارته من هذه المحافظات حيث أصبح الحكم بأيدي الأحزاب الوطنية في إقليم كردستان العراق.

جدول رقم (٣)

تطور عدد السكان في إقليم كردستان عدا كركوك

| السنة | ذكور | إناث | مجموع | الرقم القياسي |
|-------|---------|---------|---------|---------------|
| ١٩٧٧ | ٨٠٢٣٧١ | ٤٠٠٢١٧ | ١٢٠٢٥٨٨ | ١٠٠ |
| ١٩٨٧ | ١٠٢١٣٥٠ | ٩٩٤١١٦ | ٢٠١٥٤٦٦ | ١٦٧,٦ |
| ١٩٩٧ | ١٤٥٠٦٨٢ | ١٤١١٠١٩ | ٢٨٦١٧٠١ | ٢٣٨,٠ |
| ٢٠٠٢ | م.غ | م.غ | م.غ | |

المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٢. مصدر سابق.

يفترض أن نشير هنا إلى أن نسبة من سكان كركوك الذين هجروا قسراً أجبرت على السكن في كل من أربيل والسليمانية أو هجرت إلى مناطق في الوسط والجنوب. بهدف تعريبها. كما هجر الكثير من العائلات العربية إلى كركوك بهدف تعريب المدينة والمحافظه وتغيير البنية الديموغرافية لهما من منطلق شوفيني مناهض للكرد.

وخلال الفترة بين ١٩٩٢-١٩٩٧ عرفت هذه المحافظات استقراراً نسبياً في ما عدا الصراعات والنزاعات الدموية التي وقعت بين الحزبين الرئيسيين، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في العامين ١٩٩٥ و١٩٩٦ على نحو خاص.

لا تسمح الجداول الإحصائية المتوفرة بإجراء مقارنة سليمة حول تطور عدد خريجي الدراسة الابتدائية والمتوسطة والثانوية والدراسة المهنية والفنية أو الكليات وحملة مختلف أنواع الشهادات في العراق، إضافة إلى مكافحة الأمية التي حققت تقدماً ملموساً في سنوات العقد الثامن من القرن العشرين ثم تراجع مع الحرب العراقية الإيرانية وما بعدها حيث ارتفع عدد الأميين وخاصة بين النساء والريف العراقي بشكل كبير. كما لا يمكن الثقة بأرقام الناشطين في الحقول الاقتصادية المختلفة أو في مجمل العملية الاقتصادية.

إن المعلومات المتوفرة تشير إلى أن العراق قد خسر بسبب حروب النظام نسبة مهمة وكبيرة من كادره العلمي والفني والمهني ومن أصحاب الحرف والمهارات والخبرات المختلفة.

إن الحروب التي بدأ بها النظام البعثي أو تسبب بها خلال فترة حكم البعث قد أدت إلى سقوط عدد هائل من القتلى والجرحى والمعوقين والمهجّرين بشكل مباشر، كما أن الأوضاع التي نشأت في العراق بسبب سياسات النظام وما جرته على البلاد من قرارات جائرة مثل الحصار الاقتصادي العام قد تسببت هي الأخرى في موت عدد كبير من الناس الأبرياء والتي لم يجر حتى الآن دراسة متكاملة عن عدد ضحايا الحروب الداخلية والخارجية التي خاضها النظام العراقي، إذ إن ما متاح منها لا يمكن اعتماده بسبب كونه في الغالب الأعم تقديرات عامة. ومع ذلك فإن العدد الذي تسبب بموتهم النظام سواء أكان ذلك عبر الحروب الخارجية الثلاثة (الخليج الأولى والخليج الثانية والخليج الثالثة)، أم الدفن في المقابر الجماعية، أم الذين قتلوا في مجازر الأنفال الدموية ومجزرة الكيماوي في حلبجة ومن استشهد تحت التعذيب أو من توفي بسبب الحصار الاقتصادي على العراق وسياسات النظام العدوانية إزاء الشعب يزيد عن المليون وربع المليون إنسان بكثير، دع عنك الجرحى والمعوقين. وتشير الكثير من الإحصائيات المتوفرة إلى أن عدد ضحايا فاجعة الحصار الاقتصادي وحده بين أطفال العراق خلال ١٣ عاماً بلغ أكثر من نصف مليون طفل من مختلف الأعمار، دع عنك الولادات المشوهة بسبب استخدام العتاد المحرم دولياً في تلك الحروب.

الفصل الثاني

قرار "برنامج النفط مقابل الغذاء"

بعد غزو العراق للكويت صدر قرار عن مجلس الأمن الدولي ٦٦٠ في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ يدعو فيه العراق إلى الانسحاب الفوري من الكويت والبدء بالمفاوضات لمعالجة القضايا المعلقة. ولأن العراق لم يمتثل لهذا القرار صدر القرار رقم ٦٦١ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ عن المجلس ذاته تضمن ما يلي:

"وإذ يتصرف (مجلس الأمن الدولي) وفقاً للفصل السابع من الميثاق،

١. يقرر أن العراق لم يمتثل، حتى الآن، للفقرة ٢ من القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وأنه اغتصب سلطة الحكومة الشرعية في الكويت

٢. يقرر، نتيجة لذلك، اتخاذ التدابير التالية لضمان امتثال العراق للفقرة ٢ من القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وإعادة السلطة إلى الحكومة الشرعية في الكويت

٣. يقرر أن تمنع جميع الدول ما يلي:

(أ) استيراد أي من السلع والمنتجات التي يكون مصدرها العراق أو الكويت وتكون مصدرة منهما بعد تاريخ هذا القرار، إلى أقاليمها

(ب) أية أنشطة يقوم بها رعاياها أو تتم في أقاليمها ويكون من شأنها تعزيز، أو يقصد بها تعزيز، التصدير أو الشحن العابر لأية سلع أو منتجات من العراق أو الكويت، وأية تعاملات يقوم بها رعاياها أو السفن التي ترفع علمها أو تتم في أقاليمها بشأن أية سلع أو منتجات يكون مصدرها العراق أو الكويت وتكون مصدرة منهما بعد تاريخ هذا القرار، بما في ذلك على وجه الخصوص أي تحويل للأموال إلى العراق أو الكويت لأغراض القيام بهذه الأنشطة أو التعاملات

(ج) أية عمليات بيع أو توريد يقوم بها رعاياها أو تتم من أقاليمها أو باستخدام السفن التي ترفع علمها لأية سلع أو منتجات، بما في ذلك الأسلحة أو أية معدات عسكرية أخرى، سواء كان منشؤها في أقاليمها أو لم يكن، ولا تشمل الإمدادات المخصصة بالتحديد للأغراض الطبية والمواد الغذائية المقدمة في ظروف إنسانية، إلى أي شخص أو هيئة في العراق أو الكويت أو إلى أي شخص أو هيئة لأغراض عمليات تجارية يضطلع بها في العراق أو الكويت أو منهما. وأية أنشطة يقوم بها رعاياها أو تتم في أقاليمها ويكون من شأنها تعزيز، أو يقصد بها تعزيز، عمليات بيع أو توريد هذه السلع أو المنتجات،

٤. قرر أن تمتنع جميع الدول عن توفير أية أموال أو أية موارد مالية أو اقتصادية أخرى لحكومة العراق أو لأية مشاريع تجارية أو صناعية أو لأية مشاريع للمرافق العامة في العراق أو الكويت، وأن تمتنع رعاياها وأي أشخاص داخل أقاليمها من إخراج أي أموال أو موارد من أقاليمها أو القيام، بأية طريقة أخرى، بتوفير الأموال والموارد لتلك الحكومة، أو لأي من مشاريعها، ومن تحويل أي أموال أخرى إلى أشخاص أو هيئات داخل العراق أو الكويت فيما عدا المدفوعات المخصصة بالتحديد للأغراض الطبية أو الإنسانية والمواد الغذائية المقدمة في الظروف الإنسانية

٥. يطلب إلى جميع الدول، بما في ذلك الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة، أن تعمل بدقة وفقاً لأحكام هذا القرار بغض النظر عن أي عقد تم إبرامه أو ترخيص تم منحه قبل تاريخ هذا القرار".^{١٢} (راجع الملحق رقم ١ بشأن قرار " برنامج النفط مقابل الغذاء").

لم يلتزم العراق بهذا القرار أيضاً ولم ينسحب من الكويت. قاد هذا الموقف المتعنت والرافض لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي إلى نشوب حرب الخليج الثانية، حرب تحرير الكويت، التي واجه ويواجه الشعب العراقي عواقبها إلى الآن. وفي العام ١٩٩١ وبعد انتهاء

١٢ موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٦١ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠. أخذ المقتطف في ٢٠١٠/٣/٦.

الحرب صدرت ثلاثة قرارات عن مجلس الأمن الدولي بشأن تنفيذ "قرار النفط مقابل الغذاء" وهي القرار رقم (٧٠٦) الذي صدر في ١٥ أغسطس ١٩٩١: تم بموجبه تحديد شروط بيع كميات محددة من النفط والمنتجات النفطية العراقية من أجل استيفاء الاحتياجات الضرورية للسكان المدنيين تحت إشراف ومراقبة الأمم المتحدة على أن لا يتجاوز المبلغ المحدد "١,٦ من مليارات دولارات الولايات المتحدة". وفتح حساب ضمان معلق تحت إدارة أمين عام الأمم المتحدة. ثم صدر القرار رقم (٧٠٧) في ١٥ أغسطس ١٩٩١: وتم بموجبه إقرار الشروط وتحديد مبيعات النفط العراقي والمنتجات النفطية العراقية لتلائم احتياجات الشعب العراقي تحت مراقبة الأمم المتحدة وفتح حساب معلق من عائدات مبيعات النفط العراقية بإشراف الأمين العام. بعدها صدر القرار رقم (٧١٢) في ٩ سبتمبر ١٩٩١: إقرار السقف الأعلى المسموح لبيع النفط العراقي والسماح للعراق باستخدام جزء من الحساب المعلق لدى الأمم المتحدة للأغراض المدنية.

وحين وافق العراق على تنفيذ قرار برنامج "النفط مقابل الغذاء"، صدر عن مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٩٨٦ في ١٤ نيسان ١٩٩٥. ووفق هذا القرار سمح مجلس الأمن للدولة العراقية "بأن تباع مبدئياً ما يعادل ٢,٠ مليار دولار من النفط كل ستة أشهر". كما دعا القرار إلى اقتطاع ٣٠٪ من جميع مبيعات النفط العراقي لتمويل اعتمادات تعويضات الحرب. كما "سمح القرار باقتطاع حوالي ٤٪ أيضاً من إيرادات العراق النفطية من أجل وكالات الأمم المتحدة ومن ضمنها مكتب برنامج العراق، وحدات التفتيش عن الأسلحة (اللجنة الخاصة للأمم المتحدة وهيئة الطاقة الذرية الدولية)، ولدفع أجور استخدام أنابيب النفط التركية لصادرات النفط العراقي. ويفرد القرار من الـ ٦٦٪ المتبقية ١٣٪ إلى مناطق الأكراد الشمالية الثلاث الخارجة عن سيطرة الحكومة العراقية، دهوك أربيل والسليمانية، حيث يتولى فريق تابع لوكالة الأمم المتحدة الإشراف على البرنامج الإنساني فيها. أما الـ ٥٣٪ المتبقية فتقوم الحكومة العراقية بتوزيعها. وافقت الحكومة العراقية على تطبيق هذا القرار في أيار/مايو ١٩٩٦. عندها بدأ النفط الخام العراقي بالتدفق في كانون الأول ١٩٩٦،

ويسبب الفوضى وتأخر الشحن لم تصل واردات الأمم المتحدة للاحتياجات الإنسانية إلى العراق حتى نيسان عام ١٩٩٧.^{١٣}

"وخلال فترة تزيد عن خمس سنوات ونصف، أي من ١٠ كانون الأول ١٩٩٦ وإلى ١٩ تموز ٢٠٠٢، بلغ إجمالي مبيعات الحكومة العراقية من النفط ٥٥,٤ مليار دولار وتحت إشراف الأمم المتحدة. ورغم أن هذا الرقم يبدو ضخماً إلا أن البضائع التي وصلت للعراق كانت زهيدة القيمة. بعد اقتطاع ٣٣٪ من أجل تعويضات الحرب وأعمال الأمم المتحدة وينود أخرى، وافق مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة على عقود بقيمة ٣٥,٨ مليار دولار. وإلى ١٩ تموز ٢٠٠٢ وصلت إلى العراق بضائع بقيمة ٢٣,٥ مليار دولار فقط. هناك مجموعة من العوامل تفسر هذا التفاوت البالغ ١٠,٢ مليار دولار ومن ضمنها عقبات الإجراءات المفروضة بقواعد مجلس الأمن، الإدارة الضعيفة في العراق، "الحجز" المفروض بشكل رئيسي من الولايات المتحدة وعوامل أخرى".^{١٤}

واجهت هذه العملية ثلاث عقبات جوهرية، وهي:

١. قلة الإيراد المخصص سنوياً من صادرات النفط الخام.
٢. طريقة توزيع هذا المبلغ بحيث لا يبقى منه سوى النزر اليسير الذي يصرف فعلياً لمصلحة السكان.

١٣ قارن: موقع اللجنة العربية لحقوق الإنسان. العقوبات الاقتصادية على العراق: المترتبات الإنسانية واحتمالات المستقبل.

for the Iraq Future Humanitarian Implications and Options

تقرير أعده خمسة خبراء دوليين في موضوع العقوبات وأصدرته المنظمات غير الحكومية التالية: منتدى السياسة الشاملة، مركز تنمية القانون الدولي، جمعية أتباع المصالحة، المشروع الأممي الجديد، مكتب المراقبة الانجليكانية في الأمم المتحدة، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، معهد الدراسات السياسية، اللجنة المركزية للميونويت، مكتب أوربة والشرق الأوسط للكنيسة الموحدة للمسيح والكنيسة المسيحية، مركز الكويكرز في الأمم المتحدة، مقر الأمم المتحدة للكنيسة الموحدة للمسيح، جمعية الاقتصاد والبيئة والتنمية العالمية بالتعاون مع جمعية حماية الطفل (المملكة المتحدة).

١٤ المصدر السابق نفسه.

٣. طريقة تعامل الهيئات الدولية المسؤولة عن تنفيذ قرار النفط مقابل الغذاء وفق القرار رقم ٦٦١ لسنة ١٩٩٠ والذي كان السبب في زيادة مشكلات المجتمع العراقي وليس النظام العراقي وحده.

وتحت ضغط الواقع العراقي وتفاقم حالة التردّي في المستوى المعيشي للسكان في العراق وافقت الولايات المتحدة وبريطانيا، ومن خلالهما مجلس الأمن الدولي على تغيير سقف صادرات النفط الخام السنوية بحيث تصل إلى ٥,٥ مليار دولار أمريكي بدلاً من ٤ مليار دولار أمريكي. كان ذلك في ١٩٩٩/٥/٢١. وقد اقترن هذا بارتفاع ملموس في سعر البرميل الواحد للنفط الخام في السوق الدولي. عجز النظام العراقي عن ممارسة الضغط على مجلس الأمن الدولي لرفع الحصار عنه بسبب تزايد الحاجة للنفط الخام وارتفاع حصة العراق في إنتاجه و تصديره مما أدى إلى توقف صادرات العراق النفطية على رفع أسعار النفط الخام في السوق الدولي، خاصة وأن سعر البرميل الواحد ارتفع من ١١ دولاراً إلى ٢٦ دولاراً في نهاية العام ١٩٩٩. واستمر تمديد برنامج النفط مقابل الغذاء كل ستة أشهر عبر مجلس الأمن الدولي. وقبل بدء الحرب الخليجية الثالثة أوقف الأمين العام للأمم المتحدة تنفيذ قرار برنامج النفط مقابل الغذاء بسبب احتمال نشوب الحرب وسحب كل العاملين المنسبين من جانب الأمم المتحدة من العراق. كان ذلك في ٢٠٠٣/٣/١٦، ولكنه عاد فقرر مجلس الأمن استمرار العمل بالبرنامج بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٢٨.

لقد كان "برنامج النفط مقابل الغذاء" مركز صراع مستمر بين النظام العراقي والولايات المتحدة الأمريكية داخل أروقة مجلس الأمن والأمم المتحدة وفي الإعلام. إذ كان النظام العراقي يحاول رمي ثقل المصائب التي يتحملها الشعب العراقي في صحته وكثرة وفيات الأطفال وكبار السن المرضى على الولايات المتحدة ومجلس الأمن الدولي بسبب الحصار الاقتصادي الدولي المفروض عليه، في حين كانت الولايات المتحدة تتذرع بعدم التزام العراق بقرارات مجلس الأمن الدولي بشأن تدمير أسلحة الدمار الشامل والصواريخ البلاستيكية الممنوع استمرار وجودها في العراق. وهكذا عانى الشعب العراقي في أغلبيته

١٥ موقع إسلام أون لاين. نت. مجدي صبحي. برنامج النفط مقابل الغزو!

الأميرين بين جرّ وعرّ الولايات المتحدة والنظام الدكتاتوري. ولم يستطع مجلس الأمن الدولي أن يخفف من غلواء لجان الرقابة على طلبات العراق السلعية، إذ إنها كانت تصطدم بالفيتو الأمريكي - البريطاني على نحو خاص.

يشير تقرير صادر عن لجنة مستقلة قامت بتحريات حول العقوبات المفروضة على العراق ومدى تطبيق "برنامج النفط مقابل الغذاء" إلى ما يلي: "على مدى نحو خمس سنوات من تزويد ٢٣ مليون نسمة في العراق أوصل البرنامج بما يعادل حوالي ٢٠٠ دولار من البضائع للفرد الواحد في السنة بما فيها قطع التبديل اللازمة لإنتاج النفط وبضائع أخرى لا يستهلكها الشعب مباشرة. أما السماح بالتهريب والإنتاج المحلي خارج برنامج النفط مقابل الغذاء فإنه لم يعكس نتائج لتحسين دخل المواطنين وبقي دخل الفرد منخفضاً لأقل من دولار واحد للشخص في اليوم، ويعتبر هذا الحد بالنسبة للبنك العالمي فقراً مطلقاً. وفي أثناء المحاكمة أكد طارق عزيز أن العراق كان يبيع النفط الخام بالسوق السوداء بسبب نقص الموارد المالية العراقية الضرورية لإشباع حاجات السكان. فقد ورد في مقال للدكتور عبد الواحد الجصاني تحت عنوان "طارق عزيز... بمثلك يفخر العرب" نقلاً عن أقوال طارق عزيز في المحكمة في بغداد ما يلي:

"أما بشأن إدعاء أمريكا أن حكومة العراق كانت تهرب النفط خارج برنامج النفط مقابل الغذاء، فالعراق سعى فعلاً لبيع نفطه مباشرة وذلك حق قانوني له ولا يجوز تسميته تهريباً كون الحصار الشامل المفروض على العراق هو الذي لم يكن قانونياً بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بل عدّه كثير من فقهاء القانون الدولي جريمة إبادة منظمة بحق شعب العراق وجريمة ضد الإنسانية. ولو لم تقم حكومة العراق ببيع نفطها مباشرة للإنفاق على إدامة الخدمات التي تقدمها للمواطنين لتضاعف أعداد ضحايا الحصار مرات ومرات. والمثير للسخرية أن أمريكا كانت تغض الطرف عن بيع العراق النفط مباشرة إلى تركيا بالشاحنات وتشدد حراستها البحرية في الخليج العربي لمنع (تهريب) النفط العراقي بالسفن، حتى أن بعض أعضاء مجلس الأمن تندرروا على هذه الازدواجية بقولهم: حلال على العراق التصدير بالشاحنات وحرام عليه التصدير بالسفن."^{١٦}

لا شك في أن في كلام طارق عزيز الكثير من الصحة، إذ أن الحصار الاقتصادي الذي فرض على الشعب العراقي وليس على النظام العراقي قد تسبب في موت عدد هائل من أطفال العراق من الفئة العمرية بين ١-٥ سنوات، إضافة إلى عدد كبير من المرضى والمسنين. ولا شك في أن النظام العراقي قد مارس الكثير من الأساليب لبيع المزيد من نفطه بشكل مباشر من جهة، ومنح الكثير من الشخصيات والقوى والأحزاب في بلدان عربية وأجنبية كوبونات النفط كرشوة من أجل تأييد سياساته ومواقفه في داخل العراق من جهة ثانية. (راجع الملحق رقم ٢ حول الرشاوى التي سميت "كوبونات النفط" في فترة حكم البعث وصادم حسين في التسعينيات من القرن العشرين).

تشير المعلومات المؤكدة المتوفرة عن نشاط اللجنة الدولية الخاصة بالرقابة على السلع والمواد التي يطلبها النظام العراقي لأغراض استيرادها من الخارج كانت تواجه بحالات ثلاث، وهي:

****** ترك قوائم السلع والمواد الأولية المقدمة من العراق فترة طويلة في الأدرج دون فحصها وتحديد الموقف منها بذريعة مشغولية اللجنة الخاصة بالقرار ٦٦١ لسنة ١٩٩٠، في حين كان الشعب العراقي يعاني من مصاعب الحصول على السلع الاستهلاكية الضرورية ويعاني من ارتفاع الأسعار في السوق العراقية.

****** وحين البدء بتدقيق تلك القوائم المقدمة من الجانب العراقي يستغرق الأمر وقتاً طويلاً جداً يفوق الحاجة الفعلية إليها. بعدها يبدأ التأخير في الموانئ العراقية بذريعة الكشف على السلع القادمة و الذي يستغرق وقتاً طويلاً و بحيث تزداد تكاليف السلع المنقولة، إضافة إلى عدم وصولها إلى المستهلك في الوقت المناسب.

****** حجز الكثير من السلع والمواد الأولية بذريعة إمكانية استخدامها لأغراض عسكرية، أي أنها مواد ذات "استعمال مزدوج"، بما في ذلك نسبة غير قليلة من الأدوية أو السلع المخصصة للقطاع الزراعي وخاصة مواد مكافحة الآفات الزراعية أو الحاسوب أو الراديوات المنصوبة في سيارات الإسعاف أو مواد كيميائية أخرى بذريعة استخدامها في القطاع المدني ولكن يمكن استخدامها في الإنتاج العسكري.

جاء في التقرير المستقل الذي كتب عن العقوبات الاقتصادية ويصدد التأخير والتسويق المتعمد الذي اقترن بعمل اللجنة الخاصة بتنفيذ قرار "برنامج النفط مقابل الغذاء"، وكذلك الفساد المالي الذي شمل هذا المجال من جانب الهيئات الدولية المسؤولة والشركات المصدرة لتلك المواد للعراق قد أدى بشخصيات مرموقة مسؤولة عن برنامج النفط مقابل الغذاء إلى الاستقالة، إذ جاء فيه ما يلي: "التحذيرات بشأن إيذاء المدنيين: إن المعاناة في العراق ليست متأثراً عرضياً وغير متوقع بل هي نتيجة حتمية لسياسة العقوبات. وقد تسلم أعضاء مجلس الأمن بعد الحرب مباشرة تحذيرات بشأن حالة الطوارئ الإنسانية في العراق والأضرار الناجمة عن العقوبات. وقد تتالت التحذيرات من ثلاثة أمراء عامين، وعدد كبير من مسؤولي الأمم المتحدة ووكالاتها كاليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الغذاء العالمي، إضافة إلى اثنين من المتعاونين الإنسانيين اللذين استقالا من مناصبهما احتجاجاً على الوضع. كما أن لجنة مختارة من مجلس العموم البريطاني قدمت تحليلاً سلبياً لما يحدث"^{١٧}. ثم يشير التقرير:

"وفي بغداد، كان منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، هانز فون سبونيك، يرسل إشارات إنذار. وكان قد استقال سلفه، دينيس هاليداي، في صيف عام ١٩٩٩ احتجاجاً على العقوبات. وقد صدم فون سبونيك بما رآه وبدأ يتحدث بإصرار وإلحاح شديدين مع مسؤولي الأمم المتحدة الزائرين وغيرهم. وقد علق وفد زائر على ذلك بالتالي:

١٧ موقع اللجنة العربية لحقوق الإنسان.العقوبات الاقتصادية على العراق: المترتبات الإنسانية واحتمالات المستقبل. مصدر سابق.

ملاحظة: السيد هانز فو سبونك ألماني الجنسية وهو الرئيس السابق لبرنامج النفط مقابل الغذاء في العراق. كما أن السيد دينيس هاليداي، هو روسي الجنسية وكان موظفاً في الأمم المتحدة لمدة ٤٣ عاماً وكان الرئيس الأسبق لبرنامج النفط مقابل الغذاء في العراق وعين في هذا المنصب في العام ١٩٩٧، لم يتحمل الأوضاع القاسية التي عاشها الشعب العراقي في ظل الحصار والأساليب غير الإنسانية التي مورست من قبل أجهزة الرقابة الدولية، فاستقال من منصبه وخلفه هانز فوسبونيك الذي استقال أيضاً احتجاجاً على عمل البرنامج. ك. حبيب

ارتفع معدل وفيات الرضع من ٤٧ بين كل ١٠٠٠ مولود خلال الأعوام ١٩٨٤-١٩٨٩ إلى ١٠٨ بين كل ١٠٠٠ مولود خلال الأعوام ١٩٩٤-١٩٩٩، أما وفيات الأطفال دون سن الخامسة فقد ارتفع من ٥٦ إلى ١٣١ بين كل ١٠٠٠ طفل.^{١٨}

لقد كانت لجان التفتيش تمارس سياسة التسوية والتأخير المتعمد والرفض غير المقبول للكثير من السلع. ونتيجة لكل ذلك لم يستطع العراق الاستفادة من كل الموارد المالية المتوفرة في الصندوق الخاص للعراق لدى الأمم المتحدة، بل كان المستفيد منها هو المصرف الذي وضعت فيه الأموال. وكلها كانت في غير صالح الغالبية العظمى من السكان. ولكن المشكلة لم تكن ناشئة عن تصرفات لجان التفتيش بحد ذاتها و حسب، بل في الحصار الاقتصادي الدولي الذي فرض على العراق ولم يكن سليماً، ودور الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في الطلب من اللجنة بتعطيل طلبيات العراق المسجلة في القوائم السلعية المرسله لها، وبشكل خاص بعد أن تم طرد القوات العراقية الغازية من الكويت. والسؤال الذي يفترض الإجابة عنه هو: ماذا كان يراد من هذا الحصار الذي أصرت على استمراره الولايات المتحدة وبريطانيا وبالرغم من إرادة غالبية أعضاء مجلس الأمن الدائمة العضوية وغير الدائمة؟

إن الدراسة المتأنية للحصار الدولي على العراق حينذاك تشير إلى ما يلي:

١. كان قرار الحصار الاقتصادي الدولي على العراق يعتبر جزءاً عضوياً وأساسياً في تلك المرحلة من الإستراتيجية الأمريكية والتكتيكات السياسية على صعيدي المنطقة والعالم، فقد ارتبط بالمصالح المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها السياسية إسرائيل.

٢. وكان الحصار يشكل جزءاً من الصراع الأمريكي - الأوروبي على منطقة الشرق الأوسط، ولكنه في الوقت نفسه صراع أمريكي - روسي وأمريكي - صيني على

١٨ موقع اللجنة العربية لحقوق الإنسان. العقوبات الاقتصادية على العراق: المترتبات الإنسانية واحتمالات المستقبل. المصدر السابق.

راجع أيضاً: وثيقة الأمم المتحدة S/٢٢٧٩٩، 17 تموز ١٩٩١، فقرة ٢٩.

المنطقة ذاتها، واستمراره يعبر عن واقع ميزان القوى في العالم والمنطقة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

٣. وكان الحصار يدخل ضمن استراتيجية حل المسألة الفلسطينية لصالح إسرائيل، إذ أن استمرار الحصار والصراع حوله في العالم العربي يساهم في تعقيد التعاون والتنسيق والموقف العربي الموحد الفعلي إزاء الولايات المتحدة وإسرائيل أيضاً.

٤. وكان الحصار موجهاً لضمان استمرار الوجود الأمريكي العسكري والسياسي والاقتصادي والفكري والثقافي في منطقة الخليج والشرق الأوسط، وهو الحلم الذي راود الولايات المتحدة الأمريكية منذ العشرينات و تنامي في عهد ترومان وأصبح واقعاً في عهد بوش الأب والابن. إنها تعني المياه الدافئة والبحيرة النفطية الواسعة والمنطقة الإستراتيجية الهامة في السياسة الدولية ومنطقة تحقيق أقصى الأرباح من النفط وتصريف الأسلحة وإقامة المشاريع الاقتصادية والتجارة الأمريكية. كما أنه مطلوب لتعزيز التحالف الأمريكي-التركي-الإسرائيلي الموجه حينذاك ضد إيران والدول العربية والمستهدف جرهما إليه لاحقاً، والحزام المطلوب إزاء روسيا والصين الشعبية.

٥. ولم يكن الحصار الاقتصادي موجهاً بالضرورة ضد النظام العراقي، إذ لا حصار يمكنه إسقاط نظام فاشي كالنظام العراقي حينذاك، بل كان الهدف منه ترويض النظام و إركاعه وفرض الشروط عليه، ولكن في الوقت نفسه حمايته من السقوط وتوفير مستلزمات استمراره على الصعيدين الداخلي والعربي، إضافة إلى الصعيد الدولي، إذ كان في حينها يوفر جملة من الفوائد الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية في العراق والمنطقة، خاصة وأنها كانت تدرك بأن النمر الصدامي قد تكسرت أسنانه وقلعت أظفاره نحو الخارج ولم يعد قادراً على إيذاء جيرانه كثيراً. ورغم ذلك كانت بعض دول الجوار تعتقد بقدرت النظام العراقي على إنزال الأذى والعسف بها وبالشعب العراقي أساساً.

٦. وكان الحصار موجهاً بالأساس إلى ترويض الشعب العراقي ولجمه وإضعاف قدراته النضالية ومعاقبته على تأييده لصدام حسين عند احتلاله للكويت، كما عبر عن ذلك

قائد عمليات عاصفة الصحراء شوارتزكوف في كتابه حول تلك الحرب، في حين لم يكن كل الشعب العراقي مؤيداً لصدام حسين في ذلك بل كان أغلبه ضد ذلك الغزو والاحتلال.

٧. كما ان استمرار الحصار شكل جزءاً مهماً من سياسة الولايات المتحدة في تعميق الخلاف والفرقة وعدم الاتفاق بين فصائل المعارضة العراقية وتشويه سمعة أجزاء منها وجرها إلى مواقع "قانون تحرير العراق" الذي صدر في العام ١٩٩٨ عن الكونغرس الأمريكي، الذي لا يسعى إلا إلى استمرار الواقع العراقي حينذاك. هناك كما يبدو للمتبع وكأن اتفاقاً غير معلن قد تم بين النظام والولايات المتحدة الأمريكية في عدم رفع الحصار من جهة، والموافقة على استمرار الحكم القائم في العراق من جهة أخرى. والضجة المتبادلة حول إسقاط النظام من جهة، أو حول رفع الحصار من جهة أخرى، ليست سوى عربة فارغة كثيرة الجعجة.

٨. والحصار، كما نعرف، استهدف إبقاء التخلف في البنية التحتية العراقية وتقليص قدرات العراق على التنمية الاقتصادية والبشرية والتشغيل والعيش الكريم. إن عواقب الحصار كانت هائلة جداً على جيل التسعينيات وعلى الأجيال القادمة من الشعب العراقي من النواحي النفسية والعصبية والأخلاقية والتربوية والتعليمية والثقافية والإنسانية عموماً... الخ. إنها الحرب الاقتصادية غير الشريفة والصفحة السوداء في السياسة الأمريكية البريطانية إزاء الشعب العراقي. ولا يخل بهذا التحليل واقع أن الولايات المتحدة الأمريكية قد قررت فعلاً إسقاط النظام في أعقاب جريمة الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ التي نفذتها قوى تنظيم القاعدة في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تغير الموقف عندها وأصبح رأس النظام مطلوباً ولأسباب مقاربة لتلك الأسباب التي وردت سابقاً، إضافة إلى دور وسياسة الليبراليين والمحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية في فترة بوش الابن.

المبحث الثاني

الفساد وتنفيذ برنامج "النفط مقابل الغذاء"

تشير المعلومات التي نشرت على صعيدي العراق والعالم، حتى قبل سقوط النظام العراقي، إلى أن تنفيذ قرار برنامج النفط مقابل الغذاء شهد تواطئاً كبيراً بين النظام العراقي وبين بعض كبار العاملين في الأمم المتحدة المسؤولين عن التنفيذ المباشر للبرنامج وبين الشركات الأجنبية، سواء أكانت مستوردة للنفط الخام من العراق أم تلك المصدرة للعراق سلعاً غذائية وأدوية ومواد استهلاكية أخرى. ولم يمنع هذه القوى، وهي ترى البؤس والفاقة والحرمان التي تعرض لها الشعب العراقي، وخاصة الأطفال والحوامل من النساء وكبار السن والعجزة والمرضى بسبب قلة المواد الغذائية والأدوية، من نهب الإنسان العراقي عبر النظام وبمساعده ومشاركته في هذا النهب.^{١٩} وقد تبلور الفساد في عدد من

١٩ كتب المهندس والكاتب سلام إبراهيم عطوف كبة مقالاً تحت عنوان "البطاقة التموينية والاقتصاد العراقي" يقول فيه صائباً: "لقد استهدف البرنامج تخفيف المعاناة الانسانية وليس توفير حل شامل للأزمة في العراق، وهو لم يستجب لمتطلبات الانماء والاستثمار، وكانت البطاقة التموينية من أهم ثماره الايجابية. وعليه تعرف البطاقة التموينية بأنها- آلية توزيع الحصص التموينية الدورية على أبناء الشعب العراقي وفق برنامج النفط مقابل الغذاء!، البرنامج المنقطع النظير والفريد في تاريخ الامم المتحدة، وهي ليست استهلاكاً عبثياً بل نتاج السياسة الكارثية للدكتاتورية البائدة، وشحة فرص العمل، ومجمل الأزمات الاقتصادية التي عانت وتعاني منها البلاد... بعد انخفاض الدخل الفردي مئات المرات وانخفاض قيمة العملة الوطنية بنسب مئوية غير معقولة، وتضخم ملفات الفقر وما تحت مستوى الفقر، وتوقف عجلة الدورة الاقتصادية السلمية، والكساد الاقتصادي الذي قل نظيره في تاريخ العراق الحديث، والغلاء الفاحش، والبطالة المكشوفة والمقتعة، وتوسع الهجوم الضريبي على المواطنين، والتقليص الصارم للانفاق العام في ميزانية الدولة بحجة التقشف والاصلاحات الاقتصادية، والنهب المنظم لمداخيل المواطنين!". ثم يواصل فيكتب:

"وبطبيعته وكعاداته تلاعب نظام صدام حسين بالتوريدات وعقودها في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، ومارس التجارة غير المشروعة والتهريب والسوق السوداء، وطبق سياسة الخصخصة والعمل على أسس تجارة التمويل الذاتي وترميم قاعدة السلطات الاجتماعية عبر استيلاء اعوان النظام على

سبل التعامل التي فرضها النظام العراقي على تلك الشركات الأجنبية، أو في تقديم الرشاوى لبعض المسؤولين في تنفيذ القرار من جانب الشركات الأجنبية، كما تجلى في تقديم سلع بنوعيات رديئة وفسادة فات موعد استعمالها، أو بمنح كوبونات خاصة لشركات وقوى وشخصيات وحكومات كان الهدف منها تسهيل خروقات النظام في التجاوز على مضامين قرار "برنامج النفط مقابل الغذاء". لقد كان الشارع العراقي يدرك تماماً بأن هناك فساداً مالياً وإدارياً كبيراً شمل جهات كثيرة من العاملين في هذا البرنامج، سواء أكانوا من العراقيين أم العرب أم الأجانب الذين وجدوا فرصة ذهبية للاغتناء على حساب مصائب الشعب العراقي دون وازع من ضمير أو رادع من عقوبة محتملة.

وبعد سقوط النظام وتصاعد روائح الفساد والإفساد الكريهة على الصعيد العالمي تم تشكيل لجنة تابعة للأمم المتحدة ترأسها السيد بول فولكر Paul Volcker، الرئيس السابق لمجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي، الذي قدم تقريراً يتضمن ٦٢٣ صفحة تضمنت معلومات وجداول ووثائق قيمة تكشف عن تفاصيل كثيرة بشأن العمليات التي جرت في ثلاثة مجالات أساسية بصدد تنفيذ برنامج "النفط مقابل الغذاء، وهي:

١. مجال تصدير النفط العراقي خلال الفترة الواقعة بين نهاية ١٩٩٦-٢٠٠٢ وفق مذكرة التفاهم الموقعة في العام ١٩٩٦ بين العراق والأمم المتحدة.
٢. مجال تهريب النفط العراقي خارج إطار تنفيذ البرنامج وبالاتفاق مع شركات ودول كثيرة.

المنشآت العامة المخصصة، وتعهد التلاعب بمواعيد حصص البطاقة التموينية واوزانها وحجمها والغش في نوعيتها واستخدامها سلاحاً للمعاقبة! وأداة لمكافأة الاعوان!، كما حولت السلطات جزءاً من قيمة عقود التوريدات الى حسابات المسؤولين، وابتاحت توريد المواد الفاسدة والرديئة والقديمة والمستهلكة! وتناغمت بيروقراطية الامم المتحدة وتسويق ممثلي الولايات المتحدة وبريطانيا مع الابتزاز والفساد الحكومي! لتجري المبالغة في استقطاعات التعويضات وأغلبها غير حقيقية وملفقة ويشكل تعسفي على حساب تلبية الحاجات الانسانية للشعب العراقي!" راجع: كبة، سلام إبراهيم عطوف. البطاقة التموينية والاقتصاد العراقي. موقع الحوار المتمدن. العدد ٢٥٤٤ بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١.

٣. مجال استيراد المواد الغذائية والأدوية والسلع الاستهلاكية الضرورية للمجتمع و التجاوز الجزئي للصعوبات التي خلقها قرار الحصار الاقتصادي على العراق على الغالبية العظمى من الشعب العراقي.

بلغت القيمة الكلية لمبيعات النفط العراقي خلال الفترة الواقعة بين ١٩٩٦-٢٠٠٢ ل ٢٤٨ شركة أجنبية حوالي ٦٤,٢ مليار دولار أمريكي، في حين بلغت قيمة استيراد العراق للسلع الاستهلاكية من ٣٦١٤ شركة أجنبية وفق قرار البرنامج حوالي ٣٤,٥ مليار دولار أمريكي. وبهذا يكون مبلغ التعامل الرسمي في إطار البرنامج حوالي ٧,٩٨ مليار دولار أمريكي. كما ظهر أن النظام العراقي باع كميات كبيرة من النفط الخام فرض عليها ضريبة إضافية خارج شروط مذكرة التفاهم إلى ١٣٩ شركة أجنبية بصورة غير مشروعة، وكان هذا الفعل تجاوزاً فظاً على شروط قرار "النفط مقابل الغذاء"، كما استورد العراق من ٢٢٥٣ شركة وفق عقود وقعتها الحكومة العراقية والتي جرى فيها دفع مبالغ للحكومة العراقية بصورة غير شرعية تجاوزاً على شروط مذكرة التفاهم عن السلع الاستهلاكية التي كان يستوردها العراق.

لقد توزع المبلغ الكلي لاستيرادات العراق السلعية الاستهلاكية على القطاعات التالية:

جدول رقم (٤)

التوزيع القيمي والنسبي للسلع المستوردة في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء

| التوزيع النسبي | المبلغ مليار دولار أمريكي | القطاع |
|----------------|---------------------------|----------|
| ٣,٣ | ١,١ | الصناعة |
| ٣,٧ | ١,٣ | الداخلية |
| ٤,٩ | ١,٧ | النقل |
| ٥,٨ | ٢,٠ | الزراعة |
| ٧,٩ | ٢,٧ | الصحة |
| ٨,٤ | ٢,٩ | الكهرباء |
| ٩,٠ | ٣,١ | النفط |
| ٥٠,٤ | ١٧,٤ | التجارة |
| ٦,٧ | ٢,٣ | أخرى |
| ١٠٠,٠ | ٣٤,٥ | المجموع |

قارن. التقرير النهائي لبول فولكر للتحقيق بالفساد المالي في إطار النفط مقابل الغذاء.

Independent Inquiry Committee into United Nations Oil-For-Food Programme. By Chief of Committee Paul Volcker. 2005. Documents. Press Release (27 October 2005). P. 10.

وقد بلغ الإيراد المالي غير المشروع الذي دخل إلى خزانة النظام العراقي عن تلك الاستيرادات أكثر من ١,٨ مليار دولار أمريكي.

شارك في تصدير السلع الغذائية والأدوية وبقية السلع الاستهلاكية إلى العراق عشرات الدول والشركات الأجنبية، سواء أكان ذلك بشكل مباشر أم عبر وسطاء. واحتل عدد من الدول المواقع الرئيسية في هذه التجارة الرباحة التي اقترنت بفساد مالي كبير وخرق للقوانين والنظام المعمول به والمثبت في مذكرة التفاهم، وهي: روسيا، مصر، فرنسا، الأردن، استراليا، الإمارات العربية، الفيتنام، الصين وسوريا.

لقد كان النظام العراقي يفرض على مشتري النفط الخام دفع ضريبة إضافية للحكومة العراقية يتراوح مقدارها بين ١٠-٣٠ سنت أمريكي، ثم ارتفع في حالات أخرى إلى ٥٠ سنت أمريكي لقاء كل برميل نفط.^{٢٠} وكانت هذه المبالغ تدفع للطرف العراقي عبر أحد الأساليب التالية:

١. دفع المبالغ المقررة نقداً إلى السفارات العراقية في الخارج، وخاصة سفارة العراق في موسكو.
٢. تحويل المبالغ المقررة إلى مصرفين في الأردن ولبنان لحساب العراق.
٣. دفع المبالغ نقداً في بغداد وعبر شركات وسيطة للشركات المستوردة للنفط العراقي وبشكل خاص إلى شركة تسويق النفط العراقية التابعة لوزارة النفط في بغداد. ساهمت أربع شركات كبيرة في استيراد كميات كبيرة من النفط العراقي بلغت نسبتها ٦١,٤١٪ من مجموع النفط الخام المباع في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٢، في حين كانت حصة بقية الشركات المتعاملة مع العراق ٣٨,٥٩٪، والتي يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم (٥)

نسب توزيع مبيعات النفط العراقي للشركات الأجنبية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٢

| اسم الشركة | نسبة التعامل % |
|--|----------------|
| Bayoil Supply & Trading limited (Bayoil) | 18.85% |
| The Vitol Group (Vitol) | 17.81% |
| The Taurus Group (Taurus) | 13.21% |
| Glencore international AG (Glencore) | 11.54% |
| Others | 38.59% |
| المجموع | 100.00 |

20 Independent Inquiry Committee into United Nations Oil-For-Food Programme. By Chief of Committee Paul Volcker. 2005. Documents: [Press Release](#) (27 October 2005).

Independent Inquiry Committee into United Nations Oil-For-Food Programme. By Chief of Committee Paul Volcker. 2005. Documents: Press Release (27 October 2005).

كان قرار مجلس الأمن الدولي يقضي بأن الحكومة العراقية لها الحق في اختيار الشركات التي يمكن أن تسوق لها النفط الخام وتلك التي تستورد منها السلع لأغراض إنسانية. وكان بيع النفط يتم عبر شركات في دول وسيطة أحياناً، وخاصة بالنسبة للشركات الأربعة الأساسية الأولى، وهي: ليشتنشتاين، إيطاليا، سويسرا وماليزيا، كما كان يتم ذلك عبر فرنسا والصين، كما كانت تستحصل الضريبة الإضافية عبر شركات وسيطة أيضاً. وقد بلغ إجمالي الضريبة الإضافية غير الرسمية وغير الشرعية المفروضة على الشركات المستوردة للنفط حوالي ٢٢٨,٨ مليون دولار أمريكي.^{٢١}

كان النظام العراقي لا يكتفي ببيع النفط وفق قرار مجلس الأمن الدولي بطريقة تسمح له بتحقيق مبالغ إضافية و حسب، بل كان يقوم بتهريبه قد حصل ذلك في الفترة التي أعقبت حرب الخليج الثانية وبدء تمكن العراق من تصدير نفطه. أشار التقرير النهائي لبول فولكر إلى ان العراق هرب نفطاً بمبلغ قدره ١١ مليار دولار أمريكي^{٢٢} عبر التنكرات التي كانت تحمل النفط من موانئ تصدير النفط الخام وعبر الأردن بشكل خاص. ولكن هناك معلومات كانت تشير إلى تهريب النفط عبر دول أخرى ومنها تركيا وإيران.

وحقق العراق مبالغ إضافية من خلال استيراده السلع الغذائية والأدوية والمواد الإنشائية عبر تلك الشركات التي كان يتعاقد معها. كما كان يفرض على الشركات المصدرة للسلع المصنعة دفع مبالغ النقل في داخل العراق، والتي كانت تدخل في خزينة أو جيوب النظام الصدامي وأعوانه. وكانت هذه المبالغ تدفع حتى قبل وصول السلع إلى الأراضي العراقية.

21 Independent Inquiry Committee into United Nations Oil-For-Food Programme. By Chief of Committee Paul Volcker. 2005. Documents: Press Release (27 October 2005).

٢٢ لجنة التحقيق المستقلة التابعة للأمم المتحدة حول برنامج النفط مقابل الغذاء، بول أ. فولكر.

وكانت نسبة الريج التي يطالب بها النظام ويحصل عليها فعلاً عن كل صفقة تصل إلى ١٠٪ من إجمالي المبلغ المقرر لها.

لقد حقق النظام العراقي دخلاً إضافياً غير مشروع من مبيعات النفط الخام وعبر فرض الضريبة الإضافية على كل برميل مباع للشركات الأجنبية، وكذلك عبر استيراد السلع الغذائية والمواد الأولية، إضافة إلى المبالغ المتحققة للنظام عبر بيع النفط بصورة غير مشروعة. وقد بلغ إجمالي دخله الإضافي المعروف أكثر من ١٣,٥ مليار دولار أمريكي. ومن المفيد الإشارة إلى أن النظام حقق دخلاً إضافياً غير مشروع من مشتريات قيمتها ٧,٨ مليار دولار بلغ حوالي ٥٠٠ ألف دولار أمريكي. وهذا المبلغ من المشتريات شكل ٢٣٪ من إجمالي استيرادات العراق تقريباً التي بلغت قيمتها ٣٤,٥ مليار دولار أمريكي. وإذا قيس على ذلك بالنسبة إلى ٧٧٪ الباقية من مشترياته السلعية من الخارج، إذ أنه حققها فعلاً، فإن الدخل الإضافي الذي تحقق للنظام يكون أكثر من ١,٥ مليار دولار أمريكي، أو ما قيمته الكلية ٢ مليار دولار أمريكي. عندها يرتفع المبلغ الكلي للدخل غير المشروع للنظام العراقي إلى ١٥ مليار دولار أمريكي خلال الفترة الواقعة بين نهاية ١٩٩٦ ونهاية ٢٠٠٢.

أما الجانب الثاني من الفساد المالي خلال هذه الفترة فقد ارتبط بالرشاوى العالية التي قدمها النظام العراقي إلى شخصيات وشركات ودول عربية ودولية غير قليلة، فماذا كان الهدف من وراء ذلك؟

إن ممارسة عمليات الإفساد المالي من خلال تقديم الهدايا الثمينة، سواء أكانت حلى ذهبية أم هدايا تذكارية غالية الثمن أم أموالاً كثيرة لدعم حملات انتخابية أوروبية وغير أوروبية أم إلى جمهرة من الصحفيين وبعض الكتاب والشخصيات السياسية والاجتماعية العربية والغربية أو الشرقية أم إلى بعض الشخصيات العاملة في المنظمات الاجتماعية الدولية مثل اتحاد النقابات العالمي أو اتحاد النساء الديمقراطي العالمي أم اتحاد الطلبة العالمي أم اتحاد الشبيبة الديمقراطي العالمي، أم إلى مجموعة من الأشخاص العاملة في أجهزة الأمن والقوات المسلحة في الدول العربية والأوروبية، الرأسمالية منها والاشتراكية، بدأت في فترة مبكرة من وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة، بهدف الحصول

على تأييدها ومساندتها سياسياً وفي أجهزة الإعلام العربية والدولية. وهذه الممارسة اتخذت ابعاداً جديدة في فترة الحرب العراقية-الإيرانية ثم تفاقمت، رغم أوضاعه المالية الصعبة، في أعقاب غزو الكويت وحرب الخليج الثانية وفي فترة تنفيذ قرار "برنامج النفط مقابل الغذاء".

كان النظام البعثي الصدامي يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال هذه الممارسات المشينة. ولكن العيب لم يكن في النظام العراقي وحده، بل كذلك في تلك الجهات التي كانت تأخذ تلك الرشاوى لتساهم في تحقيق ما كان يسعى إليه. يمكن تكثيف الأهداف بالنقاط التالية:

١. المشاركة في دعم جهود النظام في توسيع علاقاته السياسية الدولية وعلاقاته الاقتصادية والتجارية والتقنية مع الدول الرأسمالية المتقدمة والدول الاشتراكية.

٢. توفير إمكانيات التعاون العسكري وتأمين فرص باتجاهات أربعة، وهي:

أ- الحصول على إمكانيات التزود بمختلف أنواع الأسلحة الدفاعية والهجومية.

ب- الحصول على فرص لتدريب قواته العسكرية على أحدث الأسلحة وتوسيع وتطوير التعاون التقني في هذا المجال وتأسيس المختبرات الضرورية والحصول على المعلومات الفنية والخبراء لهذا الغرض.

ج- الحصول على إمكانيات إقامة صناعة عسكرية متقدمة في العراق لإنتاج الأسلحة والأعتدة.

د- تأمين إمكانيات تطوير المفاعلات النووية وإنتاج السلاح النووي، إضافة إلى إنتاج السلاحين الكيميائي والجرثومي.

وقد تسنى للنظام العراقي في فترة السبعينيات من القرن العشرين إقامة أوسع العلاقات مع دول رأسمالية ودول اشتراكية ودول تعتبر على هامش التحول صوب الرأسمالية مثل البرازيل ومصر ويوغسلافيا وغيرها من أجل المشاركة في إقامة الصناعة العسكرية العراقية أو في مد العراق بالخبرات والخبراء والمعارف، وكذلك بالأسلحة المتنوعة.

٣. تأمين الحصول على مجموعة من السياسيين والإعلاميين والشخصيات الاجتماعية والكتاب لممارسة الكتابة والنشر دفاعاً عن النظام العراقي سياسياً وتبويض وجهه أمام الرأي العام العالمي، ومن أجل إقامة أفضل العلاقات السياسية مع الدول الأجنبية.

٤. التغطية على استبداد النظام العراقي وقمعه وقهره للمجتمع والجرائم التي كان يرتكبها بحق الشعب العراقي. وأبشع صور تلك الجرائم التي سكت عنها العالم العربي والمجتمع الدولي خلال سنوات الحرب العراقية - الإيرانية هو استخدام النظام العراقي السلاح الكيميائي في حربه ضد إيران، إضافة إلى استخدامه في حلبجة وعمليات مجازر الأنفال ضد الشعب الكردي في كردستان العراق والتي دخلت ضمن مفهوم الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية، وكذلك تجفيف أهوار العراق وتشريد سكانها والحملات الإجرامية التهجيرية ضد الكرد الفيلية وعرب الوسط والجنوب، وحملاته قبل ذلك في العقد الثامن من القرن الماضي في اعتقال وسجن وقتل وإعدام الشيوعيين العراقيين والكثير من القوى السياسية الديمقراطية الأخرى ومطاردة الكرد في العراق والأحزاب الديمقراطية الكردية... الخ.

٥. التغطية على أساليب النظام غير المشروعة في التجاوز المتنوع على تنفيذ قرار "برنامج النفط مقابل الغذاء".

٦. المشاركة في تعبئة الرأي العام العربي والإقليمي والعالمي ضد الحصار الاقتصادي من خلال تجويع الشعب العراقي والمشاركة المباشرة في جريمة تشديد عواقب الحصار الدولي من خلال الامتناع عن تنفيذ قرار النفط مقابل الغذاء خمس سنوات كاملة لكي يوجه غضب الجماهير ضد الولايات المتحدة ومجلس الأمن الدولي وإبعاد أو تخفيف الكراهية للنظام ذاته الذي تسبب بكل ذلك.

ومن خلال كل ذلك تسنى للنظام الحصول على فرص كبيرة ابرزها:

• استمرار وجود النظام ٣٥ عاماً في السلطة، رغم كل البشاعات التي مارسها ورغم كل العزلة والكراهية الداخلية لنظامه ولشخص الدكتاتور صدام حسين.

- استمرار اعتقال وسجن وقتل البشر في العراق دون وازع أو رادع دولي لسنوات طويلة.
- وخلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين كانت الدول الأوروبية تتسابق للحصول على علاقات واسعة مع النظام العراقي بسبب الموارد المالية الكبيرة المتأتية من تصدير النفط الخام العراقي وتأمين توقيع عقود إقامة المنشآت والمؤسسات الاقتصادية في العراق وبأسعار عالية وبذخية لا تتناسب وواقع العراق وحاجاته وإمكانياته.
- تأمين الفرص الذهبية لمواصلة نهب الشعب العراقي، سواء أكان ذلك بالحصول على ضريبة إضافية أم التغطية على مبيعات النفط الخام المهرب أم باستيرادات العراق السلعية. وهي صورة بشعة للإفساد العام الذي مارسه النظام من جهة، وممارسته الشركات النفطية والتجارية الدولية والدول المختلفة من جهة أخرى. وكان بين المرتشين شخصيات دولية عاملة في برنامج الأمم المتحدة وشخصيات سياسية حكومية في العديد من الدول، إضافة إلى شخصيات سياسية واقتصادية وحكومية عربية أيضاً. ولا شك في أن مع كل هؤلاء وجدت مجموعة من القطط السمان العراقية التي اغتنت على حساب الشعب العراقي ومارست الفساد بصيغ شتى، سواء أكان في فترة وفي إطار تنفيذ قرار برنامج النفط مقابل الغذاء أم قبل ذلك وفي مجالات كثيرة. (راجع الملحق رقم (١)).

ويكشف لنا التقرير الذي نشرته جريدة المدى البغدادية الأساليب القذرة التي استخدمها النظام من أجل الوصول إلى الأهداف التي اشترنا إليها أو إلى بعضها من خلال تقديم كوبونات النفط المباع للحصول على قوميونات مالية ضخمة لصالح الممنوحين تلك الكوبونات. والملحق رقم (٢) يقدم لنا صورة تقريبية للدول والشركات والأحزاب والقوى والشخصيات التي تورطت في عمليات الإفساد المالي مع النظام العراقي خلال الفترة الواقعة بين ١٩٩٦-٢٠٠٢.

الفصل الثالث

واقع الاقتصاد العراقي ومشكلاته وبعض مؤشراتته

المدخل

كانت معاناة الشعب العراقي كبيرة جداً في فترة الحرب العراقية - الإيرانية، سواء أكانت من حيث القتلى والجرحى والمعوقين والخسائر المادية والحضارية أم من حيث الحالة المعيشية اليومية للسكان، إضافة إلى القمع الداخلي ومنها عمليات الأنفال في السنة الأخيرة من تلك الحرب. ولكن، وما إن بدأ العراق في زيادة صادراته النفطية والبدء بالتحسن النسبي لحياة الناس اليومية، حتى بدأ غزو الكويت من جانب القوات العراقية وفرض الحصار الاقتصادي الدولي على العراق بسبب رفضه الانسحاب من الكويت وفق قرار مجلس الأمن الدولي. واستمر هذا الحصار طيلة الفترة التي وجدت فيها القوات العراقية المحتلة في الكويت. ثم بدأت حرب الخليج الثانية لتحرير الكويت من الغزاة. وبهذا استمر الحصار الدولي على العراق حتى سقوط النظام في العام ٢٠٠٣. وخلال الفترة موضوع البحث تفاقمت المشكلات الاقتصادية في البلاد بسرعة فائقة فتعطلت عملية التنمية و اتسعت ظاهرة البطالة بين السكان القادرين على العمل والراغبين فيه وتراجع المخزون السلعي الاستهلاكي وارتفعت أسعار السلع والخدمات وتضاءلت السيولة النقدية وتدهورت القدرة الشرائية للدينار العراقي وتفاقم التذمر الشعبي من التدهور الشديد في مستوى حياة ومعيشة الغالبية العظمى من سكان العراق، خاصة وأن النظام كان قد رفض تطبيق قرار "النفط مقابل الغذاء" الذي كان يعني السماح للعراق بتصدير كميات محددة من النفط الخام سنوياً لتوفير الأموال الضرورية لاستيراد السلع الأساسية كالغذاء والدواء للاستهلاك السكاني والاحتفاظ بحركة بطيئة جداً لعجلة الاقتصاد العراقي. إذ كان النظام يتذرع بكون هذا القرار يحد من استقلال العراق وسيادته على ثرواته وموارده المالية ويمنح مجلس

الأمن الدولي حق التحكم بما يحتاجه العراق كيفما يشاء ويقرر ما يرى من استيرادات وليس ما يريده النظام. في حين كان النظام قد بدأ بفقدان سيادته الوطنية على موارده الاقتصادية وقراراته منذ بدء الحرب العراقية - الإيرانية وتفاقم ذلك بعد حرب الخليج الثانية. وحين تعذر على النظام إقناع العالم بضرورة إلغاء قرار الحصار الاقتصادي الدولي وفتح الأبواب أمام العراق للتحكم بصادراته النفطية ومواردها المالية وباستيراداته السلعية، أُجبر على الموافقة في تنفيذ بنود "قرار النفط مقابل الغذاء" في العام ١٩٩٦.

منَ كان يتتبع أوضاع العراق منذ بدء الحرب العراقية-الإيرانية، كان يدرك بشكل مناسب بأن العراق أصبح مرهوناً لدى:

١. عدد كبير من الدول المصدرة للسلاح والعتاد لمواصلة حربه العدوانية ضد إيران، ولكن بشكل خاص للدول الغربية بعد أن امتنع الاتحاد السوفييتي عن تزويده بالسلاح رسمياً لفترة ثلاث سنوات ثم بدأ بتزويده بعد أن حررت إيران أراضيها ولكنها رغم ذلك رفضت إيقاف القتال رغم المناشدات الدولية.

٢. القروض التي كانت تصله من الدول العربية والدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية لضمان مشتريات السلاح والعتاد.

٣. الدول المزودة له بالمواد الزراعية والغذائية والقروض المالية والمساعدات العينية لأغراض تموين الجبهة العسكرية والسوق الداخلي، وبشكل خاص الولايات المتحدة التي كانت تزوده بكميات كبيرة من الحبوب والمواد الزراعية الأخرى وصلت قيمتها إلى مليار دولار أمريكي سنوياً.

وكانت الدول الرئيسية في هذا المجال هي الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وبعض الدول الأوروبية الأخرى، إضافة إلى عدة دول عربية في مقدمتها الكويت والسعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومصر.

وقد تراكمت على عاتق العراق الديون الخارجية ولم يعد قادراً على تأمين دفع الأقساط السنوية والفوائد المترتبة عليها. وتعمقت هذه المشكلة حين أضيفت إليها ديون حرب الخليج الثانية والتدمير الذي تسببت به الحرب في الكويت على نحو خاص. لهذا لم يكن في

مقدور العراق أن يُنشط العملية الاقتصادية الداخلية. وكان لهذا الواقع تأثيره السلبي على عدة حقول جوهرية:

١. عدم قدرته على إعادة تعمير وتشغيل الكثير من مشاريع التنمية التي دمرتها حرب الخليج الأولى وحرب الخليج الثانية، أو تنظيف المناطق الحدودية والأراضي الزراعية من الألغام التي زرعت فيها والتي قدرت بحوالي ٢٠ مليون لغم متنوع، وبالتالي تعطلت قدرة العراق كثيراً على الإنتاج وتزويد السوق الداخلي بالسلع الضرورية، وبالتالي كان الاعتماد الأساسي على الاستيرادات التي كانت محكومة بلجنة دولية تابعة للأمم المتحدة. ولا شك في أن النظام البعثي بذل جهداً واضحاً في تنشيط القطاع الزراعي والإنتاج الحرفي، إلا أن إمكانياته على استيراد ما هو ضروري لتطوير ذلك كان بدوره محدوداً بسبب الحصار الاقتصادي ومنع اللجنة المسؤولة عن الموافقة على استيرادات العراق للكثير من السلع الأولية ونصف المصنعة والمصنعة بذريعة الاستخدام المزدوج لتلك السلع وإمكانية الاستفادة منها في الإنتاج العسكري.

٢. تنامي حجم البطالة المكشوفة، إضافة إلى البطالة المقنعة في أجهزة الدولة على نحو خاص والتي ارتبطت بثلاثة عوامل جوهرية، وهي:

** العدد الكبير من الجنود الذين سرحوا من الخدمة العسكرية في أعقاب حرب الخليج الثانية.

** عدم وجود تنمية اقتصادية وإقامة مشاريع جديدة.

** قلة الموارد المالية لدى الدولة للتشغيل ودفع رواتب أو أجور العاملين.

٣. ضعف القدرة على تأمين التمويل المتواصل للسلع الاستهلاكية الموجهة إلى السوق الداخلي بسبب الرقابة الدولية وبسبب ضعف القدرة المالية على استيراد كل ما يحتاجه العراق من سلع وخدمات.

٤. ربط العراق بقيود استيرادية لا من حيث نوعية السلع التي لا يمكن استخدامها للأغراض العسكرية فحسب، بل فرض الاستيراد على العراق عملياً من شركات ودول معينة حيث كانت الأسعار احتكارية وعالية جداً.

٥. الفساد المالي والإداري الذي تشابكت فيه الهيئات والشركات الدولية مع القوى الداخلية، مما أدى إلى تحمل الاقتصاد والمجتمع العراقي خسائر مالية كبيرة جداً كشف عنها النقاب فيما بعد وبرز تورط الكثير من العناصر والقوى والشركات والحكومات بها، بما فيها أجهزة وشخصيات في الأمم المتحدة.

من هنا يمكن القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على نحو خاص كانتا تسعيان من خلال الحصار الاقتصادي أولاً، والقيود المفروضة على استخدام الموارد المالية النفطية ثانياً، والقيود الأخرى المفروضة على استيرادات العراق السلعية والتعطيل في إقرار قوائم السلع التي كان العراق يطلبها من تلك اللجنة الدولية ثالثاً، في الوصول إلى هدف أساسي هو تشديد التذمر الشعبي ضد الحكومة العراقية وتطويرها وفرض العزلة عليها. إلا أن هذه السياسة كانت تحمل في طياتها غباءً سياسياً من جهة، وظلماً وجوراً كبيرين من جهة أخرى، وتجاوزاً فظاً على حقوق الإنسان وحق الإنسان في الغذاء والدواء والمعالجة الطبية والرعاية الصحية والبقاء على قيد الحياة من جهة ثالثة. وكان الغباء السياسي يبرز في كون الضرر الأساسي من استمرار الحصار وتلك القيود المشددة يلحق بالشعب العراقي وليس بالطغمة الحاكمة والمؤيدين لها، وهو بدوره يعتبر ظلماً تعرض له الشعب العراقي وخاصة الفقراء والكادحين وصغار موظفي الدولة وأساتذة الجامعة والهيئات التدريسية الأخرى التي أجبرت على بيع مكتباتها الخاصة وحاجاتها المنزلية وأثاثها وبيوتها لتدبير أمور معيشتها اليومية. علماً بأن الشعب العراقي لم يكن له أي ذنب في نشوب تلك الحروب الظالمة بل كان ضحيتها المباشرة.

وبعد بدء تتبع القطاعات الاقتصادية المختلفة، سننطلق إلى قرار "النفط مقابل الغذاء" الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي والذي بدأ تنفيذه منذ العام ١٩٩٦.

المبحث الأول

الناتج المحلي الإجمالي

يستخدم بعض الاقتصاديين أرقام الناتج المحلي الإجمالي ومعدل حصة الفرد الواحد السنوية منه لقياس مستوى التطور الاقتصادي في هذا البلد أو ذاك هاملين في واقع الحال أن هذا المؤشر غير كاف للكشف عن مكونات هذا المؤشر العام ولا عن طبيعته المتوازنة أو المشوهة. إنه يساعد على إبراز مدى غنى أو فقر بلد ما من حيث الموارد المالية ومتوسط حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن لا يكشف عن مدى وحدانية التطور وغياب التوازن في مشاركة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية في تكوين هذا المؤشر إلا إذا نشرت تفاصيل بنية الناتج المحلي الإجمالي، كما لا يكشف عن غياب أو وجود العدالة في توزيع الناتج المحلي الإجمالي. وبتعبير أدق فإن مؤشر متوسط حصة الفرد الواحد منه لا يكشف عن طبيعة توزيع هذا الناتج بين الطبقات والفئات الاجتماعية أو بين أفراد المجتمع. وهي تذكرنا بنكته ذلك الرجل الذي كان يعمل في العهد الملكي فراشاً لدى المدير العام في إحدى دوائر الدولة العراقية. فحين سئل عن راتبه الشهري، استحي أن يكشف عنه فقال: أنا والمدير العام نتسلم ٢٠٣ دينار عراقي شهرياً. وحين ألح الصحفي على الفراش أن يكشف له عن مقدار راتبه منفرداً، تبين له أن راتب المدير العام كان ٢٠٠ ديناراً وراتب الفراش كان ٣ دنانير لا غير. وحين يجري الحديث عن متوسط حصة الفرد الواحد من الراتب المشترك للفراش والمدير العام البالغ ٢٠٣ دينار عراقي، سيظهر وكأن لكل منهما مبلغاً قدره ١٠١,٥ ديناراً شهرياً. وهذا يجافي الواقع والحقيقة. إلا أن هذا المؤشر والمؤشر الآخر يكشفان بدورهما، مع الأخذ بنظر الاعتبار عدد النفوس في البلد المعني، عن المحصلة النهائية للإنتاج. من هنا نقول بأن هذا المؤشر على أهميته لا يكشف البنية المشوهة للاقتصاد الوطني العراقي ولا التباين المشوه وغير العادل لتوزيع الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي إلا عند نشر تفاصيل مكوناته. فحين يكون البلد نفطياً وربيعياً كالعراق أو السعودية أو ليبيا، أو مثل أي بلد افريقي يملك ذهباً أو يورانيوم في باطن أرضه، ويساهم في تصدير كمية كبيرة من النفط الخام سنوياً أو المادة الأولية

الاستراتيجية الأخرى ويحقق عائداً عالياً من دون الإشارة إلى نسبة مشاركته في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، فهذا المؤشر لا يساعد على وضع اليد على الاختلال الموجود في بنية الاقتصاد الوطني، في حين يساعد تحديد نسب المشاركة على معرفة مدى ضعف بقية القطاعات الاقتصادية في تكوينه. ومن هنا تأتي أهمية أن تكون لدينا تفاصيل عن مقدار ونسبة مشاركة كافة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لمعرفة مواطن الخلل فيه ومعالجتها

إن الوصول إلى هذه الأرقام لا يعني دقتها، إذ غالباً ما تمارس اساليب مكشوفة أو مستترة للتغطية عن بنية الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته بشكل خاص. ومع ذلك ليس لدى الباحث إمكانية التحقق من تلك الأرقام التي تصدرها الجهات المسؤولة، ولهذا لا بد من أخذها بحذر غير قليل.

إذن، من أجل التعرف على بنية الاقتصاد الوطني لبلد ما يفترض أن تتوفر لدينا تفاصيل رقمية عن مقدار ونسبة مشاركة القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة، أو القطاعات الخدمية كالتجارة والتعليم والصحة والنقل... الخ، في تكوين هذا الناتج. وقد برهن الاقتصاد العراقي خلال فترة الحرب العراقية- الإيرانية وغزو الكويت وصدور قرار الحصار الاقتصادي الدولي عن مجلس الأمن على وجود اختلالات شديدة وتشوهات بالغة الخطورة في بنيته والناجمة عن الدور الكبير الذي كان ولا يزال يلعبه اقتصاد النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، وفي تكوين نسبة صادرات العراق السلعية. وسنحاول في عرضنا وتحليلنا لبعض الجداول إلى إبراز واقع هذا الاختلال والتشوه خلال الفترة الواقعة بين ١٩٩٠- ٢٠٠٢، علماً بأن هذا الاختلال ليس جديداً بل لازم الاقتصاد العراقي طيلة العقود المنصرمة، ولكنه كشف عن مخاطر هذا التشوه والاختلال حين واجه الحصار الدولي وعجز الإنتاج المحلي، سواء أكان الإنتاج زراعياً أم صناعياً، عن تلبية الحد الأدنى المناسب لإشباع حاجات السكان، وحين تعطلت كلية أو تقلصت كثيراً قدرة العراق على تصدير النفط الخام.

جدول رقم (٦)

تطور الناتج المحلي الإجمالي والنفوس ومتوسط حصة الفرد الواحد منه

بالأسعار الجارية خلال عام ١٩٨٠ والفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢

| السنة | الناتج المحلي الإجمالي م.د.م | نفوس العراق ألف نسمة | معدل حصة الفرد الواحد من الناتج م. الإجمالي د.ع. | معدل حصة الفرد الواحد بالدولار الأمريكي بالسعر الرسمي | المعدل وفق سعر الدولار الفعلي ^١ |
|-------|---------------------------------|-------------------------|--|---|--|
| ١٩٨٠ | ١٥٧٧٠,٧ | ١٣٢٣٨ | ١١٩١٣ | ٤٤٧٥ | ٤٠٢٦,٦ |
| ١٩٩٠ | ٥٥٩٢٦,٥ | ١٧٨٩٠ | ٣١٢٦١ | ١٠٠٣ | ١٠٠٣,٥ |
| ١٩٩١ | ٤٢٤٥١,٦ | ١٨٤١٩ | ٢٣٠٤٨ | ٧٤٠ | ٧٣٩,٨ |
| ١٩٩٢ | ١١٥١٠,٨,٤ | ١٨٩٤٩ | ٦٠٧٤٦ | ١٩٥٠ | ٣٠٣,٧ |
| ١٩٩٣ | ٣٢١٦٤٦,٩ | ١٩٤٧٨ | ١٦٥١٣ | ١٠٣٢ | ٤٢٨,٠ |
| ١٩٩٤ | ١٦٥٨٣٢٥,٨ | ٢٠٠٠٧ | ٨٢٨٨٧ | ٢٦٦٠ | ٢١٩,٩ |
| ١٩٩٥ | ٦٦٩٥٤٨٢,٩ | ٢٠٥٣٦ | ٣٢٦٠٣٦ | ١٠٤٧ | ٤٦١,٢ |
| ١٩٩٦ | ٦٥٠٠٩٢٤,٦ | ٢١١٢٤ | ٣٠٧٧٥١ | ٩٨٧ | ١٠٣,٠ |
| ١٩٩٧ | ١٥٠٩٣١٤٤,٠ | ٢٢٠٤٦ | ٦٨٤٦٢٠ | ٢١٩٨ | ٢٨٥,٣ |
| ١٩٩٨ | ١٧١٢٥٨٤٧,٥ | ٢٢٧٠٢ | ٧٥٤٣٧٦ | ٢٤٢٢ | ٤٣١,١ |
| ١٩٩٩ | ٣٤٤٦٤٠١٢,٦ | ٢٣٣٨٢ | ١٤٧٣٥٩٥ | ١١٠٦ | ٧٣٦,٩ |
| ٢٠٠٠ | ٥٠٢١٣٦٩٩,٩ | ٢٤٠٨٦ | ٢٠٨٤٧٦٧ | ١٦١٢ | ١٠١٦,٩ |
| ٢٠٠١ | ٤١٣١٤٥٦٨,٥ | ٢٤٨١٣ | ١٦٦٥٠٣٧ | ١٣٢٦ | ٨١٤,٢ |
| ٢٠٠٢ | ٤١٠٢٢٩٢٧,٤ | ٢٥٥٦٥ | ١٦٠٤٦٥٢ | ١٣١٧ | ٧٨٦,٦ |

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط.

ومنه يستدل على عدة ملاحظات أساسية، وهي:

١. أن الفجوة كبيرة جداً بين مقدار الناتج المحلي الإجمالي في العام ١٩٨٠، وهي السنة التي فيها الأخير نشبت الحرب العراقية - الإيرانية، ومع ذلك حقق إنتاجاً عالياً خلال المواسم التي سبقته، وبين الفترة التي بدأت مع غزو الكويت في الثالث الأخير من العام ١٩٩٠ والسنوات اللاحقة حتى العام ١٩٩٦، حيث وافق العراق على تنفيذ قرار "برنامج النفط مقابل الغذاء"، وإذ تراجع في الفترة ١٩٩٦-١٩٩١، فإنه عاد إلى التحسن والارتفاع في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢، ولكنه لم يصل إلى مستواه في العام ١٩٨٠ أو العام ١٩٧٩.

٢. لا يتبين من هذا المؤشر الإجمالي الاختلال الذي تسبب في هذا الانخفاض والذي ارتبط بحروب النظام، في ما عدا معرفتنا بوجود حروب أعاق تطور الاقتصاد العراقي، في حين أن السبب الحقيقي كان في دور النفط في تكوين هذا الناتج.

٣. كما لا يبدو سهلاً التعرف على الأسباب الكامنة وراء الأرقام العالية للناتج المحلي الإجمالي. فالأرقام الواردة في هذا الجدول وضعت على وفق الأسعار الجارية والتي لا تكشف مباشرة عن حالة التضخم الاستثنائي الكبير جداً الذي مر به الاقتصاد العراقي في تلك الفترة والذي هو نتاج مجموعة من العوامل الاقتصادية المرتبطة بالحروب وبالسياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة الاستبدادية حينذاك.

٤. كما يساعد هذا الجدول بأن يبين لنا حقيقة التباين في معدل حصة الفرد الواحد بالدينار العراقي والدولار الأمريكي على وفق سعر الصرف الرسمي الذي تستخدمه الدولة، ومن ثم بسعر الصرف المعمول به فعلاً في العراق، إذ أن الفجوة بينهما كبيرة حقاً، وهي تتكشف لنا حين إجراء المقارنة بين العمود الخامس والعمود السادس في الجدول أعلاه وابتداءً من العام ١٩٩٢.^{٢٣} ومن هذا الجدول لا نتبين الفوارق في توزيع الناتج المحلي

٢٣ ملاحظة: لعبت التقلبات الحادة في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار دوراً كبيراً في زيادة تعاسة الناس وتقليص قدراتهم الشرائية. وإذا كان عام ١٩٨٨ قد عرف لأول مرة تراجعاً ملموساً في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي فإن عام الحرب الخليجية الثانية وبعد غزو الكويت

الإجمالي بين افراد المجتمع لأنه يعبر عن المعدل أو متوسط حصة الفرد الواحد منه سنوياً. فمتوسط حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي، على وفق اسعار صرف الدولار بالسوق العراقية وليس على وفق حسابات الصرف الرسمية في البنك وغير المعمول بها عملياً، بلغ في العام ١٩٩٠ ربع (٢٤,٩٪) ما كان عليه في العام ١٩٨٠، ثم تراجع وتذبذب أكثر فأكثر ليبلغ أدنى مستوى له في العام ١٩٩٦ حيث انخفض المتوسط بالمقارنة مع العام ١٩٨٠ إلى ٢,٦٪ فقط، ومع العام ١٩٩٠ إلى ١٠,٣٪ لا غير. وكان أفضل متوسط بلغه في العام ٢٠٠٠ حيث ارتفع إلى ١٠١,٩٪ دولاراً أمريكياً أو ما يعادل ٢٥,٣٪ بالمقارنة مع العام ١٩٨٠ و١٠١,٣٪ بالمقارنة مع العام ١٩٩٠. ثم تراجع في السنوات التالية قبل إسقاط النظام في العام ٢٠٠٣.

إن هذه الصورة العامة للناتج المحلي الإجمالي تكشف عن عيوبها الصارخة عند الاطلاع على تفاصيل بنية الناتج المحلي الإجمالي في ضوء تطور القطاعات المشاركة في تكوينه للفترة ١٩٩٧-٢٠٠١ وفق ما هو متوفر لدى وزارة التخطيط من إحصائيات.

وفرض الحصار الدولي عرف تدهوراً جديداً في سعر صرفه. وتفاقم ذلك في السنوات التالية حتى نهاية عام ١٩٩٦. فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغ سعر صرف الدينار مقابل دولار أمريكي واحد في كانون الثاني عام ١٩٩٠ حوالي ٣,٢ دينار واصبح في كانون الثاني من عام ١٩٩٣ حوالي ٣٧,٧ دينار وفي كانون الثاني عام ١٩٩٥ بلغ حوالي ٧٠٦ دينار وفي كانون الثاني من عام ١٩٩٦ وصل إلى حوالي ٢٩٨٧ ديناراً للدولار الأمريكي الواحد. وهو أدنى مستوى له خلال السنوات العشر الأخيرة. وتراوح معدل سعر الصرف للدينار العراقي في منتصف عام ١٩٩٧ بين ١٢٠٠ و ١٦٠٠ دينار، وتراجع في النصف الثاني من العام نفسه ليتراوح بين ٢٢٠٠ و ٢٦٠٠ ديناراً مقابل دولار أمريكي واحد. وتشير معلومات الشهر الأول من عام ١٩٩٨ إلى ان سعر الدولار الأمريكي كان يتراوح بين ١٧٠٠-١٨٠٠ دينار عراقي.

جدول رقم (٧)

الإنتاج حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢

(مليون دينار عراقي)

| القطاع | ١٩٩٧ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ + | ٢٠٠١ + |
|--|-------------|-----------|-----------|-----------|------------|
| الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك | ٧٠١٢٢٨٨١ | ٢٢٠٤٣٦٢ | ٢٨٦٢١٦٧١ | ٢٩٥٥٢٢ | ٣٧٨٨٧٨٨ |
| التعدين والمقالع | ١٢٠٥٥٨٦٦٦٩٠ | ١٢٧٠٢٧٥٢٠ | ٢٩١٥١٢٩٠ | ٧٠٠٨٣٥٣ | ٣٣٣١٨٣١٨٣٣ |
| الصناعة التحويلية | ٧٠١٠٣٠٦٦١ | ٣٤٩٢٧٦٣٥ | ٦٢٢٧٣٣٧٧ | ٣٠٧٧٠٨٨٠١ | ٣٠٧٨٥٥٣١١ |
| البناء والتشييد | ٧٠٨٧٣٠٧٧ | ٧٠٩٠٩٠٥١ | ٢٢٨٧٣٩٠ | ٢٣٥٤١ | ٧٠٦٢١٦١٨ |
| الماء والكهرباء | ٢٠٤٦٠١ | ٢٨٦٧٢ | ٤٠١٦٠٤ | ٦٠٧٠٣١٦ | ٦٠٦١٨٤٦ |
| النقل والمواصلات والتخزين | ٦٠٦٥٨٦٣١١ | ٢٠٥٥٥٦٧١ | ٢٣٨١٣٧٦١ | ٥٠٣٥٨٣١٤ | ٦٠٨١٥٠٥٤١ |
| تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه | ٣٠١٣٥٠٦ | ٣٠١٧١١٨١ | ٦٠٤١١٣٥٨١ | ٧٠٤١٠٣٦٠١ | ٢٠٤٣٣٥٧٥٨ |

| | | | | | |
|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------------------------|
| ٦,٨٨٦,٣٣١ | ٢,٧٥٨,١٧٢ | ٠,٣٨٨,٠٣١ | ٥٢,٠٣٦ | ٧,٨١١,٦٧٧ | البنوك والتأمين |
| ٠,٨٦٦,٧٣١ | ٦,٣٥٠,٨٧ | ٨,٧٣٥,٦٦٥ | ٣١٦,٣٦١ | ٦,٦٦٦,٦٨١ | ملكية دور السكن |
| ٥,٨٥٧,٣١٠ | ٧,٦٦٦,٦٦٥ | ٦,١٠٠,٣٦٦ | ٦,٠٧٠,٥٣٥ | ٣,٢٦٦,٦٦٥ | الخدمات الاجتماعية والشخصية |
| ٣,١٠٠,٧٨٣ | ٨,٦٦٦,٦٦٥ | ٦,٨٦٦,٦٦٥ | ٥,٦٨٥,٧٥١ | ٦,٣٥٣,١٨٦ | المجموع |

المصدر: دائرة الإحصاء في وزارة التخطيط ٢٠٠٢. + تقدير أولية

إن يالقاء نظرة فاحصة على مكونات هذا الجدول سيلاحظ المتتبع عودة قطاع استخراج النفط الخام إلى تأمين نسبة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي في إجمالي تكوينه، خاصة بعد أن وافق العراق على تطبيق قرار "برنامج النفط مقابل الغذاء". إذ يتبين أن قطاع التعدين قد شكل في العام ١٩٩٧ نسبة قدرها ٧٢,٢٪ وانخفضت في العام ٢٠٠١ إلى ٦٤,٩٪ وهي السنة التي اقترنت بتفاقم النشاط الأمريكي وتساعد نشاط قوى المعارضة العراقية لإسقاط النظام والذي تجلى في النشاط الدولي للتحضير لخوض الحرب الخارجية ضده وإسقاطه في العام ٢٠٠٣. وتشير الأرقام الواردة في الجدول إلى وجود نمو في قيمة الناتج المحلي في الزراعة وفي غيرها من القطاعات الاقتصادية، إلا أن هذه الأرقام قد اقترنت بالتضخم الكبير الذي عانى منه الاقتصاد العراقي وارتفاع الأسعار بشكل جنوني بسبب الفجوة الهائلة بين العرض والسلع والطلب عليها، وتدهور القيمة الشرائية للدينار العراقي وسعر صرفه مقابل جميع العملات الأجنبية. ويمكن أن يتبين ذلك من تحويل الدينار

العراقي إلى الدولار وفق أسعار الصرف حينذاك، والذي حاولنا إبرازه في الجدول السابق حول الناتج المحلي الإجمالي. عندها تتبين الفجوة الكبيرة بين الزراعة والصناعة التحويلية التي تدهورت كلية بسبب التدمير الذي لحق المنشآت الصناعية والعجز عن إعادة إعمار أغلبها أو عجزها عن استيعاب الطاقة الفعلية في إنتاجها بسبب عدم توفر المواد الأولية لها، ثم التحسن الذي طرأ عليها في العام ٢٠٠١ بالمقارنة مع تراجع نسبة مشاركة الزراعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. ففي الوقت الذي بلغت مشاركة الزراعة في العام ١٩٩٧ حوالي ٩,١٪ والصناعة ١,٦٪ فقط، أصبحت نسبة مشاركة الزراعة في العام ٢٠٠١ حوالي ٧,٩٪ والصناعة ١٢,٤٪. وهو تعبير عن التحسن النسبي الذي حصل في قطاع الصناعة التحويلية بسبب إعادة إعمار بعض المنشآت الصناعية ولم تكن هناك منشآت صناعية جديدة واستمرار تدهور حالة الريف والزراعة العراقية حينذاك.

وإذا اعتمدنا الأرقام الصادرة عن دائرة الإحصاء في وزارة التخطيط حول الدخل القومي فسنجد الأرقام التالية للفترة ١٩٩٧-٢٠٠١:

جدول رقم (٨)

الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد السنوي منه

(بالأسعار الجارية) للسنوات ١٩٩٧ - ٢٠٠١

| الرقم القياسي | متوسط نصيب الفرد (دينار) | الدخل القومي (مليون دينار) + | السنة |
|---------------|--------------------------|------------------------------|-------|
| 100.0 | 575450 | 12686375.5 | 1997 |
| 111,1 | 639153 | 14510054.4 | 1998 |
| 217,8 | 1253452 | 29308214.4 | 1999 |
| 311 | 1789990 | 43113695.1 | 2000 |
| 248 | 1431958 | 35605621.4 | 2001 |

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء. وزارة التخطيط. مصدر سابق.

تقديرات أولية لسنوات ١٩٩٧-٢٠٠١

ويشير الجدول إلى الرقم القياسي لمتوسط حصة الفرد الواحد من الدخل القومي خلال الفترة الواقعة بين ١٩٩٧-٢٠٠١ قد ارتفع من ١٠٠٪ في العام ١٩٩٧ إلى ٣١١,١٪ في العام ٢٠٠١ ثم تراجع في العام ٢٠٠١ إلى ٢٤٨,٨٪. وهي زيادة مهمة من الناحية النسبية وبالدينار العراقي، ولكن إذا ما قيسست بالتراجع الشديد في سعر صرف الدينار العراقي والقوة الشرائية للدينار، سنرى بؤس الحالة المعيشية للسكان، وخاصة من ذوي الدخل المحدود أو الفقراء والمعوزين في المجتمع. ويمكن اعتماد أسعار صرف الدينار العراقي الواردة سابقاً في استخراج المقدار الفعلي لمتوسط حصة الفرد الواحد من الدخل القومي وفي السنوات المشار إليها في الجدول. وسنرى حقيقة أوضاع الناس في فقرات أخرى لاحقة، وخاصة حين نبحث في الوضع البشري لسكان العراق.

لقد شهدت هذه الفترة من تاريخ العراق تراجعاً حاداً جداً في تكوين الناتج المحلي الإجمالي تجلى في ضعف مشاركة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوينه وفي معدل حصة الفرد الواحد منه سنوياً. ويمكن للجدول التالي أن يبين هذا الواقع للفترة ١٩٩٠ -

٢٠٠٢

جدول رقم (٩)

الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية

| السنة | الناتج المحلي الإجمالي مليون \$ أمريكي |
|-------|--|
| ١٩٩٠ | ٧٤,٩٣٣ |
| ١٩٩٥ | ٧٨,٠٥٥ |
| ١٩٩٦ | ٧٨,٠٦٤ |
| ١٩٩٧ | ٧٨,٨٥٦ |
| ١٩٩٨ | ٧٩,٥٣٠ |
| ١٩٩٩ | ٨١,٩١٦ |
| ٢٠٠٠ | ٨٣,٥٤٤ |
| ٢٠٠١ | ٨١,٠٣٨ |
| ٢٠٠٢ | ٨١,٨٤٩ |

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد. ٢٠٠٣. مصدر سابق. ص ٢٥٠.

المبحث الثاني

قطاع النفط الخام

على امتداد تاريخ الدولة العراقية الحديثة شكل النفط الخام ومنذ العام ١٩٢٨ مصدراً مالياً محدوداً ولكنه كان مهماً لأوضاع البلاد حينذاك. ومنذ العام ١٩٣٣ أصبح تصدير النفط المصدر الرئيس والأساس لإيرادات العراق المالية السنوية. ومنذ العام ١٩٥٢/١٩٥١، حيث بدأت المناصفة بعوائد النفط الخام المصدر بين العراق وشركات النفط الاحتكارية، المصدر الأول والأساسي في صادرات العراق الخارجية وفي تكوين الدخل القومي. أما في العام ١٩٧٢ / ١٩٧٣ وبعد تأمين مصالح شركات النفط الاحتكارية في نفط العراق فقد أصبحت عوائد النفط كلها من حصة العراق.

وعلى امتداد تلك العقود كان النفط الخام المصدر يشكل المصدر المالي الرئيسي لعملية التنمية والبناء الاقتصادي والخدمات الأساسية للمجتمع. وأصبح العراق بلداً شديداً التبعية لاقتصاد النفط الخام وصادراته السنوية وموارده المالية بعد أن كان حتى نهاية الحرب العالمية الثانية المصدر الثاني للدخل القومي بعد القطاع الزراعي. وحين صدر قرار فرض الحصار الاقتصادي الدولي على العراق، ومنها صادرات النفط الخام، برزت بوضوح عدة إشكاليات لم تعرها الدولة العراقية أهمية تذكر إلا في فترة قصيرة هي الفترة الأولى من حكم عبد الكريم قاسم حين كان الأستاذ إبراهيم كبة وزيراً للاقتصاد وأبدى أول اهتمام ملموس وكبير بقطاع الصناعة الوطنية وتحديث وتنمية الزراعة وحل مشكلة الأرض والعمل على استثمار موارد النفط الخام لصالح التصنيع وتغيير بنية الاقتصاد العراقي. وقد توقفت عملياً هذه السياسة بعد تراجع الوضع في البلاد ومن ثم مع انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣. ثم برز الاهتمام النسبي للموسم بالصناعة مرة أخرى بين منتصف العقد الثامن إلى منتصف العقد التاسع من القرن العشرين لتتوقف ثانية بالارتباط مع الحرب العراقية-الإيرانية وتراجع الموارد المالية.

لقد واجه قطاع النفط الاستخراجي في إطار وواقع الاقتصاد العراقي مجموعة من الإشكاليات الملموسة نشير إليها في أدناه:

الإشكالية الأولى: واقع حصول تطور ملموس من الناحية التقنية والاستخراجية في قطاع النفط الخام الاستخراجي في مقابل استمرار البنية المشوهة والمتخلفة للاقتصاد العراقي. وكانت تجليات ذلك تبرز في الضعف الشديد لدور كل من الصناعة التحويلية والزراعة في تكوين الدخل القومي والاعتماد بشكل واسع جداً إيرادات النفط الخام.

الإشكالية الثانية: وتبلورت هذه الإشكالية في تبعية الاقتصاد العراقي لصادرات النفط الخام في السوق الدولية، إذ كانت إيرادات العراق السنوية من النفط الخام تتأثر بعامل العرض والطلب على النفط الخام في السوق الدولي أولاً، وعلى ارتفاع أو انخفاض سعر البرميل الواحد منه ثانياً.

الإشكالية الثالثة: برزت هذه الإشكالية في قدرة السياسات الدولية في التأثير على سياسات الدولة العراقية النفطية والاقتصادية بشكل عام بسبب ضعف البنية الاقتصادية وتعذر توفير الأمن الغذائي للسكان.

الإشكالية الرابعة: وبرزت في تأثير اقتصاد النفط الخام وموارده المالية ليس على عملية التنمية الاقتصادية والبشرية و حسب، بل وعلى حجم البطالة ومعدل حصة الفرد الواحد من الدخل القومي سنوياً ومستوى معيشة السكان والقدرة على الاستيراد السلعي والخدمات لتغطية حاجة السوق المحلي لتغطية استهلاك السكان.

و حين صدر قرار الحصار الاقتصادي الدولي رقم ٦٦١ لسنة ١٩٩٠ ومنع العراق من تصدير النفط الخام، واجه النظام ست عواقب وخيمة كان لها تأثيرها السلبي الشديد على مجمل العملية الاقتصادية في البلاد، وهي:

١. تراجع شديد في عمليات التنقيب والاستخراج وتقلص عدد العاملين في هذا القطاع الحيوي.

٢. تراجع شديد في الموارد المالية المتأتية منه بسبب تراجع التصدير، ومن ثم تحديد الكميات التي يمكن تصديرها نحو الخارج منذ العام ١٩٩٦.

٣. صعوبة إعادة استثمار موارد مالية في قطاع النفط الخام مما أدى إلى تدهور شديد في أجهزة ومعدات ومنشآت هذا القطاع وفي موانئ التصدير وتلك القطاعات التي كانت تعتمد على إيرادات النفط الخام، إضافة إلى تخريب وتدهور في أنابيب نقل النفط الخام.

٤. صعوبة توجيه موارد مالية متأتية من إيرادات النفط الخام للاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى، سواء أكان ذلك في القطاع الصناعي أم الزراعي أم في حقول الخدمات المهمة كالتعليم والصحة والنقل والطاقة الكهربائية والماء... الخ.

٥. صعوبة تخصيص موارد مالية كافية لتأمين كافة حاجات السوق الداخلي لسلع الاستهلاك اليومي والذي ساهم بدوره في تسريع ورفع معدلات التضخم وتدهور سعر الدينار العراقي مقابل العملات الأخرى، وخاصة الدولار. وكان لهذا العامل أثره المدمر على حياة ومعيشة الغالبية العظمى من السكان خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٣.

٦. وقوع وفيات كبيرة بين أطفال العراق والشيوخ والمسنين والمرضى منهم لتدهور الرعاية الصحية وصعوبة الحصول على الأدوية وسوء التغذية ونقص المناعة.

هكذا كانت حقائق الوضع في العراق، فحين تكون البلاد محاصرة اقتصادياً و حين يكون اقتصادها متخلفاً ومشوهاً وحيد الجانب وريعياً يعتمد بالأساس على موارد النفط الخام المصدر المالية في تكوين النسبة الكبرى من الدخل القومي. والآن، يمكن أن نلقي نظرة على مؤشرات قطاع النفط الخام خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢.

جدول رقم (١٠)

إنتاج وتصدير النفط في العراق للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢

| السنة | الإنتاج/ألف برميل/ يوميّاً | الصادرات/ألف برميل/ يوميّاً | العوائد مليون \$ |
|-------|-------------------------------|--------------------------------|------------------|
| ١٩٩٠ | ٢١١٣ | ١٥٩٦ | ٩٥٩٤ |
| ١٩٩١ | ٢٨٢ | ٣٩ | ٣٥١ |
| ١٩٩٢ | ٥٢٦ | ٦١ | ٤٨٢ |
| ١٩٩٣ | ٦٦٠ | ٥٩ | ٤٢٥ |
| ١٩٩٤ | ٧٤٩ | ٦٠ | ٤٢١ |
| ١٩٩٥ | ٧٣٧ | ٦٤ | ٤٦١ |
| ١٩٩٦ | ٧٤٠ | ٨٨ | ٦٨٠ |
| ١٩٩٧ | ١٣٨٤ | ٧٤٧ | ٤٢٨٠ |
| ١٩٩٨ | ٢١٨١ | ١٤١٨ | * ٦٧٩٠ |
| ١٩٩٩ | ٢٧٢٠ | ٢١٣١ | * ١٢١٠٤ |
| ٢٠٠٠ | ٢٨١٠ | ١٩٩٦ | * ١٨١٥٠ |
| ٢٠٠١ | ٢٠٤٥ | ١٥٥٠ | * ١٢٦٧٦ |
| ٢٠٠٢ | ** ٢٠٣٠ | ١٧٩٠ | * ١٣٢٥١ |

قارن: زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي. الماضي والحاضر وخيارات المستقبل. لندن. مؤسسة رافد للطباعة والنشر. ٢٠٠٥. ص ٢٩٤.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد. الكويت. ٢٠٠٣. ** Die Welt auf einen Blick. 2002-
2009 SeBaWorld Sebastian Barzel Berlin Mitglied der Gesellschaft für Erdkunde zu Berlin.

ويستدل من هذا الجدول على أن العراق قد شهد خلال الفترة الواقعة بين غزو الكويت وسقوط النظام (١٩٩٠-٢٠٠٣) فترتين متباينين من حيث عوائد النفط الخام، وهما:

١. الفترة الأولى وتمتد من العام ١٩٩١ حيث نفذ قرار منع صادرات النفط العراقي بحيث اقتصر التصدير على التهريب إلى دول الجوار مثل تركيا والأردن عبر الشاحنات وليس عبر السفن. وقد امتدت هذه الفترة إلى نهاية العام ١٩٩٦ تقريباً. وكانت الولايات المتحدة ولجنة الرقابة على برنامج النفط مقابل الغذاء يغيضان النظر عن هذه المبيعات لسببين مختلفين:

** كان السبب المحرك للولايات المتحدة الأمريكية يكمن في إرضاء حليفها السياسي والعسكري تركيا العضو في حلف شمال الأطلسي حيث توجد هناك قاعدة عسكرية جوية أمريكية في أنجريك بتركيا وكذلك الاستفادة من تركيا في الموقف من العراق. وقد كانت أغلب الكميات المهربة من النفط الخام تذهب عبر الطريق البري إلى تركيا وبشاحنات محملة به تشكل طابوراً كبيراً ممتداً عدة كيلومترات يومياً.

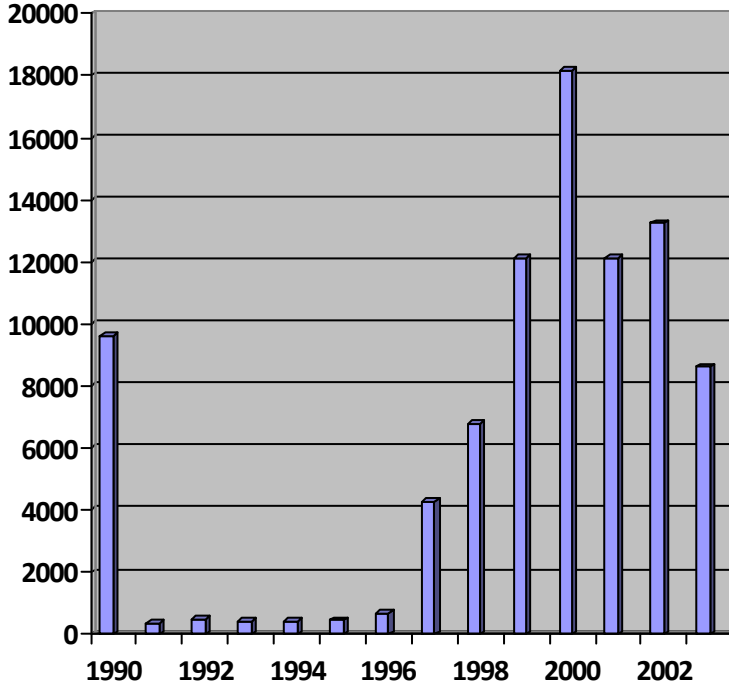
** وكان السبب الآخر يكمن في حالة الأردن حليف الولايات المتحدة في المنطقة. فقد تأثر الاقتصاد الأردني كثيراً جراء الحصار الاقتصادي على العراق، إذ كان العراق يستخدم موانئ الأردن في وارداته السلعية، كما كان يستورد منه الكثير من المواد والسلع المصنعة، إضافة إلى وجود عدد كبير من العراقيين الذين يصرفون أموالهم في الأردن والتي انقطعت كثيراً بفعل الحصار وتقلص إيرادات الأفراد. وبالتالي كان العراق يزود الأردن بالنفط بأسعار تفضيلية وأحياناً بمساعدات نفطية عينية دون مقابل، إضافة إلى ما كان يهرب عبر الأردن إلى موانئ العقبة ليصدر إلى مشترين آخرين.

أما المجموعة المسؤولة عن تنفيذ "برنامج النفط مقابل الغذاء" فكانت تلاحظ الفقر المدقع المتفاقم في العراق والنتائج الكارثية على المجتمع، وتغض النظر عن صادرات العراق النفطية المحدودة المهربة إلى السوق السوداء. وإذا كان هدف الجانب الأمريكي والبريطاني، سياسياً وعسكرياً، فإن هدف لجنة الرقابة على تنفيذ "النفط مقابل الغذاء" كان إنسانياً بشكل عام.

٢. أما الفترة الثانية فقد بدأت مع بدء تطبيق قرار "برنامج النفط مقابل الغذاء" بصورة فعلية، أي العام ١٩٩٧، وعلى مدار السنوات اللاحقة حتى الربع الأول من العام ٢٠٠٣ تقريباً. وفي هذه الفترة استمر العراق ببيع النفط الخام في السوق السوداء أيضاً وعبر الدولتين التركية والأردنية بشكل خاص. وقد انتفعا كثيراً من العراق في هذه الفترة أيضاً ولكن على حساب الشعب العراقي، كما انتفعت بشكل كبير كل من السعودية والكويت من خلال إعاقة تصدير النفط الخام العراقي إلى السوق الدولي.

وإذا كان إجمالي إيرادات العراق من النفط الخام قد بلغ خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩١ حوالي ٢٨٢٠ مليون دولار أمريكي، أي بمعدل سنوي قدره ٤٧٠ مليون دولار أمريكي فقط. وهي فترة قاسية جداً لا على النظام العراقي الذي كان يمتلك احتياطياً خاصاً لأغراض أفراده، بل على الشعب الكادح والجائع. أما في الفترة الثانية فقد بلغ إجمالي إيرادات العراق للفترة بين ١٩٩٧-٢٠٠٢ حوالي ٦٧٢٥١ مليون دولار أمريكي أو بمعدل سنوي قدره ١١٢٠٨,٥ مليون دولار أمريكي. وهذا يعني أن المعدل السنوي خلال الفترة الثانية يعادل ٢٣,٨ ضعفاً بالمقارنة مع معدله خلال الفترة الأولى. وهذه اللوحة بحد ذاتها تقدم صورة الواقع العراقي حينذاك، علماً بأن هذه المبالغ كانت توزع وفق الطريقة التي أشرنا إليها في السابق، وهي ١٣٪ منها لإقليم كردستان العراق و٣٠٪ لدفع التعويضات عن خسائر الكويت بشكل خاص و٣٪ لمصروفات الهيئات الدولية المشكّلة وفق قرارات مجلس الأمن الدولي لأغراض العراق. وما يبقى من المبالغ السنوية يصل إلى حدود ٥٤٪ من إجمالي المبلغ لا غير الذي خصص لأغراض ١٥ محافظة أخرى.

عائدات صادرات النفط الخام العراقي للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣ (ملون \$)



ويبين من الجدول والخط البياني في أعلاه إلى أن الفترة الواقعة بين ١٩٩١ - ١٩٩٦ كانت عصيبة على الشعب العراقي بسبب استمرار الحصار من جهة، ورفض العراق تنفيذ قرار "برنامج النفط مقابل الغذاء" بحجة الإخلال بسيادة العراق واستقلاله واستقلال قراره الاقتصادي والسياسي من جهة أخرى، مما أدى إلى تفاقم المشكلات على البلاد والمجتمع وتدهور الوضع الإنساني للمرضى والمعوزين وتفاقم البطالة.

وكان المستفيد المباشر من توقف تصدير النفط العراقي أو تقليصه فيما بعد هم حكام وأمراء وشيوخ المملكة العربية السعودية التي استثمرت الفرصة لترفع من كميات النفط المستخرج والمصدر إلى الأسواق العالمية على حساب حصة العراق النفطية وإيراداته المالية المفترضة وتأمين مورد مالي إضافي لها استثمر لأغراض التسليح السعودي بشكل

خاص وزيادة حصة الأمراء والشيوخ الخاصة منه. ولم يكن الشعب العربي في المملكة مستفيداً منها، إذ أن الفقر لا يزال كبيراً لنسبة مهمة من السكان السعودية والفجوة بين الأغنياء والفقراء كبيرة جداً وخارقة بالمقارنة مع أكثر الدول الرأسمالية تطوراً في استغلالها للمجتمع والثروات الوطنية. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية المستفيد الثاني بعد الحكام السعوديين من إنتاج وتصدير النفط العربي في المملكة السعودية إلى الأسواق الدولية، خاصة وأن القسم الأكبر من تلك الموارد المالية المتأتية من عوائد النفط كانت تنساب على شكل مدفوعات لشراء نظم الأسلحة والمراقبة التي تستوردها السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية ودفع تكاليف النشاط العسكري لها في المنطقة وكذلك تكاليف المناورات العسكرية الدورية التي تقوم بها، إضافة إلى بقية استيرادات السعودية منها، ثم على شكل ودائع استثمارية واستثمارات رأسمالية لسعوديين فيها وفي بريطانيا أو في غيرها من الدول الغربية.

فالمؤشرات الرقمية المتوفرة تشير إلى أن استمرار الحصار الدولي على تصدير النفط العراقي كلياً أو جزئياً سمح للملكة السعودية بزيادة استخراج وتصدير نفطها الخام خلال السنوات الست الأخيرة. فالمملكة السعودية سيطرت حتى نهاية عام ١٩٩٦ على ما يقرب من ٨٠٪ من الحصة النفطية التصديرية التي كانت للعراق فعلياً في إطار اتفاقيات الأوبك والتي كانت تصل إلى حدود (٤) مليون برميل في اليوم، أو ما يعادل ٥،١٤٪ من السقف الإنتاجي للأوبك. وجلب هذا التصدير الإضافي لنفط المملكة السعودية المزيد من الموارد المالية على حساب العراق، وبخاصة على حساب حياة ومعيشة الشعب العراقي والأجيال القادمة التي سوف تولد وترى النور في ظل الجوع والحرمان والأمراض ونقص الغذاء والمناعة والأدوية. ويمكن للجدول التالي أن يوضح ذلك:

جدول رقم (١١)

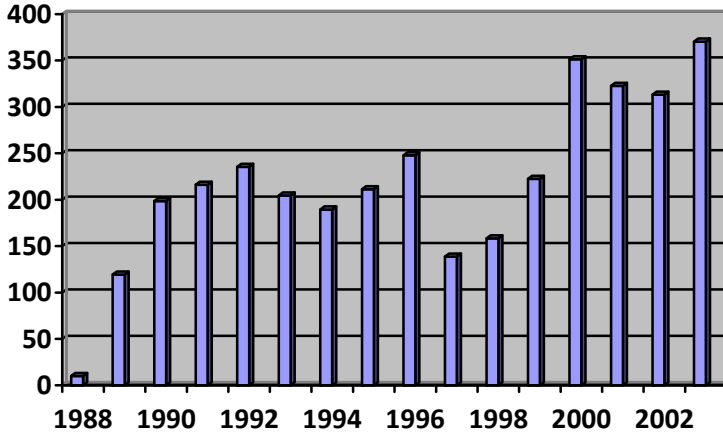
عوائد تصدير النفط الخام في المملكة العربية السعودية ١٩٨٨-١٩٩٥

| السنة | عوائد النفط السنوية مليون دولار أمريكي | الرقم القياسي ١٠٠=١٩٨٨ | نسبة عوائدها إلى إجمالي عوائد الدول العربية من النفط الخام % |
|-------|--|---------------------------|--|
| ١٩٨٨ | ٢٠٢٠٦ | ١٠٠,٠ | ٣٢,٩ |
| ١٩٨٩ | ٢٤٠٩٦ | ١١٩,٣ | ٢٩,٦ |
| ١٩٩٠ | ٤٠١٢٨ | ١٩٨,٦ | ٣٩,٩ |
| ١٩٩١ | ٤٣٦٥٦ | ٢١٦,١ | ٤٨,٣ |
| ١٩٩٢ | ٤٧٥٦٠ | ٢٣٥,٤ | ٤٨,٢ |
| ١٩٩٣ | ٤١٣٥٣ | ٢٠٤,٦ | ٤٥,١ |
| ١٩٩٤ | ٣٨٣٠٠ | ١٨٩,٥ | ٤٣,٧ |
| ١٩٩٥ | ٤٢٧٠٠ | ٢١١,٣ | ٤٣,٧ |
| ١٩٩٦ | ٥٠٠٥٠ | ٢٤٧,٧ | ٤٦,٠ |
| ١٩٩٧ | ٤٨٢٢٠ | ٢٣٨,٦ | ٤٣,٨ |
| ١٩٩٨ | ٣١٩٨٠ | ١٥٨,٣ | ٤١,٦ |
| ١٩٩٩ | ٤٤٩٣٩ | ٢٢٢,٤ | ٣٨,٦ |
| ٢٠٠٠ | ٧٠٩٦٠ | ٣٥١,٢ | ٣٨,١ |
| ٢٠٠١ | ٦٥٢٠٧ | ٣٢٢,٧ | ٤٠,٠ |
| ٢٠٠٢ | ٦٣٢٨٦ | ٣١٣,٢ | ٤١,٧ |
| ٢٠٠٣ | ٧٤٨٣٥ | ٣٧٠,٤ | ٤٣,١ |

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الكويت، سبتمبر ١٩٩٦، ص ٢٨٦. التقرير الاقتصادي العربي لسنة ٢٠٠٠ ولسنة ٢٠٠٣ و٢٠٠٤.

خط بياني يوضح اتجاهات تطور الأرقام القياسية لعائدات صادرات النفط السعودي للفترة

١٩٨٨-٢٠٠٣ (١٠٠=١٩٨٨)



ومنه يتبين أن عوائد صادرات النفط السعودي قد تضاغت ابتداءً من أزمة اجتياح واحتلال الكويت بالمقارنة مع عام ١٩٨٨، ثم حافظت على مستوى تلك الزيادة طيلة السنوات اللاحقة مع بعض التذبذب صعوداً وهبوطاً. وفي البداية جاء ذلك بسبب تعطل إنتاج وتصدير النفط الخام العراقي والكويتي، وابتداءً من العام ١٩٩٢ على حساب النفط العراقي فقط. وهكذا نرى بأن المملكة السعودية كانت ولا تزال الدولة الأكثر استفادة من جراء توقف إنتاج وتصدير النفط الخام العراقي وراغبة تماماً في استمرار هذا الوضع لفترة أخرى. وإذا اعتبرنا إيرادات تصدير النفط السعودي لعام ١٩٨٩ مقياساً لإيراداتها اللاحقة ابتداءً من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٣ لوجدنا أنها قد حققت دخلاً إضافياً فلكياً خلال الفترة المذكورة يتبين من الجدول أعلاه. واستمرت السعودية، إلى ما بعد رفع المنع الجزئي عن تصدير النفط الخام العراقي، تستحوذ على حصة الأسد من حصة العراق السنوية ضمن نظام توزيع الإنتاج السنوي للدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك). إن إيرادات السعودية المالية من تصدير النفط الخام الإضافي ذهبت هي الأخرى إلى جيوب الاحتكارات الأمريكية ومشاريعها المختلفة، بسبب دفع السعودية والكويت مثلاً

مبالغ طائلة لتغطية وجود القوات الأمريكية في بلدانها وكذلك تكاليف المناورات العسكرية المشتركة حينذاك، أو تكثيف وجود القوات العسكرية الأمريكية والبريطانية بالضد من إرادة المجتمع الدولي والرأي العام العالمي ومن دون قرارات صادرة عن مجلس الأمن الدولي بهدف شن حملات عسكرية وإطلاق الصواريخ على المواقع العراقية بحجة تدمير ما فيها من أسلحة دمار شامل مستخدمة الموانئ البحرية والقواعد العسكرية في دول الخليج والسعودية، إضافة إلى استيراد جنوني من جانب السعودية ودول الخليج لنظم الأسلحة التقليدية المتقدمة من الولايات المتحدة وغيرها من الدول الرأسمالية المصدرة للسلاح.

وتبرز فنزويلا باعتبارها الدولة الثالثة المستفيدة من إيقاف ضخ النفط العراقي إلى الأسواق الدولية. حيث ارتفعت صادراتها إلى الأسواق العالمية خلال السنوات المنصرمة إلى حدود ثلاثة أضعاف، إذ كان إنتاجها السنوي، كما يشير إلى ذلك الدكتور فاضل الجلي صائباً، قد ارتفع من أقل من مليون برميل قبل حرب الخليج الثانية إلى ٣,٢ مليون برميل يومياً في منتصف التسعينات من القرن العشرين.^{٢٤}

ويفترض أن لا ننسى بأن منع العراق من تصدير نفطه جاء لصالح الحفاظ على الهيكل الذي تبتغيه الاحتكارات النفطية الدولية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وبعض الدول النفطية في المنطقة بالنسبة لأسعار النفط الخام في السوق الدولية، خاصة وان تكلفة إنتاج البرميل الواحد من النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية مرتفع جدا بالقياس إلى تكلفة إنتاج البرميل الواحد من نفط منطقة الشرق الأوسط. وهي تسعى إلى تحقيق توازن في أسعار النفط الخام يستجيب لمصالحها. إذ أنها لا تريد انهيار الأسعار مثلما لا تريد ارتفاعها فوق مستويات تغطية حاجتها من النفط المستورد^{٢٥}. ومن هنا جاء أيضا ذلك الإصرار غير الإنساني من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول العربية وغيرها من الدول النفطية في المنطقة على استمرار الحصار على العراق ومنعه من تصدير الكميات

٢٤ الجلي، فاضل د. امريكا ستعرقل رفع الحظر عن النفط الخام العراقي حتى لو استجاب العراق كلياً

لمتطلبات القرار ٦٨٧. مصدر سابق. ص ١٨٠.

٢٥ المصدر السابق نفسه.

الضرورية من نطفه عمليا. ويؤكد هذا الاتجاه القرارات التي اتخذها الاجتماع الاعتيادي لمنظمة الدول المصدرة للنفط في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر وبداية كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٧ بزيادة إجمالي إنتاج النفط الخام في بلدان المنظمة إلى أكثر من ٢٧ مليون برميل يوميا دون الأخذ بالاعتبار احتمال عودة العراق إلى تصدير نفطه اعتياديا، وبالتالي زيادة حصة صادرات مختلف الدول من النفط الخام، ولكن بشكل خاص المملكة العربية السعودية وفنزويلا.

المبحث الثالث

مؤشرات القطاع الصناعي التحويلي

واجه القطاع الصناعي التحويلي في العراق، الذي كان قد عانى من حربين استمرت معا ثماني سنوات ودمرتا الكثير من المشاريع الصناعية والبنية التحتية، وخاصة من عواقب حرب الخليج الثانية، فإن الحصار الاقتصادي وضع إعاقة هائلة أمام مسألتين مهمتين وكان لهما آثارهما السلبية على الاقتصاد والمجتمع، وهما:

**** صعوبات كبيرة أمام عملية إعادة ترميم وبناء الصناعات التي تعرضت للتدمير الجزئي أو الكلي.**

**** صعوبات أكبر بإقامة مشاريع صناعية جديدة وتنشيط التنمية الصناعية.**

وكلاهما نشأ بسبب انقطاع كمية تصدير النفط ثم تقلصها وتراجع إيرادات العراق المالية ونظام استيراد السلع الخاضع للجنة دولية متطرفة في منع العراق من استيراد سلعه بذريعة إمكانية استخدامها لأغراض عسكرية. وكان لهذا الواقع تأثيره السلبي على استمرار بقاء نسبة عالية من المشاريع القديمة مغلقة أو إعادة ترميمها بإنتاج لا يتجاوز ربع طاقتها الإنتاجية بسبب تعذر استيراد موادها الأولية، وبالتالي استمرار وجود بطالة واسعة وتقليص قدرة الصناعة على تموين الأسواق المحلية بالسلع الاستهلاكية المصنعة محليا وتقليص نسبة مشاركة الصناعة التحويلية بتكوين الدخل القومي.

ورغم تلك الصعوبات الكبيرة تسنى للنظام أن يحقق إنجازات ملموسة في مجال إعادة العمل بمشاريع البنية التحتية، وخاصة مشاريع الكهرباء والماء وقضايا النقل، إضافة إلى توفير جزء مهم من الأدوات الاحتياطية أو تصنيعها محلياً لإعادة العمل بعدد من مشاريع الصناعة التحويلية. وقد تم ذلك عبر:

١. تجنيد واسع النطاق لعدد كبير من المهندسين والعمال الفنيين وتشغيلهم في إعادة إعمار مشاريع البنية التحتية بشكل خاص لتوفير الأرضية المناسبة لإعادة الحياة في البلاد نسبياً.

٢. توجيه كافة الإمكانيات المادية المتوفرة لهذا الغرض، والاستفادة من السوق الموازية (السوداء) لتأمين ما هو ضروري ويصعب الحصول عليه عبر الطرق الرسمية ولجان الأمم المتحدة.

٣. استخدام النظام العسكري الاستبدادي في عملية التشغيل وتحديد أوقات معينة لإنجاز مهمات إعادة الإعمار، وحين لا تتحقق تلك المهمات في أوقاتها المقررة، تكون العقوبات قاسية جداً وتكلف الإنسان حياته في غالب الأحيان.

٤. اعتبر النظام أن عملية إعادة البناء بمثابة تحرٍ للنظام ذاته ومسألة حياة أو موت له، ولهذا وجهت كل الإمكانيات لإعادة البناء، ولكنه اعتبر إقامة قصوره في شتى أنحاء العراق بمثابة واحدة من أهم المهمات ليكرس في أذهان الناس أن صدام حسين ونظامه باقيان ولن ينتهيا رغم الانتفاضة الشعبية في ربيع العام ١٩٩١.

نورد هنا مثلاً مهماً في مدى التدمير الذي لحق بقطاع واحد من قطاعات البنية التحتية للاقتصاد العراقي، قطاع محطات توليد الطاقة الكهربائية وفق ما جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ١٧/٧/١٩٩١ ورقم أس/٢٢٧٩٩ ملحق رقم ٨.

جدول رقم (١٢)

جدول حول يوضح عواقب الحرب على محطات توليد الطاقة الكهربائية في المناطق الثلاث

في ١٩٩١/٧/١

| المنطقة | الطاقة الأصلية ميغا واط | الطاقة المتبقية ميغا واط |
|------------------|-------------------------|--------------------------|
| المنطة الشمالية | ٣٧١٣ | ١٣٨٠ |
| المنطقة الوسطى | ٣٦٠٧ | ٥١٥ |
| المنطقة الجنوبية | ٢١٣٢ | ٤٣٠ |
| المجموع | ٩٤٥٢ | ١٣٢٥ |

قارن: زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي. مصدر سابق. ص ٢٥٨.

ومنه يستدل على مدى الدمار الذي ألحقته القوة الجوية الأمريكية بمشاريع الطاقة الكهربائية العراقية في العام ١٩٩١. إذ انخفضت القدرة على توليد الطاقة الكهربائية خلال فترة وجيزة إلى حوالي ١٤٪ مما كانت عليه قبل بداية حرب الخليج الثانية. وقد أمكن خلال فترة غير طويلة إعادة العمل بـ ٩٠٪ من مشاريع الطاقة الكهربائية التي عطلتها الحرب، كما أعيد ترميم وإصلاح ٧٠٪ من بقية مشاريع البنية التحتية، كما أشارت إلى ذلك المصادر المطلعة. وهذه الحقيقة تعبر عن القدرات الحقيقية التي يمتلكها الشعب العراقي والتي حاول النظام استغلالها لأغراضه العدوانية قبل ذاك وسلط عليه نظاماً استبدادياً مطلقاً. وصرح وزير الأشغال والإسكان إلى أنه تم حتى تموز/يوليو ١٩٩٢ إعادة بناء ١٠٤ جسر من مجموع ١٣٣ جسراً دمرتها القوات الأمريكية في العراق في العام ١٩٩١. وهكذا جرى العمل مع بقية مشاريع البنية التحتية.

كما أن أرقام الجهاز المركزي للإحصاء تشير إلى أن القطاع الصناعي قد فقد الكثير من منشآته الصناعية في الحرب العراقية الإيرانية وكذلك في الحرب الخليجية الثانية بعد غزو الكويت، كما تفاقت قتامةً هذه الصورة بعد حرب الخليج الثالثة حيث دمرت الكثير من

المنشآت الصناعية وخاصة منشآت البنية التحتية كالطاقة الكهربائية وشبكة مياه الشرب وغيرها. كما في الجدول التالي:

جدول رقم (١٣)

تطور عدد المنشآت الصناعية في العراق خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠١

| المنشآت الصناعية الصغيرة | المنشآت الصناعية المتوسطة | المنشآت الصناعية الكبيرة | السنة |
|------------------------------------|------------------------------------|------------------------------------|-------|
| عدد الزيادة أو المشاريع النقصان | عدد الزيادة أو المشاريع النقصان | عدد الزيادة أو المشاريع النقصان | |
| ٦٨٥٤٨ - | ٣٤١ - | ٧٩٢ - | ١٩٩٠ |
| ٢٦٣٤٩ - ٤٢١٩٩ | ٢٢٨ - ١١٣ | ٥٧٤ - ٢١٨ | ١٩٩١ |
| ٣٩٦٥٠ + ١٣٣٠١ | ٢١٣ - ١٥ | ٦٤٨ + ٧٤ | ١٩٩٢ |
| ٤٩٤٠٢ + ٩٧٥٢ | ١٨٢ - ٣١ | ٦٠٣ - ٤٥ | ١٩٩٣ |
| ٤١٨٦٧ - ٧٥٣٥ | ١٩٣ + ١١ | ٥٦٨ - ٣٥ | ١٩٩٤ |
| ٤٨٥٨٧ + ٦٧٢٠ | ١٢٥ - ٦٨ | ٥٠٤ - ٦٤ | ١٩٩٥ |
| ٤٧١١٧ - ١٤٧٠ | ١٢٧ + ٢ | ٥٠٤ . | ١٩٩٦ |
| ٤٨٥٥٥ + ١٤٣٨ | ١٣٥ + ٨ | ٥٢٨ + ٢٤ | ١٩٩٧ |
| ٤٠٨٧٠ - ٧٦٨٥ | ١٦٣ + ٢٨ | ٥٧١ + ٤٣ | ١٩٩٨ |
| ٤٧٩٧٤ + ٧١٠٤ | ١٧١ + ٨ | ٥٦٧ - ٤ | ١٩٩٩ |
| ١٢٧١٤٤ + ٧٩١٧٠ | ١٤٩ - ٢٢ | ٦٣٩ + ٧٢ | ٢٠٠٠ |
| ١١٣٦٣٥ - ١٣٥٠٩ | ١٤١ - ٨ | ٦٦١ + ٢٢ | ٢٠٠١ |
| - | ٨٠ - ٦١ | ٤١٨ - ٢٤٣ | ٢٠٠٢ |

ملاحظة: لا تشمل هذه الأرقام ثلاث محافظات من إقليم كردستان هي أربيل والسليمانية ودهوك بسبب عدم ورودها منذ العام ١٩٩١ في الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد ٢٠٠٢.

وبصدد مشاريع الصناعة التحويلية فيمكننا متابعتها من الجداول التجميعية التالية:

جدول رقم (١٤)

مؤشرات الصناعة التحويلية الكبيرة في العراق لأعوام ١٩٩٠ و ٢٠٠٢

(المبالغ بالأسعار الجارية وبالدينار العراقي)

| الصناعة | عدد المنشآت | عدد المشتغلين | الأجور والمزايا ألف دينار | قيمة الإنتاج ألف دينار | قيمة الستلزمات ألف دينار |
|-------------------------------|-------------|---------------|------------------------------|---------------------------|--------------------------------|
| الصناعات التحويلية | ٧٨٩ | ١٥٩٧٨٤ | ٤٠٣٣٢٧ | ٢٩٨٦٢٢٥ | ١٦١١٤٧٧ |
| | ٤١٦ | ٧٨٠١٢ | ١١٢٤٢٢٨٨٨ | ٥٩٠٣٩٩٨٤٩ | ٣٠٣٥٤٢٣١٩ |
| المواد الغذائية ^١ | ١٩٩ | ٢٦٩٠٢ | ٦٦٥٨٨ | ٨٦٧٧٧٠ | ٦٥٢٦٦٤ |
| | ١٣٣ | ٩٤٠٣ | ٦٢٢٣٨٨٥ | ٨٦٨٠٤٤٠١ | ٧٥٦٧٤٧٠٩ |
| المنسوجات ^٢ | ١٣٢ | ٣٧٦١١ | ٨٢٧٦٨ | ٣٤٨٥٦٨ | ٢٠٤٣٣٧ |
| | ٤٠ | ١٧١٢٢ | ٢٤٤٣٣٦٠٣ | ١١٢٠٨٤٤١٦ | ٨٠٧٧١٩٥٦ |
| المنتجات الخشبية ^٣ | ٢٢ | ١٥٩٢ | ٢٤٠٧ | ١٢٦٨٩ | ٦٠٩٦ |
| | ٥ | ٢٣٥ | ٣٢٣٢٧٣ | ٧٧٠٨٧٢ | ٥٠٥٢٣٨ |
| الورق والطباعة ^٤ | ٤٣ | ٩١٣٩ | ٢١٧٦١ | ١٠٣٠٠٢ | ٤٥٣٤٠ |
| | ٩ | ٢٣٨ | ١٠١٣٦٠ | ٧٥٤٤٤٧ | ٤٦٦١٠٧ |
| منتجات كيميائية ^٥ | ١٥٣ | ٢٧٧٨٨ | ٧٩٧٠٩ | ٩٦٨٥٦٦ | ٣٢٦٦٤٠ |

| | | | | | |
|----------|-----------|----------|-------|-----|--------------------------------------|
| ٥٤٦٦٧٦٧ | ٢٢٣٦٩٥٩٨١ | ٤٤٢٨٩٤٥٤ | ٢٥٨٦٦ | ٤٠ | ٢٠٠٣ |
| ٣ | | | | | |
| ١٤٣٨٥٠ | ٢٨٦٠٨٥ | ٥٨٤٥٢ | ٢٣٠٣٥ | ١٨٥ | منتجات تعدينية ^٦ ١٩٩٠ |
| ٦١٨٣٥٨٩٢ | ٩٩٨٢٥٥٠٧ | ١٧٣١٠٢٥٨ | ١٣٨٣٥ | ١٧٦ | ٢٠٠٢ |
| | | | | | صناعات معدنية ^٧ ١٩٩٠ |
| م.غ | غ.م | غ.م | م.غ | م.غ | ٢٠٠٢ |
| ٣٩٩٧٩١١ | ٨٥٩٤٨١٥ | ٦١٢٧٦٢ | ٧٥٧ | ٧ | |
| | | | | | منتجات مكائن ^٨ ١٩٩٠ |
| ١٩٨٦٣ | ٣٤٨٩٨٣ | ٨١٥١٧ | ٢٨٨٢٠ | ٥٤ | ٢٠٠٢ |
| ٢٥٦٢٢٧٨٣ | ٥٧٨٦٩٤١٠ | ١٩١٢٨٢٩٣ | ١٠٥٥٦ | ٦ | |
| | | | | | مجازر الحيوانات ^٩ ١٩٩٠ |
| ٣٠٦ | ٥٤١ | ٢٤٥ | ٢١٧ | ٩٣ | ٢٠٠٢ |
| ٥٩١٥٠ | ١٠٨٧٤٧ | ١٠١٨٧٨ | ١٠٦ | ٤٣ | |

المصدر: دائرة الإحصاء الصناعي. وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. ٢٠٠٦.
١. صناعات المواد الغذائية والمشروبات والتبغ. ٢. صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والصناعات الجلدية. ٣. صناعة الخشب ومنتجات الخشب ومنها الأثاث. ٤. صناعة الورق والطباعة والنشر. ٥. صناعات كيميائية ومنتجات النفط والفحم والبلاستيك. ٦. منتجات خامات تعدينية غير معدنية عدا النفط والفحم. ٧. الصناعات المعدنية الأساسية. ٨. المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات. ٩. لا توجد أرقام ٢٠٠٢ ولهذا استعويض عنها بأرقام ٢٠٠٣.

يستدل من هذا الجدول على مدى الانهيار الذي تعرضت له الصناعة التحويلية في العراق رغم مرور اثني عشر عاماً على حرب الخليج الثانية، سواء أكان بالنسبة لعدد المنشآت أم عدد المشتغلين فيها أم الأجور المدفوعة وقيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج. إن هذا الواقع مع سياسات النظام القاصرة قد زاد من تعذر الاستيراد للأدوات الاحتياطية والمواد

الأولية الضرورية للاقتصاد والمجتمع و وجد تعبيره الصارخ في حالة الأسواق المحلية وشحة السلع المتوفرة للسكان، والتي قادت بدورها إلى ارتفاع شديد في الأسعار، ومن ثم إلى تعذر أوسع فئات الشعب على اقتناء ما تحتاجه من سلع تشبع حاجات السكان، مما دفع بهم إلى بيع حاجياتهم المنزلية وأثاثهم، حتى وصل الأمر بالبعض الكثير إلى قلع دور غرفهم لبيعها في سوق هرج. ولا شك في أن المقارنة مع العام ١٩٩٢ تشير إلى أن الدمار كان واسعاً حقاً، إذ لم يبق من المنشآت الصناعية الكبيرة في عدد من المحافظات العراقية إلا النزر اليسير. (راجع في هذا الصدد الملحق رقم ٤ والملحق رقم ٥ حول الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في العراق لأغراض المقارنة). وعلينا أن نشير إلى أنه في الفترة التي أعقبت حرب الخليج الثانية حصل انهيار شديد في سعر صرف الدينار العراقي مقابل جميع العملات الصعبة وقد أشرنا إلى ذلك في مكان آخر من هذا الكتاب. وعليه سيكون الفارق كبيراً إذا ما احتسبت تلك المبالغ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٨ مثلاً أو أي عام سبق الحرب العراقية الإيرانية أو حرب الخليج الثانية، وإذا ما حولت المبالغ إلى الدينار العراقي وفق الأسعار التي كانت في تغير مستمر. وفي بعض سنوات الفترة التي نبحت فيها بلغ سعر الدولار الأمريكي ما يزيد على ٢٥٠٠ دينار عراقي في حين أنه كان الدينار العراقي في العام ١٩٨٠ مثلاً حوالي ٣,٣ دولار أمريكي. وكان الأسوأ في ما تبقى من المنشآت الصناعية هو عجزها عن إنتاج حتى نصف سعتها الإنتاجية بسبب عجزها عن استيراد المواد الأولية، إذ أن غالبية المنشآت الصناعية العراقية كانت تعتمد على المواد الأولية أو السلع نصف المصنعة التي كانت تستورد من الخارج.

وهذا الاتجاه السلبي في تطور المنشآت الصناعية التحويلية الكبيرة وجد تعبيره أيضاً في المنشآت الصناعية المتوسطة والصغيرة. فعلى سبيل المثال تراجع عدد المنشآت الصناعية المتوسطة في العام ٢٠٠٣ إلى ٧٩ منشأة بعد أن كان ٣٣٩ منشأة في العام ١٩٩٠. وانخفض عدد العاملين في هذه المنشآت من ٥٣٢٥ عامل إلى ١٣٩٢ عامل فقط، أي إلى حدود الربع تقريباً (٢٦,١٪) فقط في العام ٢٠٠٣.

٢٦ راجع: دائرة الإحصاء الصناعي. وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. ٢٠٠٦.

كما أن هذا التدهور وجد تعبيره في الصناعات الصغيرة. فقد بلغ عدد المنشآت الصغيرة ٦٨٤٩٧ في العام ١٩٩٠، تراجع العدد إلى ١٧٨٩٥ في العام ٢٠٠٣. (أرقام عام ٢٠٠٢ غير متوفرة).^{٢٧} وأدى هذا التراجع في عدد المنشآت الصناعية الصغيرة إلى تراجع في عدد العاملين فيها من ١٥٣٤٩١ في العام ١٩٩٠ إلى ٤٩٩٢٠ في العام ٢٠٠٣. وإذ بلغت نسبة عدد المنشآت الصناعية الصغيرة المتبقية إلى ٢٦,١٪، فإن نسبة عدد المشتغلين تراجعت إلى ٣٢,٥٪ من مجموع المشتغلين في العام ١٩٩٠. وكل هؤلاء العمال قد دفعوا إلى أحضان البطالة، سواء أكانوا في المنشآت الصناعية الكبيرة أم المتوسطة أم الصغيرة. وفي إحصائيات صادرة عن دائرة الإحصاء الصناعي في وزارة التخطيط تشير إلى واقع توزيع عدد من المؤشرات في القطاع الصناعي على القطاعات الأربعة من حيث الملكية، الحكومي والمختلط والتعاوني والخاص:

٢٧ راجع: دائرة الإحصاء الصناعي. وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. ٢٠٠٦.

جدول رقم (١٥)

| السنة | القطاع | قيمة مستلزمات الإنتاج | عدد المنشآت | المشتغلون (بالآلاف) | الأجور والرواتب المدفوعة | المزايا | قيمة الإنتاج الصناعي | قيمة المبيعات |
|-------|---------|-----------------------|-------------|---------------------|--------------------------|---------|----------------------|---------------|
| 1997 | اشتراكي | 71392.6 | 93 | 85.8 | 12924.1 | 2694.4 | 99969.7 | 99305.3 |
| | مختلط | 5437.5 | 18 | 7.5 | 1186.6 | 372.1 | 12877.5 | 14001.5 |
| | تعاوني | 315.2 | 31 | 1.1 | 38.6 | 0.8 | 453.1 | 357.8 |
| | خاص | 24356.5 | 386 | 16.7 | 2069.2 | 288.9 | 32802.9 | 29803.3 |
| | مجموع | 101501.8 | 528 | 111.1 | 16218.5 | 3356.2 | 146103.2 | 143467.9 |
| 1998 | اشتراكي | 96723.2 | 102 | 83.6 | 21578.4 | 3012.9 | 170228.2 | 157113.0 |
| | مختلط | 12396.8 | 18 | 7.6 | 1668.7 | 381.7 | 262211.4 | 26984.8 |
| | تعاوني | 247.3 | 35 | 1.2 | 47.7 | 0.7 | 420.0 | 359.9 |
| | خاص | 33750.4 | 416 | 16.0 | 2716.2 | 326.7 | 47568.6 | 44256.0 |
| | مجموع | 143117.7 | 571 | 108.4 | 260110.0 | 3722.0 | 244438.2 | 228714.2 |
| 1999 | اشتراكي | 174130.8 | 104 | 86.5 | 40214.8 | 4486.6 | 353864.8 | 324174.9 |
| | مختلط | 24742.9 | 18 | 6.9 | 3510.9 | 392.6 | 43787.4 | 43953.2 |
| | تعاوني | 429.6 | 36 | 1.1 | 54.9 | 1.0 | 555.7 | 445.4 |
| | -خاص | 45578.6 | 409 | 14.8 | 3917.4 | 499.6 | 77962.2 | 76143.4 |
| | مجموع | 244881.9 | 567 | 109.3 | 47698.0 | 5379.8 | 476170.1 | 444716.9 |
| 2000 | اشتراكي | 316503.6 | 95.2 | 95.2 | 83678.2 | 6765.9 | 462968.7 | 383228.9 |
| | مختلط | 34226.3 | 6.3 | 6.3 | 3696.4 | 4640.2 | 64161.6 | 55313.5 |
| | تعاوني | 5446.4 | 34 | 1.5 | 269.3 | 1.0 | 15218.0 | 2107.1 |
| | -خاص | 305984.4 | 483 | 16.8 | 5707.3 | 1374.4 | 355770.5 | 336887.5 |
| | مجموع | 662160.7 | 639 | 119.8 | 93351.2 | 12781.1 | 898118.8 | 777537.0 |

الملاحظات : ١- لا تتضمن الأرقام أعلاه نشاط استخراج النفط. ٢ - قيمة الإنتاج بسعر تكلفة عوامل الإنتاج التقريبية والمبيعات بسعر السوق. ٢ - توجد فروقات في القيم نتيجة تقريب

الكسور. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه الأرقام الخاصة بالمبالغ هي بالأسعار الجارية وأن تحويلها إلى دولار يمكن أن يعطي صورة أكثر واقعية إذ أصبح الدولار يساوي أكثر من ٢٥٠٠ دولار أمريكي في مقابل أن الدينار كان يساوي ٣,٣ دولار في السنوات الأولى من العقد التاسع من القرن الماضي.

وقد ازداد عدد المنشآت الصناعية تدريجياً مع تباين في الوزن النوعي للقطاعات الأربعة التي كانت موجودة حينذاك لصالح القطاع الخاص، وهي منشآت كانت قائمة وليست جديدة، بل أعيد إعمارها. وكانت الزيادة في القطاع الخاص ناجمة عن إنهاء مشاركة الدولة في منشآت تابعة للقطاع المختلط أو بيع منشآت حكومية إلى القطاع الخاص. أما التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية على محافظات القطر، في ما عدا محافظات الحكم الذاتي حينذاك، فكان على النحو التالي:

جدول رقم (١٦)

التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية الكبيرة للفترة ١٩٩٠-٢٠٠١

| المحافظة | ١٩٩٠ | ٩١ | ٩٢ | ٩٣ | ٩٤ | ٩٥ | ٩٦ | ٩٧ | ٩٨ | ٩٩ | ٢٠٠٠ | ٠١ |
|-------------|------|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|------|-----|
| بغداد | ٢٤٥ | ١٩٦ | ٢٢١ | ٢٠٥ | ١٩٤ | ١٧١ | ١٧٢ | ١٨٠ | ١٩٥ | ١٩٣ | ٢١٨ | ٢٢٥ |
| واسط | ٢٣ | ٢٣ | ٢٥ | ٢٤ | ٢٣ | ٢١ | ٢١ | ٢٢ | ٢٣ | ٢٣ | ٢٦ | ٢٧ |
| ديالى | ٩٤ | ٨٠ | ٩٠ | ٨٤ | ٨٠ | ٧٠ | ٧٠ | ٧٤ | ٧٩ | ٨٠ | ٩٠ | ٩٢ |
| بابل (بابل) | ٢١ | ١٨ | ٢٠ | ١٨ | ١٧ | ١٦ | ١٦ | ١٦ | ١٨ | ١٧ | ٢٠ | ٢٠ |
| النجف | ٢٤ | ١٢ | ١٣ | ١٢ | ١٢ | ١٠ | ١١ | ١١ | ١٢ | ١٢ | ١٣ | ١٤ |
| كربلاء | ٤٠ | ٢٩ | ٣٣ | ٣١ | ٢٩ | ٢٦ | ٢٥ | ٢٧ | ٢٩ | ٢٩ | ٣٢ | ٣٣ |
| القادسية | ٢٤ | ٢٣ | ٢٦ | ٢٥ | ٢٣ | ٢١ | ٢٠ | ٢٢ | ٢٣ | ٢٣ | ٢٥ | ٢٧ |
| الأنبار | ١٦ | ١١ | ١٢ | ١١ | ١١ | ٩ | ٩ | ١١ | ١٢ | ١١ | ١٣ | ١٤ |
| صلاح الدين | ١٦ | ١٢ | ١٣ | ١٢ | ١١ | ٨ | ٨ | ٨ | ١١ | ١١ | ١٢ | ١٣ |
| نينوى | ٧١ | ٥٢ | ٥٨ | ٥٤ | ٥٢ | ٤٥ | ٤٥ | ٤٨ | ٥٢ | ٥١ | ٥٨ | ٦٠ |
| كركوك | ٣٢ | ١٨ | ٢٠ | ١٨ | ١٦ | ١٦ | ١٦ | ١٥ | ١٧ | ١٧ | ٢٠ | ٢٠ |
| المثنى | ٢٣ | ١٧ | ١٩ | ١٨ | ١٧ | ١٥ | ١٥ | ١٦ | ١٦ | ١٦ | ١٩ | ٢٠ |
| ميسان | ٤٨ | ٣٥ | ٣٩ | ٣٧ | ٣٤ | ٣٠ | ٣٠ | ٣٢ | ٣٥ | ٣٤ | ٣٨ | ٣٨ |
| البصرة | ٣١ | ٢٤ | ٢٩ | ٢٦ | ٢٤ | ٢١ | ٢١ | ٢١ | ٢٤ | ٢٤ | ٢٧ | ٢٩ |
| ذي قار | ١٥ | ١٥ | ٢٠ | ١٨ | ١٥ | ١٥ | ١٥ | ١٥ | ١٥ | ١٦ | ١٨ | ١٩ |
| دهوك | ٨ | | ٣ | | | | | | | | | |
| أربيل | ٣٠ | | ٣٠ | | | | | | | | | |
| سليمانية | ٣١ | | ٢٦ | | | | | | | | | |
| المجموع | ٧٩٢ | ٥٧٥ | ٧٠٧ | ٦٠٣ | ٥٦٨ | ٤٩٤ | ٤٩٤ | ٥٢٨ | ٥٧١ | ٥٦٩ | ٦٢٩ | ٦٦١ |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. ٢٠٠٣.

الأرقام الخاصة بـكردستان للعام ١٩٩٢ أخذت من: طالب، جزا توفيق د. المقومات الجيوبوليتيكية للأمن القومي في إقليم كردستان. مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية. السليمانية. ٢٠٠٥. ص

.٣١٠

يمكن تسجيل الملاحظات الثلاث التالية:

١. أن عدد المنشآت الصناعية في محافظات، بغداد، ديالى، البصرة وبابل والتأميم قد بلغ ١٢٩ منشأة أو ما يعادل ٢٨,٦٪ من مجموع ١٥٦ منشأة في ١٥ محافظة عراقية، في حين لم نجد أي منشأة صناعية في أربع محافظات هي القادسية والمثنى وذي قار وواسط في العام ٢٠٠٠، ولم يكن في المحافظات الثلاث في إقليم كردستان العراق منشآت صناعية تستحق الذكر. أما بغداد فقد وجد فيها في العام ٢٠٠٠ (٦٥) منشأة صناعية أو ما يعادل ٤١,٧٪ من مجموع المنشآت الصناعية في العراق.

٢. إن هذه المنشآت متوسطة وعدد العاملين في كل منها يتراوح بين ١٠-٢٩ عاملاً، حيث لم يكن عدد العاملين في جميع هذه المنشآت كبيراً، بل يمكن أن نلاحظ أن معدل العاملين في كل منها بلغ ١٥ مشغلاً فقط. ولم تستطع هذه المنشآت العمل بكامل طاقتها الإنتاجية لأسباب ترتبط بقرار الحصار الاقتصادي الدولي.

٣. إن الأجور محدودة جداً إذا ما حولت إلى الدولار وبأسعار صرف الدينار حينذاك، وبالمقارنة مع الارتفاع الشديد في أسعار السلع والخدمات. كما يمكن ملاحظة ذلك في قيمة مستلزمات الإنتاج وقيمة الإنتاج، ومنه يتبين أيضاً قلة القيمة المضافة المتحققة في هذا القطاع. وسنلاحظ أن معدل حصة المنشأة الواحدة من القيمة المضافة بعد استقطاع الأجور والمزايا ومستلزمات قيمة الإنتاج سنجد أنها لا تزيد عن ١٥٤٢٠٠٠ دينار عراقي أو ما يعادل ٧٥٢ دولار أمريكي وفق سعر الصرف في العام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ حيث كان الدولار الأمريكي الواحد يساوي ٢٠٥٠ دينار عراقي).

وإذا ما أضفنا إلى أرقام ١٩٩٢ ما كان متوفراً من منشآت صناعية كبيرة في ثلاث محافظات من إقليم كردستان والبالغ عددها مجتمعة ٥٩٧ منشأة، وفق ما هو متوفر من أرقام عن الإقليم، لأصبح العدد، وإن ما قارنا ذلك مع عدد هذه المنشآت في أعوام ١٩٦٢ و١٩٧٢ و١٩٧٩ وفق ما هو متوفر لدينا من أرقام لكل البلاد، كما في الجدول التالي:

جدول رقم (١٧)

جدول مقارنة لعدد المنشآت الصناعية الكبيرة في العراق بين

١٩٦٢-٢٠٠٠

| التغير + أو - | عدد المشاريع | السنة |
|---------------|--------------|-------|
| رقم المقارنة | ١١٨٦ | ١٩٦٢ |
| ١٠٣ + | ١٢٨٩ | ١٩٧٢ |
| ٥٠٦ + | ١٦٩٢ | ١٩٧٩ |
| ٤٤٣ - | ٧٤٣ | ١٩٩٢ |
| ٥٤٧ - | ٦٣٩ | ٢٠٠٠ |

المصادر: كتاب الجيب الإحصائي ١٩٥٧-١٩٦٧. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد ١٩٦٨.

المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٦. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد.

كتاب الجيب الإحصائي ١٩٨٠. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد.

المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٢. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد.

طالب، جزا توفيق د. المقومات الجيوبوليتكية للأمن القومي في إقليم كردستان. مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية. السليمانية. ٢٠٠٥. ص ٣١٠.

ولكن هذه المقارنة وحدها لا تفي بالغرض، إذ أن الفارق بين هذه الفترات كان كبيراً حقاً

من حيث:

١. عدد المشاريع وعدد العاملين في هذه المشاريع: ففي الوقت الذي كان فيه عدد العاملين

في هذه المشاريع يبدأ من ١٠ فما فوق، لم يكن العدد في العام ١٩٦٢ و١٩٧٢ كبيراً، في

حين ازداد عدد المشاريع الكبيرة في العراق بين ١٩٧٤-١٩٨٠ كثيراً بسبب إقامة

مشاريع ضخمة مثل مشاريع البتروكيماويات ومشاريع الغزل والنسيج ومشاريع

الإنشاءات ومنها الإسمنت... الخ. في حين تراجعت مشاريع القطاع الصناعي الكبيرة في

العام ١٩٩٢ نتيجة التدمير الذي حصل فيها بسبب الحروب. وما إن بدأ العمل فيها ثانية، تقلص عدد العاملين كثيراً. ولا بد هنا من الإشارة إلى أن أغلب المشاريع الصناعية الكبيرة في العام ١٩٦٢ كانت تقترب من المشاريع المتوسطة والصغيرة، في حين أن مشاريع ١٩٧٩ كانت في الغالب الأعم من المشاريع التي يزيد عدد العاملين فيها عن عشرين عاملاً.

٢. حجم الإنتاج الإجمالي: والفارق الآخر يبرز في حجم الإنتاج الإجمالي الذي أصبح كبيراً في العام ١٩٧٩، ولكنه انحدر إلى الحضيض في العام ١٩٩٢ وما بعده، إذ لم تكن المشاريع العاملة فعلاً تنتج بكامل طاقتها بل بأقل من النصف أو أقل من الربع لبعضها الكثير بسبب نقص المواد الأولية إذ كانت تعتمد في الغالب على المواد الأولية أو السلع نصف المصنعة المستوردة من الدول الصناعية المتقدمة.

٣. إن هذه المشاريع الصناعية تقع في خانة الصناعات التحويلية ولا تشمل صناعة استخراج النفط الخام.

وتؤكد المعطيات المتوفرة تحت تصرفنا أن القطاع الصناعي التحويلي قد حافظ على سمتين سلبيتين تميز بهما طيلة السنوات السابقة ولم يستطع تغييرهما لصالح الاقتصاد الوطني والتنمية العقلانية على صعيد العراق، وهما:

١. سمة التشوه في بنية الصناعة الوطنية التي أقيمت في العراق والتي ابتعدت كثيراً عن حاجات البلاد وعن إمكانياتها الفعلية التي تتجلى في توفر المواد الأولية محلياً.

٢. سمة التشوه في توزيع المنشآت الصناعية بين محافظات البلاد حيث استولت بغداد على حصة الأسد ثم ديالى فنينوى ثم البصرة. في حين لم تحظ الكثير من المحافظات بالعناية الكافية في مجال التصنيع وأهمل البعض الآخر منها كثيراً. والجدول السابق الخاص بالتوزيع الجغرافي للصناعات يمكنه توضيح هذه الصورة بشكل ساطع.

ولا بد هنا من الإشارة إلى عدة ملاحظات، وهي:

١. إن الفترة الأولى من وصول الأحزاب الكردستانية إلى السلطة قد تميزت بالقلق والصراع والنزاع الدموي بين الأشقاء بحيث لم تبدأ عملية إقامة مشاريع صناعية في الإقليم.

٢. كما أن الكثير من المنشآت الصناعية التي كانت مقامة في كردستان العراق قد تم تفكيكها وبيعت إلى إيران على أساس إنها سكراب بعد الانتفاضة مباشرة وبعد انسحاب الإدارة المركزية وقواتها العسكرية من المحافظات الثلاث التي كانت ضمن منطقة الحكم الذاتي حيث سادت الفوضى ولم يقدر أولئك الأشخاص أهمية هذه المشاريع لتطوير إقليم كردستان وأن الحكم في الإقليم سيبقى بيد حكومة كردستانية. لم تكن هذه المشاريع سكراباً وتصرف هؤلاء الناس بعيداً عن الشعور بالمسؤولية وضد مصلحة الإقليم. لقد كانت سرقة مباشرة بغض النظر عن الأسباب التي دفعت بهم إلى القيام بهذا العمل المشين.

٣. وحين توفرت موارد مالية جيدة نسبياً بدأت عملية إقامة مشاريع البنية التحتية ولم تجر علمية إقامة مشاريع صناعية إلا ما ندر ولم تظهر في الإحصائيات الرسمية الكردستانية. ويمكن تقدير أن المنشآت الصناعية التي وجدت حتى العام ٢٠٠١ لا تزيد عما ذكر منها في العامين ١٩٩٠ و١٩٩٢. ولا بد من الإشارة إلى غياب أجهزة الإحصاء في الإقليم إلى ما بعد سقوط النظام حيث بدأ العمل لتشكيل جهاز إحصائي في الإقليم.

٤. وعلى صعيد العراق كله يلاحظ بأن المشاريع الصناعية قد تراجعت في أعقاب حرب الخليج الثانية مباشرة بسبب خرابها أو توقفها عن العمل على صعيد المناطق الأخرى من العراق. وبرز التحسن النسبي تدريجياً بعد بدء تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء في العام ١٩٩٦ حيث أمكن زيادة عدد المشاريع الصناعية حتى بلغت ٦٦١ منشأة في العام ٢٠٠١ بدون ثلاث محافظات كردستانية.

٥. ويدل هذا الجدول على واقع التشوه في توزيع المنشآت الصناعية في العراق وتركز أغلبها في بغداد ومن ثم في ديالى وتأتي بعدهما الموصل والبصرة.

وكان التدمير الهائل في تلك الحروب قد لحق منشآت ومشاريع البنية التحتية وخاصة مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية ومحطات تنقية مياه الشرب والموانئ والكثير من طرق المواصلات والجسور. وحين يتابع الباحث مؤشرات كمية الكهرباء المنتجة في الفترة الواقعة بين ١٩٥-٢٠٠٠ وما بعدها سيجد فراغاً في الجداول الإحصائية بسبب تدهور إنتاج الطاقة

الكهربائية وعجزها عن تلبية ساعات قليلة جداً في اليوم الواحد أو لأغراض الإنتاج الصناعي، مما أعاق عمل الكثير من المشاريع الصناعية.^{٢٨}

المبحث الثالث

مؤشرات القطاع الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي من حيث المبدأ القطاع الاقتصادي الأكثر أهمية للمجتمع العراقي لعدة أسباب جوهرية، ولكن بشكل خاص لارتباطه بالأرض والإنسان، فهما أساس العملية الزراعية. نشير فيما يلي إلى أبرز تلك الأسباب:

١. إنه القطاع المسؤول عن تأمين المواد الغذائية للمجتمع من جهة، والمواد الأولية النباتية والحيوانية للإنتاج الصناعي من جهة أخرى، وهو المسؤول عن ضمان الأمن الغذائي للسكان في مختلف الأوقات. وقد برز هذا الدور في أوقات الحروب أكثر من أي وقت مضى حين تعذر على النظام العراقي تنشيط الاستيراد وزيادته مما عرض المجتمع إلى أزمة غذائية كبيرة عجز القطاع الزراعي بسببها عن توفير الكمية الكافية للجبهة الداخلية ولجبهات القتال، ومع ذلك أدى الاهتمام الخاص بالزراعة تحت ضغط الواقع إلى زيادة الإنتاج، رغم أن الأرقام مبالغ فيها ولا تعبر عن حقيقة الإنتاج في هذا القطاع.

٢. كما أن هذا القطاع يعتمد بالأساس على الإنسان والأرض العراقية وما هو متوفر من مياه الأنهار والأمطار. ورغم صعوبات التحكم بمياه الأنهار التي مصدرها تركيا أولاً وإيران ثانياً، إذ كانت السياسة و ما تزال تلعب دوراً بارزاً في التأثير المباشر على كميات المياه أو الحصص التي يسمح بها في الوصول إلى الأرض العراقية. كما أن الأمطار ليست كريمة باستمرار مع مناطق غير قليلة من العراق مما يؤثر بشكل واضح على معدل الغلة السنوية وحجم الإنتاج الإجمالي. يضاف إلى ذلك تلك السدود التي أقامتها تركيا في أراضيها والتي قللت من تلك الحصص المائية التي كانت تصل قبل ذاك

٢٨ المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٢. الجهاز المركزي للإحصاء. وزارة التخطيط. العراق. بغداد. ص

إلى كل من سوريا والعراق. كما أن السياسة السورية لعبت ولا تزال تلعب دورها في هذه الشحة المائية التي كان ولا يزال يعاني منها العراق بالنسبة لمياه نهر الفرات التي تمر عبر الأراضي السورية.

٣. كما أن عدداً كبيراً من سكان العراق، رغم تقلص هذا العدد بشكل عام، كان ولا يزال يعمل في القطاع الزراعي ويرتبط بالإنتاج الزراعي بصورة مباشرة أو غير مباشرة ويعتمد عليه في معاشه اليومي واستمرار وجوده بسبب تفاقم عدد العاطلين عن العمل. إلا أن هذا القطاع، ورغم الادعاء بالاهتمام به، قد أهمل كثيراً وبشكل خاص في الموقف من مشكلة الأرض وعلاقات الملكية وطبيعة العلاقات الإنتاجية القائمة ومدى إمكانية توفير مستلزمات الإنتاج أو استكمال شبكة توزيع المياه أو غسل التربة وشبكة المبالز الضرورية لتخليص الأرض من الملوحة التي تتراكم سنوياً في الأرض العراقية وخاصة في مناطق وسط وجنوب العراق والجزيرة. ولهذا بقي القطاع الزراعي متخلفاً ومنخفض الإنتاجية وإجمالي الإنتاج. ولكن هذا القطاع عرف نهوضاً نسبياً ملموساً في عقد السبعينيات من القرن الماضي حيث بدأ العمل بتوزيع الأراضي الزراعية وفق القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠، وهو قانون متقدم بالقياس إلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨، ثم البدء بإقامة شبكة واسعة من الأنهار الفرعية والمبالز وغسل التربة وإعادة الخصوبة إليها وإقامة مجموعة من الجسور على الأنهر والبدء بتطوير حفر العيون واستخدام المياه الجوفية، وتطوير عمليات صيد الأسماك وزيادة عدد سفن صيد الأسماك الحديثة، ومن ثم البدء بإقامة الجمعيات التعاونية والمزارع الحكومية وتربية المواشي، واستيراد الكثير من المعدات والمكائن الزراعية الضرورية لحرث التربة وحصاد المحاصيل وإقامة شبكة من محطات المكائن والمعدات الزراعية الحكومية وتوفير مستلزمات مكافحة الآفات الزراعية وزيادة استخدام الأسمدة العضوية والكيماوية، مما ساهم في انتعاش حقيقي لهذا القطاع. إلا أن هذه العملية لم تستمر طويلاً إذ سرعان ما بدأ هذا القطاع يعاني من مشكلات عدة وخاصة مع بدء الحرب العراقية – الإيرانية في العام ١٩٨٠ والتي يمكن تسجيل تلك المعاناة في الملاحظات التالية:

١. الهجرة الشبابية الواسعة من الريف إلى المدن بسبب عملية التجنيد الواسعة للشباب أو الانخراط في أجهزة الشرطة والأمن الداخلي، إضافة إلى الجيش العراقي الذي استوعب مئات الألوف منهم.
٢. هجرة واسعة للعائلات الفلاحية من الريف إلى المدن والسكن في أطرافها بالارتباط مع فترة الانتعاش الاقتصادي حيث ترك الريف لكبار السن بشكل عام. وكان الهدف من وراء تلك الهجرة الحصول على الخدمات التي حرم منها الريف بشكل عام.
٣. رغم الاهتمام الذي برز في السبعينيات من القرن العشرين بمشاريع الري والبزل وتخليص التربة من الأملاح حيث وظفت مئات الملايين من الدولارات الأمريكية لهذا الغرض، فإنها أهملت تماماً في فترات الحروب مما أدى إلى تدهور المبازل وتراجع غسل التربة وتخليصها من الأملاح ونشوء عواقب وخيمة للتربة وللقطاع الزراعي، وخاصة في مناطق الوسط والجنوب من العراق.
٤. الحروب التي تسببت في نزوح عوائل كثيرة من المناطق الحدودية، وهي مناطق زراعية، وخاصة في إقليم كردستان العراق والمناطق الحدودية مع إيران في جنوب العراق.
٥. حظر العمل الزراعي في مناطق واسعة وزرعها بالألغام مما أدى إلى هجرة الفلاحين وإلى موت أو جرح الكثير منهم حين المرور على تلك الألغام.
٦. تلوث مساحات واسعة من الأراضي الزراعية بالأسلحة الكيميائية التي استخدمت في كردستان العراق أو استخدام عتاد مشع (اليورانيوم المنضب) في حرب الخليج الثانية وتلوث التربة ومياه الأنهار وموت الكثير من النخيل في جنوب العراق عموماً وفي البصرة بشكل خاص.
٧. الحصار الاقتصادي الدولي الذي أدى إلى تقلص الموارد المالية التي كان في مقدور الحكم توجيهها لصالح القطاع الزراعي وتراجع القدرة على استيراد الأدوات الاحتياطية للمكائن والمعدات الزراعية وبقية مستلزمات القطاع الزراعي، بسبب عمل اللجنة الخاص بفحص السلع المطلوبة من جانب العراق ومنع استيرادها باعتبار أنها تدخل في المواد الخاصة بالإنتاج العسكري أيضاً.

٨. ولا شك في أن العوامل الطبيعية، مثل معدل سقوط الأمطار السنوية أو شحة المياه في نهري دجلة والفرات.. الخ، لعبت دورها السلبي في معدل غلة الدونم الواحد وتحديد حجم الإنتاج الإجمالي في القطاع الزراعي.

إلام أدت كل هذه العوامل؟ لقد أدت هذه العوامل السلبية إلى العواقب التالية:

١. تقلص عدد العاملين في القطاع والإنتاج الزراعي.

٢. تقلص مساحات الأراضي التي استخدمت في الإنتاج الزراعي، وخاصة المحاصيل الحقلية الحنطة والشعير والرز على سبيل المثال لا الحصر.

٣. تقلص حجم الإنتاج الزراعي النباتي، أي في أهم المحاصيل الزراعية وعجزه عن إشباع جزء مهم من حاجة السوق المحلية للسلع الزراعية الأساسية. ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول التالي:

جدول رقم (١٨)

تطور أهم المحاصيل الزراعية في العراق للسنوات ١٩٨٠، ١٩٩٣ و١٩٩٨

| السنة/ المحاصيل | المساحة/دونم | متوسط الغلة / كغم/دونم | إجمالي الإنتاج / طن |
|-----------------|--------------|---------------------------|---------------------|
| ١٩٨٠ | | | |
| الحنطة | ٥٤٩٥٩٠٠ | ١٧٧,٥ | ٩٧٥٦٠٠ |
| الشعير | ٣٣١٨٥٠٠ | ٢٠٥,٦ | ٦٨٢٤٠٠ |
| الشلب (رز) | ٢٢١٨٠٠ | ٧٥٢,٣ | ١٦٦٩٠٠ |
| ١٩٩٣ | | | |
| الحنطة | ٤٧٤٣٦٠٠ | ١٩٢,٠ | ٩١١٠٠٠ |
| الشعير | ٦٣٣٣٣٠٠ | ١٤٠,٦ | ٨٩٠٤٠٠ |
| الشلب (رز) | م٠غ | م٠غ | م٠غ |
| ١٩٩٨ | | | |
| الحنطة | ٥٧٨٢٠٠٠ | ٢٥٥,١ | ١٤٧٤٩٠٠ |
| الشعير | ٤١٨٦١٠٠ | ١٥٠,٥ | ٦٢٩٩٠٠ |
| الشلب (رز) | ٦٠٤٧٤٧ | ٦٤٤,٠ | ٣٨٩٤٧٥ |

المصادر: المجموعة الإحصائية ٢٠٠٢. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. مصدر سابق.

● كتاب الجيب الإحصائي ١٩٨٠. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. مصدر سابق.

ويستدل من الجدول على حقيقة التذبذب في معدل الغلة وإجمالي إنتاج المحاصيل الثلاثة الأساسية في الزراعة العراقية. فالتذبذب نجده في المساحات المزروعة ومن ثم في معدل الغلة وفي إجمالي الإنتاج. والزيادة الحاصلة في الإنتاج لم تكن تتناغم مع الزيادة الحاصلة في السكان وفي الطلب عليها في السوق المحلي. وكان هذا الواقع يتجسد في ارتفاع أسعار هذه

المحاصيل وتأثيرها السلبي على مستوى معيشة السكان ذوي الدخل المحدود. وكانت الغالبية العظمى من السكان في هذه الفترة من ذوي الدخل المحدود والواطيء. ولكن صورة النخيل في العراق هي التي تبدو كالحلة تماماً. ففي الستينيات من القرن الماضي كان الحديث يجري عن وجود ما يقرب من ٣٠ مليون نخلة مثمرة وموزعة على عدد من محافظات الوسط والجنوب والغرب، ثم أصبح الحديث يجري عن أكثر من ٢٠ مليون نخلة مثمرة.. وهلم جرا تقلص العدد من سنة إلى أخرى. ولكن الحرب العراقية-الإيرانية وحرب الخليج الثانية وقلّة العناية بالنخيل أدى إلى موت الكثير منها أو احتراقها بالنيران المتبادلة. فالأرقام المتوفرة تشير إلى اللوحة التالية:

جدول (١٩)

عدد النخيل والمساحة المزروعة به وكمية الإنتاج

| ٢٠٠١ | ١٩٨٩ | ١٩٧٨ | ١٩٦٨ | ١٩٥٨ | التفاصيل |
|----------|----------|----------|----------|----------|---------------|
| ١٥٩١١٠٠٠ | ١٦٢٥٣٧٠٠ | ٢١٤٠٤٥٠٠ | ٣٢٠٠٠٤٠٠ | ٣٢٠٥٦٨٠١ | عدد النخيل |
| م.غ | م.غ | م.غ | ٥٨٢٥٣٥ | ٤٤٧٩٥٨ | المساحة دونم |
| ٩٠٦٧٩٠ | م.غ | ٣٨٩٠٣٠ | ٤٨٠٠٠٠ | ٤٥٠٠٠٠ | الإنتاج بالطن |

المصادر: المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٢. مصدر سابق.

كتاب الجيب الإحصائي ١٩٨٠. مصدر ساق.

كتاب الجيب الإحصائي ١٩٥٧-١٩٦٧ و١٩٦٠-١٩٧٠. مصدر سابق.

إن أرقام العام ٢٠٠١ غير دقيقة ومبالغ بها إلى حدود بعيدة جداً وسبب ذلك يكمن في واقعين، وهما:

أ. تراجع عدد النخيل العام وتلك المثمرة منها بحيث بلغ عددها ١٣٩٤٣٠٠٠ نخلة بالمقارنة مع النخيل المثمر في سنوات الستينيات والسبعينيات.

ب. تراجع العناية بالنخيل كثيراً بسبب صعوبة تصدير الإنتاج وتدهور الدخل السنوي المتحقق من بيع التمور.

من هنا يمكن القول بأن جهاز الإحصاء قد اعتمد على تقديراته الخاصة والبعيدة كل البعد عن واقع الحال في الريف العراقي وحالة النخلة العراقية والتي دمرت بالأساس في أكثر المناطق إنتاجاً لها في محافظة البصرة.

٤. تقلص حجم الثروة الحيوانية في العراق بسبب هجرة الرعاة إلى الدول الحدودية مثل سوريا وإيران وتركيا وموت الكثير من تلك الثروة بسبب الحروب، إضافة إلى القصف الجوي ضد الغابات والمراعي من جانب النظام العراقي في إقليم كردستان العراق، وكذلك حظر الرعي في مناطق رعي تقليدية واسعة. إلا أن هذه الحالة قد تغيرت نسبياً مع بدء تنفيذ قرار "برنامج النفط مقابل الغذاء" حيث أمكن استيراد المزيد من اللحوم الحمراء والبيضاء وبيض المائدة والتي يمكن متابعتها من الجدول التالي. ولا بد من الإشارة إلى أن الإنتاج المحلي لم يكن يكفي سوى لنسبة ضئيلة من حاجة السوق المحلي، مما أجبر النظام على استيراد تلك المواد من الخارج وبكميات كبيرة. ويمكن متابعة ذلك في الجدول التالي الخاص بإنتاج الثروة الحيوانية في العراق.

جدول رقم (٢٠)

المنتجات الحيوانية خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠١

| ٢٠٠١+ | ٢٠٠٠ | ١٩٩٩ | ١٩٩٨ | ١٩٩٧ | المنتجات الحيوانية |
|-------|-------|------|------|------|-------------------------|
| ٦٥٥ | ٧٠٢ | ٥٤٩ | ٤٩٧ | ٥٢١ | اللحوم الحمراء (١٠٠) طن |
| ٩٧٤+ | ٩٩٤ | ٧٤٦ | ٤٤٥ | ٤٠٨ | اللحوم البيضاء (١٠٠) طن |
| ١٤٤٠١ | ١١٥٣٧ | ٩٣٨٨ | ٧٦٦٢ | ٦٢٩٥ | الحليب (١٠٠) طن |
| ٩٣٧١ | ٧٥٨٣ | ٦٥٠٤ | ٥٦٨٠ | ٤٩٦٣ | الصوف (طن) |
| ٣٦٦٠ | ٢٧٤١ | ٢٠٧٠ | ١٥٧١ | ١٢٠٢ | الشعر (طن) |
| ٩٢٠ | ١٢٤١ | ١١٤٨ | ١٠٢٦ | ١٠٠٥ | الجلود (١٠٠٠) عدد |
| ١٠٣٩+ | ٨٣٤ | ٦٣٧ | ٤٧٣ | ٤٠٩ | بيض المائدة (مليون) |

+تقديرات أولية

المصدر: دائرة الإحصاء الزراعي. وزارة التخطيط. ٢٠٠٢. قرص إلكتروني منتج في وزارة التخطيط.

تراجعت الثروة السمكية وصيد الأسماك خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية ثم تحسنت نسبياً بعد إيقاف القتال ولكنها عادت فتقلصت كثيراً بعد غزو الكويت ثم حرب الخليج الثانية. ثم عادت فتحسنت ثم خضعت للذبذبة في صيد الأسماك، وخاصة البحرية منها، إضافة إلى مشكلة التلوث التي أصيبت بها أغلب مياه الأنهر العراقية، ومع ذلك استمر الصيد بطرق مختلفة. ويمكن للجدول التالي، حيث تتوفر إحصائيات عن سنوات ١٩٩٧-٢٠٠١، أن يوضح حالة التذبذب تلك وعدم كفاية صيد الأسماك لحاجات السكان والتي أدت إلى ارتفاع شديد في أسعار الأسماك.

جدول رقم (٢١)

صيد الاسماك البحرية والنهرية للسنوات ١٩٩٧-٢٠٠١

| الاسماك | ١٩٩٧ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ - |
|---------|-------|-------|-------|-------|--------|
| النهرية | ٢٦١٧٠ | ١١١٧٤ | ١٤٣٨٦ | ١٢٤١٦ | ١٣٥٨٨ |
| البحرية | ١٠٧٨٣ | ١٦٥١٢ | ١٦٠٥٧ | ١٥١٩٤ | ١٢٤١٠ |
| المجموع | ٣٦٩٥٣ | ٢٧٦٨٦ | ٣٠٤٤٤ | ٢٧٦١٠ | ٢٥٩٩٨ |

المصدر : دائرة الإحصاء الزراعي . وزارة التخطيط . ٢٠٠٢ . قرص إلكتروني منتج في وزارة

التخطيط . - تقديرات أولية .

٥ . اضطراب العراق إلى توجيه موارد مالية كبيرة لأغراض الاستيراد السلعي لإشباع حاجة المجتمع للمحاصيل الزراعية ومنتجات البستنة .

٦ . ارتفاع أسعار السلع الزراعية رغم الدعم الحكومي لهذه السلع بسبب اختلال التوازن بين العرض والطلب .

٧ . تلوث الكثير من المحاصيل الزراعية ومنتجات البستنة الزراعية .

إلا أن الفترة التي أعقبت حرب الخليج الثانية و التي شهدت تراجعاً هائلاً في الموارد المالية وصعوبة إعادة تعمير المشاريع المدمرة وارتفاع حجم البطالة وصعوبة جدية في الحصول على فرص عمل ومورد مالي يساعد على استمرار البقاء على قيد الحياة للعائلة، أجبرت الكثير من سكان المدن ومن أصل فلاحي العودة إلى الريف للاحتماء بالعيشيرة والعمل في الأرض الزراعية لتأمين الحد الأدنى من معيشتهم . وقد أدى هذا إلى ثلاث نتائج ملموسة:

١ . قدمت سياسة النظام الاقتصادية وسنوات الحرب العراقية - الإيرانية والفترة التي أعقبها فرصة ثمينة لشيوخ العشائر والإقطاعيين القدامى وكبار الملاكين في العودة إلى الريف واستعادة مواقعهم الاقتصادية ومكانتهم الاجتماعية ودورهم السياسي في الريف

والمدينة واستعادة الأراضي التي كانت بحوزتهم عملياً والهيمنة على الفلاحين واستغلالهم في ظروف قاسية وعجز الفلاحون الفقراء في تأمين وسائل الدفاع عن مصالحهم إزاء هجمة القوى المناهضة للإصلاح الزراعي وقوانينه السابقة والتي كانت مسندة من جانب الحكومة المستبدة..

٢. ارتفاع مستوى استغلال الفلاح من قبل المستحوز على الأرض الزراعية، إذ أجبر الفلاح على العودة إلى الريف والزراعة بحكم أوضاعه وأوضاع عائلته المعيشية المتردية في المدينة وصعوبة الحصول على فرصة عمل.

٣. استمرار استغلال مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في الإنتاج الزراعي، رغم قلة المكائن والمعدات الزراعية واستخدام المزيد من الأيدي العاملة للحصول على كمية إنتاج أكبر، رغم أن معدل الغلة في الدونم الواحد كانت واطئة بحكم قلة توفر مستلزمات تحسين مستوى الغلة السنوية.

والمقارنات الرقمية السابقة تؤكد واقع هذه الوجهة في تطور القطاع الزراعي خلال العقد الأخير من القرن العشرين وفق الأرقام المتوفرة، رغم أن هذه الأرقام، كما أشرنا، لا تعبر عن الواقع الفعلي للزراعة العراقية لأنها في الغالب الأعم تقوم على التقدير من جانب الأجهزة العاملة في وزارة الزراعة.^{٢٩}

فالتقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر في العام ٢٠٠٣ يشير إلى مؤشرين مهمين مأخوذين من إحصائيات الحكومة العراقية التي تبحث في الفترة ما بين ١٩٩٠-٢٠٠٢ وهما:

٢٩ كانت أجهزة الإحصاء الزراعية والعاملين في القطاع الزراعي يتندرون في ما بينهم عن حادثة حصلت في كركوك. إذ يقال أن الموظف المسؤول عن تسجيل التغيرات المناخية في المحافظة قد ذهب إلى السينما. وأثناء مشاهدته الفيلم مرَّ مشهد سينمائي تتساقط فيه الأمطار بغزارة على حقول زراعية شاسعة، شعر المظف بالارتياح ونسي أنه موجود في السينما ويشاهد فيلماً لا غير. ترك السينما وتوجه إلى الهاتف العمومي في الصالة العامة لدار السينما واتصل بوزارة الزراعة وأخبر جهاز الإحصاء فيها عن نبأ سار هو تساقط الأمطار بغزارة في المحافظة، وبالتالي يتوقع أن يكون الإنتاج في هذا العام جيداً يزيد عن الأعوام السابقة. بعد الانتهاء من الاتصال الهاتفي ترك السينما إلى الشارع وأحس بالخطأ الذي وقع فيه، ولكنه لم يعد ليصحح الخطأ الذي ارتكبه. ك. حبيب

الناتج الزراعي بملايين الدولارات الأمريكية ومن ثم متوسط حصة الفرد الواحد منه. ولا بد هنا من الانتباه أيضاً إلى أن قيمة الإنتاج الزراعي محولة من الدينار العراقي إلى الدولار وفق السعر الرسمي للدينار في البنك المركزي العراقي، في حين أن سعر الدينار العراقي بالدولار كان قد تدهور إلى حدود بعيدة بحيث أصبح في منتصف العقد الأخير والسنوات التالية يتراوح بين ٢٥٠٠ و ٣٥٠٠ دينار للدولار الواحد في السوق العراقية.

جدول رقم (٢٢)

قيمة الناتج الزراعي ومتوسط حصة الفرد الواحد منه سنوياً

| السنة | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٩٩٢ |
|----------------------------|--------|--------|--------|--------|
| الناتج الزراعي مليون \$ | ١٤,٨٣٩ | ٢٦,٨٤٨ | ٢٦,٢٩٦ | ٢٥,٠١٠ |
| نصيب الفرد منه بالدولار \$ | ٨٢١ | ١١٢٢ | ١٠٧٥ | ٩٩٩ |

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٣. مصدر سابق. ص ٢٦٥.

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن متوسط حصة الفرد الواحد من الإنتاج الزراعي لا يقدم لنا صورة واقعية عن الحالة الفعلية لتوزيع الناتج الزراعي بين أفراد الفئات الاجتماعية المختلفة، ولكن بشكل خاص بين أولئك المستحوذين على الأرض الزراعية والمنتجين الفعليين للمحاصيل الزراعية أو لمختلف أنواع الفواكه والخضروات. فالمؤشر هذا لا يكشف عن الطبيعة الطبقيّة للمجتمع وعن طبيعة علاقات الإنتاج في الزراعة العراقية التي هي، دون أدنى ريب، ليست في صالح فقراء الفلاحين والمزارعين، بل هي في مصلحة كبار ملاكي الأراضي الزراعية وشيوخ العشائر المستقرين في الريف أو النازحين إلى المدينة.

ورغم هذا التحسن النسبي كان النظام العراقي مجبراً على زيادة وارداته من السلع الزراعية الغذائية والمنتجات الزراعية المصنعة لتغطية حاجة السوق المحلي. وتدهورت إلى حدود بعيدة حالة الفلاح أو العائلة الفلاحية من حيث مستوى المعيشة والقدرة على تلبية حاجات عملية إعادة الإنتاج في الزراعة أو في إعادة بناء قوة العمل.

لقد فقد الريف العراقي عدداً كبيراً جداً من الفلاحين الشباب الذين جندوا في الجيش وزجوا خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٤ وبين ٢٠٠٣ إلى حين سقوط النظام بثلاثة حروب خارجية وحرب داخلية ضد شعب كُردستان وتهجير سكان الأهوار الطبيعية وتجفيفها ومنع الحياة فيها. وكان الفلاحون بشكل خاص وقود تلك الحروب. فهم قد جندوا في الجيش وفي الشرطة وفي الحرس الجمهوري وكذلك في أجهزة الأمن والقوات الخاصة وفدائيي صدام حسين. وكانت غالبية الجنود والمراتب الصغيرة في القوات المسلحة تنحدر من مناطق الجنوب والوسط من العرب بشكل خاص ولكن من الكُرد أيضاً. في حين كانت قوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة والكثير من قوات الأمن وفدائيي صدام حسين ينحدرون من المناطق الغربية والموصل. لقد اختطف الموت الكثير من أفراد القوات المسلحة من مختلف الفئات الاجتماعية ولكن بشكل خاص من أبناء الريف والفلاحين. وبهذا خسر المجتمع وخسرت الزراعة وحياة الريف الكثير من الشبيبة المنتجة ولم يبق في الريف سوى كبار السن والنساء.

المبحث الرابع

حالة التضخم خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢

تنشأ حالة التضخم نتيجة وجود أو نشوء اختلال في بنية الاقتصاد الوطني، كما يمكن أن ينشأ في الأدوات التنفيذية للسياسة الاقتصادية، أي في السياسة المالية والنقدية لهذا البلد أو ذاك. وبمعنى آخر ينشأ التضخم بالأساس في مجرى العملية الاقتصادية بمراحلها الأربع، أي في عملية إعادة الإنتاج. وإن يبدأ الاختلال في مرحلة الإنتاج، يجد تعبيره وصداه أيضاً في مرحلتي التبادل والتوزيع (التداول)، ومن ثم يتجلى ذلك بشكل ساطع وفي المحصلة النهائية في مرحلة الاستهلاك. إنها المراحل الأربع التي تشكل مجتمعة "العملية الاقتصادية" أو "عملية إعادة الإنتاج". وتبرز ظاهرة التضخم في الارتفاع المستمر للأسعار بشكل عام، والتي تؤثر بدورها مجموعة من المشكلات والاختلالات في الاقتصاد الوطني. ولا يظهر التضخم بشكل واحد بل يتخذ أشكالاً عديدة ابتداءً من التضخم الزاحف إلى

التضخم البطيء، ومن ثم التضخم الركودي والتضخم الجامح. ويبرز في الحياة الاقتصادية نوع آخر من التضخم الذي يطلق عليه بالتضخم المكبوت أو الكامن الذي وجد بشكل واضح في الدول الاشتراكية، وكذلك كان ولا يزال يظهر في النظم التي تفرض اسعاراً محدودة للسلع والخدمات لا يمكن تجاوزها. ولكن هذا النوع من التضخم لا يعني بأي حال عدم حصول اختلالات في اقتصاديات الدول الاشتراكية السابقة أو عدم وجودها حالياً في الكثير من اقتصاديات الدول النامية، بل هو موجود. وإذا كان التضخم كامناً أو مستتراً بسبب قرارات الدولة وإجراءاتها الضاغطة، فإن الاختلالات الناجمة عنه موجودة وفاعلة وصارخة في غالب الأحيان ولا تعير انتباهاً لإجراءات الدولة، إذ أنها تعمل وفق آليات لا تستطيع الدولة تعطيل فعلها وعواقبها. ولكن مثل هذا النوع من التضخم الكامن يمكن أن ينفجر دفعة واحدة ويتسبب بإلحاق أضرار فادحة بالاقتصاد الوطني وبالمجتمع في آن، وخاصة بالنسبة إلى الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود والمنتجين للثروة الوطنية العاملين في القطاعات الاقتصادية، الإنتاجية منها والخدمية.

عرف العراق منذ العهد الملكي حتى الوقت الحاضر جميع اشكال التضخم وعانى منها، ولكن اشد حالات تلك المعاناة كانت بسبب التضخم الجامح الذي ارتبط بمضمون سياسات دولة البعث الاقتصادية والاختلالات البنوية الكبيرة في هيكل الاقتصاد الوطني والسياسات المالية والنقدية التي مارسها النظام السياسي التعسفي في العراق، ثم عواقب الحروب والحصار الاقتصادي الدولي وشحة السلع والخدمات في السوق المحلي والتوزيع غير العادل للدخل القومي والفجوة الكبيرة التي نشأت بين مدخولات الفئات الاجتماعية وفي مستوى حياتها ومعيشتها والتي كانت في غير صالح الفئات الكادحة والفقيرة. والجدول التالي يشير إلى معدلات التضخم في العراق خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٢.

جدول رقم (٢٣)

معدل النمو في كمية النقود والنتائج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم

في العراق للفترة (١٩٧٠-٢٠٠٢)

| نوع التضخم | معدل التضخم | معدل النمو في الناتج المحلي | معدل النمو في كمية النقود | الفترة الزمنية |
|------------|-------------|-----------------------------|---------------------------|----------------|
| ركودي | ٨ | ١٢ | ٢٠ | ١٩٧٤-١٩٧٠ |
| جامح | ٢٠ | ٩ | ٢٩ | ١٩٨٠-١٩٧٥ |
| ركودي | ٢٨ | ٨- | ٢٠ | ١٩٨٥-١٩٨٠ |
| جامح | ٤٤ | ٢- | ٤٢ | ١٩٨٩-١٩٨٥ |
| جامح | ٢٢١ | ٢٨- | ١٩٣ | ١٩٩٦-١٩٩٠ |

المصدر :- الجهاز المركزي للإحصاء :- المجموعة الإحصائية للسنوات المذكورة

قارن: التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية. "اعمال ندوة التضخم واوراق بحثية".

بحث الربيعي، فلاح خلف د... كلية الاقتصاد/جامعة عمر المختار. ليبيا. العدد الثالث/تشرين ١/

.٢٠٠٦

كل الدلائل كانت تشير إلى أن التضخم الجامح في العراق قد نشأ عن واقع الاختلال في الاقتصاد الكلي وفي الاقتصاد الجزئي في آن واحد أولاً، وهي بدورها تشير إلى مضمون السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والسياسات الاجتماعية التي مارسها البعث والتي تشابكت لتخلق للمجتمع المزيد من المصاعب وتجهد الاقتصاد والفئات الكادحة. وهو تضخم طال أجله وزادت عواقبه السلبية ضغطاً على مدخولات الأفراد ومستوى حياتهم ومعيشتهم وأوضاعهم العامة.

إن الجموح الذي نشأ في التضخم خلال الفترة الواقعة بين ١٩٩٠-٢٠٠٢ ارتبط بعدة عوامل نشير إلى أبرزها:

١. تراجع الإنتاج المحلي بسبب حرب الخليج الثانية التي دمرت الكثير من منشآت الصناعة التحويلية، كما أخرجت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية من دائرة الإنتاج الزراعي ورعي الماشية وصيد الأسماك.

٢. توقف أو تراجع شديد لعمليات استخراج وتصدير النفط الخام وتدهور شديد في إيرادات العراق المالية من صادرات النفط الخام السنوية.

٣. تراجع شديد في الحجم الكلي لاستيرادات العراق من السلع الاستهلاكية الضرورية لإشباع حاجات السكان اليومية.

٤. زيادة كبيرة في عدد العاطلين عن العمل، سواء أكان في منتصف هذه الفترة أم في نهايتها. يضاف إلى ذلك وجود نسبة عالية جداً من البطالة المقنعة في أجهزة الدولة. قادت هذا العوامل مجتمعة إلى عواقب عدة، وهي:

** شحة السلع الاستهلاكية في السوق العراقي واختلال العلاقة بين العرض والطلب لصالح الأخير.

** وتسبب هذا بدوره إلى ارتفاعات سريعة بالأسعار بمعدلات سنوية عالية جداً، وخاصة بالنسبة إلى أسعار المستهلك، كما يتوضح ذلك من الجدول التالي:

جدول رقم (٢٤)

الرقم القياسي لاسعار المستهلك ومعدلات نموه للمدة ١٩٨٩-٢٠٠٢

١٠٠=١٩٨٨

| الرقم القياسي | السنة | الرقم القياسي | السنة |
|---------------|--|---------------|-------|
| ٥٩٠٢٠,٨ | ١٩٩٦ | ١٠٦,٣ | ١٩٨٩ |
| ٧٢٦١٠ | ١٩٩٧ | ١٦١,٢ | ١٩٩١ |
| ٨٣٣٣٥ | ١٩٩٨ | ٤٦١,٩ | ١٩٩٠ |
| ٩٢٨١٦ | ١٩٩٩ | ٨٤٨,٨ | ١٩٩٢ |
| ٩٨٤٨٦ | ٢٠٠٠ | ٢٦١١,١ | ١٩٩٣ |
| ١١٤٦١٣ | ٢٠٠١ | ١٥٤٦١,٦ | ١٩٩٤ |
| ١٣٦٧٦٢ | ٢٠٠٢ | ٦٩٧٩٢,١ | ١٩٩٥ |
| ٪١٥٢,٦ | معدل النمو السنوي المركب للمدة ١٩٨٩-١٩٩٥ | | |
| ٪٤,٥ | معدل النمو السنوي المركب للمدة ١٩٩٥-١٩٩٨ | | |
| ٪١٠,٤ | معدل النمو السنوي المركب للمدة ١٩٩٨-٢٠٠٢ | | |
| ٪٦٨ | معدل النمو السنوي المركب للمدة ١٩٩٥-٢٠٠٢ | | |

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي/ دائرة الحسابات القومية. بغداد.

قارن: التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية. "اعمال ندوة التضخم واوراق بحثية".
 بحث الربيعي، فلاح خلف د. كلية الاقتصاد/جامعة عمر المختار. ليبيا. العدد
 الثالث/تشرين/٢٠٠٦.

وتجلى ذلك في الضغط التضخمي أيضاً كما في الجدول التالي.

جدول رقم (٢٥)

الضغط التضخمي في العراق للمدة ١٩٩١-٢٠٠٣

| المدة | معدل نمو عرض النقد | معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة | الضغط التضخمي |
|-----------|--------------------|--|---------------|
| ١٩٩٥-١٩٩١ | ٪٦٦,٨ | ٪٧,٨ | ٪٥٩ |
| ٢٠٠٠-١٩٩٥ | ٪١٩,٦ | ٪١٧,٦ | ٪٢ |
| ٢٠٠٣-٢٠٠٠ | ٪١٣,٨ | ٪٣,٧ | ٪١٠,١ |
| ٢٠٠٣-١٩٩١ | ٪٤٤,٣ | ٪١٠,٨ | ٪٣٣,٥ |

المصدر: البنك المركزي العراقي /المجموعة الاحصائية / اعوام متفرقة.

راجع: التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية. "اعمال ندوة التضخم واوراق بحثية". بحث الربيعي، فلاح خلف د. كلية الاقتصاد/جامعة عمر المختار. ليبيا. العدد الثالث/تشرين ١/ ٢٠٠٦.

** تدهور الحياة المعيشية للغالبية العظمى من السكان بسبب سوء توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي وظاهرة الارتفاع الاستثنائي في الأسعار خلال العقد الأخير من القرن العشرين وبداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إضافة إلى البطالة التي حولت العاطلين إلى عبء ثقيل على العائلات.

** تدهور سعر صرف العملة العراقية مقابل العملات الصعبة ومنها الدولار والأورو والجنية الإسترليني وتراجع شديد غير مسبوق في القوة الشرائية للدينار العراقي.

** ارتفاع المديونية العراقية التي عمقت من عدم الثقة بالاقتصاد والدولة العراقية وعدم القدرة في الحصول على قروض اجنبية بسبب الحصار الاقتصادي.

** وزاد في الطين بلة تفاقم الفساد المالي والإداري في العراق الذي زاد من مصاعب الحياة في العراق وخاصة لأصحاب الدخل المحدود مما قاد إلى ظاهرة أخرى سلبية.

** الهجرة الواسعة لذوي الكفاءات والعمال الفنيين والمهرة وكثرة من أصحاب الأعمال إلى خارج العراق بسبب الركود الاقتصادي والبطالة الواسعة، إضافة إلى القهر السياسي. إن متابعة حالة التضخم الجامح في العراق تؤكد ارتباطها بالركود الاقتصادي الشديد الذي أثر بدوره على مجمل الواقع الاقتصادي العراقي، وهي ناشئة بدورها عن مجموعتين من الأسباب:

١. الأسباب الداخلية المرتبطة بطبيعة نظام الحكم وسياساته الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى حروب النظام الداخلية والخارجية.

٢. تأثير السياسات الدولية على الواقع الاقتصادي العراقي، سواء أكان عبر الحروب أم عبر الحصار الاقتصادي الدولي.

وقد نشأ تشابك فعال سلبي بين هذين العاملين ليجهزا على المجتمع العراقي ويرفعا من حالة التضخم المنغص لحياة الناس وقدرتهم الشرائية وعلى تفاقم البطالة في المجتمع ويسمحان باستمرار بوجود النظام وقمعه الوحشي للشعب.

ويشير الدكتور فلاح خلف الربيعي صائباً إلى حقيقة ان التضخم كانت له آثار سلبية على ميزان المدفوعات ووظائف النقود كمقياس للقيمة والسعر ولأغراض التكنيز. كما عمقت من حالة سوء توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في غير صالح الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل المحدود والأكثر فقراً في المجتمع، إضافة إلى تدهور سمعة وسعر صرف العملة الوطنية ورفض الناس لها ومحاولة التخلص منها خشية تراجع سعر صرفها لصالح استبدالها بالعملات الأجنبية والتعامل بها. كما أن تدهور الإنتاج المحلي يدفع باتجاه المزيد من الاستيراد مما يساهم في زيادة عجز الاقتصاد الوطني على تنمية الصناعة وتحديث الزراعة... الخ.^{٣٠}

٣٠ راجع: التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية. "أعمال ندوة التضخم واوراق بحثية". بحث الربيعي، فلاح خلف د. كلية الاقتصاد/جامعة عمر المختار. ليبيا. العدد الثالث/تشرين ١/ ٢٠٠٦.

الفصل الرابع

الواقع الصحي والمعيشي في أعقاب غزو الكويت

من عاش هذه الفترة في العراق ومن اطلع على أحوال المجتمع بشكل مناسب، يدرك دون أدنى ريب التحولات العميقة التي طرأت على المجتمع العراقي خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٠ والفترة التي أعقبت قيام الحرب العراقية-الإيرانية وامتدادها الطويل حتى سقوط نظام الاستبداد والقسوة والحرمان في العام ٢٠٠٣. وسنحاول فيما يلي بلورة أبرز هذه المسائل الجوهرية:

١. حجم المعاناة الإنسانية التي عاشت تحت وطأتها الإنسان الفرد والمجتمع بسبب كثافة القمع اللإنساني والاضطهاد اليومي والقسوة الجامحة للنظام الحاكم الموجه ضد الشعب بأسره من جهة، وعمق التأثير غير الإنساني للحصار الاقتصادي الدولي على الفرد والعائلة من جهة أخرى.

٢. البطالة والفقر والحرمان والجوع التي شملت نسبة عالية جداً من السكان. لقد انقسم المجتمع في هذه الفترة وبشكل صارخ إلى مجموعتين إحداهما صغيرة جداً وتشمل النخبة الحاكمة ومن حولها ومن ارتبط بها بصيغ مختلفة ومن نفذ لها مقاولاتها ومشاريعها، ومجموعة كبيرة جداً تشكل القسم الأعظم من سكان العراق الذي عانى من الفقر والفاقة والحرمان وعدم كفاية ما يحصل عليه من طعام ودواء للبقاء على قيد الحياة وتجديد قوة العمل.

٣. المعاناة الإنسانية التي برزت في تفاقم العزل الاجتماعية والأمراض النفسية والعصبية والتدافع بالمناكب في ما بين البشر من أجل الحصول على عمل وتأمين لقمة العيش في حدّها الأدنى للبقاء على قيد الحياة.

٤. سيادة الخشية والقلق من احتمالات المستقبل ومن الموت على أيدي أجهزة النظام وجلالوته والتي تسببت بدورها هيمنة الروح الانتهازية والوصولية وتفاقم ازدواج الشخصية لدى نسبة عالية من السكان، بأمل التخلص من الملاحقة والحفاظ على الحياة أو العيش بشكل أفضل. لقد خرب حزب البعث ونظامه السياسي غير الإنساني روح الإنسان الحية وأصاب الذات العراقية بجروح عميقة خلقت نُدباً واضحة.
٥. استخدام النظام لأعداد كبيرة جداً من البشر في أجهزة الأمن والقوات المسلحة والقوات الخاصة، إضافة إلى أعدادٍ غفيرة من المخبرين والعيون المراقبة لحركات الأهل والأقارب والجيران وأبناء المحلة والعمل والمدرسة وما إلى ذلك، بحيث أصبح الأب يخشى ابنه والأخ يخشى شقيقه وأصبحت العائلات في قلق وخشية دون انقطاع! وقد نتج عن ذلك تراجع الثقة المتبادلة في ما بين أفراد العائلة الواحدة أو فيما بين الجيران.
٦. وعرفت هذه الفترة تفاقماً في ممارسة القسوة المتبادلة في التعامل اليومي في ما (فيما) بين الأفراد في المجتمع، وتفاقت كراهية السلطة والعداء لها والسعي للخلاص منها، إذ كانت الغالبية تدرك دور النظام السياسي والاستبداد والقهر في تشويه الأجواء والعلاقات الإنسانية في المجتمع.
٧. اتساع ظاهرة بروز جماعات الجريمة المنظمة وعصابات السطو والسلب وسرقة أموال وحاجيات الناس ونهب المال العام وفقدان الكثير من أمانة الإنسان العراقي التي تميز بها ولم يختلف في ذلك عن بقية شعوب العالم.
٩. كما انتشرت في هذه الفترة ظواهر العهر الجنسي لأغراض العيش وتوفير المال للعائلة، وظاهرة بيع أجزاء من أعضاء الإنسان للحصول على مورد مالي لاقتناء السلع الأساسية أو بيع مكتبات المثقفين أو أثاث بيوت الناس لتوفير المال لتوفير الطعام.
٩. وتفاقت في هذه الفترة ظاهرة الهروب من العراق واللجوء إلى دول الجوار ومنها إلى الدول الأوروبية وأمريكا وأستراليا وكندا ودول آسيوية بهدف الخلاص من كل تلك الآفات والمشكلات التي عانى منها الإنسان العراقي حينذاك. حتى تراوح عدد العراقيات والعراقيين المقيمين في الخارج في الفترة الأخيرة من عمر النظام الاستبدادي بين ٣،٥-

٤ مليون نسمة، أو ما يزيد على ١٥٪ من سكان العراق والذي قدر في العام ٢٠٠٢ بأكثر من ٢٥ مليون نسمة. وإن هروب العراقيين غير الشرعي قد أدى إلى حصول كوارث إنسانية للأفراد والعائلات الهاربة أثناء الطريق. فمنهم من سلب ونهب من قبل وسطاء التهريب، ومنهم من غرق في مياه البحر بسبب الحمولة الزائدة للسفن الناقلة، ومنهم من اختنق داخل شاحنات نقل الماء أو غيرها.

لم تقتصر الهجرة السنوية من العراق إلى البلدان الأخرى والتي اتخذت مستويات عالية جدا في فترة الحرب العراقية-الإيرانية وبعد فشل حركة الانتفاضة الشعبية في أعقاب حرب الخليج الثانية. ولم تقتصر الهجرة على مواطنات ومواطنين من الوسط والجنوب وحسب، بل اتسعت الهجرة بين المواطنين والمواطنين الكُرد من كُردستان العراق إلى الخارج، رغم غياب قوات النظام وأجهزته الأمنية عن هذا الإقليم، بل كانت الصراعات الداخلية والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية هي من بين الأسباب التي دفعت إلى الهجرة.^{٣١} ويقدر عدد العراقيين الذين تركوا العراق قسرا بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك المواطنين والمواطنين الذين هجروا قسرا لأسباب قومية ودينية وطائفية منذ مجيء البعث إلى الحكم حتى الوقت الحاضر بحوالي ٢ مليون نسمة، في ما عدا الذين تركوا العراق قبل ذاك لأسباب سياسية وغير سياسية. والغريب أن النظام كان لا يعترف بحقيقة وجود هذه الأعداد الغفيرة من العراقيات والعراقيين في الخارج، رغم دوره الأول والأخير في فرض الهجرة على هذه النسبة العالية والمهمة من السكان.^{٣٢}

سمح قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٧٠٦ الصادر بتاريخ ١٥ آب ١٩٩١ والقرار رقم ٩٨٦ الصادر في ١٥ نيسان/إبريل عام ١٩٩٥ للعراق بتصدير كمية محدودة من النفط الخام تصل قيمتها السنوية إلى ٤ مليارات دولار من أجل استيراد الأدوية والمواد الغذائية ودفع التعويضات المفروضة على العراق إلى دولة الكويت ولغيرها من الدول، وكذلك للأشخاص المتضررين بسبب الحرب الخليجية الثانية، إضافة إلى تحميل العراق تكاليف عمل فريق

٣١ رسول، فائق علي د. تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥. جمعية الاقتصاديين العراقيين. مصدر سابق.

٣٢ المصدر السابق نفسه.

الأمم المتحدة، على أن يتم توزيع المبالغ واستخدامها تحت رقابة مجلس الأمن الدولي. وكان المبلغ المقرر قليلاً جداً، ولكنه كان مفيداً في كل الأحوال، علماً بأن نسبة تصل إلى حدود ٤٠٪ كانت تذهب الأغراض الأخرى التي حددها مجلس الأمن الدولي، بضمنها ١٥٠ مليون دولار أمريكي خصصت لإقليم كردستان العراق، وهي بدورها قليلة جداً لإقليم تعرض خلال عدة عقود للحروب والتدمير والعدوان والقتل من جانب النظام وقواته الأمنية والعسكرية. وقد رفض النظام العراقي تطبيق هذا القرار واعتبره تدخلاً في الشأن العراقي الداخلي طيلة سنوات خمس عجاف، ولكنه عاد ووافق في شهر مايس/أيار ١٩٩٥ على تنفيذه دون أن يتمكن من إجراء أي تغيير على شروط استخدام وتوزيع المبلغ السنوي المحدد أو التخلي عن رقابة مجلس الأمن الدولي على استيرادات العراق السنوية وسبل صرف المبالغ المالية. واستهدف رفض النظام لهذا القرار تصعيد ضغط الرأي العام العربي والعالمي على مجلس الأمن الدولي من خلال تفاقم مأساة وتجويع الشعب العراقي وموت أطفاله ومرضاه بسبب شحة المواد الغذائية والأدوية والمعالجة الطبية أو الرعاية الصحية. وحين أدرك رأس النظام عدم قدرته على تغيير شروط قرار مجلس الأمن الدولي بسبب إصرار الإدارة الأمريكية على سياستها تلك، قرر الموافقة على تنفيذ القرار، إذ كان الغضب الشعبي يغلي ويتصاعد، رغم محاولات النظام رمي مسؤولية ما كان يحصل في العراق على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس الأمن الدولي.

وبسبب تراجع إيرادات النفط الخام المرتبطة بانخفاض كميات الإنتاج والتصدير أولاً، وانخفاض أسعاره العالمية ثانياً، ثم بيعه بأسعار أكثر انخفاضاً في السوق الموازية غير المشروعة ثالثاً، وارتفاع أسعار نقله بالتنكرات رابعاً، ظهر العجز المالي الكبير، وبالتالي العجز في توفير كل ما هو ضروري لتشغيل المنشآت أو تصليحها أو توفير المواد الأولية لها أو توفير أدواتها الاحتياطية. كما انتشرت البطالة بين القوى القادرة على العمل وتراجع معدل حصة الفرد الواحد من الدخل القومي من ٤٢٢٠ دولاراً في السنة في العام ١٩٧٩ إلى أقل من ٥٠٠ دولاراً في السنة في العام ١٩٩٣ وإلى أقل من ذلك بكثير في العام ١٩٩٤ و ١٩٩٥. أي أن معدل حصة الفرد الواحد من الدخل القومي قد تراجعت إلى أقل من معدلها في العام

١٩٥٠، أي مع بدء العراق بإقامة بعض المشاريع الصناعية التابعة لقطاع الدولة في العهد الملكي، وقبل أن تتحسن حصة العراق في عوائد نفطه المصدر.

وتشير دراسة ميدانية لبعثة منظمة الأغذية والزراعة الدولية التي زارت العراق في تموز/يوليو من عام ١٩٩٥ إلى أن الإنتاج المحلي لا يكفي بصورة كبيرة لتغطية الاحتياجات الغذائية للسكان وأن هناك نقصاً حاداً خلال العام ١٩٩٥/١٩٩٦ بنسبة ٦٦٪ بالنسبة للحبوب و ٦١٪ بالنسبة للزيوت النباتية، و ٩١٪ بالنسبة للحوم البيضاء و ٩٢٪ بالنسبة للأسماك و ٩٢٪ بالنسبة للبيض و ٦٠٪ بالنسبة للألبان و ٩٠٪ بالنسبة للسكر.

وبسبب عجز النظام العراقي عن توفير السلع الضرورية للسكان والمواد الأولية للمنشآت، شحت السلع في الأسواق وراح التجار يتسابقون في تنشيط السوق السوداء وفي مقدمتهم عائلة صدام حسين وأتباعه، كما أصدرت الدولة بسبب نقص الموارد المالية المزيد من العملة الورقية سنة بعد أخرى مما أضعف سعر صرف الدينار العراقي بصورة غير معقولة بعد أن فقد غطاؤه من الإنتاج ومن احتياطي القطع النادر. وقادت هذه الحقائق إلى ما يلي:

ارتفاع سريع وعلى شكل قفزات جنونية غير معهودة في أسعار السلع والخدمات في السوق العراقية. فالتقرير المشار إليه في أعلاه يذكر أن سعر الدقيق قد ارتفع في عام ١٩٩٥ إلى حوالي ١١٦٦٧ مرة مقارنةً بسعره في العام ١٩٩٠ و ٣٣ مرة مقارنةً بسعره في العام ١٩٩٣. وارتفعت أسعار كل من الأرز والزيوت النباتية والحليب المجفف والسكر ما بين ٤٣٧٥ إلى ٥٥٠٠ مرة في عام ١٩٩٥ مقارنةً بعام ١٩٩٠ وفي حدود ٣٧ - ٥٨ مرة مقارنةً بأسعار عام ١٩٩٣، كما ارتفعت أسعار البيض واللحوم والدواجن بنسبة ٣٧-٦٢٪ مقارنةً مع عام ١٩٩٤.

انخفاض سريع في قيمة الدينار العراقي بحيث بلغت قيمته الفعلية في الأسواق المحلية إلى مقدار يتراوح بين ٢٥٠٠-٣٠٠٠ دينار للدولار الأمريكي الواحد. ويشير التقرير آنف الذكر إلى أن سعر الدينار العراقي قد انخفض في عام ١٩٩٥ بحدود ٦٤٠ مرة مقارنةً بسعر صرفه الرسمي. وتشير المعلومات إلى أن قيمته في العام ١٩٩٩ بحدود ١٥٠٠ دينار للدولار

الأمريكي الواحد، وتراجع أكثر فأكثر قبل سقوط النظام، إذ لم تعد لدى الناس ثقة بالدينار العراقي، كما وجد في السوق ديناران، دينار سويسري أفضل حالاً ودينار عراقي بائس وأسوأ حالاً. وكان التعامل مع الدينار السويسري يجري عموماً في إقليم كردستان إلى جانب الدينار الآخر، في حين كان التعامل في بقية انحاء العراق الأخرى يتم مع الدينار العراقي الذي صدر وهو يحمل صورة المستبد بأمره صدام حسين.

- تدهور القدرة الشرائية للمواطن العراقي بسبب عدم حصول تحسن في أجور العمال أو في رواتب الموظفين والمستخدمين عموماً كما تدهوت أحوال الفلاحين والعائلات التي كانت تعيش على أطراف المدن الكبيرة إلى مستويات متدنية جداً مقترنة بارتفاع متواصل في أسعار السلع والخدمات. فعلى سبيل المثال لا الحصر يشير تقرير منظمة الأغذية الدولية إلى أن ٧٠٪ من الشعب العراقي لم تعد له القدرة المالية حتى على شراء الطعام، ففي حين يكلف إطعام عائلة من خمسة أشخاص ما يعادل ٢٦ دولاراً أمريكياً شهرياً يبقى دخل أستاذ الاختصاص في الجامعة يتراوح بين ٣ و ٥ دولارات أمريكية شهرياً. كما لم يعد للناس ما يبيعه لسد احتياجاتهم الغذائية، إذ خلت الكثير من بيوت الناس من الأثاث أو ما يمكن بيعه، وتخلّى الكثير من الناس عن سياراتهم الخاصة. وبرزت واحدة من أسوأ الظواهر السلبية في الحياة العراقية حين أجبر المثقفون العراقيون إلى بيع مكتباتهم الخاصة في سوق هرج أو لبعض الباعة أو إلى المقتردين مالياً بأبخس الأثمان من أجل توفير لقمة عيش كريمة لأفراد عائلاتهم.^{٢٣}

بروز فجوة واسعة جداً و تزداد اتساعاً يوماً بعد آخر بين فئة صغيرة جداً من أصحاب المليارات المرتبطة بصيغة ما بالنظام وعائلته وبين الغالبية العظمى من الشعب العراقي، وبشكل خاص الفئات الكادحة والمعوزة والعاطلة عن العمل، كما غابت الطبقة الوسطى من

٢٣ وقد اضطرت عائلة احد أعز أصدقائي على بيع المكتبة الخاصة والكبيرة للصيديق الأستاذ الدكتور هاشم الطعان بعد وفاته بأبخس الأثمان بسبب الحاجة الماسة إلى المال، وهي المكتبة التي كانت تحتوي على كتب تراثية ومخطوطات وتحقيقات ثمينة صرف الصيديق الفقيد جل عمره لاقتنائها. ك.

قوى المجتمع. ولم يكن معدل حصة الفرد الواحد من الدخل القومي السنوي يعبر عن الواقع الفعلي لمدخلات الفرد السنوية وعن المستوى المتدهور لحياة العائلات حينذاك، إذ أن توزيع الدخل لم يكن غير عادل فقط، بل كان ظالماً ومجحفاً جداً، ففي الوقت الذي برزت فيه مجموعة صغيرة جداً من قسطن النظام السمان من أصحاب المليارات، وجد في الوقت نفسه من لا يملك شروى نقير وبنام ليله على بطن خاوية.

وارتبط هذا الواقع بمحاولات مستمرة من جانب أغنياء النظام للحصول على مزيد من العملة الصعبة ووضعها في البنوك الأجنبية بعد أن امتلكوا بعض المصانع المتبقية والتي لم تدمرها الحرب أو تلك المشاريع الحكومية التي باعها النظام إلى القطاع الخاص بأسعار بخسة ورمزية وأعيد تصليحها، أو بناء أو شراء عمارات ودور سكنية وعقارات وبساتين وأراض زراعية التي كانت تجري في الغالب الأعم بصورة غير مشروعة أو بأسعار رمزية أو بسبب هروب أصحابها من استبداد وقمع وقهر النظام مما سهل الاستيلاء عليها.

وفي ضوء هذه الوقائع نشأت نتائج أخرى مهمة جداً أثر سلبي كبير على حياة الناس اليومية ومنها:

بقاء الكثير من المعامل والمنشآت الاقتصادية معطلة أو عدم قدرتها على إنتاج أقل من ربع سعتها الإنتاجية الفعلية.

تدهور شديد في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار وبقية العملات الصعبة وتراجع في إمكانيات الدولة المالية على الاستيراد الحكومي والخاص، إضافة إلى تراجع شديد في القوة الشرائية للدينار العراقي بالارتباط مع التضخم المتفاقم يومياً.

تفاقم حجم البطالة حيث وصلت نسبتها في الفترة الأخيرة وقبل سقوط النظام إلى أكثر من ٦٠٪ من إجمالي القوى القادرة على العمل في العراق.

انتشار الفساد المالي والرشوة والأتاوة بشكل واسع النطاق وفي مختلف المجالات والمستويات الحكومية والحزبية، إذ لم يعد ممكناً تسيير أية معاملة لها مساس بدوائر الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية دون دفع الرشوة المقررة لكل معاملة، وكأنها مسألة

رسمية واعتيادية. وكانت تبرر اجتماعياً على أن أوضاع الناس المالية المتدهورة تفرض عليهم هذا التصرف من أجل تغطية حاجاتهم المعيشية، وإلا ل ماتوا جوعاً! اتساع ظاهرة الاستجداء في الشوارع والجوامع والأزقة وبخاصة بين معوقى الحرب والناس المعوزين.

* تقام عمليات نهب مقتنيات المقابر السومرية القديمة والكثير من الآثار المهمة التي تتجلى فيها حضارة العراق القديمة من قبل عصابات المافيا العراقية المرتبطة بعصابات دولية. نشير مثلاً إلى حصول نبش في ٣٥٠ قبراً سومرياً تقع كلها في منطقة السنكرة الأثرية في محافظة ذي قار على أيدي عصابات محترفة ومارست عملها بطريقة فنية مدروسة لسرقة عظام الأموات ومقتنياتهم المدفونة معهم وفق تقاليد تلك الفترة من تاريخ العراق القديم.^{٣٤}

بروز المافيا التي كانت تهدد الناس في أرضهم وعرضهم وأملاكهم ودور سكنهم ومحلات عملهم بل وبرزقهم اليومي. والعديد من عصابات الجريمة المنظمة كانت لها ارتباطات مباشرة وغير مباشرة ببعض رجالات الحكم، ومنهم عدي وقصي من أبناء صدام حسين. اضطرار الكثير من الشباب والشباب إلى بيع أجسادهم في سوق الجنس من أجل الحصول على ما يسد رمق أسرهم من غائلة الجوع والحرمان والمرض والموت. وقد أجبر الكثير من هؤلاء على مغادرة العراق إلى سوريا والأردن ولبنان ومصر لممارسة الدعارة القسرية لتأمين العيش لعائلاتهم، إنها حالة جديدة لم تكن معروفة في العراق سابقاً.

* يشير الإحصاء الرسمي للحكومة العراقية إلى أن عدد وفيات الأطفال بسبب الحصار المفروض على العراق خلال الفترة المنصرمة بلغ ١,٤١٤,٨٠٠ طفلاً. وأكثر الأرقام تواضعا تشير إلى أن عدد الوفيات بين الأطفال بلغ ١,٢٥٠,٠٠٠ طفلاً خلال الأعوام المنصرمة، أي منذ بدء فرض الحصار الدولي في العام ١٩٩٠. ونشرت صحيفة الغارديان اللندنية تقريراً لمراسلها هناك، السيد ديفيد شاروك، في نيسان/إبريل من عام ١٩٩٩ يقول فيه ما يلي:

٣٤ المتابعة. نشرة خاصة بتطورات الأوضاع السياسية في بلادنا. الحزب الشيوعي العراقي. العدد ٨٣ في

"في هذه الأيام يموت ما بين ٤-٥ آلاف طفل كل شهر نتيجة لتلوث مياه الشرب وقلة الغذاء وانعدام الرعاية الصحية"^{٣٥}. وأشارت تقارير أخرى إلى تزايد عدد الوفيات بين الأطفال بشكل خاص إضافة إلى وفاة المرضى وكبار السن بسبب سوء التغذية ونقص الأدوية وتدهور الوقاية الصحية والقدرة على المعالجة الطبية. وحسب اعتراف الجهات الرسمية في بغداد تسبب سوء التغذية ونقص الأدوية في موت ٨٠ ألف طفل في العام ١٩٩٤ وحده. وأشارت المصادر الحكومية العراقية إلى أن معدل الوفيات بين الأطفال قد ارتفع منذ حرب الخليج الثانية من ٢٦ إلى ٩٣ طفلاً لكل ١٠٠٠ طفل. وشكلت نسبة وفيات الأطفال ٣٩٪ من إجمالي عدد الوفيات في العراق. وأشار في حينها إلى وجود ما يقرب من مليون طفل كان مرشحاً للموت لتلك الأسباب. وقد مات الكثير منهم فعلاً، إذ قدر عدد الموتى من الأطفال بأكثر من ٦٠٠ ألف طفل لأسباب ارتبطت بسوء التغذية ونقص الرعاية الطبية والأدوية في الفترة بين فرض الحصار الاقتصادي الدولي وسقوط النظام. وهي نتيجة غير معزولة عن العواقب المأساوية لاستخدام أسلحة مختلفة في الحربين الخليجيتين وفي الحرب ضد الشعب الكردي والسكان العرب في جنوب العراق، إضافة إلى استخدام الولايات المتحدة لعنات محرم دولياً في حرب الخليج الثانية في العراق، وخاصة العنات المخصب باليورانيوم المشع. وأعلن البرنامج الغذائي العالمي إلى أنه خلال العام ١٩٩٤ قد ركز في مساعداته على ١,٣ مليون عراقي من أشد المحتاجين، ولكن نظراً إلى تراجع المخزون الغذائي لم يعد في مقدوره تقديم المساعدات سوى لمليون شخص من أكثر الفئات فقراً ومن بينهم أولئك المهجرين واللاجئين والمعوقين والمسنين والأيتام والمحتاجين. وتجدر هنا الإشارة إلى أن مشكلات سوء التغذية وتخلف العناية الصحية ستترك آثارها السلبية على وضع المواليد الجدد حالياً ومستقبلاً. "لقد أظهر الاستقصاء عن حالة التغذية والوفيات بين الأطفال تحت الخمس سنوات من العمر في بغداد والذي تم في آب/أغسطس ١٩٩٥ بالتعاون مع فريق منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO) ومعهد بحوث التغذية التابع لوزارة الصحة العراقية،

٣٥ المقدادي، كاظم د. محنة الطفولة أمام أنظار الحريصين على حاضر ومستقبل العراق. مجلة "رسالة العراق". العدد ٥٨/تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. ص. ٢٠.

ان معدلات سوء التغذية (Malnutrition) في مناطق بغداد الحضرية بلغت ٢٨٪ بقياس نقص الطول و٢٩٪ لنقص الوزن و١٢٪ للهزال. كما لوحظ سوء التغذية البسيط في ٥٦٪ لنقص الطول و٦٥٪ لنقص الوزن و٣٩٪ بقياس الوزن بالمقارنة مع الطول". وجاء في تصريح لمديرة برنامج الأغذية العالمية ما يلي: "أن هناك ٤ ملايين عراقي يواجهون المجاعة من بينهم مليونين و٣٠٠ ألف طفل تحت سن الخامسة وحوالي ٦٠٠ ألف امرأة فقيرة دون معيل"^{٣٦}.

ويهمنا أن نشير هنا إلى أن تقرير اليونسيف الأخير الذي صدر في صيف عام ١٩٩٩ أكد المخاطر الكبيرة التي تهدد حياة أطفال العراق بسبب استمرار سياسة فرض الحصار الاقتصادي على الشعب في العراق. وفي ما عدا ذلك برزت ظواهر تشوه كثيرة في الولادات الجديدة، وبخاصة في أعقاب حرب الخليج الثانية من جراء استخدام المواد المشعة وبعض أسلحة الإبادة الجماعية بصورة مباشرة أو غير مباشرة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والقوى المتحالفة معها وخاصة أثناء الانهيار السريع في القوات العراقية وانسحابها غير المنظم من الكويت.^{٣٧}

أشار التقرير السنوي الرابع الصادر عن الهيئة الاستشارية العراقية الخاص بأحوال العراق إلى أن عجز الحكومة عن إعادة العمل بمشاريع المياه والصرف الصحي في مختلف أنحاء العراق، بسبب نقص الموارد المالية وقطع الغيار، قد تسبب بحدوث حالات كثيرة من الأمراض السارية بما فيها التيفوئيد والتهاب الكبد الحاد وانتشار حالات الإسهال في اشهر الصيف مصحوبة بسوء التغذية. وتشير معلومات مكتب الإحصاء الحكومي إلى أن عدد حالات حمى التيفوئيد ازداد من ١٨١٩ حالة عام ١٩٨٩ إلى ٢٤٤٣٦ حالة عام ١٩٩٤،

٣٦ الهيئة الاستشارية العراقية. أحوال العراق (٤)، الأمن الوطني العراقي والمستقبل. فيينا. ص ١٧-٢٦.

37 - Siegwart-Horst Guenther.: Uran-Geschosse: Schwergeschae-digte Soldaten missgebildete Neugeborene, Sterbende Kinder. Tony Benn. Margarita Papanderou & Freimut Seidel. Ahriman-Verlag, 1996.
- Siegwart-Horst Guenther. Stumme Zeugen eines Krieges - Eine Dokumentation von S.-H. Guenther. 1990-1993. St. Peter-Ording. 1995.

وإذا لم تسجل أية حالة كوليرا عام ١٩٨٩ فقد تم تسجيل ١٣٤٥ حالة عام ١٩٩٤. ويتابع التقرير في مكان آخر فيشير إلى ازدياد انتشار الأمراض السارية والطفيلية كالملاريا والكالازار والتهاب السحايا والتدرن والأمراض التي يمكن تجنبها عن طريق برامج التحصين الموسع، التي كانت مستخدمة قبل حرب الخليج الثانية في العراق (الحصبة والسعال الديكي والخنق والكزاز وشلل الأطفال والتهاب الكبد).^{٢٨}

لقد تأثر الهرم السكاني خلال سنوات الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية وعواقب الحصار الاقتصادي كثيراً. فبالإضافة إلى تراجع في معدلات النمو السكانية من ٣,٢٪ في الستينات والسبعينات إلى ٢,٦٪ في الثمانينات و٢,٤٪ في أوائل التسعينات و٢,٣٪ ابتداءً من عام ١٩٩٣ وما بعده^{٢٩}، ارتفع عدد الوفيات بين الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة وبين الشيوخ بشكل مخيف، إذ ارتفع عدد الوفيات بين الأطفال الرضع من ٩١,٥ وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية في عام ١٩٩٠ إلى ١١١ وفاة في عام ١٩٩٤ مثلاً. كما ارتفع عدد الوفيات الشهرية بين الأطفال دون سن الخامسة من ٥٢ وفاة لكل ١٠٠٠ طفل إلى ١٤٠ وفاة في عام ١٩٩٤. وتشير الإحصائيات المتوفرة إلى أن متوسط عدد الوفيات الشهرية بين الأطفال دون سن الخامسة قد ارتفع من ٥٩٣ وفاة في عام ١٩٨٩ إلى ٤٤٠٩ وفاة في عام ١٩٩٤، أي بزيادة شهرية قدرها ٧٤٣,٥٪ أو ما يزيد على سبعة أضعاف عام ١٩٨٩.^{٤٠}

ورد في تقرير نشر في جريدة الثورة العراقية بتاريخ ١٥/١/١٩٩٩ ما يلي: "تسبب العدوان الثلاثيني الغاشم الذي قاده أميركا وحليفاتها واستمرار الحصار الظالم المفروض على شعب العراق منذ أكثر من ثماني سنوات بوفاة مليون و٤٦٤ و٨٧٤ مواطناً عراقياً بضمنهم ٤٢٨٩٢٠ دون سن الخامسة من العمر. وقد كشف الدكتور أوميد مدحة مبارك وزير الصحة.. أن العدوان الثلاثيني في عام ١٩٩١ تسبب بإلحاق أضرار جسيمة بـ ٤١٥ مستشفى ومركزاً صحياً ومؤسسة صحية.. وشهد العراق أيضاً عودة لبعض الأمراض التي

٢٨ الهيئة الاستشارية العراقية. أحوال العراق. تقرير سنوي. التقرير الرابع. فيينا. ١٩٩٦.

٢٩ التقرير الإقتصادي العربي الموحد سبتمبر/أيلول ١٩٩٦. مصدر سابق. ص ٢٣٨.

٤٠ رسول، فائق علي د. تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥. جمعية الاقتصاديين العراقيين. مصدر سابق.

تمت السيطرة عليها حيث بلغت عدد الإصابات بمرض الملاريا ٣٢١٩٩ إصابة والتيفوئيد ١٥٢٣٨ إصابة والتهاب الكبد الفيروسي ٢٩٨٠٣ إصابات ومرض شلل الأطفال ٢٠ إصابة والخناق ٢٥٨ إصابة والجرب ٣٩١٤٦ إصابة.^{٤١}

إن كافة الدراسات حول العراق تشير بما لا يقبل الشك إلى أن المتضرر الأول والأخير من فرض الحصار الاقتصادي الدولي على العراق هو الشعب العراقي وبأشكال وصور مأساوية لا مثيل لها ولا مبرر أيضا. وأن المستفيدين الأساسيين من استمرار الحصار الدولي هم : السعودية التي تقوم بتصدير نسبة تصل إلى ٩٠٪ من حصة تصدير العراق للنفط وفق توزيع الحصص في الأوبك، إذ هي التي تقوم بالتعويض عن النقص الحاصل بمنع العراق من تصدير نفطه بالصورة الطبيعية. ثم تأتي الكويت وإيران وغيرها. ويبقى نفط العراق بعد كل ذلك كاحتياطي مضمون للولايات المتحدة التي تهيمن الآن على مقدرات العراق والشعب العراقي. كما أن الولايات المتحدة تريح من هذا الوضع بسبب قيامها ببيع المزيد من الأسلحة إلى دول الخليج ومنها السعودية بكميات هائلة وتقبض مبالغ النفط المصدر ثانية. كما أن النظام العراقي مستفيد بشكل غير مباشر بسبب انشغال الشعب العراقي بتدبير قوته اليومي واضطراره إلى عدم التفكير الجاد بالسياسة وغوص الكثيرين بالغيبيات والخرافات ليعوضوا روحيا عما يفوتهم جسديا. وكلنا يعلم إن الجوع والحرمان والركض وراء الخبز اليومي والذل والخنوع والاستجداء والعهر لا يخلق في أي مجتمع كان أناسا ثوريين، على عكس ما يعتقد بعض فصائل المعارضة العراقية التي كانت تعيش في واد الشعب بمشاكله اليومية ومصائبه المستمرة يعيش في وإر آخر تماما، وكانت الصلات مقطوعة عموماً بين الواديين.

وتجدر هنا الإشارة إلى أن النظام العراقي بسياساته الهوجاء في التسليح وإقامة الصناعات العسكرية، وإنتاج الأسلحة الكيميائية والجرثومية ومحاولة إنتاج السلاح النووي وكذلك الحروب التي خاضها واستخدام مختلف الأسلحة فيها، إضافة إلى إشعال الحرائق بآبار

٤١ المتابعة. نشرة خاصة بتطور الأوضاع السياسية في بلادنا. الحزب الشيوعي العراقي. العدد ٩٩،

١٩٩٩/١/٢٤، ص ٢.

النفط في الكويت قد تسبب بإلحاق أضرار فادحة بالبيئة ورفع من درجة التلوث، كما تسبب في موت الكثير من الأطفال والمرضى، وكان وراء بروز أمراض جديدة أو ولادة أطفال مشوهين. إلا أن هذه المسؤولية تقع على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً، التي كانت تريد إشعال الحرب بأي ثمن من جهة، واستخدمت أسلحة محرمة دولياً دون وازع من ضمير ورايع من عقاب دولي ينزل بها باعتبارها الدولة الأعظم والقطب الواحد الذي له حق التحكم برقاب الشعوب، بما فيها استخدام الأسلحة الإنشطارية أو العنقودية، والعتاد المخضب باليورانيوم المشع ٣٣٨ المضاد للدبابات والذي أدى إلى تفحم كامل لمن فيها ومعاينة عذاب رهيب قبل الوفاة.

صنفت الأمم المتحدة العراق في أدبياتها المتخصصة بمسائل التنمية البشرية في العام ١٩٩٥ في المرتبة ١٤٣ من مجموع ١٧٤ دولة بعد ان صنف في نهاية الثمانينات وحتى عام ١٩٩٠ في المرتبة ٩٦. وقد استبعد العراق من تقارير التنمية البشرية خلال السنوات التالية إلى حين سقوط النظام بسبب عدم تزويد النظام لهذ المؤسسة الدولية بمعلومات تفيد في التعرف على موقع العراق من التنمية البشرية في العالم. وقد اشتركت كل من جيبوتي والصومال بهذه الحالة أيضاً واستبعدتا من التقارير السنوية للتنمية البشرية. والمعايير التي تعتمدها الأمم المتحدة في هذا التصنيف تشتمل على مؤشرات : متوسط العمر، والتعليم، والرعاية الصحية، والدخل والعمالة بشكل خاص^{٤٢}. وهذه المرتبة التي تراجع إليها العراق تجسد مستوى التخلف والتراجع عما تحقق سابقاً في مجال التنمية البشرية. وخلال السنوات المنصرمة برزت الظواهر السلبية التالية:

- تراجع في متوسط عمر الإنسان في العراق بمقدار ١,٥ سنة^{٤٣}.
- ارتفاع في عدد النساء إلى مجموع السكان بالمقارنة مع عدد الرجال وبالقياس إلى السنوات التي سبقت الحروب المعروفة^{٤٤}.

42 United Nations-UNDP: Human Development Report 1993, Development Programme (UNDP), New York-Oxford, Oxford University Press, 1993, P. 13.

٤٣ المصدر السابق نفسه.

٤٤ المصدر السابق نفسه.

- انخفاض في نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة من ٤٧٪ في عام ١٩٨٧ إلى ٤٤٪ في عام ١٩٩٤^{٤٥}. وجدير بالإشارة إلى ان عددا كبيرا من الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ - ٤٥ سنة قد أودت الحرب بحياتهم أو حولتهم إلى معوقين“

- انخفاض (انخفاض) شديد في عدد العاملين في الاقتصاد العراقي، وبخاصة بين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٠ سنة والذين تزيد أعمارهم عن ٤٠ سنة وتتخذ صفة شاملة تقريبا عندما تتجاوز سن ال ٥٠ سنة فما فوق. وقدر عدد العاطلين في العام ١٩٩٦ بما يقرب من ٦ مليون نسمة وبخاصة بين النساء القادرات على العمل^{٤٦}.

- وبسبب الإشكاليات التي رافقت الحرب ومصاعب الحصول على المواد الغذائية والعمل كلما ابتعد الإنسان عن العاصمة أو المدن الرئيسية فإن المعلومات المتوفرة تشير إلى تركيز شديد في العاصمة بغداد وفي كل من نينوى وذي قار. اما البصرة التي تعرضت لحربين مدمرتين فقد تقلص نفوسها من ٨,٤٪ في العام ١٩٧٧ إلى ٥,٤٪ في العام ١٩٨٧ وإلى حدود ٣,٥٪ في العام ١٩٩٢/١٩٩٣^{٤٧}.

وهذه الظواهر كانت ولا تزال نتيجة منطقية للحرب العراقية-الإيرانية وحرب الخليج الثانية اللتين أودتا بحياة مئات الألوف من شباب العراق ومن القادرين على العمل وبخاصة بين ١٨-٤٥ سنة من جهة، وبالحصار الاقتصادي الذي تسبب بسوء التغذية ونقص الموارد لتنمية الخدمات الاجتماعية ونقص الأدوية والرعاية الصحية من جهة أخرى، وكلاهما حصيلة السياسة الداخلية والخارجية للدولة العراقية خلال العقود الأربعة المنصرمة.

والمعلومات المتوفرة تشير إلى ان الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتدهورة قد أثرت بشكل حاد على مستوى التعليم ونتائج. فعلى الرغم من ارتفاع عدد

٤٥ المصدر السابق نفسه.

٤٦ المصدر السابق نفسه.

٤٧ المصدر السابق نفسه.

التلاميذ والطلاب في مختلف المراحل الدراسية فإن النتائج كانت سلبية. ويمكن للمقارنة التالية تأكيد هذا الاستنتاج:

جدول رقم (٢٦)

عدد التلاميذ والطلاب الدارسين في مختلف المراحل التعليمية في العراق للأعوام

١٩٩٥/١٩٩٤ و ١٩٧٠/١٩٦٩

| مراحل التعليم | ١٩٧٠/١٩٦٩ | ١٩٩٥/١٩٩٤ | مقدار الزيادة | ١٠٠=١٩٧٠/٦٩ |
|-----------------------------|-----------|-----------|---------------|-------------|
| عدد سكان العراق | ٩٤٩٨٣٦٢ | ٢٠٥٠٠٠٠ | ١١٠٠١٦٣٨ | ٢١٥,٨ |
| التعليم الابتدائي) | ١٠٤٠٩٧٠ | ٣٢٥١٠٠٠ | ٢٢١٠٠٣٠ | ٣١٢,٣ |
| تعليم متوسط و إعدادي | ٣٠٣٠٥٠ | ١١٠٣٠٠٠ | ٧٩٩٩٥٠ | ٣٦٤,٠ |
| التعليم المهني | ١٠٠٥٣ | ١٢٢٠٠٠ | ١١١٩٤٧ | ١٢١,٤ |
| معاهد المعلمين | ٣٦٢٨ | ٣١٠٠٠ | ٢٧٣٧٢ | ٨٥٤,٥ |
| التعليم الجامعي | ٣٧٢٩٠ | ٢٠٣٠٠٠ | ١٦٥٧١٠ | ٥٤٤,٤ |
| التعليم الموازي | — | ١٩٠٠٠ | ١٩٠٠٠ | — |
| إجمالي عدد التلاميذ والطلبة | ١٣٩٤٩٩١ | ٤٧٢٩٠٠٠ | ٣٣٣٤٠٠٩ | ٣٣٩,٠ |

المصدر: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥، العراق، جمعية الاقتصاديين العراقيين، بغداد، ١٩٩٦.

ويبدو من الجدول بوضوح ان الزيادة في عدد التلاميذ والطلاب كانت أعلى بكثير من الزيادة التي حصلت خلال تلك الفترة في عدد السكان، علماً بأن هذه القضية ترتبط بدورها بنتائج الحرب الداخلية ضد الشعب الكردي التي أودت كلها بحياة مئات الألوف من البشر بسبب تأثيرها المباشر على المؤشرات السكانية. ومن المفيد ان نشير هنا إلى ان

مجموع التلاميذ والطلاب قد تراجع بحدود قليلة في العام ١٩٩٤/١٩٩٥ بالقياس إلى العام الدراسي ١٩٩٠/١٩٩١ حيث انخفض إلى ٤٧٧٨ ألف طالب وطالبة في مختلف مراحل الدراسة بعد ان كان ٤٧٩٠ ألف طالب وطالبة، اي بنسبة انخفاض قدرها ٠,٢٥٪. وجزير بالملاحظة أن عدد التلاميذ والطلاب كان في هاتين السنتين يفوق عدد التلميذات والطالبات، كما في الأرقام التالية:

جدول رقم (٢٧)

مجموع الطلبة في مختلف المراحل وتوزيعهما بين الأناث الذكور

| السنة | الأناث بالآلاف | الذكور بالآلاف | المجموع بالآلاف |
|--------------|----------------|----------------|-----------------|
| ١٩٩٠/١٩٩١ | ٢٠٤٤ | ٢٧٤٦ | ٤٧٩٠ |
| ١٩٩٤/١٩٩٥ | ٢٠٠١ | ٢٧٧٧ | ٤٧٧٨ |
| معدل النمو ٪ | - ٢,١ | ١,١ | - ٠,٣ |

المصدر: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥، جمعية الاقتصاديين العراقيين، بغداد، ١٩٩٦.

الا ان الرسوب والتسرب كانا في السنوات السابقة اقل بكثير مما حصل في السنوات اللاحقة، وبخاصة في أعقاب حرب الخليج الثانية. ومن المؤسف ان لا تتوفر احصائيات عن الرسوب والتسرب خلال ذات السنوات، ولكن توجد لسنوات قريبة منها بحيث يمكنها ان تقدم نموذجا مقاربا جدا للسنتين المشار اليهما في الجدول السابق. ويمكن للأرقام التالية توضيح ذلك:

جدول رقم (٢٨)

النسب المئوية للرسوب والتسرب في مراحل التعليم خلال المدة

١٩٩٣/١٩٩٢ - ١٩٧١/١٩٧٠

| السنة | الابتدائي | المتوسط | الإعدادي | الإعدادي المهني | الإعدادي الفني | الجامعي |
|------------|-----------|---------|----------|-----------------|----------------|---------|
| ١٩٧١/١٩٧٠: | | | | | | |
| الرسوب | ٢٣,٠ | ٣٣,٦ | ٢١,٤ | ٧,٩ | - | ١٠,٠ |
| التسرب | ٧,٤ | ٦,٨ | ٣,٥ | ١,٩ | - | ١,٣ |
| ١٩٩٢/١٩٩١: | | | | | | |
| الرسوب | ١٦,٦ | ٣٥,٨ | ٤٢,١ | ٣٣,٣ | ٣١,٥ | ٢١,١ |
| التسرب | ٣,٢ | ٦,٢ | ١,٦ | ٢,٥ | ٩,٢ | ٦,١ |

المصدر: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥، جمعية الاقتصاديين العراقيين، بغداد، ١٩٩٦، ص ٤٦

وهذا يعني ان نسبة مجموع الراسبين والمتسربين بالنسبة إلى مختلف المراحل الدراسية تتراوح بين ١٩-٢٠٪ من إجمالي المقيدون في العام ١٩٩٢/١٩٩١. وهكذا هو الحال، كما يبدو، بالنسبة للسنوات التالية.

ولكن ما هي العوامل الكامنة وراء هذا التسرب الواسع للتلاميذ والطلبة وكذلك الرسوب؟ يبدو لي بأن الأجابة عن هذا السؤال تتلخص في الملاحظات التالية:

تقلص إمكانيات العائلات على ارسال الأبناء إلى المدارس والجامعات ومحاولة الاستفادة منهم في تأمين العيش للعائلة.

اضطرار عدد كبير من الصبية والطلاب إلى ممارسة الكثير من الأعمال غير المنتجة التي لا توفر لهم سوى القليل من المبالغ لسد جزئي في لقمة العيش لعائلاتهم، انها أعمال لا تساهم

في التنمية أو في خلق الثروة، بل تساهم في خسارة نسبة عالية من وقت هؤلاء التلاميذ والطلبة، ولكنها كما يبدو ضرورية جدا للعائلات الكادحة والفقيرة. تراجع مستوى التعليم والرقابة من جانب الإدارات المدرسية والمعلمين والعائلات في آن واحد.

تدهور في نظم التعليم والمناهج والفعاليات التي تفرض على التلاميذ والطلبة من جانب النظام و التي لا تشكل جزءا من المواد الدراسية مثل التدريب العسكري والمظاهرات أو استقبال الوفود أو التثقيف القومي المتطرف والشوفينية في الموقف إزاء القوميات والشعوب الأخرى.

تدهور في مستوى المعلمين والمعلمات والجهاز التعليمي عموما، إضافة إلى تقلص ساعات الدراسة بسبب قلة المدارس ومشاركة أكثر من مدرسة في بناء واحد. ومن المؤسف ان نشير إلى انتشار ظاهرة الرشوة في مختلف مراحل الدراسة لتأمين النجاح أو حتى لترسيب من لا يدفع أو من لا يجري وراء الحزب الحاكم.

- تدهور في مستوى حياة ومعيشة المعلمين والمدرسين والأساتذة والعاملين في الجهاز التعليمي والذي يتجلى في رواتبهم. نشرت جريدة المستقبل في بغداد مقالا بقلم صباح اللامي تحت عنوان "أساتذتنا جياع" يقول فيه ما يلي: "تدفع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للمدرس (٤٠٠) دينار عن المحاضرة الواحدة في الدراسة المسائية، (١٨٠) دينار في الصباحية، وللمدرسين بين (٤٠٠-٤٥٠) دينار مساءً، و(٢٠٠) دينار صباحاً، بينما يتقاضى الأستاذ المساعد (٦٤٠) دينار عن محاضرة المساء، و(٢٠٨) دنائير عن محاضرة الصباح، أما الأستاذ، وغالبا ما يكون قد بلغ من العمر عتياً، واشتعل الرأس شيباً، فيتقاضى (٨٠٠) دينار عن المحاضرة المسائية، و(٨٥٠) دينار عن المحاضرة الصباحية".^{٤٨}

وتشير المعلومات الخاصة بالعراق حينذاك إلى ان عددا كبيرا من الصبية والطلبة كانوا يقومون بأعمال بائسة مثل بيع السجائر وعلب الكبريت في الشوارع أو بيع المأكولات في

٤٨ المتابعة. نشرة خاصة بتطورات الأوضاع اسياسية في بلادنا. العدد ٧٩. ١٢/٣/١٩٩٨. ص ١.

الأزقة أو جمع أعقاب السجائر أو التفتيش في النفايات بهدف العثور على أشياء مفيدة لهم ولعائلاتهم. كما ان عددا متزايدا من تلاميذ وطلبة المدارس كانوا يشاركون في أعمال السرقة اليومية من المحلات والبيوت أو في الباصات والمحلات المزدحمة. ويشكلون مادة دسمة للعصابات التي تحولهم إلى لصوص محترفين ومحتالين.

وخلال فترة الحرب العراقية-الإيرانية وحرب الخليج الثانية تراجع نشاط مكافحة الأمية بالنسبة إلى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٤٥ سنة. فبعد ان تقلصت نسبة الأمية لتصل في عام ١٩٧٧ إلى حوالي ٤٨,٤٪، وإلى ١٩,٩٪ في عام ١٩٨٧، فأنها لم تتقلص في عام ١٩٩٣ الا إلى ١٩,٢٪ فقط.

ان القصف الذي تعرضت له المرافق المدنية العراقية في حرب الخليج الثانية بشكل خاص قد أدى إلى تدمير عدد غير قليل من المستشفيات والمراكز الصحية، كما ان نقص الموارد المالية قد أعاق إمكانية إقامة مستشفيات ومستوصفات ومراكز صحية جديدة وبالتالي أدى ذلك إلى زيادة الضغط على المتوفر منها من جانب المرضى. فقد ارتفع متوسط حصة المستشفى من ٦٦ ألف نسمة في عام ١٩٨٠ إلى ٩٦ ألف نسمة في عام ١٩٩٣، وارتفع متوسط حصة المركز الصحي الواحد من ٧ آلاف نسمة إلى ١٤ ألف نسمة، وفي المتوسط من ٥٢٦ نسمة إلى ٦٢١ نسمة لكل سرير في المستشفى الواحدة. ومما زاد في الطين بلة قلة الأدوية والمعدات الطبية الضرورية لإجراء العمليات الجراحية، إضافة إلى مشكلات نقص المياه الصالحة للشرب. وكانت النتيجة كارثية. يشير التقرير السنوي الرابع الصادر عن الهيئة الاستشارية العراقية الخاص بأحوال العراق إلى ان عجز الحكومة عن إعادة العمل بمشاريع المياه والصرف الصحي في مختلف انحاء العراق، بسبب نقص الموارد المالية وقطع الغيار، قد تسبب بحدوث حالات كثيرة من الأمراض السارية بما فيها التيفوئيد والتهاب الكبد الحاد وانتشار الاسهال في اشهر الصيف مصحوبة بسوء التغذية^{٤٩}.

٤٩ الهيئة الاستشارية العراقية. أحوال العراق (٤). الأمن الوطني العراقي والمستقبل. فيينا. ١٩٩٦. ص

ان هذه الأوضاع قد أثرت بشكل واضح على مستوى توقع الحياة عند الولادة وإلى التراجع الكبير في هذا المؤشر. فتقرير جمعية الاقتصاديين العراقيين يشير إلى "ان الزمن المقتطع المقدر من فرص التقدم بحدود ١٨ سنة إضافة إلى الآثار الأخرى التي لا تقاس بزمن^{٥٠}، حتى عام ١٩٩٣ بالارتباط مع مستوى توقع الحياة عند الولادة، وان استمرار الحصار كل سنة إضافية يضيف إلى الزمن المقتطع ثلاث سنوات أخرى. وعلى هذا الأساس فإن الزمن المقتطع يرتفع في عام ١٩٩٦ وفق هذا التقدير و بالاستناد إلى تراجع أكبر في تقدير مستوى توقع الحياة ليصل إلى حدود ٢٦ سنة تقريباً، إذ يصل بذلك إلى مستواه في عام ١٩٧٠ تقريباً والذي بلغ حينذاك حوالي ٥٩ عاماً. وسيحتاج العراق حوالي ١٥ سنة لاحقة ليعود إلى مستوى توقع الحياة في عام ١٩٩٦ والذي بلغ بين ٥٩,٣ عاماً بعد ان كان ٦٠,٣ سنة في عام ١٩٧٥ و ٦٠,٣ سنة في عام ١٩٩٣ أيضاً.

تؤكد تقارير الأمم المتحدة والتقارير الاقتصادية العربية الموحدة السنوية وكتابات عدد كبير من الاقتصاديين العراقيين على حصول تدهور شديد في متوسط حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي خلال نصف القرن المنصرم، علماً بأن سنوات العقد الثامن وبداية العقد التاسع شهدت نمواً كبيراً في تلك الحصة بالارتباط مع عملية التأميم وزيادة الإنتاج والتصدير وارتفاع أسعار النفط الخام في السوق الدولي. إلا أن تراجعاً متلاحقاً له برز في فترة الحرب العراقية - الإيرانية، ثم تحسن قليلاً في العام ١٩٨٩ والنصف الأول من العام ١٩٩٠، ثم تدهور ابتداءً من النصف الثاني منه والعام ١٩٩١ واستمر حتى سقوط النظام العراقي، رغم الزيادة النسبية في صادرات النفط الخام وفق "برنامج النفط مقابل الغذاء". وأهمية هذا المؤشر تبرز في تجسيده لوجهة التطور ومعدلات النمو الاقتصادي ومعرفة مستوى ارتفاع أو هبوط إجمالي الناتج المحلي المتحقق خلال السنوات المختلفة بالارتباط مع بارومتر السياسة التي كان يمارسها النظام البعثي. فهو يعبر ببساطة عن حصيلة العلاقة القائمة بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني والواقع السياسي في البلاد

٥٠ رسول، فائق علي د. تقرير التنمية البشرية - ١٩٩٥ - العراق. جمعية الاقتصاديين العراقيين -

مصدر سابق. المقدمة. ص XIX.

بغض النظر عن طبيعة توزيع وإعادة توزيع الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي في البلاد، إذ أن متوسط الحصة لا يؤثر في كل الأحوال فجوة الدخل الفعلية بين مدخولات مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية، كما لا يعبر عن طبيعة البنية الاقتصادية ومدى توازنها وتجانسها أو تشوهها والاختلالات التي تتأكلها. فالمعلومات المتوفرة تشير إلى أن متوسط حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي قد شهد خلال الفترة بين ١٩٥٠-١٩٨٠ ارتفاعا متواصلا من سنة إلى أخرى، في حين شهدت الفترة بين ١٩٨١-١٩٩٨ تراجعاً مستمراً بلغ أدنى مستوى له في العام ١٩٩٨^{٥١} وتواصل حتى فترة سقوط النظام. إذ لم يكن في مقدور حكومة البعث اتخاذ إجراءات اقتصادية وسياسية تسمح بتغيير الحالة الاقتصادية في البلاد. ويمكن للجدول التالي أن يوضح هذين الاتجاهين المتعارضين في التطور خلال الفترتين الأولى والثانية. ويمكن أن يتواصل مثل هذا الاتجاه التنازلي ما لم تتخذ الإجراءات الضرورية لمواجهة ذلك.

٥١ النصاروي، عباس د. الاقتصاد العراقي. دار الكنوز الأدبية. بيروت. ط ١. ١٩٩٥. ص ١٩٤. الأرقام وفق الأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠.

جدول رقم (٢٩)

تأثير سياسة النظام الاقتصادية والحروب والحصار الدولي على المتوسط السنوي لحصة الفرد الواحد من الدخل القومي في العراق (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠)

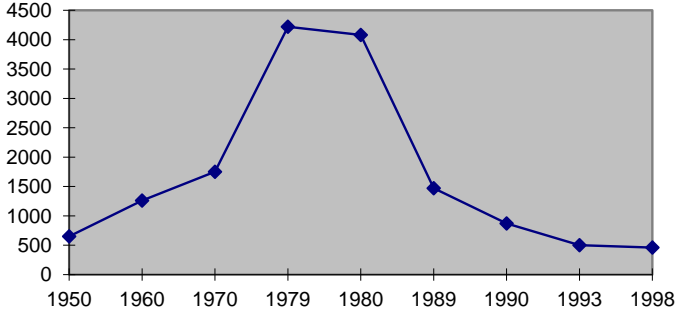
| المتوسط السنوي / دولار \$ | السنة |
|---------------------------|-------|
| ٦٥٠ | ١٩٥٠ |
| ١٢٦٠ | ١٩٦٠ |
| ١٧٥٠ | ١٩٧٠ |
| ٤٢٢٠ | ١٩٧٩ |
| ٤٠٨٠ | ١٩٨٠ |
| ١٤٧٠ | ١٩٨٩ |
| ٨٧٠ | ١٩٩٠ |
| ٥٠٠ | ١٩٩٣ |
| ٤٦٠ | ١٩٩٨ |

المصدر : عباس النصراوي. محاضرة في فيينا، خريف ١٩٩٥.

كاظم حبيب. المأساة والمهزلة في عراق اليوم. دار الكنوز. بيروت. ١٩٩٩.

The World Factbook 1999 - Iraq. CIA.

تطور متوسط دخل الفرد الواحد في السنة خلال الفترة
1950-1998 في العراق بالدولار الأمريكي



وارتبط هذا التدهور في متوسط حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي بتراجع المعدلات السنوية لإنتاج وتصدير النفط الخام العراقي، إذ كان النفط الخام يشكل ٩٥٪ من إجمالي قيمة صادرات العراق السنوية. كما ارتبط بخراب وتوقف عدد كبير من منشآت العراق الصناعية ومشاركة بعضها الآخر بنسبة ضئيلة من طاقتها الإنتاجية في إنتاج السلع، بسبب نقص المواد الأولية وأدوات الاحتياط، إضافة إلى تدهور نشاط المنشآت الخدمية. كما شهد الإنتاج الزراعي تراجعاً كبيراً نشأ عن إبعاد مساحات واسعة من الأراضي الزراعية عن العملية الإنتاجية وتدهور شبكة الري والبزل وتملح مزيد من الأراضي الزراعية ونقص كبير في البذور والأسمدة الكيماوية ومواد مكافحة الآفات الزراعية. وفي الوقت نفسه حصل تراجع شديد في حجم التبادل التجاري مع الدول العربية والإقليمية وعلى الصعيد الدولي. ولم يعد العراق قادراً على توجيه موارد مالية لإقامة مشاريع اقتصادية واجتماعية جديدة. وإزاء هذا الوضع ارتفع في العراق حجم البطالة، حيث بلغت نسبتها في عام ١٩٩٨ أكثر من ٦٥٪ من إجمالي القوى القادرة على العمل في بلد لا يزيد تعداد سكانه عن ٢٢ مليون نسمة^{٥٢}. ومما زاد في الطين بلة أن عدداً كبيراً من العاملين في العراق كان يعاني من بطالة

٥٢ راجع: حبيب، كاظم د. المأساة والمهزلة في عراق اليوم. دار الكنوز الأدبية. بيروت. ط ١. ١٩٩٩. ص

مقنعة أو يمارس العمل في مختلف مجالات القوات المسلحة وأجهزة الأمن التي لا تساهم في كل الأحوال في إنتاج الدخل القومي بل في استهلاكه.

وتدهورت في الفترة ذاتها العلاقات الاقتصادية الدولية والإقليمية والعربية للعراق، وخاصة في مجال التبادل التجاري وصعوبة الحصول على التقنيات الحديثة. ففي الوقت الذي بلغت صادرات العراق في العام ١٩٨٠ حوالي ٢٨,٨ مليار دولار أمريكي، ووارداته ١٣,٩ مليار دولار، تراجع صادراته في العام ١٩٩٠ إلى ١٠,٤ مليار دولار ووارداته إلى ٦,٥ مليار دولار أمريكي. وتواصل هذا التراجع في مقدار صادراته ليصل في العام ١٩٩٥ إلى حوالي ٤٢٤ مليون دولار أمريكي ووارداته إلى ٦١٦ مليون دولار فقط. ثم عاد فتحسن قليلاً ليصل مقدار الصادرات إلى ٥٠٣ مليون دولار، في حين تراجع مقدار وارداته إلى ٤٩٢ مليون دولار في العام ١٩٩٦^{٥٣}. أما في العام ٢٠٠٠ فقد بلغت صادرات العراق ٩٥٠٨ مليون دولار أمريكي ووارداته ١٧٨١ مليون دولار أمريكي^{٥٤}. ومنه يتبين أن الميزان التجاري العراقي قد حقق وفرة قدرها ٧٧٢٧ مليو دولار أمريكي خلال العام ٢٠٠٠ بسبب القيود الثقيلة التي كانت مفروضة دولياً على استيرادات العراق السلعية.

وإذا ما أخذ الإنسان واقع التدهور المتواصل في حجم الإنتاج الصناعي والزراعي وفي التبادل التجاري وقلة موارد النفط المالية من جهة، وحجم الدمار الذي لحق بالعراق جراء حربين متتاليتين ومعارك عسكرية داخلية من جهة أخرى، وارتفاع متواصل في عدد نفوس العراق، رغم الحروف والكوارث الأخرى من جهة ثالثة، فإنه سيجد عواقب ذلك بارزة في اختلالات حادة جديدة في عدد آخر من التوازنات الاقتصادية والاجتماعية. وبسبب اختلال العلاقة بين العرض والطلب في السوق العراقية ومشكلات السيولة النقدية ونقص العملات النادرة مارس الحكام سياسة ضخ كميات كبيرة من الدنانير العراقية غير المغطاة بالإنتاج

٥٣ راجع: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٨، ص ٣٠٧ و ١٩٩٥ و ص ٢٨٩، و ١٩٩٨، ص ٢٨٧. الكويت. يصدر عن عدد من المنظمات الاقتصادية العربية والجامعة العربية، ومنها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٥٤ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠١. مصدر سابق. ص ٣٤٣.

المحلي أو بالعملات النادرة إلى التداول مما ساهم في تسريع وتأثر التضخم وارتفاع جنوني غير معهود بالأسعار وتدهور شديد في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار وبقية العملات الصعبة، بحيث بلغ أحياناً أكثر من ٣٠٠٠ دينار للدولار الواحد بعد أن كان ٣,٢١ دولاراً للدينار الواحد منذ عام ١٩٨٢. وأدت هذه الحالة إلى تدهور شديد في مستويات معيشة الغالبية العظمى من السكان، خاصة وأن التغيرات التي حصلت على رواتب الموظفين والمستخدمين والعمال والمتقاعدين كانت محدودة جداً وبعيدة تماماً عن اللحاق بالوتائر العالية والمتسارعة لارتفاع أسعار السلع والخدمات.

ونتيجة للحرب العراقية-الإيرانية وحرب الخليج الثانية على نحو خاص ازدادت ديون العراق الخارجية وتجاوزت الـ ١٠٠ مليار دولار أمريكي، إضافة إلى تراكم مبالغ خدمة الدين عليها (سعر الفائدة السنوية)، وتفاقم التبعات المالية على العراق بسبب ما يفترض أن يدفعه من تعويضات مالية عن الخسائر التي تسببت بها حرب الخليج الثانية. وقدر في حينها أن هذه الحالة ستجد آثارها السلبية لعقود ثلاثة قادمة بعد سقوط النظام نتيجة الدمار الكبير والخراب الذي لحق بالإنسان الفرد والمجتمع أولاً وقبل كل شيء، وبالاقتصاد الوطني والبنية التحتية ثانياً وبالعلاقات العراقية الدولية والإقليمية ثالثاً. ولا شك في أن منع العراق من حقه في تصدير النسبة العظمى من حصته السنوية في منظمة الـ "أوبك" والـ "أوابك" خلال الفترة المنصرمة قد حملت البلاد خسائر مالية كبيرة جداً بلغت أكثر من ١٥٠ مليار دولار أمريكي، والرقم قد ارتفع في السنوات اللاحقة إلى حين سقوط النظام.

وتجلت عواقب التدهور الاقتصادي في الحياة الاجتماعية للسكان. فقد اختفت الفئات الاجتماعية الوسطى وانقسم المجتمع بشكل عام إلى مجموعتين متميزتين: المجموعة الكبيرة التي تشكل الغالبية العظمى من السكان وهي تعاني من الفقر والحرمان، والمجموعة الصغيرة جداً التي تعيش في غنى فاحش وتخمة شديدة. فوفق التقرير الذي أعد لصالح البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة تحت عنوان "تقرير التنمية البشرية في العراق- ١٩٩٥"، تراجع الدخل دون المتوسط الشهري لـ ٥٦٪ من العائلات العراقية من ٣٣٧,٤ دينار للعائلة الواحدة في عام ١٩٨٨ إلى ٧٣,٩ دينار في عام ١٩٩٣، والدخل المتوسط لـ

٧,٥٪ من العائلات من ٤١٧,٧ دينار للعائلة الواحدة إلى ١٤٤,٩ دينار، والدخل فوق المتوسط من ٥٣٣,٢ دينار إلى ٢٨٨,٥ دينار للعائلة الواحدة خلال نفس الفترة. ويفترض أن يؤخذ بنظر الاعتبار التدهور الشديد لسعر الدولار في السوق العراقية حينذاك، إذ تراوح دخل العائلة بين ربع ونصف دولار في الشهر^{٥٥}. وقد ازدادت هذه الحالة تدهورا منذ العام ١٩٩٣ حتى سقوط النظام.

وخلال الفترة المنصرمة تدهورت حالة التعليم العام والمهني بمختلف مراحلها وازداد التسرب من جميع مراحل الدراسة العامة والجامعية والمهنية والفنية. وتشير المعلومات إلى أن ٨٣٪ من مدارس العراق كانت تفتقد إلى الضرورات الأساسية للتعليم، كما أنها بحاجة إلى إعادة التعمير. وتدهورت الرعاية الصحية بسبب انهيار النظام الصحي وشحة الأدوية في الأسواق المحلية وارتفاع أسعارها. وتقلصت قدرة العراق على تأمين المياه الصالحة للشرب للسكان. فعلى سبيل المثال لا الحصر كانت لا تحصل سوى نسبة ٤١٪ من السكان على المياه الصالحة للشرب، كما تدهورت إمكانية تزويد السكان بالتيار الكهربائي حيث تحصل انقطاعات يومية لساعات طويلة صيفا وشتاء.

وبرزت في العراق أمراض اجتماعية ونفسية وعصبية، إضافة إلى أمراض جديدة لم تكن معروفة في السابق نتجت عن استخدام مختلف الأسلحة، بما فيها المشعة في حرب الخليج الثانية وفق آخر الدراسات الصادرة عن عدد من المعاهد العلمية والطبية. واتسعت في السنوات الأخيرة مشاركة المزيد من الأفراد في عصابات الجريمة المنظمة والسطو والسرقة والابتزاز والقتل، كما نمت بسرعة ظاهرة العهر بين النساء والصبية بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعائلات في جميع أنحاء العراق. وانتشرت ظواهر الفساد الوظيفي والرشوة في دوائر الدولة ومختلف مجالات الحياة العامة، وأصبحت هي القاعدة العامة في إنجاز معاملات المواطنين.

٥٥ راجع: فائق علي، رسول د. تقرير التنمية البشرية في العراق ١٩٩٥. بغداد جمعية الاقتصاديين العراقيين. ١٩٩٥. ص ٧٤.

ومما يزيد من مصاعب السكان انهيار النظام الصحي وتدهور الرعاية الصحية للأطفال والشيوخ والمرضى والنساء الحوامل بسبب نقص المؤسسات الصحية ونقص الأدوية وارتفاع أسعارها وسوء التغذية. ومن المؤشرات البالغة الخطورة ارتفاع عدد الوفيات بين الأطفال الذين لا تزيد أعمارهم عن خمس سنوات، حيث بلغت، وفق تقرير منظمة اليونيسيف، ٤٥٠٠ وفاة في الشهر أو ما يزيد على ٥٤ ألف طفل سنوياً، لأسباب ارتبطت بعواقب الحصار الاقتصادي^{٥٦}. وكان الموت يختطف يومياً ٢٥٠ شخصاً بسبب استمرار العقوبات الاقتصادية^{٥٧}.

إن هذه المعطيات وغيرها تؤكد بشكل ملموس المعاناة التي كان يعيشها الاقتصاد والمجتمع في تلك الفترة بسبب النقص الشديد في الموارد المالية وتعطل فعلي لقدراته الاستثمارية والإنتاجية والتشغيلية وإلى تشوه واختلال في الموازنات الكلية من جهة، وإلى حاجته لأكثر من عقدين من السنين من أجل إعادة عجلة الاقتصاد وعملية التنمية البشرية إلى مجراها الطبيعي بعد سقوط النظام ورفع الحصار عنه.

56 Impact of the 9-Year Sanctions War on the People of Iraq. Iraq Action Coalition. 1999. P. 3.

يضاف إلى ذلك مجموعة التقارير السنوية الصادرة عن منظمة اليونيسيف بشأن أطفال العراق.

٥٧ المصدر السابق نفسه. ص ٣.

الفصل الخامس

الواقع الاجتماعي في العراق

شكل التمايز الطبقي والتفاوت الحاد في مستوى الدخل السنوي للفرد والعائلة ومستوى المعيشة واحدا من أكثر الظواهر حدة ووضوحا في المجتمع العراقي منذ ان بدأت الفورة النفطية في العراق وارتفعت إيرادات الدولة المالية بصورة خيالية لم يكن يحلم بها العراق قبل ذلك، وخاصة بعد أن اقترن كل ذلك بسياسة التنمية الانفجارية لحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم والإنفتاح الواسع أمام نشاط الشركات الإحتكارية المتعددة الجنسية واختفاء المعايير الاقتصادية والاجتماعية في تحديد وجهة التنمية وطبيعة ونوعية وحجم المشاريع الاقتصادية التي يراد إقامتها. واختفى كل توجه ومضمون واضح لإقامة اقتصاد وطني حركي (ديناميكي) متوازن ومستقل، ثم ظهرت فئات واسعة من المقاولين الطفيليين والموظفين التكنو-بيروقراطيين والسماسرة العقاريين وكبار التجار المرتبطين مباشرة بالفئة الحاكمة بمصالح اقتصادية وسياسية وقرابة عشائرية وعائلية، أو بتعبير أدق بالفئة الحزبية القيادية المهيمنة على الحكم. وتفاقت حالة التفاوت الطبقي بين فئة قليلة من كبار الأغنياء والغالبية العظمى من بنات وأبناء الشعب العراقي خلال الفترة الواقعة بين الحرب العراقية - الإيرانية وغزو الكويت ومن ثم في أعقاب حرب الخليج الثانية، التي حولت القسم الأعظم من ابناء الشعب في مختلف اقاليمه إلى فقراء ومعدمين ينتظرون العون والمساعدة من الداخل والخارج. فالغنى الفاحش لمجموعة صغيرة جدا من أصحاب المليارات والملايين من القطط السمان التي اغتنت حديثا خلال العقود الثلاثة الأخيرة على حساب قطاع الدولة ومصالح الاقتصاد الوطني والشعب يقابله فقر واسع النطاق يشمل الغالبية العظمى من السكان. فالمجموعة الأولى تعيش في بحبوحة اقتصادية مرتبطة مباشرة بالنشاط الاقتصادي والتجاري والعقاري والأسواق المالية وبعض قادة الحرس

الجمهوري ومديرية الأمن العامة والاستخبارات والمخابرات العسكرية وقادة وحدات فدائيي صدام حسين والوحدات الخاصة وأعضاء القيادتين القومية والقطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم بشكل خاص. ولكن الأكثرية العظمى التي تصل نسبتها إلى أكثر من ٩٧٪ من السكان كانت تعيش في أوضاع مالية بائسة يتراوح فيها متوسط دخل الأسرة الشهري بين ١٩٣٠-٧٥٣٢ دينار عراقي. فحوالي ٦٢,٧٪ من هذه العائلات بلغ متوسط دخلها السنوي ٢٠ دولاراً، و٦,٣٪ من العائلات بلغ حوالى ٣٨ دولاراً، وأكثر من ٢٧٪ من العائلات لم يزد دخلها عن ٧٥ دولاراً تقريباً وفق سعر الدينار العراقي في السوق السوداء في العام ١٩٩٥^{٥٨}. لقد تميز الوضع في العراق في الفترة التي أعقبت حرب الخليج الثانية بمجموعة من الظواهر السلبية ذات المضمون الاقتصادي والاجتماعي التي تكشف عن طبيعة النظام الحاكم وتؤشر حقيقة ان مثل هذا الوضع لا يمكن ان يستمر طويلاً، إذ ستكون عواقبه أكثر تدميراً للأجيال القادمة من بنات وأبناء الشعب، فالقاعدة العامة تشير إلى أن الظلم إن دام دمر، وهو ما كان الشعب يواجهه في العراق منذ سنوات قبل إسقاط النظام في حرب الخليج الثالثة. ويمكن بلورة تلك الظواهر السلبية فيما يلي:

إن عدداً محدوداً من أبناء الفئة الحاكمة البارزين يهيمن على قطاعات الاقتصاد العراقي الصناعي التحويلي والزراعي والتجاري والنقل والإنشاءات وعلى مزيد من العمارات السكنية الحديثة. ويتعاون أولاد هذه الفئة الحاكمة مع مجموعة من العاملين في هذه القطاعات التي تكونت ثروتها في فترة الفورة النفطية في أعقاب تأميم منشآت النفط الخام في العراق أو في فترة الحرب العراقية - الإيرانية، والتي اطلق عليها صدام حسين في احدى خطبه اثناء الحرب العراقية - الإيرانية، بعد ان ترددت هذه المجموعة في تقديم الدعم المالي بالمقدار الذي كان ينتظر النظام منها دفعه لتمويل حربه المشؤومة، بقوله عنهم: "هؤلاء الحفاة أو أصحاب النعل الممزقة".

يقوم أبناء المتنفذين من الحكام بمنح إجازات استيراد وتصدير للمقربين منهم مقابل نسبة عالية من الأرباح التي يحققها العاملون في قطاع التجارة الخارجية والداخلية، أو يتسلمون

٥٨ المصدر السابق نفسه.

حصتهم من الأرباح على شكل "قومسيون محرم رسمياً في العراق" يتم دفع العمولة إلى أرقام حسابات في مصارف عربية أو أجنبية في الخارج أو تدفع بالداخل وبالعملة الصعبة. فأفراد من آل طبرة الذين يعملون في قطاع التجارة الخارجية والداخلية مثلاً لا يستطيعون الحصول على إجازات استيراد دون موافقة ودعم من أبناء سعدون حمادي وأبناء طارق عزيز، الذين يرتبطون مباشرة بعدي صدام حسين وبالعائلة المافيوية لصدام حسين، إذ كانوا يعملون في مجال الاقتصاد حينها وكانوا من المتنفذين الأساسيين. وكانت تلك الموافقات ترتبط بتقديم مبالغ وهدايا كبيرة ترضي وتغني هؤلاء الأبناء، ولكنها في الوقت نفسه ترهق كاهل الغالبية العظمى من سكان العراق. وحين يرفض التجار دفع ما هو مطلوب من الرشاوى أو "الخواوات" وفق التعبير العراقي، ينتهون إلى واحدة أو أكثر من العواقب التالية:

عدم الحصول على أي إجازة استيراد سلعية ويحارب التاجر بالرزق و هو اسهل تلك العواقب.

الاعتقال والبقاء في المعتقل سنوات لا يتذكره أحد حتى "يخيس" في السجن وفق التعبير الذي يستخدمه البعثيون من أعدائهم أو منافسيهم أو الذين يراد الخلاص منهم لأي سبب كان. (راجع الملحق رقم ١٣)

اختطاف أو اعتقال ابناء هؤلاء التجار والصناعيين وغيرهم إلى حين دفع ما يطلب منهم جزية.

إصدار قرارات بقطع الأيدي والأذان والوشم بين الحاجبين ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة.

إصدار وتنفيذ أحكام الإعدام من محاكم الثورة غير القانونية تحت واجهة الغش في العمل التجاري أو بيع السلع بأسعار عالية تتجاوز الأسعار المحددة رسمياً أو التلاعب بالسلع ونوعيتها.

ويمكن إيراد الواقعة التالية للتدليل على طبيعة هذا النظام وعلى ممارساته الإجرامية في تلك الفترة العصبية من تاريخ العراق.

بدأت في بغداد في شهر آذار/مارس ٢٠٠٨ عقد جلسات المحكمة الجنائية العراقية العليا لمحكمة ثمانية من قادة النظام البعثي الصدامي غير مشمولين بقانون العفو، بتهمة، وفق المادة ١٢ من قانون المحكمة الجنائية العليا، مسؤوليتهم في إعدام ٤٢ تاجراً، والمتهمون هم: " وطبان ابراهيم الحسن، وزير الداخلية إبان تنفيذ عملية الإعدام بالتجار، وسبعوي إبراهيم الحسن، مدير الامن العام للفترة من ١٩٩١ لغاية ١٩٩٥، وهما الاخوان غير الشقيقين لرئيس النظام السابق صدام حسين، وعلي حسن المجيد وطارق عزيز ومزيان خضر هادي، أعضاء في مجلس قيادة الثورة، وعبد حميد محمود، سكرتير رئيس الجمهورية السابق، واحمد حسين خضير، وزير المالية من ١٩٩٢ لغاية ١٩٩٥، وعصام رشيد حويش، محافظ البنك المركزي منذ عام ١٩٩٤ لغاية ٢٠٠٣.^{٥٩}"

لقد وصف أبو مهند صاحب محل تجاري في حي جميلة يوم ٢٥ من ذلك الشهر بأنه كان "يوماً مشؤوماً". فقد انتشرت الآلاف من قوات الطوارئ والامن الاقتصادي في شوارع بغداد الرئيسية وفي مراكز العاصمة التجارية، وتم القبض على عشرات التجار العراقيين بتهمة بيع الطحين المستورد انذاك بسعر ١٨٠ دينار للكيلو الواحد.^{٦٠} لقد قامت الأجهزة الأمنية باعتقال ٢٠٠ تاجراً عراقياً في ٢٥ تموز/يوليو ١٩٩٢، ثم اختير منهم ٤٢ تاجراً قدموا للمحاكمة أمام محكمة الثورة بتهمة الغش والتلاعب بالأسعار للإساءة للثورة وقيادتها. أصدرت محكمة الثورة قراراً يقضي بإعدام جميع من قدم إلى المحاكمة شنقا حتى الموت استناداً الى قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٥ في ١٥/١/١٩٩٢".

واعتبرت المحكمة الجريمة التي ارتكبتها المتهمون إحدى الجرائم ضد الانسانية، وهي واحدة من تلك الجرائم العديدة والكبيرة التي ارتكبتها قادة النظام السابق ضد الإنسانية، وهي كانت جزءاً من سياسة منهجية مارسها النظام في اعتقال التجار في الفترة الواقعة بين

٥٩ جريدة الشرق الأوسط اللندنية. عزيز في محاكمته بتهمة إعدام التجار: الذين حاولوا اغتيالهم عام ١٩٨٠ يعيدون الكرة الآن. العدد ١٠٧٦٧ بتاريخ ٢١ مايو ٢٠٠٨.

٦٠ راجع: اعدام التجار العراقيين عام ١٩٩٢.. جريمة اخرى ضد الانسانية. موقع شبكة النبا المعلوماتية. الخميس ٢٠ آذار ٢٠٠٨.

١٩٩٢ - ١٩٩٥، متضمنة إصدار أحكام بالاعدام وقطع الايدي والوشم بين الحاجبين ومصادرة الاموال المنقولة وغير المنقولة.^{٦١} كما أنها كانت جزءاً من عمليات بث الرعب في صفوف المجتمع من أجل أن يتخلى الناس عن أي تفكير بمعارضة النظام أو المشاركة في النضال ضده. وقد جرى في حينها ارتكاب الكثير من هذه الجرائم بحق الناس بتهمة الدعارة أو بتهم أخرى مماثلة فتم قطع الرؤوس بالسيف.

- في الوقت الذي تفاقمت فيه الضائقة المالية والسكنية واشتد خناقها على رقاب الناس ولم يعد في مقدورهم تأجير شقة أو دار للسكن وأجبر آخرون على بيع دورهم أو شققهم لإشباع حاجاتهم المعيشية اليومية، فإن عددا مهما من أصحاب المليارات والملايين كان في الوقت نفسه يقوم بشراء تلك الدور والمتاجرة بها، أو بناء المزيد من القصور الفخمة التي لم يشهد العراق مثيلاً لها، وفي المقدمة منها قصور صدام حسين وأفراد عائلته وحاشيته والمقربين اليه^{٦٢}، وشراء الكثير من دور المحتاجين المضطرين إلى بيعها. وأثناء

٦١ قارن: المصدر السابق نفسه.

٦٢ راجع: قصور صدام حسين بين الواقع... والأسطورة. مقال نشر في موقع ملتقى حضرموت للحوار العربي دون ذكر اسم الكاتب. جاء في هذا المقال بشأن قصور صدام حسين ما يلي:

" ٢٠٠ قصر في بغداد وحدها. ١٠٠٠ قصر في العراق كله. أساطير وروايات عن غرام صدام حسين ببناء القصور. هو انتقام من فقر طفولته؟ أم تعظيم "لمجده الخالد"، كما فعل أكبر طغاة التاريخ؟ أم مجرد هواية؟ الأرجح أنه شيء من كل هذا معاً. لكن المؤكد أن الرجل كان "مدمن قصور"، يتابع أدق تفاصيلها. وهنا يروي المستشار الهندسي لصدام، موفق الطائي، تفاصيل قصة الرئيس الراحل مع قصوره في تقرير كتبه زيد الزبيدي لصحيفة "الاخبار" اللبنانية يتحدث فيه بين أمور أخرى عن امكان استغلال تلك القصور السياحية لاغراض أخرى في عراق ما بعد صدام. يقول التقرير الصحافي في "الاخبار" الصادرة اليوم: "أثارت الفكرة التي عرضتها محافظة بابل أخيراً، بعرض "قصر الضيافة" في المدينة الأثرية للاستثمار. «باعباره أحد القصور الرئاسية» السابقة، وتحويله إلى متحف ومنتجع سياحي، فكرة إمكان استخدام «القصور الرئاسية» التي بناها صدام حسين، في مجالات شتى، من بينها الاستثمار الثقافي والسياحي، وحتى الأثاري. على أن «قصر بابل» لا يُعدّ في الواقع، من القصور الرئاسية، لأنه بُني على أساس استخدامه كدار ضيافة للوفود التي تحضر مهرجان بابل السنوي.

الأزمة الأخيرة بين النظام العراقي والولايات المتحدة الأمريكية ومجلس الأمن الدولي تبين ان صدام حسين يملك قصورا ودورا وفللا كثيرة جدا موزعة في جميع انحاء الجمهورية والتي يطلق عليها بالقصور الرئاسية! وأكبر القصور الرئاسية وأكثرها فخامة وبذخاً بنيت في الفترة التي أعقبت حرب الخليج الثانية ومنها : قصر تكريت بني في العام ١٩٩١، قصر الموصل و بني في العام ١٩٩٢، وقصر بحيرة الثرثار، وبني في العام ١٩٩٣، وقصر الأعظمية، وبني في العام ١٩٩٥، وقصر الرضوانية، وبني في العام ١٩٩٨، وقصر أبو غريب، وبني في العام ١٩٩٨، وقصر السلام، وبني في العام ١٩٩٩، إضافة إلى قصر سجد، والمجمع الرئاسي في بغداد وقصر شط العرب بجوار قصر البصرة.

يصعب اليوم تقدير المبالغ الطائلة التي صرفها النظام من خزينة الدولة العراقية ومن موارد النفط المالية لبناء وتأسيس وتأمين الحماية التقنية والطرق التحتية لهذه القصور، وبخاصة في الفترة التي اعقبت الإجهاز على احمد حسن البكر وتولي صدام حسين السلطة مباشرة ودون منازع، ولكن بشكل خاص بعد حرب الخليج الثانية والانتقام من المشاركين في انتفاضة ربيع العام ١٩٩١. وتؤكد الكثير من المعلومات إلى ان الطاغية والمستبد بأمره كان مولعاً ببناء تلك القصور لتبقى في ذاكرة الناس وتشير إلى "عظمة القائد العربي المغوار وزعيم الأمة العربية صدام بن حسين" ولتؤكد بقاء حكمه وعائلته من بعده! مع العلم ان الناس لم يروا تلك القصور نهائياً أو رأوا بعضها من بعيد. حتى الفترة الأخيرة، أي في أعقاب حرب الخليج الثانية، ورغم الضائقة المالية التي كانت تعاني منها خزينة الدولة العراقية، ورغم ظواهر البؤس والفاقة والحرمان التي كان يعاني منها الشعب العراقي، واصل النظام تشييد الكثير من تلك القصور الفارهة.

وتهيمن مجموعة صغيرة من أتباع نظام الحكم على عمليات شراء وبيع أو تأجير الدور في بغداد وفي مختلف المدن العراقية محققة بذلك أرباحا خيالية على حساب الفقراء والمعدمين من بنات وأبناء الشعب. والناس في العراق، وبخاصة في بغداد، يتحدثون صراحة عن مافيا العقارات التي تستولي على دور الناس عندما تريد ذلك ولا تعدم حيلة في تحقيق ما تريده، بما في ذلك استخدام الأمن الداخلي لإرغام ساكني الدور على إخلائها وبيعها لمافيا العقارات أو لشخص متنفذ في الحكم مقابل سعر تفرضه المافيا أو الشخص المتنفذ.

- تشير كل الدلائل إلى انتشار الفساد المالي والوظيفي في كل أجهزة الدولة، بما في ذلك أجهزة الأمن والشرطة والنجدة العراقية، بصورة يصعب وصفها وتفوق ما كان الناس يتحدثون عنه في العهد العثماني البغيض في العراق. فالرشوة أصبحت قاعدة وظاهرة عامة إذ لا يمكن انجاز أي معاملة دون دفع مبلغ يتزايد باستمرار مع صعود وهبوط سعر الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي. وفي المحاكم العراقية يُجبر الطرفان المتنازعان، أيا كانت طبيعة الدعوى المقامة، على دفع مبالغ مالية مقررة سلفا للعاملين في المحكمة حتى عند التنازل عن الدعوة، إذ أصبح الأمر مقترنا بتقديم مبلغ للموافقة على قبول اغلاق الدعوى^{٦٣}. ان هذه الظاهرة التي لم يسبق لها مثيل في اتساعها في تاريخ العراق القديم

٦٣ كان العراقيون يتناقلون النكتة الشهيرة التالية ليعبروا عن سخريتهم وشجبهم لعدالة محاكم نظام العهد الملكي في العراق:

يقال ان شخصين قد تخاصما على قطعة ارض واقاما دعوى متبادلة لدى احدى المحاكم العراقية في بغداد ووكلا لهما اثنين من محامي الدفاع. قدم احد المحامين في الليلة التي سبقت المحاكمة رشوة دسمة مكونة من مجموعة من البط والوز والدجاج إلى الحاكم الذي وعده خيرا. وعندما بدأت المرافعة في اليوم التالي لاحظ محامي الدفاع الثاني بأن الحاكم يدفع بالقضية لصالح محامي الدفاع الأول وادرك بحسه المجرب ان الحاكم قد تسلم رشوة دسمة وعليه ان يتصرف ايضا. واثناء المرافعة نهض محامي الدفاع الثاني متجها صوب الحاكم ووضع امامه على المنصة ملفا صغيرا لم يكشف عنه وعاد إلى مكانه. القى الحاكم نظرة على محتوى الملف وظهرت ابتسامة عريضة على شفثيه وهز رأسه بأرتياح وكأنه اطلع على سر جديد بصدد المرافعة. وبعد فترة وجيزة بدأ الحاكم يدفع بالقضية لصالح محامي الدفاع الثاني. فاحتج محامي الدفاع الأول عن التغير الحاصل في سير المرافعة ضد موكله. وعندما ألح في احتجاجه قاطعه الحاكم قائلا: اسمع سيدنه، قرزة ورزة ما تنفع، صاحبك حقيه ذهب (كلامه من ذهب) مؤشرا إلى الملف الصغير الذي كان بين يديه، إذ كان محامي الدفاع الثاني قد وضع ليرات ذهب صفراء في الملف الصغير الذي قدمه إلى الحاكم فاقت في قيمتها البط والوز المقدم من المحامي الأول. وكانت النتيجة بطبيعة الحال لصالح دافع الذهب. لا يمكن لكل منصف ان يدعي بأن حكام المحاكم العراقية غير السياسية على نحو خاص، كانوا كلهم في العهد الملكي على هذه الشاكلة، إذ ان هذا يجافي الواقع حينذاك. فقد كانت هناك عموما بعض القيم وبعض الشرعية وبعض الحكام الذين تميزوا بالنزاهة والعدل وتحكيم الضمير أولا وقبل كل شيء، ومن هنا نلاحظ في هذه

والحديث تعتبر واحدة من أهم وأبرز العوامل التي ساهمت في اضعاف النظام وفي تهديم نسيج جهاز الدولة الداخلي الذي اعتمد عليه خلال العقدين المنصرمين على الأقل، إضافة إلى تفاقم ظواهر النهب والسلب لما تبقى من موارد قطاع الدولة في مختلف فروع الاقتصاد الوطني قبل سقوط النظام. لقد اصبح الفساد المالي والإداري في العراق يشكل نظاماً قائماً بذاته يمارس على نطاق واسع، وتواصل حتى بعد سقوط النظام ولسنوات طويلة.

- تراجع في حجم الامتيازات التي كان أفراد الجيش العراقي والشرطة يتمتعون بها وبخاصة الضباط منهم، إذ أصبح هؤلاء يواجهون أوضاعاً اقتصادية صعبة، وبدأ البعض منهم يواجه مصاعب مالية، وخاصة النزهاء منهم. كانت أوساط في الجيش والشرطة تسعى للحصول على مبالغ كبيرة مقابل مقابل انجاز معاملات الناس. ويتعرض صاحب الشكوى والمتهم إلى ابتزاز الشرطة والعاملين في أجهزة التحقيق والقضاء. ومجموعة صغيرة من ضباط القصر الجمهوري والأجهزة الخاصة وبعض ضباط الأمن الداخلي هي التي استمرت في التمتع بجملة من الامتيازات، ولكنها لم ترق إلى تلك التي كانت تتمتع بها قبل اجتياح الكويت وحرب الخليج الثانية، ولكن هذا لم يغير من حقيقة الحياة المرفهة التي كانت تتمتع بها بالقياس إلى بؤس وفاقة الغالبية العظمى من السكان إلى حين سقوط النظام. وهذه المجموعة من أصحاب الامتيازات والحائزين على "عطايا القائد بأمر الله صدام حسين" كانت لا تكتفي بذلك، بل كانت تسعى للحصول على المزيد من السحت الحرام من خلال ابتزاز المواطنين بسبل شتى. وكان المقيم في العراق يواجه يوميا مجموعات من الجنود الفقراء والمعوقين التي كانت تستجدي في مواقع وقوف السيارات وغيرها وهي ترتدي ملابسها العسكرية.^{٦٤}

الأيام محاولات المقارنة بين العهد الملكي والعهد الجمهوري الصدامي وترحم الناس على محاكم ذاك الزمان وعلى حكام ذاك الزمان، وهم في بعض جوانب الأمر غير مخطئين، ولكن لا يجوز التعميم والإطلاق في الحالتين.

٦٤ روى لي شخص، يثق المرء بكلامه، قدم من العراق في أوائل العام (١٩٩٧) سلسلة من الأحداث التي كانت تجري في العراق وقصصا يصعب تصورها. ومن بين ما رواه لي وجود عدد غير قليل من الضباط العسكريين ممن اضطر إلى بيع أبواب غرف داره الداخلية من أجل تغطية نفقات حاجات

انتشار واسع النطاق لظواهر الاستجداء في الشوارع وقرب المساجد ودور السينما والمحلات العامة، أو محاولات العيش بطرق بائسة وذليلة جدا من أجل ان تجلب لصاحبها لقمة العيش. ان هذه الحالة أفرزت الكثير من الأمراض والعلل النفسية والاجتماعية والصحية وخلقت انكساراً شديداً في معنويات الإنسان العراقي وشعوره بالإحباط الداخلي وبالخط من كرامته وأدميته، إضافة إلى بروز ظاهرة التدافع الشديد والكيدي بالمناكب والانتهازية الفاضحة والسمجة من أجل الحصول على لقمة العيش.

- ارتفاع عدد العصابات والمشاركين بعمليات السرقة والسطو وقطاع الطرق في جميع ارجاء العراق وفي وضع النهار. وكانت كل عائلة في العراق تملك، وبالرغم من سريان مفعول منع امتلاك السلاح في العراق إلا لأتباع النظام، سلاحا في بيتها لتدافع عن نفسها في حالات معينة، رغم انه لا ينفعها في حالات كثيرة، إذ ان اللصوص وقطاع الطرق كانوا يدخلون إلى بعض الدور ويقدمون انفسهم أحيانا كثيرة باسم جهاز الأمن أو شرطة النجدة وما إلى ذلك^{٦٥}. وكان الكثير من هؤلاء قد وجد من يساعده في أجهزة الأمن وشرطة النجدة والشرطة العامة.

ابنائهم وبناته اليومية، بعد ان كان قد باع قبل ذاك السجاد والكثير من قطع الأثاث التي كانت في حوزته. كما ان بعض هؤلاء الضباط يتعرض لسرقة داره. ورغم توفر السلاح الشخصي لديه يبدو عاجزا عن مواجهة عصابات السطو بسبب تسليحها الحديث وعدد القائمين بالسطو وشراستهم التي لا تعرف الحدود، إضافة إلى خشيته على أفراد عائلته من مجزرة محتملة ان حاول المقاومة بالسلاح أو الانتقام من عائلته فيما بعد. ان الحكايات التي رواها لي كانت تبدو اقرب إلى الخيال المريض منها إلى الواقع. انها أغرب من حكايات الف ليلة وليلة، ولكنها مع ذلك كانت تعكس واقع العراق حينذاك، عن بلد ألف ليلة وليلة. وتعددت المصادر التي تشير إلى هذه الأوضاع المريعة.

٦٥ تحدث لي صديق أمين في معلوماته ولا يرقى الشك إلى كلامه عن حادثة وقعت خلال العام المنصرم بأن احد الضباط البارزين المتقاعدين تعرضت داره إلى السرقة الكاملة، وكان الضابط المتقاعد موجودا في البيت ويمتلك سلاحا مناسباً كان في مقدوره استخدامه ولكنه لم يجرؤ على استخدامه. وعندما سألته الشرطة عن سبب عدم استخدامه للسلاح الذي كان في حوزته اجابهم قائلا: لقد كان اللصوص مدججين بالسلاح أولا، وكان عددهم ستة اشخاص ثانيا، وكانوا قادمين بسيارات كبيرة للنقل، وكانت تبدو عليهم الثقة بقدرتهم على استكمال مهمتهم دون مشاكل ولا يخشون احدا أو شيئا

انتشار ظاهرة ممارسة البغاء بين النساء والأولاد في سبيل الحصول على لقمة العيش أو استكمال الدراسة أو في سبيل شراء الأدوية لمرضاهم. وتشير جملة من المعلومات إلى ان عمليات واسعة كانت تمارسها عصابات منظمة لها علاقات معينة بأقطاب من النظام بما فيها المتاجرة بالنساء والصبيان للأغراض الجنسية. وكانت بعض مناطق في الأردن وسوريا وإيران قد تحولت إلى مواخير أُستخدِمت فيها النساء العراقيات في سوق البغاء. ولم يعد خافيا على احد حينذاك ممارسات أجهزة الأمن العراقية في هذا الصدد، إذ أنها عملت لسنوات طويلة في كردستان العراق أو في مناطق أخرى من العراق وعمدت إلى إقامة دور خاصة للبغاء من أجل اصطلياد المشتبه بهم أو الحصول على معلومات لها عبر هذا الطريق أيضا. واستخدم النظام الكثير من النسوة كأفراد في الأمن أو مخبرات وعيون يعملن في مجال الدعارة.

ونتيجة لكل ما مر على العراقيات والعراقيين من أحداث خلال العقود الأخيرة فإن عدداً متزايداً من بنات وأبناء الشعب كان يشكو من جملة من العلل والأمراض العصبية والنفسية والأحلام والكوابيس المرعبة التي لم تكن سوى حالات قليلة ونادرة سابقا، كما ان نسبة عالية كانت تعيش في اغتراب وغربة حقيقية وهي في وطنها المستباح من قبل الدكتاتورية. وتشير كل الدلائل إلى ان الأجيال القادمة من العراقيات والعراقيين ستعاني من أمراض وعلل جديدة وخطيرة ومن عاهات نفسية وجسدية وعصبية غير قليلة تستوجب التفكير في البحث فيها من قبل مراكز متخصصة ومواجهتها والسعي لمعالجتها من جانب مؤسسات طبية ونفسية متقدمة.

تنشأ عند الباحث صعوبة غير قليلة في تحليل اللوحة الطبقيّة في العراق بسبب غياب الإحصائيات الضرورية لمثل هذا المسألة الحساسة. وإذا اعتمدنا على ما هو متوفر لدينا من أرقام، فإن جمهرة العمال الصناعيين والفلاحين في العراق وصل عددهم في سنوات

(كان وكأنه يريد ان يقول لهم تلميحا لا تصرّحوا بأن مجموعة الحرامية تمتلك حماية معينة أو انهم من جهة معينة)، كما كان في البيت بناتي الشابات إذ كنت اخشى عليهن من الأغتصاب أو القتل ان أبيت اية مقاومة لهم.

النصف الأول من التسعينات إلى حدود ٣٣٪ من القوى العاملة، أي حوالي ١٦١٢ ألف نسمة، إضافة إلى عدد مقارب من مجموع العاطلين عن العمل، أي بحدود ٣ مليون نسمة. وان نسبة الفئات الكادحة من العمال والبرجوازية الصغيرة في قطاع الخدمات والإنتاج الحرفي وفي الجيش والشرطة... الخ تصل إلى حدود ٦٠٪ من مجموع القوى العاملة في قطاع الخدمات، أي بحدود ٣ مليون نسمة، كما أن عددا مقاربا من العاطلين عن العمل من نفس الفئات يضاف إليهم بحيث يصل مجموع أفراد هذه الفئة بحدود ٦ ملايين نسمة. وهذا يعني ان أفراد الطبقة العاملة والفلاحين ومختلف فئات البرجوازية الصغيرة وأشباه البروليتاريا يصل عددهم التقريبي إلى حدود ٩ مليون نسمة من القوى القادرة على العمل، سواء أكان هؤلاء من القوى العاملة فعلاً أو من القوى العاطلة عن العمل ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥-٦٥ سنة، أي بحدود ٤٥٪ من السكان. وإذا اضيف إلى هؤلاء نسبة مماثلة من السكان ضمن الأطفال الذين تبلغ أعمارهم اقل من ١٥ سنة والشيوخ الذين تتجاوز أعمارهم ٦٥ سنة فإن إجمالي العدد يصل إلى أكثر من ١٨ مليون نسمة أو ما يعادل ٩٠٪ من السكان. والنسبة المتبقية يمكن ان تحسب ضمن البرجوازية الوطنية في القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والنقل، إضافة إلى البرجوازية البيروقراطية والتكنوقراطية وكذلك كبار ملاكي الاراضي الزراعية ومجموعات من كبار ملاكي الأراضي الزراعية وأصحاب العقارات والبرجوازية التجارية.

ويمكن الادعاء بأن نسبة عالية من أبناء الفئات الاجتماعية الكادحة ونسبة أخرى مهمة من أفراد الفئات التي تقع ضمن حدود الـ ١٠٪ اتخذت من حيث المبدأ موقفاً مناهضاً لصدام حسين ونظامه السياسي، وانها كانت مستعدة بهذا الشكل أو ذاك للمشاركة الواعية في النضال ضدّهما. الا ان هذا كان يحتاج إلى جهود استثنائية لتأمين المصداقية للقوى التي تريد كسبها وتعبئتها للنضال ضد النظام. ويبدو لي ان الفقر الذي لفّ الغالبية العظمى من السكان عطل إلى حدود غير قليلة عملية الفرز الطبقي، ولكنه في الوقت نفسه كشف عن الفجوة الواسعة التي تبلورت بين غنى القلة القليلة وتخمّتها، وبين املاق الكثرة الكاثرة والمحرومة من السكان. وفي ظل غياب أو ضعف النشاط السياسي المطلوب للقوى

المناهضة للنظام في الداخل لجأت نسبة عالية من الكادحين إلى الغوص في الغيبات وانتظار الفرج، والصبر على المصائب والمحن بانتظار الأجر بالآخرة!، و الإمعان في جلد الذات على اعتبار ان الواقع الذي نشأ ليس سوى نتاج الذنوب والمعصيات التي ارتكبتها الإنسان في العراق خلال الفترات المنصرمة. وها هو "الله" يعاقب الناس عليها بهذه الصورة المريعة وبيتلهم بالمستبدين! ويبدو ان النظام قد شجع على القبول بهذا التفسير واستفاد منه، ولكن هذا التوجه قد كرس علاقة سلبية حادة لدى المجتمع مع شيوخ الدين الذين روجوا لمثل هذه التوجه في التفكير والتفسير، ولكن الناس استكانوا لرجال الدين وتشبثوا بهم كمنقذ لهم من شر كبير!

ان الفئات الاجتماعية التي ساندت النظام، رغم انها من حيث المبدأ تتوزع على الفئات الأخيرة، وبخاصة قوى من البرجوازية البيروقراطية والتكنوقراطية والعقارية وكبار ملاكي الأراضي والأقطاعيين، إضافة إلى الفئة الجديدة من أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب النعمة الحديثة من مجموعة العائلة الحاكمة والمحيطين بها التي هيمنت على منشآت قطاع الدولة في الصناعة والزراعة والتجارة والنقل، الا انها لا تقتصر على هؤلاء فحسب، بل وجدت لها مؤيدين بين فئات المجتمع الأخرى، وبخاصة في صفوف البرجوازية الصغيرة. ويبدو لي مفيدا الإشارة، في معرض الحديث عن الطبقات والفئات الاجتماعية، إلى ان الواقع الاجتماعي في العراق في العقد الأخير من القرن العشرين أشار، بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة وتدهور المستوى المعيشي للسكان وارتفاع عدد العاطلين عن العمل واغلاق المزيد من المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، إلى تراجع كبير في عدد أفراد الفئات المتوسطة وانحدار الكثير منهم عمليا إلى صفوف الكادحين والفئات الاجتماعية الفقيرة. وإلى هذا الواقع يستند الباحث في تقديره إلى تنامي الفجوة الطباقية بين حفنة صغيرة من الأغنياء والمتخمين وكثرة من الكادحين والفقراء الذين يعانون من وطأة الحرمان والجوع والمرض.

الفصل الخامس

استمرار ممارسة القسوة في جنوب ووسط العراق

رغم التدخل العسكري السريع والقصير من جانب قوات النظام العراقي في حرب الأخوة في كردستان العراق بطلب من رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني وجه إلى دكتاتور العراق حينذاك صدام حسين، الذي وجد نفسه قد فقد مواقعه في المدن الكردستانية في المعارك التي دارت بين قوات پيشمرگه الحزبين المشاركين معاً في حكم الإقليم، من أجل إخراج قوات پيشمرگه الاتحاد الوطني الكردستاني من المدن الكردستانية التي سيطرت عليها بعد قتال مرير وبمساعدة لوجستية إيرانية. ونتيجة التدخل والمعارك الجديدة تم عملياً تقسيم إقليم كردستان العراق إلى منطقتي نفوذ للحزبين الكرديين (أربيل + دهوك من جهة والسليمانية من جهة أخرى). وخلال ذلك أجبر النظام العراقي على سحب قواته وبسرعة بفعل الموقف الذي اتخذته قوات دول التحالف في المنطقة، وبالتالي خسر النظام سيطرته الكاملة ورقابته على إقليم كردستان العراق.

سمحت هذه الحصيلة للنظام بتركيز هيمنته المطلقة على الجنوب والوسط، كما عمل على تعزيز قدراته الأمنية والشرطة والجيش، رغم قرار دول التحالف بمنع طيرانه العسكري من التحليق واستخدام طائراته في المنطقة الجنوبية من العراق.

لقد كان النظام الاستبدادي يدرك خلال هذه الفترة عدة حقائق جوهرية، منها:

١. إن المجتمع العراقي منهك تماماً بسبب سياسات النظام وحروبه نحو الداخل والخارج ومن استمرار الحصار الاقتصادي الدولي ومعاناته بسبب الحرمان والبطالة المتسعة يوماً بعد يوم.

٢. وأن هذا المجتمع لم يعد قادراً على تحمل وجود النظام الاستبدادي ويرغب بالخلاص منه بكل السبل الممكنة، ولكن الشعب لا يمتلك القوة والأدوات التي تساعد على الخلاص منه.

٣. وقد وجد هذا الإدراك صداه لدى جمهرة من القادة العسكريين ومراتب مختلفة من الضباط وضباط الصف والجنود، إضافة إلى وجوده أصلاً في صفوف المدنيين من قيادة وقاعدة حزب البعث وتلك القوى المؤيدة له بشكل عام.

٤. وأن هذا يعني وجود احتمال تحرك مناهض للنظام من جانب القوات العسكرية العراقية للحد من هيمنة صدام حسين أو إزاحته عن السلطة. وأن مثل هذا التحرك سيُعدم من القوى العراقية المناهضة للنظام ومن القوى الخارجية التي هي في صراع معه.

٥. وأن النظام بات معزولاً على الساحتين الداخلية والعربية، وكذلك على الساحتين الإقليمية والدولية، وأنه أصبح حبيس قرارات مجلس الأمن الدولي وبنود الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وأن هذه الأطراف تعمل بكل ما أوتيت من إمكانيات من أجل الإطاحة بسلطة صدام حسين.

٦. وأن الأوضاع المالية للنظام أصبحت حينذاك شديدة الصعوبة بالارتباط مع تقليص كبير في كميات النفط الخام المسموح له بتصديرها وحجز إيراداتها في الصندوق الخاص لدى اللجنة التابعة للأمم المتحدة وزيادة متطلبات الاحتفاظ بالقوات القمعية لحماية النظام، إضافة إلى تنامي مصروفات صدام حسين على قصوره وحراسه والحفاظ على أمنه واستمرار وجوده في السلطة.

٧. وبدلاً من أن يستجيب النظام بهدوء وعقلانية إلى قرار تدمير أسلحة الدمار الشامل المحرمة على العراق، كان النظام يناور لجان التفيتش الدولية ويخبيء المعلومات التي يفترض الكشف عنها، مما كان يزيد من تعقيدات الوضع في العراق ويدفع بها إلى التصعيد.

إن هذه الوقائع، وبدلاً من أن تدفع بقيادة النظام صوب تغيير سياساتها وممارسة سياسات التخلي عن الاستبداد والقمع وإرهاب الشعب والعمل من أجل إيجاد لغة مشتركة

مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وبدء مصالحة وطنية مع القوى المعارضة ومع المجتمع العراقي، راح هؤلاء القادة وعلى رأسهم صدام حسين يشددون من إجراءاتهم الأمنية وممارساتهم القمعية ومنها الاعتقال الكيفي والتعذيب والقتل وإنزال أقصى العقوبات بمن يُتهم بمعارضة أو عدم تأييد النظام أو يطلق عليه كلمة مخالف للنظام. وقد بلغ الأمر بصدام حسين أن أنزل أقصى العقوبات بمن خالف أبسط قواعد المرور بهدف نشر الرعب بين الناس. ويمكن متابعة بعض إجراءات النظام الردعية والقمعية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٩٦-٢٠٠٣ والتي أدت إلى موت الكثير من الناس. لقد كان شعار النظام في الموقف من الأُنسان الفرد أحد أمرين: "من لا يكون مع النظام وخاضعاً أو تابعاً له، فهو عدو النظام وينبغي الاجهاز عليه، وليس بينهما أي موقف ثالث". سنحاول فيما يلي متابعة سياسات النظام العملية في ممارسة القمع ومصادرة حقوق الإنسان.

حالة حقوق الإنسان في العراق

"يقضي الإنسان سنواته الأولى في تعلمه النطق، وتقضي الأنظمة العربية بقية عمره في تعليمه الصمت!"^{٦٦}

أحلام مستغانمي (شاعرة وكاتبة جزائرية)

لا يمكن فصل حالة حقوق الإنسان عن مفهوم التنمية البشرية، سواء أكان ذلك بالنسبة للعراق أم بالنسبة لأي بلد آخر في العالم. فهي جزء أساسي وعضوي من التطور والتنمية البشرية، سواء أكانت تلك الحقوق سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية أم بيئية، تلك الحقوق التي نص عليها الإعلان الدولي لحقوق الإنسان، الذي صدر في العاشر من شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ١٩٤٨، واستكمل بصدر عدد مهم وإساسي من المواثيق والعهود الدولية الأخرى عن الأمم المتحدة وعن المنظمات الإقليمية والإنسانية المختلفة في مجال حقوق الإنسان في فترات لاحقة، وخاصة في سنوات العقد السابع من القرن العشرين والسنوات التالية.

٦٦ مستغانمي، أحلام. ذاكرة الجسد. ط ١. بيروت. دار الأداب. ١٩٩٧.

وعند ربط قضايا حقوق الإنسان بالتنمية البشرية، فإن مكانة العراق تنحدر إلى الحضيض تماما وتصبح من بين مجموعة صغيرة من دول العالم المتميزة بشكل خاص بمصادرة كاملة لحقوق الإنسان، وخاصة حق الإنسان في الحياة وحقه في صيانة كرامته وأمنه واستقراره وعمله وعيشه الكريم.

وتجد هذه الحقيقة تعبيرها الواضح في جميع التقارير الصادرة عن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ولجنة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط التابعة للكونغرس الأمريكي ومنظمة العفو الدولية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان وكذلك للجان الخاصة باللاجئين التابعة للأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان العراقية في الخارج، إضافة إلى تقارير الصحف والمجلات الأجنبية ووكالات الأنباء، التي تشير كلها إلى ان الشعب العراقي كان يعيش منذ سنوات كثيرة في أوضاع تؤكد اصرار النظام الصدامي واستمراره على مصادرة منظمة ومريعة لحقوق الإنسان وإلى تفاقم الإرهاب والبطش والسجن والتعذيب والقتل ومعاينة العائلات والأقارب ومصادرة الأملاك والأموال، إضافة إلى عمليات الاغتصاب الجنسي ضد المعارضين للنظام من النساء والرجال ومن مختلف الأعمار، أو حتى ضد المشتبه بكونهم يحملون آراءً مخالفة لآراء حزب البعث الحاكم وصادم حسين، إلى جانب مصادرة حقوقهم في العمل وفي العيش الكريم في ظل الأمن والأستقرار والسلام. وتعرضت نسبة عالية من السكان القادرين على العمل إلى البطالة والجوع والحرمان والهوان. وكانت السجون العراقية تزدهم بالسجناء السياسيين المعارضين للنظام من مختلف القوميات والأحزاب والمعتقدات الفكرية والدينية والمذهبية والسياسية، على كثرة تلك السجون ورغم التصفيات الجسدية المستمرة التي تعرض لها السجناء السياسيون على مدار سنوات العقد الأخير من القرن العشرين وما بعده حتى سقوط النظام وهي الفترة موضوع البحث. فكان الحكم في العراق قائماً على الاستبداد المطلق حيث كانت تغيب عنه الحياة الدستورية والمؤسسات الديمقراطية المنتخبة بحرية وديمقراطية، وحيث كان الحكم في البلاد يقاد من "الفرد القائد" بمفرده ويصدر القوانين والقرارات والإجراءات باسم مجلس قيادة الثورة الخاضع كلية "للقائد الضرورة والتاريخي" الدكتاتور صدام حسين مباشرة،

وكلاهما كان لا يمتلك الشرعية القانونية أو التحويل الفعلي في تمثيل الشعب. إذ وصل البعث وقادته إلى السلطة عبر انقلاب عسكري فوقوي. ولم تختلف طريقة القوى الانقلابية السابقة في الاستيلاء على السلطة والادعاء بتمثيل الشعب دون وجه حق.

احتكر صدام حسين لشخصه كامل السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، إضافة إلى هيمنته الكاملة على أجهزة الإعلام السمعية والبصرية والمقروءة. وكان المسافرون إلى خارج العراق حين يتحدثون عن الوضع في العراق يهمسون إلى الآخرين حول تدهور الأوضاع وتفاقم الخلافات داخل العائلة الحاكمة وتزايد النشاطات لبعض قوى المعارضة العراقية في الوسط والجنوب والعداء المتنامي من جانب العشائر، التي حالفته وساندته قبل ذلك. لقد كان الهمس ناجماً عن خشيتهم من وجود من يتجسس عليهم وعلى أحاديثهم وهم في الخارج. لقد كانت الخشية عامة ولكن الناس كانت تبذل كل مجهود ممكن لإيصال أوضاع العراق إلى المنظمات الإنسانية الدولية والرأي العام العالمي. وقد أدى ذلك إلى تشديد دور ونشاط أجهزة أمن النظام الجديدة التي أقامها صدام حسين في أعقاب حرب الخليج الثانية والتي منحها صلاحيات استثنائية لتصفية المعارضين جسدياً بدعوى الحفاظ على أمن "القائد ونظام البعث الصدامي". وازدادت أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم الخاصة ومحاكم أمن الثورة، سواء أكان ذلك في القطاع العسكري أم المدني. ويشير تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية بوضوح تام إلى أن دولتي العراق وإيران تعتبران في مقدمة دول العالم في اصدار وتنفيذ أحكام الإعدام.^{٦٧} وغالبا ما يجري تنفيذ أحكام الإعدام بصورة تشهيرية مخلة بكرامة الإنسان وبكرامة ومكانة عائلته الاجتماعية. ويمكن متابعة بعض جوانب مصادرة حقوق الإنسان في العراق في الفقرات التالية.

٦٧ منظمة العفو الدولية. الولايات المتحدة الأمريكية - وحشية الشرطة في مدينة نيويورك وإفراطها في استخدام القوة - . الأمانة العامة. رقم الوثيقة AMR 51/36/96. لندن. حزيران/ يونيو ١٩٩٦.

الحق في الحياة

أ. الحروب والغزو:

- أشعل النظام العراقي حرباً دموية مجنونة دامت قرابة ٨ سنوات تسببت في موت مئات ألوف البشر من الطرفين، إضافة إلى الخسائر المادية والتخلف الاقتصادي الذي صاحب فترة الحرب وما بعدها، كما أدت إلى تشريد مئات ألوف البشر وهجرة عشرات الألوف إلى خارج العراق هرباً من جحيم الحرب ومن إرهاب النظام وملاحقته للهاربين من الخدمة العسكرية، أو فرض التهجير القسري على عشرات ألوف العائلات الكردية، ومنهم الكرد الفيلية، والعائلات العربية. واستخدم النظام في هذه الحرب، إلى جانب الصواريخ المتوسطة والقريبة المدى والأسلحة التقليدية الحديثة التي جهزته بها مصانع وشركات إنتاج هذه الأسلحة في الاتحاد السوفياتي وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية واسبانيا ويوغسلافيا والبرازيل وغيرها من الدول، استخدم الأسلحة الكيميائية. وأدى ذلك إلى موت مريع مصحوب بألام شديدة لعدد كبير من الجنود والمدنيين الإيرانيين والعراقيين على جبهات القتال. وتشير المعلومات إلى أن عدداً كبيراً من العراقيين والإيرانيين الذين شاركوا في الحرب أو الذين كانوا في مناطق المعارك أو على مقربة منها يعانون إلى اليوم من آثار إصاباتهم المباشرة أو غير المباشرة بتلك الأسلحة الكيميائية^{٦٨}. وقد ظهرت الكثير من

٦٨ لقد كانت هناك تحرشات متبادلة على حدود البلدين بين النظام العراقي والحكم الجديد في إيران في أعقاب هزيمة الشاه واقامة الجمهورية الإسلامية، كما استخدمت جملة من التفجيرات في بغداد من قبل حزب الدعوة الإسلامية في العراق التي جبرها النظام العراقي على حساب إيران واعتبرها بمثابة اعلان الحرب على العراق. وكان بالأمكان معالجة هذه المشكلات عبر الأمم المتحدة والمفاوضات والوساطات الدولية. الا ان النظام قرر بدء الحرب بتأييد وتشجيع كبيرين من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، على نحو خاص، ومن بعض الدول العربية. وكان النظام العراقي يعتقد بأن إيران ضعيفة ويمكن احراز نصر سريع عليها يساعده في فرض قيادته على العالم العربي وتوسيع رقعة الجمهورية العراقية. ولم تكن حساباته خاطئة فحسب، بل وأدت إلى ارتكابه جريمة كبرى بحق الشعبين والجيرة والمصالح المشتركة وبحق المنطقة بأسرها. ك. حبيب

الإصابات الجديدة بالسرطان وبتنوع كبير وغريب الأشكال، وخاصة في المواليد الجديدة في أعقاب استخدام تلك الأسلحة الفتاكة. ولم يقتصر ظهورها على أطفال العراق فحسب، بل وعلى أطفال الإيرانيين واطفال المجندين الأمريكيين في العراق. (راجع في هذا الصدد الملحق رقم ١٢ للدكتور كاظم المقدادي).

- قام النظام بغزو مفاجئ للكويت. ارتكبت القوات المسلحة العراقية اثناء هذا الغزو ومن ثم الاحتلال أبشع الجرائم بحق المواطنين والمواطنين الكويتيين والكثير من العراقيين المعارضين الذين كانوا يقيمون في الكويت حينذاك. ونتج عن هذا الغزو قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالإعداد لحرب الخليج الثانية التي أنزلت الموت والدمار والخراب بالعراق. ونجم عنها موت ما يقرب من ٣٥٠ ألف أنسان، سواء بسبب الحرب أم بسبب قمع الانتفاضة الشعبية التي تفجرت مع انكسار القوات العراقية في الحرب، وإلى هجرة واسعة إلى البلدان المجاورة مثل تركيا وإيران والسعودية^{٦٩}. ولا تزال مجموعات كثيرة منها تواجه مصاعب العودة إلى الوطن أو إيجاد ملجأ انساني لها في الخارج، كما هو حال العراقيين الذين لجأوا إلى السعودية والذين وضعو في معسكري رفع والأرطاوية حيث عوملوا هناك

٦٩ تفجرت الانتفاضة الشعبية بصورة عفوية ولكنها بوعي ضمنى لدى الغالبية العظمى من الشعب العراقي بضرورة الخلاص من الواقع المزري القائم واستهدفت بشكل مباشر الإطاحة بنظام الحروب والعدوان واغتصاب حقوق الإنسان. لم تكن هذه الانتفاضة استجابة لدعوة الرئيس الأمريكي جورج بوش، الذي يعتبر المسؤول الأول عن هذه الحرب وبالتالي المسؤول عن الجرائم البشعة التي ارتكبت فيها ضد الشعب العراقي، مع عدم نسيان مسؤولية النظام العراقي ورأسه في ذلك. إلا ان دعوة جورج بوش الأب التي وجهها إلى الشعب العراقي الانتفاض على النظام القائم حينذاك واسقاط الدكتاتور صدام حسين قد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية امام مسؤولية معنوية وأخلاقية كبيرة هي دعم من دعتهم علنا وحرصتهم يومياً على الانتفاضة. الا ان هذا الدعم لم يحصل قطعاً. وما حصل هو العكس تماماً، ان الولايات المتحدة الأمريكية قدمت تسهيلات ملموسة للنظام من خلال استخدامه الطيران وتحريك قواته العسكرية لسحق الانتفاضة في الجنوب والوسط وفي كردستان العراق. وكانت الحرب وتسهيل مهمة قمع الانتفاضة من الجرائم الكبرى التي اقترفتها الولايات المتحدة الأمريكية في الربع الأخير من القرن العشرين والتي يمكن ان يتعرف الرأي العام العالمي على المزيد من الحقائق فيما بعد عندما يحين موعد الكشف عن الوثائق السرية للولايات المتحدة الأمريكية. ك. حبيب

معاملة سيئة لأسباب كثيرة تجسد الموقف اللاإنساني للمسؤولين فيها، مما اجبر الكثيرين منهم إلى طلب اللجوء السياسي إلى مناطق أخرى من العالم. واستقبلت العديد من الدول الغربية العشرات منهم كلاجئين سياسيين فيها، في حين فضل البعض منهم العودة للعراق والموت على أيدي السلطات العراقية من البقاء في جحيم السعودية. وقد عاد البعض من هؤلاء فعلاً إلى بغداد وقتل على أيدي أجهزة الأمن العراقية. والمشكلة في هذا الموقف السعودي ناشئة عن التباين في المذهب الديني. ففي الوقت الذي ينبثق التيار الوهابي من المذهب الحنبلي السلفي ويتميز بالتطرف والعنف والرفض للشيعية، كان غالبية اللاجئين السياسيين إليها من الشيعة العراقيين. ولهذا عوملوا معاملة قاسية من جانب أجهزة القمع السعودية التي كان المطلوب منها في مثل هذه الحالات أن تعتني بهم وتعاملهم كما عاملت الدول الأخرى اللاجئين السياسيين إليها والهاربين من نظام دموي قتل الكثير من البشر.

قام النظام العراقي بشن حملات عسكرية وخوض حرب شرسة ضد الشعب الكردي ارتبطت بمجازر لا مثيل لها واستمرت سنوات طويلة، منها مجزرة الأنفال ومذبحة حلبجة التي استخدمت فيها الأسلحة الكيميائية بوحشية يندر التعرف على مثيل لها في بلدان العالم الثالث، والهجوم بالأسلحة الكيميائية على بهدينان، حيث لا زال العشرات منهم يعانون من آثار تلك الضربة الكيميائية، وكذلك المعارك الأخرى التي راح ضحيتها أكثر من ٢٥ ألف مواطن كردي، إضافة إلى الجنود والضباط العراقيين، ناهيك عن عشرات الوف الجرحى والمعوقين والمشردين.

أقدم النظام العراقي على مطاردة سكان الأهوار العرب في جنوب العراق ووجه لهم ضربات شديدة بالأسلحة التقليدية والكيميائية ونظم الحرائق، وأجبر هذه العشائر على مغادرة المنطقة بعد أن سقط الكثير منهم قتلى وجرحى ومعوقين. وقدرت بعض المصادر المطلعة أن قتلى أحداث آذار/مارس عام ١٩٩١ وحدها بلغ ٥٠ ألف مواطنة ومواطن نتيجة القصف المدفعي وعمليات تجفيف الأهوار.

نفذ النظام عمليات قتل جماعية في كل من كردستان العراق ووسط وجنوب العراق وبخاصة ضد مجموعات اتهمها بالعمل مع القوى الدينية. وقد تم اكتشاف العديد من المقابر

الجماعية في كل من السليمانية وأربيل وكذلك في العمارة والبصرة وفي غيرها من المدن الكُردية والعربية. ويقدر عدد الذين استشهدوا بهذه الطريقة بأكثر من ٢٠٠٠ إنسان.

- أقدم النظام على استخدام مختلف الأسلحة التقليدية الحديثة في قمعه للانتفاضة الشعبية التي تفجرت في مناطق عديدة من العراق في أعقاب حرب الخليج الثانية مباشرة. ولم يتورع عن ضرب الأماكن المقدسة في مدينة كربلاء والنجف وسحق الناس والبيوت والمساجد بالدبابات والقيام بأعمال همجية وعمليات اغتصاب قذرة ضد سكان هذه المدينة وغيرها من المدن المنتفضة، وبخاصة في البصرة والناصرية والعمارة والنجف والحلة وغيرها، إضافة إلى مدن كردستان العراق^{٧٠}.

وبسبب مراوغات النظام بشأن الموقف من امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل مع اللجنة الدولية تعرض العراق لأكثر من ضربة عسكرية عمقت الجروح السابقة في الاقتصاد العراقي والمجتمع، وبشكل خاص الضربات العسكرية الأمريكية في العام ١٩٩٨ في فترة رئاسة بيل كلنتون في الولايات المتحدة الأمريكية.

وأخيراً تسبب النظام العراقي، بسبب سياساته إزاء المجتمع الدولي وإزاء الشعب العراقي إلى خوض حرب مدمرة مع التحالف الدولي الذي أنشأته وقادته الولايات المتحدة في أوائل

٧٠ أشارت الأخبار التي وصلت في حينها عن أحداث الانتفاضة الشعبية في العراق إلى ان مجموعات من المشاركين في أحداث الانتفاضة قد ارتكبوا جملة من الأعمال التي لا تنسجم مع طبيعة وأخلاقية الثوار الذين يناضلون ضد الأرهاب والأغتيال واعمال القمع ايا كان الخصم الذي تواجهه ومهما كانت الجرائم التي ارتكبتها، إن لا بد من تقديم المتهمين بارتكاب الجرائم إلى المحاكمة. والأمر هنا لا يتعلق بمعارك المجابهة مع قوات النظام بل بأعمال التعذيب والقتل لأفراد اتهموا بكونهم من افراد حزب البعث أو من اتباع السلطة في العراق. ان مثل هذه الأعمال لم تكن تجاوزا على حقوق الإنسان فحسب، بل كانت ايضا سببا في توجه الكثيرين الذين خشوا على حياتهم من المنتفضين إلى اتخاذ مواقف ضد الانتفاضة والدفاع عن النظام خوفا على حياتهم الشخصية. وقد حاول النظام ان يبرر همجيته وجرائمه اثناء وبعد الانتفاضة ضد المنتفضين وضد الناس الذين لم يساندوا نظامه بالجرائم التي ارتكبتها البعض اثناء الانتفاضة. وهو امر مرفوض ايضا. لقد قدمت أحداث الانتفاضة درسا بليغا وجديدا للمستقبل في هذا المجال أيضا. ك. حبيب

العام ٢٠٠٣، والني سنبحث به تفصيلاً وتسبب في موت أعدادٍ غفيرة من الناس العراقيين، وخاصة ما أعقب تلك الحرب الخليجية الثالثة.

ب. القتل تحت التعذيب

لقد سقط الألاف من المواطنين والمواطنين السياسيين قتلى تحت التعذيب الهمجي الذي مارسته أجهزة الأمن العديدة وأجهزة الاستخبارات العسكرية وقوات الحماية الخاصة. وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن النظام المستبد مارس مجموعة كبيرة من وسائل التعذيب التي تسببت في موت ضحايا التعذيب الجسدي والنفسي. كما استخدم السموم المختلفة لقتل المعارضين أو تصفيتهم باستخدام المواد الكيميائية أو التيزاب لتذويبهم بشكل كامل^{٧١}. وامتلك النظام أجهزة متخصصة بإعمال التعذيب الجسدي والنفسي

٧١ عندما انزلوني عنوة "ضيفا!" على معتقل جهاز الأمن الداخلي في البتاويين في تموز/ايلول عام ١٩٧٨، وبعد الممارسات المعتادة للتعذيب المباشر وغير المباشر، إذ اقترب موعد اطلاق سراجي بقرار من صدام حسين وبعد لقاء مع مدير الأمن العام حينذاك، الدكتور فاضل البراك، اخذت إلى غرفة الضباط المسؤولين عن قسم الشبوعيين في الأمن العراقي. كان هناك ثلاثة ضباط ساهموا بالتحقيق معي ولكنهم لم يساهموا بالتعذيب أو الأساءة المباشرة لشخصي، بل ابدوا تعاملًا يمكن الأذعاء بأنه لم يكن معروفًا بشكل عام عن اجهزة الأمن. وكان بعضهم طالبا عندي في الجامعة المستنصرية. وضع العاملون في الجهاز الأمني منضدة في وسط الغرفة ووضعوا عليها صينية كبيرة مليئة بالهبيط العراقي - رز وعليه قطع من لحم الخروف-. وحول الصينية وضعت كؤوس من اللبن (شنيينة) وبعض الملاعق. وبدأت جولة من الأحاديث العامة ثم دعيت لتناول الطعام معهم. ترددت في البداية ولم اكن راغبا في تناول طعامي مع الجلادين. الا ان الحاحهم الشديد والمجاملة التي تجاوزت الحالة الأعتيادية قررت ان اتناول لقمة معهم للمجاملة لا غير. الا انني سمحت لنفسي ودون تردد ان اقدم على مسألتين وتحت ابصارهم هما: ادرت صينية الطعام بحيث اصبح الطعام الذي كان في مواجهتي في مواجهة اكبر ضابط فيهم أولا، ثم رفعت قذح اللبن ووضعته امام نفس الضابط وأخذت قذحه لي. قال الضابط بشيء من عدم الأرتياح: يبدو ان الدكتور لا يثق بنا. قلت لهم: من جلب عنوة إلى هذا المعتقل ويعرف ما يجري فيه وما يجري معي إلى الآن، إضافة إلى تجارب رفاقنا والعديد من المناضلين المعروفة لدينا، لا تترك مجالاً للثقة بكم قطعاً، وارجوا ان تفهموني. وحين ارادوا عرض فيلم عن أحداث الموصل

ومارس تشكيلة مريعة تصل إلى أكثر من ٤٠ نوعاً من أعمال التعذيب الجسدي والنفسي التي تدمج بين أساليب التعذيب في الدول الاستبدادية في الشرق العربي القديم وأساليب الإقطاعيين في أوروبا والكنيسة الكاثوليكية في القرون الوسطى وحيث سادت الكنيسة وهيمنت على سياسة الدولة، وأساليب التعذيب الهتلرية المتطورة والأكثر وحشية، وبين الأساليب والتقنيات الأكثر حداثة التي تعتمد على الكاويات الكهربائية والتيار الكهربائي الذي يربط بالمناطق الحساسة من جسم المرأة أو الرجل (الفرج والحلمتين والذكر مثلاً) واستخدام الصوتيات وخرطوم المياه والكوي بالسجائر في المناطق الحساسة من الجسم، وإدخال القازوق أو القنينة في مؤخرة الضحية أو استخدام الشمعة لحرق أسفل القدمين المعلقتين في الهواء والمقيدتين بالحديد، والتعليق بالمراوح والجلد بأعواد الرمان (الخيزران) واستخدام الفلقة، أي الضرب المبرح على باطن القدمين، والهرولة بعدها لكي لا تصاب الضحية بالغنغرينا، ولكنها تهين للضحية فصلاً خاصاً مليئاً بالعذابات الشديدة التي يصعب تحملها، وتسليط الأضواء على العينين والمنع من النوم واستخدام ما يثير

ويسالوني عن رأيي في ذلك. قلت أن المعتقل ليس مكاناً للحوار حول هذه الأمور وأني لا أدخل في تفاصيل ما حصل في الموصل في العام ١٩٥٩. لقد تناولت لقمة صغيرة من حافة الصينية ولم اشرب كأس اللبن ولم الحظ ان الضابط الكبير قد تناول شيئاً من اللبن الذي كان من حصتي أساساً ولم يذقه طيلة وجودي معهم في الغرفة، ولكنه تناول القليل جداً من الطعام. وفي اليوم الثاني اطلق سراحني وأعيد بي إلى البيت بنفس السيارة التي نقلتني من البيت إلى الأمن ومع نفس ضباط ورجال الأمن الذين كان بينهم من هم طلبة في الجامعة المستنصرية. وكانت شبابيك السيارة معتمة يمكن رؤية الخارج ولكن لا يمكن الرؤية من الخارج إلى داخل السيارة. وإذا كنت قد نجوت من دس السم لي فلم انج من الفطريات التي وضعت لي في الأمن العامة والتي برزت اعراضها بعد ايام قليلة من خروجي من الموقف. وقد ساهم صديق لي من ايام الدراسة الابتدائية والثانوية في مدينة كربلاء، وهو طبيب واسمه د. سعيد ناجي الوكيل، ومن البعثيين القدامى، بمعالجتي في ندبة الطب ببغداد، وقد ابلغته في حينها عن المكان الذي تسبب في إصابتي بالفطريات. وكان الطبيب قد تعرض في اعقاب ثورة تموز وفي العام ١٩٥٩ إلى الضرب على ايدي رفاق الحزب الشيوعي وبعض "الديمقراطيين" حين كان طالباً في كلية الطب ببغداد نتيجة الصراعات حينذاك. ولاحظت ما ارتسم على قسماات وجهه وكأنه يقول لي: واحدة بواحدة يا د. كاظم، رغم أنني لم أكن بين من اساء إليه بالضرب المبرح. ك. حبيب

الأعصاب من أصوات رتيبة متكررة، أو إسقاط قطرات من الماء البارد على يافوخ الإنسان بصورة متتابعة ولفترة طويلة ترهق الضحية إلى أبعد الحدود وتدفع به إلى حد الجنون وتسيء إلى حالته النفسية خاصة وأن التحقيق يستمر معه ساعات وساعات، وإياما عديدة. وكان الركل المتواصل في كل مكان بما في ذلك على الخصيتين يمارس يوميا كشكل من اشكال التعذيب، وتجري محاولة استعمال الضحية، سواء أكانت امرأة أم رجلا. كما كان الجلاذ يمارس شدّ قضيب الرجل بحبل ثم جر الحبل بقوة تجلب معها ألما مبرحة، وقلع أظافر أصابع اليدين والقدمين، وإدخال الرأس في أحواض الماء إلى حد الاختناق، أو صب الماء الساخن على المناطق الحساسة من جسم الضحية، أو ترك الضحية تحت أشعة الشمس المحرقة لساعات طويلة دون ماء أو شيء يستر الجسد، أو ترك الضحية على سطح دور الأمن دون ملابس في ليالي الشتاء القارسة، أو إعطاء الضحية السم بأنواعه المختلفة ذات المفعول السريع أو البطيء مذوبا باللبن أو الشاي المحلى، ورمي الفطريات على جسم وملابس الضحية. ويفرض على الضحية الجلوس في وسط مرحاض معطل ملىء بالغاائط وأسقاء الضحية بوله قسرا، أو وضعه في غرف مليئة بالحشرات القارصة بدون غطاء أو حتى ملابس تقيه شرها، وتركه في غرف مظلمة ورطبة لأشهر لكي يخيس، حسب تعبرهم اللإنساني، ودفع وجبات الطعام الشحيحة والرديئة والماء له من فتحة صغيرة في الباب الحديدية الموصدة دوما... الخ. وكان الجلاذون يعصبون في غالب الأحيان عيني الضحية لكي لا يتعرف عليهم، كما تطلق باتجاهه العديد من العيارات النارية من مسدسات وكلاشينكوفات الجلاذين لإرعابه وإيهامه بأنهم ينوون قتله، ويقتل حقا في أحيان غير قليلة. والتعذيب النفسي، بما فيه مشاهد تعذيب الآخرين يكان يمارس سوية مع التعذيب الجسدي. وغالبا ما كان الجلاذ يحتسي الخمر فترداد قسوته ويفقد أعصابه بسبب عجزه عن إسقاط الضحية رغم كل تلك العذابات فيغوص في وحل التعذيب أكثر فأكثر ويفقد كلية كل ذرة من إنسانية الإنسان التي ربما كان يحملها في لحظة من لحظات حياته. ومارس النظام جلب زوجة الضحية أو الزوج أو الأبن أو البنت ليعذب أمامهم، أو يعذبوا أمامه، وكثيراً ما مورس تعريته أو تعريتهم وممارسة الاغتصاب الجنسي المهين على الضحية أو

على احد أفراد عائلته، وهم ضحايا إضافية. إنها جرائم يصعب على الإنسان ذكرها أو حتى الحديث عنها. وكانت تنظم في غالب الأحيان على شكل حفلة تعذيب جماعية للضحية حيث كان يشارك في الضرب بالعصي والركل بالأرجل والدفع والقرص مجموعة من الجلوازة الجلادين الأوباش بحيث كان الضحية يفقد توازنه ويسقط على الأرض ثم كان يجبر على النهوض والركض بعين مغلقة يصطدم بالجدران المحيطة بالمكان. لقد مات تحت التعذيب عدد كبير جدا من المواطنين العراقيات والمواطنين العراقيين من مختلف الأعمار، ومن مختلف الأحزاب والمنظمات، ومن مختلف القوميات والأديان والمذاهب الدينية، يصعب حقا تقدير العدد الفعلي حتى الآن، إذ ان البعض يقدره بالألوف من المناضلات والمناضلين الشجعان. ومن خرج منهم سالما بقى يعاني من كابوس تلك العذابات سنوات طويلة، أو أصبح مقعدا ومشلولاً، كما حصل لعدد من الضباط الوطنيين العراقيين. وكانت عمليات التعذيب لا تقتصر على المناضلات والمناضلين الذين هم قيد التحقيق فحسب، بل يشمل أيضا السجناء السياسيين الذين كانوا يقضون مدة الأحكام الصادرة بحقهم من المحاكم غير الشرعية في السجون العراقية الكثيرة، أو الذين أنهموا محكومياتهم ولم يطلقوا سراهم. وجدير بالإشارة إلى أن عددا كبيرا من مواطني الدول العربية كانوا ضحية أجهزة الامن والاستخبارات العراقية بسبب رفضهم مسابقة النضال أو تأييد جرائمه أو المشاركة في حروبه المجرمة. وحسب المعلومات التي صرح بها بعض مناضلي البصرة انهم عثروا على سرداب كبير في بناية ضخمة في البصرة وجد فيه عدد غير كبير من المعتقلين الذين تم اختطافهم أو اعتقالهم ثم غيبوا طيلة الفترة بعد وصول البعث إلى الحكم حتى أيام الأنتفاضة الشعبوية في البصرة حيث امكن تحرير تلك المجموعة. كان هؤلاء قد فقدوا الصلة بالعالم الخارجي طيلة عقدين من السنين، كانت لحاهم وشعر رؤوسهم واطرافهم طويلة، كما كانت وجوههم شاحبة اقرب إلى وجوه الموتى منها إلى وجوه الأحياء، وكانوا لا يعرفون مدى السنين التي قضوها في هذا السرداب المعتم، حيث كان الطعام والماء يرمى إليهم من كوة لا يدخل منها حتى النور اليهم. لم يغتسلوا بالماء طيلة تلك السنوات. كان البعض

منهم قد فقد عقله ولم يعد يدرك شيئاً ولا يعرف سبباً لاعتقاله. وقد اخذ بعض المنتفضين البعض من هؤلاء إلى إيران بعد فشل الانتفاضة في الجنوب لمعالجتهم.

ضمن مقال للسيد طلال شاكر نشر في الحوار المتمدن بتاريخ ٩/٤/٢٠١٠ وبرقم ٢٩٧٠ / محور حقوق الإنسان جاء ما يلي حول شهادة طبيب عراقي:

"في بداية سنة ٢٠٠١ عينت في مؤسسة مدينة الطب في بغداد وهي عبارة عن مجمع طبي كبير متعدد الأغراض والاختصاصات كطبيب متخصص في الباطنية والجراحة العامة. كان العمل مضمناً ومرهقاً ومقتضياته تكابد من ظروف الحصار وتداعياته المدمرة وهو يفتقد الى تلك الضروريات التي يحتاجها مجمع كبير، كمدينة الطب من أدوية، ومعدات، وخدمات واتصالات علمية... لم يمض على تعييني سوى أشهر معدودات، حتى أوكل الى هذه المؤسسة الإنسانية العريقة مهمة قذرة لا تتناسب ودورها ورسالتها، فبدلاً من تعميق وتحسين كفاءتها في خدمة المواطنين وعلاجهم ومكافحة الأمراض، انقلبت الأمور نحو مهمة غريبة حينما جرى إحضار مرضى من لون مختلف وأعراض ملتبسة، وبدلاً من تطبيبهم جرى إمرضهم وتدميرهم والفتك بهم وتشويهم، فبين يوم وأخر كان يجري تجميع بعض الأطباء في إحدى القاعات المنزوية في مدينة الطب، لكي يشاهدوا عمليات صلم الأذان، وسل الألسن، ووسم الجباه بكاوية كهربائية مفزعة وقطع الأيدي ربما بتخدير غير كاف، كعقاب وانتقام ينسجم وسياسة النظام السادية ويطشه إزاء من لا يراهم يستسلمون لمراسيمه واستبداده، وكالعادة لا تعرف من هؤلاء ولأي سبب أحضروهم، وأية محكمة حكمتهم لينالوا هذا اللون من العذاب الوحشي.. وأين.. في مؤسسة وجدت لتخدم الإنسان وتشفيه من علة...؟ ولتغدو دار الحكمة والشفاء إلى مجرد مسلخ بشري يسترخص فيه الإنسان وكرامته إلى متناهيات الإذلال، كان المنظر مريعاً ومأساوياً، والأطباء الحاضرون يستغرقهم، خوفاً مركباً، وشروداً ذهنياً والكل يتراجف ويختض رعباً، وصراخ المتعذبين يهز القاعة والدماء تسيل من المناطق المقطوعة ورائحة اللحم البشري المشوي المثيرة تنفذ إلى الأنوف والنفوس مباشرة، مستقطعة منا كل معنى وحس إنساني ونحن في ذروة الذهول والشروود.. لقد تكرر هذا المشهد الوحشي أياماً وليالي وأشهرًا وما انتصفت سنة ٢٠٠٢..

حتى وجدت نفسي منقولاً إلى معسكر بسمايا الخاص بفدائيي صدام دون اعتراض أو سؤال وعلي البقاء في ذلك المعسكر الرهيب ليلاً ونهاراً دون النزول إلى المدينة أو الاتصال بالأهل كانت هذه الشروط صارمة وكان عليّ قبولها صاغياً..:

معسكر الرعب في بسمايا:....!

يقع هذا المعسكر المخيف قرب مدينة الصويرة جنوب بغداد تقريباً ٦٥ كيلومتر. وهو خاص بفدائيي صدام كموقع للتدريب والتأهيل العسكري والقتالي، يديره ضباط غير مرتبطين بالقوات العسكرية، ويشرفون على إعداد قتلة من نوع خاص يرتبطون مباشرة بعدي صدام حسين ويتمتعون بصلاحيات استثنائية مفتوحة وتوكل إليهم المهمات القذرة التي تتطلب مواصفات خاصة، إنهم (فدائيي صدام) بزيهم الأسود وتنظيمهم المخيف المنتشر في اغلب محافظات العراق والذي يعد بعشرات الآلاف وصفوفهم تغص وتفيض بكل من تناولته الدونية واستمرراً السكن في مستنقعات الرذيلة وغطس في عار حضيضها، وهم انعكاسٌ لدونية النظام وسفالته و نسخٌ حقيرة لرموزه وانحطاطها الأخلاقي. في البدء كان تدريب فدائيي صدام يقوم على إحضار تشكيلة من الحيوانات. كالكلاب، والأغنام، وأحياناً الذئاب، والأفاعي واستخدامها، كشواخص لمهارات القسوة والعنف فيقومون بتمزيقها بأسنانهم وأيديهم أو ركلها بأرجلهم وكان يجري تطبيق ضربات الكاراتيه المميّنة عليها. في بداية تموز ٢٠٠٢ تغير الأمر بصورة جذرية ومخيفة، عندما بدأت تتقاطر فجر كل يوم تقريباً في حدود الساعة الخامسة صباحاً سيارات عسكرية خاصة بفدائيي صدام وهي تحمل مجاميع بشرية وهم بالطبع مواطنون عراقيون من مختلف الأعمار والمناطق ليجر قتلهم والإجهاز عليهم بطريقة بشعة وقاسية وغريبة. كان العدد حسب التقدير (٥٠) شخصاً أو ربما أكثر لأنه ليس بالإمكان الإطلاع على هوية القادمين بهذه السيارات ومعرفة عددهم فذلك كان محظوراً.. في القاعات المخصصة للتدريب يجري إنزالهم وتقسيمهم الى مجموعات ويخصص أفرادها ويفرزون وفقاً لنوعية التدريب المطلوب إخضاعهم له بوصفهم أهدافاً بشرية لمتدربي فدائيي صدام والتي تتراوح تصنيفاتها بين الذبح بالسكاكين أو الطعن بها أو قطع الرؤوس بالسيف، أو القتل بواسطة ضربات الكاراتيه، أو الخنق، لم يتسن لي

رؤية ما يحدث فذلك يجري في قاعات مغلقة ودون السماح لغير المتدربين الاقتراب من هذه المواقع أو رؤية ما يحدث بداخلها، لكنني كطبيب كنت اعرف الكيفية التي يحدث فيها الموت من معاينة الجثث ونوع الكدمات والضربات والطعنات التي تتلقاها الضحية والمدة المحتملة لوفاتها. في هذا الموقف المريع تواجه الضحية ألواناً من العذاب المنفلت وتكابذ فيه مزيجاً من الرعب والفرع والألام الفظيعة بخاصة عندما يجري إطالة تعذيبها على أيدي قتلة قساة بلا ضمير.. في حالات كثيرة يتجنب القتلة إحضار كل جثث ضحاياهم بسبب ما نالها وما تعرضت له من تشويه شديد جراء قسوة الضرب والتمثيل الذي طال كل نواحي الجسد لفحصها، وطبعاً دون الحاجة الى تنظيم شهادة وفاة، بل فقط تأكيد موت الضحية من خلال المعاينة والفحص التي يقوم بها الطبيب يومياً، وتأكد لي أن بعض الضباط كانوا يشرفون على هذه العمليات بالتناوب وسمعت ما كان يدور هنالك من خلال الثرثرة التي تترادف على ألسنتهم تبجحاً وتشفياً بالضحايا وهم يسردون وقائع تلك المشاهد الدموية ومعاناة وصراخ الضحايا وهم يواجهون جلادين بلا انتماء ولا أدنى احساس. في الحقيقة كان التعذيب شاملاً ولم اعرف هوية أو انتماءات الضحايا السياسية، وكان المشرفون على المعسكر يرددون كلمة خونة أو جواسيس أو عملاء. وقد لاحظت مراراً إن من بين الضحايا من كانوا دون سن الثامنة عشرة وكما عرفت لاحقاً إن الضحايا كانوا لا يعرفون المصير الذي سيتعرضون له ولا الغاية من جلبهم إلى معسكر الموت هذا. لقد استمر الحال لأكثر من شهر قضيته في هذا المكان المشؤوم وكأنه دهر مديد أوسعتني أيامه المفزعة عذاباً، ورعباً، وقهراً وأوقعني تداعياته في جحيم الكآبة والوجوم. كانت تجربة مريرة وقاسية أعدت لها ترتيب منطلقاتي وأفكاري بصورة جذرية. بعد رحلة العذاب هذه جرى نقلي الى مكان آخر دون أن تفارق ذاكرتي فظاعة المشاهد الدامية بلونها الغريب والمفجع". انتهى المقتطف.

إن هذه اللوحة الصادقة في نقلها للواقع العراقي في فترة حكم صدام حسين وحزب البعث تعبر في مضمونها عن خمس مسائل جوهرية:

١. تجسد نهجاً ثابتاً للنظام السياسي العراقي في فترة حكم البعث في الإجهاد على المخالفين بقسوة متناهية. وكان التعبير المستخدم لديهم في حالة عدم قتل أحد، رميه بالسجن إلى يخيس فيه! وكانوا يقولون: راح "انخيسه"!
٢. أن النظام الدكتاتوري في العراق لم يحترم الدستور المؤقت الذي وضعه بنفسه عبر مجلس قيادة الثورة ولا القوانين التي وضعها بنفسه، بل أساء إليها بكل السبل المتوفرة لديه. ونقل هذه الظاهرة إلى المجتمع أيضاً، إذ لولا الخشية من قمع النظام للانتشر عدم الاحترام لكل القوانين في البلاد. وهذا ما حصل بعد سقوط الدكتاتورية في العراق فعلاً.
٣. إن الجلادين كانوا يمارسون مهنة الجلد اليومي بشكل طبيعي وكأنهم لا يقومون بشيء استثنائي، إذ أنهم قد دربوا على ممارسة هذه المهنة وقبلوا بها ابتداءً.
٤. وأن هذه المجموعة من البشر ومن وضعها في هذا المكان لم يعرفوا قيمة الإنسان، لم يكن بالنسبة لهم هذا الإنسان ذو قيمة لهم، بل هو أقل من حشرة يمكن ان يداس بالأقدام. وقد عبر عن ذلك صدام حسين حين كان يقول: قتل ألف الفين ثلاثة غير مهم ولا ترتجف يدي ما دمنا ندافع عن الثورة!
٥. تجسد وجود أرضية اجتماعية وسياسية صالحة لبناء مثل هؤلاء البشر ناتجة عن التعامل المتواصل للنظم السياسية العراقية بأساليب الزجر والقسوة وعدم الاحترام للإنسان كقيمة اساسية لا من الناحية السياسية والاجتماعية والثقافية فحسب، بل ومن الناحية الاقتصادية والحقوقية. وهو ما عبر عنه كارل ماركس حين قال: "الإنسان أئمن رأسمال في العالم".

ج. قوانين جائرة وأحكام قاسية ضد حقوق الإنسان

كان النظام يدرك من تجارب الدول الفاشية السابقة على امتداد سنوات العقود المنصرمة من القرن العشرين بأن الاستبداد لا يمكن أن يستمر أطول فترة ممكنة دون استخدام العنف والقسوة والأحكام الثقيلة التي ترعب المواطنين والمواطنين وتمنعهم من الحركة ضد النظام. وكانت المحاكم الخاصة ومحكمة الثورة والقوانين والقرارات الخاصة بإنزال أقسى

العقوبات بمن يسمح لنفسه بمعارضة سياسات النظام أو مخالفة رأس النظام صدام حسين. ولهذا صدرت الكثير من القرارات على امتداد الفترة المنصرمة منذ وصول حزب البعث إلى السلطة في العام ١٩٦٨. وكانت أقسى تلك القرارات وأكثرها مخالفة للائحة حقوق الإنسان وبقية المواثيق واللوائح الدولية بهذا الصدد هي أحكام الإعدام أو القتل تحت التعذيب ثم إصدار المحاكم الصدامية أحكامها بالموت على من اغتيل قبل ذلك. ومن بين تلك الأحكام القاسية التي صدرت والتي تخالف كل قواعد وأسس ومبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم ذلك القرار الخاص بمن يتعرض لـ "مقام" صدام حسين بالإساءة مثلاً. وإلى القارئ والقرء الكرام نورد نص هذا القرار الصادر عن رئيس مجلس قيادة الثورة صدام حسين نفسه:

القرار رقم ٨٤٠

استناداً إلى أحكام الفقرة

(أ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٤/١١/١٩٨٦ ما يلي:-

أولاً: يعدل نص المادة ٢٢٥ من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ على الوجه

الآتي:

المادة ٢٢٥

١ - يعاقب بالسجن المؤبد ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة من أهان بإحدى طرق العلانية رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه أو مجلس قيادة الثورة أو حزب البعث العربي الاشتراكي أو المجلس الوطني أو الحكومة.

وتكون العقوبة بالإعدام إذا كانت الإهانة أو التهجم بشكل سافر ويقصد إثارة الرأي العام ضد السلطة.

٢ - ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات أو بالحبس أو الغرامة من أهان بإحدى طرق العلانية المحاكم أو القوات المسلحة أو غير ذلك من السلطات العامة أو الدوائر أو المؤسسات الحكومية.

ثانياً: تلغى المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات.

ثالثاً: ينفذ هذا القرار من تاريخ صدوره في الجريدة الرسمية.

صدام حسين

رئيس مجلس قيادة الثورة

ومنه يلاحظ أن حكم الإعدام بالمحصلة النهائية نصيب من يتهم بشكل سافر لا على رئيس الدولة حسب، بل على الجهات الأخرى الواردة في القرار، ومن ثم أحكاماً قاسية على من يتهم، أي ينتقد، المحاكم الخاصة ومحكمة الثورة والقوات المسلحة. كما جاء ذلك في عبارة "وغير ذلك" التي يحق بموجبها لمحاكم الثورة والمحاكم الخاصة أن تصدر أحكام قاسية على من يتهم بأية تهمة تمس أجهزة الدولة أياً كانت، وهي شبيهة بالمرسوم الذي أصدره نوي السعيد في العام ١٩٥٥ والذي سمي بمرسوم "وما شاكل ذلك" في إصدار الأحكام على أعضاء منظمات المجتمع المدني الديمقراطية كاتحاد الطلبة والشبيبة وأنصار السلام وما شاكل ذلك! وهي قوانين ومراسيم كان الهدف منها نشر الرعب بين الناس من الحكم القائم والابتعاد عن ممارسة السياسة أو النقد إزاء سياسات السلطة أو أجهزتها القمعية.

وخلال الفترات المنصرمة أصدر مجلس قيادة الثورة حتى يوم سقوطه مجموعة كبيرة من القرارات وصل عددها إلى ٥٢ قراراً تقضي كلها بحكم الإعدام. وتشمل هذه القوانين المتهمين بالقضايا الفكرية والسياسية وأعمال التجسس والسرقة والمثلية والهروب من الخدمة العسكرية وقذف رئيس الجمهورية وغيرها من التهم.^{٧٢}

٧٢ المنظمة العربية لحقوق الإنسان. حقوق الإنسان في الوطن العربي. تقرير المنظمة العربية لحقوق

الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي القاهرة، ١٩٩٧. ص ١٤٢-١٦٠.

وفي ضوء تلك القوانين الجائرة وغير المشروعة والمخالفة لكل الأعراف والتقاليد الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم حصد الموت عددا كبيرا جداً من الناس الأبرياء بسبب تلك التهم التي لم تنظر فيها المحاكم الأعتيادية بصورة دستورية، بل قدمت إلى محاكم خاصة تشكلت بموجب قرارات صادرة عن مجلس قيادة الثورة وعبر محاكمات شكلية مسبقة الصنع والقرار. وفي ضوء تلك القرارات صدرت عن المحاكم العراقية سنويا خلال فترة حكم البعث مئات الأحكام بالإعدام لمختلف الأسباب السياسية وغير السياسية. ونشرت منظمة العفو الدولية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان الكثير من المعلومات حول تنفيذ أحكام الإعدام في الشوارع والساحات العامة والسجون بحق التجار والسيارة أو السياسيين الذين اتهمتهم زورا بكونهم عصابات سرقة ونهب، كما حصل لجمهرة من المناضلين السياسيين الشيوعيين في العام ١٩٩٥. وقد أصدر الحزب الشيوعي العراقي بيانا بهذا الخصوص يفضح فيه حقيقة تلك الإعدامات ويكشف عن كون الضحايا من المناضلين الشيوعيين الذين استشهدوا على أيدي جلاوزة النظام. ويشير تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية ومراقب الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان إلى أنه في العام ١٩٩٣ أعدم النظام أكثر من ٤٠ تاجرا بدعوى بيعهم للسلع الاستهلاكية بأسعار أعلى من الأسعار المقررة، كما أعدم النظام في عام ١٩٩٤ ثلاثين صرافا في بغداد وسبعة تجار في الموصل وخمسة أشخاص آخرين اتهموا بالتعامل بالسوق السوداء في سجن أبو غريب. كما جرى في نفس العام قتل ١١٩ مواطنا من أبناء الأهوار ممن كانوا في معتقلات الرضوانية والأمن العام والمخابرات وسجن أبو غريب تحت إشراف كبار مسؤولي المخابرات ومديرية الأمن العامة والأمن الخاص. وفي عام ١٩٩٢/١٩٩١ أعدم النظام ١٣٣ شخصا من أتباع الحكم وحزب البعث الحاكم، وفق ما جاء في تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان نقلا عن تقارير المعارضة العراقية. وتقدر أحكام الإعدام التي نفذت في العراق منذ الحرب العراقية الإيرانية حتى سقوط النظام بعشرات الألوف. والإعدام شمل الرجال والنساء والأطفال، ويتم في العديد منها في المعسكرات بما فيها معسكر المحاويل في الحلة، حيث تم إعدام المئات فيه وفق تقارير منظمة العفو الدولية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان. وفي

أعقاب الحركات المناهضة للنظام في الدليم وكذلك بعد هروب حسين كامل حيث أمعن النظام في عمليات القتل والإعدام والسجن لعدد كبير من أبناء العشائر ومن أفراد الجيش وبقية القوات المسلحة ومن العاملين في أجهزة الأمن وحزب البعث. ويقدر عدد الذين لقوا حتفهم على أيدي الجلادين من أفراد العائلة والأمن بالمئات.

ووفق تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان الصادر في عام ١٩٩٧ فإن أحكام الإعدام في عام ١٩٩٦ قد شملت عددا كبيرا من المناهضين للنظام. فقد طال الإعدام في تموز/يوليو من العام ١٩٩٦ أيضا أكثر من عشرين شخصا باعتبارهم كانوا مسؤولين عن هروب أربعين شخصا من سجن مديرية شرطة الرصافة وأكثرهم من ضباط الشرطة وأفراد حرس السجن^{٧٣}. وتم تنفيذ الإعدام بحق ٣٠ سجيناً كانوا محكومين بالسجن المؤبد في سجن ابوغريب قرب بغداد، إضافة إلى "... اعدام ١٢٢ ضابطا كانوا بين ٣٠٠ ضابط جرى اعتقالهم في أعقاب وقوع محاولة اغتيال جديدة للرئيس العراقي،... (كما) ان السلطات اعدمت في العاشر من تشرين الأول/اكتوبر احد عشر ضابطا من ضباط القوة الجوية والبرية، من بينهم اللواء الركن محمود احسان الدليمي والعقيد الطيار اكرم محمد نجيل^{٧٤} ". ويشير نفس التقرير إلى أن عملية قتل صهري صدام حسين، وهما الفريق الأول الركن حسين كامل حسن المجيد وشقيقه صدام كامل حسن المجيد، في العام ١٩٩٦ قد أدت إلى اعتقال ٣١٠ اشخاص يشغلون مناصب عسكرية ومدنية وأمنية قد أعدموا، وأوضح أن من بينهم أكثر من ٤٠ ضابطاً، وأن عملية الإعدام قد نفذت في منطقة النهروان التابعة لمحافظة ديالى^{٧٥}.

وفي عام ١٩٩٦ قامت السلطات العراقية بإعدام ٥٠٠ معتقل في سجن ابوغريب غربي بغداد بذريعة أنهم شاركوا في الانتفاضة الشعبية في آذار/مارس عام ١٩٩١، ومنعت ذوي الضحايا

٧٣ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٥.

٧٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٥.

٧٥ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٤.

من إقامة مراسم الحداد على ارواح الشهداء^{٧٦}. وليس غريباً على أجهزة الأمن العراقية اعدام أشخاص قضاوا سنوات عديدة في السجن دون ان يقدموا إلى المحاكمة ولم يصدر بحقهم أي حكم حتى من قبل المحاكم الخاصة التي يشكلها النظام بين فترة وأخرى أو ما يسمى بمحاكم الثورة. وهذا عين ما حصل مثلاً لمؤيد عبد المحسن، ومحمد دايار مشاري، ومطرش مكي حموس الذين اعدموا في سجن البصرة بعد ان قضاوا ثلاث سنوات رهن الاعتقال دون تهمة أو محاكمة، أو اعدام المواطن عباس فاضل من ديالى بتهمة الانتماء لحزب الدعوة الإسلامية المحظور^{٧٧}.

إن الفترة الواقعة بين ١٩٩٦-٢٠٠٣ شهدت أحكاماً كثيرة بالإعدام لضباط عسكريين ومن أجهزة الأمن ومن المدنيين والتي امتلأت بها تقارير المنظمات الدولية، ولكن بشكل خاص منظمة العفو الدولية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان والتي يمكن مراجعتها في تقاريرهما السنوية^{٧٨}.

ويقضي المحكوم عليهم بالإعدام سنوات طويلة بانتظار تنفيذ الأحكام بحقهم إذ ان عدد المحكوم عليهم بالإعدام كبير جداً. وتشير المعلومات الواردة من بعض الذين افرج عنهم وكانوا من المحكوم عليهم بالإعدام نتيجة قرار بالعفو صدر في العام ١٩٩١ إلى ان الجلادين كانوا ينفذون أحكام الإعدام في أحد السجون في بغداد مرتين في الأسبوع وفي كل مرة كان عدد الذين تنفذ بهم أحكام الإعدام يتراوح بين خمسة وعشرة اشخاص. ويمكن تقدير الحالة النفسية للباقيين الذين يعيشون كل يوم تقريباً ولفترة طويلة تصل إلى أكثر من سنتين "حفلات القتل الجماعية" وينتظرون دورهم في الموت. وعلى هذا المنوال قامت السلطات العراقية بإعدام ٩٦ شخصاً من المرتبطين بالمؤتمر الوطني العراقي ممن تم اعتقالهم بعد

٧٦ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٤.

٧٧ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٤.

٧٨ راجع في هذا الصدد التقارير السنوية الصادرة عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في أعوام ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ والتي تقدم أرقاماً عن عدد الأشخاص الذين أعدموا خلال تلك السنوات عبر محاكم النظام الخاصة. القاهرة.

دخول القوات العراقية إلى أربيل أثناء المعارك بين الحزبين القوميين الكرديين، و٣٦ شخصا من أعضاء الحزب الوطني التركماني، وعددا من أعضاء منظمة العمل الإسلامي^{٧٩}. ولا بد من الإشارة إلى ان عددا كبيرا من السجناء والمعتقلين في سجون ودهاليز الأمن العراقية يقتلون يوميا دون ان يسمع الناس بأخبار موتهم، إذ انهم يدفنون في مقابر خاصة يعرفها بعض رجال الأمن العراقي المكلفين بدفن ضحايا التعذيب في السجون واقبية الأمن في بغداد أو في المناطق الأخرى. وتقوم أجهزة الأمن الخاصة بقتل هذا الشخص أو ذاك بعد اعتقاله ثم رميه على قارعة الطريق وهو موثق اليدين من الخلف ومعصوب العينين وآثار التعذيب بادية على جسده والرصاص قد اخترق جسمه بهدف اثاره الرعب بين الناس وبأن مصير من يساهم في معارضة النظام سيكون القتل على تلك الشاكلة. وأقدم الحكم على اغتيال المعارض العراقي المهندس قتبية غازي السامرائي حيث عثر على جثته في السادس عشر من تشرين الأول/اكتوبر وهو موثق اليدين ومعصوب العينين كما وجدت آثار ستة اعيرة نارية في جسده^{٨٠}. وجدير بالإشارة إلى ان البعث الحاكم يفضل ممارسة مثل هذا الأسلوب في القتل ضد أعضاء حزب البعث السابقين أو الحاليين وضد مؤيديه بأعتبره انتقاما منهم لـ"خيانتهم" أو بسبب مشاركتهم في نشاط سياسي مع قوى المعارضة المناهضة للنظام، أو "التورط" في مؤامرة ضد صدام حسين.

وأشارت المعلومات إلى ان النظام قد قام خلال عام ١٩٩٧ بإعدام ١٥٠٠ مواطن من مختلف المدن العراقية والاتجاهات الفكرية والسياسية والدينية. كما نشر الحزب الشيوعي العراقي وبعض قوى المعارضة العراقية الأخرى في حينها قوائم تفصيلية بأسماء ومواقع وتواريخ إعدام هؤلاء المواطنين. وتشير القوائم إلى أن أجهزة الحكم قامت بتسليم جثث مجموعات منهم، في حين امتنعت عن تسليم القسم الأكبر من جثث الضحايا^{٨١}. وصدرت

٧٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٦.

٨٠ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٦.

٨١ راجع: - اخبار العراق. نشرة اخبارية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي - إعلام الخارج. العدد ٢٤.

الأثنين ١٥/١٢/١٩٩٧.

قائمة أولى عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي وبنفس التاريخ تحمل أسماء ٢٣ مواطنًا حكم عليهم بالإعدام خلال السنوات الثلاث ١٩٩٥-١٩٩٧ كانوا مودعين في سجن ابي غريب.

- قام النظام باختطاف المزيد من الناس وتغييبهم ومن ثم تصفيتهم جسدياً ولم يعلن عن ذلك نهائياً. وقد حصل مثل هذا الأمر مع أكثر من ٢٥ ألف مواطن كُردي ومع عدد كبير من المواطنين العرب من أبناء الطائفة الشيعية من مختلف الاتجاهات السياسية. وقد عدد المختطفين والذين استشهدوا على أيدي جلاوزة النظام بما يزيد عن ٣٥ ألف إنسان. وهذا العدد لا يشمل أولئك الذين اختطفوا دفعة واحدة من جانب النظام والتي ورد ذكرهم في آخر نشرة عن العراق صادرة عن منظمة العفو الدولية. فالنشرة تشير إلى انه في فترة الحرب العراقية - الإيرانية واثناء عمليات الأنفال في العام ١٩٨٨ في كردستان العراق تم تغييب أكثر من ١٨٠ ألف مواطن ومواطنة من المدنيين الكُرد في فترة تتراوح بين ثلاثة واربعة شهور فقط^{٨٢}.

ويمكننا ان نورد، إضافة إلى ما جاء في اعلاه، أربعة أمثلة عن عمليات الاختطاف كنموذج لنهج النظام في هذا الصدد: الأول هو السيد الإمام والمفكر والباحث الإسلامي البارز والشخصية الوطنية المرموقة آية الله السيد محمد باقر الصدر وأخته الفاضلة بنت الهدى الصدر اللذين اختطفا وقتلا شهيدين تحت التعذيب في أقبية الأمن في العراق^{٨٣} “

- مكتب حقوق الإنسان في الحزب الشيوعي العراقي. مجازر الإعدامات الجماعية تتواصل؟ إعدام ١٠٦ مواطنين في سجن أبو غريب. شقلاوة، كردستان العراق. ١٩٩٩/٤/٢١. ص ٢/١.

- أخبار العراق. نشرة اخبارية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي - مجزرة جديدة يقترفها النظام الدكتاتوري في مدينة الثورة الباسلة ببغداد. إعلام الخارج. العدد ٧١. ١٩٩٩/٤/٢١. ص ١٢
82 amnesty international: Iraq "Disappearances": Unresolved cases since the early 1980s
London, AI Index: MDE 14/05/97, Distr: SC/CO/GR, October 1997.

٨٣ يعتبر الشهيد آية الله السيد محمد باقر الصدر واحداً من أبرز العلماء والمفكرين والكتاب المسلمين العراقيين في هذا القرن. نشر قبل وفاته مجموعة كبيرة من الكتب البحثية واهمها: اقتصادنا، فلسفتنا، الأسس المنطقية للأستقراء، بحث في شرح العروة الوثقى، موجز احكام الحج، المحنة، والإسلام يقود الحياة والعديد من الأبحاث الأخرى في الفكر والشريعة الإسلامية.

والثاني هو اختطاف ثمانية آلاف أنسان من عائلة البرزاني وترحيلهم من منطقة برزان إلى جهة مجهولة. وقد نقل جثمان الكثير منهم إلى إقليم كردستان العراق بعد سقوط النظام بتنظيم مواكب شعبية حزينة شارك فيها الشعب الكردي والمسؤولين في الإقليم ونقلوا في مناطق سكناهم “ والثالث هو اختطاف كل من الرفاق د. صفاء الحافظ ود. صباح الدرة وعائدة ياسين من أعضاء وقياديي الحزب الشيوعي العراقي منذ عام ١٩٨٠ والذين أجهز على حياتهم في السجون العراقية. وخلال السنوات الأخيرة قبل سقوط النظام قامت أجهزة الأمن بحملات اعتقال واسعة ضد من تعتبرهم في عداد المعارضين للنظام. ففي بغداد وحدها تعرض عدة آلاف من الناس إلى الاعتقال والتعذيب. ويشير تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان إلى ان أجهزة الأمن اعتقلت نحو ١٣٠٠ شخص غالبيتهم من الشباب في أعقاب حملة تفتيش عشوائية في نيسان/ابريل من عام ١٩٩٦ نقلوا على اثرها إلى سجن الحارثية ببغداد^{٨٤}. كما ألقى القبض على عدد كبير من الأشخاص في قضاء كفري التابع لمحافظة كركوك ووضعوا في سجن المدينة^{٨٥} وقد جرت حملة الاعتقالات أيضا وفي العام نفسه في كل من محافظة ميسان (العمارة) التي بلغ عدد المعتقلين فيها ٢٤٦ شخصا قتل منهم ثمانية، وحوالي ٤٥ شخصا من عشيرة آل جويبر في جنوب العراق ونقلتهم إلى اماكن مجهولة، وكذلك اعتقال أكثر من ١٥٠ شخصا وأكثرهم من المواطنين العراقيين العرب في محافظة أربيل من جانب السلطات العراقية^{٨٦} تم نقلهم إلى بغداد. وقد تم كل ذلك بعلم وموافقة حكومة الإقليم التي يشرف عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني الموحد ولم يطالب بهم حتى الآن، علما بأنهم كانوا من العناصر المناهضة للنظام والتي كانت تتعاون مع هذا الحزب وتحت حمايته.

قامت أجهزة النظام العراقي القمعية بتنظيم عمليات تفجير قنابل موقوتة أو ذات تفجير آلي في مناطق مختلفة من كردستان أدت إلى وفاة أو جرح وإعاقة العشرات من الناس

٨٤ المنظمة العربية لحقوق الإنسان. التقرير السنوي ١٩٩٧. مصدر سابق. ص ١٤٨.

٨٥ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٨.

٨٦ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٩.

الأبرياء، كما مارست عمليات دهس بالسيارات في شوارع مختلف المدن العراقية ضد المعارضين بحيث بدت الحالة وكأنها حالة دهس اعتيادية أو صراع بين التيارات السياسية الكردية التي تثير بدورها مشاكل غير قليلة بين تلك القوى. وقد استخدم هذا الأسلوب في الأعتيالي في الفترات الأخيرة للتخلص من البعثيين المخالفين لصدام حسين.

إن هذه الوقائع المهمة والموثقة في الغالب الأعم تكشف عن أن حق الإنسان في الحياة كان مصادراً تماماً في العراق، وفي كل لحظة كان الموت يتربص أو بانتظار هذه المواطنة أو ذاك المواطن لأسباب كثيرة لا حصر لها.

- قررت ونظمت الحكومة العراقية (ونظمت) زرع كميات هائلة من الألغام المضادة للبشر على طول الحدود مع إيران والسعودية والكويت وفي مساحات واسعة من أراضي كردستان تقدر بعشرين مليون من مختلف الالغام الارضية^{٨٧}. وكانت هذه الالغام مستوردة في اغلبها من مصانع الأسلحة في مختلف بلدان العالم. وقد باعت مصانع فالسيلا الإيطالية وحدها تسعة ملايين لغم للعراق من نماذج أوروبا الغربية وفق ما نشرته جريدة دي تسايت (Die Zeit) الألمانية الأسبوعية، إضافة إلى ما كان ينتجه العراق محليا في هيئة التصنيع العسكري التي كان يشرف عليها صهر صدام حسين المغدور به حسين كامل وبخاصة اللغم المعروف ب (P.M.N.) القاتل ١٠٠٪. وقد تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان،

٨٧ في حديث مع الرفيق كمال شاکر (ابوسمير)، الذي حكم عليه في السبعينات بالإعدام من قبل المحاكم البعثية بحجة العمل في القوات المسلحة أمكن إنقاذ حياته عبر حملة تضامن عالمية، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراق وسكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الكردستاني حاليا، ووزير الصحة السابق في أول وزارة كردستانية في إطار الحكم الفدرالي، اثناء حضوره مؤتمرا عقد في المانيا في عام ١٩٩٤ حول الألغام وسبل تحريمها وازالتها في العالم، إلى ان المزروع منها في كردستان يصل إلى عشرين مليون لغم مضاد للبشر. وهذا يعني ان لكل فرد في العراق يقابله لغم واحد تقريبا، أو ان حصة الفرد الواحد في كردستان خمسة ألغام. وقد قدم الرفيق كمال شاکر تقريرا بهذا الصدد إلى المؤتمرين مطالباً المجتمع الدولي بالعمل على تحريم الألغام اساسا وبمساعدة العراق على ازالتها من إقليم كردستان العراق، علما بأن تكاليف ازالة الألغام اكثر من تكاليف زرعها بكثير. (ك. حبيب)

وفق تقارير المصادر المتخصصة، بأن وزن الألغام التي لم يتم تدميرها حتى الآن في العراق يصل إلى حوالي ٨٠٠ ألف كغم، والمثل الرابع خصني به أصدقاء لبنانيون بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٨ في أربيل حيث قال أحدهم وهو محل ثقة ما يلي:

حدثني أحد المسؤولين البعثيين عما كان يجري في العراق في فترة حكم البعث حيث قال بأن حسين كامل، وكان صهر صدام حسين وقتل على ايدي ابناء صدام حسين، قد ابلغ صدام حسين بوجود ٥٠٠ سجين لا مكان لهم في السجون و إذ أنها مليئة بهم، فقال له تصرف بالأمر. بعد عامين زار صدام حسين بمعية حسين كامل مزرعة خارج بغداد. فسأل عن هذه المزرعة و فقال حسين كامل: هل تتذكر حين سألتك ما يمكن عمله مع ٥٠٠ سجين فقلت لي تصرف. لقد قتلوا ودفنوا في هذه الأرض واقمنا عليها هذه الزرعة. فابدى صدام حسين ارتياحه من صلابة صهره!

د. مصادرة الحق في محاكمات قانونية وشرعية

تقوم أجهزة النظام باعتقال كل من ترى ضرورة في اعتقاله من السياسيين من مختلف الاحزاب والكتل والجماعات السياسية ومن المستقلين المعارضين للنظام، وكذلك من غير السياسيين مثل التجار والسيارفة وأصحاب الأعمال وذوي "الشذوذ الجنسي" والمتهمين بالتزوير والسرقه... الخ، حتى دون صدور قرارات بإلقاء القبض عليهم أو قرارات بالتوقيف بحقهم من حاكم تحقيق. ويبقى هؤلاء المعتقلون أسابيع وأشهر وأحيانا سنوات دون محاكمات أحيانا يقتلون أو يقضون نحبهم في تلك المعتقلات دون ان يسمع أو يعرف بهم الناس. ويقدم البعض منهم للمحاكمة أمام محاكم خاصة يشكها مجلس قيادة الثورة وتحكم وفق الأحكام التي يقرها صدام أو من يخوله بذلك. ويكون المتهم قد مرّ قبل ذاك بسلسلة من عمليات التعذيب وهدر الكرامة وربما أشرف مرات عديدة على الموت. ولا يتمتع المعتقل عمليا بحق توكيل محام للدفاع عنه. وتكلف تلك المحاكم الشكلية بعض المحامين من اعوان النظام ومرترقتها للقيام بمهمة الدفاع الشكلي عنهم. ومن يحكم عليه بالسجن يودع في احد السجون الكثيرة التي اقيمت خلال العقدين المنصرمين حيث يفتقد السجين

إلى كل مقومات الحياة الطبيعية وتقطع صلته بالعالم الخارجي ويواجه إرهاباً يومياً وتعذيباً جسدياً ونفسياً وتغذية سيئة إلى أبعد الحدود، وفي الغالب الأعم تمنع عن السجن السياسي الزيارات والمواجهات الأعتيادية. ووفق المعلومات المتاحة فقد كان قد مرّ على مجموعة غير صغيرة من المعتقلين ما يقرب من ربع قرن من السنين دون أن تقدم إلى المحاكمة وأنتهى الكثير منهم بالقتل، كما في حالة الدكتور صفاء الحافظ والدكتور صباح الدرة والسيدة عائدة ياسين.

ودللت المذبحة الدموية التي نفذها صدام حسين مباشرة بحق صهره حسين كامل وصدام كامل، إضافة إلى والدهما وأخ ثالث لهما وآخرين كانوا معهما في الدار، رغم منح المجموعة العفو والموافقة على عودتها إلى بغداد، على الطبيعة الهمجية والمرضية لرأس النظام المنهار بشكل خاص، وكذلك سادية ولديه، عدي وقصي، والمجموعة الحاكمة، وتخليه حتى عن أبسط شكليات التقديم للمحاكمة. جاء في التقرير السنوي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في العراق في هذا الصدد ما يلي: "ففي فبراير/ شباط أعلنت السلطات انباء مصرع صهري الرئيس العراقي وهما الفريق الأول الركن حسين كامل حسن وشقيقه صدام كامل، اللذين كانا قد فرا إلى الأردن واتخذا مواقف انتقادية إزاء النظام العراقي. وقد جاء مصرعهما بعد يومين فقط من حصولهما على عفو رئاسي، وبعد ساعات من تطليقهما من ابنتي الرئيس العراقي، ووفقا للرواية الرسمية فإن مقتلهما جاء على أيدي أفراد من عائلتهما بدعوى غسل العار الذي سببه انشقاقهما على النظام"^{٨٨}. وواصل التقرير فيشير إلى ان القتل تم عبر اشتباك بالأسلحة النارية سقط فيها سبعة من اقرباء حسين كامل حسن بمن فيهم والده. ثم يذكر التقرير: " وعلى صلة بتداعيات هذا الحادث اكدت تقارير المعارضة العراقية ان أجهزة الأمن العراقية

٨٨ المنظمة العربية لحقوق الإنسان. حقوق الإنسان في الوطن العربي، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن القاهرة ١٩٩٧، ص ١٤٣/١٤٢. العربي،

واصلت اجراءاتها لملاحقة وطرده واعتقال وتصفية العناصر المحسوبة على حسين كامل وشقيقه^{٨٩}.

إنه من الصعب بمكان وصف طبيعة هذا النظام الذي فقد كونه نظاما سياسيا بأي حال، بل كان عبارة عن مجموعة همجية لا نمة لها ولا ضمير ولا إحساس بالوطن والمواطنة شوهدت حتى تلك التقاليد والقيم العشائرية التي كان العرب وما زالوا يعتزون بها كقيم إنسانية عامة والتي كانت تدعي التزامها بها. وكانت المعلومات المتوفرة تشير إلى وجود عدد كبير جداً من السجنون في بغداد وفي مختلف المحافظات العراقية الخاضعة للحكم المركزي في بغداد، وهي:^{٩٠}

١. سجون ابو غريب - على طريق بغداد - الفلوجة.
٢. سجن الفضيلية - في بغداد.
٣. معتقل مديرية الامن العامة - الكرادة الشرقية - بغداد.
٤. معتقل مديرية امن بغداد - شارع ٥٢ - الكرادة - بغداد.
٥. سجن معسكر الرشيد - بغداد.
٦. سجن معسكر التاجي - بغداد.
٧. سجن الزعفرانية للنساء - الزعفرانية بغداد.
٨. سجن الزعفرانية للرجال - الزعفرانية بغداد.
٩. سجن الشعبة الرابعة - وزارة الدفاع - بغداد.
١٠. موقف الحارثية العسكري - بغداد.
١١. معتقل الرجيبية - قرب الرجيبية - بغداد.
١٢. معتقل امن الرصافة - بغداد.
١٣. معتقل امن الكاظمية - ساحة الزهراء - مدينة الكاظمية - بغداد.

٨٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٤.

٩٠ المركز الوثائقي لحقوق الانسان في العراق

١٤. معتقل امن عطيفية الجسر - بستان الخاتون - مدينة الكاظمية - بغداد.
١٥. معتقل الراشدية - بغداد.
١٦. معتقل امن مدينة الحرية الاول - مدينة الحرية - بغداد
١٧. معتقل امن مدينة الحرية الثانية - مدينة الحرية - بغداد.
١٨. معتقل امن مدينة الثورة.
- وهو عبارة عن عدة ابنية متفرعة في مدينة الثورة - بغداد.
١٩. معتقل الصليخ - بغداد - سبع ابيكار.
٢٠. معتقل سلمان باك - سلمان باك - بغداد.
٢١. معتقل سيد محمد - منطقة سيد محمد - بغداد.
٢٢. معتقل أمن الدورة - الدورة - بغداد.
٢٣. معتقل امن الشعلة - الشعلة - بغداد.
٢٤. معتقل حي العدل - بغداد.
٢٥. معتقل شرطة السراي - بغداد.
٢٦. معتقل الطارمية - الطارمية - بغداد.
٢٧. معتقل بغداد الجديدة - بغداد الجديدة - بغداد.
٢٨. معتقلات الحرس الجمهوري في عدة مناطق في بغداد.
٢٩. معتقلات الجيش الشعبي في عدة مناطق في بغداد.
٣٠. معتقلات جهاز امن صدام الخاص - في بغداد.
٣١. معتقلات الاستخبارات العسكرية في عدة مناطق في بغداد.
٣٢. معتقل مديرية الجنسية العامة - بغداد.
٣٣. معتقل دائرة الانضباط العامة - بغداد.
٣٤. سجن المحمودية - المحمودية - محافظة بابل.
٣٥. معتقل امن اليوسفية - اليوسفية - محافظة بابل.
٣٦. معتقل امن المسيب - المسيب - محافظة بابل.

٣٧. معتقل المحاويل - المحاويل - محافظة بابل.
٣٨. معتقل سدة الهندية - سدة الهندية - محافظة بابل.
٣٩. معتقل الاسكندرية - الاسكندرية - محافظة بابل.
٤٠. معتقل المدحتية - المدحتية - محافظة بابل.
٤١. معتقل الهاشمية - الهاشمية - محافظة بابل.
٤٢. معتقل الحمزة - الحمزة - محافظة بابل.
٤٣. معتقل القاسم - القاسم - محافظة بابل.
٤٤. معتقل الكفل - الكفل - محافظة بابل.
٤٥. معتقل امن طوريج - طوريج - محافظة بابل.
٤٦. سجن الحلة الكبير - بابل مشهد - الحلة محافظة بابل.
٤٧. معتقل امن الحلة - الحلة - محافظة بابل.
٤٨. سجن الطهمازية - الحلة - محافظة بابل.
٤٩. معتقل الكوفة - الكوفة - محافظة النجف.
٥٠. معتقل امن النجف - محافظة النجف.
٥١. سجن النجف - محافظة النجف.
٥٢. سجن كميل (تحت الارض) - النجف.
٥٣. معتقل خان المصلى - خان المصلى - النجف.
٥٤. معتقل ام القرون - ام القرون - النجف.
٥٥. معتقل حي سعد - حي سعد - النجف.
٥٦. معتقل واقصة - واقصة - النجف.
٥٧. معتقل بئر النصف - بئر النصف - النجف.
٥٨. معتقل السكر - السكر - النجف.
٥٩. معتقل الصحن - مركز النجف - النجف.
٦٠. معتقل العطيشي - كربلاء.

٦١. سجن الحي العباسي الحي العباسي - كربلاء.
٦٢. معتقل بحر الملح - كربلاء.
٦٣. معتقل الرزازة - كربلاء.
٦٤. معتقل سيد محمد - كربلاء.
٦٥. معتقل خان النخيلة - كربلاء.
٦٦. معتقل المخابرات - محافظة كربلاء
٦٧. سجن الاخضر - كربلاء.
٦٨. سجن عين التمر - كربلاء.
٦٩. سجن الديوانية - الديوانية - محافظة القادسية
٧٠. سجن الشامية - الشامية - محافظة القادسية.
٧١. معتقل امن الديوانية - محافظة القادسية.
٧٢. معتقل الشامية - الشامية - محافظة القادسية.
٧٣. معتقل الشنافية - محافظة القادسية.
٧٤. معتقل سيد عباس - محافظة القادسية.
٧٥. سجن قلعة الصغير - محافظة القادسية.
٧٦. سجن الرواشد - الرواشد - محافظة القادسية.
٧٧. سجن عفك - عفك - محافظة القادسية.
٧٨. معتقل قلعة مجنونة - مجنونة - محافظة القادسية.
٧٩. معتقل ابو طبيخ - محافظة القادسية.
٨٠. سجن السماوة - مدينة السماوة - محافظة المثنى.
٨١. سجن الرميثة - الرميثة - محافظة المثنى.
٨٢. معتقل الحافظ - محافظة المثنى.
٨٣. معتقل جتات - محافظة المثنى.
٨٤. معتقل القصير - محافظة المثنى.

٨٥. معتقل الحمدانية - محافظة المثنى .
٨٦. سجن نقرة السلطان - مدينة السلطان - محافظة المثنى .
٨٧. سجن السماوة (تحت الارض) - السماوة - محافظة المثنى .
٨٨. معتقل الرميثة - الرميثة - محافظة المثنى .
٨٩. معتقل الابطية - محافظة المثنى .
٩٠. سجن الكوت المركزي - الكوت - محافظة واسط .
٩١. معتقل امن الكوت - الكوت - محافظة واسط .
٩٢. معتقل امن الحي - محافظة واسط .
٩٣. معتقل النعمانية - النعمانية - محافظة واسط .
٩٤. معتقل بدره - محافظة واسط .
٩٥. معتقل العزيزية - محافظة واسط .
٩٦. معتقل الصويرة - الصويرة - محافظة واسط .
٩٧. معتقل جصان - جصان - محافظة واسط .
٩٨. سجن العمارة المركزي - العمارة - محافظة ميسان .
٩٩. معتقل امن العمارة - محافظة ميسان .
١٠٠. معتقل امن المجر الكبير - محافظة ميسان .
١٠١. معتقل علي الغربي - علي الغربي - محافظة ميسان .
١٠٢. سجن قلعة صالح - محافظة ميسان .
١٠٣. معتقل قلعة صالح - محافظة ميسان .
١٠٤. معتقل العزيز - محافظة ميسان .
١٠٥. معتقل الكحلاء - محافظة ميسان .
١٠٦. معتقل الحلفاية - محافظة ميسان .
١٠٧. معتقل الكيارة - محافظة ميسان .
١٠٨. معتقل امن الناصرية - الناصرية - محافظة ذي قار .

١٠٩. سجن الناصرية المركزي - الناصرية - محافظة ذي قار.
١١٠. معتقل قلعة سكر - محافظة ذي قار.
١١١. معتقل امن سوق الشيوخ - محافظة ذي قار.
١١٢. معتقل الرفاعي - محافظة ذي قار.
١١٣. معتقل الشرطة - محافظة ذي قار.
١١٤. معتقل الجبايش - محافظة ذي قار.
١١٥. معتقل حاج ياسين - محافظة ذي قار.
١١٦. معتقل البطحاء - محافظة ذي قار.
١١٧. معتقل سوق الشيوخ - محافظة ذي قار.
١١٨. معتقل الخضر - محافظة ذي قار.
١١٩. معتقل الغويشية - محافظة ذي قار.
١٢٠. سجن البصرة المركزي - محافظة البصرة.
١٢١. معتقل امن البصرة - محافظة البصرة.
١٢٢. معتقل القرنة - محافظة البصرة.
١٢٣. معتقل الجبايش - محافظة البصرة.
١٢٤. سجن الهارثة - محافظة البصرة.
١٢٥. معتقل ابو الخصيب - محافظة البصرة.
١٢٦. سجن الزبير - محافظة البصرة.
١٢٧. معتقل امن الزبير - محافظة البصرة.
١٢٨. معتقل الفاو - محافظة البصرة.
١٢٩. معتقل كوت زين - محافظة البصرة.
١٣٠. معتقل ام قصر - محافظة البصرة.
١٣١. سجن الرميطة - محافظة البصرة.
١٣٢. معتقل العشار - محافظة البصرة.

١٣٣. معتقل الشلمجة - محافظة البصرة.
١٣٤. سجن الشعبية العسكري - محافظة البصرة.
١٣٥. سجن بعقوبة - محافظة ديالى.
١٣٦. معتقل خان بني سعد - محافظة ديالى.
١٣٧. معتقل المقدادية - محافظة ديالى.
١٣٨. سجن مندلي - محافظة ديالى.
١٣٩. سجن خانتقين - محافظة ديالى.
١٤٠. معتقل جلولا - محافظة ديالى.
١٤١. معتقل الخالص - محافظة ديالى.
١٤٢. معتقل جديدة الشط - محافظة ديالى.
١٤٣. سجن سامراء - محافظة صلاح الدين.
١٤٤. معتقل امن سامراء - محافظة صلاح الدين.
١٤٥. معتقل امن بيجي - محافظة صلاح الدين.
١٤٦. سجن بيجي - محافظة صلاح الدين.
١٤٧. معتقل امن تكريت - محافظة صلاح الدين.
١٤٨. المعتقلات الخاصة في تكريت - محافظة صلاح الدين.
١٤٩. معتقل بلد - محافظة صلاح الدين.
١٥٠. معتقل بحيرة الثرثار - محافظة صلاح الدين.
١٥١. سجن الرمادي - محافظة الانبار.
١٥٢. معتقل امن الرمادي - محافظة الانبار.
١٥٣. معتقل الفلوجة - محافظة الانبار.
١٥٤. معتقل امن الحبانية - محافظة الانبار.
١٥٥. معتقل معسكر الحبانية - محافظة الانبار.
١٥٦. معتقل امن عانة - محافظة الانبار.

١٥٧. معتقل القائم - محافظة الانبار.
١٥٨. معتقل الرطبة - محافظة الانبار.
١٥٩. سجن كركوك المركزي - محافظة التأميم.
١٦٠. معتقل امن كركوك - محافظة التأميم.
١٦١. معتقل امن طوز خورماتو - محافظة التأميم.
١٦٢. معتقل كفري - محافظة التأميم.
١٦٣. معتقلات قوات الاستخبارات العسكرية في كركوك - محافظة التأميم.
١٦٤. معتقل جمجمال - محافظة التأميم.
١٦٥. معتقل الحويجة - محافظة التأميم.
١٦٦. معتقل مديرية الشرطة في كركوك - محافظة التأميم.
١٦٧. سجن السليمانية - محافظة السليمانية.
١٦٨. معتقل امن السليمانية - محافظة السليمانية.
١٦٩. معتقلات الاستخبارية العسكرية في السليمانية - محافظة السليمانية.
١٧٠. معتقل حلبجة - محافظة السليمانية.
١٧١. معتقل قلعة دزة - محافظة السليمانية.
١٧٢. معتقل رانية - محافظة السليمانية.
١٧٣. معتقل بنجوين - محافظة السليمانية.
١٧٤. سجن سوسا - محافظة السليمانية.
١٧٥. سجن دوكان - محافظة السليمانية.
١٧٦. سجن اربيل المركزي - محافظة اربيل.
١٧٧. معتقل امن اربيل - محافظة اربيل.
١٧٨. سجن القلعة - محافظة اربيل.
١٧٩. معتقل راوندوز - محافظة اربيل.
١٨٠. معتقل صلاح الدين - محافظة اربيل.

١٨١. معتقل شقلاوة - محافظة اربيل.
١٨٢. معتقل حاج عمران - محافظة اربيل.
١٨٣. سجن دهوك - محافظة دهوك.
١٨٤. معتقل امن دهوك - محافظة دهوك.
١٨٥. معتقل امن عقرة - محافظة دهوك.
١٨٦. معتقل امن العمادية - محافظة دهوك.
١٨٧. معتقل امن زاخو - محافظة دهوك.
١٨٨. معتقلات الاستخبارات العسكرية في دهوك - محافظة دهوك.
١٨٩. سجن الموصل المركزي - محافظة نينوى.
١٩٠. سجن الغزلاني العسكري - محافظة نينوى.
١٩١. معتقل امن الموصل - محافظة نينوى.
١٩٢. سجن عين زالة - محافظة نينوى.
١٩٣. معتقل عين سفني - محافظة نينوى.
١٩٤. معتقل حمام العليل - محافظة نينوى.
١٩٥. معتقل الخضر - محافظة نينوى.
١٩٦. معتقل تلعفر - محافظة نينوى.
١٩٧. معتقل سنجار - محافظة نينوى.
١٩٨. مديرية امن دهوك - محافظة دهوك.
١٩٩. سجن بنكرد - محافظة السليمانية.
٢٠٠. معتقل جمجمال - محافظة السليمانية."

ومن هنا يتبين لنا بأن هناك:

** سجوناً خاصة لمنتسبي جهازي الأمن والاستخبارات العسكرية.

- ** سجوناً تابعة لجهاز المخابرات العراقية، والسجن الرئيسي له يشكل جزءاً من سجن أبو غريب وله إدارته الخاصة.
- ** سجوناً تابعة لمديرية الاستخبارات العسكرية، والسجن الرئيسي يقع في مدخل مدينة الكاظمية من مدخل الأعظمية.
- ** سجوناً تابعة لمديرية الأمن العامة، والسجن الرئيسي لهذه الدائرة يشكل جزءاً أساسياً من سجن أبوغريب وله إدارته الخاصة.
- ** سجوناً تابعة لجهاز الأمن الخاص، والرئيسي منه في بغداد حيث أقيم تحت الأرض ويشرف عليه قصي صدام حسين.
- ** سجوناً أخرى ترتبط بعدي صدام حسين خاصة بالرياضيين والأدباء والصحفيين والعاملين في أجهزة الإعلام.
- كما ان هذه المؤسسات الإرهابية تمتلك، إضافة إلى السجون، الكثير من المعتقلات المخصصة لأغراض التعذيب وانتزاع الاعترافات والتصفيات الجسدية بالمواد الكيميائية بما فيها التيزاب:
- ** معتقلات كثيرة خاصة تابعة لجهاز المخابرات العراقية نشير فيما يلي إلى أكثرها وحشية:
- ** دائرة الحاكمية- يقع هذا المعتقل في شارع ٥٢ ببغداد على مقربة من ساحة الأندلس وله دهاليز وزنانات تحت الأرض مخصصة للتعذيب
- ** معتقل قصر النهاية
- ** معتقل خاص يعود لسجن أبو غريب
- ** معتقلات خاصة بالأمن العامة، منها مثلاً:
- ** موجودة في مختلف السجون العراقية، ومنها سجن ابو غريب.
- ** معتقل أقيم حديثاً تتوفر فيه كافة وسائل التعذيب الجسدي والنفسي الحديثة وفيه غرف للمحكومين بالإعدام.

** المعتقلات التابعة لمراكز الشرطة والخاضعة لإدارة ضباط الأمن العامة.

** مجموعة من المعتقلات التابعة لمديرية الاستخبارات العسكرية وقيادة القوة والدفاع الجويين.

ويفترض أن نتذكر باستمرار أن النظام العراقي قد أقام مجموعة من البيوت الكبيرة المخصصة لأغراض الاعتقال والتعذيب والتي وضعت على واجهاتها أسماء مضللة مثل مكاتب هندسية أو دوائر حكومية أو حتى معاهد علمية وبحث علمي. ومثل هذه البيوتات لا يقتصر وجودها على بغداد بل تنتشر في سائر أرجاء العراق. ويبدو أن كان لعدي وقصي سجونهما الخاصة التي تستخدم لأغراض مختلفة، بعلم ومعرفة النموذج الذي يحتذيان به، بالمستبد "بأمره" والدهما الراحل صدام حسين.

- وكانت أجهزة الأمن والاستخبارات الصدامية تنظم عمليات اختطاف واسعة لمواطنين ومواطنين من بيوتهم أو من محلات عملهم أو من الشوارع والمساجد والمدارس والجامعات. وقد سجل الفريق العامل للأمم المتحدة عدد المختطفين أو المختفين المسجلين لديه بـ ١٥٧٨١ حالة. ويشير تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان إلى أكثر من ١٥ ألف حالة اختطاف^{٩١}. والمعلومات المتوفرة لدى المعارضة العراقية والتي يعرف بها المواطنون العراقيون تشير إلى أن عمليات الاختطاف تزيد بمقدار الضعفين على الأقل عن الرقم المنشور، إذ أن غالبية العائلات تخشى تسجيل حالة الأختطاف بسبب خشيتها من المطاردات والمضايقات والسجن.

- قام النظام بتهجير عشرات الألوف من العراقيين إلى إيران أو إلى غيرها من البلدان دون أن يكون هؤلاء قد ارتكبوا جرماً أو حكم عليهم بمحاكم مدنية أو غيرها، وهم مواطنون عراقيون. وادعت الحكومة العراقية في حينها أنهم أكراد فيليون من أصل إيراني لا يمتون للعراق بصلّة، بينما يمتلك هؤلاء المواطنون كل مقومات المواطنة العراقية منذ مئات وعشرات السنين. لقد قام النظام بإسقاط جنسية هؤلاء عملياً دون وجه حق وصادر

٩١ المنظمة العربية لحقوق الإنسان. حقوق الإنسان في الوطن العربي. تقرير المنظمة عن حالة حقوق

الإنسان في الوطن العربي. القاهرة. ١٩٩٦. ص ١٨٦.

أموالهم وأموالهم غدرا. وقام النظام في الوقت نفسه بتجهيز عشرات ألوف المواطنين من أبناء الوسط والجنوب الذين اعتبروا فرسا وهم من العراقيين منذ مئات السنين أيضا. وقد بلغ عدد المهجرين في أعوام مختلفة ما يزيد على ٢٥٠ ألف إنسان بين رجل وأمرأة وطفل. وقد مات المئات منهم وهم في مسيرتهم القسرية على الأقدام من بغداد إلى إيران برصاص الحكم العراقي أو بسبب انفجار الألغام التي كانت أو لا تزال مبعثرة على طول الحدود العراقية-الإيرانية وفي المناطق التي كانوا يواجهون إليها قسرا للانتقال إلى الأراضي الإيرانية^{٩٢}. وكلنا يتذكر الهجرة الجماعية إلى تركيا وإيران التي عمت كردستان العراق بعد فشل الانتفاضة ضد النظام في أعقاب حرب الخليج الثانية، وقد راح ضحيتها الكثير من المواطنين والمواطنات الأكراد.

وفي ما عدا ذلك اصدر مجلس قيادة الثورة في عام ١٩٩٤ عددا من القرارات (٥٩، ٧٦، ٧٧، ٩٢، ٩٥، ٩٦، ١٠٩، ١١٧، ١٢٥) تشتمل على عقوبات جسيمة ضد المواطنين والجنود الهاربين من الجيش العراقي تتميز بالوحشية الشديدة واللا إنسانية والمخالفة الصريحة حتى للدستور العراقي المؤقت^{٩٣}. ويقضي هذا النظام ببت أيدي وأطراف أو قطع

٩٢ تسنى لي في حينها أن التقى بعدد كبير من النساء والرجال الذين هجروا من العراق إلى إيران في فترات مختلفة بين ١٩٨١ و ١٩٨٨ في كل من مدينة قم وطهران وأورمية وخراسان في إيران، وان التقى كذلك بعدد من المهجرين قسرا الذين وصلوا فيما بعد إلى دمشق. وقد استمعت إلى وقائع تسفيرهم ابتداء من اعتقالهم في مدنهم في العراق إلى حين وصولهم إلى الأراضي الإيرانية. انها وقائع تدمي القلوب وتزيد من حقد الناس على هذا النظام الدموي في بغداد الذي تسبب في فصل الرجل عن زوجته والأم عن ابنتها أو أبنيتها والأخ عن اخته وأنتزاع الرضيع من أحضان أبويه. كما ان عددا غير قليل منهم كان ضحية الألغام المزروعة في المناطق الحدودية. وقد تعرضوا إلى سلب أموالهم وحاجياتهم من قبل الشرطة العراقية، دع عنك ما عانوا منه في المخيمات الإيرانية حال وصولهم إليها واجراءات التحقيق معهم وكذلك حالات السرقة ومحاولات الأعتداء على شرف بعضهن... الخ. وقد تعرض الكثير من افراد العوائل المهجرة إلى الاعتقال في العراق وإلى السجن ثم التغييب التام منذ ما يزيد على عقد ونصف من السنين حيث لا يعرف المرء عنهم شيئا. (ك. حبيب)

٩٣ المنظمة العربية لحقوق الإنسان. حقوق الإنسان في الوطن العربي، تقرير المنظمة. ١٩٩٧. مصدر

سابق. ص ١٤٣.

صوان الأذن (أو) والوشم بالنار على جبين السارق والهارب من الخدمة العسكرية. وقد نفذت بحق مئات من الجنود الهاربين وبحق مجموعة غير صغيرة من صغار السراق. وقد استمر العمل بهذا القانون عام ١٩٩٥ أيضا. وعندما صدر القرار رقم ٦١ لسنة ١٩٩٥ بإمكانية العفو عن الجاني أو مرتكب المخالفة ربط ذلك بالتزامات عديدة وتعهدات كثيرة يصعب توفيرها وبالتالي تنفذ العقوبة لعدم توفر شروط العفو^{٩٤}. ويورد المقرر الخاص (السيد ماكس فان دير شتويل) المكلف من قبل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بمراقبة وضع حقوق الإنسان في العراق في ضوء شهادات وأدلة جمعت عن بشاعة تنفيذ تلك العقوبات بحق المواطنين والجنود الهاربين. فيذكر احدهم بأن ١٥٠ عملية تشويه (قطع اذن أو بتر يد أو وشم) قد أجريت في كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٥. وقد صدرت عن العديد من المحافل الدولية والعربية والعراقية إعلانات حازمة لمثل هذه الأعمال الوحشية التي لا تخضع لعرف أو قانون، وهي صورة مرعبة للأحكام القرقوشية المعروفة في عالمنا العربي عن العهد العثماني والتي يمارسها حكام النظامين السوداني والسعودي، كما يمارس بعضها النظام الثيوقراطي الاستبدادي في إيران أيضا. وكان الدكتاتور قد اعطى تعليماته بأيقاف هذا النوع من العقاب وفق القرار ٦١ لسنة ١٩٩٦. وحق لنا ان نشك بذلك بسبب معرفتنا بطبيعة هذا النظام الذي لا يمكن للمرء ان يثق بتصريحاته. فصدام عمل دوماً وفق القاعدة التي كان يعمل بموجبها هتلر " اكدبوا ثم اكدبوا ثم اكدبوا لعل بعض افتراءاتكم يعلق باذهان الناس ". ومما يؤكد عدم التزام النظام بالوعود التي قطعها امام العالم موقفه من قرارات العفو التي أصدرها بين فترة وأخرى والتي كانت لا تستهدف سوى تزيين صورته البشعة دولياً. وما يورده المقرر الخاص بهذا الخصوص في تقريره المرحلي عن حالة حقوق الإنسان في العراق أكد عدالة هذه الشك المشروع بالنظام. فالمقرر الخاص قد أشار إلى ان قرارى مجلس قيادة الثورة رقم ٦١ و٦٤ الصادرين في ٢٣ و٣٠ تموز/ يوليو ١٩٩٥ على التوالي والمتعلقين بالعفو العام يتيحان فرصة كبيرة للتعسف وسوء المعاملة من قبل الحزب الحاكم حيث تشترط الفقرة ثانياً من القرار ٦١ تقديم ذوي الاشخاص المسجونين تعهداً بضمان حسن سلوك وتأبيد ذلك من عضو في حزب البعث العربي

٩٤ المنظمة العربية لحقوق الإنسان. تقرير المنظمة ١٩٩٦. مصدر سابق. ص ١٧٧.

الاشتراكي^{٩٥}. كما ان الفقرة ثانيا، الفقرة الفرعية ٣، تشترط توبة الشخص^{٩٦}. ويتساءل المقرر الخاص، وفق ما جاء في التقرير السنوي للهيئة الاستشارية العراقية، عن الاساس الذي يستند اليه أعضاء الحزب الحاكم في القيام بهذا الدور في ظل نظام العدل الجنائي المستقل. كما يشير المقرر الخاص إلى ان العفو يشمل المحكومين فقط بينما توجد مجموعات كبيرة من الاشخاص ما تزال محتجزة في العراق وتخضع للعقاب دون ان تكون قد صدرت بحقها ادانات حتى من تلك المحاكم الشكلية المنفذة لأوامر الدكتاتور.

هـ. مصادرة الحق في التنظيم والصحافة وحرية الرأي والعقيدة

لم تعد خافية على متبوعي أوضاع العراق في العالم وقائع قيام النظام العراقي بتغييب كامل لأحزاب المعارضة العراقية من الساحة السياسية العراقية العلنية، وإلى تغييب صحافة المعارضة العلنية، وإلى اختفاء كل شكل من أشكال التنظيم العلني المختلف مع أو عن حزب البعث الحاكم، وبتعبير أدق المختلف مع صدام حسين. وكل المنظمات التي شكلت على أساس أنها منظمات غير حكومية كانت تابعة كلية للنظام وتنفذ أوامره وتمارس عمليات اعتقال وتعذيب من تريد ممن تعتقد كونه مخالفا للنظام الذي تؤيده. وينطبق هذا الأمر حتى على مجموعة من الجلاوزة من بين الذين عملوا في أجهزة منظمة حقوق الإنسان في العراق التابعة للنظام.

وحاول النظام أن يخدع العالم الخارجي من خلال الادعاء بوجود حياة وأجواء ديمقراطية في العراق، فأوعز لبعض الناس ممن كانوا يوما ما في هذا الحزب السياسي أو ذاك أو كانوا في وقت ما في صفوف المعارضة الوطنية إلى تشكيل أحزاب موالية تماما لصدام حسين يمكنها ان تنشر بعض النقد لهذه الظاهرة أو تلك شريطة ان تساهم بتأليه

٩٥ الهيئة الاستشارية العراقية. احوال العراق: تقرير سنوي رقم (٤). الأمن الوطنل والمستقبل. فيينا.

كانون الثاني / يناير ١٩٩٦. ص ١٣.

٩٦ المصدر السابق نفسه. ص ١٣.

القائد الضرورة صدام حسين. وبعض المداحين استحق احد أوسمة الدكتاتور بسبب دوره في تأليه ومدح الدكتاتور والنظام القائم، ومنهم الدكتور ماجد عبد الرضا نوري^{٩٧} والغالبية العظمى من بنات وأبناء الشعب العراقي تعرف أن النظام الحاكم كان لا يمتلك الشرعية الدستورية ولا يحق له الاستمرار بحكم البلاد. و (أن) عدم شرعيته ناشئ عن استيلائه على الحكم منذ العام ١٩٦٨ دون ان يقوم بوضع دستور دائم يوافق عليه الشعب في استفتاء سري عام، وعن تغييبه الكامل للمؤسسات الدستورية الشرعية المنتخبة من قبل الشعب وعبر انتخابات سرية، وحرمة وديمقراطية، وعن رفضه لوجود هيئات الرقابة الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة. ومجلس قيادة الثورة الذي نصب نفسه حاكما على البلاد كان يقوده في البدء أحمد حسن البكر ثم انتقلت القيادة إلى صدام حسين بعد مؤامرة ١٩٧٩ التي نفذها ضد قيادة حزبه ومجلس قيادة الثورة، وكان يمسك بيديه السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، فهو المشرع والحاكم المنفذ والقاضي في

٩٧ في العام ١٩٩٦ منح الدكتاتور صدام حسين أحد الأوسمة الصدامية للدكتور ماجد عبد الرضا نوري. وجاء في اسباب المنح الدور الذي لعبه ماجد في تأكيد دور "القائد" في المسيرة الديمقراطية للبلاد وفي تعميق التقاليد الثورية في المجتمع. لقد كانت تربطني بماجد صداقة ورفقة نضالية طويلة ابتدأت في العام ١٩٥٥ عندما كنا مجندين معا في الشعبية. التقينا مرة أخرى في بدرة مقر الإبعاد المشترك وفي سجن بعقوبة قبل ثورة تموز عام ١٩٥٨. وعملنا سوياً لسنوات طويلة استمرت أكثر من ثلاثة عقود، سواء أكان ذلك في الداخل أم في الخارج أم في إقليم كردستان وفي صفوف الأنصار. ولذلك كان من العسير عليّ وأنا أقرأ خبر منح الوسام ان اتقبل الفكرة اصلاً، إذ انه حسب علمي كان ماجد حتى تاريخ مغادرته براغ والعودة إلى بغداد يطلب من النظام قادراً بعد على التمييز بين الإنسان الديمقراطي وبين الطاغية. ولكن من يترك مواقفه الفكرية والسياسية ومن يتخلى عن ماضيه السياسي على طريقة ماجد عبد الرضا نوري لا يمكن الا ان يصبح اداة بيد صدام حسين يرمغ كرامته بالتراب. وهو أمر مؤسف حقاً ولا يفرح المناضلين مهما كان رأيهم ومهما كانت مواقفهم من ماجد عبد الرضا الذي كان يوم ما مناضلاً طيباً، ان يتدهور هذا الرجل إلى هذا الحضيض أو ان يرضوا له مثل هذا المصير البائس. لقد توفى ماجد بعد سقوط النظام بفترة وجيزة بعد أن أصيب بمرض فقدان الذاكرة. (ك. حبيب).

آن واحد. وعلى سبيل المثال لا الحصر نشير إلى أن صدام حسين كان يحتكر في يديه المراكز التالية:

** رئيس مجلس قيادة الثورة.

** رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.

** القائد العام للقوات المسلحة.

** رئيس مجلس التخطيط ورئيس هيئة المتابعة.

** الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي للقيادتين القومية والقطرية.

** الرئيس الأعلى لأجهزة الأمن والمخابرات... الخ.

وكان المجتمع العراقي شاهد عيان على الكيفية التي جرت فيها عملية "الاستفتاء الشعبي" الرئاسي (رئيس الجمهورية) في ١٥ تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٩٥ في العراق والتي قيل عنها دوليا بأنها مزورة ١٠٠٪. إذ ان النظام كان قد زور الانتخاب مرتين، عندما فرض على الناس كتابة أسمائهم على الأوراق الانتخابية، حيث يسجل الناخب اسمه وعنوانه الكامل على الوجه الثاني منها أولاً، وزورها عندما رمى في صناديق الانتخاب أو طلب من بعض مؤيديه رمي أوراق غير مسجل عليها اسمه وادعى بالتالي بوجود حرية التصويت ثانياً. واستنتج المقرر الخاص للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى "أن نتيجة الاستفتاء جاءت منطقية بسبب الخوف الناجم عن القمع الوحشي وبسبب الانهك الاقتصادي. وفي هذه الظروف يبدو من الطبيعي اتباع الغرائز الأساسية لحفظ الحياة والتصويت حسب مقتضيات العقل لصالح الرئيس، مع ان هذا التصويت الرشيد لا يمكن ان يفسر كتعبير عن إرادة صحيحة لدى الشعب"^{٩٨}.

و أما الصحافة العراقية فقد كانت مصادرة تماما من جانب النظام. وحسب المعلومات المتوفرة كان صدام حسين يجتمع كل يوم خميس بأبرز المسؤولين عن الصحف وأجهزة

٩٨ الهيئة الاستشارية العراقية. احوال العراق: تقرير سنوي رقم (٤). الأمن الوطني والمستقبل، مصدر

الإعلام ليقدم لهم "توجيهاته" الأسبوعية الملزمة حول النشر في الصحافة العراقية وفي التلفزيون والراديو. وقد بذل النظام جهوداً كبيرة لتأمين المصادرة التامة والمطلقة لحرية الصحافة والنشر وحرم الصحفيين من حق التمتع بكتابة حرة ومستقلة. ولم يكن جديداً أو غريباً على صدام حسين ان يعرض الصحفيين إلى "ضغوط مستدامة" لضمهم إلى حزب البعث وإجبارهم على الانصياع للتوجيهات الحكومية عندما يملي ممثلوها عليهم ما ينبغي لهم أن يكتبوا عنه. وأدى الخروج عن الخط الرسمي إلى إرسال الصحفيين إلى معسكرات خاصة وتعريضهم للمعاملة المهينة مثل حلق جانب من شعر رؤوسهم أو حلق نصف الشارب أو قلع بعض اسنانهم. وذكرت بعض التقارير إن الصحفيين كانوا يحاكمون في محاكم خاصة ولا يبسر لهم الحصول على من يدافع عنهم أو يسمح لأسرهم بزيارتهم^{٩٩}. و شملت قاعدة حرمان الصحفيين من حرية النشر الصحفيين الأجانب وخاصة حرمانهم من حرية إجراء التحقيقات أو القيام بزيارات إلى مناطق البلاد المختلفة حيث كانت وزارة الثقافة والإعلام تصر على مرافقتهم من قبل اشخاص ينتسبون إلى دوائر أمنية، وهو أمر غالباً ما كان يؤدي إلى تهريب كل الأشخاص الذين تجري مقابلات صحفية معهم، مما يجعلهم يعزفون عن إجراء مثل تلك المقابلات^{١٠٠}. ولم تترك هذه السياسة التي مارسها البعث الحاكم بصرامة منذ مجيئه إلى السلطة في عام ١٩٦٨ حتى سقوطه أمام المئات من الصحفيين والأدباء، من شعراء وقاصيين وروائيين وبقية الكتاب والفنانين التشكيليين والموسيقيين والمغنين العراقيين والراقصين، إضافة إلى العلماء واسانذة الجامعة وغيرهم من حملة الفكر والثقافة العراقية من النساء والرجال سوى مغادرة العراق والعيش في المهجر. وقد لاقى الكثير من أصحاب الكلمة الحرة والرأي المستقل حتفهم على أيدي جلاوزة النظام أو غيبوا في سجون وسرايب أجهزة الأمن.

والجديد المتميز في سياسة النظام التي برزت في أواخر العقد الثامن وقبل نشوب الحرب العراقية - الإيرانية وتفاقت سنة بعد أخرى حتى سقوطه لتشكل اتجاهاً ثابتاً لدى

٩٩ المنظمة العربية لحقوق الإنسان.: تقرير المنظمة. ١٩٩٧. ص ١٥١.

١٠٠ المصدر السابق نفسه. ص ١٥١.

الطغمة الحاكمة هو ممارسة الطائفية الممقوتة الموجهة ضد المواطنين الشيعة من سكان العراق في الوسط والجنوب وضد أتباع الديانة المسيحية من آشوريين وكلدان وأرمن، وكذلك ضد التركمان والأيزيديين (المتعارف عليها باليزيديين) وضد الصابئة المندائيين. ومع ذلك فإن هذا القول على صحته لا يعبر عن الحقيقة كلها. فقد سلط النظام الا ستبدادي جام غضبه على المعارضين من أتباع المذهب السني أيضا وفي مختلف أنحاء العراق، سواء العرب منهم أم الكرد. كما مارس سياسة عشائرية أراد بها تعميق الهوة بين المواطنين العراقيين.

وجدير بالاشارة إلى أن المواطن العراقي لم يتمتع في ظل النظام الصدامي حتى بأبسط حقوق المواطنة الاعتيادية التي تضمنها القوانين الدولية والدساتير الديمقراطية وبضمنها حقه في السكن حيثما يشاء، وحقه في التملك والتعامل الحر والسفر، وحقه في التنفس بصورة طبيعية دون قيود ومراقبة. وكانت أجهزة الدولة الأمنية تصادر حتى حق الإنسان في الحب وفي الحلم والتأمل والخيال والحديث والنزهة أينما وكيفما يشاء، وحقه في الممارسة والتمتع بالثقافة المكتوبة والشفهية والمرئية والمسموعة.^{١٠١} وخلال سنوات العقود الثلاثة والنصف على وجود البعث في السلطة حتى سقوطه، تمكن النظام من فرض امتيازات

١٠١ اكد لي كاتب وناقد عراقي معروف وصادق في اقواله وامين في نقله أن رجلا رأى حلما في نومه كان موضوعه يدور حول تغيير حصل في الحكم في العراق، وان حكومة جديدة قد تشكلت، وبقي بعض الأسماء عالقا في ذاكرته من الحلم. وقد روى الشخص المذكور حلمه التعس إلى احد الأصدقاء المقربين منه والذي رواه بدوره إلى آخرين حتى وصل "الحلم" الكارثة إلى احد العاملين في أجهزة الأمن العراقية عبر احد وشاة الأحلام. وكانت النتيجة ان اعتقل الرجل وعذب بقسوة بالغة. وكان المطلوب منه الاعتراف على الأشخاص الذين شاهدتهم في الحلم باعتبارهم يشكلون الوزارة الجديدة التي لم يكن صدام حسين رئيس وزرائها، والكشف عن العلاقة التي تربطه مع هؤلاء الأشخاص. وقد قضى هذا الشخص المسكين فترة طويلة في أقبية الأمن. وعندما اطلق سراحه كان الرجل اقرب إلى الموت منه إلى الحياة، رغم انهم كانوا يعرفون تماما ان الشخص لا يعمل في السياسة وليست له مواقف مناهضة للنظام، ولكن المسألة التي أرقتهم كثيرا كيف يجرأ على رواية مثل هذا الحلم الذي يمس "القائد الضرورة" ! (ك. حبيب)

لصالح الفئة الحاكمة وعائلة صدام، إضافة إلى ممارسة سياسات التمييز بين المواطنين لصالح الأقلية الحاكمة وحرمان الجماهير الواسعة منها.

وتضمنت القوانين العراقية مواد قانونية صريحة كان الفرد العراقي لا يجدها في أماكن أخرى من العالم، وكانت التعبير الصارخ عن غياب الديمقراطية والتجاوز الفظ على حقوق الإنسان، كما عبرت عن ذهنية شوفينية مقيتة. فعلى سبيل المثال لا الحصر نشير إلى أن قانون الانتخابات (الانتخابات) العراقي الذي أقره مجلس قيادة الثورة كان "يستبعد تماما المتجنسين بالجنسية العراقية أو العراقيين من أم غير عربية من الترشيح لعضوية المجلس الوطني، حيث كانت المادة ١٤ من القانون تشترط أن يكون الممثلون عراقيين بالمولد (مولودين من أب عراقي بالمولد) ومن أم عربية"^{١٠٢}. كما استبعد القانون بذهنية يصعب تفسيرها أو إيجاد المبررات لها شريحة واسعة من أبناء الشعب العراقي تشمل رجال الأعمال والتجارة والصناعة والوكلاء التجاريين وأصحاب المكاتب والمصانع والحرف والمخازن وأعضاء الغرف التجارية والصناعية من الترشيح في الانتخابات.^{١٠٣} إلا أن القانون في نفس الوقت أعطى الحق لضباط الجيش والشرطة والمخابرات في الترشيح لانتخابات "المجلس الوطني" الصدامي. ولا تفوت القارئ أهمية وأسباب تثبيت مثل هذا الحق من جانب نظام صدام حسين، إذ يهدف من وراء ذلك تأمين رقابة وسطوة إضافية لهذه الأجهزة على المجالس الهزيلة التي يشكلها في كل دورة انتخابية، رغم أن القانون وطبيعة اللجنة المكلفة بالإشراف على الانتخابات التي يرأسها نائب رئيس مجلس قيادة الثورة كانت تضمن إقصاء جميع العناصر غير الموثوق من ولائها "المطلق" للنظام ولصدام حسين على نحو خاص.

وتصادر الدولة الصدامية حق المواطن العراقي في السفر إلى خارج البلاد دون تأشيرة سفر رسمية. والحصول على مثل هذه التأشيرة مقترن بمجموعة من العقبات الكبيرة أولها موافقة أجهزة الأمن والاستخبارات على سفر المرأة أو الرجل، حيث يمنع كل الأشخاص

١٠٢ المنظمة العربية لحقوق الإنسان. تقرير المنظمة. ١٩٩٧. مصدر سابق. ص ١٥٤.

١٠٣ المصدر السابق نفسه. ص ١٥٤.

المشتبه بانتمائهم إلى حزب أو منظمة سياسية معارضة أو مشتبه بكون المواطن يحمل افكارا مخالفة لأفكار حزب البعث من السفر. ومما يزيد من صعوبات السفر حتى بعد الحصول على موافقة أجهزة الأمن عجز الغالبية العظمى من ابناء الشعب العراقي عن دفع المبلغ المقرر عن تأشيرة الخروج والتي تبلغ ٤٠٠٠٠٠٠ دينار عراقي أو ما يعادل ٤٠٠ دولار أمريكي. ولا يحق للمرأة العراقية مغادرة البلاد الا بصحبة احد أفراد اسرتها من الرجال، وهي اخر موضة بعثية تهدف إلى حرمان المرأة من حقها الطبيعي في السفر الذي كانت تمتلكه قبل صدور مثل هذا القرار عن مجلس قيادة الثورة. ومثل هذا القرار يسيء إلى سمعة المرأة ويقلص من حقوقها ومن حريتها التي كفلها لها حتى الدستور المؤقت البعثي. يضاف إلى كل ذلك انه لا يسمح للأشخاص العاملين في المهن الحرة وكذلك الوزراء والموظفين السابقين من درجة مدير عام فما فوق بمغادرة البلاد إلا إذا حصلوا على ترخيص من الدوائر الأمنية وأودعوا مبلغا ماليا ضخما لضمان عودتهم^{١٤}، إذ في حالة منحهم موافقات على السفر يعتبر النظام أفراد عائلات المسافرين بمثابة رهائن لدى الحكم تقتاد إلى السجون وتعرض للتعذيب أو حتى القتل في حالة عدم عودة هؤلاء إلى العراق. والقيود الأمنية لا تشمل السفر إلى خارج البلاد فقط، بل تمتد أيضا إلى داخل البلاد، وبخاصة إلى منطقة كردستان وعموم الشمال من جهة، وإلى منطقة الجنوب من جهة أخرى. وتنتشر نقاط المراقبة الأمنية على امتداد الطرق بين بغداد والمدن الأخرى والجنوب أو بينها وبين الشمال ومنطقة كردستان.

و. عواقب الاستبداد والحروب والحصار الاقتصادي على أطفال العراق

لم يتمتع الأطفال في العراق بحقوقهم الاعتيادية المنصوص عليها في الوثائق الدولية الخاصة بحقوق الطفولة، وبخاصة إعلان حقوق الطفل الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٥٩، ثم الاتفاقية الجديدة التي صدرت في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر من عام

١٠٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٥١.

١٩٨٩، أي بعد مرور ثلاثين عاماً على صدور الإعلان الأول^{١٠٥}. وبعد حربي الخليج الأولى وقبل حرب الخليج الثانية. وهي حالة عامة كانت وما تزال تعاني منها الطفولة في سائر بلدان العالم الثالث، رغم التحسن النسبي الذي طرأ على أحوال الأطفال في العراق، وبخاصة في المدن، حينذاك في مجالات التعليم الابتدائي والرعاية الصحية. إلا أن الحريين الخليجيتين، وبخاصة حرب الخليج الثانية، قد خلفت أوضاعاً كارثية حقا في سائر أنحاء العراق وبالنسبة لملايين الأطفال، وبخاصة أطفال العائلات الأكثر فقراً.

تعرضت الطفولة العراقية على مدى عدة عقود إلى الكثير من المحن والكوارث وإلى معاناة يومية لا حصر لها. وهي نتيجة منطقية لعدة عوامل تضافرت لتشكيل عذابات ومرض وموت الكثير جداً من الأطفال ومعاناة عائلاتهم. ويمكن حصر العوامل التي تسببت بتلك المعاناة بالسياسات التالية للحكومات العراقية المتعاقبة منذ ما يقرب من خمسة عقود، ولكن بشكل خاص في الفترة التي نحن بصدد البحث فيها، وهي الفترة التي أعقبت حرب الخليج الثانية.

١. النهج الاستبدادي للنظام السياسي البعثي الحاكم وممارسة العنف والقمع من قبل أجهزته التي رافقت طوال فترة حكم البعث، والتي تسببت في نشر أجواء ممارسة العنف لدى المجتمع، وبشكل خاص بين الأطفال والشباب.

٢. النهج العسكري والحربي للنظام والحروب الخارجية التي فجرها وتسبب بها خلال فترة حكم البعث.

٣. استخدام الأطراف المتحاربة لأسلحة محرمة دولياً، سواء أكان من جانب العراق (السلاح الكيميائي في حرب الخليج الأولى ضد إيران وضد الشعب الكردي) أم من جانب قوات التحالف الدولي (سلاح اليورانيوم المنضب) في حرب الخليج الثانية على نحو خاص.

٤. تجليات النهج القومي الشوفيني والنهج الطائفي السياسي في سياسات وممارسات النظام البعثي ضد أتباع القوميات الأخرى والديانات والمذاهب الأخرى والتي تجلت

١٠٥ الأمم المتحدة. حقوق الطفل: صحيفة وقائع رقم ١٠. الحملة العالمية لحقوق الإنسان. جنيف. مركز حقوق الإنسان. ١٩٩٢.

بشكل خاص في الموقف من الشعب الكردي في كردستان العراق ومنها مجازر حملات عمليات الأنفال ١٩٨٨ وقمع انتفاضة ١٩٩١، وكذلك الموقف من الكرد الفيلية منذ العام ١٩٨٠ وما بعدها أو الموقف من العرب من أتباع المذهب الشيعي منذ ١٩٧٧ وقبل بدء الحرب العراقية – الإيرانية وما بعدها.

٥. السياسات الاقتصادية غير العقلانية والفساد المالي والتوزيع والاستخدام غير العقلاني لموارد البلاد المالية وتفاقم التمايز الطبقي وفجوة الفقر والغني بين الفئات الاجتماعية والبطالة الواسعة لنسبة عالية جداً من القوى القادرة على العمل واختفاء الطبقة الوسطى من المجتمع. وهي عوامل كانت تقود إلى موت الكثير من البشر بسبب الفقر المدقع لفئات واسعة جداً من المجتمع.

٦. الحصار الاقتصادي الدولي الذي فرض على العراق الذي بدأ من الشهر الثامن (أب/أغسطس) من العام ١٩٩٠، أي بعد غزو الكويت واستمر حتى سقوط النظام البعثي في الشهر الرابع (نيسان/ابريل) من العام ٢٠٠٣ والذي تسبب في الكثير من الكوارث، ومنها وفيات الأطفال الكثيرة وموت الشيوخ والعجائز المرضى.

٧. انتشار الكثير من الأمراض القديمة والجديدة في سائر أنحاء العراق بسبب سوء التغذية ونقص الأدوية وتدهور الرعاية الصحية وتدمير واسع للبنية التحتية، وخاصة قضايا الماء الصالح للشرب والكهرباء والنقل والطرق والخدمات الطبية وتفاقم التلوث البيئي وتكدس النفايات والمستنقعات المائية بسبب غياب المجاري أو تدهورها.

إن كلاً من هذه العوامل قد تسبب من جانبه بحصول معاناة شديدة لأطفال العراق أو وقوع ضحايا كبيرة بينهم، وبالتالي فإنها تشابكت لتجهز على الكثير جداً من الأطفال وتقتل مئات الألوف منهم خلال الفترة موضوع البحث، وخاصة أطفال العائلات الفقيرة والكادحة التي تعرضت لكل هذه العوامل دفعة واحدة، وهم يشكلون الغالبية العظمى من الشعب العراقي.

من يطلع على سياسات وممارسات الاستبداد والقمع اليومي والجماعي في جميع أنحاء العراق دون استثناء خلال فترة الحكم، وتركزها خلال الفترة موضوع البحث في جنوب ووسط العراق، يدرك وجود حقائق ثلاث جوهرية وهي :

أ) إن الاعتقالات كانت عامة وشاملة لأعداد غفيرة من البشر. وكان اعتقال عدد كبير جداً من الآباء أو الأمهات أو الاثنيين معاً لأسباب فكرية وسياسية تتسبب في ترك أطفال المعتقلين يعانون من غياب الأب أو الأم أو الأبوين وما ينشأ عن ذلك من عواقب سلبية عديدة على الأطفال. وكان الأطفال لا يتحملون معاناة فعلية بسبب غياب الأب أو الأم فحسب، بل بسبب المضايقات الشديدة لبقية أفراد تلك العائلات التي يعتقل أو يسجن أو يهجر أو يعدم فيها أحد الأبوين.

ب) إن محاربة أحد أو كلا أبوي الأطفال من جانب النظام بالرزق، يدفع بهم إلى البطالة والتعرض إلى الفقر والحرمان والجوع وصعوبة الحصول على المواد الغذائية الضرورية أو الحصول على المعالجة الطبية، والتي كانت تتسبب بسوء التغذية وتدهور المناعة والمرض وموت الكثير من الأطفال.

ج) تهجير مئات ألوف العائلات العراقية من الكُرد الفيلية وعرب إلى خارج العراق أو ممارسة الفصل بين العائلات أو فرض الطلاق على الوالدين بسبب اتهام البعض منهم بالتبعية الإيرانية، مما كان يقود إلى حصول الكثير من المآسي العائلية والمعاناة الشديدة لأطفال تلك العائلات. وإذا كانت هذه السياسة قد بدأت مع مجيء البعث مرة ثانية إلى الحكم في العام ١٩٦٨ وشملت قوى سياسية بعينها، فإنها ومع مرور الزمن واستمرار وجود البعث في السلطة قد شملت بقية القوى السياسية، بل وشملت أيضاً بعض قوى البعث الحاكم نفسه، فإن هذه المعاناة قد تضاعفت مع نهاية حرب الخليج الثانية واستمرت حتى سقوط النظام، بل تجاوزتها أيضاً. ولا بد من الإشارة إلى أن عدداً غير قليل من أطفال العراق ولد في سجون النظام الوحشية، إذ أن أمهات هؤلاء الأطفال قد اعتقلوا في فترة الحمل ومن دون أي اعتبار لوضع المرأة الحامل، بل كان الجلادون الصداميون يمارسون التعذيب ضد النساء الحوامل تماماً كما كانوا يمارسونه ضد بقية السجينات السياسيات، بل كانت فترة الحمل تستخدم لزيادة ممارسة الضغط النفسي والجسدي الإضافي على المرأة السجينة.

وقد اقترن النهج الاستبدادي القمعي للنظام بسياساته العسكرية وممارسته للقوة والحروب العدوانية والغزو ضد جيرانه، سواء أكانت الحرب ضد إيران أم غزو الكويت، وما أعقب ذلك من حرب الخليج الثانية. وقد قادت هذه الحروب العدوانية إلى معاناة مرعبة وهائلة للطفولة العراقية والتي كانت قد تجلت في الوقائع التالية:

(أ) موت أو استشهاد الآباء في تلك الحروب أو موت عائلات بسبب القصف الجوي والمدفعي وموت الكثير من الأطفال.

(ب) الموت أو الإصابة بالجروح والتعويق لعدد كبير جداً من الأطفال لا بسبب القصف الجوي أو المدفعي فحسب، بل وبسبب الكثير من الألغام التي زرعت على امتداد الحدود العراقية - الإيرانية ولعدة كيلومترات والتي قدرت بين عشرين وثلاثين مليون لغماً متنوعاً. " إلى هذا أكد مصدر مسئول في الهيئة الوطنية لشؤون الألغام التابعة لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي حصول أكثر من ٣٠٠ إصابة يومياً بسبب انفجار القنابل والمقذوفات غير المنفلقة في عموم البلاد. وأوضح: إن هذه الإحصائية جاءت بعد المسح التجريبي الذي أجرى على المقذوفات، إذ تم تسجيل ٣٠٠ إصابة يومياً وخصوصاً بين الأطفال. وأضاف: إن أكثر دول العالم والتي تعاني من خطر الألغام لا يصل المعدل فيها إلى هذه الإحصائية يومياً، وهو يشكل مأساة كبيرة تهدد حياة المواطنين وتنعكس على وضعهم الاجتماعي" ١٠٦.

(ج) الموت بسبب عدم الحصول على الغذاء الكافي أو المعالجة الطبية أو الرعاية الصحية والأدوية أو تراجع النقل وتدهور حالة المستشفيات والمستوصفات.

لم يعد خافياً على أحد ان النظام العراقي قد استخدم السلاح الكيميائي في الحرب ضد إيران، إضافة إلى استخدامه ضد الشعب الكردي في حلبجة وفي بهدينان وفي غيرها، كما لم يعد خافياً على أحد استخدام الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لأسلحة محرمة دولياً

١٠٦ المقدادي. كاظم د. محنة الأمومة والطفولة ينبغي أن تكون ضمن أولويات سياسي العراق الجديد !

بحث مهم نشر في الكثير من المواقع العراقية ووصلني عبر الكاتب.

جريدة البيان العراقية بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٥.

"لاحتوائها على (اليورانيوم المنضب أو المستنفد Depleted Uranium) المشعة والسامة في حرب الخليج الثانية والتي فتكت بالآلاف من العسكريين والمدنيين والتي أحدثت كارثة إنسانية رهيبة وقادت إلى موت أو إصابة الكثير من أطفال العراق والكثير من الولادات الجديدة التي ابتلت بتشوه خلقي كبير. ١٠٧ وقد "أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية / البنجابون - في حينه - صراحة بأنها سوف تستخدم قذائف اليورانيوم المنضب في حربها ضد العراق للمرة الثانية) الغزو الأمريكي - البريطاني للعراق والذي بدأ في ٢٠ مارس ٢٠٠٣ واحتلاله حتى الآن). ويقول الدكتور : آصف دراكوفيتش (مدير المركز الطبي لأبحاث اليورانيوم بواشنطن) أن ضرب العراق للمرة الثانية باليورانيوم المنضب يعني إبادة حوالي ٣٠٪ من شعب العراق" ١٠٨. "أعلن الباحث العراقي احمد عبد اللطيف - من كلية العلوم بجامعة بابل- إن استخدام أميركا اليورانيوم المنضب ضد العراق عام ١٩٩١ بكثافة تسبب في أضرار صحية مدمرة للإنسان العراقي والمدنيين تمثل في الإصابة بالأمراض السرطانية وأمراض القلب والأوعية الدموية وأمراض الجهاز التنفسي والهضمي والاضطرابات النفسية والعصبية وانحطاط جهاز المناعة، حيث بينت دراسته تضاعف حالات الإجهاض لدى الحوامل العراقيات ٣ أضعاف عما كانت عليه قبل عام، ١٩٨٩ وارتفاع حالات الإصابة بأمراض السرطان بما يعادل ٧ أضعاف، وتضاعف الإصابة بسرطان الرئة ٤ مرات. أما الوفيات نتيجة الإصابة بسرطان الرئة فقد تضاعفت ٥ مرات" ١٠٩.

"وحسب وزارة الصحة العراقية فإن عدد المنكوبين بالسرطان يتراوح بين ١٢٠ و١٤٠ ألف عراقي. وتقول وكالة "قدس برس" للأخبار، في تقرير لها من بغداد، اليوم الثلاثاء، إنه لكثرة انتشاره حالياً بين العراقيين، أصبح السرطان يعرف اليوم في العراق بـ"الأنفلونزا

١٠٧ قارن: المقدادي، كاظم د. الكشف عن تأثيرات اليورانيوم الناضب مهمة إنسانية أنية ملحة!. مجلة الثقافة الجديدة. العدد ٢٩٦. أيلول - تشرين الأول ٢٠٠٠. ص ٧٨.

108 Uranium Medical Research center; (www.umrc.net).

١٠٩ ثابت، ممدوح. مؤتمر التنمية والبيئة في العالم العربي يحذر من انفلات بيئي يهدد الشرق الأوسط. - القاهرة. "الشرق الأوسط". ٢٠٠٤/٣/٣١.

الجديدة". فما إن تدخل عيادة أي طبيب متخصص بأمراض السرطان حتى تدرك حجم الخطر الذي بات يهدد آلاف العراقيين.

قال الباحث العراقي عبد الحميد خليفة المختص بالأمراض السرطانية إنه بعد حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١ بدأت الإصابات السرطانية تظهر في العراق، وخاصة في المحافظات الجنوبية، التي كانت ساحة للحرب، وكانت النسب التي سجلت ملفتة للنظر، خاصة بين النساء "مما أدى إلى ظهور إصابات بتشوهات خلقية، حدثت في ولاداتهن لأطفال بدأوا حياتهم عاجزين أو مشوهين".

"ويؤكد خليفة أن الأوضاع المزرية التي عاشها العراق في أعقاب حرب ١٩٩١ استمرت إلى ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، حيث بقي القطاع الصحي في العراق عاجزا عن التصدي لتلك الظاهرة الخطيرة. بل إن الوضع ازداد كارثية عن السابق. فبالإضافة إلى الإشعاعات التي ملأت أرض العراق، بسبب تلك القنابل والصواريخ المنضبة باليورانيوم، فقد جاء تدني مستوى الخدمات، وتلوث البيئة العراقية، وغياب الرقابة على الأغذية المستوردة لتزيد من حجم الكارثة، حيث تفاقمت الإصابة لترتفع عن المستويات التي سجلت زمن الحصار. وقد ثبت أن قسما كبيرا من هذه يحتوي على نسب إشعاعية"^{١١٠}.

لقد نشرت الكثير من التقارير في فترات لاحقة تشير إلى مخاطر وعواقب استخدام الأسلحة المحرمة دولياً في الحروب. فقد جاء في تقرير خاص بهذا الصدد ما يلي:

"اليورانيوم المنضب سلاح قاتل.. سلاح إشعاعي ممتد زمنياً ويستمر يسبب المرض والألم والموت لفترات بعيدة (عند إهمال تنظيف الأماكن المضروبة بهذا السلاح واستمرار التعرض لإشعاعه).

نشر Dave Lindorff في موقعه Radioactive Wounds of War بشأن استخدام سلاح اليورانيوم المنضب: "استخدمت القوات الأمريكية لأول مرة سلاح اليورانيوم المنضب في حرب الخليج العام ١٩٩١ وبتحذير ٣٠٠ طن من اليورانيوم المنضب - النفايات الناجمة عن

١١٠ الدليمي، إياد. السرطان.. أنفلونزا العراقيين الجديد. - بغداد- "قدس برس". "إسلام أون لاين.نت". ٢٧-٧-٢٠٠٤.

تصنيع القنبلة النووية في المنشآت النووية. تم استخدام هذه النفايات في إنتاج أعتده ضد المدرعات وأطلقت من خلال طائرات A-10 jets. واستخدمت كمية أقل من اليورانيوم المنضب من قبل القوات الأمريكية وقوات الناتو في حرب البلقان. ولكن في الحروب الجارية في أفغانستان، والعراق بخاصة، أصبح سلاح اليورانيوم المنضب الخيار المعتاد، إذ استخدم أكثر من ١٠٠٠ طن يورانيوم منضب في أفغانستان وأكثر من ٣٠٠٠ طن في العراق. وفي حين استخدم هذا السلاح أثناء حرب الخليج، غالباً في مناطق صحراوية، ففي الحرب العراقية الحالية منذ العام ٢٠٠٣ يجري استخدامه اعتيادياً وبشكل مكثف في المناطق الأهلة بالسكان.. إنها لكارثة catastrophe“^{١١١}.

هل يمكن لغبار اليورانيوم المنضب الانتقال من منطقة إلى أخرى؟ الجواب في سلسلة مقالات ممتازة صدرت في مارس العام ٢٠٠٦ عن The Lone Star Iconoclast. وفي مقابلة مع رئيس التحرير Leon Smith Schwartz يقول: "تعرّضَ مليون جندي من قواتنا لليورانيوم المنضب." وأضاف "بأنهم نشروا ٤٢٥ ألفاً من قواتنا في عاصفة الصحراء وأن أكثر من ٣٠٠ ألفاً منهم يخضعون للعلاج بسبب العجز.. أخبرني العديد من الكنديين بقولهم: إن سبب عدم زهابنا إلى العراق لأننا نرى أعداداً ضخمة تعاني أصلاً من مشاكل صحية كثيرة بين القوات الكندية ممن شاركوا في عاصفة الصحراء، البوسنة، وأفغانستان. لن نعرض قواتنا لهذه السموم القاتلة بعد الآن أبداً. نحن ضدها"^{١١٢}.

ووفق التقييم النفسي المنشور في نشرة الأطباء الألمان رقم ٩٥ الصادرة في عددها المزدوج ٢-١ في الخامس من كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ حول الصدمات النفسية والعصبية للأطفال الأكراد في العراق التي تعرضوا لها بسبب الحروب والاضطهاد والتعذيب ورؤية ضحايا القتل الجماعي باستخدام الغازات الكيميائية في حلبجه، وكذلك التدمير الواسع النطاق للحقول والبيوت والمحلات فإن نسبة كبيرة من الأطفال الذين عاشوا تلك التجارب

111 One Million U.S. Soldiers are its Victims PR Web (press release), Oct. 29, 2008. www.wethepeoplewethemedia.com.

112 One Million U.S. Soldiers are its Victims PR Web (press release) Oct. 29 2008. www.wethepeoplewethemedia.com.

البشعة يحملون في ذاكرتهم صور تلك المأساة ويعبرون عنها في رسوماتهم ويرونها في احلامهم على شكل كوابيس ثقيلة أو انهم يتحدثون عنها بمرارة لا تنسجم مع طفولتهم. والدلائل تشير إلى انها ستراقفهم طويلا لأنها لم تنته من حياتهم حتى الآن. ويشير التقرير إلى أن استخدام السلاح الكيميائي من قبل النظام العراقي في حلبجة قد أدى إلى سقوط ٥ آلاف قتيل من النساء والرجال والأطفال والشيوخ في المدينة وحدها. كما يؤكد على سقوط أكثر من ٢٠ ألف قتيل بسبب ذلك الهجوم الكيميائي. وان الأطفال الذين كانوا في مخيمات اللاجئين والذين عاشوا التجربة ذاتها كانوا يرسمون صوراً ترمز إلى الموت والطائرات التي تسقط القنابل على رؤوسهم، والأشجار التي لا تحمل أوراقا والبيوت المهدمة والضحايا الملقاة على قارعة الطريق^{١١٣}.

ونشير هنا إلى بعض تلك الأمراض التي تصيب بشكل واسع الأطفال في العراق حالياً وتتسبب بموت الآلاف شهرياً، وبعض تلك الوفيات ناجم عن انتشار الأمراض المعدية أو السارية: انهيار نظام المناعة في جسم الأطفال، السل، تضخم الكبد، شلل الأطفال، الكزاز، الدفتريا، التيفوس، الكوليرا، مرض الهزال أو الضمور التدريجي Marismus، الحصبة، السعال الديكي، حبة بغداد، إضافة إلى تلك الأمراض الجديدة التي نتجت عن لعب الأطفال بقذائف أو خراطيش مشعة فارغة استخدمت من قبل القوات الأمريكية لحرق الدبابات العراقية ومن في داخلها من الجنود في جنوب العراق بشكل خاص.^{١١٤}

وأشار البروفسور گنتر في محاضرة له في برلين في شهر حزيران/يونيو عام ١٩٩٧^{١١٥} إلى أن حالات مماثلة ظهرت على الولادات الجديدة لدى النساء الأمريكيات اللواتي شاركن في

113 Deutsches Aerzteblatt 95. Heft 1-2. 5. Januar 1998. Traumatisierung kurdischer Kinder durch Krieg. S. 28L29.

114 Siegwart-Horst Geunther. Stumme Zeugen eines Krieges. Richard Mack GmbH. Mellrichstadt. 1995.

١١٥ برزت أجهزة الإعلام الأوربية نقلا عن أجهزة الإعلام الأمريكية، بما فيها الصحافة الأمريكية، حقيقة ان القوات الأمريكية قامت بقصف طيراني للمصانع الكيميائية في العراق التي كانت تستخدم لانتاج الأسلحة الكيميائية. وقد تسبب هذا القصف لا عن تدمير تلك المصانع فحسب، بل والتسبب في انتشار المواد الكيميائية التي تستخدم في صناعة الأسلحة الكيميائية في جنوب العراق واصابة أعداد

حرب الخليج الثانية، أو اللواتي شارك أزواجهن فيها. ويبدو أن أعراضا مماثلة بدأت تظهر الآن في السعودية والأردن، كما يمكن أن تظهر في الكويت. وقد أشار كنتر في محاضراته أيضا إلى وجود احتمال كبير بحصول تغيرات معينة على الجينات والتي لا يمكن الآن معرفة آثارها المستقبلية على الأجيال القادمة من العراقيين. واضطرت الصحف الأمريكية إلى البدء بمعالجة هذه المسألة بعد أن ازداد عدد حالات الولادات الجديدة المشوهة للأمهات اللواتي شاركن في الحرب^{١١٦}. فقد ورد في تقرير صادر عن جامعة تكساس - المركز الطبي للجنوب الغربي في دالاس بتاريخ ٧ كانون الثاني/يناير من عام ١٩٩٧ ما يؤكد معاناة المجندين والمجندين الأمريكيين من ظواهر مرضية عديدة ناجمة عن المضادات التي أعطيت لهم لمواجهة احتمال استخدام الأسلحة الكيميائية وغيرها من أسلحة القتل الجماعية، وكذلك ناجمة عن الغازات الكيميائية السامة واليورانيوم المشع^{١١٧}. وقد أجريت فحوصات

كبيرة من الجنود الأمريكيين من القوات البرية وكذلك من الجنود العراقيين ومن الأهالي بعواقب ذلك التدمير، إضافة إلى عواقب استخدام بعض أنواع العتاد المشع. وتبدو عواقب ذلك في الأمراض المنتشرة وكذلك حالات التشوه التي لا تزال تظهر بين الولادات الجديدة للمجندين الأمريكيات أو زوجات المجندين الأمريكيين.

راجع في هذا الصدد كتابين للبروفسور جنتر:

Siegwart-Horst Geunther. Stumme Zeugen eines Krieges. Richard Mack GmbH. Mellrichstad. 1995.

Siegwart-Horst Geunther. Uran-Geschosse: Schwergeschädigte Soldaten, missgebildete Neugeborene, sterbende Kinder. AHRIMAN-Verlag. Freiburg. 1996.

١١٦ بدعوة من المنظمة غير الحكومية "التحليل الاجتماعي والتكوين السياسي Gedellschaftsanalyse

und politische Bildung e.V." في برلين قدم البروفسور جنتر بتاريخ ١٩٩٧/٦/٣ محاضرة قيمة

حول واقع الطفولة في العراق والأمراض التي نتجت عن حرب الخليج الثانية مع مجموعة من الصور

التي تكشف عن استخدام الأسلحة المشعة في هذه الحرب.

117 The University of Texas. Southwestern Medical Center in Dallas. Epidemiology Division. Department of Internal Medicine. Analyse der Wiederholbarkeit und Invarianz der in der Studie ueber das Golfkriegsyndrom beim RNMB-24 festgestellten sechs Syndromfaktoren von Robert W. Haley. M.D. vom 7. Jan. 1997. Uebersetzung aus dem Englischen. Bundesprachenamt - Referat SM II 2. Auftragsnummer D 1954. S. 13.

كثيرة ومستمرة على ٢٤٩ حالة مرضية للتيقن من العوارض المرضية واحتمالاتها. وقد ثبت لديهم ما يلي:

إن المصابين يعانون من مشاكل أساسية في القدرة على التفكير والذاكرة والنوم“
كما يعانون من اختلال وتشوش كبيرين في التفكير وأختلال في التوازن“

- إضافة إلى حرقه في المفاصل والعضلات، ووخز وخدر في الأيدي والأرجل^{١١٨}.

ومما زاد الطين بلة هو إصرار الولايات المتحدة الأمريكية التي عبأت حكومات الكثير من دول العالم، بما فيها الكثير من الدول العربية، لخوض الحرب ضد العراق، والتي كانت ترى العواقب الكارثية لتلك الحرب على أطفال العراق، على ابقاء الحصار الاقتصادي المفروض على شعب العراق لتحقيق أهدافها السياسية الاستعمارية في المنطقة، إذ أن الرفع الجزئي الراهن والمشروط بتصدير كمية محدودة من النفط الخام ليس بمقدوره معالجة المشكلة الحقيقية التي تواجه المجتمع العراقي حالياً. نشرت السيدة فيوليت داغر مقالة تحت عنوان "دعوا الأطفال يعيشون" أوردت فيه فقرات من البيان الصحفي الذي أدلى به الدكتور هيروشي ناكاجيما، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية بعد زيارة للعراق دامت أربعة أيام جاء فيه بهذا الصدد ما يلي:

"إن مخازن الدولة والصيدليات تمتلك القليل من الأدوية والأجهزة الطبية. ويلاحظ وجود طوابير المواطنين بانتظار دورهم في العديد من مراكز توزيع الدواء. إن مخزون الدواء الذي تسلمته العراق عن شهر فبراير يمثل قرابة ٣٠٪ من الحاجيات الطبيعية للمرضى. وهناك ٨ أدوية أساسية لا تتوفر في كيميديا (شركة صناعة الأدوية والأجهزة الطبية الحكومية). كذلك فإن أساسيات الإسعاف غير متوفرة من أبر ولفافات". وتضيف السيدة داغر قائلة: "وحسب الدكتور ناكاجيما فإن" ما يترتب على هذه المسألة هو الانهيار القريب لنظام العناية الصحية. وأن انعكاس ذلك على صحة العراقيين جد خطير. وتشير المدافعة عن حقوق الإنسان السيدة داغر إلى أن" في دراسة حديثة صدرت في ٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني

١١٨ المصدر السابق نفسه.

١٩٩٧ يشير تقرير الأمم المتحدة إلى أن "٣٢٪ من الأطفال تحت سن الخامسة، ٩٦٠ ألف طفل، مصابين بسوء تغذية مزمنة. وهو ارتفاع بنسبة ٧٢٪ منذ ١٩٩١".^{١١٩}

لقد ارتكبت القوات العسكرية الأمريكية وبريطانيا في حربها لتحرير الكويت أبشع الجرائم ضد الإنسانية باستخدامها للأسلحة المشعة والسامة التي تسببت في موت أكثر من ١٠٠ ألف عسكري عراقي وهم في طريق الانسحاب غير المنظم من الأراضي الكويتية وفي صحراء مكشوفة (راجع ملحق الصور لهذا الغرض)، إضافة إلى موت الكثير من الأطفال بسبب تلوث البيئة والأمراض السرطانية والولادات المشوهة. وهي المشكلة التي يفترض النضال من أجل إيقاف استخدام مثل هذه الأسلحة الفتاكة وذات القتل الواسع في النزاعات والحروب، مع ضرورة النضال أصلاً لمنع وقوع الحرب وحل المشكلات قبل تفاقمها وتحولها إلى نزاعات سياسية وعسكرية مدمرة.

واقترنت هذه السياسات بنهج النظام الشوفيئي القومي والطائفي الذي تسبب في اتخاذ إجراءات ومارس أساليب عدوانية شديدة ضد الكرد والكرد الفيلية وضد العرب الشيعة من الجنوب والفرات الأوسط والتي تسببت هي الأخرى معاناة إضافية لأطفال تلك العائلات أو كل أفراد العائلات. والمقابر الجماعية التي وجدت في العراق، سواء قبل سقوط النظام في إقليم كردستان العراق أم بعد سقوط النظام في سائر أنحاء العراق، تكشف عن وجود عدد كبير من الأطفال بأعمار مختلفة دفنوا أحياء أو قتلوا برصاصات القوات العراقية وهم يرتدون ملابسهم الاعتيادية في تلك المقابر. ومجازر عمليات الأنفال في إقليم كردستان يمكن التعرف على المآسي الكبيرة والرهيبة التي تعرض لها الشعب الكردي تكشف عن المعاناة التي تعرضت له الطفولة الكردية العراقية أيضاً.

وأنتجت سياسات النظام العراقي الاقتصادية أوضاعاً معقدة وصعبة جداً للغالبية العظمى من الشعب العراقي، سواء بسبب البطالة الواسعة وتدهور سعر صرف الدينار

١١٩ راجع في هذا الصدد: داغر، فيوليت. دعوا الأطفال يعيشون. مواد مرسله عبر الأنترنت إلى منظمة التضامن الأفريقي-الآسيوي وغيرها من المنظمات الإنسانية والمعاهد بتاريخ ٨ مارت/أذار سنة

العراقي وتراجع قوته الشرائية وتفاقم الفجوة بين الفئة الحاكمة الغنية والمحيطين بها وبقية الفئات الشعبية الفقيرة والكادحة. وقادت هذه السياسات إلى صعوبات الحصول على الغذاء الكافي وسوء التغذية والإصابة بالأمراض الكثيرة ثم موت الكثير من الأطفال والناس كبار السن من الفقراء. لقد كان البذخ وبناء القصور الصدامية الكثيرة والاحتفال بأعياد ميلاده السنوية والصرف الباذخ للحصول على دعم داخلي من القوات المسلحة والأمن وعلى دعم قوى عربية عبر توزيع العطايا والهدايا المالية والنفط... الخ قد أدت إلى مزيد من المصاعب المالية للعائلات الفقيرة، إذ لم تكن الحصة التموينية الشهرية كافية لإشباع حاجات تلك الفئات ولو لأسبوع واحد.

ومما زاد في الطين بلة تلك السياسة التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لا في فرض الحصار للفترة التي كانت القوات العراقية تحتل الكويت فحسب، بل تواصلت فيما بعد إلى حين سقوط النظام، أي طيلة ١٣ سنة كاملة. وهي فترة طويلة جداً قادت إلى خلق الكثير من المصاعب أمام تموين العراق بالسلع الاستهلاكية الضرورية وبالأدوية وكل ما يحتاجه المجتمع الذي دمرت صناعته وبنيتة التحتية في حرب الخليج الثانية. وزاد في الأمر سوءاً رفض النظام العراقي تنفيذ قرار "برنامج النفط مقابل الغذاء" الذي صدر في العام ١٩٩١ طيلة عدة سنوات ثم وافقت عليه في العام ١٩٩٥ وبدأ بتنفيذه في العام ١٩٩٦ والذي خفف بعض الشيء ولكنه لم يزل الأزمة المعيشية والغذائية للعائلات الفقيرة وللأطفال. وقد تسبب الحصار بما أنتجه من مشكلات كبيرة، سواء أكان في نقص المواد الغذائية أم الأدوية أو المعالجات الطبية أو البطالة والفقير... الخ. وقد أدى الحصار الاقتصادي الدولي بالترافق مع السياسات الأخرى، إلى مرض وموت مئات ألوف الأطفال خلال السنوات موضوع البحث.

إن هذه الأوضاع كلها قد تسببت بعودة الكثير من الأمراض التي غابت عن المجتمع العراقي من جهة، ونشوء أمراض جديدة تصيب الأطفال والولادات الجديدة على نحو خاص بسبب الحروب وتراجع النظافة وانتشار القمامة وسوء التغذية وتلوث المياه والبيئة بشكل خاص.

"فقد أكد خبير في شؤون البيئة ان الزيادة المضطردة في نسبة أمراض السرطان في العراق سببها "التلوث البيئي الكبير" الناتج عن الاستخدام المفرط للمواد الكيميائية والمشعة في البلد. وقال رئيس قسم البيئة والصحة المهنية في جامعة ستوني بروك الأمريكية الدكتور وجدي هيلو "البيئة في العراق ملوثة لدرجة كبيرة مما أدى إلى ظهور العديد من أمراض السرطان والجلد والتنفس". "وأوضح هيلو الذي تنظم جامعتة بالتعاون مع جامعات عراقية عدة مؤتمرا في عمان حول البيئة والصحة في العراق ان "البيئة في العراق عانت بشكل كبير خلال الاعوام الثلاثين الماضية من استخدام الاشعة والكيميائيات في الحروب والصناعة والاستعمال اليومي من دون اعتبار للبيئة. وأظهرت دراسة أجريت حول أمراض السرطان في مدينة البصرة الجنوبية إن نسبة أمراض السرطان ارتفعت في السنوات الماضية من ١١ حالة لكل ١٠٠ ألف شخص عام ١٩٨٨ إلى ١١٦ حالة عام ١٩٩١ و ١٢٣ حالة عام ٢٠٠٢. كما "أظهرت الدراسة التي نشرتها وكالة(ايرين) للأنباء التابعة للأمم المتحدة إن حالات الإصابة بالأورام وسرطان الدم لدى الأطفال تحت سن ١٥ عاما ارتفعت ٣ أضعاف منذ عام ١٩٩٠ وزادت الإصابات في المناطق التي استخدمت فيها أسلحة اليورانيوم المنضب"^{١٢٠}.

إن سياسات النظام وسلوكه الاستبدادي والعنفي والقمعي وعسكرة المجتمع والحروب ونشر ثقافة القوة والعنف واستخدام السلاح في "انتزاع الحقوق!" قد أدى إلى عدد كبير من العواقب السيئة جداً على أولاد الشعب العراقي، وأقل من ذلك بكثير على البنات، ومنها:

١. المعاناة من أمراض نفسية وعصبية كثيرة إلى جانب الأمراض الأخرى.
٢. بروز ظاهرة الخمول وعدم الرغبة في العمل والافتقار إلى الإحساس.
٢. تفاقم الاستعداد لممارسة العنف والقوة في انتزاع ما يعتقد البعض منهم حقاً مشروعاً له.

١٢٠ - التلوث البيئي سبب ارتفاع نسبة الاصابات بالسرطان في العراق، ميدل ايست اونلاين، -09-2005

٣. تفاقم الذهنية السادية المصحوبة بالنرجسية المرضية لدى الصبية والشباب في ممارسة التعذيب والاضطهاد ونهج السطوة والسيطرة وفرض الرأي على الآخر.
٤. التسرب الكبير من صفوف الدراسة والتسكع بالشوارع أو التفتيش عن لقمة عيش تسد رمق العائلة المنكوبة بواحد أو اثنين من معيّلها والتنافس بالمناكب من أجل الحصول على لقمة العيش. وقد ساعد ذلك على انتشار الأمية بمقاييس جديدة.
٥. الوقوع بأحضان عصابات الجريمة المنظمة والقوى الإرهابية التي برزت بوضوح أكبر وانتشار أوسع في أعقاب سقوط النظام والفوضى التي سادت البلاد.

فالدراسات المتوفرة، ومنها دراسة الأستاذ الدكتور كاظم المقدادي ١٢١، تشير إلى صحة هذه الاستنتاجات والحقائق. ١٢٢

"ان تركة حروب صدام حسين ثقيلة ورهيبة- بحسب المختصين- خصوصاً بالنسبة للصحة النفسية. فعقب حرب الخليج الثانية، وتحديداً بعد ٧ أشهر على انتهائها، زار فريق من الخبراء الحقوقيين واختصاصيي الصحة العامة من جامعة هارفارد العراق، وأعد تقريراً، صدر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، كشفوا فيه بان الأطفال العراقيين يشبهون الناجين من قنبلة هيروشيما، ويتصفون بالخمول ويفتقرون إلى الإحساس. وقد علق البروفسور الدكتور ماغن راوندالن- مدير برنامج بحوث الأطفال في مركز علم نفس الأزمات التابع لجامعة بيرغن بالنرويج: إن الأطفال يشبهون "الأموات الأحياء"، وإنهم "فقدوا مشاعرهم كافة، وهم لا يتمنعون بحياتهم. واستناداً إلى مجموعة من علماء نفس الطفل، ولهم خبرة عقد من الزمن في حروب أوغندا وموزنبيق والسودان فإن الأطفال العراقيين هم "الأكثر معاناة بين أطفال الحروب، الذين تم وصفهم". وقد ظهر على ثلاثة أرباع الأطفال، الذين

١٢١ الدكتور كاظم المقدادي أكاديمي، وطبيب إختصاصي بطب الأطفال، PhD، وباحث في الأضرار الصحية والبيئية لليورانيوم المنضب Depleted Uranium وفي قضايا الأمومة والطفولة العراقية. نشر في هذا المضممار عشرات المقالات والدراسات والتقارير العلمية في المجالات والصحف والمواقع الإلكترونية العربية والعراقية، وله مؤلفات عديدة. عراقي مقيم في السويد.

١٢٢ راجع: المقدادي، كاظم د. محنة الأمومة والطفولة ينبغي أن تكون ضمن أولويات سياسي العراق الجديد!

قابلهم أعضاء الفريق، علامات اليأس، وعبر ٤ من كل ٥ أطفال، الخوف من فقدان عوائلهم، ولم يكن ثلثا الأطفال يستطيعون النوم أو التركيز على نحو صحيح، وعبروا عن الشك في بقائهم على قيد الحياة إلى سن البلوغ. وعلق علماء النفس آنذاك بأن "هذه معدلات عالية جداً حتى في منطقة صراع"، مستنتجين بان أغلبية أطفال العراق سيعانون مشكلات نفسية شديدة في حياتهم، وطالبوا ببذل " جهود وطنية ودولية واسعة" لمساعدة العدد الكبير من الأطفال المصابين بالصدمة. وعلق التقرير على هذا الجيل المنكوب من الأطفال العراقيين: " إن الصدمة والفقد والأسى وغياب الآمال ومشاعر التهديد هنا، وإن ما حدث سيتكرر، وتأثير العقوبات الاقتصادية يجعلنا نتساءل: أليس هؤلاء الأطفال الأكثر معاناة في العالم؟"^{١٢٣}

"وكان الباحث جيف سيمونز قد نبه إلى ارتفاع حالات السلوك العدواني وسط التلاميذ من ٢٤٪ عام ١٩٨٩ إلى ٦٠٪ في عام ١٩٩٣^{١٢٤}. وأفادت السيدة سناء فرنسيس - مديرة مشروع الرعاية النفسية للأطفال آنذاك، بان الغالبية العظمى من الأطفال العراقيين يعانون من مشكلات نفسية كبيرة وخطيرة، مما أثر سلباً على استيعابهم لدروسهم، وبالتالي على مستواهم الدراسي"^{١٢٥}. وأشار تقرير دولي إلى: إن المستقبل قاتم بالنسبة للأطفال الذين ينمون في ظل العقوبات، فهم يحصلون على تعليم محدود، وفانتهم ثورة المعلوماتية، فيما يبدأ الكثير منهم العمل اعتباراً من عمر الثانية عشر عاماً". .. وحذر هانز فون سبونيك - المنسق السابق لبرنامج الأمم المتحدة الإنساني - من أن: "الوضع الحالي في العراق سوف يؤدي إلى ظهور جيل من الشباب أكثر تطرفاً وعنفاً من أي وضع سابق معروف، فهؤلاء الشباب يشعرون بالمرارة والغضب، ويحسون أن العالم كله قد تخلى عنهم"^{١٢٦}.

123 - Public Health in Iraq after Gulf War، Harvard Study Team Report، May 1992

124 - Geof Simons، The Scourging of Iraq: Sanctions، Law and Natural Justice، London، MacMillan Press، Second edition، 1998.

١٢٥ مجلة ألف باء العدد ١٤٥١.

١٢٦ الأضرار النفسية والسلوكية للحصار على العراق. برنامج ضيف وقضية. تقديم محمد كريشان. قناة

الجزيرة الفضائية. قطر بتاريخ ١٢/١٢/٢٠٠٠.

ز. التهجير القسري

على امتداد حكم حزب البعث العربي الاشتراكي، أي منذ وصوله إلى السلطة ثانية في العام ١٩٦٨ حتى سقوطه في العام ٢٠٠٣ على أيدي قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، مارس النظام العراقي خمسة أنواع من عمليات التهجير القسري للسكان، وأعني بها:

١. التهجير القسري الذي شمل ٥٩٥ ألف إنسان عراقي من الكُرد الفيلية والعرب الشيعة من النساء والرجال والأطفال بذريعة كونهم من التبعية الإيرانية^{١٢٧}، وهي التهمة التي حاول القوميون العرب اليمينيون والبعثيون لصقها دون حياء بالشيعة، سواء أكانوا من العرب أو الكُرد، كما أطلقوا عليهم لقب "الشعوبيون" باعتبارهم مناهضين للعرب، وهي تهمة وقحة تستهدف الانتقاص من وطنية هؤلاء الناس والإساءة على كرامتهم وامتهان حقهم في المواطنة والدفاع عن الوطن، بل اتهامهم بخدمة الدولة الإيرانية واعتبارهم طابوراً خامساً في العراق بسبب كون الكُرد الفيلية والعرب من الوسط والجنوب يلتزمون بالمذهب الشيعي في الإسلام والذي يتطابق مع المذهب الشيعي الرسمي المفروض على الدولة الإيرانية. وقد بدأت عمليات التهجير القسري وإسقاط الجنسية عن الكُرد الفيلية يوم الجمعة الموافق ١٩٨٠/٤/٤ وانتهت بتهجير آخر مجموعة يوم السبت الموافق ١٩٩٠/٥/١٩. وقد أصدر النظام العراقي بتاريخ ١٩٨٠/٥/٧ في هذا الصدد القانون التالي الخاص بإسقاط الجنسية عن هذه الجماعات العراقية الأصلية:^{١٢٨}

١٢٧ المنظمة العربية لحقوق الإنسان. حقوق الإنسان في الوطن العربي. تقرير المنظمة العربية لحقوق

الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي. القاهرة. ٢٠٠٣. العراق. ص ١٨٩.

١٢٨ جريدة الوقائع العراقية الرسمية، بغداد، العدد ٢٧٧٦ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٦

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم القرار / ٦٦٦
تاريخ القرار / ١٩٨٠/٥/٧



مجلس
قيادة الثورة

قرار

استنادا الى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت
مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٠/٥/٧ ما يلي : -
- تسقط الجنسية العراقية عن كل عراقي من اصل اجنبي اذا تبين عدم ولائه
للوطن والشعب والاهداف القومية والاجتماعية العليا للثورة .
- على وزير الداخلية ان يأمر بإبعاد كل من اسقطت عنه الجنسية العراقية
بموجب الفقرة (١) ما لم يقتنع بناء على اسباب كافية بأن بقاءه في العراق
أمر تستدعيه ضرورة قضائية او قانونية او حفظ حقوق الغير الموثقة رسمياً .
- يتولى وزير الداخلية تنفيذ هذا القرار .

صدام حسين
رئيس مجلس قيادة الثورة

٢. التهجير القسري للسكان الكُرد بشكل خاص ومن ثم للتركمان وبعض الكلدان والأشوريين من مدينة ومحافظة كركوك إلى بقية محافظات كُردستان العراق وإحلال العائلات العربية محلهم. ويقدر عدد هؤلاء بأكثر من ١٠٠ ألف إنسان غالبيتهم العظمى من الكُرد. وقد أطلق النظام اسم التأميم على المحافظة بدلاً من كركوك بهدف تعميق وجهة تغيير ديموغرافية المدينة واسمها وسكانها منطلقاً في ذلك من ذهنية عرقية عدوانية ضد القوميات الأخرى في العراق. وكان يسعى إلى تعريبهم.
٣. التهجير القسري لسكان الأهوار في الجنوب بسبب تجفيف تلك الأهوار، مما فرض عليه الهجرة إلى الأهوار المماثلة في الأراضي الإيرانية، أو على مناطق أخرى من العراق.

ويقدر عدد هذه الفئة الاجتماعية من المهجرين بـ ٤٠ ألف مواطنة ومواطن.^{١٢٩} وكلهم من الكادحين الذين يعملون في تربية الجاموس في الأهوار وفي منتجات حليب الجاموس وفي صيد الأسماك، وكلهم يدينون بالمذهب الشيعي في الإسلام. والسبب المركزي في تهجيرهم يرتبط بأن الغالبية العظمى منهم لا يؤيدون حزب البعث ولا سياساته وإجراءاته القمعية، كما كانت توجد في الأهوار حركات سياسية ثورية مناهضة للنظام باعتبارهم مأوى أمن نسبياً من حملات النظام العسكرية ضد الثوار.

٤. الهجرة الطوعية - القسرية بسبب الخشية من الاعتقال والسجن أو القتل أو من حروب النظام الداخلية والخارجية، كما حصل لعدد هائل من سكان العراق، بحيث قدر عدد المهاجرين لهذا السبب بأكثر من مليونين إنسان من مختلف القوميات والاتجاهات الفكرية والسياسية.

٥. الهجرة الطوعية لأسباب ترتبط بالواقع الاقتصادي المزري الذي عاشه العراق منذ بدء الحرب العراقية - الإيرانية وتفاقم سنة بعد أخرى، وخاصة في أعقاب حرب الخليج الثانية في العام ١٩٩١.

وقدر عدد المهاجرين من العراقيات والعراقيين إلى خارج البلاد ولكل الأسباب المذكورة خلال سنوات حكم البعث بما يزيد عن ٣,٥ مليون إنسان توزعوا على إيران وسوريا ولبنان ومصر على التوالي، ومن ثم في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وصولاً إلى أستراليا ونيوزيلندا وإلى عدد آخر من الدول الآسيوية مثل باكستان والهند واندونيسيا وماليزيا، إضافة على (إلى) الاتحاد السوفييتي وفيما بعد روسيا. وأغلب المهاجرات والمهاجرين عانوا، ومنهم من لا يزال يعاني من أوضاع مالية صعبة ونسبة غير قليلة منهم تعاني من أمراض نفسية شديدة الوطأة على الإنسان وتجذب تعبيرها في معاناة الأم جسدية متنوعة. كما أن نسبة كبيرة منهم تعيش في حالة من الفقر والفاقة والعوز الدائم، والجزء الأكبر منهم يعيش على المساعدة الاجتماعية التي تقدمها الدول الأوروبية للمعوزين من سكانها ومن اللاجئين والمعوزين من الأجانب.

١٢٩ لمصدر السابق نفسه. ص ١٨٩.

تعرض المهجرون والمهاجرون قسراً إلى مصاعب كبيرة وكثيرة أدت إلى:

١. موت الكثير منهم في عرض البحر في السفن التي كانت تنقلهم بصورة غير شرعية نحو الموانئ الأوروبية. كما مات بعضهم في الصحارى أو في سيارات نقل الماء أو عربات قطارات الحمل وبصورة غير شرعية أيضاً. كما انتحر البعض منهم خشية إعادتهم على العراق أو بسبب الأوضاع السيئة والسلبية التي كانوا يعيشون فيها. في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ وقعت مأساة مروعة أثارت الرأي العام العالمي والمنظمات الإنسانية الدولية حين "لقي ٣٥٦ مهاجراً معظمهم من العراقيين حتفهم عندما غرق مركبهم أمام سواحل جزيرة جاوا، ولم يعرف بأمرهم إلا الاثنين. ونجا من الحادث ٤٤ شخصاً بعضهم في حالة سيئة، بعدما امضوا ٣٠ ساعة في المياه، كما أوضح المسؤول المحلي لمنظمة الهجرة الدولية ريتشارد دنزيجر. ونقل ١٨ من الناجين إلى المستشفى في يوغور القريبة من جاكرتا. وقال دنزيجر إن «الناجين في حالة سيئة جداً حيث أمضوا ٣٠ ساعة في المياه قبل إنقاذهم وبينهم طفل في الثامنة كان الوحيد الذي بقي على قيد الحياة من أفراد عائلته الـ٢١. انه شيء مروع. وغادرت السفينة اندونيسيا الخميس وغرقت الجمعة خلال دقائق في بحر هائج، وانتشل صيادون الناجين السبت، وكان ٢١ راكباً آخر طلبوا من القبطان إنزالهم على جزيرة صغيرة بعدما شعروا بالقلق على حياتهم^{١٣٠}».

٢. اعتقال الكثير من هؤلاء عبر أجهزة الأمن والشرطة في البلدان التي توجهوا إليها ووضعوا في السجون لفترات طويلة دون أن يبلغ عن وجودهم في السجون.

٣. تعرض هؤلاء الناس إلى ضغوط أمنية وسياسية، وخاصة السياسيين منهم، للعمل في صفوف أجهزة الأمن المحلية لتلك الدول، وخاصة في كل من إيران وسوريا، ليكونوا عيوناً على أبناء وبنات وطنهم. وتعرض الكثير من المهجرين قسراً في إيران إلى شتى الأساليب التي تتنافى وحقوق الإنسان، منها غسل الأدمغة أو الاغتصاب الجنسي أو

١٣٠ جريدة الرأي العامز الكويت. مقتطف مأخوذ عن الجريدة ومنشور في موقع الكوثرز أخذ المقتطف بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٣.

سرقة الحلي والنقود من الموجودين في مخيمات المهجرين أو التجنيد في أجهزة الأمن وفيلق القدس أو في فيلق بدر فيما بعد وتحت إشراف الحرس الثوري الإيراني.

٤. المعاناة الشديدة، سواء في طريق الهجرة أو في الدول التي حلوا فيها، وخاصة إيران وسوريا، من حالات مرضية كثيرة من دون أن يستطيعوا الوصول إلى الرعاية الصحية والمعالجة الطبية.

٥. كان النظام العراقي في حالة التهجير القسري يفرض على المهجرين ترك كل أموالهم وحليهم وما يملكون في بيوتهم أو تسرق منهم من قبل الأجهزة الأمنية التي تقودهم على المعتقلات ومنها على الحدود الإيرانية حيث يمرون على حقول من الألغام التي عرضت حياة الكثير إلى الخطر أو أصابتهم بعاثات بسبب انفجار تلك الألغام تحت أقدامهم.

لقد شكل مهاجرو الشتات العراقي نسبة مهمة من سكان العراق، إذ قدرت النسبة قبل سقوط النظام بحدود ١٥٪ من سكان العراق. وكانت نسبة المتعلمين وأصحاب الشهادات الجامعية والمتقنين عالية في الدول الأوربية. وشكل المبدعون العراقيون جمهرة كبيرة من اللاجئين السياسيين المقيمين في شتى بقاع العالم، وخاصة مجموعات الرسامين والشعراء وكتاب القصة والرواية والإعلاميين وكتاب المقالة السياسية، إضافة إلى مجموعات المسرحيين والمخرجين والمغنين والموسيقيين وأساتذة وباحثين في مختلف الاختصاصات العلمية والأدبية والفنية. وقد لعبت هذه المجموعات الثقافية العراقية دوراً مهماً وبارزاً باتجاهات عدة أساسية:

١. في نقل منتجات الثقافة العراقية المتنوعة إلى مجموعات كبيرة من مثقفي الدول المختلفة وعرفت بالمستوى الفني والأدبي والعلمي لمجموعات العراقيات والعراقيين المهجرين والمهاجرين قسراً، وكسبت عطف الرأي العام لصالح الشعب العراقي والمقيمين في الشتات.

٢. في توفير فرص ثمينة للقاء المثقفين في ما بينهم ومع بنات وأبناء الجالية العراقية في المنفى لتبادل الآراء والخبر والتجارب والتعارف في آن واحد.

٣. خلق مجال للتلاقح بين الثقافة العراقية التي يحملها المثقفون والمثقفات من العراق وثقافة الشعوب الأخرى التي يحملها مثقفو تلك البلدان بما ساعد على تأمين تطور ملموس وكبير في إمكانيات المثقفين والمبدعين العراقيين من النساء والرجال.

٤. المشاركة الواعية والواسعة في مختلف تلك الاختصاصات في فضح طبيعة النظام العراقي وسياساته الشرسة في مصادرة حقوق الإنسان وحقوق القوميات وممارسة القمع الدموي ضد الشعب.

٥. إقامة المعارض في الفن التشكيلي والمسرحيات ومهرجانات الثقافة العراقية الخاصة بالشعر والقصة القصيرة والندوات الفكرية والسياسية والتاريخية وحول حضارة العراق وتاريخه الطويل.

وإن حياة العراقيات والعراقيين في منفى المهجر، وخاصة حياة المثقفين والمبدعين، غنية بأحداثها ونتائجها وتستوجب دراسات كثيرة ولمختلف الدول التي عاشوا فيها لتشكل جزءاً حيوياً من الثقافة العراقية الإبداعية، وهي تراث غزير حقاً وعزيز على التراث الثقافي العراقي إجمالاً. وقد صدرت عنهم خلال السنوات المنصرمة قبل سقوط النظام مئات الكتب والقصص والكثير من الروايات ودواوين الشعب والمسرحيات.. الخ.

ورغم الأهمية البالغة لهذه الجوانب إلا أن التهجير والهجرة القسرية لها جوانبها السلبية على المثقفين العراقيين، إذ تنقطع صلتهم الحميمة والمباشرة بالمجتمع العراقي، حيث يشكل الحقل الأساس الذي يحرثون فيه ويزرعون بذورهم ويحصدون غلالهم الفكرية، في أعمالهم الإبداعية الفكرية والفنية بمختلف جوانبها. كما أن الغالبية العظمى كانت تعاني من الغربة، حيث ينطبق عليهم المثل المعروف: "الوطن أم، والغربة زوجة أب".

وفي كل الفترات بذل النظام جهوداً كبيرة لتنغيص عيش المهاجرين والمهجرين قسراً بشتى السبل، بما في ذلك قتل بعض الشخصيات السياسية المعارضة للنظام، أو إلحاق الأذى بعائلاتهم في الداخل وملاحقتهم بأمل فرض قرار عودة السياسيين المعارضين للنظام إلى العراق لاعتقاله وقتله أو إسقاطه واستخدامه في دعاياته السياسية ضد قوى المعارضة. وكانت السفارات العراقية في الخارج تنشط على الجالية العراقية وتشكل لهم منظمات

المغتربين المرتبطة بالسفارات العراقية بأمل كسب أكبر عدد من أفراد الجالية إليها، ولكنها فشلت في تحقيق ما كانت تصبوا إليه في هذا الصدد.

ح. المقابر الجماعية

شكلت ظاهرة المقابر الجماعية واحدة من أكثر الجرائم بشاعة التي ارتكبتها النظام بحق الشعب العراقي خلال فترة حكمه الطويلة وتكاملت مع أساليب قمعه الوحشية وحروبهِ الدموية وسياساته المعادية لمصالح الشعب والوطن. بدأت هذه المقابر الجماعية في سنوات السبعينيات من القرن العشرين، ولكن المعلومات لم تكن ولا تزال غير متوفرة حتى الآن. وكان النظام يستخدم خمسة أساليب في إرهاب الناس من خلال القتل، وهي:

١. القتل ورمي جثث القتلى الشهداء من السياسيين في نهر دجلة بعد وضعها في أكياس.
٢. رمي القتل على قارعة الطريق بحيث يرى المارة ذلك ويدركون ما يحصل لهؤلاء القتلى.

٣. القتل في السجون ومن خلال بعض السجناء العاديين.

٤. الدهس بالسيارات واعتبار ذلك حادث سير غير متعمد.

٥. القتل تحت التعذيب أ (×) بإصدار أحكام من محكمة الثورة يكون المتهم قد قتل حتى قبل إدانته من تلك المحاكم القوقوشية، ثم تسليم الجثة إلى أهل القتل باعتباره خائناً وعلى العائلة السكوت وعدم إقامة الفاتحة.

وفي العديد من تلك الحالات كان القاتل، أي ممثل الحكومة، يسير مع المشيعين في جنازة القتل ويرسل التعازي لعائلة القتل المغدور به من قبله.

ولكن القتل العمد اتسع في الثمانينات من القرن العشرين واتخذ أبعاداً واسعة ضد الكثير من الجماعات من بنات وأبناء القوميات المختلفة ومن اتجاهات فكرية وسياسية متنوعة من الطيف الفكري والسياسي العراقي. وكان هناك تقدير بأن النظام يمارس القتل الواسع ويدفن الناس بمقابر جماعية دون أن يعرف الناس أين هي تلك المقابر. ولكن تحرر إقليم كردستان من سيطرة الحكومة المركزية ببغداد في نهاية العام ١٩٩١ فسح في المجال إمكانية

الحصول على وثائق كثيرة وإجراء تحريات إضافية والحصول على معلومات من شهود دلت على وجود مقابر جماعية وبدأ الكشف التدريجي عنها. واتسع التنقيب عن المقابر الجماعية من قبل الأهالي الذين فقدوا أحببتهم خلال فترة حكم البعث الصدامي. وظهرت للرأي العام العراقي والعربي والعالمي ما كان غير معروف لهم. ظهرت العشرات من المقابر الجماعية الموزعة على خارطة العراق. وتشير آخر المعلومات إلى وجود ٢٧٠-٣٠٠ مقبرة جماعية تضم إليها رفات مئات الوف القتلى من النساء والرجال والأطفال وبعضهم الكثير مقيد اليدين من الخلف وبعضهم لا تزال ملابسه غير تالفة تماماً وبعضهم لم يبق منهم سوى الجماجم والعظام.^{١٣١}

لم تتم عملية مسح علمية على تلك المقابر الجماعية، بل تعرضت للعبث غير المتعمد من جانب العائلات التي كانت تتحرى عن أحبائها بشكل هستيري ومليئة بالخيبة والألم والحنن الشديد. وقد زاد هذا من صعوبة تشخيص الكثير من ضحايا النظام ادكتاتوري. في عام سقوط النظام نشرت الـ BBC تقريراً ورد فيه ما يلي:

١٣١ جاء في البحث الموسوم المقابر الجماعية بين كثرة التساؤلات وندرة المهتمين، من إعداد المحامي عدنان جبار سبهان، مدير قسم المقابر الجماعية في وزارة حقوق الإنسان ما يلي: "امتازت المقابر الجماعية في العراق بانتشارها في معظم المحافظات تقريباً مع زيادة تركيزها في محافظات الوسط والجنوب حيث يتجاوز عدد مواقع المقابر الجماعية فيها الـ (٨٠) موقعاً والتي تضم بدورها أكثر من (٢٠٠) مقبرة جماعية أي بنسبة ٨٠٪ من مجموع المواقع في عموم العراق حيث بلغ عدد المواقع في محافظات الشمال ما يقارب الـ (٢٠) موقعاً مع أكثر من (٤٠) مقبرة جماعية وهذا بالتأكيد لايمكن الاستناد إليه في القول بأن جرائم الإبادة الجماعية كانت نسبتها أكبر في الوسط والجنوب إذا عرفنا بأن واحدة من سياسات النظام البعثي الدموي التي مارسها ضد أبناء شعبنا في كردستان هي تهجيرهم قسرياً وتصفيتهم في أماكن بعيدة عن مناطق سكنهم، فهناك ما يقارب النصف من المقابر الجماعية المكتشفة في محافظة السماوة هي لمواطنين أكراد جرى نقلهم من مناطق سكنهم في كردستان في شمال العراق وإبادتهم جماعياً في السماوة في الجنوب".^{١٣٢} قدم هذا البحث في مؤتمر المقابر الجماعية الثاني الذي عقد في النجف في نهاية العام ٢٠٠٨. ولا شك في أن البحث عن المقابر الجماعية لم ينته حتى الآن، إذ يمكن اكتشاف مقابر جماعية جديدة خلال الفترة القادمة والتي تسبب بها نظام الحكم البعثي الصدامي؟ ك. حبيب

الاقارب قد يحون الأدلة أثناء البحث بأنفسهم في المقابر الجماعية
"مقابر جماعية تضم جثث ٣٠٠ ألف عراقي ٢٩ تشرين الأول/نوفمبر ٢٠٠٣
ففي عام سقوط النظام، ٢٠٠٣، نشرت ال BBC تقريراً تحت عنوان مقابر جماعية
تضم جثث ٣٠٠ ألف عراقي بتاريخ ٢٩ تشرين الأول / نوفمبر ٢٠٠٣ ما يلي:
وأضافت هودجينسون في مؤتمر عقد بالعاصمة العراقية بغداد أن المقابر تضم في الأغلب
جثث شيعة و أكراد قتلوا بسبب معارضتهم للنظام العراقي السابق خلال الفترة ما بين
١٩٨٣ و١٩٩١.

وعلى الرغم من اكتشاف عدد من المقابر تسود مخاوف من عبث ذوي الضحايا بالأدلة
أثناء عمليات البحث عن أقاربهم.

الخطوة الأولى

ويهدف المؤتمر المشار إليه إلى إعداد موظفي حقوق الإنسان والمسؤولين العراقيين إلى
عملية إخراج الجثث من المقابر الجماعية واقناع العراقيين بعدم البحث بأنفسهم عن جثث
أقاربهم.

وقالت هودجينسون "لقد اكتشفنا مقابر جماعية لنساء وأطفال يخترق الرصاص
رؤوسهم. كما اكتشفنا مقابر جماعية لأباء وأزواج في الصحراء حيث دفنوا".

وأضافت "لقد قابلنا ناجين زحفوا خارج تلك المقابر بعد دفنهم أحياء. كما قابلنا أسر
بعض الذين لقوا حتفهم".

عمليات البحث قد تستغرق أعواما

يرجح مسؤولون أمريكيون وجود ما يقرب من ٢٦٠ مقبرة جماعية في العراق تضم جثث
٣٠٠ ألف عراقي على الأقل. وتقول ساندر هودجينسون التي ترأس اللجنة التابعة لقوات
التحالف والمعنية بكشف المقابر الجماعية إنه تم التأكد من وجود أربعين مقبرة بالفعل.



الاقارب قد يحون الأدلة أثناء البحث بأنفسهم في المقابر الجماعية
وأضافت هودجينسون في مؤتمر عقد بالعاصمة العراقية بغداد أن المقابر تضم في الأغلب
جثث شيعة و أكراد قتلوا بسبب معارضتهم للنظام العراقي السابق خلال الفترة ما بين
١٩٨٣ و١٩٩١.

وعلى الرغم من اكتشاف عدد من المقابر تسود مخاوف من عبث ذوي الضحايا بالأدلة
أثناء عمليات البحث عن أقاربهم.

وقالت هودجينسون "لقد اكتشفنا مقابر جماعية لنساء وأطفال يخترق الرصاص
رؤوسهم. كما اكتشفنا مقابر جماعية لأباء وأزواج في الصحراء حيث دفنوا".
وأضافت "لقد قابلنا ناجين زحفوا خارج تلك المقابر بعد دفنهم أحياء. كما قابلنا أسر
بعض الذين لقوا حتفهم".



وقالت هودجينسون إن عملية تحديد هوية الجثث والتمهيد للقيام بمراسم تأبين قد تستغرق أعواماً وملايين الدولارات.

ونشر موقع وكالة الأنباء الشيعية تقريراً موجزاً عن عمليات التنقيب عن المقابر الجماعية في كركوك مرفقاً بصورة واحدة حيث يشاهد الشهداء وهم مقيدون من الخلف ومرميون على وجوههم.

" اعلن في مدينة كركوك العثور على ثماني مقابر جماعية تضم نحو ١٠٠٠ رفات في مدينة كركوك شمالي العراق يعتقد ان معظمهم من الاكراد.

وقال مصدر من مكتب حقوق الانسان في كركوك التابع للاتحاد الوطني الكردستاني ان عدد المقابر التي تم العثور عليها قرب قريتي العصرية وتوبزاوا التابعتين لكركوك بلغ ثماني مقابر تحوي رفات نحو ١٠٠٠ شخص يعتقد ان معظمهم من الاكراد.

واضاف ان المكتب في اتصال مستمر مع القوات المتعددة الجنسيات بشأن هذا الامر. يذكر انه بعد سقوط نظام صدام تم العثور على العشرات من المقابر الجماعية من ضحايا النظام العراقي السابق. ويعتقد ان يكون هؤلاء الضحايا من ضمن عمليات الانفال التي نفذها النظام العراقي السابق عام ١٩٨٨ وطاولت مناطق كردية واسعة وراح ضحيتها اكثر من ١٨٢ الف كردي.

يرجح مسؤولون أمريكيون وجود ما يقرب من ٢٦٠ مقبرة جماعية في العراق تضم جثث ٣٠٠ ألف عراقي على الأقل.

وتقول ساندرنا هودجينسون التي ترأس اللجنة التابعة لقوات التحالف والمعنية بكشف المقابر الجماعية إنه تم التأكد من وجود أربعين مقبرة بالفعل. وقالت هودجينسون إن عملية تحديد هوية الجثث والتمهيد للقيام بمراسم تأبين قد تستغرق أعواماً وملايين الدولارات.

وفي الوقت نفسه قال عبد الباسط تركي وزير حقوق الانسان إنه من المهم والعاجل حماية المقابر الجماعية والحيلولة دون عبث الأشخاص بها.



إبء + وكالات. وكالة الأنباء الشيوعية نقلت الصورة بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٥

أما موقع سومر. نت فقد نشر مجموعة مهمة من الصور والتي نضعها بين أعين القارئ والقراء الكرام ليطلعوا بأنفسهم عما كان يمارسه النظام المستبد في العراق خلال ٣٥ عاماً.



سومريون نت

أجهزة الأمن والمخابرات

تشير معلومات مختلف المصادر التي تهتم بقضايا حقوق الإنسان في العراق ونشاط أجهزة الأمن العراقية، بما فيها معلومات مراقب الأمم المتحدة ووثائق الأمن التي وضعت عليها اليد من قبل المعارضة العراقية في دوائر الأمن العراقية والمخابرات في كردستان العراق والدراسة التي انجزها الدكتور عصام الخفاجي حول دور ونشاط هذه الأجهزة في ضوء تلك المعلومات، إلى وجود خمسة أجهزة أمنية رسمية تمتد أفقياً وعمودياً في المجتمع العراقي والقوات المسلحة تراقب الناس ويراقب بعضها البعض الآخر ويديرها أفراد من عائلة صدام حسين وخيوطها تنتهي بيديه، كما أن بعضها يعمل في الخارج.^{١٣٢} ويمكن إيرادها فيما يلي:

١. جهاز المخابرات.
٢. مديرية الاستخبارات العسكرية.
٣. مديرية الأمن العسكري.
٤. مديرية الأمن العامة. ١٣٢
٥. الحرس الخاص.
٦. الحرس الجمهوري.
٧. فدائيو صدام. (راجع الملحق رقم)

١٣٢ قارن: الخفاجي، عصام د. أرهاب الدولة والأنحطاط السياسي في العراق. تقرير الشرق الأوسط. آيار/ماي-حزيران/يونيو ١٩٩٢ (باللغة الإنجليزية).

١٣٣ قارن: شلاه، ضرغام مكي. تحقيق مع النقيب خالد ساجت الجنابي. "شهادة ضابط مخابرات عراقي" مجلة الحقوق. العدد ٤- حزيران/يونيو ٢٠٠١. ص ١٨٣-١٨٨.

كان العراق هو موقع وهدف عمل هذه الأجهزة الأمنية، إضافة إلى عملها في الخارج المرتبط بالوسط العراقي والعمل من أجل كسب عناصر من أجهزة الأمن في الدول التي يعملون فيها.

وكان هناك جهاز أمني آخر هو "جهاز الأمن القومي" على صعيد العالم العربي والذي لا يعمل عراقيون فقط، بل وعرب من مختلف الدول ومن أعضاء وكوادر حزب البعث وممن يزكون من تنظيماهم البعثية في تلك الدول أو في الخارج لتعمل في الأوساط العربية. يشرف على هذا الجهاز صدام حسين وبصلة مباشرة، إضافة على وجود هيئة خاصة لقيادته.

يدير صدام حسين ويشرف على عمل هذه الأجهزة عبر مجلس الأمن القومي الذي يتكون من تلك الأجهزة في ما عدا "جهاز الأمن القومي الذي يرتبط به مباشرة. لا بد من الإشارة إلى أن جميع تنظيمات حزب البعث والمنظمات الشعبية التابعة له في الداخل وجميع السفارات العراقية ومكاتب الخطوط الجوية العراقية في الخارج فيها عناصر مكلفة تمارس العمل الأمني أيضاً، كما تكلف بمهام أمنية خاصة أو عمليات اغتيال لبعض المعارضين أو من يراد التخلص منهم في الداخل والخارج.

ويرتبط أفراد هذه الأجهزة بعدد كبير جدا من الوكلاء الرسميين وغير الرسميين، سواء بإرادتهم أم تحت طائلة التهديد والوعيد. وهي أجهزة منظمة وفق الأسس الحديثة ومزودة بأحدث وسائل التكنيك والتكنولوجيا وبالخبراء من مختلف البلدان، إضافة إلى الخبرة التي تراكمت لدى العراقيين العاملين فيها. وخلال سنوات العقد الثامن بشكل خاص أرسل صدام حسين مجموعات كبيرة من الضباط وضباط الصف الشباب العاملين في هذه الأجهزة إلى عدد كبير من بلدان العالم ليتدربوا على مختلف الأساليب الأمنية والقمعية، بما فيه بلدان مثل الاتحاد السوفييتي وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وجيكوسلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا، إضافة إلى فرنسا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا وإسبانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك العديد من الدول النامية المعروفة بأساليبها الأمنية والقمعية. وقد أقيمت هذه الأجهزة على أساس من التخصص في المهام وترتبط بها أجهزة أخرى متخصصة بالشؤون والدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية تقوم بمهام

البحث ودراسة الوثائق وتحليلها واستخلاص الاستنتاجات لها وتقديم تقاريرها الدورية إلى صدام حسين مباشرة. وقد بذل صدام حسين جهودا كبيرة خلال السنوات الأخيرة لتطوير هذه الأجهزة وأفرادها وتشديد ولائها له بشكل خاص، وعدم إغفال أفراد العائلة من رقابة هذه الأجهزة، خاصة بعد هروب صهره وابنتيه وجمهرة من أتباعه إلى الأردن، وما تبع ذلك من مجزرة للعائدين منهم. والمخصصات التي تمنح إلى هذه الأجهزة تعتبر كبيرة جدا حتى في ظروف الشدة الراهنة وكذلك الامتيازات التي تتمتع بها والتي تفوق امتيازات الجيش. ويفترض في المنتسب لهذه الأجهزة أن تتوفر فيه الشروط التالية:^{١٣٤}

١. أن يكون عراقي الجنسية ومن أبوين عراقيين بالولادة.
٢. أن يكون من أبناء العشائر البارزة في ولائها للنظام. ومن المفضل أن يكون عربياً سنياً.

٣. أن يكون بعثياً.

٤. حسن السيرة والسلوك.

٥. يتمتع بلياقة بدنية عالية وليس له علامات فارقة وأن يتمتع بنطق جيد.

واستنادا إلى كل المعطيات والمعايير الدولية يعتبر العراق دولة بوليسية - تجسسية شديدة الوطأة على المواطن، إذ لا يمتلك المواطن فيها الأمن والاستقرار والحياة الخاصة المستقلة والمستقرة حتى في بيته ومحلته ودائرته أو في محل عمله، فمهمة الجواسيس والمخبرين والوكلاء تأمين مراقبة تامة أو اشعار المواطن بوجود مثل هذه الرقابة المستمرة، وانها مستعدة إلى قطع انفاسه في كل لحظة دون ان تحاسب على ذلك، ان تصرف بشكل لا يرضي هذه الأجهزة. يضاف إلى ذلك أن مجلس قيادة الثورة أصدر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ مجموعة قرارات من بينها القرار ٨٤٠ الذي يضع الاشخاص الذين ينتقدون أو يهينون الرئيس وحزب البعث ومؤسسات الحكومة تحت طائلة الحكم بالإعدام أيضا لمن تثبت بحقه التهمة. والمحاكم في مثل هذه الحالات لا تفتش عن مدى

١٣٤ المصدر السابق نفسه.

صحة الاتهام بل تبادر إلى فرض الحكم قسرا وتنفيذه فورا. كما اصدر النظام قرارين برقم ٧٠ و ٧٤ لسنة ١٩٩٢ يمنحان بموجبهما حزب البعث الحاكم الحق باحتجاز من يشاء دون قيود أو خوف من ملاحقة قانونية. والمهمة المركزية لهذه الأجهزة القمعية تتلخص في ثلاثة محاور أساسية هي:

الحفاظ على حياة الدكتاتور صدام حسين بالدرجة الأساسية وعلى حياة أفراد عائلته الأكثر قربا.

الحفاظ على السلطة بيد صدام حسين وحزب البعث، رغم ان حزب البعث لم يعد الحاكم الفعلي في البلاد، فالحاكم الأوحده هو صدام حسين.

- استخدام كل السبل والوسائل التي يمكن توفيرها لتأمين هذين الهدفين، بما فيها ممارسة الإرهاب اليومي لتأمين الرعب من اساليب هذه الأجهزة وإبعاد الناس عن التعامل مع المعارضة أو التفكير بالأختلاف مع النظام فكرا وسياسة. فلا بد من إسكات الشعب وقوى المعارضة بأي ثمن كان.^{١٣٥}

وفي ضوء نشاط هذه الأجهزة لم يعد المواطن العراقي يأمن على نفسه وعائلته وماله وممتلكاته، إذ يمكن ان يتعرض هو وتعرض عائلته إلى الاعتقال والتعذيب والموت دون أن يعرف أسباب ذلك، كما يمكن أن تصادر في أمواله وممتلكاته في أية لحظة دون تقديم مبررات لمثل هذا الاجراء. وقد حدث هذا لعشرات الألوف من الناس الأبرياء من سكان المدن الوسطى والجنوبية أو من سكان كردستان وشمال العراق عموما. ولدينا الآف الأمثلة على ذلك حيث تعرضت العائلات إلى القتل والنهب والاعتداء الجنسي والسرقة والتعذيب، إنها ظواهر دائمة وليست مؤقتة أو استثنائية. فالإرهاب في العراق جماهيري، وممنهج، ومستمر، إضافة إلى تنوعه. ويعتبر العراق منذ سنوات طويلة سجنا كبيرا ومروعا تزداد فيه عذابات الشعب السجين سنة بعد أخرى.

في العام ١٩٩٦ أصدر صدام حسين قانوناً باسم مجلس قيادة الثورة تقرر بموجبه تأسيس قوة متطوعة باسم "فدائيي صدام"، وهي قوة بنيت على غرار "فدائيي

١٣٥ مستغفاني، أحلام. ذاكرة الجسد. ط ٣. بيروت. دار الأداب. ١٩٩٧.

السبعوي" التي تأسست في العام ١٩٤١ لحماية السبعوي والتي لعبت دوراً مهماً في تنظيم وتنفيذ مجزرة الفرهود ضد يهود العراق في الأول والثاني من حزيران/يونيو من العام ١٩٤١ بعد اندحار القوات العراقية في معاركها ضد القوات البريطانية حينذاك. حدد القانون طبيعة هذه القوة ومهامها وكل ما يتعلق بنشاطها. وأكد القانون ما يلي " تهدف قوة فدائيي صدام إلى إعداد مقاتلين مؤمنين بالله والوطن والقائد وأهداف حزب البعث العربي الاشتراكي وثورة ١٧-٣٠ تموز العظيمة، تأخذ على عاتقها جانباً من مسؤولية الدفاع عن العراق العظيم والشعب وإنجاز مهام قتالية في مختلف الظروف والأحوال وبكفاءة عالية ضد أي تأمر أو عدوان خارجي"^{١٣٦}. فهي قوة ظاهرة للقوات العسكرية العراقية وتمارس مهماتها في جميع أنحاء العراق ويكول لها في كل محافظة فوج واحد ما عدا محافظة بغداد حيث تحدد القيادة السياسية عدد الأفواج فيها. إنها قوة قتالية خانعة تصدر لها الأوامر من صدام حسين ذاته ووفرت لها كل مقومات القوات العسكرية الأكثر حداثة من حيث التجهيزات والتدريبات العسكرية ذات الطبيعة القتالية والأمنية. كما أن لها امتيازات غير قليلة باعتبارها القوة المسؤولة عن حماية صدام حسين ذاته ولا يمكن التسامح مع أي خطأ في سلوكها وعلاقاتها ونشاطها إزاء صدام حسين وعائلته، إذ يكون الموت المباشر نصيب من يرتكب هذا النوع من الأخطاء. (راجع الملحق رقم ٣ ويخص قانون تشكيل قوة فدائيي صدام حسين).

١٣٦ مجلة الحقوق. العدد ٤- حزيران/يونيو ٢٠٠١. ص ٦٠-٦١.

الفصل الخامس

عواقب تفاقم الصراع الأمريكي – العراقي

تميزت الفترة الواقعة بين نهاية حرب الخليج الثانية وحرب الخليج الثالثة، أي بين ١٩٩١-٢٠٠٣، بتفاقم الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والنظام العراقي على ثلاثة مستويات، المستوى الإعلامي، ومستوى تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي بشأن برنامج النفط مقابل الغذاء، وقرار مجلس الأمن الدولي بشأن التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق وتدميرها من قبل العراق ولجان تابعة للأمم المتحدة. كما اقترن التصعيد بظاهرتين إحداهما توجيه ضربات عسكرية إلى العراق بهدف فرض التنفيذ الفعلي للقرارات من جانب النظام العراقي، وبدء توسيع التعاون مع المعارضة العراقية لنظام وتبني شعار إسقاط النظام وفق قرار صدر عن الكونغرس الأمريكي في فترة إدارة بيل كلنتون في البيت الأبيض. كما شهدت الفترة الأخيرة من عمر النظام العراقي نشاطاً دبلوماسياً محموماً وتحضيراً عسكرياً واسعاً من جانب الولايات المتحدة والعراق في آن واحد كانت حصيلتهما حرب الخليج الثالثة التي أنهت وجود النظام الدكتاتوري ورأسه صدام حسين على خارطة السياسة العراقية ومنطقة الشرق الأوسط. كما لا بد من الإشارة إلى أن الاعتداء الأثم على ثلاثة مواقع في أكبر المدن الأمريكية من جانب قوى القاعدة المجرمة عبر استخدام الطائرات المدنية في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ التي تزامنت مع وصول جورج دبليو بوش إلى البيت الأبيض قد أعطى الذريعة للإدارة الأمريكية بممارسة ما يطلق عليه بالضربة الاستباقية التي توجهت بإعلان وتنفيذ الحرب ضد حكم طالبان في أفغانستان أولاً، ومن ثم ضد النظام العراقي ثانياً. سنحاول تتبع هذه المجالات وصولاً إلى الحرب الأخيرة، كما سنفرد فصلاً خاصاً لنشاط المعارضة العراقية خلال العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين وموقفها من قرار إسقاط السلطة في بغداد والحرب على النظام.

المبحث الأول

النظام العراقي وأسلحة الدمار الشامل

صدر عن مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٦٨٧ لسنة ١٩٩١ الذي تحدد بموجبه موقف مجلس الأمن الدولي من امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، أي السلاح الكيميائي والسلاح الجرثومي والسلاح النووي، إضافة إلى الصواريخ التسيارية التي يزيد مداها عن ١٥٠ كيلو متراً، إذ يدعو القرار إلى تدميرها من جانب الحكومة العراقية وبمراقبة لجنة خاصة تشكلت لهذا الغرض وبنفس هذا القرار وحدد فترة إنجاز هذه المهمة. وكانت لعبة القط والفار التي لعبها النظام مع مجلس الأمن الدولي ولجنة التفيتش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قد تسببت في إشاعة أجواء سلبية زادت من كراهية العالم للنظام البعثي وساعدت على استخدام ذلك في شن الحرب على النظام وإسقاطه في ربيع العام ٢٠٠٣. وهذه الحقيقة تستوجب منا تتبع جهود النظام العراقي وسعيه المحموم لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، سواء أكانت الأسلحة الكيميائية أم الجرثومية، ومن ثم النووية.

المعلومات المتوفرة لدينا والمعروفة عموماً على الصعيد العالمي تشير إلى أن العوامل التي دفعت النظام باتجاه تطوير سعيه لامتلاك أسلحة الدمار الشامل تكمن في النقاط التالية:

١. يتجلى العامل الأول والرئيسي في طبيعة هذا النظام الفكرية والسياسية وفي برنامجه السياسي وذهنية قادته العسكرية واستعداد الكامل لممارسة الأساليب الفاشية في تحقيق ما يصبو إليه. فحزب البعث العربي الاشتراكي، بقيادته القومية والقطرية في العراق، يسعى إلى إقامة الدولة العربية الموحدة تحت قيادة هذا الحزب بغض النظر عن الأساليب التي تمارس للوصول إلى هذا الهدف، أي الاستعداد إلى استخدام القوة والعنف والسلاح لتحقيق هذه الغاية. وما حصل مع الكويت في العام ١٩٩٠ بغزوها العسكري واحتلالها يعتبر الأسلوب الأمثل لحزب البعث في تحقيق الوحدة العربية، إذ أنه يشير

للعرب أهمية وقدرة القوة والجبروت العسكري في ضمان قيام الدولة العربية المزدهرة لتشمل الوطن العربي والأمة العربية!

٢. وكان النظام البعثي يتطلع إلى أن يحتل العراق موقعاً مركزياً وقيادياً في منطقة الشرق الأوسط. ومن أجل تحقيق ذلك كان صدام حسين على قناعة تامة بأن ذلك لا يمكن أن يتحقق دون امتلاك القوة العسكرية الرادعة من جهة، والجاذبة من جهة أخرى. وليس في مقدور الأسلحة التقليدية الحديثة منحه مثل هذه الإمكانيات، إذ أن أغلب الدول قادرة على امتلاك مثل هذه الأسلحة. لهذا كان يرى بأن على العراق أن يمتلك أسلحة الدمار الشامل، وخاصة السلاح النووي.

٣. وكان النظام يعتقد بأن إمكانيات القضاء على الحركة الكردية المسلحة وإسكات صوت المطالبة بحقوق الشعب الكردي قد تحققت جزئياً في اتفاهه مع شاه إيران وضرب الحركة الكردية المسلحة مؤقتاً في العام ١٩٧٥، وأن الإجهاز الكلي عليها لا يمكن أن يتحقق بالسلاح الاعتيادي، بل لا بد من امتلاك أسلحة الدمار الشامل التي في مقدورها أن تردع القوى السياسية الكردية من المطالبة بالحكم الذاتي أو الفيدرالية. وحين امتلك السلاح الكيميائي لم يتورع عن استخدامه، بل استخدمه فعلاً في العام ١٩٨٨ مثلاً.

٤. وكان العراق يعتقد جازماً بأن إيران، سواء أكانت ملكية، أم بعد أن وصول الخميني إلى الحكم وهيمنة القوى الإسلامية السياسية المتطرفة على السلطة، لها أطماعها في العراق وتسعى للسيطرة عليه سياسياً واقتصادياً، كما ان لها اتجاهات دينية مذهبية ذات طبيعة طائفية سياسية ذات نزعة صنفوية، لا بد من امتلاك القوة القادرة على ردعها والتصدي لأهدافها.

٥. وكان صدام حسين يعتقد بأن على نظام البعث أن يمارس سياسات استثنائية في منطقة الشرق الأوسط تساعده في تعزيز ثقة الجماهير العربية به من خلال ست مسائل أساسية يعتمدها، وهي:

أ. تحقيق نجاحات في الإعمار الداخلي من خلال سياسة التنمية الانفجارية.

ب. إجراءات تأميم مصالح الشركات الأجنبية في النفط العراقي لضمان الحصول على مزيد من الأموال التي تخدمه في تنفيذ مشاريع السياسية.

ج. إبراز صدام حسين كقائد عربي وليس كقائد عراقي محلي يمتلك كاريزما جاذبية خاصة عند الشعوب العربية ويعتبر نموذجاً يحتذى به .

د. الانفراد بالسلطة التي تسمح له بتنفيذ مشاريعه وإنهاء أي تحالف سياسي مع قوى أخرى. وهكذا أجهز أولاً على تحالفه مع الحزب الديمقراطي الكردستاني ثم مع الحزب الشيوعي العراق وفرض نفسه قائداً بعد تصفية قادة حزبه في العام ١٩٧٩.

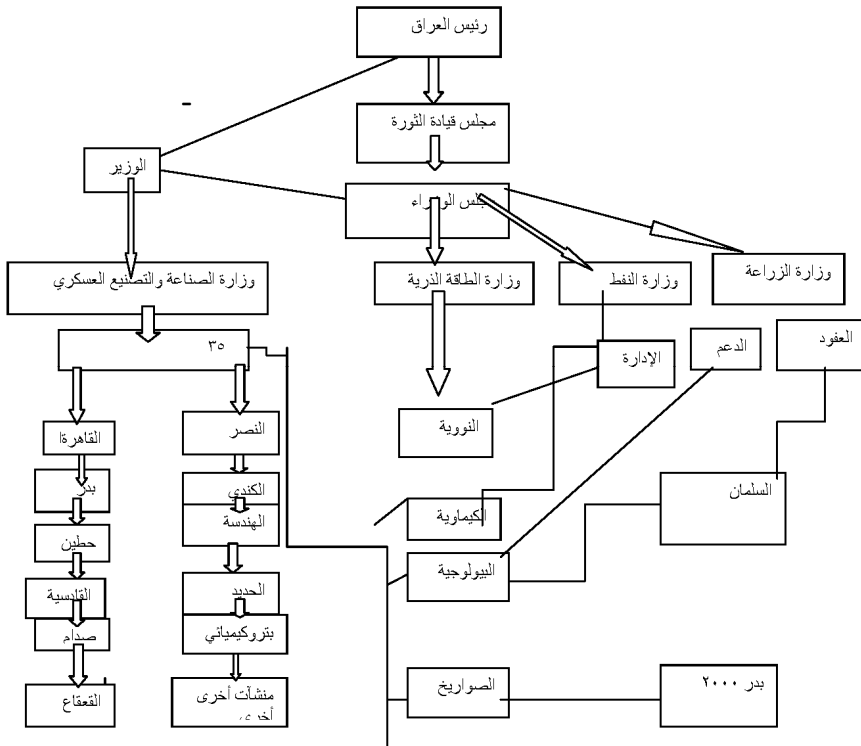
هـ. التزام قضية فلسطين باعتبارها القضية المركزية للعرب و ثم شن الدعاية ضد إسرائيل باعتباره القادر على استعادة حقوق العرب في فلسطين. وهي المسألة العاطفية التي يمكن أن تجلب له تأييد العرب والمسلمين على الصعيد العالمي. وقد نشط جهوده تلك في أعقاب حرب تحرير سيناء من جانب القوات المصرية في حرب العام ١٩٧٣ التي أعطت النظام العراقي مؤشراً بضرورة امتلاك أسلحة الدمار الشامل لفرض ما يسعى للحصول عليه في نزاعاته المحتملة مع جيرانه أو في منطقة الشرق الأوسط.

و. المبادرة، وحين يمتلك القوة العسكرية الكافية والرادعة، إلى القيام بعملية عسكرية لاستعادة الجزر العربية الثلاث التي احتلها شاه إيران في السبعينيات من القرن العشرين.

توفرت للعراق، وبعد نجاح عملية التأميم وارتفاع أسعار النفط الخام في فورة سعرية غير معهودة وزيادة صادرات العراق النفطية، موارد مالية سنوية كبيرة جداً ساعدت النظام، وصدام حسين على نحو خاص، في تنفيذ برامجه في الحقول الداخلية والعربية والدولية، ومنها موضوع أسلحة الدمار الشامل. وقد بلغت صرفيات العراق لإنتاج أسلحة الدمار الشامل أكثر من ٥٠ مليار دولار أمريكي وفق معطيات معهد ستولكولم للسلام ونزع السلاح (سپري). ١٣٧

137 SIPRI: Yearbook 1997. Armaments, Disarmament and International Security. Stockholm International Peace Research Institute. Oxford University Sweden.

منذ العام ١٩٧٦ بدأ النظام العراقي بالتوجه صوب توفير مستلزمات إنتاج السلاح الكيميائي والبيولوجي، وفي نفس الوقت عمد إلى شراء مفاعل نووي بالاتفاق مع الدولة الفرنسية من أجل تخصب اليورانيوم، أي تحويلها إلى البلوتونيوم، التي يمكن استخدامها لإنتاج القنبلة الذرية. وفي العام ١٩٩٠، أي قبل الغزو والعدوان على الكويت واحتلالها توسعت الإدارة الحكومية والعسكرية في مجال النشاط الإنتاجي العسكري بحيث أصبحت مجعماً عسكرياً كبيراً وإدارة متضخمة ولكنها منتجة، إذ أنها زودت بأعداد كبيرة من الكوادر العلمية والفنية المتدربة في الخارج وفي بلدان كثيرة وتكونت لها خبرات متنوعة من النواحي النظرية والعملية والإدارية والفنية. ووفق ما توصلت إليه اللجنة الدولية الخاصة بالتفتيش عن اسلحة الدمار الشامل وتدميرها فإن الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصناعية العسكرية كانت على النحو التالي:



الهيكل التنظيمي للصناعات العسكرية العراقية في عام ١٣٨١٩٩٠

رئيس العراق

مجلس قيادة الثورة

مجلس الوزراء

وزارة الزراعة ووزارة النفط منظمة الطاقة الذرية العراقية ووزارة الصناعة والتصنيع

العسكري

الوزير حسين كامل

شاركت في الأعمال العسكرية بصورة مباشرة حوالي ٣٥

منشأة ومصنعا ومركز أبحاث تحت إدارة وزارة الصناعة

والتصنيع العسكري

منشأة النصر العامة

منشأة الفاو العامة

منشأة الكندي العامة

منشأة بدر العامة

المنشأة العامة للمعدات

الهندسية الثقيلة

منشأة حطين العامة

المنشأة العامة للحديد

والصلب

منشأة القادسية العامة

١٣٨ مجلس الأمن. مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة. لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش

IS/2006/420 الأمم المتحدة 21 June 2006. بالعربية. حول التفتيش عن اسلحة الدمار الشامل في

العراق.

المجمع البتروكيميائي ٢

منشأة صدام العامة

منشآت أخرى

منشأة القعقاع العامة

البرنامج النووي: المجمع

البتروكيميائي ٣

برنامج الأسلحة الكيميائية: منشأة

المثنى العامة

برنامج الأسلحة البيولوجية: مركز

البحوث الفنية

برنامج الصواريخ

سلمان باك، الحكم، مصنع

لقاحات الحمى القلاعية، مركز

البحوث الزراعية والموارد المائية

ومنشآت أخرى

مشروع بدر ٢٠٠٠، قذيفة

الحسين، مشروع أباييل،

مشروع الكرامة وغيرها

العقود الدعم الإشراف الإداري

أولاً: الأسلحة الكيميائية

كل الدلائل والتقارير الدولية والمعلومات التي أفضى بها حسين كامل، المسؤول عن وزارة الصناعة والتصنيع العسكري، بعد هروبه إلى الأردن، وكذلك المعلومات التي قدمتها وزارة الخارجية العراقية إلى لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش الدولية، تؤكد أن النظام العراقي قد بدأ بالعمل من أجل إنتاج السلاح الكيميائي في فترة مبكرة من وصول

حزب البعث إلى السلطة ثانية في العام ١٩٦٨ لضمان امتلاكه أسلحة رادعة من أجل استمرار وجوده في السلطة وإمكانية استخدامها في المعارك التي كان يتوقعها النظام في الداخل ومع جيرانه وفي المنطقة. وقد بدأ بالتحضيرات بين ١٩٧١-١٩٧٣ بتأسيس الفيلق الكيميائي العراقي ووضع تحت تصرفه مختبر في منطقة الرشاد ببغداد. وفي العام ١٩٧٤ توسع هذا العمل فأنشأ مجلس قيادة الثورة مؤسسة الحسن ابن الهيثم التابعة للأمن العراقي والمخابرات العراقية التي أخذت على عاتقها ثلاث مهمات هي: تطوير العمل المختبر وإنتاج السلاح الكيميائي وتطوير الكادر العلمي والفني المتخصص لهذا الغرض، وفي العام ١٩٧٥، ومع تحسن موارد العراق المالية، أقام النظام أربعة مصانع لإنتاج عامل الحرب الكيميائية، غاز الخردل، وتصنيع تابون وسارين، إضافة على إنتاج سلائف كيميائية. وفي العام ١٩٧٨ أغلقت مؤسسة الحسن ابن الهيثم، إذ اتخذ برنامج النظام أبعاداً جديدة. ١٣٩.

توسع الاهتمام بالأسلحة الكيميائية بعد هيمنة صدام حسين الكاملة على السلطة في النصف الثاني من العام ١٩٧٩ والتخلص من ٢٣ شخصاً من قادة وكوادر حزبه ومجلس قيادة الثورة والوزراء ومن التحالفات السياسية الأخرى و توليه لمناصب رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الجمهورية و الأمين العام للقيادتين القومية و القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي و القائد العام للقوات المسلحة و رئيس مجلس التخطيط. الخ. وفي العام ١٩٨٠ شن النظام العراقي الحرب ضد إيران. ومع بدء هذه الحرب كثف نظام صدام حسين جهوده ووظف موارد مالية إضافية لإنتاج السلاح الكيميائي والسلاح البيولوجي. واعتبر المطلعون على برامج إنتاج السلاح الكيميائي في منطقة الشرق الأوسط حينذاك بأن العراق قد امتلك أكبر هذه البرامج وأنتج ما يقرب من ٢٠٠ ألف قنبلة كيميائية. إلا أن تقرير الأمم المتحدة يشير إلى ما كشفه النظام العراقي في هذا المجال إذ ورد ما يلي:

١٣٩ مجلس الأمن. مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة. لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش S/2006/420 الأمم المتحدة 21 June 2006. بالعربية. حول التفتيش عن اسلحة الدمار الشامل في

"وفي الفترة من عام ١٩٨١ إلى ١٩٩١، بلغ عدد الذخائر الكيميائية التي استخدمها العراق في الأسلحة الكيميائية حوالي ١٣٠٠٠٠ قطعة، استخدم منها ١٠١٠٠٠ قطعة في القتال، طبقاً لما أعلنه العراق^{١٤٠}.

عرف برنامج الأسلحة الكيميائية العراقي، "باسم المشروع ٩٢٢، وأنشئ في عام ١٩٨١ باسم المنشأة العامة لإنتاج مبيدات الآفات، يعتمد على المؤسسة العامة للصناعات الفنية في مسائل من قبيل ميزانيته وتمويله ومشترياته وتشبيده منشأته. وفيما يتعلق بمسائل التشغيل المتصلة بأنواع وكميات الأسلحة الكيميائية، كانت وزارة الدفاع هي التي تدير البرنامج وكانت تقارير الإدارة تقدم مباشرة إلى الوزير. وأصبح برنامج الأسلحة الكيميائية من الأولويات القصوى لدى المؤسسة العامة للصناعات الفنية، عقب نشوب الحرب الإيرانية العراقية، في ١٩٨٠. وبموجب قرار صادر عن مجلس قيادة الثورة، منحت المؤسسة سلطات استثنائية في تنفيذ البرنامج^{١٤١}.

وتشير مذكرة الأمم المتحدة إلى أن العراق امتلك في عام ١٩٩٠ وتحت إشراف وزارة الصناعة والتصنيع العسكري ١٠٠ مؤسسة ومصنع ومجمع صناعي ومركز بحوث في العراق. "وُعرف عن ٣٥ مرفقا منها تقريبا أنها كانت ذات علاقة مباشرة بالبحوث وعمليات التطوير والإنتاج المتعلقة بأنواع مختلفة من الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ومنظومات القذائف... ، وبخاصة تطوير برنامج الأسلحة الكيميائية وإدخال تعديلات على القذيفة الأجنبية طراز سكود - باء لتصبح القذيفة البعيدة المدى طراز الحسين، القادرة على الوصول إلى طهران. ومكنت مركزية إدارة وهيكل هذه الصناعات العراق من استخدام جميع القدرات الصناعية للمؤسسات الأخرى في دعم العمليات الجارية لتطوير وإنتاج الأسلحة^{١٤٢}.

١٤٠ المصدر السابق نفسه.

١٤١ المصدر السابق نفسه.

١٤٢ المصدر السابق نفسه.

وأشارت مصادر غربية^{١٤٣} إلى أن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتفتيش تمكنت من اكتشاف إنتاج أسلحة كيميائية أكثر مما كانت قد أعلنت عنه الحكومة العراقية، وأنها اشتملت على خمسة مواقع وأسلحة أكثر حداثة لم تعلن بواسطة العراق مثل غاز VX وربما BZ وأكثر من ٢٠٠ ألف قطعة ذخيرة وأربعة آلاف طن من الأسلحة الضخمة و٢٠ ألف طن من الكيمياء المتقدمة. وترى لجنة الأمم المتحدة الخاصة أنها قد دمرت ٧٦ صاروخاً كيميائياً من صواريخ سكود، و١١٣ رأساً تقليدياً وكذا ٦٠ قاعدة إطلاق ثابتة في درجات مختلفة من الاستعداد، كما دمرت منشآت الإنتاج والأجهزة المعاونة مثل مركبات الرادار والمكونات الأخرى. ودمرت أيضاً مصنع ومعدات إنتاج الأسلحة الكيميائية من مؤسسة محافظة المثنى والمنشآت في الفلوجة، ونحو ٤٨٠ ألف لتر من الأسلحة الكيميائية مثل المسترد والزارين والتابون، و٢٨ ألف قطعة ذخيرة كيميائية معبأة و١٢ ألفاً غير معبأة، وكمية كبيرة من ٤٥ مادة كيميائية أولية لإنتاج مصادر الحرب الكيميائية^{١٤٣}.

لم يكن إنتاج هذا السلاح من جانب النظام عبثياً، بل استخدمه فعلاً، رغم علمه بتحريم استخدام أسلحة الدمار الشامل، في حربه ضد إيران في الفترة الواقعة بين ١٩٨٣-١٩٨٥ والتي أدت إلى موت عدد كبير جداً من المقاتلين الإيرانيين من جنود وضباط صف وضباط وحرس ثوري وبسيج. وتشير بعض المصادر إلى أن معارك شهري شباط/فبراير وأذار/مارس ١٩٨٤ قد قتل أكثر من ٤٠٠٠٠ مقاتل إيراني في مقابل موت ٩٠٠٠ مقاتل عراقي بسبب استخدام العراق للسلاح الكيميائي^{١٤٤}.

ولكن النظام استخدم السلاح الكيميائي في عدوانه العسكري المستمر على الشعب الكردي في أكثر من منطقة في كردستان وخاصة في خريف العام ١٩٨٧ في منطقة باهدينان،

١٤٣ مسلم، طلعت اللواء العسكري. برنامج السلاح النووي العراقي. موقع المعرفة الإلكتروني. ٢٠٠٤/١٠/٣.

١٤٤ المرعشي، إبراهيم. صدام وأسلحة الدمار الشامل: العراق كدولة شرق أوسطية ذات سجل في إنتاج أسلحة الدمار الشامل. صدر هذا المقال في المجلد الثامن، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠٠٤، مجلة الشرق الأوسط للشؤون الدولية MERIA 2004 ©، وقام مركز الخليج للأبحاث بترجمته ونشره باللغة العربية بناءً على اتفاق مع مجلة الشرق الأوسط للشؤون الدولية في العام ٢٠٠٤.

وفي ١٦ شباط / فبراير من العام ١٩٨٨ في حلبجة حيث سقطت ضحايا كثيرة جداً بلغ عدد الشهداء في حلبجة ٥٠٠٠ مواطنة ومواطن عراقي كردي، وبينهم الكثير من الأطفال، إضافة إلى ما يقرب من ٥٠٠٠ جريح. وهذه العملية كانت ضمن حملات الأنفال التي دامت قرابة ثمانية شهور في العام ١٩٨٨.

ثم استخدم النظام السلاح الكيميائي في منطقة الأهوار للوصول إلى تشريد سكنة الأهوار بهدف تجفيفها للتخلص من حركات المقاومة لنظامه الاستبدادي، إذ كانت الأهوار موقعاً أمنياً نسبياً للمناضلين ضد النظام وأجهزته القمعية.

ثانياً: الأسلحة البيولوجية

بدأ اهتمام النظام العراقي بالأسلحة البيولوجية في ذات الفترة التي برز فيها اهتمامه بالأسلحة الكيميائية، وعهد بهذا العمل إلى مؤسسة أنشئت لهذا الغرض باسم مركز ابن سينا. جرى التركيز في البداية على "الأبحاث العامة في المعايير والخصائص الأساسية للكائنات الحية الدقيقة المختلفة"^{١٤٥}. ولكن وبمرور الوقت اتسع نطاق هذه الأبحاث والتجارب، وخاصة بعد بدء الحرب العراقية - الإيرانية، إذ لم يقتصر عندها على الأبحاث في مجال الزراعة بل اتسع ليشمل ثلاثة مجالات ووضعت ثلاثة برامج هي :

١. البرنامج الأول لإنتاج الأسلحة القاتلة للبشر.
٢. البرنامج الثاني لإنتاج الأسلحة غير القاتلة للبشر.
٣. والبرنامج الثالث لإنتاج مسببات الأمراض للحيوانات والنباتات، أي في القطاع الزراعي لمكافحة بعض الآفات الزراعية.

وتطور هذا النشاط في النصف الثاني من العقد التاسع من القرن العشرين حيث خصصت موارد مالية كبيرة لشراء معدات حديثة لمختبرات البحث العلمي وسلالات البكتريات،

١٤٥ مجلس الأمن. مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة. لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش S/2006/420 الأمم المتحدة 21 June 2006. بالعربية. حول التفتيش عن اسلحة الدمار الشامل في

إضافة إلى معدات لإنتاج السلاح البيولوجي. ويشار إلى أن هذه البرامج التي استمر عملها حتى أثناء احتلال العراق للكويت، تمكنت من "إنتاج ١٩ ألف لتر من سموم "البوتولينوم" (البكتيريا السامة)، و٨٥٠٠ لتر من "الأنثراكس"، و٢٢٠٠ لتر من "أفلاتوكسين"، وأنه يجري اختبار مصادر أخرى مثل "الغرغرينا الغازية" و"الطاعون اللمفاوي" و"الريسين" و"حمى الدم" و"الفيروس الحلزوني" و"جدري الإبل". وأن كلا من "الأنثراكس" و"البوتولينوم" و"الأفلاتوكسين" قد عبئ في قنابل ورؤوس صواريخ ومدفعية الميدان مثل الصواريخ ١٢٢ مم، ودانات المدفعية ١٥٥ مم، كما تم تجربتها مع الطائرات بدون طيار لرش هذه الأسلحة خلف خطوط العدو. وتشير مصادر غربية إلى أن العراق أعد صواريخ من طراز سكود لحمل الأسلحة البيولوجية، كما طورت صواريخ من عيار ١٢٢ مم قصيرة المدى لحمل الأسلحة البيولوجية، وأنه كان قد عمل على تعبئة ثمانية لترات من "البوتوليوليزم" أو من "الأنثراكس" في كل رأس حربية، وأنه كان يمكن لكل صاروخ أن يلوث عدة كيلومترات مربعة أو أكثر في ظروف مواتية، كما أن العراق عبأ دانات المدفعية من عيار ١٥٥ مم وقنابل الطائرات الحرة "R-400" بأسلحة بيولوجية، وأنه كان قد اقترب من إتمام تطوير خزانات الرش الجوي.^{١٤٦}

في العام ١٩٨٨ أنشأ العراق "مرفق الحكم وبنى مرفق الحكم، وهو المرفق العراقي الرئيسي لإنتاج عوامل الأسلحة البيولوجية، بموقع صحراوي ناء) على بعد ٦٠ كيلومترا إلى الجنوب والجنوب الغربي من بغداد"^{١٤٧}. ويؤكد تقرير اللجنة التابعة للأمم المتحدة إلى ان العراق تجنب في إنجاز مرفق الحكم الاعتماد على العلماء والفنيين الأجانب، بل شغل الكوادر العراقية ليتجنب فضح نشاطه في إنتاج السلاح البيولوجي، كما حصل مع الأسلحة

١٤٦ مسلم، طلعت اللواء العسكري. برنامج السلاح النووي العراقي. موقع المعرفة الإلكتروني. ٢٠٠٤/١٠/٣.

١٤٧ مجلس الأمن. مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة. لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش S/2006/420 الأمم المتحدة 21 June 2006. بالعربية. حول التفتيش عن اسلحة الدمار الشامل في العراق.

الكيميائية حيث توفرت معلومات كثيرة عنها لدى الغرب. ولهذا لم يضرب هذا المبنى في حرب الخليج الثانية من قبل القوات الأمريكية، إذ لم يكن لديهم معلومات عن هذا الموقع. وفي العام ١٩٩١ أعلن النظام العراقي عن أنه قام بشكل انفرادي بتدمير أسلحته البيولوجية والتي "اشتملت الأسلحة على ٢٥ رأساً حربية لقذائف الحسين على " 157 الجوية المملوءة بعوامل R- الأسلحة ٢٥ رأساً خاصة لقذائف الحسين وقنابل R- 400 ١٥٧ الجوية المملوءة بعوامل الحرب البيولوجية. وفيما يخص الاستخدام لأغراض التسلح، أعلن العراق أن الرؤوس الحربية لقذائف الحسين وقنابل R- 400 الجوية قد ملئت بعوامل الحرب البيولوجية السائلة. وقدم العراق أيضاً معلومات عن أنواع أخرى من الذخائر الجوية والعتاد المدفعي استخدمت في الاختبارات الميدانية لعوامل الحرب البيولوجية أو عوامل u1575 المحاكاة^{١٤٨}.

وتشير المعلومات المتوفرة إلى الشركات الأمريكية هي التي كانت تزود العراق بالكثير من مستلزمات إنتاجه للسلاح الكيميائي أو السلاح الجرثومي. فقد جاء في كتاب الرحيل لروبن كوك الذي لخصته السيدة بثينة حسن في هذا الصدد ما يلي:

" أمريكا حليفة صدام: كانت الحكومة الأمريكية في ظل حكومة الرئيس الأمريكي الراحل "ريجان" نشيطة في تزويد "صدام" بالسلاح وكانت الشركات الأمريكية هي التي زودت المعامل البيولوجية "لصدام" بوسائل الإنتاج وكذلك بالسلالات الأولية) للجمرة الخبيثة. وقد كشف تحقيق للكونجرس الأمريكي بعد حرب الخليج انه خلال السنوات الخمس السابقة علي غزو الكويت وافقت إدارتا "ريجان" و"بوش" علي ٨٠٠ تصريح صادرات للعراق بما في ذلك امدادات عناصر بيولوجية ومعدات الرؤوس الكيميائية الحربية.

وتقديم هذه الترسانة من الأسلحة المحظورة كانت نتيجة الاوامر الشخصية للرئيس "ريجان" لإدارته بأن تفعل كل ما هو ضروري لمساعدة العراق علي كسب الحرب مع إيران. إن بعض الشخصيات المشهورة في هذه المواجهة الحديثة يعرفون جيداً من الذي ساعد "صدام" على تطوير امكانيات الاسلحة الكيميائية والبيولوجية في عام ١٩٨٣ قام

١٤٨ المصدر السابق نفسه.

"دونالد رمسفيلد" بزيارة بغداد وقابل "صدام" بصفته المبعوث الخاص للرئيس "ريجان" ونقل تحيات الرئيس واعرب عن سعادته لوجوده في بغداد تم ذلك في الوقت الذي كانت وزارة الخارجية الأمريكية ترصد يوميا أن "صدام" يستخدم يوميا تقريبا الاسلحة الكيميائية مستخدما طائرات الهليكوبتر التي زودته بها الولايات المتحدة لرش المحاصيل وكان هدف أمريكا وبريطانيا من تسليح صدام الذي كان في ذلك الوقت حليفهم ضد الثورة الإسلامية في إيران هو اضعاف إيران وكانا يريدان استمرار انشغال إيران بالتهديد الأمني الذي يمثله جارهم المسلح جيدا ولم اكن اتوقع انهما كانا يريدان انتصار العراق علي إيران وقد أدت المساندة الغربية للعراق إلى استمرار الحرب الدموية والوحشية التي راح ضحيتها مئات الآلاف من الشباب معظم ضحايا الأسلحة الكيميائية لحليفنا "صدام" ولم تنته المساعدة الغربية العسكرية "لصدام" بعد الحرب بل استمرت فقد ذكر تقرير لوزارة الدفاع في عام ١٩٨٩ ان المساعدة العسكرية البريطانية للعراق مكنته من تصنيع الأسلحة بنفسه وعلى أراضيه من أجل استئناف الحرب مع إيران ولكن الذي أغضب الإدارتين الأمريكية والبريطانية هو احلال السلام بين العراق وإيران بعد وقف اطلاق النار الذي رتبته الأمم المتحدة. لقد كانت الدولتان تغمضان عينيهما عن الأسلحة المحظورة طالما انه كان يتستخدمها ضد إيران".^{١٤٩}

ثالثاً: السلاح النووي

إن امتلاك إسرائيل لإسلحة الإبادة الشاملة، وخاصة السلاح النووي، وسكوت العالم عن هذه الحقيقة السرية المكشوفة وخشية من سعي إسرائيل لإقامة مشروع يسمى "إسرائيل الكبرى"، الشعار الذي وضعته أول حكومة إسرائيلية على باب الكنيست الإسرائيلي، واستمرار احتلالها للأرض العربية في سوريا ولبنان وفلسطين في الأراضي التي احتلت في حرب الأيام الستة في العام ١٩٦٧ والتوسع في إقامة المستوطنات اليهودية والعمل المنظم

١٤٩ كوكو رويين. الرحيل. تلخيص بثينة حسين "بريطانيا سددت مليار دولار ديوناً علي صدام..

وأقامت له مصنعا لغاز الأعصاب". ٢٠٠٩/٢/٦ على الموقع الإلكتروني

gom.com.eg/algomhuria/2004/08/12/today/book2/essay00.asp - 18k

والهادف إلى تقطيع أوصال الأرض الفلسطينية بتلك المستوطنات التي يعيش فيها أكثر اليهود تطرفاً، والتي يفترض أن تقوم الدولة الفلسطينية عليها، دفع بالكثير من حكومات الدول العربية إلى التفكير بإنتاج أسلحة الدمار الشامل وخلق - خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين - سباق تسلح في المنطقة لم ينته حتى الآن، رغم تراجع ليبيا و تخليها عن برنامجها النووي كلية. ومن بين هذه النظم كان النظام العراقي في المقدمة ثم النظام الليبي والنظام الإيراني والنظام السوري على نحو خاص. وتوفرت الكثير من المعلومات عن هذه البرامج النووية. حيث أمكن تدمير المفاعل النووي العراقي في العام ١٩٨١، في حين لم يكن حينذاك قد بدأ البرنامج الإيراني وكان النظام الليبي قد بدأ سعيه حينذاك لهذا الغرض، أما النظام السوري فقد بدأ في وقت متأخر للعمل من أجل هذا الهدف.

بعد ثورة تموز من العام ١٩٥٨ تبلورت لدى الحكومة العراقية الجديدة ضرورة توفير إمكانيات تطوير الاقتصاد العراقي، وخاصة الصناعات العراقية واستثمار الطاقة الذرية للأغراض السلمية. فدخلت في مفاوضات طويلة مع الاتحاد السوفييتي أمكن في العام ١٩٦٠ التوقيع على بروتوكول بناء مفاعل نووي تجريبي صغير للأغراض السلمية بطاقة ٢ (ميغاواط) في التويته. وقد سلم الاتحاد السوفييتي الحكومة العراقية في بغداد اليورانيوم ٢٣٥ المخصب بنسبة عالية وبادرت إلى تأهيل وتدريب وتعليم خبراء عراقيين لإدارته.^{١٥٠}

لدى القناعة بأن قائد ثورة تموز ١٩٥٨ لم يكن في باله إنتاج السلاح النووي، إذ كانت المفاوضات في حينها قد بدأت بوجود الراحل الأستاذ ابراهيم كبة، وزير الاقتصاد آنذاك وهو الذي وقع اتفاقية إقامة ٢٨ مشروعاً صناعياً في العراق مع الاتحاد السوفييتي، إضافة إلى بدء المفاوضات بالشأن النووي للأغراض السلمية.

بعد مجيء حزب البعث للحكم ثانية بدأ النظام الجديد بالتفكير الجدي ببرنامج السلاح النووي والعمل من أجل جمع المعلومات وتكوين الكوادر العلمية والفنية وتأمين رؤية واضحة حول أبعاد هذا البرنامج، في حين جرى التركيز في هذه الفترة على الأسلحة الكيميائية، إذ كانت إمكانياته متوفرة عموماً ويمكن الحصول على مستلزمات إنتاجها،

١٥٠ ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. موقع إلكتروني. العلوم النووية، العلوم النووية العراقية. ٢٠٠٩/٢/٦.

سواء أكان عبر الدول ذات العلاقة الجيدة مع العراق أم عبر السوق السوداء التي انتعشت كثيراً حينذاك وبخاصة في النصف الثاني من العقد الثامن وفي فترة الحرب العراقية الإيرانية وتوفر الموارد المالية الضرورية للصرف على هذه المشاريع الحربية.

كان النظام العراقي قد وقع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بعد وصوله إلى السلطة بسنة واحدة، أي في العام ١٩٦٩، ليمنح العالم وجهاً آخر لحزب البعث ويؤسس علاقات جديدة مع دول العالم الغربي والشرقي من جهة وللتغطية على الجهود التي قرر بذلها من أجل إنتاج السلاح النووي. وفعلاً فقد سمح له هذا التوقيع على المعاهدة من عقد اتفاقية مع فرنسا لبناء مفاعلين نوويين في العراق هما تموز ١ وتموز ٢ لـ " للأغراض السلمية" وتوجه وفد عراقي إلى باريس لتنظيم استيراد معدات هذين المفاعلين في العام ١٩٧٦. وقد بدأ البناء فعلاً وأنجز الكثير حين سيطر صدام حسين على السلطة كاملة، إذ توجه النظام إلى توسيع وتكثيف جهوده من أجل إنتاج السلاح النووي وبسرية تامة. وقد برز هذا الجهد المكثف في أعقاب نشوب الحرب العراقية-الإيرانية، حيث أدرك النظام صعوبة الانتصار في الحرب أو مواجهة كثرة وكثافة القوات الإيرانية بدون أسلحة دمار شامل. ومن هنا جاء تركيزه على البرامج الثلاثة، أي الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية في آن واحد.

لقد وظف النظام العراقي مجموعة كبيرة من كبار العلماء العراقيين في الحقل النووي، ومنهم الأساتذة والدكاترة جعفر ضياء جعفر، وحسين الشهرستاني، وهمام عبد الخالق، ومهدي شكر غالي، وظافر سلبي، وخالد إبراهيم سعيد ونعمان النعيمي، وسلمان رشيد سلمان اللامي، والدكتور زياد حنا الحداد وسعيد عبد الفتاح الدليمي وعماد خدوري وغيرهم من العراقيين، إضافة إلى عالم الذرة المصري يحيى المشد، الذي قتل على أيدي الموساد الإسرائيلي.

أدركت إسرائيل وتوفرت لها معلومات كافية عن البرنامج النووي العراقي، سواء من مهندسين فرنسيين، أم من آخرين عملوا في بناء هذا المفاعل، فقامت الحكومة الإسرائيلية في السابع من حزيران/يونيو ١٩٨١ بقصف هذين المفاعلين تموز ١ وتموز ٢، ونجحت في

تدميرهما. ولكنها لم تنجح في ثني النظام العراقي عن مواصلة جهوده في إنتاج الأسلحة النووية، بل زادته إصراراً على ذلك. وقد أشار أحد المسؤولين عن إنتاج السلاح النووي في العراق إلى أن النظام وسع وكثف جهوده لهذا الغرض. فبعد أن كان عدد العاملين في البرنامج الذي قصف لا يزيد عن ٥٠٠ شخص، ارتفع عدد العاملين في البرنامج الجديد حتى نهاية ١٩٩٠، أي بعد غزو الكويت وقبل حرب الخليج الثانية إلى أكثر من ٧٠٠٠ شخص.^{١٥١} وإذا كان النظام قبل ذلك لم يعمل على إنتاج اليورانيوم العالي التخصيب (البلوتونيوم) مباشرة، فإنه في البرنامج الجديد ركز على ذلك. وهذا يعني أن النظام كان قد صمم على إنتاج القنبلة الذرية بأي ثمن. وقد أخذت شركة القعقاع العامة للصناعات العسكرية وشركة النصر للصناعات الميكانيكية وشركات أخرى على عاتقها تنفيذ هذا البرنامج وتحت قيادة حسين كامل وإشراف مباشر من جانب صدام حسين على كل خطوة في هذا المجال.

يشير السيد إبراهيم غربية الذي سعى إلى تلخيص كتاب الدكتور عماد خدوري الموسوم "سراب السلاح النووي العراقي"، فيذكر أن المشرفين على البرنامج النووي العراقي أعادوا "المسميات" على الدوائر في مركز البحث النووي للتمويه، ونتج عن مداوات برنامج السلاح النووي الذي كلف حسين كامل بالإشراف على مجمل فعالياته، تشكيل عدة مجموعات: الأولى تعنى بطريقة تخصيب اليورانيوم بواسطة الطرد المركزي يرأسها مهدي شكر غالي العبيدي. والمجموعة الثانية تعنى بعمليات التخصيب بفصل النظائر بطريقة EMIS في الفصل الكهرومغناطيسي الأميركية القديمة، ومجموعة للدعم الإداري في مجال الترتيب وتوثيق التقارير العلمية وتنفيذ النشاطات التصميمية، بالإضافة إلى إقامة مركز معلومات متخصص في وزارة الصناعة والمعادن عام ١٩٩٠. استطاع فريق العمل في موقع الصفاء بالطارمية الحصول على نحو ١٥غ من اليورانيوم ١٣٥ بالتغذية العسكرية المطلوبة في حين يحتاج قلب القنبلة إلى نحو ١٨ إلى ٢٠ كلغ منه". وينتهي الأمر بالنسبة على إنتاج القنبلة الذرية إلى ما يلي: "أما بالنسبة إلى تصميم القنبلة فقد كانت فرق العمل في موقع الأثير

١٥١ مسلم، طلعت اللواء العسكري. برنامج السلاح النووي العراقي. موقع المعرفة الإلكتروني.

يُشرف خالد إبراهيم سعيد لا تزال في خضم التصاميم التجريبية للقنبلة، ولم تتوصل بعد إلى التصميم النهائي لها. وإجمالاً فإن العراق قد مضى في الشوط بنسبة ١٠ إلى ٢٠٪ من المسار الكلي لامتلاك القنبلة النووية^{١٥٢}، حين توقف كل نشاط نووي له في أعقاب توقيع اتفاقية خيمة صفوان بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثاني

العلاقات الدولية وبرنامج التسلح العراقي

أولاً: المجتمع الدولي والتسلح العراقي

لقد امتلك النظام العراقي برنامجاً تسليحياً كبيراً موزعاً على مجموعتين: مجموعة الأسلحة التقليدية ومجموعة الأسلحة غير التقليدية، ومنها اسلحة الدمار الشامل والصواريخ ذات المدى القصير والمتوسط والقذائف المحملة بالأسلحة الكيميائية والجرثومية. ولكن لم يكن في مقدور هذا النظام تحقيق أهدافه في التسلح لولا تفاعل مجموعة من العوامل المحلية والإقليمية والدولية وتأثيرها على أحداث العراق ومجرى سير عملية التسلح الجنوبية التي تسببت بكوارث هائلة للشعب العراقي، ولكن تلك الكوارث شملت أيضاً إيران والكويت الشقيق. ولا بد لنا من معالجة هذه المسألة من جوانبها المختلفة باعتبارها تجربة غنية ولكنها مريرة جداً وكلفت الملايين من الضحايا البشرية من جهة ومئات المليارات من الدولارات الأمريكية من جهة أخرى ودمرت الكثير من القيم الحضارية والعلاقات الإنسانية بين الشعوب المتجاورة ودفعت بالعراق إلى فترة مظلمة لم يعرفها في تاريخه الطويل.

إن العوامل التي ساهمت وساعدت على بناء الترسانة العسكرية العراقية والسعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل والصواريخ المختلفة في مدياتها وتنشيط الذهن العسكرية والروح والأساليب الفاشية في التعامل على الصعيد الداخلي والإقليمي ومن ثم مع العالم كانت عديدة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

١٥٢ إغرابية، إبراهيم. عرض لكتاب "سراب السلاح النووي العراقي" موقع المعرفة في ١٥/٢/٢٠٠٦.

المصدر: الجزيرة.

١. طبيعة النظام العراقي وهويته القومية الشوفينية وبرنامج السياسي التي حاولنا من خلال الكتب السابقة توضيحها بما لا يستوجب إعادة ما كتب في هذا المجال. ولكن المهم أن نشير بأن النظام الاستبدادي كان مصراً ودعواً على امتلاك الأسلحة التقليدية الدفاعية والهجومية وكذلك أسلحة الدمار الشامل والصواريخ ذات المدى القريبة والمتوسطة وذات المدى البعيد. كما أنه أصبح مالكا للموارد المالية لتحقيق هذا الهدف باعتباره الطريق لتحقيق برنامج السياسي الشوفيني والوهمي.

٢. طبيعة العلاقات السياسية التي نشأت بين حزب البعث العربي الاشتراكي والقوى السياسية المحلية بعد وصوله على السلطة في العام ١٩٦٨ بفترة وجيزة، سواء بتطور علاقاته مع الحزب الديمقراطي الكردستاني وإصدار قرار الحكم الذاتي لإقليم كردستان العراق، ثم تطور العلاقات مع الحزب الشيوعي العراقي بعد خراب علاقاته مع القوى الكردية التي ساعدت على توقيع اتفاقية التعاون والصداقة مع الاتحاد السوفييتي وبدء الأخير بتزويد العراق بمزيد من الأسلحة والمعدات العسكرية أملاً في إقامة قواعد عسكرية سوفييتية في العراق. وقد كان الحزب الشيوعي العراقي بشخص عامر عبد الله عرباً لهذا التوجه العراقي والذي لم يكن صادقاً بل راغباً في استخدام هذه الورقة لضمان التزود بما يحقق أهدافه في التسلح من جهة، وخلق منافسة بين الدول الغربية والشرقية على تسليح العراق.

٣. استثمار الصراع بين المعسكرين الغربي والشرقي، أي الحرب الباردة بين المعسكرين، لصالح الحصول على ما يسعى إليه النظام خاصة وأن العراق كان يمتلك الموارد المالية التي تسمح له بشراء ما يحتاجه من معدات وأسلحة. فالدول الشرقية والدول الغربية، حكومات وشركات منتجة ومصدرة للأسلحة بمختلف أنواعها، كانت تتنافس في ما بينها في الوصول إلى السوق العراقية، سواء بإقامة منشآت صناعية أم زراعية أم إقامة مشاريع للصناعة العسكرية فيه. وكان النظام العراقي سخياً وباذخاً في ما يخص شراء الأسلحة أو إقامة المشاريع الصناعية المدنية والعسكرية المحفزة لتلك الدول والشركات للحصول على مزيد من الأرباح عبر المزيد من العقود التجارية مع النظام

العراقي. وقد اشترك، حسب المعلومات المنشورة في وثائق الأمم المتحدة، أكثر من ٢٠٠ مورداً في تسهيل مهمة النظام الصدامي في الحصول على إمكانيات لتطوير ترسانته العسكرية وتزويده بما يسهم في توسيع المجمع الصناعي العسكري الضخم جداً الذي أقيم في العراق خلال سنوات العقد التاسع من القرن العشرين على نحو خاص وتطوير أبحاثه العلمية في مجال السلاح، وخاصة أسلحة التدمير الشامل، إضافة إلى تنمية وتوسيع وتطوير كوادره العلمية والفنية المتخصصة بإنتاج مختلف أنواع الأسلحة والسعي لتطويرها ذاتياً.^{١٥٣}

٤. وعلينا أن نتذكر السياسة الأمريكية التي اتخذت ابعاداً جديدة في صالح النظام العراقي بسبب الخلاف مع إيران ودعم الإدارة الأمريكية للعراق في الحرب ضد إيران. "لقد حدث الانعطاف الاميركي نحو العراق بموجب توجيه رئاسي حول الامن القومي صدر يوم ٢٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨٣، ويحمل الرقم ١١٤، ويطلق عليه أحياناً بـ "التدبير ١١٤"، وهو احد اهم القرارات الخاصة بالسياسة الخارجية التي اصدرتها ادارة ريجان حينذاك. ولكن مسؤولين سابقين كباراً يقولون ان ذلك القرار نص على ان الولايات المتحدة «ستفعل كلما تراه ضروريا وقانونيا» للحيلولة دون خسارة العراق للحرب مع ايران. وصدر القرار الرئاسي وسط خضم من التقارير التي تشير الى ان القوات العراقية لجأت الى استخدام الاسلحة الكيماوية لصد الهجوم الايراني. وقد قررت ادارتا ريجان وجورج بوش الاب، بيع العراق معدات كثيرة ذات استخدام مزدوج، مدني-عسكري، ومن ضمنها المواد الكيماوية السامة والفيروسات القاتلة مثل الجمرة الخبيثة وجراثيم الطاعون. ومن الناحية النظرية كانت واشنطن تعارض معارضة شديدة استخدام الاسلحة الكيماوية التي حرمتها اتفاقيات جنيف عام ١٩٢٥. ولكن من الناحية العملية

١٥٣ مجلس الأمن. مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة. لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش S/2006/420 الأمم المتحدة 21 June 2006. بالعربية. حول التفتيش عن اسلحة الدمار الشامل في العراق.

كانت ادانة استخدام العراق للأسلحة الكيماوية من الاولويات المتدنية في اهتمامات الادارة الاميركية، وخاصة بالمقارنة مع الهدف الاكبر وهو منع النصر الايراني^{١٥٤}.

وبهذا الصدد أيضاً كتب الصحفي الفرنسي آلان غريش في هذا الصدد يقول:

"منذ عام ١٩٨٤م، استأنفت إدارة ريغان علاقاتها الديبلوماسية مع بغداد بعد انقطاعها منذ حرب ١٩٦٧م كما شطبت اسم العراق من قائمة الدول المساندة للإرهاب بعدما رفع الغرب هذا البلد إلى مرتبة السور الواقى في وجه الثورة الإسلامية. وبعد وصوله إلى سدة الرئاسة في كانون الثاني ١٩٨٩م، وقع بوش الأب تعميماً يمتزج فيه الغباء بالصلافة: إن من شأن العلاقات الطبيعية بين الولايات المتحدة والعراق أن تخدم مصالحنا على المدى البعيد وتدفع في اتجاه الاستقرار في الشرق الأوسط والخليج. علينا اقتراح الحوافز أمام العراق ليعدل من سلوكه ولنتوصل إلى زيادة نفوذنا في هذا البلد^{١٥٥}."

٥. لقد كانت تجارة الموت، تجارة السلاح المشبعة بالجشع الدولي للحصول على المزيد من الأرباح وراء تزويد العراق بالأسلحة أو المشاركة في بناء مؤسساته لإنتاج الأسلحة أو تزويده بالمعارف والمعلومات وبراءات الاختراع لتطوير نشاطه في هذا الصدد. ولم تكن الشركات الحكومية والخاصة وحدها تقوم بكل ذلك بل و كانت تلك الحكومات والشركات تمارس بيع العراق و تزويده بما يحتاجه في بناء وتوسيع وتطوير صناعته العسكرية وفي تسلحه الموجه لأغراض الهجوم وليس لأغراض الدفاع عن النفس. ولم تكن الدول الكبرى وتلك الصغيرة التي كانت تمارس تزويد العراق بالأسلحة التقليدية الحديثة والتعاد والمتفجرات وبمستلزمات إنتاج أسلحة التدمير الشامل والقتل الجماعي بغفلة عما تمارسه، بل كانت تعرف تمام المعرفة بأن النظام الاستبدادي يخفي وراء نشاطه أهدافاً استبدادية

١٥٤ دوبيس، مايكل. وثائق للخارجية الأميركية أوضحت عنها السرية تكشف: رامسفيلد مهد في لقاء مع صدام قبل ٢٠ عاماً لعلاقة عسكرية واقتصادية وسياسية مع بغداد استمرت حتى غزو الكويت. جريدة "الشرق الأوسط" اللندنية. ٢٠٠٢/١٢/٢١.

١٥٥ غريش، آلان. بغداد هي الهدف. الموقع الإلكتروني لمركز العربي للدراسات الاستراتيجية. عن صحيفة لوموند ديبلوماتيك الفرنسية: أيلول ٢٠٠٢م

قمعية وأطماع توسعية، إذ أن عمليات التسليح والبيع المتزايد قد بلغت الذروة في فترة الحرب العراقية الإيرانية وفي أعقاب هذه الحرب وفي فترة التوتر الذي ساد العلاقات بين العراق والكويت وقبل غزو الكويت.

إن قائمة مزودي العراق بالأسلحة طويلة وقد اشرنا إليها في الكتاب الذي بحث الحرب العراقية – الإيرانية. إلا أن هناك دولاً وشركات قامت بتزويد العراق بكل ما هو ضروري لإنتاج أسلحة الإبادة الجماعية، ومنها السلاح النووي.

لم يتوصل إلى إنتاج السلاح النووي، بل كان لا يزال بعيداً حين دمرت قدراته العسكرية غير التقليدية. ولكن النظام العراقي تسبب في الكثير من الكوارث للشعب العراقي والشعوب الإيرانية وشعب الكويت. لقد تم تدمير كافة الأسلحة المحرمة دولياً بواسطة النظام العراقي ذاته أم بواسطة اللجان التابعة للأمم المتحدة المكلفة بذلك. وقد تحمل العراق خسائر مالية كبيرة جداً بسبب إنتاج تلك الأسلحة واستخدامها ومن ثم عند تدميرها.

إن العامل الكبير الثاني، بعد طبيعة وسياسات وإجراءات النظام العراقي، الذي ساهم في نشوء تلك الكوارث في العراق يبرز في العلاقات الدولية والمؤسسات الدولية المسؤولة عن إنتاج وبيع الأسلحة ومستلزمات إنتاج الأسلحة، وبشكل خاص أسلحة الدمار الشامل، تلك الشركات والدول الرسمية أو العاملة في السوق السوداء، التي كانت تفكر في الحصول على أقصى الأرباح من بيع السلاح ومعدات إنتاج الأسلحة غير التقليدية للعراق، ولم تفكر بالضحايا التي يمكن أن تسقط جراء تسليم كل ذلك على نظام استبدادي دموي كالنظام الصدامي، إضافة إلى أن الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي حينذاك قد ساهمت بتنشيط هذه العملية والمنافسة الشديدة في الوصول إلى العراق ومشاريعه وأموال نفطه. إنها وباختصار سياسات دول وشركات تعمل من أجل الموت من جهة، وتحقيق أقصى الأرباح من تجارة السلاح لأغراض الموت وعلى حساب الشعوب من جهة أخرى. وقد شاركت في ذلك الكثير من الدول، وخاصة الدول الكبرى وأغلب الدول الأوروبية وشركاتها التجارية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية والشرقية وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا وأسبانيا والاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا وجيكوسلوفاكيا، إضافة إلى

دول من أمريكا اللاتينية على سبيل المثال لا الحصر. وهي التي يفترض أن تحاسب على تلك المبيعات، سواء أكان بشكل مباشر أم عبر دول وشركات وسيطة وسماسرة وعبر السوق السوداء، وأن تدفع تعويضات كبيرة ومجزية للعراق وللضحايا على ممارستها تجارة الموت مع النظام العراقي وعلى حساب الإنسان العراقي.

ثانياً: التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل وتدميرها في العراق

كان القرار الذي اتخذته مجلس الأمن الدولي في الثالث من نيسان / أبريل ١٩٩١ برقم ٦٨٧ ينص على وجوب التزام العراق "دون قيد أو شرط بعدم تطوير أو بناء أو استخدام أسلحة نووية وعدم إنتاج مواد تصلح لتصنيع قنابل نووية وعدم إجراء أي بحوث أو تطوير أو بناء منظومات أو ورش يمكن استخدامها لهذا الغرض"، كما اشترط على العراق أن يعلن خلال خمسة عشر يوماً من تاريخه عن كميات وأنواع ومواقع هذه الأمور وأن يضعها جميعاً تحت تصرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) إذ يتوجب عليها تدمير أو نقل أو إبطال مفعول جميع هذه المواد والمعدات والمنظومات." وفي العاشر من الشهر ذاته وافقت الحكومة العراقية رسمياً وأعلنت عن التزامها بتنفيذ بنود هذا القرار وفق المواعيد المحددة لذلك. وشكل مجلس الأمن الدولي اللجان المسؤولة عن التفتيش والتدمير الفعلي لكل ما نص عليه القرار. فهل التزم العراق ببنود هذا القرار؟ كل المعلومات المتوفرة لدينا والمنشورة من جانب الذين عملوا في مجال الأسلحة النووية والكيميائية والجرثومية تشير إلى أن العراق لم يلتزم بذلك في البداية، بل كان يحاول المراوغة والمخاتلة وتهريب الأجهزة والمعدات والمواد وإخفائها في مواقع بعيدة عن أعين لجان التفتيش. كتب الدكتور جعفر ضياء جعفر، المسئول العلمي والفني عن النشاط النووي في العراق بهذا الصدد يقول:

" أعاد حسين كامل المذكرة فوراً موجهاً بها التقيد بإعلان النشاط النووي المعلن سابقاً والمعروف للوكالة الدولية فقط والامتناع عن إعلان أي من جوانب البرنامج النووي الوطني السابق (أي إخفاء البرنامج بالكامل). وأصدر توجيهاً مماثلاً إلى عامر السعدي بشأن البرامج الأخرى من أسلحة الدمار الشامل فجاءت توجيهاته صدمة مزعجة وكبيرة لنا دون

أن نستطيع تخطيط القرار بعدم واقعيته لا سيما أننا قدّرنا بأن توجيهها خطيراً كهذا لا بد أنه قد حظي بموافقة رئيس الجمهورية^{١٥٦}.

ويبدو من تصريحات وكتابات العاملين في هذا المجال، ومنهم بشكل خاص الدكتور جعفر ضياء جعفر والدكتور نعمان النعيمي إلى أن كامل حسين، وزير الصناعة والتصنيع العسكري المسؤول الإداري الأول والمباشر عن برامج إنتاج الأسلحة المحرمة دولياً، وخاصة البرنامج النووي، قد استطاع إقناع صدام حسين و كسب رضاه و تأييده، في أن تقوم الأجهزة الأمنية والعسكرية بتهريب تلك المعدات والأجهزة الضخمة عن أعين الرقباء. مما أوجد عد ثقة جديدة بين الطرف العراقي والطرف الدولي المسؤول عن التفتيش والرقابة والتدمير، إذ كانت لدى هذه اللجان معلومات مهمة عن تلك الأجهزة ومواقعها تحصل عليها باستمرار عبر الصور التي تلتقطها وترسلها الأقمار الصناعية. وقد فشلت كل الجهود لإخفاء تلك الأجهزة والمعدات. ولكنها أوجدت مشكلة الشك الدائم بوجود شيء ما يخفيه النظام عن لجان التفتيش الدولية. كما أن النظام قد أوعز بإتلاف الكثير من المواد الأولية لإنتاج السلاح الكيميائي والجرثومي، ولكن دون أن يسجل محاضر رسمية وموثقة حول تلك إجراءات التدمير التي نفذها وكميات ما دمر ومواقع التدمير. لم يكن النظام العراقي قد أنتج القنبلة الذرية ولم يكن قريباً من إنتاجها، بل كان يحتاج إلى فترة أطول لتحقيق هذا الهدف، ولكن الجهود كانت منصبة على هذا الهدف باعتباره حقاً من حقوق العراق، رغم توقيع العراق على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية.

كانت لجان التفتيش التابعة للأمم المتحدة المشكلة وفق القرار أعلاه تتميز بالجدية التامة والتخصص الرفيع من جهة، كما أن قرار مجل الأمن الدولي كان صارماً وقاطعاً في

١٥٦ الحياة جريدة يومية تصدر في لندن. فصول من كتاب "الاعتراف الأخير" صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ٢٠٠٥. نشرت الحياة بعض الفصول بتاريخ ١٣/٥/٢٠٠٥ تحت عنوان... قصة البرنامج النووي العراقي يرويها المسؤولان عن انشائه وتطويره: المفتشون يطاردون شاحناتنا التي تحاول إخفاء المعدات النووية... والأقمار الاصطناعية تراقب. للكاتبين الدكتور جعفر ضياء جعفر والدكتور نعمان النعيمي.

موقفه من إخلاء العراق من كل أنواع أسلحة التدمير الشامل والأجهزة والمعدات والبرامج والمواد التي تستخدم لهذا الغرض من جهة أخرى. وكانت هذه اللجان تعمل بجدية عالية وبشكل كما وكانت مزودة بجميع معدات التفتيش الأرضي والجوي وعبر الأقمار الصناعية بحيث يمكن تسجيل أي حركة غير اعتيادية في نشاط الطرف العراقي لإخفاء أي من تلك الأجهزة والمعدات والبرامج، وكان دافع هذه اللجان، وخاصة رئيسها بيلكس يتوزع على ثلاث مهمات، وهي:

منع العراق بأي شكل كان من إخفاء أي جزء من أجزاء برنامجه النووي أو برامج بقية الأسلحة ذات التدمير الشامل.

إنجاز مهمته بأسرع وقت ممكن لتجنب المضاعفات التي كان يقدر احتمال حصولها إن تباطأ العراق في تنفيذ ماعليه من التزامات ثابتة.

تجنب الشعب العراقي مغبة استمرار الحصار الدولي على العراق، وبالتالي تجنبه الكثير من المعاناة، إذ كان قرار رفع الحصار مرتبطاً بقرار تدمير كافة أسلحة الدمار الشامل والقذائف والصواريخ التي يتجاوز مداها ١٥٠ كم.

لم يع النظام العراقي ذلك ولم يفهم المخاطر التي كانت تواجه العراق والشعب العراقي في حالة إعاقة عمل لجان التفتيش وبالتالي لم يتعامل بعقلانية وحكمة، بل واصل اساليبه الممقوتة والخطرة في المخاتلة والتحايل والتلاعب لكسب الوقت وتجاوز تنفيذ بنود القرار، سواء من جانب رأس النظام أم من جانب القوى البعثية التي كانت تعمل في البرنامج النووي والتي كان يهتما جداً إخفاء ذلك لأنها كانت مولعة بامتلاك العراق للسلاح النووي أسوة بإسرائيل.^{١٥٧}

لقد استمر عمل اللجنة أكثر من إثني عشر سنة، وأجبر النظام في نهايتها وقبل نشوب الحرب تقديم تقرير تفصيلي كامل عن برامجه الكيماوية والبيولوجية والنوية برسالة من وزير الخارجية ناجي صبري الى رئيس مجلس الأمن الدولي تضمنت فهرساً بما تضمنه

١٥٧ قارن : عبد الله. علي عطية أ. د. رد على جعفر ضياء جعفر ونعمان النعيمي. مقال في عدة فصول نشر في أكثر من موقع، ومنها Iraq4ever في شهر تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٠٧.

التقرير الذي بلغ نحو ١٢ الف صفحة وتضمن كافة الوثائق التي طالبت بها لجان التفيتش ووفق الفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٤١ لسنة ٢٠٠٢ (راجع الملحق رقم ١٠)

ماذا كان يعني صدور هذا القرار بالنسبة للنظام العراقي:

إن طريقة صياغة هذا القرار من حيث المضمون والشكل، ومن حيث المواعيد المحددة للتعرف على ما يمتلكه العراق من أسلحة الدمار الشامل أو برامج لإنتاج أسلحة الدمار الشامل، ومن حيث طبيعة الإصرار على لجنة الطاقة الذرية في أن تشكل لجان ذات خبرة عالية وصارمة بحيث تنهي كافة المعلومات بفترة قصيرة جداً لا تتجاوز ١٥ أسبوعاً، إضافة إلى تقديم تقارير ٦٠ يوماً حول كيفية تعاون النظام العراقي ودعوة هذا النظام إلى الابتعاد عن أساليبه في التحايل والمخاتلة والمراوغة في إعطاء المعلومات إلى لجان التفيتش الدولية وكان يعني أنها الرسالة الأخيرة التي توجه إلى النظام وسيتبعها شن الحرب ضد النظام العراقي في حالة عدم الاستجابة لما ورد في هذا القرار. وقد أدرك النظام جدية هذه الرسالة مما دفع النظام إلى تقديم التقرير المفصل المرفق برسالة من وزير خارجية العراق ناجي صبري، تضمنت الرسالة فهرساً تفصيلياً للتقرير الذي بلغت صفحاته قرابة ١٢ ألف صفحة. (راجع الملحق رقم ٧).

ولكن لم ينفذ كل ذلك عن إبعاد شبح الحرب ضد النظام العراقي ثم وقوعها فعلاً في العام ٢٠٠٣ والتي سنبحث فيها تفصيلاً في فصل خاص. ففي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ قرر عن مجلس النواب المشترك في الولايات المتحدة الأمريكية يمنح الحكومة الأمريكية الحق في شن الحرب على العراق. (راجع الملحق رقم ٨).

وفي اعقاب ذلك صدر قرار عن القمة العربية في شهر كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٢ قراراً برفض ضرب العراق تجد نصه في الملحق رقم ٩).

تحدث رئيس لجنة الطاقة الذرية العراقية الدكتور ضياء جعفر بهذا الصدد عند إجابته عن السؤال التالي الذي وجهه له الصحفي السيد علي بردي، مراسل جريدة النهار البيروتية، وهذا بعض ما جاء فيه:

• الصحفي: ما هو السر الذي يمكنك ان تبوح به الان؟ (ويقصد هنا السر في نشوب الحرب ضد النظام العراقي، ك. حبيب).

- الدكتور جعفر ضياء جعفر: "لا أكشف أسراراً لأن كل ما أعلمه معروف لدى الامم المتحدة. ولكن ربما أقول إن الأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تكن نزيهة في تقويمها لما أعلنه العراق من حقائق، ولم تكن نزيهة في تقاريرها إلى مجلس الامن، لأنه كان في إمكانها أن تقول بشكل موثوق به للغاية: ليس لدى العراق اي برنامج نووي. هذه كانت مسألة مهمة جداً في مجلس الأمن. لو اعلنت الوكالة الدولية ذلك، كانت ستسقط الأوراق من أيدي الأميركيين وغيرهم. هؤلاء اتهموا العراق بإعادة برامجه النووية وزوروا وثائق عن شراء الأورانيوم من النيجر وقضية أنابيب الألومينيوم. كل هذه اتهامات باطلة. كانت الوكالة تعلم جيداً إن هذه الاتهامات باطلة... لكنهم لم يقولوا ذلك صراحة في الوقت المناسب. كانوا متواطئين. وهذا واضح جداً"^{١٥٨}.

تؤكد المعلومات التي نشرت حتى الآن، سواء بإصدار الكتب أم عبر تقارير الأمم المتحدة أم من خلال تصريحات المسؤولين في أعقاب سقوط النظام أو الذين هربوا قبل سقوط صدام حسين من جحيم إرهابه وقمعه، أن صدام حسين قد فرض نظاماً صارماً على برامج أسلحة الدمار الشامل التي كان يسعى إلى إنتاجها في العراق، وخاصة بعد أن ضربت الحكومة الإسرائيلية مواقع تموز ١ وتموز ٢ في العام ١٩٨١ ودمرتهما. وكانت الإجراءات المفروضة على مواقع معاهد البحث العلمي وتخصيب اليورانيوم تتلخص بالنقاط التالية:

١. السرية التامة في كل ما يمس البحوث والتجارب والإجراءات التي تمس نشاط العراق في موضعات أسلحة الدمار الشامل.

٢. عدم توظيف أجنبي في هذه المعاهد أو في المفاعل النووية أو حتى إنتاج بقية أسلحة الدمار الشامل والاكتفاء بالعلماء والمختصين والإداريين من العراقيات والعراقيين.

١٥٨ جريدة النهار اللبنانية. علي بردى مقابلة صحفية تحت عنوان لا أسلحة دمار في العراق وخصبنا الأورانيوم وحدنا عام ١٩٩٠. الأربعاء، ١٠ آذار (مارس) ٢٠٠٤.

٣. فرض رقابة أمنية مكثفة وشديدة بحيث لا يمكن أن تفلت كلمة واحدة ينطق بها أحدى العاملات أو العاملين في هذه المجالات، إذ كانت بيوتهم وهواتفهم كلها قد وضعت تحت الرقابة والتسجيل الكاملين.
٤. منع سفر العاملات والعاملين في هذه المجالات إلى الخارج وحصرتهم في البلاد بغض النظر عن مدى الثقة بهم، سواء أكانوا أعضاء في حزب البعث أم غير أعضاء بهذا الحزب.
٥. الطلب من عدد غير قليل منهم بتقديم تقارير عن زملائهم في العمل، وفي حالة عدم تقديم تقارير ووصول معلومات معينة إلى أجهزة الأمن مسؤولة يعاقب من كان حاضراً ولم يقدم تقريراً عن ذلك.
٦. منحهم رواتب وامتيازات مالية سخية وتوفير كل مستلزمات البحث العلمي المتقدمة.
٧. منعهم من الانتماء إلى أي حزب من الأحزاب في حالة عدم وجودهم في حزب البعث الحاكم.
٨. تحريم إقامة علاقات مع أي من الأجانب المقيمين في العراق، سواء أكان عاملاً أكانوا من العاملين في سفارات أجنبية أم في أجهزة الدولة الأخرى.
٩. تحصر المعلومات التي يمتلكها العامل في مجال الاختصاص المنسب إليه ويمنع من الاطلاع على المجالات الأخرى التي لا علاقة مباشرة له بها.
- ووفق المعلومات المتوفرة كان النقل أو الاعتقال والتعذيب أو حتى القتل نصيب من يخالف أي من تلك التعليمات أو يبرز عليه أي توجه سياسي مخالف لحزب البعث وصادم حسين. وقد اعتقل الدكتور حسين الشهرستاني لأسباب سياسية حيث كانت هناك شكوك بعلاقته بحزب الدعوة وعذب بشراسة حتى تمكن من الهروب من سجنه. وقد اعتقل الدكتور جعفر ضياء جعفر، رئيس لجنة الطاقة الذرية لمدة ١٩ شهراً بسبب اعتراضه واحتجاجه على اعتقال الدكتور حسين الشهرستاني الذي كان أحد العاملين في مجال الطاقة النووية.
- لقد سلط صدام حسين نظام عمل وعلاقات بوليسية شرسة وظالمة في هذا المجال بحيث كان يخشى كل العاملين من الاعتراض على أي شيء كان يجري في هذه المجالات. فالقرار الأول والأخير كان لامل حسين، وبالتالي فهو قرار صدام حسين.

ويمكن للمقال الطويل الذي كتبه عالم الفيزياء، عضو حزب البعث وكادره العلمي الأستاذ الدكتور عطية علي عبد الله في رده المتشنج والمتحامل على الشخصيتين العلميتين الدكتور جعفر ضياء جعفر والدكتور نعمان النعيمي وعلى كتابهما المشترك الموسوم بـ "الاعتراف الأخير"، أن يؤكد الأجواء السيئة و اللا إنسانية التي كانت تسود العمل في هذه المجالات حينذاك وعن دور أجهزة الأمن وعناصر حزب البعث في تحويل حياة هؤلاء العلماء إلى جحيم لا يطاق وإلى خلايا نحل للإنتاج لثلاثة أسباب، وهي:

١. خشيتهما من الاتهام بالتقصير والتباطؤ بالعمل لإنجاز ما يعزز نظام البعث عسكرياً أو حتى اتهامهم بالعمالة لإيران أو الولايات المتحدة أو حتى لإسرائيل.
٢. خشيتهما من المنافسة غير الشريفة والمناكدة والحسد الذي يقود إلى مشاغبات تقود إلى عواقب وخيمة، كما حصل للكثير من الناس الشرفاء في مجالات علمية وطبية غير قليلة.

٣. الرغبة في الغوص والاستغراق بالعمل من أجل نسيان الأوضاع المعقدة والصعبة والملبئة بالمخاطر اليومية التي كانوا يعيشون تحت وطأتها.

ولا شك في أن بعض العلماء والعاملين البعثيين في هذه المجالات لم يكونوا بمعزل عن إجراءات النظام القمعية في حالة ارتكاب أي خطأ أو مخالفة للتعليمات المقررة، إذ أن كامل حسين ورئيسه الأكبر، كانا مزاجيين، كما أن الشك وعدم الثقة والتربص بالموظفين والحزبيين هي السمات الرئيسية التي تميز كل النظم الدكتاتورية والدكتاتوريين.

الفصل السادس

المعارضة السياسية العراقية في نهاية حكم البعث

المبحث الأول

واقع المعارضة العراقية بين ١٩٩٦-٢٠٠٣

لم تكن حالة المعارضة العراقية في العام ١٩٩٦ جيدة، إذ كانت تمر بواقعين مختلفين أحدهما إيجابي والآخر سلبي، فهي من جانب قد أحرزت موقعاً مهماً لمواصلة النضال من أجل الخلاص من النظام بعد أن أقر الشعب الكردي نظامه الفيدرالي في إطار العراق الموحد وشكل حكومته الكردستانية الموحدة، وبالتالي أصبح للمعارضة إمكانية كبيرة على الحركة والعمل في داخل البلاد بدلاً من تكثيف العمل في الخارج أساساً، ولكنها من جانب آخر واجهت المنافسة غير الديمقراطية والصراع ثم النزاع المسلح بين الحزبين الكرديين الحاكمين في إقليم كردستان العراق، بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وتوزعت القوى والأحزاب الكردية الأخرى على هذين الحزبين في التأييد والمساندة أو الوقوف على الحياد ورفض الصراع والنزاع المسلح والسعي لإيجاد حلول عملية للمشكلات القائمة بين الحزبين، كما برز هذا في موقف الحزب الشيوعي العراقي والمؤتمر الوطني العراقي وحركة الوفاق العراقي على سبيل المثال لا الحصر. وفي الوقت ذاته عاشت قوى المعارضة العراقية حالة أخرى أكثر تبلوراً من السابق حين ازداد تدخل دول الجوار في شؤونها الداخلية وتأييد هذا الفصيل أو ذاك على حساب الفصائل الأخرى في نضالها المشترك ضد نظام البعث وصدام حسين. وكان هذا التدخل يعيق عملياً إمكانية الوصول إلى اتفاق مناسب بين المناهضين للنظام العراقي، بل شدد في تلك الفترة من خلافاتها ودفع بها إلى سطح الأحداث لتجعل من الصراع ضد نظام البعث والدكتاتورية

الصدامية وكأنه قد احتل الموقع الثاني، والذي تبلور في المعارك التي دارت بين الحزبين الكرديين في العام ١٩٩٦. ففي الوقت الذي وجد الاتحاد الوطني الدعم من دول الجوار غير العربية المناهضة من حيث المبدأ للقضية الكردية وحرية الشعب الكردي فيها، استنجد الحزب الديمقراطي الكردستاني بالعدو المباشر للشعب الكردي في العراق، بالنظام البعثي الدموي. وكانت هذه الحصيلة سلبية للكرد ولكل قوى المعارضة العراقية والشعب العراقي في نضاله ضد الفاشية السياسية والاستبداد في العراق.

أما على الصعيد الدولي فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تأييدها للمعارضة العراقية منذ أن بدأ أول مرة بعد احتلال العراق للكويت وبدء تحرير الكويت من قبضة القوات العسكرية العراقية المحتلة. في هذه الفترة بدأ التحريض ضد النظام العراقي والموافقة على دعم المعارضة العراقية مادياً وسياسياً، ثم جرى التخلي الفعلي عن المعارضة العراقية حين انتفض الشعب العراقي ضد الدكتاتورية والحرب في العام ١٩٩١ وفي نهاية حرب الخليج الثانية لتحرير الكويت، حين سمح للطيران والقوات التابعة للنظام العراقي بضرب الانتفاضة وتصفيتها في الوسط والجنوب والزحف المليوني للشعب الكردي إلى إيران وتركيا. لقد خذل بوش الاب الشعب العراقي ولم يف بكلمته في مساندة الشعب العراقي في نضاله ضد الفاشية. ولكنه اتخذ في ما بعد موقفاً أكثر إيجابية من الشعب الكردي حين فرض الحماية على إقليم كردستان من طيران وقوات النظام الصدامي.

اتخذ موقف الإدارة الأمريكية في الولايات المتحدة صيغة جديدة منذ النصف الثاني من العقد الأخير من القرن العشرين، إذ كانت الولايات المتحدة تمارس سياسة مزدوجة وتتحدث بأكثر من لسان واحد، كما أن مواقفها كانت بين المدّ والجزر، نعم ولا. وكانت تمارس مواقف مختلفة منطلقة من مصالحها بالدرجة الأساسية وعلى ميزان القوى المتغير دوماً بين مراكز القوة والقرار المتعددة في الولايات المتحدة الأمريكية، رغم أن الهدف النهائي لها جميعاً كان واحداً لا يتغير في الجوهر. فكانت هناك مواقف مختلفة من جانب البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي، ومن جانب وزارة الدفاع ووزارة الخارجية وكذلك من جانب وكالة المخابرات المركزية، إضافة إلى مراكز البحث الخاصة بشؤون الشرق الأوسط.

وحيث يصدر القرار النهائي، فإن دور تلك المواقف يبقى مؤثراً على جانب واحد هو كيفية تنفيذ القرار. ومن المثير للاهتمام الدور الكبير والمهم الذي كانت تلعبه مراكز البحث العلمي في الولايات المتحدة الأمريكية في التأثير البارز على ما تنتجه تلك المراكز من أبحاث ودراسات وما تطرحه استنتاجات وما تقترحه من سياسات ومواقف على مراكز القوة العديدة وإنضاج القرارات النهائية للبيت الأبيض. ولم تكن مراكز البحث العلمي منفصلة عن مراكز القوة الأساسية في واشنطن، بل مرتبطة بها وناشطة لصالحها ومعبرة بصورة عنها. وكان لإسرائيل واللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية التأثير البالغ الوضوح على مراكز البحث العلمي وعلى جميع مراكز القوة في الولايات المتحدة، وبالتالي على القرارات النهائية للإدارة الأمريكية. وغالباً ما كانت تسعى تلك المراكز البحثية إلى تأمين العلاقة المنطقية أو المقبولة بين مصالح الولايات المتحدة ومصالح إسرائيل تحت ما يسمى بضمان أمن إسرائيل باعتباره القاعدة التي تضمن مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

أما المملكة المتحدة فكانت مواقف حكومتها في المحصلة النهائية مؤيدة للقرارات التي تتخذها الإدارة الأمريكية وفي ما تمارسه تلك الإدارة من سياسات إزاء العراق. وقد تبلور هذا الموقف البريطاني المتناغم والمؤيد لسياسات ومواقف الولايات المتحدة إزاء القضايا الدولية منذ أن وصلت مارغريت تاتشر إلى الحكم في بريطانيا ونسقت أكثر فأكثر مع نهج المحافظين الجدد وسياسات اللبرالية الجديدة للإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغن لممارستها صعيد الدولتين وإزاء الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية وبقية بلدان العالم. ورغم التباين النسبي في مواقف الدول الأوروبية الغربية، إلا إنها كانت في المحصلة النهائية منسجمة بهذا القدر أو ذاك مع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الأطلسي.

كانت الولايات المتحدة تنتهج في العقد الأخير من القرن العشرين حتى سقوط النظام العراقي مسارين بشأن الوضع القائم في العراق:

١. كان المسار الأول يقوم على التعاون مع المعارضة العراقية المعروفة والتي كانت بعض أو كل قياداتها في إقليم كردستان العراق أو في دمشق وطهران ولندن عمّان.

٢. وكان المسار الثاني يعتمد على التحري عن ضباط في الجيش العراقي ومن مختلف الرتب العسكرية، وخاصة العليا، ممن يبدون استعدادهم للتعاون مع وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الدفاع للتآمر ضد صدام حسين على نحو خاص.

وكانت بشأن المسار الثاني تعتمد على بعض العناصر البعثية أو القومية التي تكونت لها علاقات معها وتعتبر جزءاً من قوى المعارضة العراقية، كما في حالة حركة الوفاق الوطني ورئيسها الدكتور إياد علاوي، أو مع البعض الذي ليست له علاقة مباشرة مع قوى المعارضة العراقية كما في حالة نزار الخزرجي أو محمد عبد الله الشهباني، أو مع الدكتور أحمد الجلبى الذي كان يتأرس المؤتمر الوطني العراقي الموحد حينذاك. وكانت هذه العلاقات متعددة الجوانب، فبعضها مع وكالة المخابرات المركزية، وبعضها الآخر مع وزارة الخارجية وبعضها الثالث مع وزارة الدفاع (البنتاغون)، أو مع جميعها في آن واحد. وكان للبعض الآخر علاقات قوية مع مراكز البحث في الولايات المتحدة التي كانت تستفيد منها في استكمال دراساتها عن الوضع في العراق وتبلور مقترحاتها بشأنه. وكانت إسرائيل تلعب دوراً مهماً في كل ذلك من وراء الستار أو من خلال علاقات مباشرة مع البعض القليل وبسرية عالية ومن خلال تلك المراكز البحثية.

أوجد تعدد جهات الاتصال الأمريكية بالمعارضة العراقية إلى نشوء عدد من المشكلات التي برزت في الواقع العملي نشير إلى بعضها في ما يلي:

****** تشتت النشاط الأمريكي وتورطه بعلاقات غير منتجة لما تسعى إليه الإدارة الأمريكية وفق ما هو معلن من أهدافها. فما كانت تقوم به وزارة الخارجية الأمريكية من أعمال وما كانت تعقده من علاقات اختلف عما كانت تقوم به ومن تتصل به وكالة الاستخبارات المركزية أو وزارتنا الخارجية والدفاع الأمريكيتين. وكانت كلها أحياناً تتصل بطرف معين دون أن يعرف بعضها الآخر بتلك الاتصالات. لقد ساد الصراع والمنافسة بين

مراكز القوة في الولايات المتحدة وانعكس على سلوك وممارسات القوى العراقية التي تتعامل معها.

****** إشاعة المنافسة والصراع بين القوى السياسية العراقية التي كانت تتنافس على مسألتين: على الصلة بالولايات المتحدة وتكريسها بها دون غيرها من جهة، والاتصال بالقوى التي يمكن أن تتعاون معها في العراق من جهة أخرى. وقد قادت هذه المنافسة غير العقلانية إلى انكشاف الكثير من خطوط العمل السرية للحكومة العراقية وتوجيه ضربات قاسية لها. وكان في مقدور كل متابع لهذه المسائل حينذاك أن يتلمس الصراع بين حركة الوفاق الوطني والمؤتمر الوطني العراقي، أي بين الدكتور آياد علاوي والدكتور أحمد الجبلي، إذ كان الطرفان يدعيان وصلاً بليلى في العراق!

****** تأخر الوصول إلى اتفاقات مشتركة بين فصائل الحركة السياسية العراقية المعارضة للنظام العراقي. و كانت دول الجوار تلعب دورها في تعقيد صورة وسلوك قوى المعارضة العراقية بالارتباط مع علاقتها المتوترة أو الحسنة بالولايات المتحدة الأمريكية.

****** إيصال معلومات خاطئة ومبالغ بها للأطراف الأمريكية لتدليل كل طرف على قدرته في الوصول إلى القوى المعارضة في صفوف صدام حسين وقدرة كل طرف في الحصول على معلومات تفيد عمل الإدارة الأمريكية وعلى حسن نواياه وعن علاقاته المتميزة بالطرف الأمريكي.

والسؤال الذي يدور في البال: هل كانت الإدارة الأمريكية، ممثلة بأجهزتها الأمنية ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع، تريد وحدة الصف العراقي أم كانت تريد تشتيته لصالح عملها المنفرد ضد النظام العراقي وأن يكون الطرف العراقي تابعاً لها ومؤيداً لسياساتها إزاء العراق؟

إن متابعة جادة ومسؤولة لسياسات الإدارة الأمريكية في الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وعلى مدى السنوات التي سبقت إسقاط النظام والتي شهدت تعاوناً معيناً مع قوى المعارضة العراقية تؤكد بما لا يقبل الشك أنها كانت تسعى بكل السبل إلى منع قوى وأحزاب المعارضة العراقية من أن تتوحد وأن تكون لها المبادرة في إسقاط النظام، إذ

كانت تريد أن تكون خيوط اي عمل سياسي أو عسكري ضد النظام العراقي بأيديها، لكي تكون مهيمنة على الوضع وعلى تحركات وتحالفات وسياسات هذه القوى بشكل كامل وتام. وهو أمر لم يكن مقبولاً ولا مريحاً للمعارضة العراقية، ولكن بعضها كان، كما يبدو، مجبراً عليه أو راضياً به أو أن بعضها كان مرتاحاً له، كما في حالة الدكتور إياد علاوي والدكتور أحمد الجلبى أو بعض الضباط العسكريين الآخرين! وشكل هذا الموقف محنة كبيرة لعدد غير قليل من القوى السياسية العراقية وعطل إلى حدود معينة التحالفات الواسعة الضرورية للإطاحة بالنظام. ويمكن أن يشار في هذا الصدد إلى موقف الحزب الشيوعي العراقي من جهة، ومواقف عدد من الأحزاب السياسية الإسلامية التي كانت متأثرة بالموقف الإيراني من الشيطان الأكبر ومتناغمة معه، أي من الولايات المتحدة الأمريكية، من جهة أخرى.

تشير كل المعلومات التي لدينا إلى أن نشاطات وكالة الاستخبارات المركزية في الشأن العراقي ومنذ أوائل التسعينيات قد استطاعت تجنيد بعض العناصر العسكرية المهمة لصالح تنظيم انقلاب عسكري في العراق، وبشكل خاص مع اللواء محمد عبد الله الشهباني، ولكنها فشلت في الاحتفاظ بسرية العمل معه، إذ كان النظام العراقي قد اخترق تلك المجموعة بأكثر من شخص، ومنهم المواطن المصري الذي كان يعمل مراسلاً للحقيبة الدبلوماسية في السفارة المصرية ببغداد والمدعو عزت محمد عبدالرازق عفيفي.^{١٥٩} وقد استطاع النظام العراقي توجيه ضربات قاتلة حيث تم اعتقال وإعدام الكثير من عناصر هذه المجموعة العسكرية والمدنية والتي أشار إليها الدكتور أحمد الجلبى في الحوار الصحفي المهم الذي أجراه معه رئيس تحرير جريدة الحياة الصحفي اللبناني غسان شربل وجاء فيه بهذا الصدد ما يلي:

" كان الشهباني في عمان وخلال وجوده ذهب ثلاثة شباب شهداء، أعدموا ومعهم كما اعتقل ٣٩ ضابطاً بينهم ٧ من عشيرة السواعد. هؤلاء قضوا شهداء في مقاومة صدام،

١٥٩ شربل، غسان. العاق من حرب إلى حرب، صدام مر من هنا. بيروت / لندن. رياض الريس للكتب

والنشر. ٢٠٠٩. ص ٢٥٥.

أحدهم يدعى إياد طعمة صبري الساعدي، كان يدير الحركة في بغداد وكان نشيطاً جداً، والنتيجة اعدام ٣٩ شخصاً ١٩٩٦/٩/٥، بعدما كشفت قضيتهم المكشوفة منذ زمن، وكانوا قد اعتقلوا في ١٩٩٦/٦/١٧." ١٦٠

ولا بد لنا من الإشارة هنا إلى أن أجهزة أمن صدام حسين ومخابراته استطاعت اختراق العديد من الأجهزة الأمنية في الدول الأخرى والحصول على عملاء لها فيها وتأمين انسياب معلومات قيمة عن العناصر والجماعات التي تتأمر على نظام الحكم وإلقاء القبض عليها قبل تنفيذ عملياتها بفترة قصيرة، إضافة إلى معلومات كانت تحصل عليها حول نشاط قوى المعارضة العراقية في الخارج أو في إقليم كردستان من عناصر عميلة في صفوف الأحزاب العراقية أو من عملاء آخرين يحصلون على تلك المعلومات بصورة غير مباشرة.

لم تكن محاولة محمد عبد الله الشهباني الأولى كما لم تكن الأخيرة في سلسلة المحاولات التي استهدفت النظام واستطاعت أجهزة أمن ومخابرات صدام حسين اكتشافها وتوجيه ضربات قاسية لها من خلال أجهزتها الأمنية العاملة أو عبر عملائها في الدول العربية أو الدول الأوروبية أو من خلال ثروات الدبلوماسيين حيث كانت أجهزة الأمن والمخابرات العراقية تقيم علاقات قوية معها بهدف الحصول على المعلومات. وكان صدام حسين سخياً بأموال الشعب، إذ كان يدفع الملايين من أجل تنظيم الحفلات أو الدعوات أو الهدايا والرشوات لهذا الغرض. ورغم نكاء ومعارف وخبرة وأساليب وكالة الاستخبارات المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها كانت مصابة بالغرور والتعالي والقناعة بحسن أدائها للمهام التي تكلف بها أو العمليات التي تنظمها، وبالتالي عجزت عن معرفة الكثير من الأسرار أو اكتشاف من اخترق عملياتها. وقد ألحقت تلك المعلومات ومن ثم الضربات أضراراً كبيرة وفادحة بقوى المعارضة وبتلك القوى الداخلية التي كانت ضمن قوى النظام ولكنها كانت ضده وتسعى للانقلاب عليه.

١٦٠ شربل، غسان. العراق من حرب إلى حرب، صدام مرّ من هنا. بيروت/لندن. رياض الريس للكتب والنشر. حوار مع الدكتور أحمد الجبلي. ص ٢٤٦-٢٨٢. ص ٢٦٠.

وفي الحوار الممتع الذي أجراه الدكتور أحمد الجبلي كشف لغسان شربل والقارئان والقراء عن واحدة من تلك الحالات التي يتعالى عليها المسؤولون في جهاز المخابرات الأمريكي على الآخرين وعلى ما تصلهم من معلومات مهمة لا يلتفتون إليها، بسبب ثقافتهم العمياء بأنفسهم وبأجهزتهم، حيث ورد فيه ما يلي:

" كان مسؤول المخابرات في «المؤتمر الوطني» أراس حبيب^{١٦١} على اتصال بضباط مخابرات عراقيين في بغداد، أحدهم أرسلته الحكومة في مهمة سرية الى أربيل، فاتصل بأراس وأبلغه بضرورة الابتعاد عن المؤامرة التي كان يحضر لها الشهبواني والدكتور إياد علاوي لأنها مكشوفة لدينا، ابتعدا عنها. جاء أراس الي وأبلغني ذلك، قلت له تواصل معه لمعرفة المزيد، فقال إن معلوماته نقلاً عن ضابط المخابرات العراقي، تؤكد ان الأجهزة التي تأتي الى بغداد يحضرونها الى المخابرات لمعاينتها ثم نسلمها والعملية نديرها نحن. بعد هذه المعلومات الخطيرة ذهب الى أميركا وطلبت اجتماعاً مع مدير «سي أي أي» في ذلك الحين جون دويتش، في عهد بيل كلينتون، وكان نائبه في ذلك الحين جورج تينت، فتم ترتيب الاجتماع وأحضر معه ريختر. أخذت معي كتاب حنا بطاطو عن العراق الى دويتش، وكان أستاذاً في جامعة «ام أي تي» التي درست فيها، كان قبلي بسنوات درس فيها ثم صار استاذاً للكيمياء. في أول اللقاء تحدثنا عن الجامعة، وأنا كنت على وشك أن أدرس الكيمياء، وعندما أنهينا هذا الحديث، قلت: «أنتم دولة كبرى تعملون ما تريدون، لكننا نحذركم، أنتم لستم مضطرين أن تقولوا لنا، لكن نحذركم من أن مؤامرة تحيكونها في بغداد ولديكم ضباط «سي أي أي» في عمان لهم مكان خاص في المخابرات الأردنية ويلتقون مع ضباط عراقيين، والمؤامرة هي بقيادة الشهبواني وعلاوي وهذه مكشوفة للمخابرات العراقية. ولتأكيد كلامي، أنتم ترسلون أجهزة اتصال (بالساتلايت وأجهزة تشويش) وأموال وعندكم حلقة وصل وبعض الأجهزة موجودة لدى المخابرات العراقية

١٦١ المقصود هنا أراس بن حبيب محمد كريم، إذا كان الأب في فترة الثمانينات سكرتيراً للجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني وأنجز في حينها كتاباً حول مؤتمرات الحزب الديمقراطي الكردستاني.

ولدينا معلومات عن ذلك من المخابرات العراقية، فاحذروا. حل صمت رهيب، وكان أحدهم ينظر الى الآخر لمدة نصف دقيقة، قلت لهم شكراً ومع السلامة. وذهبت الى أصدقاء في أميركا وقلت لهم اشهدوا أنا قلت لدويتش ذلك. أحدهم اتصل بتينيت، قال له: يا جورج أنا عند فلان يقول إن مؤامرتكم في العراق مكشوفة، شكلوا فريقاً من خارج الـ «سي أي أي» لديهم security clearance ليعرف ما يجري»، فرد عليه: «ان الوضع تحت السيطرة». بعدما انكشفت المؤامرة بدأت الـ «سي أي أي» تتهمني بأنني أنا من كشفها، وكانت هذه إحدى التهم التي أطلقوها ضدي، وثبت كذبها بالوثائق التي اكتشفناها في ملفات المخابرات العراقية عن تسلسل اكتشاف هذه المؤامرة.^{١٦٢}

بعد أن توجهت ضربة قاسية للمؤتمر الوطني العراقي وقواته القليلة التي كانت موجودة في كردستان العراق في أعقاب تدخل القوات العراقية إلى جانب قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني و ضد قوات الاتحاد الوطني الكردستاني، التي كانت قد سيطرت على مدينة أربيل، أجبرت قوات المؤتمر الوطني العراقي الموحد على مغادرة العراق باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن استشهد أو اعتقل عدد غير قليل منهم. غادر الدكتور الجلبي إقليم كردستان وتوجه إلى الولايات المتحدة ليبدأ جولة جديدة من اتصالاته في الخارج. ويبدو أن عمله قد تبلور باتجاهين:

١. إعادة العلاقات في ما بين القوى السياسية العراقية والدفع باتجاه معالجة المشكلة بين الحزبين الكرديين من خلال تحريك الإدارة الأمريكية لتتولى موضوع المصالحة والكف عن استخدام السلاح في الصراع بينهما، بسبب عجز القوى والأحزاب السياسية العراقية الحليفة للحزبين عن تحقيق المصالحة بينهما أو إيقاف النزاعات الدموية بين أبناء الشعب الواحد الذي يواجه عدواً واحداً في العراق هو النظام العراقي وكثرة من الأعداء في الخارج.

١٦٢ شربل، غسان. العراق من حرب إلى حرب، صدام مرّ من هنا. بيروت/لندن. رياض الرئيس للكتب والنشر. حوار مع الدكتور أحمد الجلبي. ص ٢٤٦-٢٨٢. ص ٢٥٥-٢٥٧.

٢. دفع الولايات المتحدة إلى دعم المعارضة العراقية وأكثر من السابق للتحرك ضد نظام صدام حسين مستفيداً في ذلك من علاقاته الجيدة بدوائر صنع القرار الأمريكي مثل وكالة الاستخبارات المركزية ومجلس الأمن القومي الأمريكي ووزارتي الدفاع والخارجية وبعض مؤسسات ومراكز البحث المهمة والمؤثرة فعلاً، وبهذا القدر أو ذاك استطاع التأثير على قرارات الإدارة الأمريكية بشأن العراق أو عموم السياسات الخارجية في الشرق الأوسط.

وقد أمكن في العام ١٩٩٨ تحقيق المهمتين، أي:

أ. إيقاف المهاترات والنزاعات المسلحة بين الحزبين الكرديين الرئيسيين باتفاقية عقدت بينهما بتدخل ودعم مباشر من واشنطن يؤكد فيها الطرفان على عدم استخدام السلاح واتباع نهج المفاوضات السلمية في حل المشكلات والخلافات القائمة بين الحزبين. (راجع الملحق رقم ٨ وفيه نص الاتفاقية المعقودة بين الحزبين وبشهادة ممثل عن الإدارة الأمريكية).

ب. أقر الكونغرس الأمريكي مشروع اللائحة الذي تقدمت به مجموعة من أعضاء مجلس النواب والشيوخ في الولايات المتحدة الأمريكية والذي أطلق عليه "قرار تحرير العراق لعام ١٩٩٨". وعلى اثر ذلك وقع الرئيس الأمريكي على هذا القرار ليصبح قانوناً ملزم التطبيق. وينص "قانون تحرير العراق لعام ١٩٩٨" على تقديم الدعم والمساعدة المالية والسياسية للقوى والأحزاب المعارضة لنظام صدام حسين والتي تسير في إطار السياسة الأمريكية إزاء العراق بما في ذلك الموقف من الحصار الدولي وعدم المطالبة برفعه، كما كانت تفعل العديد من القوى السياسية العراقية وبشكل خاص الحزب الشيوعي العراقي وبعض القوى القومية. وكان التوقيع على هذا القانون يعني زيادة الدعم المالي عما كان قد تقرر قبل ذلك في العام ١٩٩٢ حين بدأت عملية تأسيس المؤتمر الوطني العراقي. ولهذا الغرض صدر "قانون تحرير العراق" رقم ٢٥٢٥ لسنة ١٩٩٨. (راجع الملحق رقم ٩).

ووفق هذا القانون قررت الإدارة الأمريكية في فترة حكم بيل كلنتون صرف مليوني دولار أمريكي لصالح أجهزة الإعلام الأمريكية و ٩٧ مليون دولار أمريكي لدعم قوى المعارضة العراقية التي تنسجم أهدافها مع أهداف هذا القانون. وبسبب تجارب أمريكية سابقة قرر البيت الأبيض عدم تسليم المبالغ إلى المؤتمر الوطني العراقي ليقوم بتوزيعها على الأحزاب المشاركة في عضوية المؤتمر وعلى مجالات عمل المؤتمر ذاته، بل سميت أحزاب بعينها لكي تتسلم تلك المساعدات، إضافة إلى احتمال زيادة عدد تلك الحزاب والشخصيات.

والأحزاب التي سميت وقدمت طلباتها لتلقي المساعدة المالية الأمريكية هي: ١٦٣

١. الوفاق الوطني العراقي
٢. المؤتمر الوطني العراقي
٣. الحركة الإسلامية في كردستان العراق
٤. الحزب الديمقراطي الكردستاني
٥. الحركة الملكية الدستورية.
٦. الاتحاد الوطني الكردستاني
٧. المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق.

واشارت رسالة بيل كلنتون الموجهة إلى الكونغرس الأمريكي حول الوضع في العراق بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ إلى "أن هذه التنظيمات ملتزمة قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعلاقات السلمية مع جيران العراق والحفاظ على وحدة اراضي العراق وتعزيز التعاون بين تنظيمات المعارضة الديمقراطية"^{١٦٤} ويؤكد بيل كلنتون في رسالته إلى أن الإدارة الأمريكية "كجزء من مساعيها لتطبيق "قانون تحرير العراق"، سنكتف اتصالاتنا مع التنظيمات المحددة للبحث معها في كيفية مساعدتها لمعارضة حكم

١٦٣ الملف العراقي. العدد ٨٦ شباط/فبراير ١٩٩٩. ص ٦.

قارن أيضاً: صمانجي، عزيز قادر. قطار المعارضة العراقية. لندن. دار الحكمة. ط ١. ٢٠٠٩. ص ٣٦٤.

١٦٤ الملف العراقي. العدد ٨٦ لسنة ١٩٩٩. مصدر سابق. ص ٦.

صدام بشكل أكثر فاعلية ومساعدة العراقيين على تحقيق الحكم الذي يستحقونه ويتطلعون إليه".^{١٦٥}

وفي حينها رفض المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الموقف الأمريكي في تقديم المساعدة له بناءً على الموقف الإيراني من الولايات المتحدة الأمريكية، كما تحفظ الحزب الديمقراطي الكردستاني، في حين اصدر الاتحاد الوطني الكردستاني بياناً أكد أهمية هذا القرار ويعبر عن الاعتراف بالدور الذي يلعبه الاتحاد الوطني الكردستاني. أما الحزب الشيوعي العراقي وحزب الدعوة الإسلامية فقد رفضا القانون وأكدوا على عدم تعاونهما مع الولايات المتحدة في هذا الشأن.

وكما يشير السيد عزيز قادر صمانجي في كتابه الموسوم "قطار المعارضة العراقية من بيروت ١٩٩١ إلى بغداد ٢٠٠٣ الصادر عن دار الحكمة في لندن، إلى ان أربع تنظيمات أخرى كانت مؤهلة لتسلم تلك المساعدة المالية وهي: الجبهة التركمانية العراقية، الحركة الأشورية الديمقراطية، الحزب الوطني العراقي (جماعة مظهر شوكت وحاتم مولود مخلص) وجماعة العشائر العراقية.^{١٦٦}

من هنا يتبين لنا أن عدداً من الأحزاب والمنظمات السياسية العراقية المعارضة لم تدخل في خانة الحصول على المساعدات الأمريكية، ومنها بشكل خاص:

* الحزب الشيوعي العراقي، * حزب الدعوة الإسلامية في العراق، * حزب البعث العربي الاشتراكي (قيادة قطر العراق) * والحركة الاشتراكية العربية، * الحزب الاشتراكي في العراق * والتجمع الديمقراطي العراقي.

وكان السبب في هذا الموقف قد نشأ نتيجة خمسة عوامل جوهرية، وهي:

١. رفض هذه القوى للتدخل الأمريكي في الشأن العراقي.
٢. رفضها لـ "قانون تحرير العراق" الذي أطلق عليه في حينها وبحق السوء الصيت بسبب إصرار الولايات المتحدة من خلال هذا القانون تمديد الحصار الاقتصادي على الشعب

١٦٥ المصدر السابق نفسه. ص ٧.

١٦٦ صمانجي، عزيز قادر. قطار المعارضة العراقية مصدر سابق. ص ٣٦٤.

العراقي وتعميق مراراته وغوصه في الغيبيات بانتظار النجاة، كما رفضت الضربات العسكرية التي كانت توجه ضد المواقع العراقية من جانب القوات الأمريكية كما حصل في العام، ١٩٩٨

٣. رفض الحصار الاقتصادي الدولي المفروض على الشعب العراقي والمآسي التي عانى منها الشعب العراقي من بطالة وفقر وجوه وحرمان ومرض.

٤. عدم انضمامها لعضوية المؤتمر الوطني العراقي الموحد الذي كان يسير على هدى السياسة الأمريكية ومصالحها في العراق وليس بإرادة القوى السياسية الأعضاء فيه.

٥. دعوتها المستقلة للإطاحة بالنظام العراقي مع ضرورة الحصول على الدعم الدولي السياسي والمعنوي والتعبوي لنضال المعارضة العراقية.

لقد اشتد الخلاف بين قوى المعارضة العراقية حينذاك حول ثلاث نقاط أساسية:

** الموقف من استمرار الحصار الاقتصادي على الشعب العراقي والعواقب الكارثية التي ترتبت على المجتمع العراقي بسببه.

** الموقف من الضربات العسكرية المتفاقمة ضد المنشآت المدنية والبنية التحتية للاقتصاد العراقي والتي كانت تزيد من مشكلات المجتمع العراقي ومعاناة الفئات الكادحة منه على نحو خاص.

** الموقف من قانون تحرير العراق الذي صور الأمر وكأن العراق جزءاً من مستعمرات الولايات المتحدة الأمريكية التي يحق للولايات المتحدة تحريرها. ومخاطر الفقرة الأخيرة التي يمكن أن تستخدم ضد قوى المعارضة الراهنة حين تصل إلى السلطة بذريعة مماثلة.

وقد نشطت المعارضة العراقية بشكل كبير باتجاهين متعارضين إزاء هذه النقاط رغم اتفاقهما بضرورة الإطاحة بنظام الحكم البعثي الدكتاتوري.

وقد تم عقد عشرات الندوات السياسية حول هذه النقاط الثلاث ومن ثم فيما بعد حول الحرب التي قررت الولايات المتحدة شنها ضد العراق واحتلاله كما حصل في العام ٢٠٠٣. وكان مجلس العموم البريطاني والكثير من العواصم والمدن الأوروبية مسرحاً لندوات كثيرة

عقدت من جانب القوى المناهضة للحصار وقانون تحرير العراق ووجدت التأييد من جانب قوى السلام في العالم، علماً بأن تلك المواقف قد صيغت تحت شعار لا للحصار.. لا للدكتاتورية، ومن ثم، لا للحرب.. لا للدكتاتورية في العراق.

في بحث للدكتور مهند العزاوي، الباحث في مركز صقر للدراسات تحت عنوان "صناعة وتسويق الحرب ضد العراق"، جاء فيه بهذا الصدد ما يلي:

" لقد شكلت لجنة تحرير العراق CLI بعد اتخاذ القرار في الكونغرس والمصادقة الأمريكية على عملية تحرير العراق عام ١٩٩٨، وكانت "لجنة تحرير العراق" (CLI) نقطة الارتكاز للحملة الدعائية وعززت بمجموعات أخرى تروج بنشاط وفعالية الهجوم على العراق ومن بينها" معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط" ^{١٦٧} و"منبر الشرق الأوسط"،

١٦٧ ملاحظة: بصدد معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط اشار الدكتور أحمد الجبلي في إجابته عن سؤال غسان شربل ما يلي:

" دكتور جبلي، بعد انتخاب بيل كلينتون رئيساً للولايات المتحدة، كيف تابعت الملف العراقي في عهده، وكيف تشكلت القناعة لدى الأميركيين بإسقاط نظام صدام حسين؟

"... بالنسبة لي، كان المدخل الى كلينتون هو مارتن انديك (مستشاره لشؤون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي) وهو يهودي صهيوني واسترالي جاء الى أميركا عام ١٩٨٤، وأسس معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى. وفي أواسط الثمانينات بينما كان انديك يؤسس المعهد، قام بجولات في الشرق الأوسط للقاء مجموعات من المتبرعين لمعهد. وكان مهتماً بلقاء مسؤولين وأشخاص عندهم أفكار وآراء حول منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً من العرب. في تلك الفترة كنت في عمان، رئيساً لمجلس إدارة بنك البتراء، وكنت مدعواً لحضور حفلة زفاف في واشنطن، جاء انديك، فعرفوني به. أنا احترمه واحترمت الأشخاص الذين كانوا برفقته، وعندما زار المنطقة ساعدناه وسهلنا أمره. هكذا بدأت العلاقة معه. التقينا في عمان وتوالت اللقاءات. هو كان مستشار كلينتون في الانتخابات، ولما صار كلينتون رئيساً عين انديك مستشاره لشؤون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي. وعندما جاء بوش عين زلامي خليل زاد مكانه. في مجلس الأمن القومي هناك مستشارون للرئيس لمناطق مختلفة، لكن الأهم كان المسؤول عن الشرق الأوسط، وتضمنت أجدته عملية السلام." راجع في هذا الصدد: شربل، غسان. العراق من حرب إلى حرب، صدام مر من هنا. مصدر سابق، ص ٢٩٨/٢٩٩.

"مشروع القرن الأمريكي الجديد"، "معهد المشروع الأمريكي"، "معهد هدسون"، "معهد هوفر"، " وشركات علاقات عامة "بنادور أسوشياتز" وترسل لجنة تحرير العراق رسائلها إلى المواطنين الأمريكيين عبر اجتماعات تعقد مع هيئات تحرير الصحف، وترتبط اللجنة بشكل غير مباشر بمستشار الأمن القومي، وترأس اللجنة "راندي شيوغمان" مستشار في السياسة الخارجية من الحزب الجمهوري وهو مستشار سابق للأمن القومي، ويملك شركة علاقات عامة صغيرة "اوريون استراتيجي" تحظى اللجنة بمساندة البيت الأبيض وتعتبر كأحد المنابر التي تدعم أفكار المحافظين الجدد".^{١٦٨}

أما بريطانيا فكانت مواقف حكومتها في المحصلة النهائية مؤيدة للقرارات التي تتخذها الإدارة الأمريكية وفي ما تمارسه تلك الإدارة من سياسات إزاء العراق، في حين اتخذت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مواقف مختلفة أغلبها ضد "قانون تحرير العراق".^{١٦٩}

وفي الحوارات والنقاشات التي كانت تجري في صفوف قوى المعارضة العراقية، كتنظيمات وشخصيات سياسية واجتماعية عراقية، بينت القوى التي كانت ترفض قانون تحرير العراق، والذي رفضه الرأي العام العربي والعالمي، مع وجود اختلاف في الرؤية لهذا القانون من جانب منتقديه ورافضيه، فإنها كانت تتفق على أن ذلك يعتبر:

١. تدخلاً مباشراً وفضلاً في الشأن الداخلي العراقي واعتبار العراق وكأنه ولاية أمريكية.
٢. يضع شروطاً على قوى المعارضة العراقية في أن تسير في الخط الأمريكي وما ينسجم مع أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في العراق ومنطقة الشرق الأوسط.
٣. يمنح القانون أموالاً لقوى المعارضة العراقية مما يجعل الولايات المتحدة قادرة على التحكم بنشاطات قوى المعارضة العراقية واتجاهات عملها وتحالفاتها.
٤. إن موافقة قوى المعارضة العراقية على هذا القانون سيفتح طريقاً جديداً أمام الولايات المتحدة الأمريكية في إصدار قوانين ضد دول أخرى، كما حصل في صدور "قانون تحرير لبنان" في العام ١٩٩٨ نفسه. كما يمنحها الحق في إصدار أي قانون آخر فيما

١٦٨ راجع: الموقع الإلكتروني التالي في ٢٠٠٩/٣/١٩: <http://www.rnews.net>

١٦٩ راجع: الموقع الإلكتروني التالي في ٢٠٠٩/٣/١٩: <http://www.rnews.net>

بعد وإزاء أي حكومة في العراق أو في أي بلد آخر وفق ما تراه مناسباً لمصالحها، وهو طريق خطير ويتناغم مع نهج الولايات المتحدة الأمريكية في العولمة واعتبار الولايات المتحدة القطب الأوحيد في العالم والذي برز بشكل أقوى بعد وصول جورج دبليو بوش للبيت الأبيض ولكنه كان قد بدأ مع سقوط النظام السوفييتي وبقية النظم في دول أوروبا الشرقية.

٥. وقد فتح هذا القانون الباب على خلافات حادة وجديدة في ما بين قوى المعارضة العراقية وبينها وبين القوى والأحزاب السياسية في الدول العربية بحجة الخنوع والخضوع لإرادة الولايات المتحدة ومشاريعها في المنطقة العراقية. أما الحكومات العربية فقد كانت تخشى من أن هذه المبادرة الجديدة في قانون يصدر عن الإدارة الأمريكية بتحرير العراق يمكن أن يشملهم في يوم آخر حين تنشأ خلافات مع الإدارة الأمريكية.

ومع ذلك فقد نشأت في العام ١٩٩٨ و١٩٩٩ ظروف وعوامل جديدة شجعت قوى المعارضة العراقية على التحرك السريع للاستفادة من التغيير الحاصل في الموقف الأمريكي والذي يمكن بلورته في النقاط التالية:

** منع اقتتال الأخوة مجدداً في إقليم كردستان العراق وبدء نشوء استقرار أمني مناسب، رغم أن الأجواء بين أعضاء الحزبين استمرت على توترها السابق وعدم الرغبة في المصالحة الجادة.

** صدور قانون تحرير العراق الذي منح بعض قوى المعارضة العراقية قوة دفع جديدة وبعض الآمال في الخلاص من دكتاتورية غاشمة.

** زيادة الأموال المخصصة للمعارضة العراقية التي تعمل من أجل الإطاحة بنظام صدام حسين، وبالتالي امتلكت أموالاً قادرة بها أن تتحرك صوب المهجرين والمهاجرين في الشتات لكسبها إلى جانب العمل ضد النظام، وكذلك التحرك صوب الداخل لتأمين تمويل مناسب لتحرك قوى معينة وخاصة في القوات المسلحة.

** تفاقم التوتر في العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والنظام العراقي وبدء توجيه ضربات عسكرية شديدة لمواقع عسكرية عراقية من جانب القوات الجوية الأمريكية في العام ١٩٩٨ بسبب ورود معلومات عن وجود تحركات عراقية لنقل أسلحة دمار شامل من منطقة إلى أخرى. وقد ثبت فيما بعد بأن هذه الأخبار لم تكن دقيقة.

** بروز احتمال دعم المعارضة العراقية بصورة أفضل من جانب سوريا وإيران وكذلك السعودية ودول الخليج مع عدم الكف عن التدخل في شؤونها الداخلية. وقد برز التحرك الإيراني التدريجي في الموافقة على مشاركة قوى الإسلام السياسية العراقية في إطار المؤتمر الوطني العراقي مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تنفيذ قانون "تحرير العراق". فمثل هذا الموقف يمنح إيران القدرة على التأثير في المعارضة العراقية من خلال عدم العزلة عنها أولاً، ولأنها ستتخلص من عدو سابق هو النظام العراقي الذي خاض حرباً طويلة الأمد ضد إيران ثانياً.

وفي ضوء كل ذلك تحرك الدكتور أحمد الجلبى ليدعو إلى عقد لقاء جديد في نيويورك للبحث في إمكانيات تنشيط العمل المناوئ للنظام العراقي. وقد أمكن تعبئة ٣٠٠ معارض سياسي عراقي يمثلون مجموعة من الأحزاب السياسية العراقية. ولكن امتنعت عن الحضور أحزاب أخرى منها: الحزب الشيوعي العراقي والتجمع الديمقراطي والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة الإسلامي والعديد من القوى والكتل القومية العربية العراقية. إلا أن المؤتمر الوطني العراقي الموحد قد واصل أعماله بمشاركة الحزبين الكرديين وعدد آخر من القوى والشخصيات السياسية العراقية والتي مهدت الطريق لمشاركة أكبر في نشاط المؤتمر الوطني العراقي الموحد في لندن.

كان اجتماع نيويورك مؤشراً جديداً على رغبة أوساط غير قليلة في الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة الحزب الجمهوري واللوبي اليهودي، وضع الإدارة الأمريكية تحت الضغط المستمر لتواصل دعمها للمعارضة العراقية تحت الخيمة الأمريكية وليس بعيداً عنها، وأن تأخذ المبادرة بيديها، خاصة وأن النظام العراقي بدأ يعاني من عزلة شديدة وقاتلة على الصعيد المحلية والإقليمية والدولية، لا أن تفقدوا. ولا بد من الإدعاء بأن بيل

كلنتون لم يرغب في خوض حرب مباشرة ضد النظام العراقي وعلى أرض العراق، ولكنه كان مستعداً لدعم المعارضة العراقية بحدود معينة وليس أكثر من ذلك بخلاف القوى التي وصلت للحكم في أعقاب انتهاء فترة رئاسته للبيت الأبيض. كان التحشيد والتحضير لاجتماع نيويورك كبيراً والمبالغ التي صرفت عليه من قبل الإدارة الأمريكية كبيراً، وبالتالي جاء في نتائجه مطابقاً للتصورات الأمريكية ولسياساتها في العراق بما في ذلك الموقف من عدم رفع شعار إنهاء الحصار الاقتصادي الدولي على العراق، ولكنه طالب بتسهيل مهمة انسياب المواد الغذائية والطبية على المجتمع العراقي ضمن قرار "النفط مقابل الغذاء". كما أن البيان جسد في مضامينه موقف الكثير من القوى الديمقراطية التي ناضلت طويلاً من أجل عراق ديمقراطي حر وفيدالي تتمتع فيه جميع القوميات بحقوقها المشروعة كما تسوده مبادئ حقوق الإنسان في علاقة المجتمع بالدولة وفيما بين افراد المجتمع. فقد ورد في البيان الختامي نص مهم يؤكد ما يلي:

"في إطار تصورات وأهدافه حول مستقبل العراق أكد الاجتماع على أن يكون نظام الحكم في عراق المستقبل ديمقراطياً برلمانياً تعددياً يكرس المؤسسات الدستورية وسيادة القانون واستقلال القضاء ويحترم حقوق الإنسان ويقر الحقوق القومية المشروعة لشعب كردستان العراق على أساس الفدرالية ويحترم الحقوق القومية والثقافية للتركمان والآشوريين ويتعايش بسلام مع جيرانه ويلتزم بالمواثيق الدولية".^{١٧٠}

كما جاء في البيان النص التالي:

"أكد المتحدثون في كلماتهم على أهمية رص الصفوف وتلاحم القوى والجهود والاستفادة من جميع الفرص المتاحة إقليمياً ودولياً والخروج بقرارات نابعة من المصلحة الوطنية لشعبنا العراقي وبمنأى عن التدخلات والتأثيرات الخارجية، مطالبين الجميع ببذل أقصى الجهود لإنجاح الاجتماع والتشديد على استقلالية القرار السياسي العراقي".^{١٧١}

١٧٠ راجع : نشرة "الإنصات". الإعلام المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني. ملف مؤتمرات المعارضة العراقية. مصدر سابق.

١٧١ نفس المصدر السابق (المصدر السابق نفسه).

إن تدقيقاً جاداً وموضوعياً لما حصل داخل اجتماع نيويورك في ما بين الأطراف العراقية الرئيسية أولاً، وفي ما بين الأطراف العراقية الرئيسية والطرف الأمريكي ثانياً، يؤكد الكثير مما يتقاطع مع ما ورد في نص البيان الختامي لهذا الاجتماع ويعبر عن صراعات كبيرة وحادة بين القوى السياسية العراقية التي وافقت على "قانون تحرير العراق" والتي يمكن بلورتها في النقاط التالية:

١. تكريس الاتفاقات السابقة في ما بين الأحزاب الإسلامية، وخاصة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق والحزبين الكرديين، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، على أن يقوم العراق على أساس المحاصصة القومية والطائفية بعد سقوط النظام وتسلم السلطة.

٢. وهذا يعني بدوره التخلي عن الأسلوب الديمقراطي في معالجة الوضع في العراق وعدم الأخذ بمبدأ المواطنة الحرة والمتساوية في العراق رغم ان الحزبين تبني الديمقراطية والحل الديمقراطي للمشكلات العراقية وليس على اساس طائفي.

٣. إن هذه الواجهة تجسد تفریطاً فعلياً بحقوق الإنسان والتي تتعارض مع مبدأ المحاصصة في الحكم وفق أسس طائفية.

٤. وفي الوقت الذي يرفض فيه البيان التدخل الخارجي، يوافق المجتمعون على إسقاط النظام عبر حرب خارجية ضد النظام العراقي، أي التخلي عن إسقاط النظام بقوى الشعب والمعارضة، وهي سابقة خطيرة بالنسبة للعراق وللدول الأخرى التي يمكن أن تمارسها الولايات المتحدة أو أي دولة كبرى يتسنى لها ذلك.

٥. كما أن البيان يريد إنقاذ الشعب العراقي من الدكتاتورية والقهر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ولكنه يوافق على استمرار الحصار الدولي وما يعانيه الشعب من عواقب وخيمة لهذا الحصار.

إن جملة الأوضاع الجديدة في العراق، وبشكل خاص في كردستان العراق، وصدور "قانون تحرير العراق" والتعاون المتزايد بين ابرز قوى المعارضة العراقية مع الولايات المتحدة الأمريكية وما تمخض عنه مؤتمر نيويورك الذي أوردنا قراراته وتوصياته في البيان

الختامي الصادر عنه في العام ١٩٩٩، أوجدت بدورها مواقف عربية متباينة ومتشابكة في أن. فما هي حقيقة هذه المواقف؟ هذا ما سنحاول دراسته في فقرة لاحقة بعد قبل دراسة مواقف المعارضة العراقية من النظام العراقي وعلاقتها بالولايات المتحدة وشعار تحرير العراق.

المبحث الثاني

الوضع في إقليم كردستان العراق والمشكلات بين الحزبين

الكرديين الرئيسيين خلال الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٣

انتهينا في الكتاب العاشر إلى تشكيل حكومة كردستانية يمتد نفوذها إلى محافظتي أربيل ودهوك وحكومة أخرى ينحصر نفوذها بمحافظة السليمانية بعد حرب دموية كلفت عدة آلاف من القتلى والجرحى والمعوقين. وبهذا تم عملياً وموقتاً تقسيم كردستان إلى ثلاثة أقسام: يرتبط القسم الأول (أربيل ودهوك) بالحزب الديمقراطي الكردستاني، ويرتبط القسم الثاني (السليمانية) بالاتحاد الوطني الكردستاني، أما القسم الثالث (كركوك) فقد أصبح ضمن الحكم المركزي، وهي الحالة الأسوأ التي وصلتها حركة التحرر الوطني الكردية خلال سني نضالها الطويل. نحن الآن أمام حكومتين متصارعتين تعانيان معاً واقعاً اقتصادياً مزديماً ومجتمع يعاني التخلف ومشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وعسكرية متراكمة على مدى عقود النصف الثاني من القرن العشرين. ولم تنفع كل الجهود الداخلية التي بذلها الحزب الشيوعي العراقي والمؤتمر الوطني العراقي من جهة، وتلك التي بذلتها القوى الدولية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، في الوصول إلى تأمين لغة مشتركة بين قيادتي الحزبين لحل المشكلات العالقة بالطرق السلمية والتفاوضية، بل كان العداء بين الطرفين لا يقتصر على القياذتين السياسيتين فحسب، بل انتقل إلى قاعدتي الحزبين وإلى الكثير من بنات وأبناء شعب كردستان، إذ أن قيادة الفريقين يتحملان مسؤولية سقوط الكثير من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين وصفوف قوات البيشمركة. لقد كان كل فريق يعتقد بأنه الممثل الشرعي والوحيد للشعب الكردي

وأن له الحق في ان يحكم لوحده وأن يفقد الإقليم، إذ أن الآخر، كما يرى كل منهما للآخر، خاضع للأجنبي وعليه أن يرحل. وهو تصور خاطئ من حيث المبدأ ويهدد مصالح الشعب الكردي وينسف كل أمل في التقدم. ويبدو للمتبع بأن المحرك الفعلي للحزبين دون أدنى شك لا يرتبط بالمبادئ والقيم التي تمس حياة ومستقبل الشعب الكردي، رغم الحديث عنهما، بل كان كل منهما يعتقد بذلك، وكان الاتجاه يؤكد الصراع حول الرغبة في امتلاك ناصية السلطة والجاه والمال.

لقد تميز الوضع في العراق وفي المنطقة المحيطة به وفي العالم إزاء الموقف من العراق ومن الحركة الكردية حينذاك بالتعقيد الشديد والتدخل اللفظي في الشأن العراقي والكردي في آن واحد.

كان حكام إيران وتركيا وسوريا ينظرون إلى فيدرالية إقليم كردستان العراق بعين الريبة والكراهية والغضب والرغبة في نسفها، إذ إنها تشكل عامل تحريك إضافي لبقية أجزاء الأمة الكردية في الأقسام الأخرى من كردستان الملحقة بالدول الثلاث للمطالبة بذات الحقوق القومية العادلة التي بدأ الشعب الكردي يتمتع بها في العراق، وبالتالي كانت هذه الدول تبذل قصارى الجهود وتستخدم كافة السبل غير المشروعة للنيل من الفيدرالية الكردستانية وتعميق الخلافات بين الطرفين والقبول بتقديم الدعم العسكري بطرق مختلفة لزيادة حدة الخلافات ودفعهما للصدام العسكري، إضافة إلى ممارسة أسلوب التدخل العسكري المباشر من خلال دفع قوات تركيا وإيران إلى ولوج الحدود العراقية والسيطرة على بعض المناطق وتهديد السكان بذريعة مطاردة القوات الكردية المعادية للنظامين التركي الإيراني في البلدين في الأراضي العراقية. وفي حينها، وتحت هذه الذريعة، دعت تركيا إلى عقد لقاء ثلاثي بين تركيا وإيران وسورية لدراسة الوضع ووضع إستراتيجية مشتركة لمواجهة الوضع في أقاليم كردستان في بلدانها عموماً ولكن بشكل خاص الوضع في إقليم كردستان العراق. لقد كانت قوات من حزب العمال الكردستاني في إقليم كردستان تركيا تتحرك في العراق وتتعاون مع الاتحاد الوطني. وكان هذا الواقع يثير حفيظة الدولة التركية الشوفينية المعادية لحقوق الشعب الكردي والعادلة والمشروعة. كما كانت إيران تجد في

القوى السياسية الكردية المناضلة من أجل حقوقها القومية في إقليم كردستان إيران تهديداً لوحدة الدولة الإيرانية ووحدة أراضيها، إذ كان للبيشمركة الكردية في كردستان إيران بعض الوجود في كردستان العراق لحماية نفسها من مطاردة القوات الإيرانية أو التركية لها. كما أن سوريا كانت تواجه مطالب مشروعة للكرد فيها، وبشكل خاص موضوع المواطنة والجنسية السورية، وتسعى إلى تجاوزها بطرق مختلفة، ومنها إنكار حقهم في الحصول على جنسية سورية مثلاً وتعريض الكرد المطالبين بحقوقهم المشروعة للقمع الوحشي و الاعتقال والتعذيب وإصدار بعض الأحكام الثقيلة.

ولم يكن النظام العراقي محباً للكرد، بل كان عدوهم اللدود وقام بقتل الكثير من الكرد وأحرق الزرع والضرع في ريف وجبال وغابات كردستان ابتداءً من اشتعال الحرب ثانية في العام ١٩٦٣، ومن ثم في فترة حكم عبد السلام وأخيه عبد الرحمن محمد عارف، ومن ثم في الفترة الواقعة بين ١٩٦٨-١٩٦٩ وفي ١٩٧٤-١٩٧٥ وما بعدها ولكن وبشكل خاص في مجازر وعمليات الأنفال العسكرية في جميع أرجاء كردستان، ومن بينها على نحو خاص المجزرة الكيماوية في المدينة الشهيدة حلبجة في العام ١٩٨٨، ومن ثم في الهجوم الوحشي على كردستان والنزوح المليونى إلى تركيا وإيران في العام ١٩٩١. وفي ضوء هذه الحقائق، والعداء المستحكم بين الكرد ونظام البعث وصدام حسين، لم يكن قرار استنجد رئيس الإقليم ورئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني السيد مسعود البارزاني حينذاك بقوات صدام حسين العسكرية قراراً صائباً بأي حال، ولم يقبل به الكثير من سكان كردستان ولا الكثير من أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني. ولكن القرار جاء، كما يبدو، نتيجة فقدان هذا الحزب لمواقفه في أربيل بشكل خاص نتيجة الحرب بين الطرفين ووقوف إيران بشكل خاص إلى جانب الاتحاد الوطني الكردستاني وعجز قوات الحزب الديمقراطي على استعادة تلك المواقع لتفوق القدرات العسكرية للاتحاد الوطني الكردستاني والمساعدات المتحققة له من إيران.

لقد استثمرت الحكومة التركية الحرب الدائرة بين الطرفين في العام ١٩٩٥، فشنت حملة عسكرية ظالمة صوب الأراضي العراقية بذريعة مطاردة قوى حزب العمال الكردستاني

(کردستان تركيا)، واحتلت في حينها مناطق غير قليلة. وقد كتب الأستاذ حامد الحمداني في كتابه الموسوم "لمحات من تاريخ حركة التحرر الكوردية في العراق" بشأن دخول القوات التركية الراضي العراقية ما يلي:

"وفي ٥ تموز ١٩٩٥ اجتاح الجيش التركي شمال العراق، في المنطقة الوسطى من الحدود المشتركة بين البلدين باتجاه منطقة (الميسور في قضاء (ميركه سور) وقُدرت القوات التركية الغازية بلواءين مدرعين، تسندها الطائرات المقاتلة والمروحيات والمدفعية، بالإضافة إلى القوات المظلية، وادعت الحكومة التركية إنها تطارد المتمردين من أعضاء حزب العمال الكردستاني.

لكن القوات التركية استهدفت المناطق المأهولة بالسكان الأكراد، وقصفت بصورة عشوائية سبع قرى هي شيفي، وميروز، وسبندار، وبندرو، ودرزو، وبازيان، مما أسفر عن تشرد أهالي المنطقة بعد تكبدهم خسائر كبيرة في الممتلكات، ووقوع عدد من الضحايا والجرحى.

لقد أدى الاجتياح التركي لکردستان إلى تعقيد الأزمة، وإلى تفاقم أوضاع المواطنين الأكراد المعيشية وزاد من عمق المأساة التي سببها الصراع وحرب الأخوة بين الحزبين (حدك) و(أوك) مع شديد الأسف. " ١٧٢

لم يكن في مقدور النظام العراقي أن يستمر طويلاً في كردستان بل أجبر على التراجع واحتل المناطق المحيطة بالمنطقة الكردية من مواقع له في كركوك وعلى مقربة من چمچمال، بسبب التهديدات الأمريكية له بالانسحاب أولاً، وتمديد خط العرض المشمول بالحماية الأمريكية - البريطانية من ٣٢ إلى ٣٣. وخلال وجودها في أربيل شنت قوات النظام تحت إشراف علي حسن المجيد (علي كيمياوي) حملات قمعية شرسة ضد دور الشيوعيين العراقيين وقتل الكثير من أتباع المؤتمر الوطني العراقي الذين وجدوا في كردستان حينذاك باتجاه مشروع تنظيم عمل عسكري اعتبر منذ البدء توجهاً فاشلاً

١٧٢ الحمداني، حامد. لمحات من تاريخ حركة التحرر الكوردية في العراق. فيشونميديا كرونبريو السويد.

لتحرير العراق عبر الزحف إلى بغداد لإسقاط الحكومة المركزية هناك. كما أُجبر المئات منهم على مغادرة العراق إلى الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة القوات الأمريكية. لقد عاش النظام العراقي فترة انتعاش، إذ اعتقد جازماً بأنه سيعود إلى كردستان ويعزز من جديد مواقفه فيها. ولكن لم يتحقق ذلك لأسباب كثيرة.

لم تمنح القوات الأمريكية حركة القوات العراقية صوب كردستان العراق، إذ لم يستخدم صدام حسين الطيران العسكري، وكان محرماً عليه ذلك، ولكنه استخدم جميع الصنوف العسكرية في هذه المعركة لمساندة الحزب الديمقراطي الكردستاني للتخلص من قوات الاتحاد الوطني الكردستاني الذي تلقى ضربة قاسية. ولكنه سرعان ما استعاد قدراته وأعاد تنظيم صفوفه بمساعدة فعلية من إيران التي لم تجد في تحالف الحزب الديمقراطي الكردستاني مع النظام العراقي مفيداً لها أو مقبولاً منها. أدى هذا الوضع إلى تقسيم إقليم كردستان بين الحزبين وتم وضع حدود بين أربيل والسليمانية وقوات من الطرفين تقف على مسافات متباعدة كل منها يحمي حدود المنطقة التي أصبحت تحت سيطرته. وهو الأمر الذي لم يكن مقبولاً من الشعب الكردي ولا من القوى المناضلة ضد نظام صدام حسين، إذ كان للقوى الكردية وزنها الجيد والمهم في حركة المعارضة العراقية المناضلة ضد نظام صدام حسين.

بذلت جهود كثيرة من أجل جمع الطرفين الكرديين الرئيسيين للتوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار وحل الخلافات بالطرق التفاوضية والسلمية. وبعد جهد كبير تم ذلك في شهر تشرين الأول من العام ١٩٩٦. وكانت خطوة على الطريق السليم لولا أن تفجر الموقف مرة أخرى بين الطرفين في كانون الأول من نفس العام.

وبعد مداوات طويلة وتدخلات دولية كثيرة تمكنت الإدارة الأمريكية عقد اتفاقية واشنطن بين الحزبين الكرديين في العام ١٩٩٨ والتي وقع عليها السيدان مسعود البارزاني وجمال الطالباني والوسيط الأمريكي والتي وضعت نهاية للصراع الدموي بين الحزبين وبدأ الناس يتنفسون الصعداء رغم وجود حكومتين في إقليم واحد هو كردستان العراق. وقد حددت هذه الاتفاقية الاتجاهات الأساسية للعلاقة السياسية والإدارية والمالية بين الحزبين وتأكيد

حل المشكلات القائمة بين الحزبين بالطرق التفاوضية السلمية وبعيداً عن استخدام السلاح. كما وضعت جدولاً زمنياً لحل تلك المشكلات العقدية ومنها موضوع البرلمان الكردستاني والحكومة الموحدة والانتخابات وسبل توزيع الموارد المالية المتأتية من موارد النفط العراقية أو من الجمارك في كردستان أو غيرها بين الحزبين أو الإدارتين (راجع: نص الاتفاقية في الملحق رقم ٨).

إن وجود حكومتين في إقليم كردستان كان يعني دون أدنى ريب وجود أجهزة حكومية متماثلة لمجلس الوزراء والوزراء ودوائر ومؤسسات الإقليم المختلفة، وكان يعني المزيد من الصرف المالي غير المبرر على الحكومتين وأجهزة الإقليم وخسارة مالية كبيرة للإقليم وشعبه.

لم تتشكل حكومة موحدة مؤقتة للإقليم، كما رأت الاتفاقية، إذ استمر التشنج بين الحزبين سنوات أخرى لاحقة، ولكن لم يحصل قتال بين قوات الحزبين طيلة الفترة اللاحقة حتى الوقت الحاضر. وفي العام ٢٠٠٥ فقط أمكن تشكيل حكومة موحدة في ما عدا وزارات مهمة مثل الداخلية والمالية والپيشمرگه مثلاً حتى كتابة هذا الفصل من الكتاب (نيسان/أبريل ٢٠١١).

استمرار الوضع السلمي بين الطرفين بمساعدة مباشرة من القوى الدولية وقوى المعارضة العراقية إلى حين سقوط النظام العراقي في الحرب الخارجية التي شنت ضده في شتاء ٢٠٠٣ وسقوطه في التاسع من نيسان/أبريل ٢٠٠٣. ١٧٣

١٧٣ وجهت لي في العام ٢٠٠٢ دعوة من اللجنة المسؤولة عن عقد المؤتمر الأكاديمي العلمي لمناقشة مجاز الأنفال وحلجه. وبعد انتهاء المؤتمر في أربيل اقترحنا، الدكتور جبار قادر وأنا بزيارة السليمانية للإطلاع على الأوضاع فيها. وقد رتب الأستاذ جوهر نامق سالم، وكان سكرتير المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني وصديقاً عزيزاً لي، هذه الزيارة بالتنسيق مع قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني. فنقلتنا بسيارة خاصة من أربيل إلى نقطة الحدود بين الأراضي التابعة إدارياً للحكومتين، حيث كانت هناك پيشمرگه تحرس الحدود تابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني. تركنا السيارة الأولى وانتقلنا إلى سيارة أخرى تابعة للاتحاد الوطني الكردستاني في نقطة حدود لاحقة حيث فيها پيشمرگه تحرس الحدود تابعة للاتحاد الوطني الكردستاني. وهكذا كانت

العالم العربي والنظام والمعارضة العراقية

كان الوضع المعقد والمتشابك للغاية الذي يعيشه العالم العربي في تلك الفترة حصيلة منطقية لفعل وتأثير وتداخل مجموعات من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التاريخية والجارية، الداخلية منها والإقليمية والدولية. وإذا كان ممكناً تفكيك تلك العوامل عن بعضها ودراسة كل منها على حدة، فإنه من الأهمية بمكان أن يتحدد في هذا الصدد: الوزن النوعي لكل مجموعة من العوامل الفاعلة ومستوى تأثيرها وبصماتها المتميزة التي تركتها على مسارات الأحداث التفصيلية، ثم محصلة فعل تلك العوامل والعواقب المترتبة عن العملية بمجملها على الأقطار العربية مجتمعة وعلى كل منها على انفراد. إذ إنها كانت حصيلة التناقضات الاجتماعية والصراعات السياسية الداخلية ودور العوامل الخارجية المتفاعلة معها والمؤثرة فيها وعليها. وإذا كانت مجموعات العوامل الداخلية لأي بلد أو مجموعة من البلدان الإقليمية، ومنها العالم العربي الواسع، تلعب دورها الجوهري والأساسي في رسم الأحداث فيها عموماً، فإن الأحداث الجارية منذ سنوات في كل بلد عربي وبالنسبة للمجموعة كلها تشير بأن العامل الخارجي، أي الولايات المتحدة الأمريكية، ومعها مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى، كانت في حقبة العقد الأخير من القرن العشرين وما بعده تلعب دوراً أساسياً ورئيسياً في تلك الأحداث. وترتبت عن ذلك نتائج وعواقب غير قليلة على العالم العربي، شعوباً وحكومات، ولكنها باتجاهات مختلفة. فعالم العولمة الرأسمالية الراهن الذي تقوده الإمبراطورية الجديدة التي أصيبت بجنون العظمة من جراء سقوط الدولة السوفييتية وبقية الدول الاشتراكية في أوروبا من جهة، والمصالح التي تسعى إلى تحقيقها بغض النظر عن الأساليب والأدوات والضحايا من جهة أخرى، وطبيعة وحجم الثروات الأولية، وخاصة النفط الخام، والموقع الإستراتيجي للعالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي على نحو خاص من جهة ثالثة، والتفكك الراهن في العلاقات العربية

الأجواء غير هادئة ومتوترة بين الحزبين، ولكنها تحسنت نسبياً بعد سقوط النظام العراقي في العام ٢٠٠٣ إلى أن تم تشكيل الحكومة الموحدة حيث حضرت حفلة تأدية القسم في البرلمان الكردستاني الموحد بدعوة من السيد نيجرفان برزاني رئيس حكومة إقليم الموحد حينذاك. كاظم حبيب

- العربية على المستوى الرسمي من جهة رابعة، منح العامل الدولي هذا الدور المتميز والمباشر في التأثير على الأحداث الداخلية لكل بلد من البلدان تقريباً. ومن هذا الواقع نشأت الكثير من سياسات ومواقف الحكومات أو النخب الحاكمة في الدول العربية إزاء بعضها الآخر، كما نشأ الموقف الشعبي المضاد لذلك أيضاً. أي، إذا كانت سياسات ومواقف الحكومات العربية تعتبر حصيلة منطقية لتفاعل عوامل ثلاثة أساسية، دون إغفال عوامل أخرى أقل أهمية، هي: مصالح النخب الحاكمة واستمرار وجودها في السلطة وسيطرتها على الثروة وأسس توزيعها أولاً، ومصالح وسياسات ومواقف الدول الكبرى التي تتعامل معها وتساندها في استمرار وجودها في السلطة أو في صراعها مع شعوبها وقوى المعارضة فيها ثانياً، ومواقف الدولة العربية المعنية إزاء الدول العربية الأخرى ثالثاً، فإن مواقف الشعوب العربية والكثير من قوى المعارضة فيها إزاء حكوماتها وسياسات ومواقف تلك الحكومات تنشأ عن تفاعل ثلاثة عوامل أيضاً، دون إهمال لبقية العوامل الأقل أهمية، ومنها: الموقف من مصالحها الأساسية وحرّياتها العامة والسياسات الداخلية التي تمارسها إزاء شعوبها من جهة، وسياسات تلك الحكومات إزاء سياسات ومصالح ومواقف الدول الكبرى، وعلى نحو خاص إزاء الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى وفرنسا في المرحلة الراهنة من جهة ثانية، وموضوع التضامن في ما بين الشعوب العربية ومواقف الحكومات العربية من قضية التضامن العربي من جهة ثالثة. ويفترض أن تؤخذ بنظر الاعتبار التعقيدات والالتباسات التي تصاحب نشوء تقديرات أو تصورات خاطئة أو صائبة إزاء هذا الموقف أو ذاك من مواقف الشعوب العربية وقوى المعارضة فيها. ومن تابع سياسات حكومات البلدان العربية المتعاقبة خلال سنوات النصف الثاني من القرن العشرين مثلاً، رغم الانقلابات والتغيرات التي طرأت عليها، ورغم وجود معسكرين دوليين وقطبين رئيسيين وحرب باردة بينهما، سيجد الإنسان بأن هذه العوامل كانت وراء تشكيل العديد من المحاور واصطفافات القوى السياسية المتنوعة والمتباينة والمتغيرة والمتقاطعة أحياناً أو المتعاونة أحياناً أخرى في ما بين بعضها وإزاء البعض الآخر. وكان العامل

الخارجي في كل ذلك يلعب دوراً كبيراً وفعالاً، وأحياناً، حاسماً تقريباً في قيام مثل تلك التحالفات أو انهيارها أو تغيير مواقع القوى فيها.

واستناداً إلى هذا التصور يبدو ممكناً ومفيداً دراسة العلاقة القائمة بين حكومات الدول العربية والنظام الاستبدادي القائم في العراق من جهة، ومواقف الشعوب العربية إزاء هذا النظام من جهة ثانية.

كانت شعوب الأقطار العربية منذ عقود تواجه تعقيدات في علاقاتها السياسية مع الغرب عموماً. وهي ليست بنت الساعة، كما لا يمكن تصور معالجتها في فترة قصيرة لاحقة، إذ أن تلك التعقيدات لا تزال قائمة رغم اختلاف الصيغ التي تظهر بها. فهذه العلاقات محكومة بثلاثة عوامل جوهرية، وهي:

١. التباين الذي يتفاحم أحياناً ويخف أحياناً أخرى بين الشرق والغرب عبر الصراعات التي دارت تاريخياً في ما بينهما، بما فيها الحروب الصليبية التي لم تكن بين المسيحية والإسلام من حيث الجوهر، بل رغبة الغرب في الهيمنة على الشرق أساساً. وجدير بالإشارة إلى أن إيديولوجيي الغرب يبذلون جهوداً مستميتة لتأكيد وجود مثل هذا التناقض وهذا الصراع الذي يرون أنهما سيقودان إلى حرب بين الحضارة الشرقية والحضارة الغربية، أو بين المسيحية والإسلام، في حين أن حقيقة التناقض والصراع تكمن في أسباب أو عوامل وأهداف أخرى^{١٧٤}، بما فيها محاولة فرض تصوراتها وثقافتها على الشعوب الأخرى.

٢. الموقف من الاستعمار الذي فُرض على الأقطار العربية ابتداءً من احتلال فرنسا للجزائر والمعارك الفرنسية والبريطانية لاحتلال مصر وانتهاء بالهيمنة على الدول العربية في الحرب العالمية الأولى، وما اقترن بذلك من منح يهود العالم والمؤتمر اليهودي العالمي وعد بلفور في العام ١٩١٧ من جانب الدولة البريطانية، الوعد بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، ثم إقامة دولة إسرائيل فعلاً، في حين رفض العرب إقامة دولة فلسطين على الأرض المتبقية لهم وساهموا في استمرار الوضع المؤلم للشعب الفلسطيني الذي يعاني

١٧٤ هنتنكتون، صاموئيل. صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي. سطور. القاهرة. ١٩٩٨

الأمرين حالياً من الاحتلال الإسرائيلي ومن عدم وجود دولة مستقلة إضافة إلى الانقسامات الحادة القائمة في الصف الفلسطيني والتدخل العربي اللفظ في شأن شعب فلسطين، ويصعب على الشعوب العربية أن ترى كيف تهدر كرامة الفلسطينيين ولا تتخذ الدول الغربية الموقف المناسب لمعالجة مشكلة فلسطين بالطرق السلمية والتفاوضية ولصالح الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

٣. الرؤية المتباينة لدى الغرب من جهة، وشعوب الأقطار العربية من جهة أخرى، حول مستقبل واتجاه تطور العلاقات في ما بين الدول في ظل العولمة الجديدة والإمبراطورية الدولية الجديدة والقطب الأوحده الذي كان ولا يزال يشعر بقدرته على فرض إرادته وهيمنته، وهو جزء من صراع بلدان الجنوب وبلدان الشمال، أو جزء من الرغبة في مواصلة الاستغلال والنهب الإمبريالي لشعوب بلدان العالم الثالث وتوسيع فجوة التباين في مستويات المعيشة بين المراكز الرأسمالية المتقدمة ودول المحيط أو دول الأطراف المتخلفة والتابعة.

وفي إطار هذه الرؤية يفترض أن يحكم الإنسان بموضوعية صارمة وبعيدا عن التوتر على مواقف الشعوب العربية التي لا يمكن فصلها عن عملية تفاعل مستمرة بين العقل والعاطفة إزاء هذه القضية أو تلك، كما هو الحال في كل القضايا الأخرى، والفارق يبقى في مستوى تأثير العقل أو العاطفة على القرار أو الواجهة السياسية، ثم الفعل الذي تمارسه العاطفة أو العقل في هذه العملية. وفي كل الأحوال تبقى خبرة الشعوب العربية مع مختلف العوامل تاريخيا مؤثرة في الغالب الأعم على وجهة القرار أو النشاط السياسي والمواقف. وهذا لا ينفي حقيقة أن ذاكرة البعض من الناس قصيرة عموما. ومن المؤسف أن نجد أحيانا أن ذاكرة بعض المثقفين هي الأضعف من ذاكرة الشعوب، كما حصل في غزو الكويت وحرب الخليج الثانية، حيث تخلت مجموعة غير قليلة من المثقفين عن عقلها ومنحته إجازة مؤقتة والتزمت جانب العاطفة وأخذت بالمقولة "انصر أخاك ظالما أو مظلوما"، في حين أن الظلم كان قد نزل بأخ آخر.

كان نضال شعوب المنطقة العربية ولا يزال يسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف متداخلة في ما بينها ومتفاعلة ويصعب فصل أحدها عن الآخر: وأعني بها:

- تأمين الحرية والسيادة للدول العربية في ظل العالم الواحد المتشابك.
- إقامة المجتمع المدني الديمقراطي المتحضر وتأمين اعتراف وممارسة حكومات وشعوب بلدانها للحياة الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون الديمقراطي والتداول الديمقراطي البرلماني الحر للسلطة السياسية والفصل بين السلطات الثلاث وفصل الدين عن الدولة.
- مكافحة التخلف والتشوه في البنية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وضمان العيش الكريم أو تأمين العدالة الاجتماعية لشعوبها. وهي بهذا القدر أو ذاك كانت ولا تزال محرومة منها، وإن اختلفت في شدة الحرمان بالنسبة إلى بعضها في هذا البلد العربي أو ذاك.

وتجلى في الفترات المنصرمة الكفاح لصالح أحد هذه الأهداف أو اثنين منها أو كلها معا. وكان مستوى التركيز ينشأ ارتباطاً بالظروف الملموسة التي تعيش فيها أو تواجهها الشعوب العربية عموماً، وهي تتغاضى أحياناً عن أشياء لتركز على أشياء أخرى بفعل تأثيرات وعوامل عديدة.

كيف كان العالم العربي ينظر إلى واقع العراق في فترة حكم البعث وصدام حسين؟

انقسم العالم العربي إلى عالمين: عالم الحكومات وعالم الشعوب. والمعطيات المتوفرة تشير دون أدنى ريب إلى تفاقم الفجوة بينهما عمقا وسعة. وهذا التقسيم الواقعي يحمل معه تناقضا أساسيا في ما بين الفئات الغنية المتخمة والفئات الفقيرة والمنكودة والمحرومة. وإذا كانت الحكومات والفئات العليا في أجهزة الدولة المدنية والعسكرية والأمنية وغيرها تقف بحزم إلى جانب الفئات المالكة لوسائل الإنتاج وتشاركها العيش الرغيد، فإن فئات المثقفين والبرجوازية الصغيرة ووبعض الأوساط من البرجوازية المتوسطة وبعض قوى المعارضة السياسية تقف بشكل عام إلى جانب الفئات الكادحة والفقيرة. وبسبب هذا التقسيم القائم فعلا على أرض الواقع فإن مواقف حكومات الدول العربية متباينة إزاء

القسم الأعظم من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية عن مواقف شعوب تلك البلدان إزاء ذات القضايا، إضافة إلى مواقف متعارضة في ما بينهما إزاء القضايا العربية والإقليمية والدولية. وينطبق هذا التقدير على الموقف من النظام العراقي ومن الشعب العراقي ومن المعارضة العراقية بكل تشابكاتها وتعقيداتها والعواقب المترتبة عنها. ولا يبدو هذا التباين صارخا إلا في حالات معينة ومحدودة بسبب واقع الحياة السياسية في الأقطار العربية حيث تغيب عنها الديمقراطية بمستويات مختلفة، بما فيها حرية التعبير والنشر والتجمع والتظاهر والإضراب... الخ.

تتخذ غالبية حكومات الدول العربية منذ غزو العراق للكويت وحرب الخليج الثانية موقفا رافضا ومعارضاً للنظام العراقي. ولا ينطلق هذا الموقف الرافض لنظام البعث أو المعارض له من رفض تلك الحكومات للمستبد بأمره صدام حسين، كما لا ينطلق من موقف رافض الاستبداد والظلم المسلطين على رقاب الشعب والمعارضة السياسية في العراق، فهي تشارك النظام العراقي في ذلك وتمارسه جميعاً بصور متفاوتة إزاء شعوبها، وهي النقطة التي تدفع بالشعوب العربية إلى اتخاذ مواقف مختلفة منها، بغض النظر عن مدى قناعتنا بهذه المواقف، بسبب رفضها لسياسات حكوماتها الاستبدادية أو غير الديمقراطية ونضالها ضدها، بل ينطلق موقف الحكومات العربية من نقطة مختلفة تماماً، من رفضها لأطماع النظام العراقي التوسعية التي يغلفها بوشاح إيديولوجي مهلهل وغير ساتر هو الوحدة العربية، والتي تكشفت مع الغزو الاجتياحي للكويت واحتلالها. كما أن موقف الحكومات العربية أو أغلبها، محكوم بمواقف وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ورغبتيهما في البقاء في المنطقة "دفاعاً عن مصالحهما المشتركة". وكلا الدولتين كانتا وراء حرب الخليج الأولى ضد إيران ولعبتا دوراً مهماً واستثنائياً من حيث التخطيط والتنظيم والإعداد والتنفيذ ستكشف عنه الأيام والسنين القادمة في تشجيع ودفع ودعم صدام حسين في تلك الحرب الدموية. كما لعبتا دوراً خفياً ولكنه كان مفضوحاً في دفع صدام حسين

للقيام بالغزو الاجتياحي للكويت^{١٧٥}، رغم انه قد سعى إلى المستنقع الذي أعد له بقدميه وكامل وعيه المشوه وذهنيته العسكرية العنفية ورغبته الجامحة في القيادة والهيمنة والتوسع وما يتميز به من جنون العظمة و النرجسية الطاحنة.

أما مواقف الشعوب العربية من النظام الاستبدادي في العراق فقد انطلقت من مواقع أخرى مختلفة تماما. ومن الأهمية بمكان أن يشار هنا إلى مشكلة جوهرية لا بد من إعارة الانتباه لها من جانب من يريد التعامل مع الشعوب العربية ويحترم مواقفها وإرادتها ويسعى إلى توضيح مواقفه إزاء النظام العراقي دون إنزال عسف بها أو إساءة لها، مع تبيان نقاط الاختلاف معها والسعي لردم الثغرة الناشئة بينها وبين قوى المعارضة العراقية. فعند بحث موضوع العراق مع أوساط شعبية ومثقفين في المشرق العربي أو المغرب سيجد الإنسان أن كثرة منهم لا يترددون عن الاتفاق معه على أن النظام العراقي نظاماً استبدادياً غير ديمقراطي ويؤيدون شجب السياسات التي يمارسها ضد الشعب والمعارضة في البلاد، وهم يرون بأنه لا يختلف في ذلك عن النظم القائمة في بلدانهم إلا في شدته وعنفه ودمويته! ولكنهم يرون في النظام أو قل في صدام حسين، وفي هذا يبدو خطأ تقديراتهم والاختلال في تصوراتهم عن الواقع المعاش في العراق ذاته، مقاوما للإمبريالية الأمريكية والبريطانية في المنطقة، وبالتالي فهو يتفوق على بقية القادة العرب أو على حكوماتهم المتشابهة في نقطة واحدة هي كفاحه وتحديه وصموده بوجه الإمبريالية الأمريكية ومخططاتها الاستعمارية في المنطقة. وفي هذا تختلف المعارضة معهم، وهي على حق كبير. والاختلاف مع هذا التحليل المبسط أو المسطح ومع الاستنتاج الذي كانت أو لا تزال تطرحه فئات واسعة من المجتمعات العربية في المغرب والمشرق، رغم النهاية التي انتهى إليها النظام ورأسه، لا يغير من واقع الحال شيئا، ولكنه كان ولا يزال يضع على عاتق جميع المهتمين بنشر الحقيقة وتأمين التضامن مع الشعب العراقي مهمة التفكير في سبل معالجة هذا الأمر، خاصة وأن ذاكرة البعض الكثير في أقطارنا العربية قصيرة في أحيان غير قليلة، وهي كذلك في بلدان

١٧٥ ساليانجر، بيار ولوران، إريك. حرب الخليج: الملف السري. دار آزال للتوزيع والنشر. بيروت-لبنان.

ط ١. شباط/فبراير ١٩٩١. ٢٥٤-٢٥١.

العالم عموماً، وإلا لما لدغ الإنسان من جحر مرتين أو أكثر. فالنظام العراقي لم يكن نظاماً استبدادياً اعتيادياً كما عرفنا النظم الاستبدادية الأخرى في دول كثيرة في العالم، ومنها الدول العربية، فحسب، بل هو اللانظام بعينه، هو اللاقانون أو القانون الاستبدادي الذي يبيح ممارسة كل شيء ضد الشعب، وهو نظام غير إنساني، إنه نظام القتل والجريمة والسادية المطلقة، وهو الذي لعب دوراً حاسماً خلال العشرين سنة الأخيرة بشكل خاص وقبل سقوطه في تعزيز مواقع الغرب في المنطقة العربية وفي إباحة إقامة القواعد العسكرية في كل مكان. والعالم العربي يعيش اليوم وجوداً فعلياً واسعاً للقوات الأجنبية ولا يجرأ الكثيرون على المطالبة بمغادرتها وتصفية قواعدها بفعل عواقب سياسات النظام العراقي، إضافة إلى سياسات النظام الإيراني وأتباعه في المنطقة. وتحميل النظام البعثي العراقي هذه المسؤولية لا يخفف من جريرة النظم العربية الأخرى التي مارست ولا تزال تمارس بعضاً أو كثيراً من الأساليب التي مارسها صدام حسين في التعامل مع شعوبها وبطرق لا تختلف كثيراً عن طريقه، وترفض الانصياع للرأي العام في بلدانها وترفض عملياً ممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان فيها وتقبل بالوجود الأجنبي على أرضها. ولا يتمنى الإنسان للشعوب العربية أن تتورط يوماً ما بمستبد مثل الذي تورط به الشعب العراقي طوال ٣٥ عاماً أو تخضع لحاكم من أمثاله، رغم وجود مقاربات له في البعض الكثير منها.

لم ينطلق الموقف من صدام حسين ونظامه عند جميع شعوب الدول العربية من مواقع الحب له أو القبول باستبداده ودمويته حينذاك، إذ كان هناك رفض فعلي لممارساته، بل كان ينطلق من ست مسائل محددة، كان يفترض أن تدرس بعناية وتعالج في حينها، وهي:

● مواقع الكره والعداء المستحكم للغرب، أو للإمبريالية الأمريكية والبريطانية والفرنسية، بسبب سياسات الدول الغربية عموماً من القضايا العربية والقضايا ومصالح شعوب هذه الدول.

● مواقع الكره والغضب والرفض لمواقف وسياسات الحكومات العربية إزاء قضايا شعوبها وقضايا الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. فالسجون في الكثير من الدول العربية كانت ولا تزال مليئة بالمعتقلين والمحكومين بعقوبات تمتد لعشرات السنين

ويتعرضون للاعتقال بصورة غير قانونية، وكذلك للتعذيب الشرس حتى الموت على أيدي أجهزة الأمن والاستخبارات والأجهزة الخاصة، كما كانوا ولا زالوا يعانون من البطالة وشظف العيش ويرون أمامهم التخمة والغنى في تنامي بين مجموعات صغيرة من النخب الحاكمة والمالكة للثروة والجاه، بينما يزداد البؤس والشقاء والحرمان لدى الغالبية العظمى من السكان. ولا شك في أن توزيع الثروات الأولية السائد حتى الآن بين الدول العربية المختلفة وسبل استخدامها يخلق بدوره إشكاليات أخرى في العلاقات في ما بين الشعوب العربية، وهي نادرة تلك البلدان التي لا تعاني شعوبها من شظف العيش حالياً، ولكن لا يعرف الإنسان إلى متى سيستمر هذا الوضع، إذ أن هناك دلائل تشير إلى احتمال التغير التدريجي في أوضاعها المالية التي كانت إلى الأمس القريب جيدة جداً، وأعني بها الدول النفطية الخليجية مثلاً.

● مواقع الإحساس بهدر الكرامة والذل والخنوع الذي يقبل به الحكام العرب في سبل التعامل معهم ومع القضايا العربية الكبيرة من جانب حكومات الدول الغربية الكبيرة والكيل بمكيالين في السياسة الدولية والإقليمية. ومن هنا يفترض أن نفهم ونقيم العوامل التي دفعت الكثير من الشعوب العربية إلى اتخاذ مواقف التأييد للاتحاد السوفييتي وبقية بلدان المنظومة الاشتراكية المنهارة بسبب مواقفه إزاء القضايا العربية وبسبب مناهضته للغرب، رغم أن الكثيرين من بنات وأبناء الشعوب العربية لم يكونوا بالضرورة إلى جانب الفكر أو الإيديولوجية الشيوعية، وربما كان البعض الكثير ضدها. ورغم ذلك تعاملت الشعوب العربية بحيوية ومسؤولية مع الاتحاد السوفييتي ومع بقية بلدان المنظومة للأسباب ذاتها.

● وزاد في الطين بلة موقف بعض قوى المعارضة السياسية العراقية التي قررت حينذاك التعامل مع الولايات المتحدة وبريطانيا من مواقع التبعية وعبر طرق وأساليب أو صيغ ترفضها الشعوب العربية، وربما يشاركها في ذلك غالبية الشعب العراقي، رغم كرهه اللامحدود لصدام حسين وطغمته ونظامه. فالشعوب العربية لا تثق بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، لا تثق بهما ليس لكونهما قوتين عظميين، بل بسبب سياساتهما

العملية على امتداد هذا القرن من القضايا العربية. إذ أن هاتين الدولتين لا تفتشان عن ولا تريدان حلفاء متساوين معهما، بل عن أشخاص ينفذون لهم سياساتهم في العراق.

- الموقف المتذبذب طويلا لقوى المعارضة العراقية من الحصار الاقتصادي الدولي الذي فرض على الشعب العراقي وليس على النظام العراقي رغم انتهاء الحرب وتحرير الكويت من القوات العراقية الغازية واحتلالها من قبل قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انقسام المعارضة العراقية إلى مؤيد لاستمرار الحصار ومعارض له. ويبدو أن دعاية المؤيدين لاستمراره، بسبب التطابق الكامل لمواقفهم مع مواقف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى، هي الأكثر انتشارا وتأثيرا في العالم العربي، بسبب احتكار الإعلام ووكالات الإنباء من جانب تلك الدول الكبرى، في حين أن شعوب العالم ترفض هذا الموقف وتعارضه وتطالب برفع الحصار عن الشعب العراقي فوراً ودون قيد أو شرط. وهو موقف إنساني عميق وصادق وكان يتطابق مع موقف المعارضة العراقية التي ميزت نفسها عن مواقف الطرف الأمريكي-البريطاني ورفضت استمرار الحصار الدولي.

- ويبدو للمتتبع أن الخطاب السياسي لكل قوى المعارضة العراقية دون استثناء، رغم بعض الفوارق الجزئية بين بعض فصائله، كان ولا يزال بعيدا عن ضمان كسب تأييد الشعوب العربية أو الرأي العام العالمي. وكان في مقدور مؤتمر المعارضة السياسية العراقية الذي عقد في بيروت في ربيع عام ١٩٩١ وأحداث الانتفاضة الشعبية في الفترة نفسها تقريبا نموذجا صارخا لتخلف وسلبية الخطاب السياسي للمعارضة العراقية حينذاك وبعيدا عن إدراك أهمية فهم ومراعاة الجوانب النفسية في مضامين وصيغ الخطاب السياسي. لقد أعطت القوى التي هيمنت على المؤتمر من خلال سياساتها وشعاراتها خطأ دينيا شيعيا متشجعا وأفقا ضيقا في التعامل مع الأحداث من جهة، وخطأ قوميا كرديا مقاربا في الضيق من جهة أخرى، للمؤتمر وللانتفاضة الشعبية في العراق، بعيدا عن حقيقة تركيب المؤتمر والقوى التي شاركت في الانتفاضة الشعبية وحقيقة أهدافها الديمقراطية، وبالتالي شوهدت صورة المؤتمر والانتفاضة كثيرا ومنحت

النظام والقوى المساندة له في الخارج إمكانية أن تلعب دوراً مهماً في تشويه سمعة المعارضة العراقية والإساءة لها، تماماً كما حصل في طريقة التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث تسعى بعض الصحف والإذاعات وتلفزة الجزيرة على نحو خاص إلى الإساءة إلى كل المعارضة العراقية وكأنها كلها عميلة للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أو متعاونة معها. وفي هذا حيف كبير أنزل بالمعارضة العراقية وقوى الانتفاضة الشعبية العفوية، رغم قناعة الكاتب بأن جمهرة من المنتفضين، أو من التحق بالمنتفضين من إيران حينذاك، قد أساءت التصرف وارتكبت حماقات وجرائم، ولكن النظام كان قبل ذلك وبعد ذلك أكثر بشاعة في جرائمه وأكثر دموية في مواجهته للجماهير الشعبية وقوى المعارضة قبل الانتفاضة و أثناءها و بعدها أيضاً. ورغم ذلك كان لا يجوز للمعارضة العراقية أن تقع بمثل تلك الأخطاء، إذ إنها كانت تريد أن تقدم صورة أخرى غير صورة صدام حسين للناس جميعاً في الداخل والخارج. كان على المعارضة أن تقدم للجماهير الشعبية وللشعوب العربية صورة المعارض المتحضر والديمقراطي الذي يريد إقامة عراق جديد، عراق خال من الاستبداد والعنجهية ويعتمد القانون في مواجهة من مارس القتل والإرهاب ضد الشعب، وهو الذي يفترض أن يميزها عن أخلاقيات وممارسات صدام حسين وبقية أفراد عصابته الشريرة.

إذن كان الشعب العراقي وقوى المعارضة العراقية السياسية تقف حينذاك أمام واقع فيه الكثير من المعطيات المتشابكة والأوراق المختلطة التي كانت تحتاج إلى دراسة شمولية ومعقدة ومسؤولة في آن، وعلى الجميع تقع مسؤولية الإجابة عن أسئلة كثيرة كانت تدور في أذهان كثرة من بنات وأبناء الأقطار العربية والقوى السياسية فيها بكل صراحة وشفافية ومجاهرة. وهي قوى تساند من حيث المبدأ قوى المعارضة العراقية المناهضة لسياسات صدام حسين، ولكنها تميز نفسها عن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. كان على المعارضة العراقية، على كل المهتمين بالشأن العراقي أن تتحمل مسؤولية الخوض في حوار هادئ وبناء من أجل وضع قواسم مشتركة مع الشعوب العربية ومع القوى السياسية فيها لصالح قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق وفي البلدان العربية الأخرى. وإذا

وضعنا المهمة على عاتق القوى السياسية المعارضة للنظام، فأن هذا يفترض فيه أن لا يعفي القوى السياسية الديمقراطية العربية من مسؤولية كونها لم تبذل الجهد الكافي لمعرفة العوامل الكامنة وراء سياسات ومواقف المعارضة العراقية إزاء النظام العراقي ولم تسع للقاء بها وتأمين معالجة مشتركة للعلاقة المتبادلة.

المبحث الثالث

مواقف الحكومات العربية إزاء النظام في العراق

من تابع مواقف حكومات الدول العربية إزاء العراق توصل إلى استنتاج لا لبس فيه، ومفاده: إن جميع الحكومات العربية دون استثناء كانت لا تريد التخلص من صدام حسين ولا من نظامه السياسي على الأقل، ولكن أغلبها كان يريد تدجينه أكثر فأكثر، كان يريد إركاعه إلى الحد الذي لا يرفع قامته المحنية أو المكسورة ثانية ويتحدى أوضاعها أو قاداتها. إن الدول العربية جميعها كانت تريد تغيير بعض جوانب وسياسات النظام العراقي للحفاظ عليه أصلاً أو وضعه تحت خيمة بعضه، وليس الإطاحة به، في تلك الفترة على أقل تقدير. هذا الادعاء يمكن البرهنة عليه بأكثر من واقعة وحدث. ويمكن هنا الادعاء إلى أن دولة الكويت، التي تعرضت لاجتياح مدنس لأرضها وغزو غادر ضد شعبها من جانب القوات العراقية بقرار من صدام حسين، كانت حكومتها لا تريد ذلك أيضاً، وكذا الحال مع الدولة الإيرانية التي خاضت حرب الأعوام الثمانية ضده. وهي مسألة بالغة الأهمية والتعقيد، ولكنها تكشف عن طبيعة الوضع المعقد والمتشابك، وعن طبيعة النظم التي تتعامل الشعوب العربية وشعوب الإقليم معها، وعن حساباتها ومصالحها في بلدانها وفي المنطقة، وعن علاقاتها الإقليمية والدولية، رغم وجود أسباب متباينة تحرك هذا البلد العربي أو الإقليمي أو ذلك لاتخاذ مثل هذا الموقف. وتشترك جميع الدول الغربية وغيرها، مثل روسيا الاتحادية والصين، دون استثناء في هذا الموقف وتحت تأثير عوامل عديدة ومتباينة أيضاً. وليس بالضرورة أن يكون مثل هذا الموقف من جانب حكومات الدول العربية والغربية واضحاً لجميع الناس في العالم العربي أو حتى في إيران. بل كانت هناك

قناعات لدى الكثيرين بأن حكومات بلدانهم تعمل لإسقاط النظام العراقي. وتساهم أجهزة الإعلام بدور فعال في تكوين مثل هذا الرأي، وهي بهذا تساهم بوعي في بلورة وتنشيط الموقف المضاد للإسقاط في الأقطار العربية، وعندما يلتقي الطرفان على موقف واحد، رغم الاختلاف في الرؤية ومسوغات الموقف. أما وسائل إعلام الحكومات العربية الموجهة نحو الخارج فإنها لا تشير إلى إسقاط النظام العراقي ولا تبشر به، بل ترفض ذلك رسمياً وتعلن عن عدم تدخلها في شؤون العراق الداخلية، إذ تعتبر هذه الواجهة سابقة خطيرة يمكن أن تتوجه ضد كل منها في وقت آخر وتحت ظروف أخرى. وهذا عين ما حصل عندما أعلنت حكومات الدول الخليجية والسعودية بعد زيارة مارتن انديك إليها، بأنها ليست طرفاً في ما يشار إليه من نشاط لإسقاط النظام في العراق، على خلاف ما صرح به المبعوث الأمريكي إلى الشرق الأوسط بعد أن عقد لقاءات مع بعض أطراف المعارضة العراقية، إضافة إلى اجتماعات "وندسور" في لندن. وقد كان مارتن انديك قد صرح قائلاً: "إننا لن نسمح له (أي لصدام حسين، ك.ح) أبداً وإطلاقاً بأن يستعيد السيطرة على العائدات النفطية... وإننا نعتبر أن لا سبيل لإصلاح هذا النظام" ولا خيار سوى "التخلص منه بمساعدة جيران العراق" وأن "الجميع في المنطقة يوافق معنا"^{١٧٦}. ومن المؤسف حقاً أن بعض أطراف المعارضة العراقية لم يستفد من الطريقة التي تعاملت بها الدول الخليجية والسعودية رسمياً حين ميّزت نفسها عن المشروع الأمريكي ورفضت العمل رسمياً وفق قانون "تحرير العراق" الأمريكي السيئ الصيت الذي لا يريد إزاحة صدام حسين بل احتواء سياساته وتأمين استمراره، علماً بأن إزاحة الدكتاتور العراقي ليست من مهمات الأمريكيين ولا دول المنطقة، بل هي من المهمات المباشرة والعاجلة للشعب العراقي والمعارضة العراقية!

ولكن لمَ تبلور هذا الموقف العربي الحكومي المشترك غير المعلن عنه رسمياً إزاء صدام حسين والنظام البعثي العراقي؟

١٧٦ راجع: الملف العراقي. العدد (٨٩) مايو/أيار ١٩٩٩. ص ٥.

يمكن استخلاص جملة من الملاحظات لأغراض الحوار، وهي مستقاة من خلال متابعة وتدقيق سياسات ومواقف الحكومات العربية، وقراءة ما بين السطور، ومنها:

١. خلال الحرب العراقية-الإيرانية قدمت الكثير من الدول العربية، ومنها الخليجية والكويت على وجه الخصوص، مساعدات مالية ومادية وسياسية وإعلامية ومعنوية واسعة لدعم المجهود الحربي العدواني للعراق ضد إيران. وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بدورها مساعدات كبيرة للطرف العراقي خلال فترة الحرب، بما فيها مساعدات عينية على شكل مواد غذائية بقيمة مليار دولار سنوياً، إضافة إلى المعلومات التي كانت تلتقطها طائرات الأوكس الأمريكية وغيرها حول تحركات ومواقع تجمع الجيش الإيراني. لا شك في أن هذا الدعم كان يستند إلى حقائق ثلاث، وهي:

● أن حرب الخليج الأولى فجرها العراق نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والدول العربية الأكثر تضرراً من قيام الدولة الإسلامية الإيرانية التي سعت إلى التبشير والعمل بنظرية تصدير الثورة الإيرانية الإسلامية والتي وجهت ضربة قاسية لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وداست على كرامة هذه الدولة الكبرى من خلال حادث السفارة الأمريكية في طهران. وهذا لا يعني أن النظام العراقي لم تكن له مصالح معينة في هذه الحرب، بل كانت لديه أهداف ومصالح غير قليلة، منها توسعية ومنها قيادة المنطقة العربية، ولكنه عجز عن الوصول إليها.

● إن اندحار القوات العراقية أمام القوات الإيرانية كان يعني أوسع تأثير الثورة الإيرانية وتنامي رعب النظم العربية منها، وبالتالي كان يهتما استمرار الحرب أطول فترة ممكنة لإضعاف القدرات العسكرية والاقتصادية والسياسية للثورة الإيرانية وقيادتها الجديدة ومنعها من التحرك الواسع صوب العرب أو العالم الإسلامي.

● وفي الوقت نفسه كانت تلك القوى لا تريد انتصار صدام حسين في الحرب، إذ إنها كانت تقدر بجلاء طبيعته وأطماعه التوسعية وتخشى غيّه، خاصة وأن العراق كان خلال الحرب العراقية-الإيرانية قد جند ما يزيد على مليون عسكري وامتلك قدرات عسكرية

جيدة وتكونت له خبرة مهمة في الحرب. إنها وباختصار كانت لا تريد للطرفين انتصارا ساحقا. وهذا ما حصل فعلا.

وفي مقابل هذا الدعم، الذي كان يعرف صدام حسين أسبابه ودوافعه وكان يطلق على حربه المجنونة "دفاعا عن البوابة الشرقية للأمة العربية"، توجه الدكتاتور بعد انتهاء الحرب مباشرة إلى تهديد وابتزاز بعض الدول العربية التي ساعدته في فترة الحرب، ثم نفذ التهديد بالاجتياح الكاسح للكويت. وكانت حكومات دول الخليج تعتقد باحتمال تجاوز القوات العراقية للحدود الكويتية، وبالتالي كان السبب بالنسبة لها كافيا لتوجيه الضربة له^{١٧٧}. إلا أن النظام غاص في عمق الكويت وفي وحل أوهامه أيضا حين أعتبر الكويت "المحافظة العراقية التاسعة عشر". ولم يكن هذا مسموحا به ولا مقبولا. لقد تجاوز كل الخطوط الحمر التي كان يريد له البعض تجاوزها لتأمين توجيه الضربة المطلوبة له. ولهذا يمكن القول بأنها كانت تريد إذلال صدام حسين وكسر شوكتة وعنجيته وتقزيمه ثم إركاعه بكل معنى الكلمة.

٢. لم يكن النظام العراقي يوماً ما بالضعف الذي وصل إليه في العقد الأخير من القرن العشرين وأوائل القرن الجديد من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية ومن ناحية العزلة عن الشعب بكل فئاته الاجتماعية في البلاد، إضافة إلى الصراعات الداخلية التي بدأت تنهش جسد القوى الحاكمة و"العائلة المالكة!"، وكذلك العزلة التي فرضت عليه من قبل الحكومات العربية والغربية والأمم المتحدة. وكان هذا يعني أن النظام العراقي لم يعد قادراً بأي حال على تهديد جيرانه، بل أصبح وجوده وبهذه الصورة ضمانة لعدم وقوع أي اعتداء جديد منه على تلك الدول.

١٧٧ راجع المصدر السابق. المخابرة الهاتفية التي تم فيها إخبار الملك فهد آل سعود بغزو القوات العراقية للكويت ودخوله للعمق الكويتي وعدم بقائه في المناطق الحدودية. وهي توحى بأن الجميع كان على علم كامل بالغزو العراقي، وكان مطلوبا أيضا على أن يبقى في الأراضي الكويتية وقريبا من الحدود العراقية.

٣. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد جازمة بأن النظام العراقي لم يعد يهدد جيرانه العرب وغير العرب، كما لم يعد مالكا أو قادرا على توجيه أي نوع من الأسلحة الحديثة أو الفتاكة لضرب إسرائيل. لقد أصبح صدام حسين ونظامه نمراً هزياً دون أنياب قاطعة وأضلاف جارحة. إلا أنه استمر يشكل "فزاعة خضرة" نافعة لفرض وجودها العسكري والسياسي وسياساتها ومصالحها على دول المنطقة وإملاء شروطها عليها. وخاصة بعد وصول جورج دبليو بوش إلى البيت الأبيض في واشنطن.

٤. ووهكذا أصبح النظام العراقي مفيدا للجميع من خلال وجوده في السلطة في مواجهة، كما ترى بعض حكومات الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية، جهود الشيعة للسيطرة على الحكم، إذ بدونه يمكن أن ينشأ "تحالف شيعي" مزعوم يمتد من إيران إلى جزء من البحرين ودولة الإمارات والعراق وعلويي سوريا وشيعة لبنان وكذلك الشيعة في شرق السعودية، رغم قناعتها الأولى باستحالة قيام حكومة شيعية في العراق، أو نشوء مثل هذا المحور. وقد برهنت الحياة فيما بعد غير ذلك.

٥. كما كان وجود النظام العراقي يساهم في إبقاء المسألة الكردية دون حل دائم، وهو مفيد جدا للعديد من دول المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية. والأخيرة كانت تريد استخدامها كورقة ضاغطة على كل من إيران وتركيا وسوريا وكذلك العراق في الأوقات المناسبة.

٦. واستمرار وجود النظام العراقي أبقى الباب مفتوحا أمام استمرار فرض الحصار الاقتصادي على العراق، وبالتالي استمرار قيام السعودية بتصدير كميات إضافية من النفط الخام تزيد عن حصتها المقررة في الأوبك، أي إنها تصدر عمليا الحصة التصديرية المقررة مبدئياً للعراق في منظمة الأقطار المصدرة للنفط. والمعلومات الدولية الموثقة تشير إلى ارتفاع عائدات تصدير النفط السعودي من ٢٠,٢ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٨٨ إلى ٤٧,٥ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٢، إلى ٥٢,١ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٦، أي ارتفاع الرقم القياسي من ١٠٠ في عام ١٩٨٨ إلى

٢٣٥،٢ في عام ١٩٩٢ وإلى ٢٥٨ في عام ١٩٩٦^{١٧٨}. ثم تطورت عائدات تصدير النفط السعودي خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢ على النحو التالي على التوالي (٤٨،٢٢٠)، (٣١،٩٨)، (٤٤،٩٣٤)، (٧٠،٩٦٠)، (٦٢،٩٨١)، (٥٥٩٣١) مليون دولار أمريكي^{١٧٩}. مع استمرار العراق في الحصول على عوائد ارتبطت بقرار "النفط مقابل الغذاء"، الكمية المحددة التي كان يحق للعراق تصديرها كل ستة أشهر إلى حين سقوطه.

٧. إن وجود صدام حسين على رأس السلطة في العراق، باعتباره الحاكم المستبد الأكثر شراسة ورعونة، كان يخدم بطريقة غير مباشرة النظم العربية والغربية، إذ كان يسمح وجوده بكبح جماح الشعب العراقي والمعارضة العراقية، وبالتالي، ستعجز هذه القوى عن إزاحته، وعندها لا ينشأ خطر غياب "الاستقرار" في العراق واحتمال تحوله إلى أفغانستان أخرى أو كردستان العراق بصراعاتها الدموية المعروفة. ومثل هذا الموقف لا يمنع من التعاون مع بعض أطراف المعارضة العراقية من جانب النظم العربية المختلفة لمعرفة خططها واتجاهات نشاطها والرقابة المتنوعة عليها والتأثير فيها، وتأمين مصادر العيش والارتزاق لبعضها القليل. ولا يبتعد المرء عن الحقيقة عندما يقول أن الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول العربية استطاعت أن تحتوي العراق وسياسة النظام العراقي عملياً، كما استطاعت في الوقت نفسه احتواء بعض أطراف المعارضة العراقية العاملة المرتبطة بقانون "تحرير العراق" الأمريكي. إلا أن هذا الموقف قد تغير تماماً لعدة أسباب، وهي:

١. نجاح الجمهوريين في الوصول إلى السلطة وكانوا يمثلون في تلك الفترة قوى المحافظين الجدد وأيديولوجيا الليبرالية الجديدة المتحفزة للهيمنة وإلى استخدام القوة والضربات الاستباقية للبرهنة على أنها إمبراطورية جديدة في العالم.

١٧٨ التقرير الاقتصادي العربي الموحد. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. الكويت.

تقرير سنوي لعدة سنوات ومنها تقرير عام ١٩٩٧. ص ٢٩٤.

١٧٩ المصدر السابق نفسه. للسنوات ٢٠٠١، ص ٣١٤، و٢٠٠٣، ص ٣٠١.

٢. الضربات الإرهابية التي مارسها تنظيم القاعدة واسامة بن لادن صنيعة الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية وباكستان في فترة الصراع والنزاع في أفغانستان ضد الوجود السوفييتي العسكري فيها وضد حكومة نجيب الله.
٣. تمادي صدام حسين في سياسة المخاتلة والمراوغة مع لجنة التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل، رغم وجود قناعة بأن النظام لم يكن يمتلك أسلحة الدمار الشامل منذ النصف الثاني من العقد الأخير من القرن العشرين، إذ كانت قد أُتلفت من قبل تلك اللجنة أو من خلال أجهزة النظام.
٤. الرغبة المتقدمة لدى الإدارة الأمريكية حينذاك في الوصول الثابت على منابع النفط العراقي والهيمنة عليه لسنوات طويلة لاحقة. وقد كان هذا الهدف حل الإدارة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وكذلك في فترة الحرب العالمية الثانية وفي فترة وجود ترومان وما بعده في البيت الأبيض.
٥. الاقتراب من إيران أكثر فأكثر عسكرياً بما يخفف من غلوائها ومن عدائها لإسرائيل وما يمكن أن تنشأ من مخاطر جيدة عليها وعلى انسياب النفط من منطقة الخليج إلى الولايات المتحدة وأوروبا.
- (راجع في هذا الصدد الملحق رقم ١١ بشأن نص قرار قمة شرم الشيخ في مصر حول العراق).

المبحث الثالث

ما السبيل لمعالجة الموقف العربي حينذاك؟

كانت قوى المعارضة العراقية ذات المشروع الوطني العراقي بحاجة ماسة إلى حوار جاد ومسؤول في ما بينها لبناء عمارة فكرية وسياسية تشمل موضوع العلاقة بين العالم العربي والعراق باعتباره جزءاً أساسياً من مجمل العمارة الفكرية والسياسية للخلاص من الاستبداد والمستبد بأمره وإقامة الديمقراطية في العراق، إذ إنها حتى ذلك الحين لم تكن تمتلك مثل هذا المشروع، وإذا كانت قد امتلكت شيئاً منه فكان لا يزال ضعيفاً أو مرفوضاً

من البعض أو بدائياً لا يستجيب لحاجات تلك المرحلة والتطورات المتسارعة على الصعيد العالمي، أو مشوهاً بسبب غربته عن الوطن، أو مليئاً بالالتهامات إزاء الغير لا غير. وإذا ما استطاعت طرح هذه العمارة الفكرية والسياسية الملموسة والمقبولة، فإن ذلك كان سيمكنها لا على كسب بعض أطراف التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولا على كسب نسبة مهمة من الشعوب العربية والقوى السياسية فيها إلى جانبها فحسب، بل كان سيكون في مقدورها الخلاص من ليل الاستبداد ومن المستبد بأمره أيضاً. وهو ما كان يسعى إليه الشعب العراقي أساساً.

أشير في ما سبق إلى بروز موقفين مختلفين إزاء الوضع والنظام في العراق حينذاك، ومن هنا أيضاً برز أيضاً الموقف المتباين إزاء الحصار الاقتصادي الدولي المفروض عليه. ففي الوقت الذي كانت حكومات الدول العربية لا تطالب عملياً برفعه عن كاهل الشعب العراقي، كانت الشعوب العربية تطالب به بإلحاح شديد. وهما نفس الموقفين اللذين تجلّيا في صفوف قوى المعارضة العراقية. فالقوى التي كانت تساند الولايات المتحدة كانت ترفض رفع الحصار، في حين كانت القوى التي تعمل باستقلال عن الولايات المتحدة، كانت تطالب برفع الحصار فوراً، رغم أنها كانت ضد النظام العراقي وتسعى إلى الإطاحة به. فالحصار الدولي كان يصيب بعواقبه الشعب العراقي عموماً والفئات الأكثر كدحاً وفقراً فيه، وتأثيره على النظام ورهطه كان محدوداً جداً. فالشعب هو الذي كان يعاني منذ سنوات من الجوع ومن المرض ومن الشيوخوخة المبكرة والموت، وهو الذي كان يستجدي وتُذل كرامته. أما النظام وأعدائه من القطط السمان فكانوا يغنون ويسمنون على حساب هذا الشعب وكوارثه.

إن هذين الموقفين المتعارضين كانا بحاجة إلى دراسة واسعة ومعقدة من قوى المعارضة العراقية وكل المهتمين بالشأن العراقي، و حاجة إلى بلورة رؤية واضحة وعملية تتجلى فيها سبل التعامل مع ذلك الواقع وكيفية تذليل الصعوبات من أجل تحقيق التمييز الواضح والقاطع بين الشعب العراقي وبين النظام العراقي، فالأوراق كانت مختلطة، وكانت الكثير

من القوى تساهم في خلطها أكثر فأكثر، سواء أكان ذلك على الأصعدة العربية أم الإقليمية أم الدولية.

فالمعارضة العراقية كانت بحاجة إلى رؤية واضحة وبرنامج عملي من أجل استعادة ثقة الشعوب العربية والقوى السياسية فيها وكسبها إلى صف الشعب العراقي في نضاله من أجل رفع الحصار الدولي وفي سبيل الخلاص من الاستبداد والإرهاب الدموي، وفي تحقيق الديمقراطية وممارسة حقوق الإنسان في العراق.

إن معالجة إشكالية العلاقة بين العالم العربي والعراق اتخذت أبعادا عديدة أصبح من الصعب حقا تصور معالجاتها على المدى القصير. وها نحن اليوم وبعد مرور عدة سنوات على سقوط النظام والعلاقات العربية العراقية غير جيدة ومتوترة. لقد كانت الحاجة حينذاك العمل على مستويين، إستراتيجي وتكتيكي متناغمين.

ولا شك في أن هذا الأمر كان يتطلب القيام بدراسات معمقة وجادة وحيوية حول الموضوعات التالية:

- واقع المعارضة العراقية وسياساتها وخطابها السياسي وسبل تطويره، وخاصة خطابها الموجه إلى الشعوب العربية في مواجهة نظام صدام حسين.
 - طبيعة العلاقات في ما بين أطراف المعارضة العراقية في موقفها من الدول العربية ومن إيران، وسبل توحيد أو تنسيق المواقف.
 - طبيعة العلاقة بين النظام والمعارضة، ومنها العلاقة بين المعارضة الكردية والنظام، وأهمية وضرورة توحيد المواقف، إضافة إلى دراسة احتمالات واتجاهات تطورها والعوامل المؤثرة فيها. في ضوء ما حصل في العام ١٩٩٦ في أجواء النزاع بين الحزبين الكرديين
 - واقع العلاقة بين العالم العربي والمعارضة العراقية، ومنها المعارضة الكردستانية.
 - وأخيرا دراسة العلاقة بين المعارضة العراقية والحكومات الأخرى من غير البلدان العربية ومنها حكومات منطقة الشرق الأوسط والدول الكبرى، وخاصة القطب الأوحده.
- وكان الإنسان يتمنى من المعارضة العراقية أن تنهض بأعباء هذه المهمة الكبيرة، وبالتالي أن تسمح لنفسها بالاقتراب التدريجي من تحقيق الحلم والأمل الذي يراود بنات

وأبناء العراق في الداخل والخارج، حلم الخلاص من النظام وبناء العراق الديمقراطي بقوى الشعب الخاصة.

وفي هذا الإطار يمكن طرح بعض النقاط التي كان بالإمكان أن تكون حينذاك أساساً لبرنامج يمكن البدء بصياغته ومناقشته بشكل واسع من جانب قوى المعارضة العراقية ومن يمكن إيصاله إليه من الناس العراقيين والعرب وغيرهم من المهتمين بالشأن العراقي في الداخل والخارج. وقد تضمن المقترح في حينها النقاط التالية:

١. تشخيص واقعي وموضوعي ملموس لواقع النظام العراقي وطبيعته وسياساته ومواقفه الفعلية وسبل وأدوات عمله وعلاقاته الداخلية والعربية والدولية والصراعات الدائرة فيه والحروب التي خاضها والعواقب الكارثية التي ترتبت عنها،

٢. تشخيص المهمات الآتية وذات المدى المتوسط التي تواجه الشعب العراقي والمعارضة العراقية وصياغتها بشعارات عملية ممكنة التحقيق وقادرة على تعبئة الناس لا في الخارج فحسب، بل وبالأساس في داخل العراق في ضوء النقطة الأولى وعلى أساسها.

٣. تشخيص الأخطاء التي ارتكبتها قوى المعارضة العراقية بشكل عام، دون الخوض بالتفاصيل لا باتجاه تصفية حسابات مع الأطراف التي ارتكبتها، بل من أجل الاستفادة منها وتأكيد استعدادها على تجاوزها وتصحيح المسارات ومواصلة النضال.

٤. نشر الدراسات الضرورية حول هذه القضايا على شكل كراسات على نطاق واسع بحيث تصل إلى البلدان العربية وإلى من يهتم بالشأن العراقي في الداخل والخارج وفق الإمكانيات المتوفرة.

٥. الإصرار على تمييز نفسها ومشروعها الوطني العراقي عن المشروع الأمريكي والقوى التي تتعامل معه وتستند إليه وتبيان العوامل التي تدعوها إلى هذه الخطوة المهمة والضرورية في المرحلة الراهنة، إذ أن المهمة عراقية أولاً، والشعب يحتاج إلى دعم الرأي العام العربي والدولي وتأييده وتضامنه، بما فيه تأييد الولايات المتحدة وبريطانيا، ولكن لا يحتاج إلى تدخل أي طرف كان في شؤونه أو تولي مهماته بالطريقة الراهنة أو توجيه مساره والإشراف على عمله واحتوائه من القطب الأوحده وحليفته بريطانيا.

٦. السعي لتنظيم زيارات عمل من جانب قوى المعارضة العراقية إلى الأقطار العربية واللقاء بالأحزاب السياسية والحكومات العربية لشرح وجهات نظرها ومواقفها إزاء الوضع في العراق. وهنا يحتاج الإنسان إلى بذل جهود حثيثة لشرح رأي المعارضة العراقية للأوساط الشعبية التي تحتاج المعارضة العراقية إلى دعمها وتضامنها في النضال ضد الاستبداد والظلم، إضافة إلى أوساط المثقفين الذين يلعبون دوراً تنويرياً مهماً في بلدانهم.

٧. تنظيم فعاليات مشتركة على نطاق العالم كله من جانب قوى المعارضة العراقية ذات المشروع العراقي يمس ثلاث مسائل جوهرية هي:

- الرفع الفوري للحصار الاقتصادي والفصل بين موضوعين مختلفين هما: (أ) الحصار الدولي، و(ب) متابعة نزع أسلحة العراق ذات التدمير الشامل والقتل الجماعي.
- الإيقاف الفوري للقصف الجوي ضد العراق والذي مورس في العام ١٩٩٨.
- دعم الشعب العراقي والتضامن معه في نضاله من أجل الخلاص من الاستبداد وإشاعة الحياة الديمقراطية وحقوق الإنسان في البلاد.

إن تنفيذ مثل هذه المهمات، وعبر خطاب سياسي جديد، لم يكن بالعملية السهلة أو سريعة التحقيق، ولكنها كانت مهمة ضرورية ولا غنى عنها لمن يريد تحقيق الأهداف المنشودة. ويحتل أهمية استثنائية في الخطاب السياسي الذي يفترض أن يكون حديثاً من جانب قوى المعارضة العراقية الموجه للشعب وللعالم العربي والعالم. أي أن البدء بعقد لقاءات بين الفصائل الراغبة بوضع مشروع عراقي مستقل يمكن أن يكون الخطوة العملية على هذا الطريق الطويل والشائك. وإذا تحقق مشروع التعاون مع الولايات المتحدة في إطار المؤتمر الوطني العراقي الذي ضم أغلب قوى المعارضة العراقية ووفق الخطة العسكرية التي وضعتها الولايات المتحدة في غزو العراق والإطاحة بصدام حسين، إلا أن قوى المعارضة العراقية لم تضع حينذاك خطة لتحقيق التعاون والتنسيق مع القوى السياسية في الدول العربية والسعي لكسبها إلى جانبها وعزلها عن تأثير نظام صدام حسين. كما أن تلك القوى لم تبذل جهداً لعقد لقاءات مع قوى المعارضة العراقية. وهكذا استمر عدم التفاهم والتفاعل

بين الطرفين إلى حين سقوط النظام، كما أنه لا زال مستمراً إلى ما بعد بعد مرور عدة سنوات على سقوط الطاغية ونظامه السياسي الفاشي.

الفصل السابع

الدوافع الكامنة وراء الأزمة العراقية - الأمريكية في نهاية القرن العشرين

المبحث الأول

الأهداف والمواقف المتباينة بين الإدارة الأمريكية والنظام العراقي

بالارتباط مع الأزمة التي تواصلت بين النظام العراقي والولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الواقعة بين ١٩٩٨-٢٠٠١ تفرض مجموعة من الأسئلة نفسها علينا وهي تحتاج إلى إجابات مقنعة لما كان يدور في منطقة الخليج العربي أو منطقة الشرق الأوسط بشكل عام. كما أن هذه الإجابات تحتاج باستمرار إلى مراجعة وتدقيق وحوار بسبب التغيرات التي طرأت على العوامل التي كانت كامنة وراء تلك الأزمة التي لم تشهد مثل تلك الحدة منذ نهاية حرب الخليج الثانية ولا مثل ذلك التكتيف العسكري الأمريكي والبريطاني في الخليج والذي لا ينسجم مع الحاجة الفعلية حتى في حالة قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإنزال ضربة عسكرية بالموقع العراقية التي ما يزال الشك قائماً في مدى وجود أسلحة الدمار الشامل فيها. ومن بين تلك الأسئلة أحدد مثلاً:

ماذا كان يريد النظام العراقي من رفض تفتيش ما سمي بالقصور الرئاسية أو من تشديد التأزم في العلاقة مع الأمم المتحدة أو من الأزمات عموماً التي كان يثيرها النظام مع الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية أو مجلس الأمن الدولي بشكل عام، وما هي استراتيجيته وما هي حقيقة أغراضه حينذاك؟

وماذا كانت تريد الإدارة الأمريكية من تصعيد التوتر والتحضير أو التهديد المستمر بتوجيه ضربات عسكرية ضد العراق؟ ما هي استراتيجيتها في المنطقة بالارتباط مع تلك الأزمة مع العراق؟

هل كان الحل الذي توصل إليه سكرتير عام الأمم المتحدة مع العراق وبموافقة تامة من جانب الإدارة الأمريكية نهاية الأزمات أم أنها ستتواصل؟ ما هي طبيعة اللعبة التي كانت تمارس في هذه المنطقة حينذاك؟ وأين كانت مصالح الشعب العراقي من كل ذلك؟

الأسئلة تبدو بسيطة ولكنها كانت تفتح بابا واسعة للحوار والتحري عن الحقائق والوصول إلى الأهداف الفعلية من وراء تلك الأزمة الأكثر خطورة منذ انتهاء حرب الخليج الثانية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها كانت تسمح بالتفكير بما كان يمكن القيام به لمواجهة ما حصل في وطننا فيما بعد والذي تتفق كل بلدان العالم تقريبا على أنه كان من النظم الأكثر استبدادية في العالم والأكثر مصادرة للديمقراطية وحقوق الإنسان والأكثر تجاوزا على حق الإنسان في الحياة من جهة، كما كان الشعب العراقي يعاني من إرهاب واستبداد الولايات المتحدة من خلال إصرارها على مواصلة الحصار الدولي وعدم الفصل بين رفع الحصار واستمرار عملية نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية من جهة ثانية.

وبصدد السؤال الأول أرى على خلاف ما كان يرى البعض بأن النظام العراقي لا يستفيد قطعا من استمرار الحصار وان كانت الأضرار التي تلحق بالشعب العراقي هي عشرات الأضعاف مما كان يتضرر به النظام، وبالتالي فإن الإستراتيجية التي يسعى إليها النظام في كل تكتيكاته كانت تستهدف رفع الحصار عن العراق، وبتعبير أدق عن النظام أساساً. إن معاينة الوضع من زاوية النظام تتيح للمتتبع الإشارة إلى أن النظام كان ينظر إلى القضية من ثلاث زوايا هي:

الزاوية الأولى: احتمال مواصلة الحصار

١- بسبب استمرار الحصار الدولي وحظر بيع النفط الخام لسنوات عدة عجاف دون أن يظهر في الأفق بارقة أمل برفعه والسماح ببيع كمية أكبر من النفط الخام المقررة في قرار "النفط مقابل الغذاء"، تكونت لدى النظام قناعة ثابتة بعدم رغبة الولايات المتحدة وبريطانيا على رفع الحصار أصلا في السنوات القريبة التالية. وكانت هذه

النظرة منطلقة من تقدير واقعي لمصالح كل من البلدين في ظل سياسة العولمة التي كانت تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية حينذاك بالارتباط مع مصالحها النفطية.

٢- وكان دليل النظام على ذلك عدم تنفيذ الأمم المتحدة ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لبنود اتفاقية النفط مقابل الغذاء بشكل جدي بل كان السعي لعرقلة التنفيذ المناسب واستفزاز النظام عبر التقارير التي كان رئيس اللجنة الخاصة يرفعها إلى مجلس الأمن الدولي.

٣- رفض اللجنة المكلفة بدراسة طلبات العراق الخاصة بالسلع التي كان المفروض أن يسمح باستيرادها وفق قرار النفط مقابل الغذاء لعدد كبير من الفقرات أو السلع الضرورية التي ترد في قوائم طلبات العراق بذريعة إنها تخدم إعادة بناء البنية التحتية للعراق التي تخدم مصالح العسكرية العراقية. ورغم أن الأمم المتحدة قد اقتنعت في حينها بوجود مثل هذه الإعاقة من جانب ممثلي الدولتين (الولايات المتحدة وبريطانيا) فعلا ولكنها لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بإيقاف ذلك.

٤- استمرار إصرار اللجنة الخاصة المكلفة بنزع وتدمير أسلحة الدمار الشامل في العراق على عدم إنهاء ملفات كل قضية على انفراد وتقديم تقارير واضحة بهذا الصدد بهدف إبقاء القضية معلقة ومفتوحة أطول فترة ممكنة.

٥- إن تركيبة اللجنة الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل في العراق كانت تسمح للجنة باتخاذ مواقف متحيزة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق. فاللجنة الخاصة (UNSCUM) مكونة على النحو الآتي:

٥ أعضاء من الولايات المتحدة، ٣ أعضاء من بريطانيا، وعضو واحد من روسيا، وعضو واحد من فرنسا، وكان الرئيس من استراليا وقبل ذاك كان من كندا. وهذه اللجنة هي التي كانت تقرر ما تريده الولايات المتحدة، رغم أنها كانت ترتبط بمجلس الأمن الدولي.

الزاوية الثانية: الوضع المعيشي والصحي المتدهور في العراق

١- إن الأوضاع المعيشية للسكان كانت قد اتخذت منحاً دراماتيكيةً متمساً بتدهور متواصل تجلى في ارتفاع مستمر في عدد وفيات الأطفال والمرضى والشيوخ والنساء الحوامل.

٢- واقترن ذلك بتفاقم انتشار الأمراض القديمة والجديدة والسارية في سائر أنحاء العراق وتزايد عدد الإصابات بها وضحاياها.

٣- استمرار تناقص المخزون المحلي من كميات الغذاء والدواء التي توفرت للنظام حينذاك وعجزه عن توفير ما هو ضروري منها للغالبية العظمى من السكان، مما أدى إلى تناقص في مقادير الحصة التموينية المقررة للسكان وتفاقم السخط الشعبي لا في أوساط المدنيين فحسب، بل وفي أوساط العسكريين أيضاً.

٤- - تقلص شديد في احتياطي النظام من العملات الصعبة، وبالتالي عجزه تدريجياً عن توفير إمكانيات الإيفاء بالتزاماته إزاء الجيش وقوات الأمن والشرطة والحرس الخاص والحاشية الكبيرة، مما قاد إلى تراجع شديد في سعر الدينار العراقي وفي تفاقم التضخم ارتفاع الأسعار في السوق.

٥- - واتسمت تلك الفترة بتفاقم الإشكاليات الاجتماعية والنفسية للسكان وتعاضم أعمال الجريمة المنظمة وغير المنظمة والسرققة والنهب والسطو وقطع الطرق والفساد الوظيفي والإداري والرشوة والمحسوبية والمنسوبية والعهر والمتاجرة بالنساء والأطفال وأعضاء جسم الإنسان، علماً بأن بعض أجهزة الأمن والشرطة والجيش كان يساهم في ارتكاب مثل هذه الجرائم.

الزاوية الثالثة: التغيرات الحاصلة في التحالف الدولي والعربي المناهض للعراق

كان النظام يتابع التغيرات الطارئة على التحالف الدولي الذي نشأ في أعقاب غزو الكويت والذي لم يعد قائماً كما في السابق، بل تخلخل تماماً، وكان يلاحظ وجود ثلاثة مواقف متباينة إزاء استمرار الحصار أو احتمال ممارسة العنف الأمريكي في مواجهة المشكلة في داخل مجلس الأمن الدولي وفي العالم عموماً:

- موقف الولايات المتحدة وبريطانيا المتشدد والراغب في توجيه ضربات عسكرية للعراق لها أهداف أخرى غير تصفية أسلحة الدمار الشامل وبعيدة كل البعد عن إسقاط النظام العراقي حتى ذلك الحين.
- موقف روسيا والصين وفرنسا وإيطاليا والعديد من الدول الأوروبية والعربية والإسلامية الأخرى التي كانت ترفض استخدام السلاح والعمل من أجل إيجاد حل سلمي دبلوماسي وإعطاء الدبلوماسية وقتاً أطول لمعالجة المشكلات مع النظام.
- الموقف المتردد إزاء الموقف الأمريكي والذي كان يبدو واضحاً في مواقف عدد كبير من بلدان العالم بما فيها بعض الدول العربية والأوروبية والتي كانت تعتقد بأن هذه السياسة تشكل خطراً على العلاقات الدولية ولأنه النظام الداخلي للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

و اعتقد النظام في حينها أن قرار رفض التعاون مع اللجنة الخاصة يمثل خطوة صحيحة في هذه الفترة من أجل مناقشة القضية الإستراتيجية، ألا وهي رفع الحصار الاقتصادي عن العراق. وأن الاختلاف في مجلس الأمن يمكن أن يعيق توجيه الضربة العسكرية الأمريكية-البريطانية وتسرع من إنهاء الحصار على طريقة "دعها تتعقد علها تحل نهائياً". واقتنع النظام بأن الفرصة كانت سانحة له لمثل هذه الخطوة لضمان إيجاد حل، وكان يعتقد أيضاً بأن الولايات المتحدة الأمريكية لن توجه الضربة للعراق بسبب الوضع الدولي. وكان النظام في هذا الموقف قد ارتكب خطأ فادحاً كلفه فيما بعد وجوده.

وإزاء الوضع المتزايد تعقيدا اعتمد النظام في معالجة الموقف ثلاثة أساليب أو إجراءات هي:

أ. تشديد الإرهاب والرقابة على المجتمع ومنها الجريمة البشعة المستمرة التي كان ينفذها النظام منذ عام ١٩٩٧ وهي إعدام ١٥٠٠ مواطن عراقي. كما نفذ في الأعوام التالية المزيد من جرائم الإعدامات والقتل المستمر لمن كان يعتقد مخالفاً له.

ب. إثارة ضجة دولية بشأن الحصار الاقتصادي والدعوة إلى رفعه وأشغال الرأي العام العراقي بالمشكلة وإبعاد الغضب الموجه له أيضا وتوجيهه ضد الولايات المتحدة وبريطانيا.

ج. تنظيم حملة دبلوماسية واسعة من أجل الحصول على تأييد لموقف العراق وعزل الولايات المتحدة الأمريكية ومن أجل تأكيده ضرورة الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي الذي لم يؤيد توجيه ضربات عسكرية ضد العراق.

والآن لا بد من الإجابة عن السؤال الثاني بشأن الولايات المتحدة الأمريكية:

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقود وتوجه منذ سقوط الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي وحلف وارشو وسوق التعاوض الاقتصادي سياسة العولمة في العالم والتي شملت المجالات الاقتصادية والسياسية والتقنية والثقافية والعسكرية والبيئية، وكانت تريد فرض وجودها الدائم وتكريسه في منطقة الخليج والشرق الأوسط إزاء المنافسة التي تبديها الدول الكبرى الأخرى مثل روسيا والصين واليابان وبعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مثل ألمانيا وفرنسا. وكانت ترى أن استمرار معاقبة العراق ومراقبة تحركاته وتدمير أسلحته من خلال تمديد الحصار الاقتصادي الدولي وحظر بيع النفط الخام بكميات أكبر مما تقرر له، هو الطريق العملي لمصالحها حينذاك.

فالولايات المتحدة كانت تريد باختصار ما يلي:

١ - استمرار الحصار وحظر بيع النفط الخام العراقي، وكانت غاية وسيلة بيد الولايات المتحدة الأمريكية في آن واحد.

٢ - فرض الرقابة الكاملة على النظام وعلى علاقاته الدولية مع الاحتفاظ به في الساحة السياسية الشرق أوسطية حينذاك لأسباب كثيرة.

٣ - الإرهاب وبتح الرعب في نفوس شعوب وحكومات بلدان المنطقة بأنها مستعدة على لمعاقبة دول المنطقة في حالة تهديد مصالحها أو مصالح حليفها الاستراتيجي إسرائيل في هذه المنطقة من العالم والبرهنة على أنها مستعدة للضربة حتى لو كانت ضد إرادة المجتمع الدولي ومجلس الأمن الدولي والرأي العام العالمي فهي إمبراطورية العصر

والدولة الأعظم في العالم. وهذا المصطلح الذي استخدم مجدداً ولأول مرة من جانب مستشار الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس الأميركي جيمي كارتر بين ١٩٧٧-١٩٨١ زبغنيو بري جينسكي في إحدى مقابلاته التلفزيونية مع قناة الجزيرة القطرية، باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية أمبراطورية القرن الحادي والعشرين.

٤- وكانت تريد في الوقت نفسه تأمين تطويق روسيا من مختلف الجهات لتستكمل الحزام الأمني العسكري: من الناحية الأوربية كسب دول البلطيق وأوروبا الشرقية إلى حلف الأطلسي، تكوين حلف عسكري في الشرق الأوسط يشمل تركيا وإسرائيل وأوكرانيا، وحلف خليجي يضم إليه الدول الخليجية وبالتعاون المباشر في الحاليتين مع الولايات المتحدة الأمريكية. وبالتالي تحرم على روسيا مصالحها في المنطقة وكذلك مصالح الصين الشعبية، ثم تقنن علاقات أوروبا واليابان بهذه المنطقة.

ولكن السؤال التالي كان هو المهم حينذاك: لماذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تريد تمديد الحصار على العراق؟

يمكن الإجابة عن هذا السؤال على النحو التالي:

- كان تمديد الحصار يعطي المبرر بوجود أسلحة محرمة لدى العراق يهدد بها جيرانه ولا بد من إزالتها وعدم فسح المجال له للاحتفاظ بها أو تطويرها.
- كما كان يعطي المبرر لاستمرار التوتر في المنطقة وضرورة استمرار وجود القوات العسكرية الأمريكية بكثافة معينة في منطقة الخليج والشرق الأوسط حماية للمنطقة والدول الصديقة والحليفة لها.
- وكان هذا الوجود يمنح إمكانية إضافية لمراقبة الأوضاع في كل من إيران وسوريا وتركيا، إضافة إلى مراقبة التوتر غير المنقطع في العلاقة بين إسرائيل وفلسطين وبعض الدول العربية المجاورة لإسرائيل.
- وكانت الولايات المتحدة تهدف من وراء ذلك فرض الحلول التي تريدها إسرائيل على بلدان المنطقة وتخويف سوريا من أنها يمكن أن تتلقى ضربة مماثلة ما لم تبادر للحل السلمي كما تراه إسرائيل وترضى به الولايات المتحدة.

- وكان التوتر المستمر في المنطقة والوجود العسكري الأمريكي يضمن فعلياً هيمنة الإدارة الأمريكية والاحتكارات الأمريكية على اقتصاد النفط في هذه المنطقة وفي العالم من حيث الاستخراج والتصدير والتسعيرة، وهو أمر بالغ الأهمية لها.
 - واستمرار الحصار الاقتصادي على العراق فسخ للسعودية المجال ولعدة سنوات إلى استمرار تصدير ٨٥٪ من حصة العراق في صادرات دول الأوبك OPEC النفطية، أما البقية فتصدرها بعض الدول الأخرى. وقد وفر ذلك للسعودية ما يقرب من ٢٠ مليار دولار إضافي كل سنة استخدمتها لتمويل التسليح والمناورات العسكرية وصرف فواتير الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج. وساهمت الكويت في صرف تلك الفواتير أيضاً.
 - وقد ساهم استمرار التوتر إلى تشديد سباق التسليح في المنطقة وزيادة مبيعات الولايات المتحدة الأمريكية من الأسلحة التقليدية الحديثة ومحاولة احتكار سوق الشرق الأوسط والخليج كلية. وهناك أرقام تدل بوضوح على ذلك.
 - وبخصوص تلك الفترة لا بد من الانتباه إلى قضية مهمة وهي أن أزمة العراق قد أنست العالم خلال فترة حرجة سياسة حكومة إسرائيل المناهضة لعملية السلام والمعارضة لتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام، وبالتالي غاب الحرج الأمريكي من سياسة إسرائيل العدوانية التوسعية والضغط المتصاعد في أمريكا على رئيس الولايات المتحدة بيل كلنتون للخضوع التام للموقف الإسرائيلي، إضافة إلى نجاح إسرائيل خلال تلك الفترة القصيرة في سعيها لإثارة الخلافات داخل المعسكر الفلسطيني والذي تحقق فعلاً على أسوأ صور وأوسع نطاق.
- إن الولايات المتحدة الأمريكية التي وجهت ضربات جوية عسكرية لمواقع عراقية في العام ١٩٩٩، كانت حتى ذلك الحين تفضل مثل هذه الضربات والتي تكررت في العام ٢٠٠١، إذ إنها وفرت لها جملة من الامتيازات بما فيها تجربة جديدة للأجيال الجديدة من الأسلحة التي طورتها في ضوء تجاربها في حرب الخليج الثانية، وهي فرصة نادرة أن تجرب أسلحة جديدة في عمليات عسكرية بالذخيرة الحية وضد سكان بلد لا يملكون قدرة الدفاع عن النفس ويعيشون في ظل نظام استبدادي وفي عالم يرفض الحروب في أماكن أخرى.

وقفت كل من روسيا والصين وفرنسا وإيطاليا ومصر وغيرها من الدول ضد الضربات العسكرية ومن أجل معالجة المشكلات القائمة دبلوماسياً. وكانت في ذلك على صواب، بغض النظر عن المصالح التي كانت وما تزال تحركها لاتخاذ مثل هذا الموقف. إذ كان يفترض الاستفادة من هذا الموقف لا لتفادي الضربات العسكرية فحسب، بل ومن أجل إيجاد حل لمشكلة الحصار الاقتصادي وأسلحة الإبادة الجماعية التي يقدر امتلاك العراق لها ومشكلة الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق وفق قرارات مجلس الأمن الدولي، وبخاصة القرار ٦٨٨ لسنة ١٩٩١. وكانت هناك قناعة عامة بأن روسيا والصين وفرنسا وكذلك إيطاليا غير قادرين على قبول هذا الاستبداد والانفراد الأمريكي على النطاق العالمي وهذا الموقف الذي يريد إملاء إرادته بالقوة العسكرية وبالطريقة التي كانت تجري أمام أنظار العالم حينذاك. وهو موقف صائب أيضاً، إذ إنها في الوقت نفسه تحرم من تحقيق مصالح لها في هذه المنطقة التي تريد الولايات المتحدة احتكارها لها فقط.

المبحث الثاني

سياسات كلنتون وبوش الابن إزاء الأزمة العراقية

أولاً: سياسة بيل كلنتون إزاء العراق

شهدت سنوات العقد الأخير من القرن العشرين صراعاً سياسياً محتدماً بين قيادة الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية حول السياسة التي افترض أن تنتهج إزاء العراق من جانب الكونغرس والبيت الأبيض. وقد شارك في هذا الصراع الفكري والسياسي جهاز الاستخبارات الأمريكية ووزارتا الدفاع والخارجية، إضافة إلى عدد من مراكز البحث والدراسات العلمية التي يعتد بها وكبريات الصحف الأمريكية، إضافة إلى دور وتأثير اللوبي الإسرائيلي على البيت الأبيض والكونغرس ومجمل السياسة الأمريكية والأجهزة التنفيذية والبحثية والصحافة في الولايات المتحدة الأمريكية.

كان بيل كلنتون، على خلاف بوش الأب، في دورتيه الأولى والثانية يتجنب تشديد الصراع مع العراق ويتعد عن تحويله إلى نزاع مسلح. وكان في ذلك يجد التأييد من غالبية

أعضاء الكونغرس الأمريكي من الحزب الديمقراطي، في حين كان الحزب الجمهوري يعمل بكل السبل من أجل تشديد الصراع والعمل من أجل إسقاط النظام العراقي وبقوى الولايات المتحدة ذاتها وليس عبر قوى المعارضة العراقية. وكانت سياسة إدارة بيل كلنتون قد التزمت موقفاً يتأرجح بين الشدة بسبب ضغوط الحزب الجمهوري وإسرائيل، وبين موقف حزبه الديمقراطي. وقد تجلى ذلك في عدد من السياسات والممارسات التي تميزت بأسلوب الضغط وتشديد العزلة ضد النظام منها بشكل خاص:

١. رفض رفع الحصار الاقتصادي الدولي عن الشعب العراقي، رغم إدراك الإدارة الأمريكية بأن هذه السياسة لا تؤذي النظام بقدر ما تؤذي الشعب العراقي وتحرمه من حياة كريمة وتدفع به إلى المزيد من البطالة والفقر والجوع والحرمان والمرض والموت، وبشكل خاص بالنسبة للأطفال والمرضى والحوامل وكبار السن.
٢. تشديد الرقابة على البضائع التي يطلب العراق استيرادها من الخارج بحيث كانت تمنع الكثير من السلع الضرورية بذريعة استخدامها المزدوج للجانبين المدني والعسكري.
٣. التوقيع على "قانون تحرير العراق" الذي صادق عليه الكونغرس الأمريكي بمجلسيه النواب والشيوخ.
٤. الموافقة على تقديم مساعدات مالية كبيرة لبعض قوى المعارضة العراقية المرتبطة بالمشروع الأمريكي لمواجهة سياسات النظام العراقي.
٥. الاستمرار في تقنين كميات النفط التي يسمح للعراق بتصديرها في إطار "قرار النفط مقابل الغذاء".
٦. توجيه ضربات عسكرية بين الحين والآخر لمواقع عسكرية عراقية كضربات ١٩٩٩ ضد مواقع إطلاق الصواريخ في العراق والتي أطلق عليها بالضربات التأديبية كما حصل في العام ١٩٩٩.
٧. استمرار العمل من جانب الأجهزة الأمنية الأمريكية (وكالة الاستخبارات الأمريكية) لتنظيم انقلاب عسكري يطيح بصدام حسين ومجموعة من كبار مسؤوليه وتسلم السلطة من قبل قوى في حزب البعث ولكنها معارضة لصدام حسين.

وفي الوقت نفسه عمدت إدارة كلنتون إلى توفير مستلزمات ثلاثة لضمان وضع مناسب لها في إطار قوى المعارضة العراقية، ومنها:

١. مواصلة العمل للحفاظ على وحدة القوى التي أمكن تجميعها قبل ذلك في المؤتمر الوطني العراقي الموحد وإبقاء الدكتور أحمد الجلبي رئيساً لهذا المؤتمر باعتباره أكثر العناصر العراقية ضمناً في علاقاته مع الأجهزة الأمنية الأمريكية وبقية المؤسسات المسؤولة عن التعامل مع قوى المعارضة العراقية وبلورة مواقفها إزاء النظام العراقي.

٢. العمل على تنفيذ بنود الاتفاق الذي تحقق في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بين الحزبين الكرديين وبوساطة أمريكية حول القضايا التي تبين أنها لم تنفذ حتى العام ١٩٩٩. فقد وصل وفدان كرديان من الحزبين إلى الولايات المتحدة للبدء بنقاش وبوساطة أمريكية للوصول إلى تنفيذ النقاط التالية: "وقف الحملات الإعلامية بين الحزبين وإنهاء وجود حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وفتح مكاتب تمثيل سياسي لكل طرف في مناطق الطرف الآخر، وتسوية مشكلة المهجرين والمشردين نتيجة النزاع السابق، وحل قضايا الواردات وتفعيل دور البرلمان وتشكيل الحكومة الكردية المشتركة، وعملية تطبيع الأوضاع، بما في ذلك تشكيل لجنة للإحصاء السكاني وإعداد قوائم الناخبين"^{١٨٠} وبالرغم من أن الطرفين حلا بعض تلك المشكلات، إلا أن مشكلات أخرى بقيت معلقة تنتظر الحل. وقد حمل رئيسا الوفدين الطرف الآخر مسؤولية عدم الوصول إلى حل لكل المسائل المعلقة ولكنهما التزما بمواصلة الحوار وعدم اللجوء إلى القوة والعنف والسلاح لحل ما تبقى من مشكلات بينهما.

٣. تأمين الدعم المالي لتلك القوى من المعارضة العراقية التي تقرر احتضانها من جانب الإدارة الأمريكية بسبب توافق أهداف المشروع الأمريكي في العراق مع أهداف قوى المعارضة العراقية الأعضاء في المؤتمر الوطني العراقي.

١٨٠ الملف العراقي. العدد ٩١ تموز/يوليو ١٩٩٩. فشل المحادثات بين الحزبين الكرديين في واشنطن.

كانت هذه السياسة غير كافية بالنسبة إلى أطراف مهمة في قوى المعارضة العراقية، وبشكل خاص من جانب قوى المؤتمر الوطني العراقي الموحد التي بدأت تستعيد نشاطها بعد أن صدر قانون تحرير العراق ووقع عليه بيل كلنتون في العام ١٩٩٨ وبعد عقد اجتماع قوى المعارضة العراقية مع الجانب الأمريكي في نيويورك في العام ١٩٩٩.

ثانياً: سياسات بوش الابن إزاء العراق

لم يكن هناك اتفاق واضح بين الديمقراطيين والجمهوريين حول الموقف من العراق. ففي الوقت الذي كان الحزب الجمهوري يدعو إلى التشدد إزاء النظام العراقي والعمل الجاد للاطاحة به، كان الديمقراطيون أقل اندفاعاً في استخدام العنف لإسقاط النظام، رغم الضربات العسكرية الموجعة التي سميت بالتأديبية التي مارستها القوات الجوية الأمريكية بين فترة وأخرى ضد المواقع العسكرية والمنشآت الصناعية العسكرية في العراق. ولهذا بقي "قانون تحرير العراق" في عهد "بيل كلنتون" يتأرجح بين مدينتي "نعم" و "لا". وكانت أطراف في المعارضة العراقية تعمل من أجل تفعيل هذا القانون، وهي قوى لا شك كانت مؤثرة في أجهزة الدولة الأمريكية العسكرية والأمنية، في حين كانت قوى معارضة عراقية أخرى تدعو إلى عدم استخدام العنف ومساندة المعارضة ودعمها لإسقاط النظام. وفي خضم هذا المعمعان حصلت انتخابات الرئاسة الأمريكية في خريف العام ٢٠٠٠ بعد انتهاء الدورة الثانية لرئاسة "بيل كلنتون" للولايات المتحدة الأمريكية. استطاع مرشح الحزب الجمهوري، جورج دبليو بوش (George Walker Bush)، الفوز في هذه الانتخابات ضد مرشح الحزب الديمقراطي، ألبرت أرنولد أل-گور (Al Gore)، الذي كان يريد مواصلة سياسة بيل كلنتون إزاء العراق والتي لم تكن مقبولة من جانب الحزب الجمهوري ونوابه. وبهذا الفوز حصل الجمهوريون أيضاً على أكثرية في مجلسي النواب والشيوخ وتمت الغلبة للمحافظين الجدد في الإدارة الجديدة وفي المجلسين إضافة إلى زيادة تأثيرهما على وكالة الاستخبارات المركزية ووزارتي الدفاع والخارجية. وبهذا الفوز بدأ العمل مجدداً للسير على نهج متشدد في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تتسم بذهنية المحافظين الجدد من جهة، وبأيديولوجية الليبرالية الجديدة الأكثر يمينية

والأكثر تشدداً في حقول الاقتصاد والسياسات الداخلية والخارجية والعسكرية والبيئية والعلاقات الدولية من جهة ثانية. و خلال هذه الفترة كانت تتبلور سياسة توجيه ضربات استباقية وقائية لتلك الدول التي يعتقد انها تشكل خطراً على الأمن الأمريكي أو المصالح الأمريكية في أي منطقة من العالم.

وبعد تسلم بوش الابن إدارة البيت الأبيض في شباط ٢٠٠١، لم تمض سوى عدة شهور حتى وقعت جريمة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد فتحت هذه الجريمة البشعة والمدانة عالمياً شهية الإدارة الأمريكية الجديدة ودفعت بها لتنفيذ ما بدأ به بوش الأب في حرب الخليج الثانية وتعميق هذا النهج بممارسة سياسات الضربات الاستباقية.

وما أن وصل بوش الأب إلى إدارة البيت الأبيض حتى توفرت للدكتور أحمد الجبلي، رئيس المؤتمر الوطني العراقي الموحد، فرصة أفضل لمواصلة سعيه لدى هذه الإدارة ولدى جهاز الاستخبارات المركزية ووزارتي الدفاع والخارجية ومراكز البحث العلمي الأمريكية لتنشيط الموقف وحسمه لصالح الحرب ضد العراق بعد أن نُفذت الحرب ضد أفغانستان للانتقام من تنظيم القاعدة ومن دولة وحكومة طالبان التي احتضنت القاعدة وتعاونت معها لتنفيذ مشاريعها الإرهابية في جميع أنحاء العالم. وقد أطلق على هذه الحرب بـ "الحرب ضد الإرهاب".

وفي ضوء الصلات المكثفة بين المؤتمر الوطني العراقي والإدارة الأمريكية الجديدة تبلورت الأهداف المشتركة وتسارعت وتيرة العمل في صفوف قوى المعارضة العراقية لصالح الإطاحة بنظام صدام حسين من خلال الحرب الخارجية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية. ورغم الحديث عن جهود مكثفة وحثيثة بذلتها المعارضة العراقية لإقناع الإدارة الأمريكية بإنجاز هذه المهمة نيابة عنها، فإن الإدارة الأمريكية الجديدة لم تكن بحاجة إلى كل ذلك، إذ إنها كانت راغبة بذلك وتسعى إليه شريطة عدم المشاركة الفعلية من جانب قوى المعارضة العراقية في الحرب أو في أي جهد سوى ما ترى الإدارة الأمريكية ضرورة القيام به من جانب المعارضة العراقية. ولهذا يمكن القول بأن المعارضة العراقية

وخلال الفترة التي اعقبت اجتماع نيويورك والواقعة بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ لم تستطع عمل شيء يذكر بسبب الانتخابات الأمريكية وعدم حسم الموقف إزاء العراق بوجهة معينة، ولكن في أعقاب تسلم بوش قيادة الولايات المتحدة الأمريكية في شباط/فبراير من العام ٢٠٠١ برز النشاط المكثف للمعارضة العراقية مع الإدارة الأمريكية ومن جانب الأخيرة مع المعارضة العراقية لبلورة الحل الأخير، حل الحرب ضد النظام العراقي. وعلينا أن نشير هنا بأنه من الخطأ الاعتقاد بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد اقتنعت برأي أبرز قوى المعارضة العراقية في إسقاط النظام، إذ أن هذا مخالف للحقيقة رغم حصول توافق في الرأي بين القوى المكونة للمؤتمر الوطني العراقي الموحد والإدارة الأمريكية، إذ أن الحقيقة التي لا يمكن أن تخفى على أحد هي أن الولايات المتحدة في عهد بوش الابن كانت تريد هذه الحرب ضد العراق بكل ثمن، وبالتالي توافقت الآراء في أسلوب الاطاحة بنظام البعث الدكتاتوري من خلال الحرب الخارجية، وإن اختلفت في أهداف أخرى تمس فترة ما بعد الحرب. فمن غير المعقول أن ترسم الإدارة الأمريكية سياستها وفق رغبات الدكتور أحمد الجلبى أو الحزبين الكرديين أو البعض من قوى الإسلام السياسية الشيعية، بل إن الصحيح أن الإدارة الأمريكية كسبت إلى مشروعها في العراق أبرز قوى المعارضة العراقية، وفي الوقت نفسه أوقفت عمليات قوى المعارضة الكفاحية ضد النظام وحصرتها بالدعاية والإعلام والحصول على معلومات لعملياتها العسكرية القادمة والموافقة على وجود خبراء عراقيين يعملون في الولايات المتحدة لإعداد دراسات لما بعد الاطاحة بنظام صدام حسين ولصالح الاستفادة منها من جانب الإدارة الأمريكية والقوات العسكرية الأمريكية.

لم تكن المعارضة العراقية في الفترة بين ١٩٩٩ و ٢٠٠٢، حيث عقد مؤتمر لندن في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، قادرة على القيام بأي فعاليات كفاحية مشتركة ضد النظام العراقي. بسبب تعدد مواقف قوى المعارضة بين مؤيد ومناهض للحصار الاقتصادي الدولي، وبين مؤيد ومناهض لأي حرب ضد العراق تخوضها الولايات المتحدة الأمريكية، إذ كان متوقعاً أن يكون حجم الدمار والخراب كبيرين وحجم الخسائر البشرية أكبر والعواقب سلبية على المجتمع وعلى العراق كله. وقد اشتد الخلاف بين الفصائل المرتبطة

بالمؤتمر الوطني والبعض الذي خرج منه ووجد تعبيره في البيانات المتباينة وفي الندوات الفكرية والسياسية التي كانت تعقد في الخارج. إلا أن الإصرار على خوض الحرب أصبح واضحاً منذ العام ٢٠٠١، أي منذ مجيء بوش الابن إلى البيت الأبيض وبعد وقوع العدوان الإرهابي على الولايات المتحدة في ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١.

ومن أجل تقديم كل الدعم الضروري للولايات المتحدة في حربها القادمة في العراق من جانب قوى المعارضة العراقية، ومن أجل حضور قوى سياسية لم تحضر في اجتماع نيويورك رغم مساهمتها في التحضير له، وخاصة قوى الإسلام السياسية، ومن أجل معرفة ميزان القوى وجس نبض الواقع العراقي في الداخل والخارج، ومن أجل إقناع شعوب ودول كثيرة في العالم كانت ترفض الحروب والتدخل في شؤون الدول الأخرى، جرى عقد مؤتمر لندن لقوى المعارضة العراقية في يومي ١٤-١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

فما هي القوى التي ساهمت في هذا المؤتمر، وما هي النتائج التي تمخض عنها، وما هي القرارات التي اتخذها؟ البيان الختامي الصادر عن هذا المؤتمر يمكنه أن يجيب عن هذه الأسئلة، إذ استطاع المؤتمر كسب قوى سياسية جديدة شاركت في أعماله لم تشارك قبل ذلك في اجتماع نيويورك، ولكنها كانت مساهمة في التحضير له، ومنها: المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، إذ كانت إيران ترفض حينذاك مثل هذه المشاركة، ولكنها وافقت أخيراً وسمحت للمجلس الأعلى بالمشاركة. (راجع الملحق رقم).

في العام ٢٠٠٢ عقد مؤتمر لندن، وهو آخر مؤتمر لقوى المعارضة العراقية في الخارج حينذاك. وصدر عنه بيان سياسي تضمن جملة من القرارات والتوصيات التي تخص عمل المعارضة العراقية ودورها في الفترة القادمة. لقد عقد المؤتمر والولايات المتحدة تستكمل استعداداتها لخوض الحرب ضد النظام العراقي باتجاهات ثلاثة:

١. تأمين الاستعداد العسكري لخوض المعارك جواً وبراً وبحراً ضد النظام العراقي وقواته العسكرية.

٢. تأمين التحالف الدولي الواسع نسبياً لخوض الحرب بالرغم من عدم حصول موافقة أو تخويل من مجلس الأمن الدولي.

٣. مواصلة الحملة الإعلامية ضد النظام وإبراز مخاطر امتلاك النظام العراقي لأسلحة الدمار الشامل.

ومن هنا يمكن القول بأن تنسيقاً واضحاً كان قد تم بين قيادة المؤتمر الوطني العراقي والإدارة الأمريكية لما يفترض أن يحصل في مؤتمر لندن ليكون المنعطف النهائي صوب الحرب ضد النظام. وهو ما يتجلى بوضوح في خطب جميع المشاركين وكذلك في كلمة زلماي خليل زادة الذي شارك في مؤتمر لندن. جاء في تقرير ملف صادر عن قسم الإنصات في الإعلام المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني تحت عنوان "مؤتمرات المعارضة العراقية" حول الحضور ما يلي:

" يشارك في هذا المؤتمر أكثر من ٣٧٠ من ممثلي المعارضة العراقية من بينهم نحو ٢٠٠ مندوب عن حركات المعارضة و١٠٠ من المستقلين، فضلا عن وفد أمريكي برئاسة زلماي خليل زاده الذي عينته واشنطن مؤخرا سفيرا فوق العادة للولايات المتحدة لدى ما تسميه واشنطن "العراقيين الأحرار". ويعقد المؤتمر تحت شعار "من أجل إنقاذ العراق والديمقراطية" وبحضور حركات المعارضة الرئيسية الست. وتمثلت خمس من هذه الفصائل بقاتتها، وهم أحمد الجلبي رئيس المؤتمر الوطني العراقي والشريف علي بن الحسين من الحركة الملكية الدستورية وإياد علاوي الأمين العام لحركة الوفاق الوطني، إضافة إلى مسعود البارزاني وجمال طالباني زعمي الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وكذلك المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي مثله عبد العزيز الحكيم.^{١٨١} ويلاحظ هنا غياب القوى التالية:

** الحزب الشيوعي العراقي، لم يشارك في المؤتمر، ولكن شارك كريم أحمد الداود باعتباره سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الكردستاني، علماً بأنه كان عضواً في المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي أيضاً.

** حزب الدعوة الإسلامية الذي رفض بدوره الحرب ولم يحضر المؤتمر.

١٨١ مؤتمرات المعارضة العراقية. الإنصات. الاتحاد الوطني الكردستاني.

** حزب البعث العربي الاشتراكي (قيادة قطر العراق) ذات الارتباط التنظيمي والفكري بسوريا.

** الحركة الاشتراكية العربية.

** بعض القوى القومية العربية العراقية.

** جمهرة من المثقفين الديمقراطيين الذين وقفوا ضد الحرب، ولكنهم كانوا إلى جانب النضال لإسقاط النظام بقوى الشعب العراقي.

شكّل المؤتمر لجنة متابعة لتنفيذ قراراته ضمت ٦٥ شخصاً يمثلون مختلف القوى التي شاركت في المؤتمر ويتمثيل متباين في العدد عن كل مكون سياسي مشارك. وكانت البداية لتوزيع الحصص في الحكم الجديد المحتمل في العراق. تضمنت لجنة المتابعة الأسماء التالية:

أسماء لجنة المتابعة

| | | | |
|-------------------------|----|-----------------------|----|
| صنعان احمد آغا | ٣٤ | إبراهيم حمودي | ١ |
| طارق الاعظمي | ٣٥ | أحمد الجلبى | ٢ |
| عادل عبد المهدي | ٣٦ | العقيد احمد علي محسن | ٣ |
| عباس البياتي | ٣٧ | اكرم الحكيم | ٤ |
| عبد العزيز الحكيم | ٣٨ | البرت يلدا | ٥ |
| عبد الستار الجميلي | ٣٩ | ايارد السامرائي | ٦ |
| عبد المجيد الخوني | ٤٠ | الدكتور ايارد علاوي | ٧ |
| عز الدين سليم | ٤١ | ايهم السامرائي | ٨ |
| علي بن الحسين | ٤٢ | الدكتورة بيان الاعرجي | ٩ |
| غسان العطية | ٤٣ | بيان جبر | ١٠ |
| فاروق رضاعة | ٤٤ | توفيق الياسري | ١١ |
| فؤاد معصوم | ٤٥ | جلال طالباني | ١٢ |
| قادر عزيز | ٤٦ | جنيد منكو | ١٣ |
| كريم احمد | ٤٧ | جواد العطار | ١٤ |
| كنعان مكية | ٤٨ | جوهر نامق | ١٥ |
| كوسرت رسول علي | ٤٩ | حاتم مخلص | ١٦ |
| طؤران طالباني | ٥٠ | حاتم شعلان ابو الجون | ١٧ |
| الدكتور محمد بحر العلوم | ٥١ | حاجم الحسني | ١٨ |
| محمد تقي المولي | ٥٢ | حامد البياتي | ١٩ |
| محمد الحيدري | ٥٣ | حسين الجبوري | ٢٠ |
| محمد عبد الجبار | ٥٤ | حسين الشعلان | ٢١ |
| محمد الحاج محمود | ٥٥ | حسين الشامى | ٢٢ |

| | | | |
|-----------------------------|----|-----------------------|----|
| مسعود بارزاني | ٥٦ | رضا جواد تقي | ٢٣ |
| مشعان الجبوري | ٥٧ | سعاد الكريماوي | ٢٤ |
| مضر شوكت | ٥٨ | سعد البرزاز | ٢٥ |
| موفق الربيعي | ٥٩ | الدكتور سعد جواد | ٢٦ |
| ناجي حلمي | ٦٠ | سعد صالح جبر | ٢٧ |
| الدكتور نجم الدين كريم | ٦١ | سعدون الدليمي | ٢٨ |
| هوشيار زيباري | ٦٢ | سنان الشبيبي | ٢٩ |
| اللواء الركن وفيق السامرائي | ٦٣ | صادق الموسوي | ٣٠ |
| وليد محمد صالح | ٦٤ | صفية السهيل | ٣١ |
| يونا دم يوسف كنا | ٦٥ | صلاح الدين بهاء الدين | ٣٢ |
| | | صلاح الشبخلي | ٣٣ |

وكان من المقرر ان تضاف إلى هؤلاء عشرة أسماء أخرى من قوى سياسية مستقلة وحرزبية تعويضاً لما سمي بالغبن الذي لحق البعض من المشاركين في لجنة التنسيق والمتابعة

ومن قراءة الأسماء يمكن القول بأن عدد المشاركين في لجنة المتابعة من قوى وأحزاب الإسلام السياسية كان كبيراً حقاً وطاغياً على المؤتمر وعلى بنية لجنة المتابعة. كما أن العمل كان يسير على اساس أنهم سيكونوا في السلطة قريباً وقد تجلى ذلك في انتخاب الهيئة القيادية للمعارضة العراقية واللجان المتخصصة التي تتفرع عنها وتعمل تحت اشرافها، وهي: ١- لجنة العمل الميداني /

٢- لجنة الاعلام

٣- لجنة الاعمار والتنمية

٤- لجنة العلاقات الخارجية

٥- لجنة العلاقات الوطنية

٦- اللجنة الاجتماعية

٧- اللجنة الاقتصادية

٨- لجنة متابعة قرارات الامم المتحدة

٩- لجنة المهجرين والوافدين والمهاجرين

١٠- اللجنة المالية

١١- اللجنة الحقوقية والدستورية

١٢- لجنة حقوق الانسان

١٣- لجنة الاغاثة

١٤- لجنة التربية والتعليم،

وقد أكد المجتمعون على الالتزام بما قرره المؤتمر والبيان السياسي الصادر عنه ومهمات المرحلة الانتقالية.

تضمن البيان السياسي للمؤتمر ٢٢ توصية سياسية. وكانت التوصية الأولى قد تضمنت الفكرة الساسية التي جرى الإخلال بها بعد سقوط النظام مباشرة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وأعني بها دور المعارضة العراقية بالتغيير:

"١) دور المعارضة العراقية في عملية التغيير

أقر المجتمعون بأولوية دور المعارضة الوطنية بتياراتها وتنظيماتها المختلفة وجماهير شعبنا وعلى امتداد الساحة الجغرافية العراقية وأهميته في جميع مراحل عملية التغيير المرتقبة وبالشكل الذي ينسجم مع طبيعة أوضاعها الميدانية وإمكاناتها وقدراتها.^{١٨٢}

كيف يمكن قراءة هذه التوصية؟

كانت قوى المعارضة العراقية وهي تكتب هذه التوصية تدرك عدة مسائل جوهرية منها بشكل خاص ما يلي:

١٨٢ المصدر السابق نفسه. مؤتمر لندن في ١٤-١٦/١٢/٢٠٠٢.

١. إن إسقاط النظام سيتم عبر الغزو الخارجي وبقوات تحالف دولي لم يحصل على قرار من مجلس الأمن الدولي.

٢. وأن الولايات المتحدة الأمريكية وهي تقود التحالف لم تضع في أجندتها اي دور للمعارضة العراقية في عملية إسقاط النظام العراقي وقررت أخذ الأمر كله على عاتقها.

٣. وأن الإدارة الأمريكية أكدت على قوى المعارضة العراقية عبر أجهزة الاتصال بعدم القيام بأي عمل ضد الحكومة العراقية في ما عدا الدعاية والإعلام ضد النظام.

٤. وأن العراقيين والعراقيات الذين حشدوا في الولايات المتحدة كخبراء سوف لن يكون لهم دور يذكر فيما عدا القيام بأعمال روتينية وترجمة لا غير، وهو ما حصل فيما بعد فعلاً، إذ تركت أعمالهم وتقاريرهم في مدارج واشنطن وجاءوا إلى العراق بما وضعوه لأنفسهم من مهمات لا غير، مما دفع بالعديد من الخبراء الاستقالة أو أنهيت أعمالهم بعد فترة من الزمن.

ولهذا لم يكن في بال الولايات المتحدة أن تمنح قوى المعارضة العراقية مهمة القيام بالتغيير وأن التغيير يتم على ايدي قوى المعارضة العراقية فقد كانت هذه التوصية وهما لا غير وإيهام الناس في العراق، رغم أن في صفوف قوى المؤتمر الوطني قوى مناضلة حقاً وكان لها الحق في ما ورد في التوصية، ولكن التوصية كانت متعارضة مع الواقع ومع نوايا الولايات المتحدة الأمريكية وما يعرفه كاتبو هذه التوصية. وما يؤكد ذلك رفض الإدارة الأمريكية تشكيل حكومة عراقية مؤقتة بالمهجر تهيئ مستلزمات تسيير الأمور بعد إسقاط النظام. وهذا ما يؤكد عليه الدكتور أحمد الجلبى في الحوار الذي أجراه معه غسان شربل، حيث جاء فيه ما يلي:

"... عقد مؤتمر صلاح الدين، وقررنا تأليف حكومة عراقية مؤقتة، ولكن خليل زاد وبناء على أوامر الحكومة الأمريكية، عارض ذلك.

أوامر من؟

البيت الأبيض كانت سياسته تقضي بعدم تشكيل حكومة مؤقتة.

ما تفسرك لهذا الموقف؟

تفسيري أنهم كانوا لا يريدون أن تسيطر المعارضة العراقية على هذه الحكومة، وكانوا يعتقدون، خصوصاً الـ «سي أي أي»، انه بإمكانهم الحصول على تأييد قادة عسكريين في العراق، وأعضاء في حزب البعث لتغيير صدام والتمرد عليه، وكانوا حتى آخر لحظة يتوقعون أن يلعب هؤلاء دوراً في التغيير في العراق وكانوا يقولون إن تأليف الحكومة المؤقتة سيجعل هؤلاء ينكفئون عن دعم تغيير صدام ويُجبرون على الوقوف معه.

أنتم كنتم تريدون تأليف حكومة انتقالية؟

نعم، حكومة عراقية مؤقتة Provisional Government .

حكومة مؤقتة قبل إسقاط النظام؟

- نعم، ويكون مقرها في العراق وتشارك في عملية التحرير. هذه كانت نقطة مهمة

جداً. ١٨٢١

لقد أقر مؤتمر لندن الكثير من الأمور الإيجابية التي تمس مستقبل العراق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعلاقات في ما بين القوميات و أتباع الديانات والمذاهب المتعددة واحترام حقوقها، إضافة إلى بناء الدولة العراقية الديمقراطية الفيدرالية ذات المؤسسات الدستورية ودولة القانون.. لقد حرص المؤتمر على صياغة بيان سياسي وتوصيات يمكنها أن ترضي المجتمع الدولي والرأي العام العالمي، وكلاهما كان ضدالحرب، والشعب العراقي الذي كان يريد الخلاص من النظام العراقي بأي ثمن. فقد قرر المؤتمر توصيات تتضمن أن يكون العراق دولة ديمقراطية مؤسساتية وأن يكون الإسلام دين الدولة وفي الوقت نفسه دولة القانون وأن تشارك جميع مكونات الشعب في القرارات السياسية ومكافحة الطائفية وتصفية آثارها في المجتمع وإدانة حملات الإبادة الجماعية وحلجة والأنفال وإدانة عمليات التهجير والتطهير العرقي والتغيير السكاني وإقرار حل المسألة الكردية على أساس الفيدرالية وتكريسها في الدستور العراقي الجديد ورفض التمييز والاضطهاد القومي والطائفي ضد التركما وكذلك التمييز والقهر الذي تعرض له

١٨٢١ عقد اجتماع لجنة التنسيق والمتابعة في صلاح الدين في الفترة الواقعة بين ٢٦/٢/١٩٥٣ و٣/٣/٢٠٠٣، أي قبل بدء حرب الخليج الثالثة بفترة وجيزة، وهو الاجتماع الذي قرر من جديد تشكيل حكومة عراقية مؤقتة يكون مقرها في العراق، ولم يكن الموقف إزاء مثل هذه الحكومة موحداً. ك. حبيب

الأشوريون وترعرض لماساة أهل أهوار العراق وإزالة كل اثار القوانين والقرارات الجائرة التي أصدرها الدكتاتور صدام حسين ونظامه الدموي، كما تعرض بروحية إيجابية حول تجربة الفيدرالية في كردستان وضرورة دعمها، إضافة إلى توصيات حول الأجهزة الأمنية والجيش والشرطة والموقف منها وكذلك الموقف من الوضع الاقتصادي في العراق وبرنامج النفط مقابل الغذاء وحول ضرورة إصدار قانون جديد للجنسية العراقية يتخلص من ازدواجية الرؤية للمواطنين والمواطنين في العراق.

لم تمر أمور المؤتمر بهدوء إذ شابها ثلاثة مصاعب مهمة:

١. لم تشارك كل أطراف المعارضة العراقية في هذا المؤتمر بل قاطعتها تلك القوى التي قاطعت حضور اجتماع نيويورك قبل ذاك وخاصة حزب الدعوة الإسلامية في العراق والحزب الشيوعي العراقي والتجمع الديمقراطي والقوى القومية العراقية وحزب البعث العربي الاشتراكي (قيادة قطر العراق). كما خرجت من المؤتمر طائفة من القوى الإسلامية السياسية الأخرى.

٢. الهيمنة الكاملة لقوى الإسلام السياسية الشيعية على أجواء ووثائق المؤتمر مما اثار وأغاظ القوى الأخرى المشاركة، إضافة إلى دور بارز للقوى الكردستانية كما حصل في مؤتمر بيروت.

٣. توزيع حصص المشاركة في لجنة التنسيق والمتابعة على أساسين:

أ. قومي حيث منح العرب ٦٦٪ من التمثيل في مؤسسات الحكم القادمة، و٢٥٪ للكرد و٦٪ للحركات التركمانية و٣٪ للأشوريين وأقليات أخرى.^{١٨٤}

ب. طائفي حيث منح العرب الشيعة ٣٣٪ والعرب السنة ٣٣٪ من حصة التمثيل.

وكان هذا التوزيع البداية الرسمية الموثقة للمحاصصة القومية والطائفية في العراق والتي استُبعد فيها عمليا مفهوم القوى العلمانية والديمقراطية من قاموس التوزيع الحصصي، ومفهوم المواطنة العراقية وتركز النهج على الهويات الفرعية، وهي هويات مدمرة للنسيج الوطني العراقي.

١٨٤ صمانجي، عزيز قادر. قطار المعارضة العراقية. مصدر سابق. ص ٥٣٥.

لقد كان هذا المؤتمر ناجحاً رغم الموقف الإيراني الذي لم يكن مؤيداً أو مرتاحاً من بعض توصياته، إضافة إلى قلق الحكومة الإيرانية من دور الولايات المتحدة، الشيطان الأكبر، في العراق ووجود قواتها العسكرية على مقربة من حدودها الطويلة مع العراق. وقد قدمت للوفد الإيراني، الذي حضر إلى اجتماع لجنة التنسيق في مدينة ومصيف صلاح الدين فيما بعد، الكثير من التطمينات التي أدت إلى موافقته على الحرب ضد النظام العراقي، إذ كانت الحكومة الإيرانية مطلعة على كل تفاصيل العملية الجارية بين قوى المعارضة العراقية والولايات المتحدة الأمريكية من خلال رئيس المؤتمر الوطني العراقي الدكتور أحمد الجبلي الذي زار إيران على رأس وفد لإقناع حكامها بالموافقة على قرارات وتوصيات مؤتمر لندن وعلى الحرب ضد النظام العراقي، وكذلك من خلال رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية محمد باقر الحكيم وأخيه عبد العزيز الحكيم إضافة إلى العديد من الأحزاب السياسية الإسلامية الأخرى والأحزاب الكردية. (راجع الملحق رقم حول البيان السياسي وتوصيات مؤتمر لندن ٢٠٠٢).

المبحث الثالث

اجتماع صلاح الدين في أوائل العام ٢٠٠٣

حين حضر أعضاء لجنة التنسيق والمتابعة الذين تم اختيارهم لهذه اللجنة في مؤتمر لندن ٢٠٠٢ في أوائل العام ٢٠٠٣ للتشاور وعقد اجتماع لهذه اللجنة لتحديد وجهة العمل ومستقبل العراق والعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كان قرار شن الحرب ضد العراق قد اتخذ قبل ذلك بفترة غير قصيرة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا مع مجموعة أخرى من الدول التي وافقت على خوض الحرب ودعم القرار الأمريكي قبل عقد مؤتمر لندن، بالرغم من عدم حصول موافقة أو صدور تخويل من جانب مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة. ولهذا تقرر أن يعقد اجتماع صلاح الدين لوضع اللمسات الأخيرة لموقف غالبية قوى المعارضة العراقية من الحرب وإسقاط النظام العراقي عبر الحرب وتذليل بعض المسائل التي كانت تعترض طريق شن الحرب، ومنها موقف إيران

التي كانت تريد الحصول على ضمانات معينة قبل موافقتها على قرارات لندن ٢٠٠٢. ويشير السيد عزيز قادر صمانجي إلى حضور ٥٤ عضواً من أعضاء لجنة التنسيق والمتابعة ثم انسحاب آخرين ومنهم ممثلو الوفاق الوطني العراقي والحركة الملكية الدستورية، في حين ساهم الدكتور أحمد الجبلي رئيس المؤتمر الوطني العراقي بفعالية كبيرة ودور متميز، علماً بأن كلاً من الشخصيتين كان من رعاة مؤتمر لندن وأعضاء في قيادة المؤتمر الوطني العراقي.^{١٨٥} فمن هم الذين شاركوا في هذا الاجتماع التمهيدي للمصادقة والتوقيع على قرار الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الحرب على النظام العراقي؟ لقد حضر اللقاء ثلاثة أحزاب كانوا أعضاء في المؤتمر الوطني العراقي هم: الحزب الديمقراطي الكردستاني، الاتحاد الوطني الكردستاني والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، كما حضره وفد إيراني مرافق للمجلس الأعلى ووفد أمريكي ممثلاً بزلماي خليل زاد. كان على الاجتماع أن يناقش عدداً من النقاط الجوهرية التي كانت تهم المشاركين في الاجتماع والتي تقرر في مؤتمر لندن الأخير، وهي:

١. موضوع العلاقة بين الولايات المتحدة وقوى المعارضة العراقية ومستقبل العراق السياسي. وكانت هناك فكرتان مطروحتان على بساط البحث، وهما: إدارة عسكرية ومدنية أمريكية للعراق ولفترة غير محدودة، أو تشكيل حكومة عراقية من قوى المعارضة العراقية. وإذا تبنت الولايات المتحدة الفكرة الأولى وتبنت المعارضة العراقية الفكرة الثانية، كانت النتيجة رفض الجانب العراقي للفكرة الأولى ورفض الجانب الأمريكي للفكرة الثانية وانصب النقاش حول التوزيع الحصصي للجنة التنسيق والمتابعة التي كان يقدر أنها ستدير الأمور بعد سقوط النظام العراقي.
٢. وكان الهاجس الرئيسي للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق كيف يضمن الأكثرية الفعلية لحزبه الشيوعي في قيادة ميدانية للجنة التنسيق والمتابعة والتي انتهت في أن تكون من الحزب الديمقراطي الكردستاني (مسعود البارزاني)، والاتحاد الوطني الكردستاني (جلال الطالباني) والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (عبد العزيز

١٨٥ المصدر السابق نفسه. ص ٥٥٦.

الحكيم)، والمؤتمر الوطني العراقي (الدكتور أحمد الجلبى)، والوفاق الوطني العراقي (الدكتور إياد علاوي) والدكتور عدنان الباجي باعتباره عربياً سنياً. ويبدو أن المجتمعين فضلوا مفاحة الحزب الشيوعي العراقي وحزب الدعوة الإسلامية بالانضمام إليهم أيضاً. وقد رفضت قيادة كل من هذين الحزبين الانضمام إلى لجنة التنسيق، كما رفضها كل من عدنان الباجي وإياد علاوي.

٣. وكان الهاجس الأمريكي هو الدور التركي في الحرب المقبلة مع العراق، إذ كانت لدى الأتراك خشية كبيرة من مسألتين مهمتين بالنسبة للحكومة التركية، هما:

أ. كيف يكون الموقف من الفيدرالية الكردستانية ومن قوات البيشمركة المسلحة في الإقليم، إذ كانت رغبة تركيا تتجه صوب نزع سلاحها.

ب. وما هو الموقف في حالة نزوح شعبي جديد من كرد كردستان العراق إلى تركيا كما حصل في انتفاضة ربيع عام ١٩٩١ واحتمال دخول كرد من كردستان تركيا إلى تركيا للقيام بعمليات عسكرية ضد قوات الحكومة التركية.

وفي الوقت الذي كانت فيه لجنة التنسيق مجتمعة في مدينة صلاح الدين، كانت قوى الإسلام السياسية الموجودة في إيران تهيئ لعقد مؤتمر يجمع الأحزاب والكتل الشيعية لتنظيم أطلق عليه فيما بعد بالبيت الشيعي لكي يتمكن من توحيد المواقف وجمع الشمل بأمل السيطرة على الأوضاع في العراق بعد سقوط النظام. وقد أخذت الحكومة الإيرانية على عاتقها قيادة هذا المؤتمر الذي عقد في السادس من آذار/مارس ٢٠٠٣، أي قبل بدء الحرب بأسبوعين وبعد الانتهاء من اجتماع لجنة التنسيق والمتابعة في صلاح الدين مباشرة.

شارك في هذا المؤتمر عدد من الأحزاب والتنظيمات الإسلامية السياسية، ومنها المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وحزب الدعوة الإسلامية في العراق ومنظمة العمل الإسلام، إضافة إلى بعض التنظيمات الصغيرة. كما شارك في المؤتمر الدكتور أحمد الجلبى وبعض الشخصيات الإسلامية المدعوة لحضوره، إضافة إلى الوفد الإيراني الذي كان الموجه لهذا المؤتمر. إلا أن هذا المؤتمر الذي حضرته ٢٥٠ شخصية سياسية عراقية لم

يلق التأييد من عدد من القوى الشيعية العراقية المستقلة والتي كانت تريد أن تنأى بنفسها عن إيران فاصدرت بياناً أدانت فيه عقد المؤتمر في طهران أولاً والدور الذي لعبه الإيرانيون في تنظيم وتوجيه هذا المؤتمر.

ويهمنا هنا الآن نتبين موقف القوى المعارضة للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وشن حرب خارجية لإسقاط النظام العراقي. من الممكن تقسيم هذه المجموعة من الأحزاب السياسية العراقية إلى مجموعتين مختلفتين:

المجموعة الأولى المعارضة لنظام صدام حسين والمطالبة بإسقاطه والمناضلة من أجل ذلك، ومنها الحزب الشيوعي العراقي، حزب الدعوة الإسلامية في العراق، حزب البعث العربي الاشتراكي (قيادة قطر العراق)، وبعض الكتل القومية، ومنها الحركة العربية الاشتراكية والحزب الاشتراكي العربي في العراق.

المجموعة الثانية التي تبنت في السابق موقفاً معارضاً لنظام صدام حسين ولكنها تخلت عن تلك المعارضة والتحقت بالنظام ووقفت لا ضد الحرب ولا ضد التعاون مع الولايات المتحدة ولا ضد المعارضة التي تريد إسقاط النظام حسب، بل ومن أجل دعم وجود النظام والدفاع عنه. وهي مجموعات بعثية وقومية سابقة شكلت منذ العام ٢٠٠٢ تنظيماً مشتركاً أطلق عليه "التحالف الوطني العراقي"، وكان يقف على رأسه عبد الجبار الكبيسي، الذي سمى نفسه حين كان في سوريا (حازم حسين) على نمط (صدام حسين). وسنتناول بعض القوى في هاتين المجموعتين: حزب الدعوة الإسلامية والحزب الشيوعي العراقي.

أولاً: حزب الدعوة الإسلامية وحرب الخليج الثالثة

على خلاف الأحزاب والقوى الإسلامية السياسية في العراق اتخذ حزب الدعوة الإسلامية في العراق موقفاً واضحاً معارضاً للحرب ضد العراق وحمل شعار ضد الحرب وضد صدام حسين في آن واحد. ولم يكن هذا الموقف، كما صرح قادة الحزب والناطقون باسمه وفي بياناته، عفويةً أو عاطفياً ولا بسبب موقف إيران الرسمي الذي كان قبل التحول في الموقف

ضد الحرب، بل استند إلى عدد من التقديرات الخاصة بالحزب والتي التقت بهذا القدر أو ذاك مع تقديرات قيادة الحزب الشيوعي العراقي. فقد لخص الناطق الرسمي باسم حزب الدعوة الدكتور إبراهيم الجعفري موقف هذا الحزب بالنقاط التالية:

١. إن الحرب مدمرة ويمكنها أن تؤذي الشعب العراقي كثيراً.
٢. وأن الحرب الخارجية تسحب من العراقيين قراهم المستقل، إذ أن للولايات المتحدة أهدافها من هذه الحرب.
٣. لا يمكن معرفة نتائج الحرب وتداعياتها وبالتالي فإنه من الخطأ القيام بحرب خارجية.
٤. ومن واجب العالم دعم نضال الشعب العراقي من اجل الخلاص من دكتاتورية صدام حسين.

فقد جاء في لقاء أجراه الصحفي المصري عبد الرحيم علي مع الدكتور إبراهيم الجعفري قبل الحرب بفترة وجيزة حيث كانت طبول الحرب تفرع بصوت مرتفع جداً مؤكدة قرب وقوعها، في إجابته عن السؤال التالي ما يلي:

" قلتم: إنكم ضد شن حرب على العراق.. فكيف ترون وسيلة الخروج من الأزمة بشكل سلمي؟

- عندما نقول: إننا نرفض الحرب " فليس هذا معناه أننا مع صدام، وعندما نطالب بالتغيير فليس هذا أننا مع الحل الأمريكي، هذا يجب أن يكون واضحاً من حيث المبدأ. فنحن نريد تغيير النظام، وهذا هو الحل الوحيد الذي يبعد شبح الحرب عن العراق. وعلى العالم كله بما في ذلك الحكومات والشعوب العربية أن تحترم رغبة الشعب العراقي الذي صوت "بالدم" في انتخابات حقيقية أجريت عبر انتفاضة ١٩٩١ التي راح ضحيتها مائتي ألف شهيد في ١٧ محافظة عراقية، هذه يا أخي انتخابات حقيقية لم يشهد العالم لها مثيلاً. وبالتالي فإننا ننظر إلى أي شعب ونقيمه بمدى ما يقدمه لنا كعراقيين من أجل مساعدتنا على الإطاحة بصدام حسين". ١٨٦

١٨٦ الجعفري، إبراهيم د. "المعارضة العراقية.. مواقف على شفا الحرب"، حزب الدعوة: لسنا مع الحل الأمريكي.. ونرفض صدام. نشرت المقابلة بتاريخ 21/01/2003. موقع إسلام أون لاين.نت.

وفي إجابة عن سؤال آخر قال الجعفري بوضوح كبير ما يلي:

" - ولكن لماذا رفضتم وما زلت ترفضون الاشتراك في مؤتمرات المعارضة؟

لقد كانت هذه أيضا هي الأسئلة المحورية في لقاءتنا مع الأمريكان، وقد تميزت إجاباتنا معهم بالصراحة والوضوح التامين " فنحن بداية أبدينا تخوفنا من الحرب، وقلنا لهم: إننا نرفض شن الحرب على العراق" لما في ذلك من مخاطر مروعة على شعبنا هناك.. هذه واحدة، والثانية نحن أبدينا لهم ملاحظاتنا على مؤتمر لندن الذي قاطعناه، على الرغم من أننا لم نقاطع "المؤتمرين" فجميعهم تربطنا بهم علاقات قديمة" فنحن كحركة إسلامية وطنية نحرص أشد الحرص على التعددية، ونسعى لاستقلال القرار السياسي العراقي، ومن هذا المنطلق كانت مقاطعتنا لمؤتمر لندن.. لماذا؟

لأن الفريق الذي نهض للإعداد للمؤتمر لم يكن يتحرك بإرادة عراقية مستقلة، ولم يكن من حيث الكفاءة يضم كافة الفصائل المفصلية في العراق، ولكنه اقتصر على ٦ تيارات أو جهات، نحن اختلفنا أيضا " لأن عدد المطروح اشتراكهم في المؤتمر ضعيف، وحتى بعد أن قاموا بزيارات لم تراعى الزيادة الموازين الدقيقة لاختيار الكادر السياسي .

أيضا افتقد المؤتمر الإعداد الجيد من جهة تجهيز أوراق للمناقشة تتحدث عن كيفية ملء الفراغ الذي سيحدث نتيجة لتغيير النظام في العراق، كيف سيمكننا مواجهة "الاضطرابات - الفوضى - هدر الدماء - توفير التغذية والدواء لشعبنا - الأمن القومي"؟ كل هذه الموضوعات كان من الضروري مناقشتها، وإعداد خطط محددة لمواجهتها .

طالبنا أيضا بضرورة خروج آلية عراقية تمثل حالة رمزية تعبر عن المساحة السياسية الموجودة بالعراق دون أي استقصاء لأي فصيل، كما طالبنا بضرورة أن تنبع الحالة المستقبلية العراقية من رحم صناديق الانتخابات.. كل هذا قلناه للأمريكان، وتحفظنا على عدم استطاعة المعارضة تحقيقه حتى الآن. لذا فعندما وجهت لنا دعوة مرة أخرى لم نعط موافقة، وانتظرنا، وما زلنا، ربما تحدث تغييرات جوهرية تدفعنا لمراجعة موقفنا".^{١٨٧}

١٨٧ المصدر السابق نفسه.

وقبل بدء الحرب الأخيرة، حرب ٢٠٠٣ ضد العراق، قرر حزب الدعوة الموافقة على خوض الحرب الأمريكية ضد النظام العراقي، بأمل أن لا ينعزل عن القوى السياسية الأخرى التي أيدت خوض الحرب وغزو العراق، وبهذا اختلف عن الحزب الشيوعي العراقي الذي حافظ على موقفه الرافض للحرب والذي سنعالجه في الفقرة القادمة. ولم يكن موقف القوى السياسية في حزب الدعوة كلها واحد، بل كان هناك خلاف في الموقف الأخير من الحرب. ولكن القرار الأخير كان إلى جانب الحرب لاحتلال موقع مهم في التغيير الذي سيحصل في أعقاب الحرب وسقوط النظام الذي كان مؤكداً.

وفي أعقاب سقوط النظام شارك حزب الدعوة بمجلس الحكم الانتقالي ومثله في المجلس الطيب إبراهيم الجعفري باعتباره رئيساً للحزب حينذاك.

الحزب الشيوعي العراقي وحرب الخليج الثالثة

اتخذ الحزب الشيوعي العراقي مواقف واضحة في مسائل جوهرية قبل وقوع الحرب الأخيرة ضد النظام الدكتاتوري في العراق، والتي يمكن تكثيفها في النقاط التالية:

١. موقف معارض لسياسات الولايات المتحدة في العراق ومنها سياسة الاستمرار في فرض الحصار الاقتصادي الطويل الأمد وضد الضربات العسكرية المتتالية ضد العراق وكذلك ضد قرار "تحرير العراق"، إذ كانت كلها تصب في إيذاء المجتمع العراقي قبل أن تؤذي النظام الدكتاتوري.

فقد جاء في التقرير السياسي للمؤتمر الوطني السابع الذي عقد في الفترة ٢٥-٢٨ آب ٢٠٠١ تحت فقرة بعنوان:

"- استمرار الحصار الاقتصادي والتلاعب بتطبيق القرار ٩٨٦ ما يلي:

بيّنت حصيلة احدى عشرة سنة من العقوبات الدولية المفروضة على بلادنا، ان شعبنا هو ضحيتها الاولى والكبرى، وانه دفع ويدفع ثمنها باهظاً في معاناته الانسانية المتعاطمة، وفي ما لحق بقاعدة البلاد الاقتصادية بسببها من اضرار جسيمة، وما تسبب لعموم قواها وقدراتها من اهدار وتعطيل، وفي ما تركت في نسيج المجتمع من آثار مدمرة.

وكشفت الحصيلة المروعة بوضوح تام الطابع الوحشي للعقوبات الاقتصادية، التي عمدت الدول الامبريالية، خاصة الولايات المتحدة، في العقود الماضية، الى فرضها على الدول الاخرى بدعوى "معاينة حكامها الدكتاتوريين". واسهمت هذه الحصيلة من ثم بنصيب حاسم في تقويض القاعدة "الاخلاقية" لهذا النوع من العقاب الجماعي، الذي لا يعدو كونه وسيلة لاملء الارادة على الغير.

لقد وقف حزبنا منذ وقت مبكر الى جانب رفع العقوبات الاقتصادية عن شعبنا دون قيد او شرط. وفي الوقت نفسه اعتبر قرار مجلس الامن رقم ٩٨٦ وتطويره اللاحق في القرارين ١١٥٣ و ١٢٨٤، وبعض الاجراءات الاخرى خطوات نحو التخفيف من معاناة شعبنا.

غير ان الآمال التي علقنا على تطبيق هذه القرارات، التي انتقد حزبنا في الوقت نفسه عيوبها ونواقصها، لم تتحقق الا جزئيا. ويرجع سبب ذلك، من ناحية، الى مواقف النظام السلبية منها، وعزوفه عن تنفيذها الا بالقدر الذي يخدم احتياجاته المالية ومصالحه السياسية، والى تلاعبه بتطبيقها حين لا يجد مفرًا من التطبيق! كما يرجع الى أساليب المماثلة والتسويف، التي يلجأ اليها ممثلو الولايات المتحدة وبريطانيا في اجهزة الامم المتحدة بهدف عرقلة التنفيذ، والى تباطؤ بيروقراطية المنظمة العالمية ذاتها في انجاز واجباتها المرتبطة بذلك، وضعف رقابتها واشرفها.^{١٨٨}

٢. العمل من أجل الإطاحة بنظام صدام حسين عبر نضال ووحدة القوى السياسية العراقية وبتأييد ودعم وتضامن دولي واسع. فقد جاء في فقرة خاصة بقوى المعارضة العراقية ما يلي:

" لقد اكد حزبنا في نشاطاته وعلاقاته على أهمية الاعتماد على جماهير الشعب وقواه الوطنية المناضلة داخل الوطن لاسقاط الدكتاتورية واجراء التغيير الديمقراطي المنشود، وعلى التفاعل الايجابي مع العاملين الاقليمي والدولي، بما يؤمن دعم واسناد شعبنا على اساس مصالحه الوطنية دون التدخل في شؤونه الداخلية وفرض الوصاية عليه.

١٨٨ الحزب الشيوعي العراقي: التقرير السياسي للمؤتمر الوطني السابع بين ٢٥-٢٨ آب ٢٠٠١. منشورات طريق الشعب. تشرين الثاني ٢٠٠١. ص ٢٧-٢٨.

كما سعى في جميع لقاءاته مع الاحزاب الشقيقة والصديقة الى توضيح حقيقة الاوضاع في العراق للطرفين التي لا تميز بين الشعب العراقي والنظام الدكتاتوري، وتوضيح اوضاع المعارضة ودورها، وتبديد التصورات الخاطئة والتشويهات المتعلقة بقواها الوطنية الفاعلة داخل الوطن، والى استعادة الثقة بها في الاوساط العربية والدولية، والتي تضررت بسبب تبعثرها والتباين في طروحاتها السياسية وما تتعرض له من حملات مسيئة.

وعمل الحزب كذلك في عموم تحركاته على التصدي لمحاولات بعض الاوساط العراقية والعربية الترويج للحوار والمصالحة والتعامل السياسي مع النظام وإعادة تأهيله.

ويبقى ضروريا تكثيف العمل لفضح الاغراض الخبيثة التي تقف وراء التوجهات المذكورة، علما انها ليست بمعزل عن النظام نفسه واعوانه في الخارج.^{١٨٩}

٣. ضد شن الحرب في العراق إذ أن تداعياتها كبيرة وعواقبها وخيمة على الشعب العراقي، إضافة إلى إنها تسلب الشعب العراقي قراره المستقل وتعتبر تدخلاً مباشراً في الشأن العراقي وسابقة خطيرة، إضافة إلى كونها التعبير عن أسلوب جديد في التدخل الدولي في ظل العولمة الرأسمالية في شؤون الدول الداخلية باستخدام التهديد والقوة والحرب. جاء في التقرير السياسي المذكور سابقاً بهذا الصدد ما يلي:

"شهدت السنوات الثلاث الاخيرة استقطابا واضحا بين اطراف المعارضة، خاصة منذ اقرار الكونغرس الامريكي و الادارة الامريكية ما يسمى "قانون تحرير العراق" و اعلان الاخيرة رسميا بعد عملية "ثعلب الصحراء" نيتها إحداث تغيير في العراق.

فقد نشطت بعض الاطراف في الخارج، المؤيدة للمشروع الامريكي والتي تستمد حضورها من الدعم الخارجي و تراهن عليه في تغيير النظام، وعقدت عدة اجتماعات في اطار المؤتمر الوطني العراقي في لندن ونيويورك. وجرى تفعيل هذا النشاط بعد تعيين الادارة الامريكية منسقا لها مع المعارضة العراقية، نجح في عقد اجتماع الجمعية العمومية للمؤتمر في تشرين الاول ١٩٩٩. لكن هذا الاجتماع فشل في جمع اطراف المعارضة وتحقيق نقلة نوعية في

١٨٩ المصدر السابق نفسه. ص ٩٧/٩٦.

نشاطها، ولم يأت بجديد سواء في طروحاته المروجة للسياسة الامريكية او في ارتباطه بمؤسساتها. وأكثر من ذلك جدد المساعي لتحويل المعارضة الى اطار غير فاعل بعيد عن ساحة النضال الحقيقية والى اداة للدعاية لطروحات السياسة الامريكية ازاء العراق. " ١٩٠

٤. وكانت لدى الحزب الشيوعي العراقي ولدى الكثير من الشخصيات السياسية قناعة بان الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن ترغب في إسقاط النظام من قبل قوى المعارضة ولم تكن تريد باي حال تقديم الدعم الفعلي لهذه القوى للقيام بتلك العملية، بل كانت تريد إسقاطه وعبر الحرب التي تشنها هي وحليفاتها من الدول الأوروبية. وقد برز هذا بوضوح في إفشال محاولات عدة للانقضاض على النظام الدكتاتوري في العراق، بل وصل الأمر إلى حد إفشاء أسرار عمليات التآمر لإسقاط النظام الصدامي. وسبب ذلك ان الإدارة الأمريكية ومراكز القوة فيها لم تكن تثق بقوى المعارضة العراقية وتخشى منها على سياساتها في المنطقة، وبشكل خاص على سياسات هذه القوى ازاء إيران وسوريا وإسرائيل والقضية الفلسطينية.

وقد تجلت هذه المواقف الواضحة والصریحة في جميع بيانات الحزب وتصريحات قاداته وصحافة الحزب التي أعقبت المؤتمر السابع إلى حين سقوط النظام، إذ رفع الحزب في حينها بعد شعاراً يحمل مهمتين، وهما: (١) من أجل إسقاط النظام الدكتاتوري" (٢) و ضد الحرب الخارجية، حيث كان الشعار كالاتي: "لا للنظام الدكتاتوري، لا للحرب الخارجية". كما انعكست في موقف الحزب الشيوعي العراقي من مؤتمرات المعارضة العراقية وفي اثناء البعض من تلك المؤتمرات قبل سقوط النظام.

وفي هذه المواقف السياسية التقى الحزب الشيوعي العراقي مع حزب الدعوة الإسلامية واتفقا على التعاون بينهما بصدد الموقف ضد الحرب و ضد نظام صدام حسين في أن واحد، ولكنهما اختلفا في الفترة الأخيرة حيث غير حزب الدعوة الإسلامية موقفه وانسجم مع بقية قوى المعارضة العراقية التي وافقت على شن الحرب الخارجية ضد النظام العراقي الدكتاتوري، في حين حافظ الحزب الشيوعي على سياساته.

١٩٠ المصدر السابق نفسه. ص ٩٧.

كان الحزب الشيوعي العراقي يعتمد على دور الشعب وقواه السياسية للإطاحة بنظام صدام حسين إضافة إلى توقع الحصول على دعم إقليمي ودولي سياسي وتعبوي دون التدخل المباشر بشؤون المعارضة والعراق. ورغم صواب هذا التصور والهدف، إلا أنه لم يكن قريباً من الواقع العراقي المعاش حينذاك، إذ لم يجد تعبيره في قدرات وواقع المعارضة العراقية ولا في موقف القوى والدول الإقليمية والدولية التي لم تكن ترغب في تقديم الدعم للمعارضة العراقية، وبالتالي كانت إمكانية الإطاحة بنظام صدام حسين من خلال حركة شعبية غير متوفرة حينذاك وغير ممكنة، رغم إنها كانت الحل الأصوب. فالمعارضة العراقية لم تلتق مع بعضها إلا لتشكّل تحالفاً سياسياً يوافق على سياسة الحرب الخارجية التي اقترحتها الإدارة الأمريكية في أعقاب الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لإسقاط النظام البعثي الدكتاتوري في العراق. كما أن الدول الإقليمية لم تكن ترغب بسقوط النظام و مجيء قوى المعارضة العراقية إلى السلطة، إذ إنها لم تكن واثقة من تأييد المعارضة العراقية لها أو لغيرها حين تصل إلى السلطة. وهكذا كان الموقف الدولي. ولهذا كانت الولايات المتحدة لا تريد مشاركة المعارضة العراقية في إسقاط السلطة في العراق، بل كانت تريد تأييدها السياسي لترويج الحرب وتسويقها دولياً. وهو الذي حصل فعلاً.

جاء في التقرير السياسي المشار إليه سابقاً ما يلي:

" وفي المقابل كثفت الاحزاب والقوى والشخصيات الوطنية من جهودها لتضييق الكثير من نقاط الخلاف وتم التوصل الى فهم مشترك لبعض الامور العقدية وحتى صياغة ذلك. الا انه لم يمكن حتى الآن، ولعوامل عدة معروفة، تحويل حصيلة هذه الجهود الى صيغة موحدة تعبر عن القواسم المشتركة لهذه الاطراف.

وتوجه حزبنا في تحركه نحو القوى الاساسية ذات الامتداد داخل الوطن والتي تعتمد على قواها الذاتية وتستند الى جماهير شعبنا في عملية التغيير المنشود، كما واصل اتصالاته مع العديد من الاحزاب والقوى الاخرى والشخصيات المستقلة.

وشهدت السنة الاخيرة عددا من النشاطات المشتركة وصدور بيانات ومذكرات تعبر عن مواقف موحدة لاطراف عديدة من المعارضة الوطنية تتعلق بتطورات الاحداث الجارية في الوطن وبالذفاع عن شعبنا.^{١٩١}

ثم يعود التقرير ليشير إلى معوقات العمل المشترك:

" لكن هناك معوقات كبيرة لاتزال تعترض التوصل الى اتفاق نهائي بين الاطراف المذكورة، وفي مقدمتها:

١- تأخر الاتفاق بين حدك واوك وهو ما يعرقل الاهتمام بأي مبادرة تستهدف التنسيق المشترك او العمل الموحد، والمشاركة فيها. لكن هذه المشكلة قد تبقى قائمة حتى بعد استكمال المصالحة الكردية، لان البعض غير مستعد للدخول في مواجهة غير محسوبة « مع النظام، قد تعرض استقرار كردستان وتجربة الادارة الذاتية للخطر.

٢- اشكالية النفوذ الاقليمي على احزاب وقوى في المعارضة، وهو ما يحد من حرية حركة هذه الاطراف واستقلاليتها في التحالفات الوطنية.^{١٩٢}

ثم يخلص باستنتاج مفاده ما يلي:

"ان ما يؤذي المعارضة العراقية ويضر بنضالها ضد الدكتاتورية، هو كونها لم تتمكن حتى الآن، رغم توافقها عموما حول عناصر اساسية في الخطاب السياسي الموحد، من الاتفاق بشكل جماعي على برنامج عمل يعبر عن القواسم المشتركة، ويشكل سندا ومرجعية سياسية لابناء الشعب الذين يواجهون الدكتاتورية كل يوم ويتطلعون للخلاص منها.^{١٩٣}

إن هذه التقديرات الصائبة لم يكن في مقدورها تغيير ثلاث حقائق جوهرية تبلورت حينذاك والتي أدت إلى تسريع الأحداث باتجاه آخر، وأعني بذلك:

١٩١ الحزب الشيوعي العراقي . التقرير السياسي للمؤتمر الوطني السابع . ص ٩٧/٩٨ .

١٩٢ المصدر السابق نفسه . ص ٩٨ .

١٩٣ المصدر السابق نفسه . ص ٩٨ .

١. الأعمال الإجرامية الإرهابية التي مارستها قيادة تنظيم القاعدة في الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والتي أدت إلى سقوط ما يقرب من ٣٠٠٠ قتيل مع بدء أخذ تيار الليبرالية الجديدة الأكثر تشدداً والمحافظين الجدد الأكثر تزمناً للسلطة في الولايات المتحدة حيث وصل جورج بوش الابن إلى البيت الأبيض.

٢. بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ومع الاختلاف في مراكز القوى وبلورة القرار الأمريكي، كانت الحرب ضد العراق قد تبلورت في القرار الخاص بتحرير العراق، إلا أن تنفيذها كان مؤجلاً لفرصة أخرى حانت لهم حين وقعت تلك الأحداث في نيويورك وواشنطن.

٣. وأن الولايات المتحدة ورغم الجهد الذي بذلته لتنظيم المعارضة العراقية تحت سقف واحد، تحت إدارة الدكتور أحمد الجبلي وفي المؤتمر الوطني العراقي الموحد، بأمل السيطرة على سياساتها وتحركاتها في الداخل والخارج، فإنها كانت لا تريد لها أن تشارك في عمليات إسقاط النظام، بل كانت تريد ان تقوم به لوحدها أو بالتعاون مع دول حليفة لها لضمان وجودها الفعلي في العراق. وبالتالي فإن التقارب بين القوى السياسية العراقية الذي ظهر حينذاك لم يكن بهدف إسقاط النظام، بل بهدف توفير مستلزمات عراقية مقنعة للعالم الخارجي بضرورة شن الحرب ضد النظام الدكتاتوري في العراق وإسقاطه، وهو ما تحقق فعلاً في ربيع العام ٢٠٠٣.

الفصل الثامن

بداية حرب الخليج الثالثة ونهايتها

كانت استعدادات الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها بريطانيا العظمى تجري على قدم وساق بعد أحداث الحادي عشر من تموز ٢٠٠١ لإبراز القوة والمقدرة على مواجهة قوى الإرهاب في العالم، وخاصة قوى الإسلام السياسية المتطرفة والمسلحة تسليحاً عالياً والمالكة للكثير من الكوادر المستعدة للموت وكذلك الأموال التي كانت تتساقط عليها من عدد من الدول والقوى الإسلامية السياسية. وازدادت هذه النغمة المتشددة لدى الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة جورج دبليو بوش الأب بعد سقوط نظام طالبان في أفغانستان وبدء التحرك صوب إنزال الهزيمة بالنظام السياسي الاستبدادي في العراق.

لم تكن الحرب مبررة من الناحية الدولية وكانت مخالفة صريحة لميثاق الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، إذ لم تمنح الدولتان تفويضاً أو تخويلاً من مجلس الأمن الدولي يسمح بشن الحرب ضد النظام العراقي. استندت الولايات المتحدة الأمريكية في الدعاية للحرب وترويجها دولياً على أربع مبررات، كما جاء في تقرير الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)، وهي:

- استمرار حكومة الرئيس العراقي السابق صدام حسين في عدم تطبيقها لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالسماح للجان تفتيش الأسلحة بمزاولة أعمالها في العراق. ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت مهلة نهائية لبدء العمليات العسكرية بينما كانت فرق التفتيش تقوم بأعمالها في العراق.
- استمرار حكومة الرئيس العراقي السابق صدام حسين بتصنيع وامتلاك "أسلحة دمار شامل" وعدم تعاون القيادة العراقية في تطبيق ١٩ قراراً للأمم المتحدة بشأن إعطاء

- بيانات كاملة عن ترسانتها من "أسلحة الدمار الشامل". ومن الجدير بالذكر إنه لم يتم حتى هذا اليوم وإن يتم العثور على "أسلحة دمار شامل" في العراق.
- امتلاك حكومة الرئيس السابق صدام حسين لعلاقات مع تنظيم القاعدة ومنظمات "ارهابية" أخرى تشكل خطراً على امن واستقرار العالم.
 - نشر الأفكار الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط.^{١٩٤}

ويشير الكاتب بوب وُدورد في كتابه الموسوم "خطة الهجوم" إلى أهداف الحرب ضد العراق إلى ما يلي:

"كانت المهمة في أي حرب عراقية واضحة كالشمس : تغيير النظام، إسقاط صدام، استئصال التهديدات المرتبطة به -أسلحة التدمير الشامل-، العلاقات الإرهابية، الخطر الذي كان يمثله بالنسبة للبلدان المجاورة ولاسيما إسرائيل.^{١٩٥}

أكدت اللجنة المختصة المسؤولة عن التفتيش عن اسلحة الدمار الشامل وتدميرها في العراق أن العراق لا يمتلك أسلحة دمار شامل عملياً، وأن مراوغات النظام لا معنى لها. وقد برهنت الحياة على خلو العراق من اسلحة الدمار الشامل حين شن التحالف الدولي غير الشرعي حربه ضد النظام العراقي. وقد أكد وزير خارجية الولايات المتحدة كولن باول بعد تركه الوزارة بأنه كان ملزماً بالإدعاء بعكس ما كان يعتقد، إذ كان يقول بوجود اسلحة دمار شامل في حين كان واثقاً من عدم وجودها وأنه كان مجبراً على الكذب بحكم موقعه الوظيفي باعتباره وزير خارجية الولايات المتحدة.

ومع إمكانية وجود علاقات بين نظام صدام حسين وتنظيم القاعدة على مستويات أجهزة الأمن، فإنها لا يمكن أن تكون سبباً لشن حرب ماحقة ضد (النظام العراقي)، رغم فرحة الجميع بزواله.

كما أنه ليس من مسؤولية الولايات المتحدة نشر الديمقراطية بالقوة في المنطقة والعالم، إذ أنها من حيث الواقع تقيم علاقات سياسية واقتصادية وثقافية مع عدد كبير من الدول

١٩٤ الغزو الأمريكي للعراق، الموسوعة الحرة. في آخر تعديل لهذه الصفحة على الساعة ٠٩:٠٧، بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠١٠.

١٩٥ وُدورد، بوب. خطة الهجوم. تعريب فاضل جنكر. تاعلبكان. ط ١. ٢٠٠٤. ص ٦٨.

الاستبدادية وغير الديمقراطية التي تضطهد شعوبها وتجوعم ولا تبتعد كثيراً عن الطبيعة التي كانت تميز حكومة صدام حسين من حيث المبدأ، أي أنها تمارس الاستبداد والظلم والاضطهاد والقمع الوحشي في بلدانها.

إن هذه المبررات لا تصمد أمام المناقشة الجادة مع الطرف الأمريكي أو البريطاني، ولهذا يطرح السؤال التالي نفسه على الباحث؟ ما هي العوامل الفعلية التي دفعت الولايات المتحدة إلى شن الحرب ضد النظام العراقي؟

في ندوة فكرية وسياسية عقدت في لندن بناء على دعوة من لجنة تنسيق العمل الديمقراطي للمنظمات والأحزاب الديمقراطية العراقية في نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ شارك فيها كل من العلامة السيد محمد بحر العلوم والدكتور محمود عثمان والأستاذ يونادم كنا والدكتور كاظم حبيب. أيد الأشخاص الأوائل وأكدوا ضرورة شن الولايات المتحدة الحرب ضد النظام العراقي وإسقاطه، في حين اتخذت أنا موقفاً آخر أدنت فيه الدكتاتورية الفاشية السائدة في العراق ودعوت إلى إسقاطها عبر القوى العراقية وبدعم دولي سياسي واسع، ولكن أكدت أن الحرب هي الأخرى ستجلب المزيد من المشكلات والتداعيات على الساحة العراقية وأن النظام ضعيف ولا يملك قاعدة اجتماعية ويفترض تعزيز قوى المعارضة العراقية لتقوم هي بإسقاطه، وأن ولادة نظام جديد على أيدي الشعب العراقي تختلف كلية عن نظام ينشأ في أعقاب حرب مدمرة وتحت الاحتلال والإدارة الأجنبية للبلد، كما أشرت إلى أن الولايات المتحدة تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية من الحرب ضد النظام العراقي:^{١٩٦}

١٩٦ نشرت الموسوعة الحرة تقريراً ورد فيه حول أهداف الولايات المتحدة من الحرب من منظور المعارضين للحرب جاء فيه ما يلي:

تعرضت التبريرات التي قدمتها الإدارة الأمريكية إلى انتقادات واسعة النطاق بدءاً من الشارع الأمريكي إلى الرأي العام العالمي وانتهاء بصفوف بعض المعارضين لحكم صدام حسين ويمكن تلخيص هذه التبريرات بالتالي:

* الهيمنة على سوق النفط العالمية ودعم الدولار الأمريكي حيث أن صدام حسين كان قد اتخذ قراراً في عام 2000 باستعمال عملة اليورو كعملة وحيدة لشراء النفط العراقي [1]،

١. إقناع العالم بأن الولايات المتحدة، في ضوء سياسات الليبرالية الجديدة المتشابكة مع سياسات المحافظين الجدد، أصبحت بعد سقوط الاتحاد السوفييتي والمنظمة الاشتراكية هي القطب الأوسع والأعظم في العالم.
٢. وأنها مصممة على تحقيق مصالحها وفرض سياساتها على المنطقة والعالم عبر ممارسة سياسات التهديد والمقاطعة والحصار الاقتصادي والضربات الاستباقية والحروب التي برزت منذ السنوات الأولى من العقد الأخير من القرن العشرين والتي تجلت في الحرب ضد يوغسلافيا والصرب، وفي الحرب ضد أفغانستان والعراق.
٣. وعبر ممارسة دورها بصورة منفردة في السياسة الدولية تريد الولايات المتحدة أن تؤكد أن المجتمع الدولي المتمثل بالأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي يفترض أن يأخذ برأيها في السياسة الدولية وفي حل المشكلات التي تواجه العالم. وبهذه السياسة، سياسة القوة وقتل العضلات، تتم عملية التقليل الجدي لدور الهيئة الدولية والتجاوز على ميثاقها ولن يبقى أي اهتمام بقراراتها أو احترام لها.
٤. وهي تهدف من وراء شن الحرب السيطرة التامة على منطقتي الخليج والشرق الأوسط وفرض سياساتها وحلولها للمشكلات فيها، بما فيها مشكلة فلسطين والنزاع العربي الإسرائيلي.

-
- ضمان عدم حصول أزمة وقود في الولايات المتحدة بسيطرتها بصورة غير مباشرة على ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم. [2]
 - المصالح الشخصية لبعض شركات الأعمال وشركات الدفاع الكبرى في الولايات المتحدة [4] [3]،
 - دعم واستمرار الشعبية التي حظي بها الحزب الجمهوري الأمريكي ابان احداث سبتمبر ٢٠٠١ بغية استمرار هيمنة الحزب على صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة.
 - تطبيق ما ورد في مذكرة تشيني-رامسفيلد - ولفوتز التي كتبت عام 2000 والتي تمهد لدور استراتيجي أكثر فاعلية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.
 - انتقام شخصي من جورج و. بوش بحق صدام حسين لضلوعه في محاولة اغتيال والده بوش في الكويت عام [6] [5]. 1993.
 - إنجاز المهمة التي لم يكملها والد جورج و. بوش في حرب الخليج الثانية. " راجع: المصدر السابق نفسه. التجديد بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠١٠.

٥. اعتبرت الولايات المتحدة قضية مسألة وجودها في العراق واحدة من أبرز القضايا وأكثرها أهمية في منطقة الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، بالرغم من المبادئ التي طرحها الرئيس ولسون، والتي برزت مرة أخرى في أثناء الحرب العالمية الثانية ولكنها لم تتحقق رغم تشكيل حلف السنتو العسكري (حلف بغداد) الذي عقد في منتصف الخمسينات من القرن الماضي، ويبدو واضحاً أن صدام حسين قد قدم العراق للولايات المتحدة على طبق من ذهب بسياساته العدوانية ومحاولة التحايل على لجان التفتيش عن اسلحة الدمار الشامل وتدميرها في العراق. ويفترض أن لا ينسى المتتبع بأن العراق كان وسيبقى يشكل منطقة جيوسياسية مهمة جداً في السياسة الدولية وفي إستراتيجيات الدول الكبرى.

٦. وتريد الولايات المتحدة، وهي التي يزداد استخدامها للنفط الخام وتتقلص كميات النفط فيها وترتفع تكاليف استخراجه، إلى تحقيق السيطرة التامة والرقابة الفعلية على إنتاج وتصدير النفط الخام ليس في العراق فحسب، بل وفي المنطقة بأسرها وعلى منظمتي الأوبك والأوبك. ومن المعروف أن العراق يمتلك احتياطياً مكتشفاً يقدر بـ ١١٥ مليار برميل من جهة، واحتياطياً مخمناً يقدر بأكثر من ذلك، إضافة إلى الغاز الطبيعي الذي لم يستغل إلى الآن استغلالاً مناسباً في العراق.

٧. كما أن الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط سياسياً وعسكرياً تسمح لها بالسيطرة على أسواقها التجارية، ولكن بشكل خاص على احتكار تسويق الأسلحة الأمريكية إليها، خاصة وأن المنطقة تعيش منذ أكثر من نصف قرن في سباق متفاهم للتسلح حقق من خلاله تجار السلاح الأرباح الطائلة على حساب حياة ومصالح وتطور دول المنطقة ومنها العراق.

٨. حماية إسرائيل من خطر وهمي هو النظام العراقي، إذ لم تكن العراق بعد حرب الخليج الثانية وانهيار الجيش فيها أية إمكانية للتحرك العسكري ضد إسرائيل، بل كان النظام أكثر استعداداً حينذاك على المساومة في قضية فلسطين لصالح إسرائيل، رغم المزايدات الإعلامية والحرب الكلامية ودفع ٢٠ ألف دولار أمريكي لعائلة كل "جهادي فلسطيني" يفجر نفسه في عملية انتحارية ضد المصالح الإسرائيلية بأي شكل كان.

٩. ولا شك في أن الولايات المتحدة كانت تريد الاقتراب من إيران التي بدأت بعد انتهاء الحرب مع العراق تحت الخطى لإنتاج السلاح النووي لتمسك بيدها سلاحاً رادعاً ضد أي هجوم عليها، ولكنه في الوقت نفسه سلاحاً دافعاً نحو السيطرة على سياسة المنطقة والدول الصغيرة المجاورة لها. إضافة إلى المخاطر التي تشكلها إيران، كما ترى الإدارة الأمريكية ذلك، على إسرائيل وسياساتها في المنطقة.

١٠. وكان هدف الولايات المتحدة من الحرب التي خاضتها ضد أفغانستان وقبل ذلك الحرب في يوغسلافيا وما مارسته من حرب فعلية في العراق أن يجعل من هذا الأسلوب رادعاً لما يمكن أن يحصل لكل بلد يقف بوجه سياسة الولايات المتحدة في العالم. وقد شخص جورج بوش الابن أربع دول أطلق عليها دول "محور الشر" في العالم هي إيران كوريا الشمالية والعراق وسوريا.

١١. وشكلت الحروب السابقة والحرب التي كان يراد إشعالها في العراق والتي تحققت فعلاً، فرصة ثمينة للولايات المتحدة ومنتجي الأسلحة بتجربة الأجيال الجديدة من مختلف الأسلحة الموجودة في ترسانتها، إضافة إلى التخلص من الأسلحة المتقدمة الموجودة في مخازنها والتي تعتبر رؤوس أموال مجمدة غير ذات فائدة.

١٢. وأخيراً وليس آخراً كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى نقل الصراع والنزاع على القوى الإرهابية المتطرفة من أراضي الولايات المتحدة إلى العراق، كما نقلتها قبل ذلك وجزئياً إلى أفغانستان. وهو ما حصل فعلاً وما كنت مخطئاً في هذا الموقف أيضاً. اتخذ استعداد الولايات المتحدة للحرب ضد العراق صيغة جدية وإصراراً على خوضها منذ فترة مبكرة من وصول جورج بوش الابن إلى البيت الأبيض، ولكن التهيئة لتلك الحرب تمت بضغط متزايد من الحزب الجمهوري والنواب المحافظين الجدد وطائفة من نواب الحزب الديمقراطي منذ أن صدر قرار "تحرير العراق" والذي لم يكن يبيل كلنتون على استعداد لتنفيذه حينذاك واكتفى بتوجيه الضربات العسكرية المؤذية للقوات العسكرية والمستنزفة للاقتصاد العراقي والقدرة الحربية للنظام. وحين بدأت التهيئة الجادة للحرب توجه البيت الأبيض إلى توزيع وتوسيع العمل باتجاهات خمسة:

** العمل السياسي الإعلامي حول طبيعة النظام وشرح أسباب احتمال شن الحرب التي يراد خوضها ضد النظام العراقي من أجل إقناع الشعب الأمريكي والرأي العام العالمي بها. وكانت واحدة من أكثر الحملات الإعلامية دعاية لهذه الحرب وأكثرها استخداماً لمعلومات غير مدققة، بل وخاطئة و_بالإضافة إلى ترويح سيل من الأكاذيب أيضاً.

** العمل الدبلوماسي من أجل إقناع دول العالم بأهمية وضرورة هذه الحرب، وكذلك العمل في الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي للغرض نفسه.

** التحري عن حلفاء من أجل المشاركة في الحرب أولاً، والدعم اللوجستي ثانياً، والتأييد العام لها ثالثاً.

** تهيئة ونقل القوات المسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى تلك الدول التي وافقت على دعم الجهود الأمريكية لغزو العراق، ومنها دول الخليج، وخاصة الكويت التي كانت ترى في تلك الحرب خلاصاً من بعبع يؤرقها وجوده دوماً وانتقاماً للجرائم التي ارتكبتها النظام العراقي في الكويت.

** العمل مع قوى المعارضة العراقية ليس لكسب تأييدها للحرب فحسب، بل ولتحقيق خمسة أهداف أخرى، وهي:

(أ) أن تمارس الدعاية ضد النظام وتروج للحرب ضده.

(ب) أن تؤيد مواصلة فرض الحصار الاقتصادي الدولي على العراق بالرغم من المآسي الفعلية الشاملة التي كانت تعيشها الفئات الاجتماعية الواسعة والأكثر فقراً وضعفاً في المجتمع.

(ج) أن توفر الكوادر العلمية والفنية الملمة بأوضاع العراق لكتابة تقارير يمكن الاستفادة منها في الحرب ضد النظام وما بعدها.

(د) أن توفر المعلومات الاستخباراتية عن العراق وأوضاع وقوى الجيش وما إلى ذلك مما يسهل مهمة الغزو العسكري.

(هـ) أن تتوقف المعارضة العراقية عن أية أعمال فعلية أو مشاركة فاعلة في الحرب ضد النظام، إذ أن إسقاط النظام أصبح من مهمات قوات التحالف وليس من مهمات قوى المعارضة العراقية المباشرة، فهناك من سيقوم بإنجاز هذه المهمة عنها.

- لقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية إقناع مجموعة كبيرة من الدول للمشاركة معها في شن الحرب بوحدات عسكرية ضد النظام العراقي عبر عمل دبلوماسي كثيف. وقد تحقق لها كسب ٤٩ دولة ساهمت ١٦ منها بقوات متباينة العدد وكانت على النحو التالي:

| الدولة | العدد | النسبة |
|-----------------------------------|---------|----------|
| <u>الولايات المتحدة الأمريكية</u> | ٢٥٠,٠٠٠ | ٪٨٣,٠٠ |
| <u>المملكة المتحدة</u> | ٤٥,٠٠٠ | ٪١٥,٠٠ |
| <u>كوريا الجنوبية</u> | ٣,٥٠٠ | ٪١,١٠ |
| <u>أستراليا</u> | ٢,٠٠٠ | ٪٠,٦٠ |
| <u>الدانمارك</u> | ٢٠٠ | ٪٠,٠٦ |
| <u>بولندا</u> | ١٨٤ | ٪٠,٠٦ |
| عشر دول أخرى | ٢٣٦٥ | ٪٠,٧٨ |
| المجموع | ٣٠٣,٢٤٩ | ٪ ١٠٠,٠٠ |

قارن: الموسوعة الحرة. الغزو الأمريكي للعراق. أخذت ابرز الأرقام بتاريخ ٢٥/٨/٢٠١٠ من الموقع ووضع الجدول لهذا الغرض.

ولم يحظ هذا الغزو بتأييد الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ولا بموافقة عدد كبير من دول العالم، كما عارضته الكثير من دول العالم، بما فيها الدول العربية، رغم أن الكثير من الدول لم تكن إلى جانب دكتاتورية ونظام صدام حسين.

وجدير بالإشارة إلى أن دولاً في المنطقة، وخاصة دول الخليج، ساهمت في الحرب من خلال وضع أراضيها وموانئها وطرق مواصلاتها وأجوائها في خدمة القوات المؤتلفة والراغبة في خوض الحرب ضد النظام العراقي.

إن الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة ضد العراق ورغم كل الاستعدادات المتعددة الجوانب كانت بعيدة كل البعد عن التخطيط العقلاني لا للانتصار في الحرب (فحسب)، بل

وفي كيفية سير العملية السياسية في العراق في أعقاب سقوط النظام العراقي الاستبدادي. وإذا كان تخطيط الجزء الأول من المهمة صحيحاً جزئياً، إذ لم يكن المطلوب تدميراً كاملاً للبنية التحتية العراقية والتي ما يزال العراق يعاني منها رغم مرور سنوات عجاف عليه بعد سقوط النظام، إذ حقق نجاحاً سريعاً وحصل على تأييد واسع من الأوساط الشعبية في العراق التي أعلنت عن ابتهاجها الكبير وسعادتها بانتهاء نظام الطاغية صدام حسين، فإنها قد أخفقت تماماً في سياساتها التي أعقبت السقوط والتي أدخلت العراق في دوامة من الفوضى والإرهاب والخراب والموت. وربما ستكون نتائج الحرب وما نشأ في أعقابها موضوع كتاب جديد.

الخاتمة

انتهيت لتوي من الجزء الحادي عشر، الجزء الأخير من هذا الكتاب الموسوم "لمحات من عراق القرن العشرين". وقد استغرق سنوات مفعمة بالحيوية والنشاط الدؤوب والمثابرة على القراءة والكتابة، إضافة إلى الدراسات والمقالات التي كنت اساهم في كتابتها ونشرها حول الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية العراقية والعربية وبشكل عام. ولا بد من إعادة ما قلته في مقدمة الجزء الأول من هذا الكتاب، بأنني لست مؤرخاً ولا قادراً على تسجيل تاريخ العراق على الطريقة المدرسية أو الجامعة لكل أحداث العراق، بل هي محاولة تجمع بين بعض قضايا التاريخ وأحداث العراق من جهة وملاحظاتي اجتهاداتي في تحليلها و آرائي بشأنها.

إن كتابة تاريخ العراق بحاجة إلى لجنة كبيرة متخصصة وتجمع بين اختصاصات عديدة تنفرد كل مجموعة بكتابة جزء معين من المفردات التي تعد لهذا الغرض ولفترة معينة بحيث يمكن توحيدها بطريقة علمية لتسجل للأجيال القادمة تاريخ العراق الحديث على نحو خاص.

إن هذا الكتاب بأجزائه الـ ١١ يعتبر رؤية شخصية وجدت مناسباً كتابتها ونشرها دون الادعاء بدقتها وصواب كل ما جاء فيها، إذ من الممكن أن تظهر معلومات جديدة ويكشف عن قضايا لم تكن معروفة في حينها أو لم يتسن لي الإطلاع عليها لأي سبب كان، ولكنها محاولة قابلة للنقاش والنقد والإغناء والتطوير، كما إنها كانت بالنسبة لي تعويضاً عما طلب مني كثيراً في تسجيل مذكراتي الشخصية وسيرة حياتي التي لم أجد ضرورة صرف الوقت على تسجيلها، إذ إن ما اطلعت عليه من مذكرات شخصية كانت في أغلبها تجسيداً لرؤية ذاتية ضيقة تمدح النفس وتبرز الذات على حساب الآخر أو ذمه أو عدم إنصاف الآخر، وهو ما وددت تجنبه خشية السقوط في هذه الهوة.

لو تسنى لي الوقت الكافي في قادم الأيام ووصلتني ملاحظات مفيدة ومغنية للكتاب، فسالتزم بإعادة النظر بما جاء فيه وفي أي جزء منه لإعادة طبعه بطبعة جديدة ومنقحة وقابلة للوصول إلى عدد أكبر من قارئ العربيه.

الكاتب مسؤول عما جاء في هذا الكتاب ولا يشاركه في ذلك أي شخص آخر. في ما عدا بعض ما جاء بشأن الحزب الشيوعي العراقي في فترة فهد حيث شاركني الصديق الدكتور زهدي الداودي وصدر عنا معاً كتاب "فهد والحركة الوطنية في العراق".

استعنت بتدقيق هذا الكتاب من الناحية اللغوية بثلاثة أصدقاء أعزاء هم الأستاذ الفاضل السيد محمد ملا عبد الكريم المدرس، وصديقي منذ أن كنا معاً في المنفى العراقي في النصف الثاني من العقد السادس وقبل ثورة تموز ١٩٥٨، الذي دقق الجزء الأول فقط، ثم الصديق الفاضل من سوريا الأخ السيد نعيم ايليا، الذي دقق الأجزاء ٢، ٣، ٤ و ٥ من الكتاب، ثم الأخ والإنسان الطيب الشاعر العراقي المميز الأستاذ مهدي محمد علي الذي دقق بقية الأجزاء: ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠. الذي توفي مبكراً وفقدنا طاقة شعرية و مثقف مميز في نهاية العانم ٢٠١١ وكان موته خسارة كبيرة لعائلته ومحبيه و مثقفي العراق في آن. أخذت العزيزة ابنته، السيد أطياف مهدي محمد علي على عاتقها تدقيق الجزء ١١ وهو الأخير في هذه المجموعة. شكراً وألف شكر لهؤلاء الأصدقاء جميعاً.

شكري يتوجه إلى الأخ الفاضل والأديب الأستاذ فؤاد مجيد ميسري، رئيس مؤسسة حمدي للطباعة والنشر على استعداده الكامل لطبع جميع أجزاء هذا الكتاب ووضعها تحت تصرف قارئ العربيه. إلا أننا اتفقنا على إيقاف الطبع ابتداءً من الجزء الرابع بأمل إيجاد مؤسسة أخرى تقوم بطبعه كل أجزاء الكتاب دفعة واحدة.

أقدم شكري الجزيل للكثير من الأخوة الأصدقاء الذين مدوني بالكثير من المصادر القيمة أو الذين ساهموا بتوفيرها لي من العراق في وقت لم يكن الوصول فيه ممكناً إلى تلك الكتب ولا لبغداد بسبب هيمنة الدكتاتورية على العراق وقبل سقوطه. وأخص بالذكر هنا الأخ الفاضل الدكتور حسن الجبوي الذي توفي مبكراً، والأصدقاء الأعزاء المهندس صبيح الحمداني والدكتور غالب العاني وحكمت تاج الدين والدكتور زهدي الداودي والأستاذ

الكاتب والصحفي مازن لطيف علي، إضافة إلى الصديق الغالي الذي غادرنا مبكراً الأستاذ
الفاضل جوهر نامق سالم وترك مشاريع فكرية وكتابية غير منجزة، وكنا نتوقع أن ننجز
بعضها معاً.

شكري الجزيل يتوجه صوب زوجتي إرمترود حبيب التي ساعدتني بتوفير الأجواء
العائلية الرائعة والظروف المناسبة للعمل وإنجاز هذا الكتاب وغيره من الكتب، إضافة إلى
تحملها ظروف النضال السري التي مررنا بها معاً وعانت الكثير من جراء ذلك. كما يتوجه
شكري صوب ابننا سامر وبنتنا ياسمين على تحمل ظروفنا القاسية في فترات معينة من
حياتنا النضالية.

لقد أنجزت هذا الكتاب مع الذكرى السابعة والسبعين لولادتي في محلة باب النجف
بكربلاء/العراق.

أتمنى أن يقدم هذا الكتاب بأجزائه الـ ١١ فائدة للقارئات والقراء الكرام متمنياً لهم قراءة
ممتعة. ولا شك في إن الوثائق والمعلومات التي سيكشف عنها وتنتشر لاحقاً ستساهم في
تعديل أو تغيير بعض هذه المعلومات الواردة في هذا الكتاب بأجزائه الـ ١١.

كاظم حبيب

برلين في نيسان/أبريل ٢٠١٢

الملاحق

الملحق رقم ١:

قرار مجلس الأمن الدولي النفط مقابل الغذاء

إن مجلس الأمن،

- إذ يشير إلى قراراته السابقة ذات الصلة،
- وإذ يساوره القلق إزاء الحالة التغذوية والصحية الخطيرة للسكان العراقيين، وإزاء خطر زيادة تدهور هذه الحالة،
- واقتناعاً منه بضرورة توفير الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي، كإجراء مؤقت، إلى أن يفي العراق بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك على وجه الخصوص القرار ٦٨٧ المؤرخ ٣ أبريل/ نيسان ١٩٩١، بما يسمح للمجلس باتخاذ إجراءات أخرى فيما يتعلق بأوجه الخطر المشار إليها في القرار ٦٦١ المؤرخ ٦ أغسطس/ آب ١٩٩٠، وذلك وفقاً لأحكام القرارات،
- واقتناعاً منه أيضاً بضرورة توزيع المعونة الغوثية الإنسانية بشكل منصف على جميع قطاعات السكان العراقيين في جميع أنحاء البلد،
- وإذ يؤكد من جديد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة العراق وسلامته الإقليمية،
- وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،
- ١. يأذن للدول، بصرف النظر عن أحكام الفقرات ٣ (أ) و ٣ (ب) و ٤ من القرار ٦٦١ (١٩٩٠) والقرارات اللاحقة ذات الصلة، بأن تسمح باستيراد النفط والمنتجات النفطية التي يكون منشؤها العراق، بما في ذلك المعاملات المالية وغيرها من المعاملات الأساسية المتصلة مباشرة بذلك، بما يكفي لتوفير عائد بمبلغ لا يتجاوز مجموعه بليوناً واحداً من دولارات الولايات المتحدة كل ٩٠ يوماً، وذلك للأغراض المبينة في هذا القرار ورهنا بالشروط التالية:
- (أ) موافقة اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، لضمان شفافية كل صفقة واتفاقها مع

الأحكام الأخرى لهذا القرار، وذلك بعد قيام الدولة المعنية بتقديم طلب تويده حكومة العراق، لكل عملية يُعتزم إجراؤها لشراء النفط والمنتجات النفطية من العراق، بما في ذلك تفاصيل سعر الشراء بالقيمة المعقولة التي يحددها السوق، ووجهة التصدير، وفتح خطاب اعتماد يسدد إلى حساب الضمان الذي سينشئه الأمين العام لأغراض هذا القرار، وكذلك تفصيل أي معاملة مالية أو معاملة أساسية أخرى تتصل اتصالاً مباشراً بذلك.

(ب) قيام الجهة المشترية في الدولة المعنية بسداد المبلغ الكامل لدى صفقة لشراء النفط والمنتجات النفطية من العراق مباشرة إلى حساب الضمان الذي سينشئه الأمين العام لأغراض هذا القرار.

٢. يأذن لتركيا، بصرف النظر عن أحكام الفقرات ٣ (أ) و٣ (ب) و٤ من القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ولأحكام الفقرة ١ أعلاه، بأن تسمح باستيراد النفط والمنتجات النفطية التي يكون منشؤها العراق، بما يكفي، بعد خصم النسبة المئوية المشار إليها في الفقرة ٨ (ج) أدناه لصالح صندوق التعويضات، للوفاء برسوم التعريف الجمركية لخط الأنابيب، على النحو الذي يقرره المفتشون المستقلون المشار إليهم في الفقرة ٦ أدناه، بعد التدقيق أنه معقول، وذلك لنقل النفط والمنتجات النفطية العراقية عبر خط أنابيب كركوك - يومورتاليك في تركيا على النحو المأذون به في الفقرة ١ أعلاه.

٣. يقرر أن يبدأ نفاذ الفقرتين ١ و٢ من هذا القرار في الساحل الشرقي للولايات المتحدة من اليوم الذي يلي قيام رئيس المجلس بإبلاغ أعضاء المجلس بأنه تلقى من الأمين العام التقرير المطلوب إليه تقديمه في الفقرة ١٣ أدناه، وأن تظلاً نافذتين لفترة أولية مدتها ١٨٠ يوماً، ما لم يتخذ المجلس تدابير أخرى ذات صلة فيما يتعلق بأحكام القرار ٦٦١ (١٩٩٠)

٤. يقرر كذلك إجراء استعراض شامل لجميع جوانب تنفيذ هذا القرار بعد ٩٠ يوماً من بدء نفاذ الفقرة ١ أعلاه، ومرة أخرى قبل انتهاء فترة الـ ١٨٠ يوماً الأولية، عند تلقي التقارير المشار إليها في الفقرتين ١١ و١٢ أدناه، ويعرب عن اعتزامه القيام، قبل نهاية فترة الـ ١٨٠ يوماً، بالنظر بعين التأييد في تجديد أحكام هذا القرار، شريطة أن تبين التقارير المشار إليها في الفقرتين ١١ و١٢ أدناه أن هذه الأحكام تنفذ تنفيذاً مرضياً.

٥. يقرر كذلك أن يبدأ نفاذ بقية فقرات هذا القرار على الفور.

٦. يأمر اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) برصد عمليات بيع النفط والمنتجات النفطية

التي يصدرها العراق عن طريق خط أنابيب كركوك - يومورتاليك من العراق إلى تركيا ومن ميناء البكر لتحميل النفط، وذلك بمساعدة مفتشين مستقلين يعينهم الأمين العام، ويقومون بإبقاء اللجنة على علم بكميات النفط والمنتجات النفطية المصدرة من العراق بعد تاريخ بدء نفاذ الفقرة ١ من هذا القرار، وبالتحقيق من أن سعر النفط والمنتجات النفطية هو سعر معقول في ضوء الظروف السائدة في السوق، ومن أنه - لأغراض الترتيبات المحددة في هذا القرار - يجري شحن القدر الأكبر من النفط والمنتجات النفطية عبر خط أنابيب كركوك - يومورتاليك، وأن الكمية المتبقية تصدر من ميناء البكر لتحميل النفط.

٧. يطلب إلى الأمين العام إنشاء حساب ضمان لأغراض هذا القرار، وتعيين محاسبين قانونيين عامين مستقلين لمراجعة هذا الحساب، وإبقاء حكومة العراق مطلعة تماما على تشغيل الحساب.

٨. قرر أن تستخدم الأموال المودعة في حساب الضمان للوفاء بالاحتياجات الإنسانية للسكان العراقيين وللأغراض الأخرى التالية، ويطلب إلى الأمين العام استخدام الأموال الموضوعة في حساب الضمان لما يلي:

(أ) تمويل تصدير الأدوية واللوازم الصحية والمواد الغذائية والمواد والإمدادات اللازمة للاحتياجات المدنية الأساسية إلى العراق، وفقا لإجراءات اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، وذلك على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٠ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، رهنا بما يلي:

- أن يكون كل تصدير للسلع بناء على طلب حكومة العراق.
- أن يضمن العراق بصورة فعالة توزيع هذه السلع بشكل منصف، على أساس خطة تقدم إلى الأمين العام ويوافق عليها، وتتضمن وصفا للسلع التي يتم شراؤها.
- أن يتلقى الأمين العام تأكيدا موثقا بأن السلع المصدرة المعنية قد وصلت إلى العراق.

(ب) بالنظر إلى الظروف الاستثنائية السائدة في المحافظات الثلاث المذكورة أدناه، إكمال قيام حكومة العراق بتوزيع السلع المستوردة بموجب هذا القرار من أجل ضمان التوزيع المنصف للمعونة الغوثية الإنسانية على جميع قطاعات السكان العراقيين في جميع أنحاء البلد، بتوفير ما يتراوح بين ١٣٠ و١٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة كل ٩٠ يوما لبرنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات التي تعمل داخل الأراضي المشمولة بالسيادة العراقية في المحافظات العراقية الشمالية الثلاث: دهوك وأربيل والسليمانية، إلا إذا بيع من

النفط والمنتجات النفطية خلال أية فترة تمتد ٩٠ يوما بما لا يصل ثمنه إلى بليون دولار،
وحيث أن يجوز للأمين العام أن يوفر مبلغاً أقل نسبياً لهذا الغرض.

(ج) تحويل نفس النسبة المئوية من الأموال المودعة في حساب الضمان - والتي قررها المجلس في
الفقرة ٢ من قراره ٧٠٥ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ أغسطس / آب ١٩٩١ - إلى صندوق التعويضات.

(د) الوفاء بالتكاليف التي تتحملها الأمم المتحدة فيما يتعلق بنفقات المفتشين المستقلين
والمحاسبين القانونيين العاملين والأنشطة المرتبطة بتنفيذ هذا القرار.

(هـ) الوفاء بالتكاليف الجارية لعمل اللجنة الخاصة، ريثما يتم في وقت لاحق التسديد الكامل
لتكاليف تنفيذ المهام المأذون بها بموجب الجزء "ج" من القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

(و) الوفاء بأي نفقات معقولة، عدا تلك التي تسدد في العراق، والتي تقرر اللجنة المنشأة بموجب
القرار ٦٦١ (١٩٩٠) أنها تتصل مباشرة بتصدير العراق للنفط والمنتجات النفطية على النحو
المسموح به بموجب الفقرة ١ أعلاه، أو بما يتم تصديره إلى العراق من قطع غيار ومعدات
على النحو المسموح به بموجب الفقرة ٩ أدناه، وما يلزم لذلك من أنشطة بصورة مباشرة.

(ز) توفير مبلغ يصل إلى ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة كل ٩٠ يوماً من الأموال
المودعة في حساب الضمان لسداد المبالغ المتوخاة بموجب الفقرة ٦ من القرار ٧٧٨ (١٩٩٢)
المؤرخ ٢ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٢.

١- يأذن للدول بأن تسمح - بصرف النظر عن أحكام الفقرة ٣ (ج) من القرار ٦٦١ (١٩٩٠) - بما
يلي:

(أ) أن يصدر إلى العراق ما يلزم من قطع غيار ومعدات أساسية للتشغيل المأمون لخط أنابيب
كركوك - يومورتاليك في العراق، رهنا بموافقة مسبقة من اللجنة المنشأة بموجب القرار
٦٦١ (١٩٩٠) على كل عقد من عقود التصدير.

(ب) الاضطلاع بالأنشطة التي تلزم بصورة مباشرة للصادرات المأذون بها بموجب الفقرة
الفرعية (أ) أعلاه، بما في ذلك المعاملات المالية المتصلة بها.

٢- يقرر أنه لما كانت أحكام الفقرة ٤ من القرار ٦٦١ (١٩٩٠) والفقرة ١١ من القرار ٧٧٨
(١٩٩١) تحول دون إمكانية سداد تكاليف الصادرات والأنشطة المأذون بها بموجب الفقرة ٩
أعلاه من الأموال المجمدة وفقاً لتلك الأحكام، يجوز بصورة استثنائية تمويل تكلفة هذه

الصادرات والأنشطة، إلى حين البدء بسداد مبالغ لحساب الضمان المنشأ لأغراض هذا القرار، وبعد موافقة اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) على كل حالة على حدة، بواسطة خطابات اعتماد تسحب خصما من مبيعات النفط التي ستتم في المستقبل والتي تودع إيراداتها في حساب الضمان.

٣- يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس كل تسعين يوما بعد بدء نفاذ الفقرة ١ أعلاه ومرة أخرى قبل انتهاء فترة الـ ١٨٠ يوما الأولية، تقريرا يستند فيه إلى المراقبة التي يقوم بها موظفو الأمم المتحدة في العراق، وإلى المشاورات التي تجري مع حكومة العراق، حول ما إذا كان العراق قد كفل بشكل منصف توزيع الأدوية واللوازم الصحية والمواد الغذائية والمواد والإمدادات اللازمة لتلبية احتياجات مدنية أساسية والممولة بموجب أحكام الفقرة ٨ (أ) أعلاه، وأن يضمن تقريره أي ملاحظات قد تكون لديه عن كفاية الإيرادات لتلبية احتياجات العراق الإنسانية، وعن قدرة العراق على تصدير كميات من النفط والمنتجات النفطية تكفي لتوفير المبلغ المشار إليه في الفقرة ١ أعلاه.

٤- يطلب إلى اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) أن تضع -بتنسيق وثيق مع الأمين العام- ما يلزم من إجراءات عاجلة لتنفيذ الترتيبات الوارد ذكرها في الفقرات ١ و٢ و٦ و٨ و٩ و١٠ من هذا القرار، وأن تقدم إلى المجلس، بعد تسعين يوما من بدء نفاذ الفقرة ١ أعلاه، ومرة أخرى قبل انتهاء فترة الـ ١٨٠ يوما الأولية، تقريرا عن تنفيذ هذه الترتيبات.

٥- يطلب إلى الأمين العام أن يتخذ ما يلزم من تدابير لكفالة تنفيذ هذا القرار تنفيذا فعالا، وتأذن له بالدخول في ترتيبات أو اتفاقات لازمة لهذا الغرض، وتطلب منه أن يقدم تقريرا إلى المجلس حال قيامه بذلك.

٦- يقرر أن يستثنى النفط والمنتجات النفطية الخاضعان لهذا القرار، رغم أحقية العراق في ملكيتهما، من أي إجراءات قانونية وألا يخضعان لأي شكل من أشكال المصادرة أو الحجز أو التحويل، وأن تتخذ جميع الدول، كل في إطار نظامها القانوني المحلي، لما قد يلزم من خطوات لضمان هذه الحماية، وكفالة عدم تحويل إيرادات المبيعات عن الأغراض المحددة لها في هذا القرار.

٧- يؤكد أن حساب الضمان المنشأ لأغراض هذا القرار يتمتع بامتيازات الأمم المتحدة وحصانتها.

- ٨- يؤكد أن جميع من يعينهم الأمين العام من أشخاص لغرض تنفيذ هذا القرار يتمتعون بامتيازات وحصانات بوصفهم خبراء موفدين لأداء مهام لصالح الأمم المتحدة، وذلك وفقا لأحكام اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصانتها، ويطلب من حكومة العراق أن تتيح لهم حرية الحركة الكاملة وكل ما يلزم لهم من تسهيلات لأداء واجباتهم في تنفيذ هذا القرار.
- ٩- يؤكد أنه لا يوجد في هذا القرار ما يمس بأي حال بواجب العراق بالتقيد بدقة بجميع التزاماته المتعلقة بخدمة دينه الخارجي وسداده، وفقا للآليات الدولية الملائمة.
- ١٠- يؤكد أيضا أنه ليس في هذا القرار ما ينبغي أن يفسر على أنه يشكل تعديا على سيادة العراق وسلامته الإقليمية.
- ١١- يقرر إبقاء المسألة قيد النظر.

الملحق رقم ٢:

وثيقة المدى حول كوبونات النفط الخام

"المدى" تضع يدها على وثائق اكبر عملية عراقية لشراء الذمم

Feb 3, 2004

بقلم: المدى العراقية

رؤساء وسياسيون وصحافيون واحزاب استلموا ملايين البراميل النفطية من صدام حصلت صحيفة "المدى" العراقية على مجموعة من الجداول الخاصة باسماء الشركات والاشخاص الذين تم (تخصيص كميات من النفط الخام لهم خلال مراحل مذكرة التفاهم) كما ورد نصاً في وثائق شركة تسويق النفط، وهي شركة عامة تابعة لوزارة النفط.

تشتمل هذه الجداول على اسماء اشخاص وشركات واحزاب وجماعات ومنظمات ممن خصص لها النظام السابق كميات من النفط الخام وحجم هذه الكميات مفصلة على مراحل تطبيق مذكرة التفاهم. وقد جرى التخصيص - كما تشير الوثائق - ابتداءً من المرحلة الثالثة لمذكرة التفاهم، لأن التخصيص كان في المرحلتين الاولى والثانية لشركات تمتلك المصافي end users، وهذا يعني ان المعلومات التي ننشرها هنا هي عن جهات لا تمتلك المصافي non end users، او الشركات الوسيطة.

وتحت هذا الاسم الفني المثير تظهر اسماء لا علاقة لها بشركات النفط ولا بتوزيعه او خزنه او بيعه، ولم يعرف عنها اي اهتمام بالنفط او الارتباط بشركات النفط. كالكنيسة الارثوذكسية الروسية والحزب الشيوعي الروسي،.

وفي حالة الاشخاص يبدو الامر اكثر اثاراً للتساؤل، فاذا فهمنا ان الصحفية حميدة ننع المدافعة عن النظام السابق تطمح الى ادامة مشروعها الصحفي المستقل بواسطة صفقة نفط، فمن الغريب ان نجد اسم ابن المغفور له جمال عبد الناصر (خالد) بين هذه الاسماء، او اسم نائبة البرلمان الاردني السابقة توجان الفيصل، او رئيسة اندونيسيا الحالية، او ابن وزير الدفاع السوري، او ابن رئيس الجمهورية اللبنانية؟!

منذ ان وافق النظام البائد على مذكرة التفاهم، او ما يعرف بالنفط مقابل الغذاء،

حول هذه المذكرة الى لعبة تجارية وسياسية دنيئة ومولّ بواسطتها مشترياته السرية من الاسلحة، والمواد الانشائية الغالية الثمن للقصور الرئاسية والجوامع والمواد الكمالية للبخ والاستهتار، كما حول عقود بيع النفط الى اكبر عملية عرفها التاريخ المعاصر لشراء الذمم والاقلام وتبديد ثروات الوطن. منذ ذلك الحين انتشرت الشائعات بشأن الكوبونات التي كان صدام يوقعها لبعض الاشخاص العرب والاجانب لتزويدهم بالنفط الخام لقاء وقوفهم مع النظام في فك عزله الدولية وتمويل حملة رفع الحصار الاقتصادي عنه، وتبييض صورته.

لكن النظام نفسه افسد المضامين الانسانية والخلقية للحملة العالمية لرفع الحصار الجائر، فالحصار في النهاية لم يستهدفه بل استهدف ابناء شعبنا من الفقراء والطبقة الوسطى، ولقد راينا كيف ان الحملة العالمية لرفع الحصار كلما اقتربت من اهدافها اعاد النظام بسلوكه واستهتاره ادخالها الى نفق مظلم من جديد، وبموازاة ذلك، حول بلدنا الى مائدة مفتوحة وغنية لا تحتاج إلا الى الاستعراضات، والى أكليين ممتازين وخدم مطيعين.

ان مميزات النظام الفاشي في بلدنا انه لا يمتلك اية لياقة، وهو دائماً بحاجة الى استخدام الآخرين لكي يشعر بالتفوق، من هنا كان يفسد حتى اولئك الذين يمتلكون ارادة طيبة واهدافاً نبيلة في دفاعهم عن الشعب العراقي من اجل فك الحصار عنه، لا يعرف النظام سوى سياسة (فتح الخرج)، من هنا لم يجمع حوله سوى المشمولين او الذين ارادهم ان يتسولوا لكي يشعر بالتفوق الاخلاقي عليهم.

واذا تسنى للمرء ان يعرف بعض البعثيين المسؤولين، والذين لا يخشون بسبب اخلاقهم الريفية ان يتبحروا ويتفوقوا اخلاقياً ايضاً لسمع منهم القليل او الكثير عن زوار العراق الذين تكاثروا في السنوات الاخيرة، ولعرف منهم لا غير ان زوارنا الذين جاءوا للدفاع عنا جاءوا ايضاً لقبض الثمن. نستطيع ان نوكد هذه المعلومة، فمن طير الاشاعات عن الزوار العراب والاجانب هم البعثيون انفسهم في لحظة تبجح ريفي. فقد ترددت بلسانهم بعض الاسماء التي وردت في هذه القائمة، ومنهم السيد جورج غالوي عضو حزب العمال.

ان حالة السيد غالوي مأساوية تماماً، فهذا الرجل الذي دافع عن القضايا العربية

العادلة ما ان اقترب من النظام العراقي حتى خرج منه فاسداً. غالوي الذي طرد من حزب لهذا السبب، ودافع عن نفسه بقوة بل وهاجم السياسة البريطانية وتوني بليز وبوش، لا اظنه يستطيع ان ينكر وثائق عراقية تدينه تماماً.

والحال ان (المدى) حصلت في ماعدا الجداول التي اشرنا إليها سابقاً (٦) طلبات قدمها السيد المدير التنفيذي لشركة تسويق النفط والمدير التنفيذي وكالة الى السيد وزير النفط (للمصادقة على عقود النفط الخام)، وهذه الكليات كلها ورد فيها اسم السيد غالوي ليس كصاحب العقد بل كإشارة الى انها تعود اليه، فالسيد غالوي يختفي خلف شركة لا شخصية، اولها جنسية غير جنسيته.

ان الطريقة التي تتم فيها هذه العقود تلقي ضوءاً على الآلية التي تتم فيها صرف الكوبونات والارادة السامية رئيس الجمهورية، من هنا نود شرحها، ولا سيما ان بعض الاسماء التي وردت في الجداول مفردة، مثل (سمير) ولا يعرف ما اذا كان اسم شخص ام شركة؟

١- العقد المؤرخ ٢٩/١٢/١٩٩٩ اسم الشركة المشترية فنلندية -fortum Oil and Gas oy لكن ثمة اشارة الى اسم (برهان الجلبى) واطار اشارة اخرى هذا نصها: لصالح السيد جورج كلوي، الكمية ٣ ملايين برميل.

٢- العقد المؤرخ في ١٠/٧/٢٠٠١، اسم الشركة المشترية Aredio Petroleum وهي (فواز زريقات)، وهو اردني، وثمة اشارة مكتوبة هذا نصها: لصالح السيد جورج كلوي، الكمية ٤ مليون برميل.

٣- العقد المؤرخ ٦/٨/٢٠٠١، اسم الشركة المشترية Middle East Adranced semi con ductor inc وهي اردنية (فواز زريقات)، لكن ثمة اشارة انها لصالح السيد جورج كلوي الكمية ٣ مليون طن.

٤- العقد المؤرخ في ٣/٥/٢٠٠١ الشركة المشترية هي نفسها الشركة السابقة وجنسيته اردنية (فواز زريقات) والاطار اشارة نفسها الى ان العقد لصالح السيد كلوي، الكمية ٢ مليون برميل.

٥- العقد المؤرخ في ١٢/١٢/٢٠٠٢ نفس التفاصيل السابقة. الكمية ٣ مليون برميل.

٦- العقد المؤرخ في ٣/٦/٢٠٠٢ نفس التفاصيل السابقة، الكمية ٣ مليون برميل.

لست مرات ترد كلمة (لصالح السيد جورج كلوي) ولكنها تختلف في مرتين باسم شركات فنلندية وفرنسية، وفي الاخريات اردنية باسم فواز زريقات. ان هذه الطلبات كلها حصلت على موافقة السيد وزير النفط بتوقيعه وكلمة موافقة مع ذكر التاريخ.

المثير ان اسم كلوي يظهر في الجداول ضمن مراحل مذكرة التفاهم متضمنة الحصص التي استلمت مع اسم زريقات. ما الذي يجري؟ من الواضح ان السيد غالوي هو الذي حصل على الكوبون الشهير من خلال علاقاته السياسية والخدمات التي يقدمها للنظام، وقد اشير الى اسمه في العقد ربما للتذكير به امام الوزير، لان الشركة لا تعود إليه. ولعلّ هذه الآلية هي التي تسود بالنسبة لجميع من يحصل على الكوبون سواء من الاشخاص او الاحزاب والمنظمات السياسية التي لا علاقة لها بالنفط، ان (الكوبون) يحمل توقيع رئيس النظام والكمية التي يريد صرفها، والباقي تتكفل به الشركات الوهمية او الواقعية، ولعلّ من امثال غالوي لا يحصلون من هذه الصفقات إلا على نسب مجزية من قبيل العمولة او بيع الكوبون لقاء مبلغ.

تضم القائمة العمودية للجداول اسم الدولة ثم اسماء الشخصيات او الشركات المنتفعة، في حين تشير افقياً الى مراحل مذكرة التفاهم والتخصيصات التي حصل عليها المنتفعون بملايين البراميل. والملاحظ ان بعض الاسماء وردت مختصرة، بل ان بعضها يثير الاستغراب. فيكيف نفهم هذا الاسم: ابنة الرئيس سوكارنوا وبعد عدة اسماء تنتمي الى اندونيسيا نقرأ هذا الاسم: ميكواتي! وفي كل الاحوال هناك اسماء مثيرة وردت بهذه الجداول لعلها سوف تعاني من البؤس و الفضيحة اللذين تستحقانها.

من اجل الاختصار ارتأينا ان نقدم الاسماء مع مجموعة الحصص المخصصة لها من دون ذكر توزيعها خلال مراحل مذكرة التفاهم كما جاءت في الجداول اصلاً.

مجموع كميات النفط الخام المخصصة (للشركات الوسيطة!) في مذكرة التفاهم:

سوريا

- ١- عوض عمورة/ اكثر من ١٨ مليون برميل. ٢ - بشار نوري/اكثر من ١٢ مليون برميل. ٣ - غسان شلاح/ ١١ مليون برميل. ٤ - محمد عمار نوفل/ ٣,٥ مليون برميل.
- ٥ - تمام شهاب/مليون برميل. ٦ - حميدة نعنغ/اكثر من ٩مليون برميل. ٧ - فراس مصطفى طلاس/ ٦مليون برميل. ٨ - سليم التون/٣,٥مليون برميل. ٩- لطفى فوزي/٢,٥مليون برميل. ١٠ - ليد للتعهدات/٣,٥مليون برميل.
- ١١ - غسان زكريا/٦مليون برميل. ١٢ - محمد مامون السبعي/٤مليون برميل.
- ١٣ - حسن الكيال/٢مليون برميل. ١٤- انور العقاد/٢مليون برميل.

عمان

- ١ - مجموعة الشنفرى/٥مليون برميل.

قبرص

- ١- محمد الهوني/ اكثر من ١٧مليون برميل. ٢ - نفتا بتروليوم/ ١٣,٢ مليون برميل. ٣- كويننتال/٣مليون برميل.

تركيا

- ١- زين العابدين اردم/ اكثر من ٢٧مليون برميل. ٢ - لطفى دوغان/ اكثر من ١١مليون برميل. ٣ - محمد اصلان/ ١٣مليون برميل. ٤ - تكفن/١٥,٥مليون برميل. ٥- شركة كي سي كي / ١,٥ مليون، ٦- دلتا بتروليوم / ٤ مليون ٧- سيتا / ٢ مليون، ٨- اوزيا / ٢,٥ مليون، ٩- سمير / ٢ مليون، ١٠- محتشم / ٢ مليون، ١١- مقدر سزجين / ٢ مليون.

فيتنام

- ١- فينابكو / ١,٢ مليون، ٢-درلنك مد / ٣ مليون، ٣- فينافود / ٦ مليون /٤- أو

أس سي / ٢ طن.

السودان

١- سماسو / ٨ مليون، ٢- شركة منتجات البترول / ٢ طن، ٣- اويل بلاس / ٢ طن.

اليمن

١- عبد الكريم الارياني / ٧,٨ مليون، ٢- توفيق عبد الرحيم / ١,٥ مليون
٣- شاهر عبد الحق / أكثر من ٧ مليون.

بنغلادش

١- مولانا عبد المنان / ٤٣,٢ مليون.

الهند

١- بيهام سنك / ٥,٥ مليون، ٢- حزب المؤتمر الهندي / ٤ مليون.

الباكستان

١- أويل أند كاز كروب / ١٠ طن، ٢- ابو عبد الرحمن / ١١,٥ طن، ٣- السيد عزاز /
١ طن.

ماليزيا

١- فايق أحمد شريف / ١٢,٥ مليون، ٢- شركة بيتمال / ٤ مليون، ٣- ترايد بير /
٤ مليون، ٤- ماستك / فايق أحمد شريف / ٥٧ مليون، ٥- حاوالا / ٧ مليون.

اندونيسيا

- ١- ابنة الرئيس سوكارنو / ٢ مليون، ٢- حاوا اتلنتك / ٢ مليون، ٣- مكرم حكيم / ٣ مليون، ٤- ميكاواتي / ٨ مليون، ٥- محمد أمين ريس / ٤ مليون
- ٦- ناتونا اويل / ٢ مليون.

الإمارات العربية

- ١- فال للبتول / ١,٨ مليون، ٢- احمد مانع سعيد العتيبة / ١١ مليون، ٣- جيوان أويل / ٧,٥ مليون، ٤- سلطان بن زايد آل نهيان / ٤ مليون، ٥- الهدى / ٢٢,٩ مليون.
- ٦- عيسى بن زايد آل نهيان / ٥ مليون، ٧- ميلينيوم / ٢ طن / ٨- بوني فيول / ١ طن.

المغرب

- ١- عبد الله السلاوي / ٧,٢ مليون، ٢- ناضل الهاشمي / ٥,٧ مليون، ٣- محمد البصري / ٤,٥ مليون.

الجزائر

- ١- عبد المجيد العطار / ٦ مليون، ٢- عبد القادر بن موسى / ٦ مليون.

تونس

- ١- مدكس بتروليوم / ٦,٧ مليون، ٢- فرناكو / ٢,٧ مليون، ٣- مايدور / ٤ مليون.

إيطاليا

- ١- روبرتو فريميغوني / ٢٤,٥ مليون، ٢- سلفاتورى نيكوترا / ٢٠ مليون، ٣- السيد فللوني / ٦,٥ مليون، ٤- الأب بنيامين / ٤,٥ مليون، ٥- ويست بتول / ٢ طن، ٦- هترك / ٢ طن، ٧- اي بي أس / ١ طن، ٨- جمعية النفط الإيطالية / ١ مليون.

اسبانيا

١- باسم قاقيش / ١٧,٥ مليون، ٢- خا فيروبيرت / ٩,٨ مليون، ٣- علي بلوط / ٨,٨ مليون.

يوغسلافيا

١- الحزب الاشتراكي / ٢٢ مليون، ٢- حزب اليسار / ٩,٥ مليون، ٣- الحزب الإيطالي / ١٦ مليون، ٤- حزب كوكستونتشا / ٦ مليون.

بيلا روسيا

١- الحزب الليبرالي / ٦ مليون، ٢- الحزب الشيوعي البيلا روسي / ٧ طن، ٣- شركة بيلمينال / ١٤,٢ مليون، ٤- شركة بيلفارم / ٤ مليون، ٥- رئيس ديوان الرئاسة / ٦ مليون، ٦- شركة لادا / ٢ مليون.

رومانيا

١- يلف ادركنك / ١ مليون، ٢- حزب العمل الروماني / ٥,٥ مليون.

بريطانيا

١- جورج غلوي / فواز زريقات / ١٩ مليون، ٢- مجاهدي خلق / ٣٦,٥ مليون.

كندا

١- آرثر ميل هولاند / ٩,٦ مليون.

امريكا

١- شاكر الخفاجي / ٧ مليون، ٢- سمير فنسنت / ١٠,٥ مليون.

تشاد

١- وزير خارجية تشاد / ٣ مليون.

تايلند

١- تاجر الرز التايلندي جايبورن / ٩,٥ مليون.

بنما

١- السيد سيفان / ١١,٥ مليون.

هنغاريا

١- حزب مصلحة هنغاريا/٤,٧ مليون.

جنوب افريقيا

١- ايمفيوم ما نجمنت (ساندي مجالي)/٩ مليون، ٢ - توكيو سكسويل/٤ مليون، ٣ -
مونتিকা/٤ مليون، ٤ - اومني اديل/٤ مليون.

الفلبين

١- مجموعة منتجي الفلبين/٣ مليون.

هولندا

١- ساي بولت/٣ مليون.

فرنسا

١- اداكس/٣/٨ مليون، ٢- ترافيكورا (باتريك موجان)/٢٥ مليون، ٣- ميشيل

غريما/١٧/١ مليون، ٤ - جمعية الصداقة العربية الفرنسية/١٥,١ مليون، ٥ -
ايكس/٤٧,٢ مليون، ٦ - شارل بسكو/١٢ مليون، ٧ - الياس الغزلي/١٤,٦ مليون، ٨ -
اي لوتي سي (كلود كاسبيرت)/٤ مليون، ٩ - بيرنارد ميراميه/٣ مليون، ١٠ -
برنارد ميراميه/٨ مليون، ١١ - دي سوزا/١١ مليون.

الصين

١- السيد خوان/٣٩,١ مليون، ٢ - نوريسكو/١٧,٥ مليون، ٣ - زنك رونك/١٣ مليون،
٤ - بيورج/١٣,٥ مليون، ٥ - ساوث هولكن/١ مليون.

الاردن

١- ليث شبيلات/١٥,٥ مليون، ٢ - فخري قعوار/٦ مليون، ٣ - كراندريسورسنز/٢
مليون، ٤ - الرشيد العالمية(احمد البشير)/٩ مليون، ٥ - فواز زريقات/٦ مليون، ٦ -
سالم النعاس/٣ مليون، ٧ - زياد الراغب/٧ مليون، ٨ - مشهور حديثه/٤ مليون، ٩ -
شاكربن زيد/٦,٥ مليون، ١٠ - محمد صالح الحوراني/٤ مليون، ١١ - توجان فيصل/٣
مليون، ١٢ - وزارة الطاقة الاردنية/٥ مليون، ١٣ - زياد يغمور/٢ مليون، ١٤ - وميض
حسين/١ مليون.

فلسطين

١- ابو العباس/١١,٥ مليون، ٢- عبد الله الحوراني/٨ مليون، ٣- وفا توفيق صايغ/٣,٥
مليون، ٤- منظمة التحرير/٤ مليون، ٥- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين/٥ مليون،
٦- منظمة التحرير (الدائرة السياسية)/٥ مليون.

مصر

١- شركة انكوم (محمد شتات)/١٤ مليون، ٢- عبد العظيم مناف/٦ مليون، ٣- خالد
جمال عبد الناصر/١٦,٥ مليون، ٤- عماد الجلدة/١٤ مليون، ٥- محمد صلاح/٧
مليون، ٦- محمد حلمي/٤,٥ مليون، ٧- الشركة العربية المتحدة/٦ مليون، ٨- شركة

النيل والفرات/٣ مليون، ٩-محمود مجدي المعصراوي/٧ مليون ١٠-مؤسسة الهامي
بشندي/٢ مليون، ١١-مؤسسة الملتقى الدولي/٢ مليون.

لبنان

١-بي بي اينرجي/٢ مليون، ٢-فادي العالمية/٢ مليون، ٣-هيثم صيداني/٢ مليون،
٤-بلانت بتروليوم/١ مليون، ٥-جورج ترخاينان/٧ مليون، ٦-ابن الرئيس لحدود/٤,٥
مليون، ٧-علي طعمة/١ مليون، ٨-شركة الهلال (عدنان الجنابي)/١ مليون، ٩-
الشركة العالمية للتجارة والاستثمار/٣ مليون، ١٠-فيصل درنيقة/٣ مليون، ١١-شركة
فيم أويل/١ مليون، ١٢-نجاح واكيم/٣ مليون، ١٣-أسامة معروف/٣ مليون، ١٤-
زهير الخطيب/٣,٥ مليون.

البحرين

١-مؤسسة كاظم الدارازي/٢ مليون، ٢-مؤسسة علي المسلم/٣ مليون، ٣-مؤسسة
كونكريت للمقاولات/٢ مليون.

السعودية

١-شركة ناجا/٣ مليون، ٢-شركة أسيس/٢ مليون.

قطر

١-حمد بن علي آل ثاني/١٤ مليون، ٢-مجموعة الدليمي/٤ مليون، ٣-كولف
بتروليوم/٢ مليون، ٤-بترولينا أويل/٢ مليون، ٥-صيانة آبار البترول/٢ مليون.

ليبيا

١-شكري غانم/١ مليون.

البرازيل

١- فؤاد سرحان/١٠ مليون، ٢- حركة ٨ اكتوبر (شافيين)/٤,٥ مليون.

إيرلندا

١- رياض الطاهر/١١ مليون، ٢- أفرو إيسترن/٢ مليون.

نيجيريا

١- هايسون /٧,٢ مليون، ٢- شركة زاز /٧,٥ مليون، ٣- شركة أي إي جي (السفير النيجيري) /١ مليون، ٤- كامباك /٤ مليون.

كينيا

١- محمد عثمان سعيد /١٠,٥ مليون.

بلغاريا

١- الحزب الاشتراكي البلغاري /١٢ مليون، ٢- أراك بول /٢ مليون.

النمسا

١- هانز كوجلر /٣ مليون، ٢- الجمعية العربية النمساوية/١ مليون.

سويسرا

١- ميديا /٢ مليون، ٢- دلتا سيرفس /٢ مليون، ٣- ايبيلوم /١ مليون، ٤- سبول /٢ مليون، ٥- كلينكو/١٢ مليون، ٦- لاكيا /٢ مليون، ٧- الكون /٢٣ مليون، ٨- توروس /٨ مليون، ٩- بتروكاز/٥ مليون، ١٠- فينار/٢١ مليون ١١- شركة نابكس /٣ مليون.

إتحاد ماينمار

١- وزير غابات ماينمار / ٥ مليون.

سلوفاكيا

١- الحزب الشيوعي السلوفاكي / ٤ مليون.

أوكرانيا

١- الحزب الديمقراطي الاجتماعي / ٨,٥ مليون، ٢- الحزب الشيوعي الأوكراني / ٦ مليون، ٣- اينرجي ريسورسز / ٢ مليون، ٤- فازماش امبكس / ٢ مليون، ٥- نفتو كاز / ٨ مليون، ٦- شركة هيو (سوكولوف) / ٥ مليون، ٧- اورشاتسكي / ٤,٥ مليون، ٨- فيدر التي توركوفي / ١ مليون، ٩- ترانس ايزكو / ١ مليون، ١٠- البيت الأوكراني / ١٠ مليون، ١١- أف تي دي / ٢ مليون، ١٢- الحزب الاشتراكي الأوكراني / ٢ مليون.

روسيا

ورد في الوثائق أمام فقرة روسيا إنها منحت ملياراً و٣٦٦ مليون برميل. وهذا تلميح إلى أن هذه (المنحة) كانت للدولة الروسية نفسها. وقد كانت الفقرات الخاصة بروسيا أوسع الفقرات على الإطلاق، إذ ضمت (٤٦) اسماً، تتضمن شركات وأحزاباً وشخصيات، حكومية وغير حكومية، وعلى النحو الآتي:

١١- شركة زرابشنفط / ١٧٤,٥ مليون، ٢- روز نפט امبكس - ازاكوف (ديوان الرئاسة الروسي) / ٨٦,٩ مليون (من ضمنها مليوناً برميل للسيد تترنكو، سفير روسيا في بغداد) ٣- شركات الحزب الشيوعي الروسي / ١٣٧ مليون، ٤- أميركوم (حزب الوحدة/ وزارة الطوارئ) / ٥٧ مليون، ٥- شركة مشينوامبورت / ٨٣,٥ مليون، ٦- الفا ايكو (الخارجية الروسية) / ١٢٨,٨ مليون، ٧- يتومين (الخارجية الروسية) / ٣٠,١ مليون، ٨- سلاف نפט (غوتسريف) / ٢٥,٥ مليون ٩- شركة زان

كاز / ٤٩,١ مليون، ١٠- شركة روز نفط / ٣٥,٥ مليون، ١١- شركة كازين انفسست -
كالميكا / ٨,٥ مليون، ١٢- شركة كالمنفط غاز - كالميكا / ٧,٥ مليون، ١٣-
شركة غاز بروم / ٢٦ مليون، ١٤- تات نفط - تترستان / ٦٤,٥ مليون، ١٥- شركة
باش نفط / ١٢ مليون، ١٦- شركة لوك أويل / ٦٣ مليون، ١٧- شركة سيرغوت نفط
غاز / ٤ مليون، ١٨- شركة النفط والغاز لشركة سايبيريا / ١ مليون، ١٩- شركة نفتا
موسكو/٢٥ مليون، ٢٠- شركة أونكو/٢٢,٢ مليون. ٢١- شركة سيدانكو/٢١,٢
مليون، ٢٢- شركة سبنفط/٨,١ مليون، ٢٣- شركة ترانز نفط/٩ مليون، ٢٤- شركة
يوكوس/٢ مليون، ٢٥- شركات الحزب الليبرالي الديمقراطي (جبرنوفسكي)/٧٩,٨
مليون، ٢٦- شركات حزب السلام والوحدة (السيدة ساجي)/٣٤ مليون، ٢٧- اللجنة
الروسية للتضامن مع العراق (السيد روداسيف)/٦,٥ مليون، ٢٨- الجمعية الروسية
للتضامن مع العراق (جورافيليون)/١٢,٥ مليون، ٢٩- شركة روز نفط غاز اكسبورت
(السيد اكابابون)/١٢,٥ مليون، ٣٠- شركة أورال انفسست (السيد ستروبييف)/٨,٥
مليون. ٣١- زيدج موسكو-أكاديمية العلوم/٣,٥ مليون، ٣٢- راومين (ابن السفير
السابق في بغداد)/١٩,٧ مليون، ٣- زرابشنفط (جامعة غويكن)/٣,٥ مليون، ٣٤-
مجموعة نوردويست/٢ مليون، ٣٥- زرابشنفطغاز - كاز بروم (السيد حسان)/٣
مليون. سلم منها مليون واحد فقط، ٣٦- سيوز نفط غاز (السيد شفرانك)/٢٥,٥
مليون. ٣٧- السيد نيكولاي ريجكوف/١٣ مليون، ٣٨- شركة ستروي نفط غاز/٦
مليون، ٣٩- شركة اخت نفط/٤,٥ مليون، ٤٠- إدارة الشيشان/٢ مليون، ٤١- عادل
الحيلاوي (أي. أن. أم للطيران)/٥ مليون، ٤٢- خروزليت/٥ مليون، ٤٣- ترانز نفتا/٣
مليون، ٤- رئيس ديوان الرئاسة الروسي/٥ مليون، ٤٥- الكنيسة الأرثوذكسية
الروسية/٥ مليون، ٤٦- الحزب الديمقراطي القومي الروسي/٢ مليون.

الملحق رقم ٣:

قانون فدايبي صدام حسين

بأسم الشعب رئاسة الجمهورية

بناء على ما أقره المجلس الوطني ووافق عليه مجلس قيادة الثورة وإستناداً إلى أحكام المادة الثالثة والخمسين من الدستور.
أصدرنا القانون الآتي:

رقم (12) لسنة 1996

قانون

فدايبي صدام

المادة الأولى -

تؤسس قوة متطوعين وطنية تسمى (فدايبي صدام) ترتبط بالمرافق الأقدم لرئيس الجمهورية.

المادة - 2

تهدف قوة فدايبي صدام إلى إعداد مقاتلين مؤمنين بالله والوطن والقائد وأهداف حزب البعث العربي الإشتراكي وثورة 17 - 30 تموز العظيمة، تأخذ على عاتقها جانباً من مسؤولية الدفاع عن العراق العظيم والشعب وإنجاز مهام قتالية في مختلف الظروف والأحوال وبكفاءة عالية ضد أي تآمر أو عدوان خارجي.

المادة - 3

يشترط في المنتمي إلى فدايبي صدام التحلي بالموصفات الآتية:

أولاً - المحافظة على معاني الشرف مستهدياً بالدين الإسلامي الحنيف وكتابه الكريم والقيم العالية والنماذج الإنسانية للسلف الصالح من الأمة العربية المجيدة.

ثانياً - الشعور العالي بالعدل والإنصاف.

ثالثاً - الشجاعة والتضحية والإيثار.

رابعاً - التفاعل الصميم مع أهداف حزب البعث العربي الإشتراكي وثورة 17 - 30 تموز المجيدة ومسيرتها العظيمة والإمتثال إلى مبادئها لخدمة العمل الفدايبي.

المادة - 4

يكون الإنتماء إلى قوة فدايبي صدام عن طريق التطوع المؤقت وبشروط تحددها تعليمات يصدرها المرافق الأقدم بعد موافقة رئيس الجمهورية.

المادة - 5

تتولى قوة فدايبي صدام ما يأتي:

أولاً - العمل كظهير للقوات المسلحة والحرس الجمهوري والحرس الجمهوري الخاص في تنفيذ المهام القتالية ضد أي عدو محتمل.

ثانياً - القيام بمهام قتالية منفردة ضد العدو أو بإسناد القوات المسلحة والحرس الجمهوري والحرس الجمهوري الخاص على أن لا تكلف بالواجبات التي هي من إختصاص الأجهزة الأمنية الأخرى إلا في الحالات الإستثنائية وبأمر من رئيس الجمهورية.

ثالثاً - جمع ما يطلب أليها من المعلومات في وقت السلم والحرب والقيام بأي واجبات مراقبة تناط بها منفردة أو بالتنسيق مع الأجهزة المختصة.

رابعاً - أي واجبات إضافية يكلفها بهارئيس الجمهورية.

المادة - 6

أولاً - يكون لقوة فدائبي صدام في كل محافظة فوج واحد بإستثناء محافظات (بغداد) و (نينوى) و (البصرة) حيث يحدد عدد الأفواج فيها وفق خصوصية كل منها.
ثانياً - تسليح أفواج فدائبي صدام بنفس تسليح أفواج طوارئ حزب البعث العربي الإشتراكي أو أي تسليح إضافي يقرره رئيس الجمهورية.
المادة - 7 -

ترتبط أفواج فدائبي صدام في كل محافظة بمقر قيادة قوة فدائبي صدام.
المادة - 8 -

للفاق مسؤولي تنظيمات حزب البعث العربي الإشتراكي إستخدام أفواج فدائبي صدام في حالات الضرورة القصوى التي تهدد سلامة وأمن العراق بعد إستحصال موافقة المرافق الأقدم لرئيس الجمهورية.
المادة - 9 -

يستدعى فدائبو صدام للأغراض الآتية:

أولاً - التدريب السنوي لمدة تتراوح بين شهر إلى شهرين وبالتناوب
ثانياً - إداء واجبات ومهام خاصة بأمر من رئيس الجمهورية.
المادة - 10 -

أولاً - يعتبر فدائبو صدام مجازين من دوائهم وكتلياتهم ومدارسهم إعتباراً من تأريخ إلحاقهم بأفواجهم ويشملون بأحكام قرار مجلس قيادة الثورة ذي الرقم (544) المؤرخ في 8/12/1990 على أن تحتسب المدة التي يقضيها الفدائي في التدريب وإداء الواجبات مجزية لما يعادلها من الخدمة العسكرية.

ثانياً - تصرف للمنتمين إلى قوة فدائبي صدام مخصصات مقطوعة حسب طبيعة الواجب تحدد عند الإستدعاء بإقتراح من المرافق الأقدم وموافقة رئيس الجمهورية.
المادة - 11 -

تكون الموازنة السنوية لفدائبي صدام ضمن موازنة ديوان الرئاسة.

المادة - 12 - يستمر العمل بالتوجيهات الصادرة من ديوان الرئاسة الخاصة بفدائبي صدام وبما لا يتعارض وأحكام هذا القانون.
المادة - 13 -

يصدر المرافق الأقدم وبموافقة رئيس الجمهورية التعليمات اللازمة لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون.
المادة - 14 -

ينفذ هذا القانون من تأريخ صدوره

كتب ببغداد في اليوم السابع من شهر ربيع الثاني لسنة 1417 هجرية، الموافق لليوم الحادي والعشرين من شهر آب لسنة 1996 ميلادية.

صدام حسين
رئيس الجمهورية

الأسباب الموجبة

الملحق رقم ٦:

جدول يبين توزيع النفوس بين الذكور و الإناث في العراق

للسنوات ١٩٥٧ - ٢٠٠٢ (بالألف)

| السنة | ذكور | إناث | مجموع |
|-------|-------|------|-------|
| 1957 | 3155 | 3144 | 6299 |
| 1965 | 4102 | 3945 | 8047 |
| 1970 | 4754 | 4686 | 9440 |
| 1971 | 4910 | 4840 | 9750 |
| 1972 | 5074 | 5000 | 10074 |
| 1973 | 5244 | 5169 | 10413 |
| 1974 | 5422 | 5343 | 10765 |
| 1975 | 5603 | 5521 | 11124 |
| 1976 | 5795 | 5710 | 11505 |
| 1977 | 6183 | 5817 | 12000 |
| 1978 | 6389 | 6016 | 12405 |
| 1979 | 6603 | 6218 | 12821 |
| 1980 | 6815 | 6423 | 13238 |
| 1981 | 7035 | 6634 | 13669 |
| 1982 | 7260 | 6850 | 14110 |
| 1983 | 7504 | 7082 | 14586 |
| 1984 | 7756 | 7321 | 15077 |
| 1985 | 8015 | 7570 | 15585 |
| 1986 | 8283 | 7827 | 16110 |
| 1987 | 8396 | 7939 | 16335 |
| 1988 | 8675 | 8207 | 16882 |
| 1989 | 8953 | 8475 | 17428 |
| 1990 | 9190 | 8700 | 17890 |
| 1991 | 9460 | 8959 | 18419 |
| 1992 | 9731 | 9218 | 18949 |
| 1993 | 10001 | 9477 | 19478 |
| 1994 | 10271 | 9736 | 20007 |

| | | | |
|-------|-------|-------|------|
| 20536 | 9995 | 10541 | 1995 |
| 21124 | 10281 | 10843 | 1996 |
| 22046 | 11059 | 10987 | 1997 |
| 22702 | 11374 | 11328 | 1998 |
| 23382 | 11700 | 11682 | 1999 |
| 24086 | 12039 | 12047 | 2000 |
| 24813 | 12389 | 12424 | 2001 |
| 25565 | 12751 | 12814 | 2002 |

ملاحظة: حسب نتائج التعدادات العامة للسكان ١٩٥٧، ١٩٥٦، ١٩٧٧، ١٩٨٧، ١٩٩٧.

الملحق رقم ٧:

فهرس التقرير العراقي عن أسلحة الدمار الشامل

نيويورك: «الشرق الأوسط»

ضمن الوثائق التي قدمتها الحكومة العراقية الى مجلس الامن في اطار التقرير الكامل عن برامج اسلحة الدمار الشامل، رسالة من وزير الخارجية ناجي صبري الى رئيس المجلس تضمنت فهرسا بما تتضمنه التقرير الذي استغرق نحو ١٢ الف صفحة. وفي ما يلي نص الرسالة:

«رئيس مجلس الامن صاحب السعادة اود ان انقل لسيادتكم، من خلال لجنة الامم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، الاعلانات المطلوبة بموجب الفقرة ٣ من القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) وكما يلي:

اولا: الاعلان النووي القسم الاول: الفترة منذ انشاء البرنامج ولغاية عام ١٩٩١: ويتكون من ٢٠٨١ صفحة وكما يأتي:

الخلاصة الموسعة (١١٣ صفحة) الجزء الاول (٨٠ صفحة) الفصل ١- مراحل تطوير البرنامج النووي العراقي (٤٥ صفحة) الفصل ٢ - التنظيم الاداري للبرنامج النووي (١٣ صفحة) الفصل ٣ - التخصيصات المالية والمشتريات (٢٢ صفحة)

الجزء الثاني - أ (٣٦٣ صفحة) الفصل ٤ - التقانات ٤ - فصل النظائر بالطريقة الكهرومغناطيسية (١٦٨ صفحة) ٤ - ٢ التقانات والعمليات الكيميائية المصاحبة للفصل بالطريقة الكهرومغناطيسية (١١٨ صفحة) ٤ - ٣ التقانات الاخرى المصاحبة للفصل بالطريقة الكهرومغناطيسية (٧٧ صفحة) الجزء الثاني - ب (٣١٨ صفحة) الفصل ٤ - التقانات (تكملة) ٤ -

٤ التخصيب بالانتشار الغازي وبالطارد الغازي (٢٣٦ صفحة) ٤ - ٥ البرنامج الكيميائي للتخصيب (٣٨ صفحة) ٤ - ٦ فصل النظائر بالليزر (٣٠ صفحة) ٤ - ٧ تخصيب نظائر الليثيوم (١٤

صفحة) الجزء الثالث - أ (٣٣٦ صفحة) الفصل ٥ - تطوير الآلة ٥ - ١ الدراسات الابتدائية (٤٠ صفحة) ٥ - ٢ الادارة (٢٧ صفحة) ٥ - ٣ البداية (٤ صفحات) ٥ - ٤ الدراسات النظرية والحسابية (٤٨ صفحة) ٥ - ٥ الدراسات التجريبية (٦٠ صفحة) ٥ - ٦ دراسات المواد (٣٦ صفحة) ٥ - ٧

الفعاليات الالكترونية والميكانيكية (٣٩ صفحة) ٥ - ٨ مركز الاثير (٣٢ صفحة) ٥ - ٩ مشروع ظافر (٨٦ صفحة)

الجزء الثالث - ب (١٦٠ صفحة) الفصل ٥ - تطوير الآلة (تكملة) ٥ - ١٠ التقانات الكيميائية ذات العلاقة ببرنامج تطوير الآلة (٩٠ صفحة) ٥ - ١١ استغلال الوقود الجديد والمستنفذ ضمن البرنامج المعجل لتطوير الآلة (٦٨ صفحة) ٥ - ١٢ الموقف في ١٧ كانون الثاني ١٩٩١ (صفحتان)
الجزء الرابع (١٧٧ صفحة) الفصل ٦ - فعاليات متنوعة (٢٨ صفحة) الفصل ٧ - الاسناد الى مجاميع وفعاليات غير نووية (٢١ صفحة) الفصل ٨ - المواد النووية (١٦ صفحة) الفصل ٩ - التوثيق (٥٢ صفحة) الفصل ١٠ - نقل وتدمير المعدات والمواد (٦٠ صفحة)
الجزء الخامس (١١٩ صفحة) الفصل ١١ - الانجازات (١٩٩ صفحة) الملحق الى الفصل (٣) - مشتريات بتروكيميائيات ٣ ومركز التصاميم (١١١ صفحة) الملحق الى الفصل ١٠ - موقف المعدات الرئيسية (١٥٩ صفحة) الرسائل - ايضا حات الفريق العراقي الى فريق العمل التابع الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية (١٤٥ صفحة)
القسم الثاني: ويغطي الفترة من عام ١٩٩١ ولغاية عام ٢٠٠٢: (٣٠٠ صفحة) ويتضمن الآتي:

الفصل الاول: المواقع الحاكمة المقدمة

موقع التويثة (منظمة الطاقة الذرية) - البرنامج التوضيحي - المكتب الاستشاري - السياسات العلمية والبرامج - الدائرة الهندسية - الدائرة الادارية - دائرة الكيمياء والمستحضرات الطبية - دائرة الفيزياء - دائرة البحوث الزراعية - دائرة البحوث البيئية

موقع الطارمية (شركة ابن سينا)

موقع الاثير

موقع الفرات (شركة الميلاذ)

شركة الجزيرة

موقع الشرفاظ

شركة الفوسفات العامة

شركة المجد

الفصل الثاني: المواقع السائدة

الشركة العامة للمسح الجيولوجي والتعدين

شركة ابن فرناس العامة

شركة صلاح الدين العامة

شركة التحدي

شركة الرازي

شركة الزحف الكبير

شركة الزوراء العامة

شركة الصمود العامة

شركة العز

شركة القعقاع

شركة النداء

شركة نصر العامة

شركة ام المعارك العامة

شركة بدر العامة

شركة صدام العامة

مصنع الرضوان

شركة حطين

شركة سعد العامة

شركة النصر العظيم

الخاتمة

الصفحة ٢١ - ٧ ٦ ٥ - ٢١ ٢٠ - ٧١ ٧٠ - ٧٤ ٧٣ - ١١٨ ١١٧ - ١٤٥ ١٤٦ - ١٧٠ ١٧١ - ١٨٤
١٨٥ - ٢١٩ ٢٢٠ - ٢٢٢ ٢٢١ - ٢٢٤ ٢٢٣ - ٢٢٧ ٢٢٦ - ٢٣٠ ٢٣١ - ٢٥٢ ٢٥١ - ٢٥٤ ٢٥٣ - ٢٥٦
٢٥٧ - ٢٦٤ ٢٦٥ - ٢٦٧ ٢٦٦ - ٢٦٩ ٢٦٨ - ٢٧١ ٢٧٢ - ٢٧٤ ٢٧٣ - ٢٧٦ ٢٧٥ - ٢٧٩ ٢٧٨ - ٢٨٠
٢٨١ - ٢٨٢ ٢٨٣ - ٢٨٤ ٢٨٥ - ٢٨٧ ٢٨٦ - ٢٨٨ ٢٨٩ - ٢٩٠ ٢٩٤ - ٢٩٥ ٢٩٩ - ٣٠٠

ثانيا: الاعلان الكيميائي

المقدمة (صفحتان)

القسم الأول:

الفصل الأول: نبذة تاريخية عن أنشطة البرنامج الكيميائي التسليحي السابق (١٩ صفحة).

الفصل الثاني: الهيكل التنظيمي للبرنامج الكيميائي التسليحي السابق (٨ صفحات).

الفصل الثالث:

١ - انواع وكميات السلائف الكيميائية المستوردة ومعدات الانتاج والاعتدة الفارغة للبرنامج

الكيميائي التسليحي السابق (٨٦ صفحة).

٢ - قائمة بالعقود ورسائل الاعتماد وقائمة اتفاقيات تجهيز فوارغ الاعتدة (٨ صفحات).

٣ - مصادر التجهيز (٢٤ صفحة).

الفصل الرابع: أنشطة البحث والتطوير للبرنامج الكيميائي التسليحي (١٠٢ صفحة).

الفصل الخامس: منشآت الانتاج والمعدات الموجودة فيها (٧٣ صفحة).

الفصل السادس: انتاج العوامل الكيميائية (٢٣ صفحة).

الفصل السابع: نشاط البحث والتطوير في مجال الاعتدة الكيميائية (٢٠ صفحة).

الفصل الثامن: الاختبارات الميدانية والتحويلات (٢٤ صفحة).

الفصل التاسع: تقنيات ملء الاعتدة (صفحتان).

الفصل العاشر: المساعدة الفنية الخارجية (ثلاث صفحات).

الفصل الحادي عشر: الموازنة المادية (٣٤٨ صفحة).

الفصل الثاني عشر: التدمير الافرادى للاعتدة والعوامل والسلائف الكيميائية (٢٢ صفحة).

الفصل الثالث عشر: متفرقة وعدد صفحاتها ١٠٣ وتتضمن:

١ - العلاقات مع شركات وكلاء واشخاص.

٢ - الرموز التعريفية لمفردات البرنامج.

٣ - النشاط الكيميائي في موقع السلطان.

٤ - المعدات التي جرى الحصول عليها محليا.

٥ - محاولات الانتاج المحلي للسلائف.

٦ - اعتبارات اختيار المواقع للمشاريع.

٧ - علاقة البرنامج الكيميائي مع المؤسسات العراقية الاخرى.

٨ - مشروع القنبلة الاشعاعية الملغي.

٩ - مواقع الانتاج البديلة.

١٠ - انتاج العامل السمي (رايسين).

قائمة الوثائق الداعمة: وتتضمن الوثائق الداعمة للاعلانات اعلاه (١١ صفحة).

الملحق الاضافي: يتضمن الرسائل المتبادلة بين دائرة الرقابة الوطنية واللجنة الخاصة السابقة والمتضمنة اجوبة عن استفسارات اللجنة بشأن مواضيع محددة من الاعلان النهائي واعتبرت جزءا لا يتجزأ من الاعلان (١٢ صفحة).

تقرير عام ١٩٩٩ عن حالة البرنامج الكيميائي (٢١ صفحة).

القسم الثاني (١١٨ صفحة)

ويشمل النشاط الكيميائي منذ عام ١٩٩١ ولغاية ٢٠٠٢ ويتضمن معلومات عن

المواقع الحاكمة: فلوجة ٢ / مصنع الكلور والفينول، وفلوجة ٣ / مصنع المبيدات.

المواقع الساندة وعددها اربعة مواقع: شركة نصر العامة والشركة العامة للصناعات الميكانيكية وشركة القعقاع العامة وشركة حطين العامة.

المواقع الاضافية وعددها ٢٥ موقعا وتشمل الاقسام العلمية للجامعات ومواقع

ملحق الوثائق الداعمة في المجال الكيميائي (٨٤١ صفحة) ثالثا: الإعلان البايولوجي القسم الأول

المقدمة (صفحة واحدة) الفصل الاول: أنشطة مؤسسة الحسن بن الهيثم (١٩٧٤ - ١٩٧٨) الفصل

الثاني: أنشطة منشأة المثنى العامة (١٩٨٥ - ١٩٨٧) الفصل الثالث: أنشطة موقع السلطان

(١٩٨٧ - ١٩٩٠) الفصل الرابع: أنشطة موقع التاجي (كانون الثاني ١٩٨٨ - تشرين الأول ١٩٩٨)

الفصل الخامس: أنشطة مصنع الحكم (١٩٨٨ - ١٩٩١) الفصل السادس: أنشطة معهد الحمى

القلاعية (تموز ١٩٩٠ - كانون الثاني ١٩٩١) الفصل السابع: أنشطة موقع الفضيلية (١٩٩٠ -

١٩٩١) الفصل الثامن: أنشطة التسليح الفصل التاسع (١) الهيكل التنظيمي للبرنامج البايولوجي

التسليحي السابق (٢) المؤسسات العسكرية ذات العلاقة بالبرنامج البايولوجي التسليحي السابق

الفصل العاشر: متفرقة وتشمل الآتي:

١ - إجابات على أسئلة فريق التفتيش ٢- (184UNSCOM). دراسة تحويل طائرة مقاتلة الى

طائرة مسيرة ٣ - جداول المشتريات: بموجب الاجابات بشأن مشتريات البرامج التي طلبها فريق

٤ . 184UNSCOM تقنيات الانتاج وملء الاعتدة ٥ - معدات الانتاج ٦ - التخصيصات المالية ٧

- مخططات الموقع ٨ - الاجابات على اسئلة فريق التفتيش (UNSCOM 184) بيان أنشطة الانتاج للعوامل البايولوجية ٩ - التوقيتات الزمنية الفصل الحادي عشر: حيازة المعدات والمواد والتجهيزات وفوارخ الاعدة لمراحل البرنامج كافة الفصل الثاني عشر: الموازنة المادية ومصير المعدات الفصل الثالث عشر: قائمة الوثائق الداعمة

القسم الثاني

يتضمن هذا القسم وصفا للأنشطة البايولوجية غير المحظورة للفترة ١٩٩١ لغاية ٢٠٠٢ يتضمن مواقع البحث والتطوير او الانتاج في المجال البايولوجي والتي تحتوي على معدات او مواد مزدوجة الاستخدام. ومواقع مستحدثة للنشاط البايولوجي لا علاقة لها بالانشطة المحظورة.

الصفحة ١ - ٦٥ - ١٩ ١٨ - ٦٥ ٦٤ - ٧١ ٧٠ - ١٠٦ ١٠٥ - ١١٨ ١١٧ - ١٢٤ ١٢٣ - ٢٢٠ ٢١٩ - ٢٢٠ ٢٤١ ٢٤٠ - ٢٦٣ ٢٦٢ - ٢٨٠ ٢٧٩ - ٣٤١ ٣٤٠ - ٣٤٣ ٣٤٢ - ٣٤٩ ٣٤٨ - ٣٥٢ ٣٥١ ٣٥٠ - ٣٧٤ ٣٧٥

الوثائق الداعمة من جزئين (٧٣٢ صفحة)

رابعا: إعلان الصواريخ

المقدمة الفصل الاول: نبذة تاريخية عن برنامج الصواريخ ذات مديات اكثر من ١٥٠ كم الفصل الثاني: الهيكل التنظيمي لبرنامج مشاريع الصواريخ الفصل الثالث: معلومات تفصيلية عن المشاريع وموقف النشاط الحالي الفصل الرابع: استمارات خاصة بأنظمة الصواريخ والتصاميم الاولية الفصل الخامس: تفاصيل المشاريع ومشترياتها لأحد عشر مشروعا الفقرة الرابعة من الفصل الخامس: العلاقات مع الدول والشركات والمنشآت والمجهزين الرئيسيين الفصل السادس: الاستخدام الفعلي للقوة الصاروخية الفصل السابع: العلاقة مع الانشطة المحظورة في المجالات الاخرى الفصل الثامن: نبذة تاريخية عن شركة ابن فرناس للطائرات المسيرة الوثائق الداعمة

التسلسل ٢ ١ - ١٢ ٦٩٩ ١١ - ٧١١ ٧١٠ - ٨٢٥ ٨٢٤ - ٨٣٧ ٨٣٦ - ١١٩٥ ١١٩٤ - ١٢٠٦ ١٢٠٧ - ١٢١٢ ١٢١١ - ١٢٤٠

ملحق الوثائق الداعمة وعدد صفحاتها (٥٠٤٧ صفحة)

صاحب السعادة: ان الاعلان الحالي الدقيق والشامل والتام الوارد في الوثائق اعلاه يتضمن معلومات تفصيلية عن برامج العراق السابقة في المجالات النووية والكيميائية والبايولوجية

والصواريخ منذ تأسيس هذه البرامج. وهذه المعلومات التفصيلية، وخاصة الأجزاء المتعلقة بالبحوث والتطوير وتقنيات تصنيع وإنتاج العوامل والأسلحة، ينطوي نشرها على محاذير، ويتعارض مع القواعد الواردة في نظم عدم انتشار الأسلحة ووددت لفت نظر مجلس الأمن الى ذلك. وتفصلوا بقبول وافر التقدير

ناجي صبري

الملحق رقم ٨

نص اتفاقية واشنطن ١٩٩٨ بين الحزبين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني

تقديم - الرئيس العراقي

تبدأ يأتي النص الرسمي للاتفاق الذي وقعه الزعيمان القوميون من صلال العراقي والشماسي ومسئولو البعثيين من بين الجانبين القوميون العراقيين بقيادة علي حزبهيد. الاتفاق الوطني القومي بين (PKK) و (PDK) ونزول الديمقراطية هو يوم ١٩٩٨ (١٤١٨) على التوالي.

وقد وقع الاتفاق أيضا بصفة علنية، بينه وبين زعيم ماين مساهد وزير الخارجية الامريكانيه بشؤون الشرق الاوسط.

وعلق بالانكليزية: «يبدو اني سعيد بالموقف القوي لتتخذ الامارات الخليج عليها، ولقد تقضي بحزبهم الاتحاديون في شمال العراق بالانتماء لجمهورية عام ١٩٩٩».

وهذا نص الاتفاق:

أولاً - التأكيد على التغيرات المهمة

يعتقد ان من الحزب الديمقراطي القومي (PKK) والاتحاد الوطني الكردستاني (PDK) كشمس بالشمس في وزير الخارجية الامريكانيه جارين ايرينيك والعمامة الامريكانيه ستعملها من الطاقات الجديدة والشرعية هذا في واشنطن خلال الازم الاخيرة.

وتلقى جهودهم التي ساعدت على هذا اجتماعها هذا وما يوشق في ظل اعلان التعاون في المستقبل.

يتمثل هذا الاجتماع خطوة حرجية في الامام في سبيل تحقيق معالجة خاتمة واحدة تعطي املاً جديداً للامم في الديمقراطية والاشتراكية والاشوريين في مختلف كردستان الشمالية بقطاع العراق.

كما ترحب العراق بالجهود المبذولة لتسوية دعوى التي ترحبها والجامعة المتحدة في عملية التسوية والتفاهة بين العراق والعراق، وخاصة في المناطق التي يسيطر عليها من العراق، وخاصة في مناطق كردستان الشمالية، والتي تخضع من ناحية الامم المتحدة الى المراقبة السياسية للجنة في اطار مباحرة ثمة وشؤون الدول الاخرى (١٩٩٩) وقد عودنا الى عدة لقاءات خلال تحقيق تلك المعاهد.

التا يوجه على وحدة القواصم العليا، والتي في المناطق الثلاث شمالية: غول، اربيل والسليمانية في هز من دولة العراق.

يؤكد الزعيمان (PKK) و (PDK) على قبولهما من مبادئه بحدود العراق القومية، وتعمد ان يجمع، تلك الحدود من قبل الزعيمين في العراق.

ويصمم الحزبان الى خلق عراق موحد، معدي الديمقراطية وضمير الحقوق السياسية والاشتمالية والشماسي القوي في العراق، ولقد تم الاتفاق على ١٣ برة سياسية يؤسسها الشعب العراقي نفسه.

ويطلب الزعيمان الى اجراء اصلاحات في العراق على اساس قدرتي بحفظ التبادلتها وبعدها ازاويها.

ولهم ان الامارة العراقية تتقدم هذا الطموح لتكافة ابناء الشعب العراقي.

ويذكر الحزبان حاليات القتل العشوائية وغيره من الاتهام عن الثورة الى العراق على الحذات السياسية. الاسباب التي تسبب في عراقية ضد بعضهما البعض.

ويتمسكي الى معالجة اولئك الذين يتكلمون بالاسلام مهما كانت لوجهاتهم او بوجه الامم السياسية.

والتفاهة في تحقيق احوالهم من اجل الصلحة والتفاهة في مساندة الامم المتحدة في العراق، وسيسهل حركة الامم المتحدة في العراق، وتتمسك في الاتهام في تحريرها بملية هي المصنعة.

المرحلة الثانية

لقد اتفقت على تعزيز لجنة التحقيق العليا (١٩٩٧) لتكتمل من تحقيق القضايا السياسية لشعب كردستان شمالية، وحذات العلاقات في مساندة الامم المتحدة والشماسية.

وستكون فترات لجنة التحقيق العليا مالمه في المراجعة لتكافة اعتباراتها.

وستقوم اللجنة باعمال التفتيش الخاصة خاصة من الحزبان، بما في ذلك تطهير الأوضاع في دهوك واربيل والسليمانية.

وعادة لتشغيل ادارة مؤسدة ومحمية مولاها بما على تشجيع المصنعة عام ١٩٩٤، وقصر السيطرة على كافة الازم الاقتصادية عبر اعادة المناطق وتنظيم اقتصاديات جديدة.

تسا مساندة اجهزة تعزيز الديمقراطية والتعاون بين بورات الجمعية العامة التي تقام هذه المبادئ الخمسة.

وتتبرر في كونها في العراق.

وسيلزم التحزبان بتكاتف من قبل الزعماء لتكتمل على مبادئه بحدود العراق القومية، وتعمد ان يجمع، تلك الحدود من قبل الزعيمين في العراق.

ويصمم الحزبان الى خلق عراق موحد، معدي الديمقراطية وضمير الحقوق السياسية والاشتمالية والشماسي القوي في العراق، ولقد تم الاتفاق على ١٣ برة سياسية يؤسسها الشعب العراقي نفسه.

ويطلب الزعيمان الى اجراء اصلاحات في العراق على اساس قدرتي بحفظ التبادلتها وبعدها ازاويها.

ولهم ان الامارة العراقية تتقدم هذا الطموح لتكافة ابناء الشعب العراقي.

ويذكر الحزبان حاليات القتل العشوائية وغيره من الاتهام عن الثورة الى العراق على الحذات السياسية. الاسباب التي تسبب في عراقية ضد بعضهما البعض.

ويتمسكي الى معالجة اولئك الذين يتكلمون بالاسلام مهما كانت لوجهاتهم او بوجه الامم السياسية.

والتفاهة في تحقيق احوالهم من اجل الصلحة والتفاهة في مساندة الامم المتحدة في العراق، وسيسهل حركة الامم المتحدة في العراق، وتتمسك في الاتهام في تحريرها بملية هي المصنعة.

المرحلة الثانية

لقد اتفقت على تعزيز لجنة التحقيق العليا (١٩٩٧) لتكتمل من تحقيق القضايا السياسية لشعب كردستان شمالية، وحذات العلاقات في مساندة الامم المتحدة والشماسية.

وستكون فترات لجنة التحقيق العليا مالمه في المراجعة لتكافة اعتباراتها.

وستقوم اللجنة باعمال التفتيش الخاصة خاصة من الحزبان، بما في ذلك تطهير الأوضاع في دهوك واربيل والسليمانية.

وعادة لتشغيل ادارة مؤسدة ومحمية مولاها بما على تشجيع المصنعة عام ١٩٩٤، وقصر السيطرة على كافة الازم الاقتصادية عبر اعادة المناطق وتنظيم اقتصاديات جديدة.

الادارة المؤقتة

ستتبع الجمعية التأسيسية خلال ثلاثة اشهر من اعادة تشكيلها في اطار مباحرة ثمة وشؤون الدول الاخرى (١٩٩٩) وقد عودنا الى عدة لقاءات خلال تحقيق تلك المعاهد.

وتتلقى جهودهم التي ساعدت على هذا اجتماعها هذا وما يوشق في ظل اعلان التعاون في المستقبل.

يتمثل هذا الاجتماع خطوة حرجية في الامام في سبيل تحقيق معالجة خاتمة واحدة تعطي املاً جديداً للامم في الديمقراطية والاشتراكية والاشوريين في مختلف كردستان الشمالية بقطاع العراق.

كما ترحب العراق بالجهود المبذولة لتسوية دعوى التي ترحبها والجامعة المتحدة في عملية التسوية والتفاهة بين العراق والعراق، وخاصة في المناطق التي يسيطر عليها من العراق، وخاصة في مناطق كردستان الشمالية، والتي تخضع من ناحية الامم المتحدة الى المراقبة السياسية للجنة في اطار مباحرة ثمة وشؤون الدول الاخرى (١٩٩٩) وقد عودنا الى عدة لقاءات خلال تحقيق تلك المعاهد.

توزيع الازم

تتم الاتفاق على توزيع الازم بين الحزبان الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.

| الجدول الزمني لتطبيق الاتفاق | |
|------------------------------|--|
| اول تشرين الاول (تشرين) | سحب الحزبان الديمقراطي الكردستاني في تقديم دعم مالي شهري، كجزء من اعادة اذمة الامامة في المناطق الشرقية للامم المتحدة. |
| 15 تشرين الاول (تشرين) | الحد من الازم الامامة لثمن العشرين بسبب التحرك الاخيرة بين الحزبان، في الاتفاق على تقديم التماسية لهم في اصلاح مشاكلهم السياسية بواسطة الامم المتحدة. |
| اول تشرين الثاني (تشرين) | مطالبة الامم المتحدة مع حكومة تركيا، واتكتمل التحقيق والتعاون بين الازم الامامة بالشرق الاوسطية، وتوقف المبعوثات من مناطق الشرق الاوسط على الكردستاني الى الامم المتحدة. |
| 15 تشرين الثاني (تشرين) | تقرر حول تقديم مساندة الامم المتحدة، وتوحيد الادارة والمشاركة في الازم. |
| اول كانون الثاني (كانون) | اول اجتماع للجمعية الوطنية. |
| اول آذار (مارس) | تقوم اللجنة التأسيسية المؤقتة بتقديم خطة لتطهير الأوضاع في اربيل، دهوك والسليمانية. |
| اول نيسان (ابريل) | خطة لشبكة مشتركة مؤقتة حول احوال الانتعاشات. |
| اول تموز (يوليو) | اجراء انتخابات في المناطق الكردية. |

اللازمة لتفهم سكان الجسد من مناطق الحيز الديمقراطي
الغربي من شأنها ان مناطق "السياسات الواسعة" كما سنبين
حتى يتم تشكيل حكومة مشاركة مؤهلة.
وستكون اللجنة العليا منسحق بالاشارة من وزيرات
الضرائب والفاية او موجودا مسؤولة عن عملية توزيع
الاوراق على كافة انحاء المنطقة.
وعندما يتم تشكيل الحكومة تشترط ان تكونه لانها
متمثلة في مسؤولية من كافة فصائل جمع وتوزيع الاوراق.
ويعد انتخاب الجمعية الانتخابية الجديدة، ستكون
هناك وزارة واحدة لا يمتلكه بالقرارات والسياسات لتتولى
معالجة جميع الوزراء التي تشمل الضرائب ورسوم
الهياكل.
وستكون الاموال تحت تصرف الحكومة الجديدة
في ايامها الاولى.

إنتاج ايرلندا والجمهورية البولندية

مقتضى الجمعية الاوقاف والسوية اعاد قضية تطوع
الوقفا في ايرلندا، ويهدف والسياسية وقد جرى
ويشكل اللجنة العليا ان الكساحين مؤسسة دولية
بمضامين هذه الفكرة انما ايرلندا، وقد صاغها
ويجب ان يجمع مع اوضاعه في كل المدن الى خمسة تسعين
باجرة انشطة من جارة واخرى.

الانتخابات

ستكون الجمعية الاوقاف والسوية العليا مسؤولين عن
اخره انتخابات حرية واتوجه الجمعية خليفه جديد،
خلال فترة لا تزيد عن سنته تسعون ايام، فيكون
الجمعية الاوقاف.
وسيمتلك تشكيل الحامية الانتخابية الجديدة على اقل
معلومات احصائه متاحة حول عدد السكان في المناطق
التي كانت يشغلها العراق، وهدنة توزيع التصويت الصحيحة
والثقة للسكان فيها،
وسيمتلك تخصيص مخصص للاسرة والاشوريين
والظواهر في الجمعية.
في حال كان خط متساوي، ستقوم الجمعية الاوقاف
بالتمسك بالخيار بعد اخذ عدد السكان بعين الاعتبار
سبلات انتشاهها.

وفي حالة عدم توافق المساعدة البروتية، ستقوم
بعض الاحصاء، بشرطها وان لا يتسبب في اضرار
المشورفة للوقفا التي تفضل لتتغير اعداد السكان
بالتشاور مع وزير الخارجية.

الوضع في كردستان العراق

لقد قرر مجلس الامن في 1991 تعليق جميع
التدابير التي تخص توصيت الشاهنجرافي، خاصة
في شمال كردستان.
وتو بتوزيع حجم الفصح منذ عام 1990. شمس
انصار الاقوال،
ومن المصير يملأ خطه ان انجسحت النفا من الامم
الشهدة قد اهدى في تقريره ارقام الخسار وجود اقلية
على عهد كبير من الامكانيات في السجون العراقية
وتلك الصغار من جنات بغداد الاكبر، وتشرتها من
صوتة كركوك وبعها.
وقد بثت استماعة حد التظهير الجرمي ضد العراق
البراق والفرعان مع صخرة اثارهم ورائعهم وسحق
التي اصحاب العراق،
وفي ضوء ذلك التجديد المستمر لانت مسؤولين مشترك

الثقافات المقبلة للقاء

مستقبلها وتبين حيز النية التي هي الكينونات
والتحريك في هذه الاوضاع الكونية، وقد تلاوت
ويؤيد في دورها من اجله في اخرج قوله ان تعالوا في
التيكارة والاعلان علنا من الجانبين.
والا فكل من افقة مجموعات العتية، فالتداهل ان يفتد
الاجتماع لتقبل في حرة كركوك،
وسيعملوا اجتماع طرقه من قدامت حول اجراءات
الاشارة لتأمين حدوده للخدمة الاكبر، والله متعين
الامن على الحدود العراقية.
ويتميز اجتماعهم ان يستغل ايجاد مخصص
الاعمال التي يوجد في الجانبين، وكذلك بحث خلق آلية
لاجراء التبادلات بين الطرفين.

هذا التغيير
الاشارة على التغيير
مسؤول الاقليمي
الاعمال التي يقوم على التبادلات
التيكارة
ويؤيد
تلك مساهمة ويرة التبادلات
الاعمال التي يقوم على التبادلات

الى اللجنة الاولى على مساهمة التبادلات وذلك على
توزيع على نشر الامساك بالاشارة، وفي عام 1991 واجوز
حقة لا يفتد بهم، 1990 و1991
خبره في الاوضاع التي اتفق عليها من اجل
على تسمية الاوضاع في كردستان العراق، والتبادلات
يستمر الاقوال مع شدة مائة العدد بالتحليل الكروي،
وتوجد ان يتغير الاجمال اثناء عملية التبادلات
تأخذ عدة الفروقات لتتغير الاستعداد من التبادلات
والاشارة على كركوك،
والمثل اجمدة التسمية في حد له توفيق الاقوال
مطابق القسمة التسمية في تصرفات التبادلات
والمثل يتسلسل في الاوضاع التبادلات التبادلات
تغير اوضاع التبادلات الاستعداد التبادلات التبادلات
في الشمال،
لقد صارت خطه مائة الايام التبادلات والتبادلات
الاشارة وتربطها من خلال عدانية دور التبادلات في
توزيع الخدمة المناطق الكركوك، والتبادلات التبادلات
التبادلات، والى التي التبادلات في التبادلات والتبادلات
للتبادلات الكركوك بالقرارات،
في التبادلات التبادلات التبادلات التبادلات
كركوك، التبادلات التبادلات في التبادلات والتبادلات
لا يفتد حصره.

الملحق رقم ٩:

النص الكامل لقانون تحرير العراق لسنة ١٩٩٨ ٩٨س ٢٥٢٥

(قانون تحرير العراق لسنة ١٩٨١-١٩٩٨)

في ما يلي نص قرار مجلس النواب المشترك رقم ١١٤، "لإجازة استخدام القوات المسلحة الأميركية ضد العراق"، الذي تمت الموافقة عليه في مجلس النواب في ١٠ أكتوبر ١٩٩٨، بأغلبية ٢٩٦ صوتاً مقابل ١٣٣ صوتاً.

الكونغرس ١٠٧

الدورة الثانية

حيث أن الولايات المتحدة، رداً على حرب العراق العدوانية في عام ١٩٩٠ واحتلالها غير المشروع للكويت، شكلت تحالفاً من الدول لتحرير الكويت وشعبها كي تدافع عن أمن الولايات المتحدة القومي وتفرض قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن العراق

وحيث ان العراق، بعد تحرير الكويت في عام ١٩٩١، وافق على اتفاق وقف إطلاق نار رعته الأمم المتحدة ووافق العراق بموجبه بشكل جلي لا لبس فيه، من بين ما وافق عليه، على التخلص من جميع برامجه الخاصة بالأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية ووسائل إيصالها وتطويرها، وعلى وضع حد لدعمه للإرهاب العالمي

وحيث أن جهود المفتشين الدوليين عن الأسلحة، ووكالات الاستخبارات الأميركية، والمنشقين العراقيين، أدت إلى اكتشاف وجود مخزون ضخم من الأسلحة الكيميائية وبرنامج واسع النطاق للأسلحة البيولوجية، وإلى (اكتشاف) أن لدى العراق برنامج أسلحة نووية متقدماً أقرب بكثير إلى إنتاج سلاح نووي مما كانت قد أشارت إليه المعلومات الاستخباراتية في السابق

وحيث أن العراق حاول، منتهكاً بذلك بشكل مباشر وصريح وقف إطلاق النار، إحباط جهود المفتشين عن الأسلحة لتحديد وإتلاف مخزون العراق من أسلحة الدمار الشامل وقدراته التطويرية، مما نجم عنه في النهاية سحب المفتشين من العراق في الحادي والثلاثين من تشرين الأول/أكتوبر، ١٩٩٨

وحيث أن الكونغرس خلص في القانون العام ٢٣٥-١٠٥ (١٤ آب/أغسطس، ١٩٩٨) إلى أن برامج العراق المستمرة الخاصة بأسلحة الدمار الشامل تهدد مصالح الولايات المتحدة الحيوية والسلام

والأمن الدوليين، وأعلن العراق في حالة "خرق أساسية غير مقبولة لتعهداته الدولية" وحض الرئيس "على اتخاذ الإجراء المناسب، وفقاً للدستور الأميركي والقوانين الأميركية ذات الصلة، لجعل العراق ممتثلًا لتعهداته الدولية"

وحيث أن العراق يشكل تهديداً مستمراً لأمن الولايات المتحدة القومي وتهديداً للسلام العالمي وأمن منطقة الخليج الفارسي أيضاً وما زال في حالة خرق أساسية وغير مقبولة لتعهداته الدولية بمواصلته، من بين أمور أخرى، امتلاك وتطوير قدرات أسلحة كيميائية وبيولوجية ذات مغزى، والسعي النشط لتحقيق قدرة أسلحة نووية، ودعم وإيواء منظمات إرهابية"

وحيث أن العراق يصير على خرق قرارات مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة عبر مواصلته تعاطي القمع الوحشي لسكانه المدنيين مهدداً بذلك السلام الدولي والأمن في المنطقة، وعبر رفضه إطلاق سراح وإعادة أو التبليغ عن مصير المواطنين من غير العراقيين الذين احتجزهم العراق دون حق، بمن فيهم أميركي من أفراد القوات المسلحة، وعبر إخفاقه في إعادة الممتلكات التي استولى عليها العراق دون حق من الكويت"

وحيث أن النظام العراقي الحالي قد أثبت قدرته على واستعداده لاستخدام أسلحة الدمار الشامل ضد دول أخرى وضد شعبه"

وحيث أن النظام العراقي الحالي قد أثبت عداؤه المستمر للولايات المتحدة، واستعداده لمهاجمتها، بما في ذلك محاولة اغتيال الرئيس الأسبق بوش في عام ١٩٩٣ وإطلاق النار عدة آلاف من المرات على قوات الولايات المتحدة وقوات التحالف المسلحة المنشغلة بفرض قرارات مجلس الأمن الدولي"

وحيث أنه من المعروف أن هناك أعضاء من القاعدة، وهي منظمة تتحمل مسؤولية هجمات على الولايات المتحدة ورعاياها ومصالحتها، بما فيها الهجمات التي وقعت في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، ٢٠٠١، في العراق"

وحيث أن العراق يواصل مساعدة وإيواء منظمات إرهابية دولية أخرى، بما في ذلك منظمات تهدد حياة وسلامة رعايا أميركيين"

وحيث أن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠١، على الولايات المتحدة أكدت خطورة التهديد الذي يشكله حصول منظمات إرهابية دولية على أسلحة الدمار الشامل"

وحيث أن قدرة العراق المثبتة واستعداده لاستخدام أسلحة الدمار الشامل، والخطر من أن يقوم

النظام العراقي الحالي إما باستخدام هذه الأسلحة لشن هجوم مفاجئ على الولايات المتحدة أو قواتها المسلحة، أو بتقديمها لإرهابيين دوليين يفعلون ذلك، وعظم مقدار الأذى الذي سيصيب الولايات المتحدة ورعاياها من جراء مثل هذا الهجوم، تبرر مجتمعة اتخاذ الولايات المتحدة إجراء لحماية نفسها“

وحيث أن قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٧٨ (١٩٩٠) يجيز استخدام جميع الوسائل الضرورية لفرض تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ (١٩٩٠) والقرارات التالية ذات الصلة ولإجبار العراق على التوقف عن نشاطات معينة تهدد السلام والأمن الدوليين، بما فيها تطوير أسلحة الدمار الشامل ورفض أو عرقلة عمليات الأمم المتحدة للتفتيش عن الأسلحة مما ينتهك قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٧ (١٩٩١)، وقمع رعاياه المدنيين مما يشكل خرقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ (١٩٩١)، وتهديده لجيرانه أو لعمليات الأمم المتحدة في العراق مما يخرق قرار مجلس الأمن رقم ٩٤٩ (١٩٩٤)“

وحيث أن الكونغرس قد خول الرئيس في "قرار إجازة استخدام القوة العسكرية ضد العراق" (القانون العام ١٠٢-١) "استخدام القوات المسلحة الأميركية وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٧٨ (١٩٩٠) لتحقيق تطبيق قرارات مجلس الأمن ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٧٠، ٦٧٤، و٦٧٧“

وحيث أن الكونغرس أعرب، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، عن رأيه بأنه "يؤيد استخدام جميع الوسائل الضرورية لتحقيق اهداف قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٧ كون ذلك متماشياً مع قرار إجازة استخدام القوة العسكرية ضد العراق (القانون العام ١٠٢-١)، وبأن قمع العراق لسكانه المدنيين ينتهك قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ و"يشكل تهديداً متواصلاً لسلام وأمن واستقرار منطقة الخليج الفارسي،" وأن الكونغرس "يؤيد استخدام كافة الوسائل الضرورية لتحقيق أهداف قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٦٨٨“

وحيث أن "قانون تحرير العراق" لعام ١٩٩٨ (القانون العام ٣٣٨-١٠٥) أعرب عن رأي الكونغرس بأنه ينبغي أن تكون سياسة الولايات المتحدة دعم جهود الإطاحة بالنظام العراقي الحالي من السلطة وتعزيز بروز حكومة ديمقراطية لتحل محل ذلك النظام“

وحيث أن الرئيس بوش ألزم الولايات المتحدة في ١٢ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٢، ب"العمل مع مجلس الأمن الدولي لمواجهة تحدينا المشترك" الذي يشكله العراق وللا"عمل لاستصدار القرارات

الضرورية،" بينما أوضح في نفس الوقت أنه "سيتم فرض قرارات مجلس الأمن، والوفاء بالمطالب العادلة بالسلام والأمن، وإلا أصبحت المعركة محتومة لا مفر منها"

وحيث أن الولايات المتحدة مصممة على متابعة الحرب على الإرهاب حتى النهاية وأن دعم العراق المستمر للمجموعات الإرهابية الدولية مع تطويره لأسلحة الدمار الشامل في انتهاك مباشر لتعهداته بموجب اتفاق وقف إطلاق النار لعام ١٩٩١ وغيره من قرارات مجلس الأمن الدولي يجعل من الواضح أن فرض تطبيق جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك (فرضها) عن طريق استخدام القوة إن كان ذلك ضروريا، يخدم مصالح الأمن القومي الأميركي ويعزز الحرب على الإرهاب"

وحيث أن الكونغرس قد اتخذ خطوات لمواصلة الحرب على الإرهاب بقوة ونشاط من خلال تأمين السلطات والأموال التي طلبها الرئيس لاتخاذ الإجراءات الضرورية ضد الإرهابيين الدوليين والمنظمات الإرهابية، بما في ذلك تلك الدول والمنظمات أو الأفراد الذين خططوا وأقروا وارتكبوا أو ساعدوا على الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠١، أو قاموا بإيواء مثل أولئك الأفراد أو المنظمات"

وحيث أن الرئيس والكونغرس مصممان على مواصلة اتخاذ جميع الإجراءات الملائمة ضد الإرهابيين الدوليين والمنظمات الإرهابية، بما فيها تلك الدول والمنظمات أو الأفراد الذين خططوا أو فوضوا أو ارتكبوا أو ساعدوا في الهجمات التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠١، أو قاموا بإيواء أولئك الأفراد أو تلك المنظمات"

وحيث أن الرئيس يتمتع بموجب الدستور بسلطة اتخاذ إجراء لإعاقة والحيلولة دون وقوع أعمال إرهاب عالمية ضد الولايات المتحدة، كما سلم الكونغرس في القرار المشترك الخاص بإجازة استخدام القوة العسكرية (القانون العام ٤٠-١٠٧) و

حيث أنه في مصلحة الأمن القومي الأميركي إعادة السلام والأمن إلى منطقة الخليج الفارسي: وبناء عليه،

تقرر من قبل مجلسي شيوخ ونواب الولايات المتحدة المجتمعين في الكونغرس،

الفقرة ١. عنوان مختصر

يمكن الإشارة إلى هذا القرار المشترك على أنه "قرار إجازة استخدام القوة العسكرية ضد العراق

لعام ٢٠٠٢".

الفقرة ٢. دعم جهود الولايات المتحدة الدبلوماسية

يدعم كونغرس الولايات المتحدة جهود الرئيس لـ

أ- فرض تنفيذ كامل من خلال مجلس الأمن الدولي لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة (بالموضوع) الخاصة بالعراق ويشجعه على هذه الجهود" و

ب- الحصول على إجراء فوري وحاسم من مجلس الأمن الدولي لضمان تخلي العراق عن استراتيجيته في المماثلة والمراوغة وعدم الامتثال و(ضمان) انصياغه الفوري الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن الخاصة بالعراق.

الفقرة ٣. تخويل باستخدام القوات المسلحة الأمريكية.

أ- تخويل- يخول الرئيس باستخدام القوات المسلحة الأمريكية على النحو الذي يراه ضرورياً وملائماً كي:

١. يحمي أمن الولايات المتحدة القومي من التهديد المستمر الذي يشكله العراق" و

٢. يفرض تطبيق جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بالعراق.

ب- قرار رئاسي.

في ما يتعلق بممارسة السلطة الممنوحة في الفقرة أ باستخدام القوة، سيقوم الرئيس، قبل هذه الممارسة أو في أسرع وقت ملائم بعد ممارستها، على ألا يكون ذلك بعد مضي أكثر من ثمان وأربعين ساعة على ممارسة مثل هذه السلطة، بتزويد رئيس مجلس النواب والرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ بقراره بأن

١. اعتماد الولايات المتحدة على مزيد من السبل الدبلوماسية أو السبل السلمية الأخرى وحدها إما أنه أ- لن يحمي أمن الولايات المتحدة القومي بشكل واف من التهديد المستمر الذي يشكله العراق أو ب- من المرجح أنه لن يؤدي إلى فرض تطبيق جميع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة المتعلقة بالعراق" و

٢. التصرف وفقاً لهذا القرار ينسجم مع استمرار الولايات المتحدة ودول أخرى في اتخاذ

الإجراءات الضرورية ضد الإرهابيين الدوليين والمنظمات الإرهابية الدولية، بما فيها تلك الدول والمنظمات أو الافراد الذين خططوا وفوضوا وارتكبوا أو ساعدوا في الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠١.

ت- شروط قرار سلطات الحرب

١ - تخويل قانوني محدد- تمثيلاً مع الفقرة ٨ (أ) (١) من قانون سلطات الحرب، يعلن الكونغرس أن الغرض من هذه الفقرة هو منح تخويل تشريعي محدد ضمن معنى الفقرة ٥ (ب) من قرار سلطات الحرب.

٢ - انطباق شروط أخرى- لا يبطل أي شيء ورد في هذا القرار أي شرط في قرار سلطات الحرب أو يحل محله.

الفقرة ٤. تقارير للكونغرس

أ- تقارير: سيقوم الرئيس، على الأقل مرة كل ستين يوماً، برفع تقرير إلى الكونغرس حول القضايا ذات الصلة بهذا القرار المشترك، بما في ذلك الاجراءات المتخذة وفقاً لممارسة السلطة الممنوحة في الفقرة الثانية، والمرحلة التي وصل إليها التخطيط لجهود يُتَوَقَّع أن تكون هناك حاجة إليها بعد انتهاء هذه الإجراءات، بما في ذلك الإجراءات التي تم وصفها في الفقرة ٧ من قانون تحرير العراق لعام ١٩٩٨ (القانون العام ٣٣٨-١٠٥).

ب- تقرير واحد مدمج: إلى الحد الذي يتوافق فيه تقديم أي تقرير تم وصفه في البند (أ) مع تقديم أي تقرير آخر حول قضايا ذات صلة بهذا القرار المشترك اشترط تقديمه طبقاً لمتطلبات رفع التقارير المنصوص عليها في قرار سلطات الحرب (القانون العام ٩٣-١٤٨)، فإنه من الممكن تقديم جميع مثل هذه التقارير في تقرير واحد مدمج للكونغرس.

ت- قاعدة التفسير: إلى الحد الذي تكون فيه المعلومات المتطلبة في الفقرة ٣ من قرار إجارة استخدام القوة العسكرية ضد العراق (القانون العام ١-١٠٢) متضمنة في التقرير المطلوب بموجب هذه الفقرة، سيعتبر ذلك التقرير مستوفياً لشروط الفقرة ٣ من ذلك القرار.

الملحق رقم ١٠:

القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) حول التفتيش عن اسلحة الدمار الشامل في العراق

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٦٤٤ المعقودة في ٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٢

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة، ولا سيما قراراته ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ ٦ أغسطس/ آب ١٩٩٠ و٦٧٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٣ أبريل/ نيسان ١٩٩١ و٦٨٨ (١٩٩١) المؤرخ ٥ أبريل/ نيسان ١٩٩١ و٧٠٧ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ أغسطس/ آب ١٩٩١ و٧١٥ (١٩٩١) ١١ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩١ و٩٨٦ (١٩٩٥) المؤرخ ١٤ أبريل/ نيسان ١٩٩٥ و١٢٨٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٧ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٩ وإلى جميع البيانات الرئيسية ذات الصلة،
وإذ يشير أيضا إلى قراره ١٢٨٢ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠١ وعزمه على تنفيذه تنفيذا كاملا،

وإذ يسلم بالتهديد الذي يتعرض له السلام والأمن الدوليان من جراء عدم امتثال العراق لقرارات المجلس ونشره لأسلحة الدمار الشامل والقذائف بعيدة المدى،

وإذ يشير إلى أن قراره ٦٧٨ (١٩٩٠) قد أذن للدول الأعضاء باستخدام جميع الوسائل اللازمة للتقيد بقراره ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ ٢ أغسطس/ آب ١٩٩٠ وجميع القرارات ذات الصلة التي تلت القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وتنفيذها، ولإعادة إرساء السلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يشير كذلك إلى أن قراره ٦٨٧ (١٩٩١) قد فرض التزامات على العراق كخطوة ضرورية لبلوغ هدفه المعلن المتمثل في إعادة إرساء السلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يسوؤه أن العراق لم يقدم، حسب المطلوب بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، كشفا دقيقا ونهائيا وكاملا بجميع جوانب برامجه الرامية إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية التي يزيد مداها عن ١٥٠ كيلومترا وبجميع مخزونات من هذه الأسلحة ومكوناتها ومرافق وأماكن إنتاجها، فضلا عن البرامج النووية الأخرى، بما في ذلك أي برامج يدعي أنها منشأة لأغراض لا تتصل بالمواد التي يمكن استخدامها في الأسلحة النووية،

وإذ يسوؤه كذلك أن العراق أعاق مرارا الوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد إلى المواقع التي حددتها اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما لم يتعاون تعاونا

كاملا وغير مشروط مع مفتشي الأسلحة التابعين للجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في العام ١٩٩٨،

وإذ يسوؤه عدم وجود رصد وتفتيش وتحقق دولي في ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية في العراق منذ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٨، حسب ما هو مطلوب بموجب القرارات ذات الصلة، بالرغم من الطلبات المتكررة التي وجهها المجلس إلى العراق بأن يوفر سبل الوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش المنشأة بموجب القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، باعتبارها المنظمة الخلف للجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإذ يأسف لما نجم عن ذلك من إطالة أمد الأزمة التي تشهدها المنطقة ومعاناة الشعب العراقي،

وإذ يسوؤه أيضا عدم امتثال حكومة العراق للالتزامات المترتبة عليها عملا بالقرار ٦٨٧ (١٩٩١) في ما يتعلق بالإرهاب، وعملا بالقرار ٦٨٨ (١٩٩١) في ما يتعلق بإنهاء القمع الذي يتعرض له سكان العراق المدنيون وتوفير سبل وصول المنظمات الإنسانية الدولية إلى جميع أولئك الذين يحتاجون إلى المساعدة في العراق، وعملا بالقرارات ٦٨٦ (١٩٩١) و٦٨٧ (١٩٩١) و١٢٨٤ (١٩٩٩) في ما يتعلق بإعادة أو التعاون في معرفة مصير رعايا الكويت ورعايا البلدان الثلاثة الذين يحتجزهم العراق دون وجه حق، أو إعادة الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق دون وجه حق،

وإذ يشير إلى أن المجلس قد أعلن في قراره ٦٨٧ (١٩٩١) أن وقف إطلاق النار سوف يقوم على أساس قبول العراق لأحكام ذلك القرار، بما في ذلك التزامات العراق الواردة فيه،

وقد عقد العزم على كفالة الامتثال الكامل والفوري من جانب العراق دون شروط أو قيود لالتزاماته المنصوص عليها في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وغيره من القرارات ذات الصلة، وإذ يشير إلى أن قرارات المجلس تشكل المعيار الذي يحكم امتثال العراق،

وإذ يشير إلى أن قيام لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، بوصفها المنظمة الخلف للجنة الخاصة، وقيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمباشرة أعمالهما على نحو فعال أمر أساسي لتنفيذ القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وغيره من القرارات ذات الصلة،

وإذ يلاحظ أن الرسالة المؤرخة ١٦ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية العراق تمثل خطوة أولى ضرورية نحو تصحيح استمرار العراق في عدم الامتثال لقرارات المجلس ذات الصلة،

وإذ يلاحظ كذلك أن الرسالة المؤرخة ٨ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٢ الموجهة إلى الفريق السعودي في حكومة العراق من الرئيس التنفيذي للجنة الرصد والتحقق والتفتيش والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تحدد الترتيبات العملية، كمتابعة لاجتماعهم في فيينا، والتي تشكل شروطاً أساسية لاستئناف لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية لعمليات التفتيش في العراق،

وإذ يعرب عن أبلغ القلق إزاء استمرار امتناع حكومة العراق عن تقديم تأكيد للترتيبات المحددة في تلك الرسالة،

وإذ يعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة العراق والكويت والدول المجاورة وسلامتها الإقليمية،

وإذ يشيد بالجهود التي بذلها في هذا المضمار الأمين العام وأعضاء جامعة الدول العربية وأمينها العام،

وقد عقد العزم على كفالة الامتثال الكامل لقراراته،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يقرر:

١- أن العراق كان ولا يزال في حالة خرق جوهري لالتزاماته المنصوص عليها في القرارات ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، ولا سيما بامتناعه عن التعاون مع مفتشي الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية عن إتمام الأعمال المطلوبة بموجب الفقرات ٨ إلى ١٣ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)،

٢- يقرر، مع التسليم بما جاء في الفقرة ١ أعلاه، أن يمنح العراق بموجب هذا القرار فرصة أخيرة للامتثال للالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح بموجب قرارات المجلس ذات الصلة، ويقرر استناداً إلى ذلك أن يضع نظاماً محسناً للتفتيش يستهدف إتمام عملية نزع السلاح المحددة بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات اللاحقة للمجلس إتماماً كاملاً وقابلاً للتحقق،

٣- يقرر أن حكومة العراق يتعين عليها، كي تبدأ في الامتثال للالتزامات المتعلقة بنزع السلاح، إضافة إلى تقديم الإعلانات المطلوبة كل سنتين، أن تقدم إلى لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية وإلى المجلس، في موعد لا يتجاوز ٣٠ يوماً من تاريخ هذا القرار، بياناً دقيقاً ووافياً وكاملاً عن الحالة الراهنة لجميع جوانب برامجها الرامية إلى تطوير أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية وقذائف تسيارية وغيرها من نظم الاتصال من قبيل الطائرات التي تعمل دون

طيار ونظم نشر المواد الإشعاعية المعدة للاستخدام على الطائرات، بما في ذلك أي مخزونات من الأسلحة ومكوناتها الفرعية ومخزونات العوامل والمواد والمعدات ذات الصلة وأماكنها المحددة، وأماكن وأعمال مرافق البحوث والتطوير والإنتاج، فضلا عن جميع البرامج الكيميائية والبيولوجية والنووية الأخرى، بما في ذلك أي برامج تدعي أنها منشأة لأغراض لا تتصل بإنتاج الأسلحة أو موادها،

٤- يقرر أن تقديم العراق بيانات زائفة أو إغفاله بعض الأمور في البيانات المقدمة عملا بهذا القرار وامتناعه في أي وقت عن الامتثال لهذا القرار والتعاون الكامل في تنفيذه سوف يشكل خرقا جوهريا إضافيا لالتزامات العراق وسوف يبلغ إلى المجلس لتقييمه وفقا للفقرتين ١١ و١٢ أدناه،

٥- يقرر أن يوفر العراق للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانية الوصول فورا ودون أي عوائق أو شروط أو قيود إلى أي من المناطق والمرافق والمباني والمعدات والسجلات ووسائل النقل التي تودان تفتيشها، وأن يوفر كذلك إمكانية الوصول فورا ودون أي عوائق أو شروط أو قيود إلى جميع المسؤولين وغيرهم من الأشخاص الذين تود لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش أو تود الوكالة الدولية للطاقة الذرية مقابلتهم بأي طريقة أو في أي مكان تختاره لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملا بأي جانب من جوانب ولايتهما، ويقرر كذلك أنه يجوز للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، حسب تقديرهما، إجراء مقابلات داخل العراق أو خارجه، وتيسير سفر الأشخاص الذين تجرى معهم وأفراد أسرهم إلى خارج العراق، وأنه يجوز للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، حسب تقديرهما فقط، إجراء تلك المقابلات دون حضور مراقبين من الحكومة العراقية، ويوعز إلى لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ويطلب إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تستأنفا في موعد أقصاه ٤٥ يوما من اتخاذ هذا القرار عمليات التفتيش التي تقومان بها، وأن تقدمتا تقريرا مستكملا في غضون ٦٠ يوما بعد ذلك،

٦- يوافق علي الرسالة المؤرخة في ٨ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٢ الموجهة من الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الفريق السعودي في حكومة العراق، المرفقة بهذا القرار، ويقرر أن يكون مضمون الرسالة ملزما للعراق،

٧- يقرر كذلك، بالنظر لتعطيل العراق المطول لوجود لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية لديه وبغية تمكينهما من إنجاز المهام المنوطة بهما في هذا القرار وفي جميع القرارات السابقة ذات الصلة، ودون المساس بالتفاهات السابقة، أن ينشئ المجلس بموجب هذا القرار الصلاحيات المنقحة أو الإضافية التالية التي تكون ملزمة للعراق، وذلك من أجل تيسير عملهما في العراق:

تحدد لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية تكوين فرق التفتيش التابعة لهما على نحو يكفل تشكيل تلك الفرق من أفضل الخبراء المؤهلين والمتمرسين المتاحين،

يتمتع أفراد لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بما يتمتع به خبراء البعثات من امتيازات وحصانات منصوص عليها في اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة واتفاق امتيازات وحصانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية،

تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق غير المقيد في دخول العراق والخروج منه، وبالحق في حرية التنقل بحرية ودون قيد وفورا إلى مواقع التفتيش ومنها، وبالحق في تفتيش أي مواقع أو مباني، بما في ذلك إمكانية وصولهما فورا ودون عوائق أو شروط أو قيود إلى المواقع الرئاسية أسوة بالمواقع الأخرى، على الرغم من أحكام القرار ١١٥٤ (١٩٩٨) المؤرخ ٣ مارس/ آذار ١٩٩٨،

تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في أن يزودهما العراق بأسماء جميع الأشخاص الذين لهم علاقة حاليا وسابقا ببرامج العراق الكيميائية والبيولوجية والنووية والمعلقة بالقذاف التسيارية وكذلك بأسماء مرافق البحوث والتطوير والإنتاج التي لها صلة بذلك،

يتكفل عدد كاف من حراس الأمن التابعين للأمم المتحدة بأمن مرافق لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية،

تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في أن تعلننا، لأغراض تجميد موقع ما من أجل التفتيش، مناطق معزولة تشمل المناطق المحيطة به وممرات العبور، وعلى العراق أن يعلق فيه الحركة البرية والجوية بحيث لا يتغير أي شيء في الموقع الذي يجري تفتيشه ولا يؤخذ منه أي شيء،

تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في أن تستخدم بحرية ودون قيود طائرات ثابتة الجناحين أو مروحية بما في ذلك طائرات استطلاع بطيار أو دون طيار، وبالحق في هبوط تلك الطائرات،

تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في القيام، حسب تقديرهما فقط وعلى نحو قابل للتحقق، بإزالة أو تدمير أو تعطيل جميع الأسلحة المحظورة والنظم الفرعية والمكونات والسجلات والمواد والبنود الأخرى ذات الصلة، وتتمتعان كذلك بالحق في إغلاق أي منشآت أو تعطيل أي معدات لإنتاج تلك البنود،

تتمتع لجنة الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في استيراد واستخدام معدات أو مواد معفاة من الرسوم لأغراض التفتيش، وفي مصادرة وتصدير أي معدات أو مواد أو وثائق أخذت أثناء عمليات التفتيش دون أن يخضع للتفتيش أفراد لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمسؤولون العاملون فيهما وأمتعتهم الشخصية،

٨- يقرر كذلك أن على العراق ألا يقوم بأعمال عدائية أو يهدد بارتكاب أعمال من هذا القبيل ضد أي ممثل أو فرد تابع للأمم المتحدة أو لأي من الدول الأعضاء فيها يتخذ إجراء من أجل التقيد بأي قرار من قرارات المجلس،

٩- يطلب إلى الأمين العام أن يقوم على الفور بإخطار العراق بهذا القرار، وهو قرار ملزم للعراق، ويطلب بأن يؤكد العراق في غضون سبعة أيام من ذلك الإخطار عزمه على الامتنثال لهذا القرار امتثالا كاملا، ويطلب كذلك بأن يتعاون العراق على الفور ودون شروط وعلى نحو فعال مع لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية،

١٠- يطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تقدم الدعم الكامل للجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية في أداء ولايتهما، بما في ذلك معلومات عن أي محاولات بذلها العراق منذ العام ١٩٩٨ للحصول على مواد محظورة، وعن طريق التوصية بالمواقع التي يتعين جمعها، وتقدم لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى المجلس تقريرا عن نتائج هذه العملية،

١١- يوعز إلى الرئيس التنفيذي للجنة الرصد والتحقق والتفتيش وإلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يبلغ المجلس فورا بأي تدخل من جانب العراق في أنشطة التفتيش،

وكذلك بأي تقاعس من العراق عن الامتثال لالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح، بما في ذلك الالتزامات المترتبة عليه بموجب هذا القرار في ما يتعلق بعمليات التفيتش،

١٢- يقرر أن يعقد اجتماعا فور تلقيه أي تقرير يقدم وفقا للفقرة ٤ أو ١١ أعلاه، من أجل النظر في الحالة وضرورة الامتثال الكامل لجميع قرارات المجلس ذات الصلة بغية ضمان السلام والأمن الدوليين،

١٣- يذكر في هذا السياق بأن المجلس حذر العراق مرارا بأنه سيواجه عواقب خطيرة نتيجة لانتهاكاته المستمرة لالتزاماته.

١٤- يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره. ١٩٧١

الملحق رقم ١٠:

البيان الختامي لاجتماع المعارضة العراقية في نيويورك

الثالث من كانون الاول ١٩٩٩

إن المأساة التي حلت بالشعب العراقي بسبب سياسات صدام التدميرية من حروب طاحنة وقتل وتجويع وتهجير وتشريد وإبادة جماعية وتغيير المعالم الجغرافية من تهديم القرى إلى تجفيف الالهوار أكدت ان الديمقراطية والتعددية وسيادة القانون هي مطالب أساسية لعراق المستقبل.

نتيجة لهذه المعاناة المريرة تولدت القناعة التامة لدى المعارضة الوطنية ان لا سبيل لنجاحها إلا بتوحيد جهودها وعملها المشترك لإسقاط نظام صدام حسين ورفع الظلم عن كاهل شعبنا العراقي.

لقد جاءت اجتماعات نيويورك تتويجا لجهود كبيرة وعمل دؤوب وبمشاركة جميع الأطراف التي شاركت في هذا الاجتماع أو لم تشارك لظروفها الخاصة.

أكدت نتائج اجتماعات نيويورك ان وحدة الصف العراقي لمجابهة الطاغية ونظامه والاعتماد على الشعب في عملية التغيير هما الطريق الوحيد لرفع الضيم عنه.

حضر اجتماع نيويورك اكثر من ٣٠٠ شخصية عراقية تمثل كل شرائح المجتمع العراقي ذات الماضي العريق وجرت تغطية إعلامية وصحافية واسعة من قبل عدد كبير من الإعلاميين العرب والأجانب.

بدأ الاجتماع يوم السبت ٣٠ تشرين الأول ١٩٩٩ بتلاوة آيات بينات من القرآن الكريم ووقوف الحاضرين دقيقة صمت تكريما لأرواح شهداء شعبنا الأبرار، ومن ثم عقد اجتماعان منفصلان في آن واحد، ضم الاجتماع الأول أعضاء الجمعية الوطنية للمؤتمر الوطني العراقي الموحد، حيث قدم السيد رياض الياور تقريرا باسم الهيئة الرئاسية المؤقتة استعرض فيه نشاطات المؤتمر وهيئاته منذ اجتماع وندسور الذي عقد في السابع والثامن من نيسان ١٩٩٩، بينما ضم الاجتماع الثاني بقية المشاركين من أطراف المعارضة الأخرى التي قررت المشاركة في اجتماع عام وموسع للمعارضة. وبعد ظهر نفس اليوم انعقد الاجتماع الموسع للمعارضة العراقية وضم كافة الحاضرين في الاجتماعين أعلاه، حيث ألقيت كلمات من قبل قادة المعارضة والشخصيات الوطنية المشاركة في الاجتماع الموسع وهم كل من السادة :

جلال الطالباني |الاتحاد الوطني الكردستاني، تحسين معله |الوفاق الوطن العراقي، سامي عبد الرحمن |الحزب الديمقراطي الكردستاني، الشريف علي بن الحسين |الحركة الملكية الدستورية، نزار حيدر |منظمة العمل الإسلامي، جنيد منكو |الجبهة التركمانية، الملا عبد الغني طه |حركة الوحدة الإسلامية، نقيب الصالحي |حركة الضباط الأحرار، يعقوب يونادم يوسف |الأشوريين، محمد محمد علي |الإسلاميين المستقلين، موفق الربيعي |الإسلاميين المستقلين، عزيز عليان |الحزب الديمقراطي العراقي، الشيخ جمال الوكيل |حركة الوفاق الإسلامي، سيد كاظم البطاط |المقاومة في الجنوب، الشيخ جابر الدليمي |العشائر العراقية، بهاء الشبيب |الحركة الديمقراطية العربية، عزام علوش |المنتدى العراقي للديمقراطية، إسماعيل القادري |القوميين، عبد الخالق زه نكنه | الحركة الشعبية الكردية، محمد حاجي محمود |الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني، محمد شريف |مستقل.

أكد المتحدثون في كلماتهم على أهمية رص الصفوف وتلاحم القوى والجهود والاستفادة من جميع الفرص المتاحة إقليمياً ودولياً والخروج بقرارات نابعة من المصلحة الوطنية لشعبنا العراقي وبمناى عن التدخلات والتأثيرات الخارجية، مطالبين الجميع ببذل أقصى الجهود لإنجاح الاجتماع والتشديد على استقلالية القرار السياسي العراقي. استمرت جلسات الاجتماع الموسع طوال يوم ٣١ تشرين الأول واختتم صباح الاثنين ١ تشرين الثاني بانتخاب الهيئة القيادية والمجلس المركزي وإقرار توصيات اللجان.

بناء على اقتراح قدمته هيئة إدارة الاجتماع الموسع توزع أعضاء الجمعية إلى خمس لجان هي النظام الأساسي، مستقبل العراق، الخطاب السياسي، المالية، حقوق الإنسان والإدانة. وفي ضوء المناقشات المستفيضة التي أجرتها اللجان الخمس، اتخذت الجمعية جملة من القرارات والتوصيات الهامة التي تتعلق بحاضر ومستقبل قضية شعبنا، ومن هذه القرارات تبني اسم (المؤتمر الوطني العراقي)، والإبقاء على صيغة الجمعية الوطنية بدلاً من الاجتماع الموسع، وأقرت نظاماً أساسياً له، وأقرت أيضاً مبدأً جماعية القيادة كأسلوب عملي لإدارة نشاطات المؤتمر للفترة المقبلة. وفي هذا السياق جرى انتخاب سبعة أعضاء للهيئة القيادية للمؤتمر يمثلون الأحزاب والحركات وبعض الشخصيات المستقلة. كما جرى انتخاب مجلس مركزي مؤلف من (٦٥) خمس وستين عضواً يمثلون القوى والأحزاب والحركات والتيارات في المؤتمر. وأبقى الباب مفتوحاً لزيادة أعضاء المجلس المركزي حسب متطلبات التوسيع، وبحد أقصى لا يتجاوز نصف

العدد المذكور، ويمارس المجلس صلاحية الجمعية العامة (عدا تعديل النظام الأساسي)، ويتولى إعداد الخطط والبرامج وأساليب تنفيذها في المرحلة الحالية والمستقبلية لتصعيد الكفاح ضد الدكتاتورية.

شدد الاجتماع في توصية له على مطالبة مجلس الأمن الدولي باتخاذ جملة إجراءات فعالة تمنع النظام من الاستمرار بقمع الشعب العراقي وفي مقدمة ذلك التطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي المرقم (٦٨٨) والتوسع في تنفيذ القرار (٩٤٩) الخاص بمنع أي تحرك لقوات النظام جنوب العراق ومهما كانت الأسباب التي تدعيها وبما يضمن إجبار النظام على سحب آلتة العسكرية وأجهزته القمعية من المنطقتين الوسطى والجنوبية.

طالب الاجتماع مجلس الأمن الدولي باتخاذ القرارات واعتماد الآليات العملية لضمان انسياب الأغذية والأدوية والتجهيزات الضرورية إلى جميع المواطنين دون تمييز وذلك في سياق التدابير اللازمة والجهود المبذولة لإنهاء معاناة شعبنا.

في إطار تصورات وأهدافه حول مستقبل العراق أكد الاجتماع على ان يكون نظام الحكم في عراق المستقبل ديمقراطيا برلمانيا تعدديا يكرس المؤسسات الدستورية وسيادة القانون واستقلال القضاء ويحترم حقوق الإنسان ويقر الحقوق القومية المشروعة لشعب كردستان العراق على أساس الفدرالية ويحترم الحقوق القومية والثقافية للتركمان والأشوريين ويتعايش بسلام مع جيرانه ويلتزم بالمواثيق الدولية.

أكد الاجتماع على أهمية التوجه إلى البلدان العربية والإسلامية والدول الصديقة والمجتمع الدولي ودعوته للمساهمة في إنقاذ الشعب العراقي من محنته ودعم خطط ونشاطات المعارضة الوطنية العراقية الهادفة إلى إسقاط النظام العدواني وإعادة العراق كعنصر استقرار وعامل إيجابي في الحفاظ على الأمن والسلام في المنطقة والعالم.

كما اكد الاجتماع على أهمية تشكيل محكمة دولية لمحاكمة رأس النظام ورموزه، وناشد المجتمع الدولي العمل على منع النظام من الاستمرار باستخدام المناطق السكنية والمواطنين كدروع بشرية. ومن جانب آخر اتخذ المؤتمر قرارا بإنشاء صندوق دعم مالي يمول من تبرعات العراقيين والدول العربية والاسلامية الشقيقة والدول الصديقة ويعتمد هذا الصندوق مبدأ الشفافية والرقابة المالية والإدارية لضمان تنظيم أعماله.

وقد ساهم في الاجتماع عدد من الضيوف الذين دعموا نضال الشعب العراقي للخلاص من الدكتاتورية، حيث ألقى السناتور سام براونباك رئيس اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأدنى في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ كلمة أشاد وتعهد فيها بالعمل على توفير المزيد من الدعم للمعارضة العراقية في جهودها لمواجهة النظام، داعيا إلى فرض الحظر على القوات العسكرية للنظام في شمال وجنوب العراق لحماية السكان المدنيين من القمع والاضطهاد.

ثم ألقى السيد ديفيد شيفر السفير الأمريكي فوق العادة المكلف بقضايا جرائم الحرب كلمة عبر فيها عن رغبة حكومته برؤية طغمة المجرمين الحاكمة في العراق وقد جردت من سلطاتها وأحيلت إلى العدالة، مشيرا إلى جرائمهم البشعة وخصوصا في حملة الأنفال واستخدام المواد الكيماوية السامة ضد شعبنا في كردستان العراق وقمع السكان في الجنوب وتجفيف الأهوار.

في نفس الجلسة ألقى السناتور بوب كيري كلمة هنا فيها المجتمعين على جهودهم من اجل عراق ديمقراطي الذي يحظى بالتأييد الكامل من الولايات المتحدة، ووعد بتأمين المعونات اللازمة للمرحلة الانتقالية لبناء المؤسسات الديمقراطية ولبعث الحيوية في الاقتصاد العراقي مؤكدا على العمل مع دول أخرى لترتيب إلغاء الديون الضخمة التي كبل بها صدام الشعب العراقي. كما أشادت النائبة العمالية البريطانية آن كلويد بجهود المعارضة العراقية لإسقاط النظام الدكتاتوري وتحقيق مستقبل زاهر للشعب العراقي.

خلال الجلسة المسائية ليوم ٣١ تشرين الأول ألقى السيد بينجامين غيلمان رئيس لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب الأمريكي كلمة أكد فيها للحاضرين بان جهودهم تتمتع بتأييد قوي من الكونغرس الأمريكي الذي خول الرئيس كلنتون وإدارته اتخاذ جميع الإجراءات التي يحتاجونها للسير قدما في نضالهم لإسقاط النظام الحاكم.

وخلال الجلسة الختامية صباح يوم الاثنين ١ تشرين الثاني ألقى السيد توماس بيكرنغ وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية كلمة عبر فيها عن دعم الإدارة الأمريكية لطلب العراقيين للحماية والمساعدة من المجتمع الدولي معلنا بان بلاده ستنفذ قرار مجلس الأمن (٩٤٩) الخاص بمنع أي تحرك لقوات النظام جنوبا مهما كانت الأسباب التي تدعيها، وان تغيير النظام أمر محتم.

اختتم المجتمعون أعمالهم على ان تباشر هيئة المؤتمر القيادية اتخاذ الإجراءات الفعلية لإعداد البرامج والخطط وأساليب تنفيذها لمواصلة تحقيق الأهداف المرسومة.

ان المؤتمر الوطني العراقي إذ يؤكد حرصه على استمرار المواجهة مع النظام الدكتاتوري، يفتح ذراعيه لكل الأحزاب والمنظمات والهيئات والشخصيات الوطنية للتعاون والتنسيق والعمل من أجل الهدف المنشود المتمثل بإسقاط نظام صدام الدكتاتوري وإقامة البديل الدستوري البرلماني الديمقراطي.

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " صدق الله العظيم.

المؤتمر الوطني العراقي، الثالث من كانون الاول ١٩٩٩

نص البيان السياسي لمؤتمر المعارضة العراقية في لندن

بسم الله الرحمن الرحيم

١٤-١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢

عاش العراق ومنذ ما يزيد على ثلاثة عقود أسوأ حقبة من تاريخه السياسي المعاصر بسبب تسلط النظام الدكتاتوري العنصري الطائفي وممارساته القمعية والإرهابية ومغامراته وحروبه داخل الوطن وخارجه.

وطوال تلك الفترة ناضل الشعب العراقي وجرت سلسلة من المحاولات الجريئة التي استهدفت إنهاء الحالة الشاذة التي فرضها النظام القمعي على شعبنا شاركت فيه شرائح واسعة من أبناء القوات المسلحة الشرفاء والقوى السياسية والشعبية ومن كل القطاعات القومية والدينية والمذهبية للمقاومة المشروعة بجميع الوسائل بما في ذلك المقاومة المسلحة والتي توجت بانتفاضة مارس/ آذار المجيدة في العام ١٩٩١ التي أسهم فيها الملايين من العراقيين من مدنيين وعسكريين من العرب والكرد والتركمان والأشوريين ومن الشيعة والسنة وكادت تلقي بالنظام إلى مساقط التاريخ التي يستحقها.

وعلى الرغم من حجم التضحيات وغزارة الدماء التي قدمت فإن ظروفنا خارجة عن إرادة شعبنا الصابر حالت دون تحقيق تطلعات العراقيين وآمالهم لإعادة بناء وطنهم على أسس من الديمقراطية والعدل والسلام.

واليوم إذ تتوافر الفرصة مجدداً أمام شعبنا العراقي ومن خلال استثمار بعض معطيات العامل الدولي لإسقاط النظام الفاشي وإنجاز عملية التغيير، تتولد آفاق جديدة ومشاركة تقوم على

وجوب التمسك بحتمية تحقيق هذا الإنجاز الوطني ودعم عملية التغيير لصالح شعبنا بالدرجة الأساس مع مراعاة المصالح المشروعة لدول الجوار الإقليمي العربي والإسلامي والمجتمع الدولي. ومن أجل ذلك، فإن مؤتمر المعارضة العراقية الشامل لغالبية قوى وتيارات وشخصيات المعارضة الوطنية المنعقد تحت شعار "من أجل إنقاذ العراق وتحقيق الديمقراطية" في الفترة من ١٤-١٥ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٢ في لندن يؤكد المبادئ والمتبنيات الأساسية للمؤتمرات والاجتماعات السابقة التي عقدتها المعارضة العراقية، خصوصا مؤتمر صلاح الدين ١٩٩٢ والخطاب السياسي لوفد المعارضة في واشنطن في أغسطس/ آب ٢٠٠٢.

ومن هذا المنطلق فقد اتخذ المؤتمر القرارات والتوصيات التالية :

(١) دور المعارضة العراقية في عملية التغيير

أقر المجتمعون بأولوية دور المعارضة الوطنية بتياراتها وتنظيماتها المختلفة وجماهير شعبنا وعلى امتداد الساحة الجغرافية العراقية وأهميته في جميع مراحل عملية التغيير المرتقبة وبالشكل الذي ينسجم مع طبيعة أوضاعها الميدانية وإمكاناتها وقدراتها.

(٢) مستقبل العراق والديمقراطية

العراق دولة ديمقراطية برلمانية تعددية فيدرالية (لكل العراقيين) وانطلاقا من اعتماد مفهوم إنساني وحضاري للمواطنة في العراق قائم على أساس عدم التمييز بسبب العرق أو الدين أو الجنس أو المذهب، يؤكد المؤتمر ضرورة وضع دستور دائم للبلاد يراعى فيه تركيبة الشعب العراقي ويفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ويلتزم بمبدأ سيادة القانون ويصون حقوق الإنسان والحريات العامة والخاصة ويحترم مؤسسات المجتمع المدني.

(٣) الإسلام دين الدولة

الدين الإسلامي من ثوابت الدولة العراقية وأحكام الشريعة الإسلامية مصدر أساسي من مصادر التشريع ويؤكد المؤتمر على ضرورة الاهتمام بقيمه النبيلة ومثله السمحة ومبادئه الخيرة ومراعاة منهجه وتعاليمه في الثقافة والإعلام والمناهج التربوية مع احترام جميع الأديان السماوية والمعتقدات الأخرى.

٤) دولة القانون

أقر المجتمعون بأنه لا مكان للفوضى وحالات الانتقام والثأر العشوائي وأي صيغة تجاوزية وغير قانونية تريد أن تفرض نفسها على أجواء العراق القادم، أيا كانت مبرراتها ودوافعها وأن العدل والقانون لا بد أن يأخذا مجراها في معالجة كل الحالات التي ستنظر بها السلطات القضائية والجهات القانونية المحلية أو الدولية ذات الاختصاص والتي ستتولى التحقيق في كل التجاوزات المدنية كمصادرة الحقوق والأموال والجرائم الجنائية والسياسية المرتكبة ذات الأدلة المسندة والمثبتة بما فيها جرائم التطهير العرقي والإبادة الجماعية وجرائم الحرب.

٥ - القرار السياسي

أقر المؤتمر ضرورة إشراك جميع مكونات الشعب العراقي من العرب والكرد والتركمان والآشوريين والكلدان وغيرهم، ومن المسلمين الشيعة والسنة والمسيحيين والأيزيديين والأديان السماوية الأخرى في صناعة القرار السياسي.

٦- رفض أي تدخلات تهدف إلى تجاوز إرادة الشعب العراقي في عملية التغيير

يدعو المؤتمر الأسرة الدولية لإسناد الشعب العراقي للتخلص من النظام الدكتاتوري القائم ويرفض المؤتمر أي صيغة من صيغ الاحتلال أو الحكم العسكري المحلي أو الأجنبي أو الوصاية الخارجية أو التدخل الإقليمي، ويؤكد ضرورة احترام سيادة العراق واستقلال الدول المجاورة والإقرار بمبادئ حسن الجوار والتعاون الإقليمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين والالتزام بجميع العهود والمواثيق التي أقرها المجتمع الدولي وعلى رأسها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبقية العهود والمواثيق الدولية الخاصة بهذه الحقوق وكذلك الالتزام بميثاق جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

٧- المسألة الطائفية وتصفية آثارها

لقد تعرض الشيعة في العراق شأنهم في ذلك شأن الطوائف الأخرى طوال المرحلة الماضية، وخصوصا في ظل النظام الحالي للاضطهاد والتعسف والعزل شمل حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والمذهبية، مما أخل بالتوازن الاجتماعي للبلاد وعرض الوحدة الوطنية وروح التآخي والتسامح لأشد المخاطر وأشاع سياسات القمع والأجهزة الخاصة وأساليب الخداع والكذب والمناورة للسيطرة على المجتمع العراقي بجميع أطرافه وقومياته بما فيها الأغلبية الشيعية مما أفقد الشعب العراقي واحدا من أهم عوامل حصانته ودفاعاته وأفسح المجال للسياسات الدكتاتورية والعنصرية والطائفية بأن تصيب العراقيين كافة.

لذلك يرى المؤتمر ضرورة الإسراع بتصفية كل السياسات الطائفية وتحريمها ورعاية جميع الحقوق المشروعة المنتهكة للشيعة ويدين السياسات البغيضة المتمثلة بانتهاك حرمة المرجعية والحوزات العلمية والتدخل في شؤونها وتطويرها وفرض محسوبيهم عليها، ويدين كذلك قتل مراجع الدين العظام وعوائلهم والعلماء واعتقال وتعذيب الآلاف ممن لا يتسع المجال لذكرهم.

ويستنكر المؤتمر سياسات التعرض لحقوق المؤسسة والحوزة الدينية في النجف الأشرف وفي بقية المدن المقدسة وتدمير المساجد والحسينيات والمراكز الإسلامية والمكتبات ومنع الكتب وفرض الرقابة عليها وعدم السماح بإقامة الشعائر المذهبية وتدمير قرى وقصبات الشيعة وهدم بيوتهم وتجفيف مناطقهم وتهجيرهم واستقدام مواطنين من بلدان أخرى لتوطيئهم في أراضيهم والتشكيك بانتماء الشيعة العرب العراقيين لامتداداتهم العربية وبلدهم العراق، وتهجير الشيعة العراقيين من غير العرب، من خلال التنكر لعراقيتهم وإسقاط الجنسية العراقية عنهم وحجز أبنائهم ومصادرة ممتلكاتهم.

ويرى المؤتمر أن الدستور العراقي الجديد يجب أن يضمن عدم تكرار هذه الأعمال وحماية جميع مكونات الشعب العراقي دون تفریق.

٨- حول حملات الإبادة الجماعية وحلجة والأنفال

يدين المؤتمر ما تعرض له شعب كردستان العراق من تمييز وقهر واضطهاد منظم من قبل نظام صدام العنصري وبصورة خاصة حملات الإبادة الجماعية (الجينوسايد) وعمليات الأنفال سيئة الصيت التي شملت أكثر من ١٨٠ ألف مواطن إضافة إلى ثمانية آلاف من البارزانيين وخمسة آلاف من الفيليين وخمسة آلاف من أهالي حلجة وتدمير آلاف القرى والقصبات، الأمر الذي هز الضمير العالمي.

وإن يدعو المؤتمر إلى وضع نهاية لهذه السياسة الهوجاء، فهو في الوقت نفسه يؤكد على ضرورة الكشف عن مصير الضحايا وتكريم ذكراهم وتعويض ذويهم عن الخسائر الفادحة التي لحقت بهم وإعادة بناء ما دمره النظام والعمل على إحالة مرتكبي هذه الجرائم إلى المحاكم الدولية.

٩- حول التهجير والتطهير العرقي وتغيير الواقع القومي

يدين المؤتمر التهجير القسري والتطهير العرقي واستخدام الأسلحة الكيماوية وتغيير الهوية القومية وما جرى من تغيير في الواقع القومي لمناطق كركوك ومخمور وخانقين وسنجار والشيخان وزمار ومندلي وغيرها ويدعو المؤتمر إلى إزالة آثارها، وذلك عبر الإجراءات التالية:

عودة المهجرين إلى ديارهم وإعادة ممتلكاتهم إليهم وتعويضهم عما لحق بهم من خسائر. إعادة الوافدين الذين جلبتهم السلطة لإسكانهم في المناطق المشار إليها أعلاه إلى أماكنهم السابقة.

عودة الكرد الفيليين وجميع العراقيين المهجرين بذريعة أصولهم الإيرانية إلى خارج البلاد بغض النظر عن أصولهم والذين جردتهم السلطة دون وجه حق من مواظنتهم العراقية، إلى العراق وضمان تمتعهم بجنسيتهم العراقية وإعادة ممتلكاتهم إليهم وتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم والكشف عن مصير المعتقلين الفيليين منذ أبريل/نيسان ١٩٨٠.

إلغاء جميع الإجراءات الإدارية التي قام بها النظام منذ العام ١٩٦٨ والتي استهدفت تغيير الواقع الديموغرافي في كردستان العراق.

١٠- الفيدرالية وحل القضية الكردية

عند دراسة القضية الكردية وسبل الحل المنشود لها، أكد المؤتمر حقيقة التنوع والتعدد في تركيبة المجتمع العراقي القومية والمذهبية والسياسية وأجمع على أهمية تعزيز وترسيخ الوحدة الوطنية الطوعية بتحقيق المساواة التامة بين جميع المواطنين آخذين بنظر الاعتبار ما أقره مؤتمر صلاح الدين والاجتماعات الأخرى للمعارضة العراقية والخطاب السياسي للقاء قيادة المعارضة في واشنطن في أغسطس/ آب ٢٠٠٢ وتبني المجلس الوطني لكردستان العراق مشروعاً فيدرالياً متكاملًا في جلسته المنعقدة بتاريخ ٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٢، عبر المؤتمر عن احترامه لشعب كردستان وإرادته الحرة في اختيار الصيغة المناسبة للشراكة مع أبناء الوطن الواحد، وتوقف المؤتمر عند تجارب النظام الفيدرالي واعتبره يمثل صيغة مناسبة لحكم العراق ينبغي الاستناد إليها كأساس لحل المشكلة الكردية في إطار المؤسسات الدستورية العراقية بعد القضاء على نظام صدام الدكتاتوري وإحداث التغيير المنشود.

وفي هذا الصدد أكد المؤتمر حرصه الشديد على وحدة العراق والتعايش بين قومياته على أساس الاتحاد الاختياري.

وشدد الاجتماع على تلبية المطامح المشروعة والعادلة لشعب كردستان وتصفية جميع مظاهر الاضطهاد والقمع على أساس المبدأ القانوني الدولي الذي يقر حقه في تقرير المصير وتأكيد روح الأخوة والاتحاد والشراكة في الوطن.

١١- حقوق التركمان

تناول المؤتمر التمييز والاضطهاد القومي والطائفي والتهميش الذي تعرض له التركمان، فأكد على أهمية ضمان مساواتهم مع الآخرين وإقرار حقوقهم القومية والثقافية والإدارية المشروعة ضمن صيغة قانونية محددة وصيانة ذلك دستورياً.

١٢- حقوق الآشوريين

درس المؤتمر الاضطهاد والقهر الذي تعرض له الآشوريون فأقر بضرورة ضمان مساواتهم

مع الآخرين ووجوب تمتعهم بحقوقهم القومية والثقافية والإدارية المشروعة ضمن صيغة قانونية محددة وصيانة ذلك دستورياً.

١٣- مأساة أهوار العراق

تعرضت مناطق الأهوار إلى مأساة إنسانية وبيئية تسببت في تجفيف مساحات شاسعة منها وتدمير المنطقة تدميراً كاملاً وتجفيف مصادر العيش فيها وتهجير عشرات الآلاف من أبنائها، وهو ما يتطلب رعاية خاصة من النظام الجديد لإعادة سكانها إلى مناطقهم مع تقديم التعويضات والمساعدات اللازمة للنهوض بالمنطقة وتوفير مصادر العيش الكريم لأبنائها.

١٤- حول القوانين والقرارات الجائرة

يدعو المؤتمر إلى تجميد ثم إلغاء جميع القوانين والقرارات والأنظمة العنصرية الجائرة التي أصدرها النظام والموجهة ضد الكرد والتركمان والآشوريين والطائفية الموجهة ضد الشيعة.

١٥- حول تجربة إقليم كردستان العراق

يقوم المؤتمر عالياً بتجربة إقليم كردستان العراق في الحرية والديمقراطية والاعمار، وهي تدل بالواقع الملموس على ما يمكن أن ينجزه العراقيون من أعمال بناءة إن هم تحرروا من الدكتاتورية، ويرى المؤتمر أن بالإمكان الاستفادة من هذه التجربة الناجحة باعتبارها خطوة متقدمة على طريق التغيير الديمقراطي المنشود في العراق، وحل الخلافات عن طريق الحوار الأخوي البناء ونبذ العنف في العمل السياسي.

ويدعو المؤتمر إلى صيانة التجربة ودعمها والتعامل مع مؤسساتها القانونية المنتخبة حتى يتم تشريع دستور ديمقراطي فيدرالي جديد للبلاد بما فيه إقليم كردستان العراق ودمج فصائل التيشمرة في القوات المسلحة العراقية.

١٦- الأجهزة الأمنية

يدين المؤتمر سياسة النظام في القتل الجماعي لعشرات الآلاف من العراقيين والتصفيات الجسدية للآلاف من المواطنين والكوادر السياسية والعلمية وضباط الجيش، ويؤكد المؤتمر على ضرورة كشف الحقائق عن كل تلك الجرائم ومحاكمة المسؤولين عنها قانونياً.

ويرى من الضروري إلغاء الأجهزة القمعية التي استحدثها النظام لقهرو إرهاب المواطنين وإعادة تشكيل الجهاز الأمني الذي يرمى حرمة القوانين وحقوق المواطنة والإنسان وأمن البلاد وفق القانون.

١٧- الجيش والقوات المسلحة

أكد المجتمعون على أهمية إعادة بناء المؤسسات العسكرية والقوات المسلحة العراقية على نحو مهني ووطني سليم بعيدا عن نزعات عسكرية المجتمع والصراعات الداخلية وسياسات التمييز القومي والطائفي ونبذ مشاريع تطوير أسلحة الدمار الشامل وكل الأسلحة المحرمة دوليا وإبعاد الجيش عن أعمال القمع الداخلي ونهج العدوان الخارجي وتحديد مهمته بالدفاع عن الوطن والاعمار.

١٨- الأوضاع الاقتصادية وتصفية آثار حربين مدمرتين

يحمل المؤتمر النظام الحالي مسؤولية التدهور الاقتصادي والمعاشي والأمني والاجتماعي الذي يعيشه العراق بتدمير وتهجير الملايين من أبنائه من مناطق سكناهم إلى الخارج ويحيي الدول الشقيقة والصديقة على استضافتهم وتقديم الملاجئ والتسهيلات لهم.

كما يحمل المؤتمر نظام صدام المسؤولية الأخلاقية والقانونية والتاريخية في حربه ضد الجارتين إيران والكويت، ويطالب بالتعاون مع الدولتين الجارتين لإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين وإنهاء آثار ومترتبات تلك الفترة الشاذة ويضمن عدم استخدامه لأراضيه للعدوان على الدول الأخرى.

ويحمل المؤتمر النظام الحالي المسؤولية الأولى في فرض الحصار والعقوبات على العراق ويطالب المجتمع الدولي ودول الجوار بأن تعمل بمسؤولية مع النظام الجديد وتتعاون معه لإنهاء الأوضاع الشاذة التي يعيشها وتصفية كل الآثار العملية والقانونية والإجرائية وفق قرارات الأمم المتحدة ليعود العراق إلى حظيرة المجتمع الدولي ودوائره الإقليمية ليعيش بسلام وأمن. كما يطالب المجتمع الدولي والدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات والهيئات الدولية لمساعدة العراق خلال الفترة الانتقالية لتجاوز الأوضاع المساوية التي يعيشها شعبه من خلال مشروع متكامل تسهم فيه أطراف عديدة وفي مجالات مختلفة.

ويؤكد على ضرورة الإجراءات العاجلة التالية:

تعبئة حجم كبير من الموارد عراقيا ومن الجهات الدولية والإقليمية.

أن يسمح للعراق بأن يصل إلى الحد الأقصى من طاقته التصديرية للنفط.

التفاوض مع الجهات الدائنة لحل مشكلة الديون والتعويضات المترتبة على العراق.

الطلب من المجتمع الدولي وخاصة الدول الصديقة لإطلاق الأرصد العراقية المجمدة في الخارج والمساعدة للكشف عن ثروة صدام والمتورطين معه والأفراد والشركات الوهمية أو الحقيقية والحسابات المفتوحة باسمهم في مختلف البلدان ووضع اليد عليها باعتبارها جزءا من المال العام للشعب العراقي.

كما يطالب المؤتمر الحكم الجديد بإعادة دراسة كل الاتفاقات التجارية والاقتصادية والنفطية التي أبرمها العراق منذ أغسطس/آب ١٩٩٠ مع الشركات والدول وتشخيص قانونيتها ومصحة العراق في إبرامها.

ويطالب المؤتمر الحكم الجديد بشكل خاص بالتعاون مع إيران والكويت لإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين من الطرفين وإنهاء كل الآثار السلبية الأخرى.

١٩) برنامج النفط مقابل الغذاء

يرى المؤتمر أن من الضروري الحفاظ على برنامج النفط مقابل الغذاء الذي يوفر الغذاء والدواء وإعادة بناء البنية التحتية للشعب العراقي والعمل على معالجة جوانبه السلبية حتى يتم إعادة النظر في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ووضع برامج مدروسة من قبل الحكم الجديد توفر أسباب العيش الكريم للشعب وخاصة للطبقات الفقيرة وذوي الدخل المحدود وتأخذ بالحسبان برامج التنمية والتوزيع العادل للإيرادات على أقاليم ومناطق البلاد كافة،

٢٠- قانون جديد للجنسية

أقر المجتمعون بضرورة تشريع قانون إنساني وعصري جديد للجنسية يلغي تصنيفات المواطنة وكل الثغرات التي استخدمت لحرمان عشرات الآلاف من العراقيين من هويتهم الوطنية والعمل على عودتهم جميعا إلى العراق بعد سقوط النظام القائم ومعالجة كل الآثار السلبية التي ترتبت نتيجة تلك الإجراءات القسرية وغير الإنسانية.

٢١- تسهيل عودة المهجرين والمهاجرين واللاجئين العراقيين

أقر المجتمعون بضرورة قيام السلطات الانتقالية فورا بتسهيل عودة الملايين من المهجرين والمهاجرين واللاجئين العراقيين من مختلف المنافي والمغتربات وتوفير المستلزمات الأساسية التي تسهل عودتهم السريعة مع عوائلهم للمشاركة في إعادة اعمار الوطن وإعادة ممتلكات المهجرين إليهم وتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم.

٢٢- دور الكفاءات الأكاديمية والعلمية

يوصي المجتمعون بضرورة تولي الجمعيات الأكاديمية والاختصاصية وكل العلماء العراقيين الذين تراكمت لديهم مستويات عالية من الكفاءة والتحصيل العلمي وضع خبراتهم في خدمة الخطط الإنمائية الآنية والمستقبلية وفي المجالات المختلفة حال سقوط النظام.

يحيي المؤتمر شهداء الحرية في العراق ويعلن عن تضامنه مع عشرات الآلاف من السجناء والمعتقلين السياسيين الذين يمثكون خلف قضبان سجون النظام منذ سنين وكذلك مع ذويهم، كما يحيي المؤتمر أهلنا داخل العراق وكل زاوية وشبر منه ويفخر بروح المقاومة البطولية التي تسخر بمهازل الاستفتاء ومسرحية إطلاق السجناء وغيرها من عمليات التزييف والتزوير لإرادة شعبنا العراقي الذي باتت ساعة خلاصه قريبة جدا.

مشروع المرحلة الانتقالية يحدد سلطات المرحلة الانتقالية قبل اقرار دستور

اولا : المرحلة الانتقالية :

هي الفترة التي تقع بين قيام سلطة ائتلافية اثر سقوط النظام واجراء الانتخابات لاقامة مؤسسات الدولة الديمقراطية بتأسيس دستور دائم يقره الشعب خلال مدة لا تتجاوز السنتين من تاريخ قيام السلطة الائتلافية".

ثانيا : المبادئ العامة التي تلتزم بها مؤسسات المرحلة الانتقالية:

- أ - الشعب مصدر السلطات و اساس شرعيتها.
- ب - استقلال العراق وسيادته ووحدته شعبا وارضيا.
- ج - فصل السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- د - الاسلام دين الدولة وهو من مصادر التشريع الاساسية.
- هـ - الديمقراطية (بما فيها حرية التعبير والتظاهر سلميا) والتعددية السياسية.

- و - تبني النظام الفيدرالي.
- ز - شعب العراق يتكون من قوميتين رئيسيتين.
- ح - العراقيون متساوون امام القانون في الحقوق والواجبات وحرية الدين والعقيدة مكفولة واحترام الشعائر الدينية والمذهبية.
- ط - نبذ وتحريم العنف والتفرقة القومية والطائفية والدينية والوقوف ضد الارهاب والاستغلال بكل اشكالهما ونشر روح التسامح القومي والديني.
- ي - اقامة علاقات متينة ومتكافئة مع الدول العربية والاقليمية والدول الصديقة وبخاصة دول الجوار لياخذ العراق موقعه الفاعل في المجتمع الدولي بما يخدم المصالح الوطنية العليا والامن والسلم والاستقرار في المنطقة والعالم.
- ك - الالتزام بالمواثيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الانسان وقرارات الامم المتحدة وميثاق الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي.
- ثالثا : المجلس الوطني الانتقالي :
- يتألف المجلس الوطني الانتقالي من ممثلي مكونات الشعب العراقي القومية والدينية والتيارات السياسية والاجتماعية والتوزيع الجغرافي ومن ذوي الخبرة والكفاءة للقيام بمهام التشريع خلال المرحلة الانتقالية ومراقبة اعمال السلطة التنفيذية.
- رابعا : مجلس السيادة :
- يتألف مجلس السيادة من ثلاثة من القادة من ذوي الماضي النضالي المشرف والمشهود لهم بالنزاهة ويقوم هذا المجلس بمهام رئاسة الدولة في المرحلة الانتقالية.
- خامسا : الحكومة الانتقالية :
- اقامة حكومة مدنية ائتلافية تعكس واقع تكوين المجتمع العراقي وتوجهاته السياسية وتضم شخصيات واختصاصيين من ذوي الخبرات والكفاءة مشهود لهم بالوطنية والنزاهة.
- سادسا : دستور المرحلة الانتقالية :
- يتم وضع دستور للمرحلة الانتقالية وتتولى اعداده لجنة من ذوي الخبرة والاختصاص.
- سابعا : مشروع الدستور الدائم :
- أ - يتولى المجلس الوطني الانتقالي تشكيل لجنة متخصصة من شخصيات اكااديمية وقانونية

من ذوي الخبرة والاختصاص وشخصيات سياسية وفقهاء دين متخصصين يمثلون الواقع القومي والتوجهات السياسية والمذهبية في العراق لوضع مشروع دستور دائم على ان يعرض على الشعب للمصادقة عليه في استفتاء عام،

ب - يستفتى الشعب العراقي لتحديد كون النظام السياسي ملكيا او جمهوريا.

أسماء لجنة المتابعة

ابراهيم حمودي

احمد الجلبى

العقيد احمد علي محسن

اكرم الحكيم

البرت يلدا

اياذ السامرائي

الدكتور اياذ علاوي

ايهم السامرائي

الدكتورة بيان الاعرجي

بيان جبر

توفيق الياسري

جلال طالباني

جنيد منكو

جواد العطار

جوهر نامق

حاتم مخلص

حاتم شعلان ابو الجون

حاجم الحسيني

حامد البياتي

حسين الجبوري
حسين الشعلان
حسين الشامي
رضا جواد تقوي
سعاد الكريماوي
سعد البزاز
الدكتور سعد جواد
سعد صالح جبر
سعدون الدليمي
سنان الشبيبي
صادق الموسوي
صفية السهيل
صلاح الدين بهاء الدين
صلاح الشихلي

صنعان احمد آغا
طارق الاعظمي
عادل عبد المهدي
عباس البياتي
عبد العزيز الحكيم
عبد الستار الجميلي
عبد المجيد الخوني
عز الدين سليم
علي بن الحسين
غسان العطية
فاروق رضاعة

فؤاد معصوم
قادر عزيز
كريم احمد
كنعان مكيّة
كوسرت رسول علي
طؤران طالباني
الدكتور محمد بحر العلوم
محمد تقي المولي
محمد الحيدري
محمد عبد الجبار
محمد الحاج محمود
مسعود بارزاني
مشعان الجبوري
مضر شوكت
موفق الربيعي
ناجي حلمي
الدكتور نجم الدين كريم
هوشييار زيباري
اللواء الركن وفيق السامرائي
وليد محمد صالح
يونا دم يوسف كنا

الملحق رقم ١١:

البيان الختامي الصادر عن قمة شرم الشيخ في ١ آذار/ مارس ٢٠٠٣

بيان صادر عن نتائج أعمال مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية الخامسة عشر، شرم الشيخ - جمهورية مصر العربية ذوالحجة ٢٨ ١٤٢٣ هـ الموافق ١ مارس/آذار ٢٠٠٣.

اجتمع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية الخامسة عشر برئاسة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين. واقتصر على تدارس الموضوعات التالية:

التحديات الخطيرة التي يتعرض لها العراق وما يتهدد الدول العربية من مخاطر، واحتمال تطورات الموقف إلى مواجهة عسكرية وتداعياتها الخطيرة على المنطقة، وعلى الأمن القومي العربي.

الحالة بين العراق والكويت.

الصراع العربي الإسرائيلي وتطورات القضية الفلسطينية واستمرار وتصاعد الاعتداءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وتأثيراتها على السلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

• تقرير لجنة المتابعة والتحرك المنبثقة عن القمة.

• تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك.

• تطوير منظومة العمل العربي المشترك.

• دعم جمهورية الصومال.

ونظرا للأوضاع الخطيرة التي تواجه الأمة العربية، وفي إطار الالتزام القومي، وبما لهذه الموضوعات من أهمية خاصة، وإدراكا من القادة بأهمية وضرورة تعزيز التضامن العربي وترسيخ أسسه وممارسته، حماية للمصالح العليا للأمة العربية، وتحقيق مطالبها العادلة، اتخذ المجلس القرارات التالية:

"التحديات الخطيرة التي يتعرض لها العراق، وما يتهدد الدول العربية من مخاطر، واحتمال تطورات الموقف إلى مواجهة عسكرية وتداعياتها الخطيرة على المنطقة وعلى الأمن القومي العربي"

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد أن ناقش الوضع الخطير المتعلق بتطورات الأزمة العراقية.

- وإن يؤكد قراره الصادر في قمة بيروت رقم ٢٢٧ الذي أكد الرفض المطلق لضرب العراق أو تهديد أمن وسلامة أية دولة عربية.

- وإن يعبر مجدداً عن ترحيبه بالتأكيدات التي قُدمت للجمهورية العربية السورية، العضو العربي في مجلس الأمن، إزاء القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، وبأن هذا القرار لا يشكل ذريعة لشن حرب على العراق ولا يتضمن التلقائية للجوء للعمل العسكري، وذلك تعبيرا عن الموقف العربي المؤيد للشرعية الدولية المتمثلة في مجلس الأمن وبمهمة التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق.

- و إن يجدد الترحيب بموافقة حكومة العراق على عودة المفتشين وضمان حرية حركتهم بالكامل، وتمكينهم من أداء مهمتهم المكلفين بها من قبل مجلس الأمن بأقصى درجة من الفعالية والموضوعية.

- وإن يشيد بالمواقف العالمية المعارضة لاستخدام القوة ضد العراق، باعتبار أن الحرب ستؤدي بتداعياتها الخطيرة إلى عدم الاستقرار في المنطقة وفي العالم.

- وفى ضوء ما تقوم به الدبلوماسية العربية من اتصالات مكثفة مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن وعلى الساحة الدولية ومع جمهورية العراق لضمان تجنب اندلاع حرب في المنطقة، وتحقيق أقصى تعاون بالنسبة لعملية التفتيش تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ (٢٠٠٢).

- وإن يأخذ علماً بالتقارير التي قدمها رئيسا فريقي التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق إلى مجلس الأمن، وخصوصاً التقارير المقدمة في ١٤ فبراير/شباط ٢٠٠٣ والتي أشارت إلى التقدم الذي تم إحرازه من خلال تعاون العراق مع المفتشين.

- وانطلاقاً من مسؤولية مجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وإيمانه بوجود اضطلاع المجلس بدوره في معالجة الأزمة العراقية بكل جوانبها، تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمحافظة على سيادة العراق واستقلاله ووحدة وأراضيه ورفع العقوبات عنه.

- وفي ضوء المخاطر الجمة والتداعيات السلبية التي تحيط بأي عمل عسكري ضد العراق وشعبه والمحاولات الإسرائيلية لاستغلالها في تنفيذ مخططاتها الرامية إلى تفرغ الأراضي الفلسطينية المحتلة من سكانها، وإقامة المستوطنات الإسرائيلية فيها، وزيادة معاناة الشعب الفلسطيني.

يقرر

١. تأكيد الرفض المطلق لضرب العراق، أو تهديد أمن وسلامة أي دولة عربية، باعتباره تهديداً للأمن القومي العربي وضرورة حل الأزمة العراقية بالطرق السلمية في إطار الشرعية الدولية.
٢. دعوة كافة الدول لمساندة الجهود العربية الهادفة إلى تجنب الحرب، وأن ذلك يتحقق من خلال استكمال تنفيذ العراق لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ (٢٠٠٢).
٣. المطالبة بإعطاء فرق التفتيش المهلة الكافية لإتمام مهمتها في العراق ودعوتها إلى مواصلة توخي الموضوعية في استكمال هذه المهمة.
٤. التأكيد على مسؤولية مجلس الأمن في عدم المساس بالعراق وشعبه، وفي الحفاظ على استقلاله وسلامة ووحدة أراضيه، والتأكيد على ضمان أمن دول الجوار العراقي وسيادتها وسلامة أراضيتها.
٥. التأكيد على امتناع دولهم عن المشاركة في أي عمل عسكري يستهدف أمن وسلامة ووحدة أراضي العراق وأي دولة عربية.
٦. الإعراب مجدداً عن التضامن مع الشعب العراقي الذي عانى لسنوات طويلة، وبأن الوقت حان لرفع العقوبات عن العراق في إطار تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولاسيما القرار ٦٨٧ (١٩٩١).
٧. قيام مملكة البحرين بتشكيل لجنة رئاسية بالتشاور مع الدول الأعضاء تضم الرئاسة السابقة والحالية والقادمة والأمين العام للجامعة بالإضافة إلى الدول الراغبة في الانضمام إليها، وذلك للقيام بالإتصال مع الأطراف الدولية المعنية ولعرض الموقف العربي عليها وخاصة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وكذلك التشاور مع الحكومة العراقية في إطار قرارات القمم العربية حول العراق الشقيق، وذلك لبحث سبل مواجهة التحديات الخطيرة التي يواجهها العراق وما يتهدد الدول العربية من مخاطر واحتمالات.

٨. إن شؤون الوطن العربي وتطوير نظمه أمر تقرره شعوب المنطقة، بما يتفق مع مصالحها الوطنية والقومية، بعيداً عن أي تدخل خارجي، وفي هذا الإطار يستنكر القادة ما يتردد من محاولات رامية إلى فرض تغييرات على المنطقة، أو التدخل في شؤونها الداخلية وتجاهل مصالحها وقضاياها العادلة.

٩. اعتبار نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق جزءاً من نزع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة بما في ذلك إسرائيل، طبقاً للفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ (١٩٩١).

الاستمرار في المتابعة الدقيقة لتطورات المسألة العراقية.

"الحالة بين العراق والكويت"

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

— وبعد أن تدارس قرار قمة بيروت رقم ٢٢٧ (٢٠٠٢) في هذا الشأن، يقرر

١. التذكير بتأكيدات جمهورية العراق في قمة بيروت (٢٠٠٢) باحترام استقلال وسيادة وأمن دولة الكويت وضمان وسلامة وحدة أراضيها ضمن الحدود المعترف بها دولياً، والتأكيد على ضرورة الالتزام بذلك، وبما يؤدي إلى تجنب كل ما من شأنه تكرار ما حدث في عام ١٩٩٠، ويدعو إلى تبني سياسات تؤدي إلى ضمان ذلك في إطار من النوايا الحسنة وعلاقات حسن الجوار، وفي هذا الإطار يدعو القادة إلى أهمية وقف الحملات الإعلامية والتصريحات السلبية، تمهيداً لخلق أجواء إيجابية تطمئن البلدين بالتمسك بمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

٢. تشجيع استئناف اللجنة الفنية المتفرعة عن اللجنة الثلاثية بشأن قضية الأسرى والمرتهنين الكويتيين منذ ١٩٩٠ و ١٩٩١، والتي استأنفت عملها في ٢٠٠٣/١/٨، وينوه بتجاوب دولة الكويت فيما يقدمه العراق من معلومات عن مفقوديه من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وفي هذا النطاق يعبر المجلس عن الأمل الكبير في أن يتم تحقيق تقدم جوهري وملمس بشأن هذه القضية. كما يرحب المجلس بإعادة العراق لجزء من الأرشيف الكويتي، ويدعو العراق الى استكمال إعادة ما تبقى من هذا الأرشيف والممتلكات الأخرى لدولة الكويت.

موقع المعرفة الموافق ٢٠٠٤/١٠/٣

الملحق رقم ١٢:

لنساهم في إنجاح أول مؤتمر علمي دولي في بغداد

الدكتور الطبيب كاظم المقدادي

٢١ حزيران/يونيو ٢٠١٠



حول التلوث الإشعاعي وتداعياته البيئية والصحية في العراق!

لم يفلح من أراد، طيلة العقدين المنصرمين، حجب حقيقة التلوث الأشعاعي المنتشر في أرجاء العراق، ولا التغطية على حجم تداعياته البيئية والصحية، وهي شاخصة وصارخة، وقد عايشها وعانى من آثارها وآلامها وفواجعها مئات آلاف العراقيين، وما أنفكت تتواصل حتى اليوم، ومنذ نحو عقدين، وتستوجب حلولاً علمية جادة وفاعلة، أنية وعاجلة، طال إنتظارها.

من منطلق إيجاد الحلول المطلوبة، إنعقدت خلال السنوات الأخيرة العديد من المؤتمرات العلمية والطبية المحلية، ناقشت المشكلة وأبعادها. ونشرت وسائل الإعلام العراقية والعربية والأجنبية مئات التحقيقات، والتقارير، التي سلطت المزيد من الضوء على المشكلة. وانطلقت في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ الحملة من أجل تنظيف البيئة العراقية من المخلفات المشعة للحرب وإنقاذ من بقي حياً من الضحايا، التي سرعان ما إنضم لها، ودعمها، عشرات مئات العلماء والخبراء والأكاديميين المعنيين، وآلاف الموقعين عل مذكرتها - من عراقيين وعرب وأجانب.. وصدرت وعود كثيرة جداً، لم تنفذ..

وتواصلًا للجهود الخيرة، بادر مركز العراق للدراسات الدولية، بالتعاون مع قسم الجغرافيا - كلية التربية ابن رشد - جامعة بغداد - الى تنظيم أول مؤتمر علمي دولي حول التلوث الإشعاعي وتداعياته البيئية والصحية في العراق: الواقع والمعالجات.

سيقام المؤتمر تحت شعار: " نحو معالجة حقيقية في تخفيف معاناة ضحايا التلوث الإشعاعي!"، وسينعقد في بغداد خلال يومي ٢٣ - ٢٤ تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠١٠. وسيكون المؤتمر برعاية دولة رئيس الوزراء، و سيقترأسه: أ.د. موسى جواد عزيز الموسوي - رئيس جامعة بغداد.

المحاور العلمية للمؤتمر:

١. التقانات الحديثة لمراقبة التلوث الإشعاعي.
٢. التداعيات البيئية للتلوث الإشعاعي.
٣. التداعيات الصحية للتلوث الإشعاعي.
٤. الاستراتيجيات الكفيلة للحد من إستفحال الأمراض السرطانية.
٥. الخطط المستقبلية لمعالجة آثار التلوث الإشعاعي في العراق.

شروط المشاركة في المؤتمر:

- أن يكون البحث مستوفياً للشروط العلمية الرصينة في كتابة البحث العلمي.
- (ألا تزيد صفحات البحث عن ٢٠ صفحة وبخط ١٤ للمتن و ١٢ للمهامش.
- لا تقبل البحوث التي سبق أن قدمت الى مؤتمرات سابقة أو مقبولة للنشر في المجلات العلمية.
- تعرض البحوث على لجنة علمية مختصة للتقييم العلمي.
- لا ترد البحوث المستلمة، سواء قبلت أو لم تقبل.
- وسيلة العرض الرئيسية هي Data Show
- يسلم البحث على قرص مدمج مع نسخة مطبوعة.
- ترسل ملخصات البحوث للمشاركة في المؤتمر في موعد أقصاه: ١ / ٩ / ٢٠١٠.
- يرفق الملخص مع قسيمة الأشتراك الخاصة بالمؤتمر.
- يتم إعلام المشاركين بقبول الملخصات في ١٥ / ٩ / ٢٠١٠.
- ترسل البحوث بشكل كامل في موعد أقصاه ١٥ / ١٠ / ٢٠١٠،
- ترسل الدعوات النهائية لقبول المشاركات في ١ / ١١ / ٢٠١٠ .

ترسل البحوث بشكل كامل على العنوان التالي:

العراق - بغداد - مجمع باب المعظم - مكتب بريد المجمع الطلابي -

كلية التربية أبن رشد - قسم الجغرافيا.

أو على البريد الإلكتروني التالي:

Almubarak_66@yahoo.com

أو الأتصال على الهواتف التالية:

من خارج العراق: ٠٠٩٦٤٧٩٠٣٤٢٦٦٩٦٢

من داخل العراق: ٠٧٩٠٣٤٢٦٦٩٢

هذا وقد تشكلت منذ نحو شهرين لجنة تحضيرية برئاسة أ.م. د. سعد عجيل مبارك الدراجي، مع ٧ أعضاء. ولجنة إعلامية برئاسة د. سهام الشجيري، مع عضوين. وتألقت لجنة علمية للمؤتمر من ٩ أكاديميين معنيين، من داخل وخارج العراق.

وتحركات اللجنة التحضيرية على عشرات العلماء والخبراء والباحثين المعنيين لحثهم على المشاركة في المؤتمر.

إننا في الحملة من أجل تنظيف البيئة العراقية من المخلفات المشعة للحرب وإنقاذ من بقي حياً، في الوقت الذي نبارك فيه هذه المبادرة الهامة والضرورية، وندعم المؤتمر بكل ما نستطيع، ندعو كافة العلماء والخبراء والباحثين المعنيين، الذين يهمهم حاضر ومستقبل العراق، عراقيين وعرب وأجانب، الى المشاركة الفاعلة في هذا المؤتمر العلمي الدولي والمساهمة الجدية في إنجاحه، وتقديم معالجات جادة وعملية، الى جانب إجراءات كفيلة بالتعجيل بالخلاص من التلوث الأشعاعي، والعمل على تخفيف معاناة ضحاياه في العراق.

منسق الحملة: د. كاظم المقدادي /ستوكهلم

الملحق ١٣:

مقال السيد طلال شاكر حول معسكر الرعب في بسمايا في العراق

ضمن مقال للسيد طلال شاكر نشر في الحوار المتمدن بتاريخ ٩/٤/٢٠١٠. وبرقم ٢٩٧٠ /محور

حقوق الإنسان

شهادة طبيب...؟

في بداية سنة ٢٠٠١ عينت في مؤسسة مدينة الطب في بغداد وهي عبارة عن مجمع طبي كبير متعدد الاغراض والاختصاصات كطبيب متخصص في الباطنية والجراحة العامة. كان العمل مضمناً ومرهقاً ومقتضياته تكابد من ظروف الحصار وتداعياته المدمرة وهو يفتقر الى تلك الضروريات التي يحتاجها مجمع كبير، كمدينة الطب من ادوية، ومعدات، وخدمات واتصالات علمية... لم يمض على تعييني سوى أشهر معدودات، حتى أوكل الى هذه المؤسسة الانسانية العريقة مهمة قدرة لا تناسب ودورها ورسالتها، فبدلاً من تعميق وتحسين كفاءتها في خدمة المواطنين وعلاجهم ومكافحة الامراض، انقلبت الامور نحو مهمة غريبة حينما جرى إحضار مرضى من لون مختلف واعراض ملتبسة، وبدلاً من تطبيبتهم جرى إمرضهم وتدميرهم والفتك بهم وتشويهم، فبين يوم وأخر كان يجري تجميع بعض الاطباء في احدى القاعات المنزوية في مدينة الطب، لكي يشاهدوا عمليات صلم الاذان، وسل، اللسن، ووسم الجباه بكأوية كهربائية مفزعة وقطع الايادي ربما بتخدير غير كاف، كعقاب وانتقام ينسجم وسياسة النظام السادية ويطشه أزاء من لا يراهم يستسلمون لمراسيمه واستبداده، وكالعادة لاتعرف من هولاء ولاي سبب احضروهم، واية محكمة حكتم لينالوا هذا اللون من العذاب الوحشي.. وأين.. في مؤسسة وجدت لتخدم الانسان وتشفيه من عله...؟ ولتغدو دار الحكمة والشفاء الى مجرد مسلخ بشري يسترخص فيه الانسان وكرامته الى متناهيات الازلال، كان المنظر مريعاً ومأساوياً، والاطباء الحاضرون يستغرقهم، خوفاً مركباً، وشروداً ذهنياً والكل يتراجف ويختض رعباً، وصراخ المتعذبين يهز القاعة والدماء تسيل من المناطق المقطوعة ورائحة اللحم البشري المشوي المثيرة تنفذ الى الانوف والنفوس مباشرة، مستقطعة منا كل معنى وحس انساني ونحن في ذروة الذهول والشروود.. لقد تكرر هذا المشهد الوحشي اياماً وليالي وأشهرًا وما إن انتصفت سنة ٢٠٠٢.. حتى وجدت نفسي

منقولاً الى معسكر بسمايا الخاص بفدائيي صدام دون اعتراض أسوأ علي البقاء في ذلك المعسكر الرهيب ليلاً ونهاراً دون النزول الى المدينة أو الاتصال بالاهل كانت هذه الشروط صارمة وكان علي قبولها وأنا صاغياً...

معسكر الرعب في بسمايا:....؟

يقع هذا المعسكر المخيف قرب مدينة الصويرة جنوب بغداد تقريباً ٦٥ كيلومتر. وهو خاص بفدائيي صدام كموقع للتدريب والتأهيل العسكري والقتالي، يديره ضباط غير مرتبطين بالقوات العسكرية، ويشرفون على اعداد قتلة من نوع خاص يرتبطون مباشرة بعدي صدام حسين ويتمتعون بصلاحيات استثنائية مفتوحة وتوكل اليهم المهمات القذرة التي تتطلب مواصفات خاصة، انهم(فدائيي صدام) بزيهم الاسود وتنظيمهم المخيف المنتشر في اغلب محافظات العراق والذي يعد بعشرات الالاف وصفوفهم تغص وتفيض بكل من تناولته الدونية واستمرأ السكن في مستنقعات الرذيلة وغطس في عار حضيضها، وهم انعكاسٌ لدونية النظام وسفالته ونسخٌ حقيرة لرموزه وانحطاطها الاخلاقي. في البدء كان تدريب فدائيي صدام يقوم على احضار تشكيلة من الحيوانات. كالكلاب، والاغنام، واحياناً الذئاب، والافاعي واستخدامها، كشواخص لمهارات القسوة والعنف فيقومون بتمزيقها بأسنانهم وأيديهم أوركها بأرجلهم وكان يجري تطبيق ضربات الكارتية المميتة عليها. في بداية تموز ٢٠٠٢ تغير الامر بصورة جذرية ومخيفة، عندما بدأت تتقاطر فجر كل يوم تقريباً في حدود الساعة الخامسة صباحاً سيارات عسكرية خاصة بفدائيي صدام وهي تحمل مجاميع بشرية وهم بالطبع مواطنون عراقيون من مختلف الأعمار والمناطق ليجري قتلهم والاجهاز عليهم بطريقة بشعة وقاسية وغريبة. كان العدد حسب التقدير(٥٠) شخصاً او ربما أكثر لانه ليس بالامكان الاطلاع على هوية القادمين بهذه السيارات ومعرفة عددهم فذلك كان محظوراً.. في القاعات المخصصة للتدريب يجري انزالهم وتقسيمهم الى مجموعات ويخصص أفرادها ويفرزون وفقاً لنوعية التدريب المطلوب أخضاعهم له بوصفهم أهدافاً بشرية.. لمتدربي فدائيي صدام والتي تتراوح تصنيفاتها بين الذبح بالسكاكين أو الطعن بها أو قطع الرؤس بالسيف، أو القتل بواسطة ضربات الكاراتية، أو الخنق، لم يتسن لي رؤية ما يحدث فذلك يجري في قاعات مغلقة ودون السماح لغير المتدربين الاقتراب من هذه

المواقع أروؤية ما يحدث بداخلها، لكنني كطبيب كنت اعرف الكيفية التي يحدث فيها الموت من معاينة الجثث ونوع الكدمات والضربات والطعنات التي تتلقاها الضحية والمدة المحتملة لوفاتها. في هذا الموقف المريع تواجه الضحية الواناً من العذاب المنفلت وتكابد فيه مزيجاً من الرعب والفرع والالام الفظيعة بخاصة عندما يجري اطالة تعذيبها على ايدي قتلة قساة بلا ضمير.. في حالات كثيرة يتجنب القتلة احضار كل جثث ضحاياهم بسبب مانالها وماتعرضت له من تشويه شديد جراء قسوة الضرب والتمثيل الذي طال كل نواحي الجسد لفحصها، وطبعاً دون الحاجة الى تنظيم شهادة وفاة، بل فقط تأكيد موت الضحية من خلال المعاينة والفحص التي يقوم بها الطبيب يومياً، وتؤكد لي أن بعض الضباط كانوا يشرفون على هذه العمليات بالتناوب وسمعت ماكان يدور هناك من خلال الترترة التي تترادف على السنتهم تبججاً وتشفياً بالضحايا وهم يسردون وقائع تلك المشاهد الدموية ومعاناة وصراخ الضحايا وهم يواجهون جلادين بلا أنتماء ولأدنى أحساس. في الحقيقة كان التعقيم شاملاً ولم اعرف هوية أو انتماءات الضحايا السياسية، وكان المشرفون على المعسكر يرددون كلمة خونة أو جواسيس أو عملاء. وقد لاحظت مراراً ان من بين الضحايا من كانوا دون سن الثامنة عشرة وكما عرفت لاحقاً ان الضحايا كانوا لايعرفون المصير الذي سيتعرضون له ولا الغاية من جلبهم الى معسكر الموت هذا. لقد استمر الحال لاكثر من شهر قضيته في هذا المكان المشؤوم وكأنه دهر مديد أوسعتني أيامه المفزعة، عذاباً، ورعباً، وقهراً وأوقعتني تداعياته في جحيم الكآبة والوجوم. كانت تجربة مريرة وقاسية أعدت فيها ترتيب منطلقاتي وأفكاري بصورة جذرية. بعد رحلة العذاب هذه جرى نقلي الى مكان آخر دون أن تفارق ذاكرتي فظاعة المشاهد الدامية بلونها الغريب والمفجع أنتهى.

المصادر والمراجع

الكتب

- الأمم المتحدة. حقوق الطفل: صحيفة وقائع رقم ١٠. الحملة العالمية لحقوق الإنسان. جنيف. مركز حقوق الإنسان. ١٩٩٢.
- التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية. " أعمال ندوة التضخم واوراق بحثية". بحث الربيعي، فلاح خلف د. كلية الاقتصاد/جامعة عمر المختار. ليبيا. العدد الثالث/تشرين ١ / ٢٠٠٦.
- الحلبي، فاضل د. امريكا ستعرقل رفع الحظر عن النفط الخام العراقي حتى لو استجاب العراق كليا لمتطلبات القرار ٦٨٧. مصدر سابق. ص ١٨٠.
- حبيب، كاظم د. المأساة والمهزلة في عراق اليوم. دار الكنوز الأدبية. بيروت. ط ١. ١٩٩٩.
- الحمداني، حامد. لمحات من تاريخ حركة التحرر الكوردية في العراق. فيشونميديا كرونبريو السويد. ط ٢٠٠٥/١.
- رسول، فائق علي د. تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥. جمعية الاقتصاديين العراقيين.
- رسول، فائق علي د. تقرير التنمية البشرية - ١٩٩٥ - العراق. جمعية الاقتصاديين العراقيين - مصدر سابق. المقدمة.
- سالينجر، بيار و لوران، إريك. حرب الخليج: الملف السري. دار آزال للتوزيع والنشر. بيروت-لبنان. ط ١. شباط/فبراير ١٩٩١.
- شربل، غسان. العاق من حرب إلى حرب، صدام مر من هنا. بيروت / لندن. رياض الريس للكتب والنشر. ٢٠٠٩.
- صمانجي، عزيز قادر. قطار المعارضة العراقية. لندن. دار الحكمة. ط ١. ٢٠٠٩.
- مجلس الأمن. مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة. لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش S/2006/420 الأمم المتحدة 21 June 2006. بالعربية. حول التفتيش عن اسلحة الدمار الشامل في العراق.
- مستغانمي، أحلام. ذاكرة الجسد. ط ١. بيروت. دار الأداب. ١٩٩٧.
- النصراوي، عباس د. الاقتصاد العراقي. دار الكنوز الأدبية. بيروت. ط ١. ١٩٩٥.

- هنتنكتون، صاموئيل. صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي. سطور. القاهرة. ١٩٩٨
- ودورد، بوب. خطة الهجوم. تعريب فاضل جنكر. تاعليكان. ط ١. ٢٠٠٤.

التقاير والوثائق

- التقاير السنوية الصادرة عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في أعوام ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ والتي تقدم أرقاماً عن عدد الأشخاص الذين أعدموا خلال تلك السنوات عبر محاكم النظام الخاصة. القاهرة.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات: ١٩٨٨، و ١٩٩٥ و ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. الكويت. يصدر عن عدد من المنظمات الاقتصادية العربية والجامعة العربية، ومنها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- تقرير الشرق الأوسط. الخفاجي، عصام د. إرهاب الدولة والانحطاط السياسي في العراق. آيار/ماي- حزيران/يونيو ١٩٩٢ (باللغة الانجليزية).
- تقرير عن العراق، دعوا الأطفال يعيشون. للسيدة فيوليت داغر. مواد مرسله عبر الأنترنت إلى منظمة التضامن الأفريقي-الأسوي وغيرها من المنظمات الإنسانية والمعاهد بتاريخ ٨ مارت/أذار سنة ١٩٩٨. من CA Droits Humains
- مكتب حقوق الإنسان في الحزب الشيوعي العراقي. مجازر الإعدامات الجماعية تتواصل؟ إعدام ١٠٦ مواطنين في سجن أبو غريب. شقلاوة، كردستان العراق.
- الملف العراقي. العدد ٩١ تموز/يوليو ١٩٩٩. فشل المحادثات بين الحزبين الكرديين في واشنطن.
- الملف العراقي. العدد ٨٦ شباط/فبراير ١٩٩٩.
- منظمة العفو الدولية. الولايات المتحدة الأمريكية - وحشية الشرطة في مدينة نيويورك وإفراطها في استخدام القوة - الأمانة العامة. رقم الوثيقة AMR 51/36/96. لندن. حزيران/يونيو ١٩٩٦.
- الهيئة الاستشارية العراقية. أحوال العراق (٤). الأمن الوطني العراقي والمستقبل. فيينا. ١٩٩٦.
- وثيقة الأمم المتحدة S/١٢٢٧٩٩، 17 تموز ١٩٩١، فقرة ٢٩.

المواقع الإلكترونية

!

سلام أون لاين. نت. صبحي، مجدي. موقع.. برنامج النفط مقابل الغزو!

- إسلام أون لاين.نت. الدليمي، إياد. السرطان.. أنفلونزا العراقيين الجديد. - بغداد- "قدس برس". ٢٧-٧-٢٠٠٤.
- الحوار المتمدن. كبة، سلام إبراهيم عطوف. البطاقة التموينية والاقتصاد العراقي. موقع. العدد ٢٥٤٤ بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١.
- الغزو الأمريكي للعراق، الموسوعة الحرة. في آخر تعديل لهذه الصفحة على الساعة ٠٩:٠٧، بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠١٠.
- قناة الجزيرة الفضائية. الأضرار النفسية والسلوكية للحصار على العراق. برنامج ضيف وقضية. تقديم محمد كريشان. قطر بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٢. قناة الجزيرة الفضائية. إغرابية، إبراهيم. عرض لكتاب "سراب السلاح النووي العراقي" موقع المعرفة في ٢٠٠٦/٢/١٥.
- مدونة أرطوبون. الغامدي، مهند... أخذ المقطع الشعري بتاريخ ٢٠١٠/٣/٣
- المعرفة. مسلم، طلعت اللواء العسكري. برنامج السلاح النووي العراقي. ٢٠٠٤/١٠/٣.
- المنتديات العامة. الصباح، سعاد. قطر. بتاريخ ٢٠٠٤/٨/٤. قصيدة طويلة للشاعرة الكويتية الدكتورة قالتها أثناء حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران وقبل غزو العراق للكويت.
- مؤسسة الذاكرة العراقية. الحجيري، محمد. شعراء صدام والبعث. نشر المقال بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢٩.
- الموسوعة الحرة، ويكيبيديا، العلوم النووية، العلوم النووية العراقية. ٢٠٠٩/٢/٦.
- الموسوعة الحرة، ويكيبيديا. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٦١ في ٦ آب/ أغسطس ١٩٩٠. أخذ المقتطف في ٢٠١٠/٣/٦.
- الموقع الإلكتروني التالي في ٢٠٠٩/٣/١٩: <http://www.rnews.net>
- الموقع الإلكتروني:
- www.gom.com.eg/algomhuria/2004/08/12/today/book2/essay00.asp - 18k
- كوكو روبين. الرحيل. تلخيص بثينة حسين "بريطانيا سددت مليار دولار ديوناً علي صدام.. وأقامت له مصنعا لغاز الأعصاب". ٢٠٠٩/٢/٦.
- موقع عراقي Iraq4ever. عبد الله. علي عطية أ. د. رد على جعفر ضياء جعفر ونعمان النعيمي. مقال في عدة فصول نشر في أكثر من موقع، ومنها في شهر تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٠٧.
- ميدل ايست اونلاين. التلوث البيئي سبب ارتفاع نسبة الاصابات بالسرطان في العراق، 2005-09-19.

- وكالة أنباء الشعر العربي. عبد الواحد، عبد الرزاق وكالة أنباء الشعر. أجرى الحوار مع الشاعر عمر عنان وزياد ميمان. نشر بتاريخ ١٩/١/٢٠٠٩. ونقل من الموقع بتاريخ ٨/٤/٢٠١٠.

الجرائد والمجلات ونشرات الأخبار

- أخبار العراق. نشرة اخبارية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي - مجزرة جديدة يقترفها النظام الدكتاتوري في مدينة الثورة الباسلة ببغداد. إعلام الخارج. العدد ٧١. ٢١/٤/١٩٩٩.
- اخبار العراق. نشرة اخبارية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي - إعلام الخارج. العدد ٢٤. الأثنين ١٥/١٢/١٩٩٧.
- جريدة "الشرق الأوسط" اللندنية. دوبيس، مايكل. وثائق للخارجية الأمريكية أزيحت عنها السرية تكشف: رامسفيلد مهد في لقاء مع صدام قبل ٢٠ عاما لعلاقة عسكرية واقتصادية وسياسية مع بغداد استمرت حتى غزو الكويت. ٣١/١٢/٢٠٠٢.
- جريدة "لوموند ديبلوماتيك" الفرنسية. غريش، آلان. بغداد هي الهدف. الموقع الإلكتروني للمركز العربي للدراسات الاستراتيجية. عن: أيلول ٢٠٠٢م.
- جريدة البيان العراقية بتاريخ ٥/١٠/٢٠٠٤.
- جريدة الرأي العام الكويت. مقتطف مأخوذ عن الجريدة ومنشور في موقع الكوثر أخذ المقتطف بتاريخ ١٣/١٢/٢٠٠٨.
- جريدة الشرق الأوسط اللندنية. عزيز في محاكمته بتهمة إعدام التجار: الذين حاولوا اغتيال عام ١٩٨٠ يعيدون الكرة الآن. العدد ١٠٧٦٧ بتاريخ ٢١ مايو ٢٠٠٨.
- جريدة الشرق الأوسط. ثابت، ممدوح. مؤتمر التنمية والبيئة في العالم العربي يحذر من انفلات بيئي يهدد - القاهرة. "" ٣١/٣/٢٠٠٤.
- جريدة المدى العراقية. كوبونات النفط الصدامية. ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤.
- جريدة النهار اللبنانية. علي بردى مقابلة صحفية تحت عنوان لا أسلحة دمار في العراق وخصبنا الأورانيوم وحدنا عام ١٩٩٠. الأربعاء، ١٠ آذار (مارس) ٢٠٠٤.
- جريدة الوقائع العراقية الرسمية، بغداد، العدد ٢٧٧٦ بتاريخ ٢٦/٥/١٩٨٠.
- الحزب الشيوعي العراقي: التقرير السياسي للمؤتمر الوطني السابع بين ٢٥-٢٨ آب ٢٠٠١. منشورات طريق الشعب. تشرين الثاني ٢٠٠١.

- الحياة. جريدة يومية تصدر في لندن. فصول من كتاب "الاعتراف الأخير" صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ٢٠٠٥.
 - شلاه، ضرغام مكي. تحقيق مع النقيب خالد ساجت الجنابي. "شهادة ضابط مخابرات عراقي" مجلة الحقوقي. العدد ٤- حزيران/يونيو ٢٠٠١.
 - لجنة التحقيق المستقلة التابعة للأمم المتحدة حول برنامج النفط مقابل الغذاء، بول أ. فولكر. www.iic-offp.org
 - المتابعة. نشرة خاصة بتطورات الأوضاع اسباسبية في بلادنا. العدد ٧٩. ١٢/٣/١٩٩٨.
 - مجلة "رسالة العراق". المقدادي، كاظم د. محنة الطفولة أمام أنظار الحريصين على حاضر ومستقبل العراق. العدد ٥٨/تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.
 - مجلة الثقافة الجديدة. المقدادي، كاظم د. الكشف عن تأثيرات اليورانيوم الناضب مهمة إنسانية آنية ملحة!.. العدد ٢٩٦. أيلول -تشرين الأول ٢٠٠٠.
 - مجلة الحقوقي. العدد ٤- حزيران/يونيو ٢٠٠١. ص ٦٠-٦١.
 - مجلة الشرق الأوسط للشؤون الدولية. المرعشي، إبراهيم. صدام وأسلحة الدمار الشامل: العراق كدولة شرق أوسطية ذات سجل في إنتاج أسلحة الدمار الشامل. صدر هذا المقال في المجلد الثامن، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠٠٤، MERIA 2004 ©، وقام مركز الخليج للأبحاث بترجمته ونشره باللغة العربية بناءً على اتفاق مع مجلة الشرق الأوسط للشؤون الدولية في العام ٢٠٠٤.
 - مجلة ألف باء العدد ١٤٥١.
 - مؤتمرات المعارضة العراقية. الإنصات. الاتحاد الوطني الكردستاني.
 - نشرة "الإنصات". الإعلام المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني. ملف مؤتمرات المعارضة العراقية.
 - نشرة المتابعة. خاصة بتطورات الأوضاع السياسية في بلادنا. الحزب الشيوعي العراقي. العدد ٨٣ في ١٤/٥/١٩٩٨.
 - نشرة المتابعة. خاصة بتطور الأوضاع السياسية في بلادنا. الحزب الشيوعي العراقي. العدد ٩٩، ٢٤/١/١٩٩٩.
- المجموعات الإحصائية
- دائرة الإحصاء الصناعي. وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. ٢٠٠٦.
 - المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٢. الجهاز المركزي للإحصاء. وزارة التخطيط. العراق. بغداد.

- amnesty international: Iraq "Disappearances": Unresolved cases since the early 1980s. London, AI Index: MDE 14/05/97, Distr: SC/CO/GR, October 1997.
- Geof Simons. The Scourging of Iraq: Sanctions, Law and Natural Justice. London, MacMillan Press, Second edition, 1998.
- Impact of the 9-Year Sanctions War on the People of Iraq. Iraq Action Coalition. 1999.
- Independent Inquiry Committee into United Nations Oil-For-Food Programme. By Chief of Committee Paul Volcker. 2005. Documents, Press Release (27 October 2005).
- One Million U.S. Soldiers are its Victims PR Web (press release), Oct. 29, 2008. www.wethepeoplewethemedia.com.
- One Million U.S. Soldiers are its Victims PR Web (press release), Oct. 29, 2008. www.wethepeoplewethemedia.com.
- Public Health in Iraq after Gulf War. Harvard Study Team Report, May 1992
- Richard Mack GmbH. Mellrichstad. 1995.
- Siegwart-Horst Guenther. Stumme Zeugen eines Krieges - Eine Dokumentation von S.-H. Guenther. 1990-1993. St. Peter-Ording. 1995.
- Siegwart-Horst Guenther.: Uran-Geschosse: Schwergeschae-digte Soldaten, missgebildete Neugeborene, Sterbende Kinder. Tony Benn, Margarita Papanderou & Freimut Seidel. Ahriman-Verlag. 1996.
- SIPRI: Yearbook 1997. Armaments, Disarmement and International Security. Stockholm International Peace Research Institute. Oxford University Sweden.
- The University of Texas. Southwestern Medical Center in Dallas. Epidemiology Division. Department of Internal Medicine. Analyse der Wiederholbarkeit und Invarianz der in der Studie ueber das Golfkriegsyndrom beim RNMBC-24 festgestellten sechs Syndromfaktoren von Robert W. Haley. M.D. vom 7. Jan. 1997. Uebersetzung aus dem Englischen. Bundessprachenamt - Referat SM II 2. Auftragsnummer D 1954.
- United Nations-UNDP: Human Development Report 1993, Development Programme (UNDP), New York-Oxford. Oxford University Press, 1993.
- Uranium Medical Research center; (www.umrc.net).
- www.al-moharerer.net/moh246/jassani246c.htm - Im Cache
- Deutsches Aerzteblatt 95. Heft 1-2. 5. Januar 1998. Traumatisierung kurdischer Kinder durch Krieg. S. 28L29.

